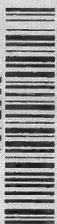




Bibliotheca Alexandrina



0093401

رَصَفُ الْمَبَانِي

فِي شَرْحِ حُرُوفِ الْمَعَانِي

لِلْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ النَّوْرِ الْمَالِقِيِّ

المتوفى سنة ٧٠٢ هـ

«رَصَفُ الْمَبَانِي أَجَلَ مَا صَنَّفَ

وَمَا يَدُلُّ عَلَى تَقْدِيمِهِ فِي الْعَرَبِيَّةِ»

إِسَاءَةُ الرَّبِّ بْنِ الْفَلَيْتِ

تَحْقِيقُ

أُحْمَدُ مُحَمَّدٌ الْخُرَاطُ

مَطْبُوعَاتُ مَجْمَعِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ بِدِمَشْقَ

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

ربّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ ، وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحاً تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ .

الحمد لله رب العالمين حمداً كثيراً يوفّي نعمه والصلاة والسلام على سيدنا محمد المجاهد الأمين ، وبعد :

أن نهض فنحمل هذا التراث المجيد الذي تركه الجدود في مسيرتهم العلمية الطويلة ذلك واجب علينا لا بد أن نقوم به خير قيام ، فقدمته إلى الباحثين ونفّض ما علق به من غبار الأيام ، ونجمع ما تفرّق منه في ثنايا المكتبات والخزائن .

وعلى الرغم من هذه النهضة العلمية التي يلاحظها المراقبون لحركة التراث العربي في هذا العصر فإن هناك حروفاً ضخمة لم تر النور بعد ، فضاعت بحبس طويل ، ومن هنا صرح العزم على الانصراف إلى التحقيق العلمي الذي يدفع بأمّهات الكتب إلى أن تكون بين أيدي الباحثين ، وهذا ما جعلني أطوف بالمظانّ لعليّ أجد مادة أقف عليها ، وكان أن اهتمت إلى «رصف المباني في شرح حروف المعاني» .

والحقيقة أن ما صادفته من مخاطر في أول الطريق كان كفيلاً أن يصدّ رغبتني في العمل في هذا الكتاب ، وذلك لأنني قد أعياني البحث عن نسخة ثانية له من جهة ، ولأن النسخة التي عثرت عليها سقيمة مليئة بالتصحيف والتجريف من جهة أخرى ، ومع ذلك كله وِدِدْتُ لو أحسِمُ الأمر ، وأبقي على هذا الاختيار ، وذلك لرغبتني في أن تصل الأضواء إلى هذا الكتاب الذي تناول الحروف العربية جميعها من ناحية ، ورصد معاني هذه الحروف على نحو شامل من ناحية أخرى .

وصف النسخة

حينما صحّ عزمي على تحقيق الكتاب راجعت بالإضافة إلى « بروكلمان » ما وقعت عليه من فهارس المكتبات في العالم لعلّي أجد نسخة ثانية له ، وقد أفدّت في ذلك من « مركز تحقيق التراث » بدار الكتب المصرية ، ومن « معهد المخطوطات » التابع لجامعة الدول العربية ، ولكنني لم أظفر بشيء . وعلى هذا فإن النسخة التي تمّ التحقيق عليها فريدة ، وهي في مكتبة تيمور الملحقّة بدار الكتب المصرية برقم (٢٦٥ نحو) ، وقد صوّرتها دار الكتب برقم (٥٦١٥٧) ، وهي نسخة كاملة ليس فيها نقص ، ووقع فيها بعض الحروم في أماكن متفرقة لا سيما الورقة الأولى ، مكتوبة بخط أندلسي ، وقد تمّ الفراغ من نسخها في يوم الخميس الثاني من شهر ذي القعدة من عام واحد وأربعين وسبعمائة ، أي بعد وفاة المؤلف بنحو أربعين سنة ، ولكن ناسخها لم يكن رجلاً علم ، وهذا يبدو من كثرة أخطائه وجهله الواضح بأبسط القواعد النحوية واللغوية . وما زاد في صعوبة العمل كثرة أخطائه التي تتعلق بالضبط ، بالإضافة إلى التصحيف والتحريف ، ولم يكن يراعي قواعد النسخ ، كما كان يدخل الشعر بكلام المؤلف ، ويمزج الآيات القرآنية بعضها ببعض ، ومن هنا يعسر على الباحث أن يفيد من المخطوط من غير أن يترسّ فيه . وليس على النسخة أية تعليقات أو إجازات ، خلا ما قيّده الناسخ في آخر الكتاب بأنه نسخة لنفسه ولن بعده ، وما قيّده مالك النسخة في الورقة الأولى من أبيات شعرية متفرقة .

والكتاب يضم (١١١) لوحة ، وفي كل لوحة صفحتان ، وتضم الصفحة نحواً من (٢١) سطراً ، وفي كل سطر نحواً من (١٢) كلمة .

ويطالعنا في الورقة الأولى عنوان الكتاب دون اسم مؤلفه ، وهذا ما جعلني أرجع إلى كتب التراجم والنحو لأتأكد من نسبة الكتاب للمالقي فوجدتها تنصّ على ذلك بالإجماع ، ولم أصادف ما يجعلني أشكّ في ذلك أيّ شك ، بل إن عدم غوري على نسخة ثانية للكتاب زاد من حرصي على التثبت من صاحب الكتاب

واسم الكتاب . ولعل الحقائق التالية تفيد في توثيق نسبة الكتاب للمالقي ، بالإضافة إلى ما ذكرته من إجماع كتب التراجم والنحو على ذلك :

١- قال في « الإحاطة » حين ترجم للمالقي : « وصف المباني أجل ما صنّف وما يدل على تقدمه في العربية » . وصاحب الإحاطة قريب من زمان المؤلف ومكانه .

٢- تبدأ كتب النحو بذكر الكتاب من بعد وفاة المؤلف ٥٧٠٢ هـ وليس هناك أي ذكر له قبل هذا التاريخ في مصنفات النحويين وكتب التراجم .

٣- أشار المالقي في ثانيا الكتاب إلى أن له كتاباً يسمى « التحلية في ذكر البسملة والتسوية » ولدى الرجوع إلى ترجمته تبين لي صحة ذلك .

أما تحقيق اسم المؤلف واسم الكتاب فذلك ما سنشير إليه في موضعه إن شاء الله ..

مخرج التحقيق

ذكرت أنني لم أظفر بنسخ أخرى للكتاب ، وذلك لإجراء المقابلة بينها ، الأمر الذي جرى عليه المحققون . وهذا ما جعلني أثبت في المتن نص النسخة الوحيدة التي بين يدي . ويتلخص عملي في النقاط التالية :

(١) تخويع الشواهد : كان الكتاب غزيراً في شواهده المختلفة .

أ- القرآن الكريم : كنت أشير إلى السورة ورغم الآية ، وأكمل الآية إن كان ثمة ضرورة ، وأضبطها ضبطاً تاماً ، وأعود إلى كتب القراءات لأشير إلى صاحب القراءة التي استشهد بها المؤلف .

ب- الحديث الشريف : أشير إلى الكتاب الذي روي فيه الحديث ، مستعيناً بالمعجم المفهرس أو بكتب دارت مادتها حول الحديث الشريف ، وأضبط الحديث . وأكمل إن كان ثمة ضرورة .

ج - الشعر : بلغت الشواهد الشعرية أكثر من ستمائة بيت ، وكنت أضبط البيت ، وأكمله في التعليقات إن أوردته المؤلف ناقصاً ، فإذا لم ينسب المؤلف البيت إلى صاحبه أشرت إلى ذلك مستنداً إلى المراجع المختلفة ، وإن لم تسعف قلت : ولم أتمد إلى قائله ، ، وإن كان البيت لشاعر له ديوان مطبوع أشرت إلى وروده فيه ، وإلا خرجته من كتب النحو والألفاظ تخريجاً لا أستقصي فيه ، وذكرت الروايات المختلفة للبيت ، ولم يكن ذلك على سبيل الحصر أيضاً ، فالحصر من عمل محقق الديوان ، وشرحت الألفاظ الصعبة أو أوردت المعنى العام للبيت ، وقد أذكر الشاهد في البيت إن كان ثمة ضرورة ، أو أنبه إلى بعض التعليقات الضرورية التي كانت للعلماء حول البيت ، وأضع رقماً متسلسلاً بجانب كل بيت ، وهذا ليسهل إرجاع القارئ إلى التحقيقات إن تكرر البيت ، فاقول : تقدم برقم كذا .

د - أقوال العرب وأمثالهم : وقد عمدت إلى تخريج هذه الأقوال والأمثال ، ما خلا المشهورة المتداولة ، مع ذكر الروايات الأخرى وضبطها .

(٢) النص :

حاولت - قدر المستطاع - أن أصل إلى النص كما أرادته المؤلف ، دون محاولة لتحسين أسلوبه ، فليس هذا شأن المحقق ، وذلك في ضوء الملاحظات التالية :

١ - ضبط ما أبجد ضرورة لضبطه من المتن .

٢ - تصويب التحريف والتصحيح ، وهما أمران كثر ورودهما ، لأن الناسخ لم يكن رجل علم ، وهذا التصويب لم يكن ليدفعني إلى اجتهدات لا تحتلها الكلمة المحرقة أو المصحفة ، بل كنت أصوب مستنداً إلى رسم الكلمة ذاتها ، وإذا تراهى لي أن ما أثبتته الناسخ من رسم الكلمة غير جائز في سياق النص أثبت الأصل ، وأشرت في الهامش إلى ما يحتمله السياق ، غير أن جملة التصحيحات كان الخطأ فيها واضحاً ويعود إلى التحريف الصرف ، كما كنت أرجع إلى الكتب التي كان المؤلف ينقل عنها أو تنقل عنه لأستعين بها في تقويم النص .

٣- وإذا وقع خرم في النص وضعت بضع نقاط ، وأثبت في الهامش ما يحتمله موضع هذا الحرم دون أن أثبت اجتهادي في المتن ، وذلك للمحافظة على أصل النص .

٤- وإذا وقع سقط من النص ووجدت ضرورة ماسة لإقامته وفق ما تقتضيه الفكرة كنت أضع الزيادة بين معقوفين كبيرين ، وعزمت على أن تكون تلك الزيادة مستمدة من روح النص ذاته أو من كلام المؤلف نفسه قبل السقط أو بعده .

٥- أشرت إلى نهاية الصفحة في المخطوط الأصل بإشارة : / ليسهل الرجوع إليها لمن أراد ، وكنت أعد اللوحة في المخطوط صفحتين ، لسبب يعود إلى خطأ في تجليد الكتاب في مكتبة تيمور ، وقد نبّئت على ذلك في محله .

٦- صادفت كثيراً من الكلمات اتضحت لي بعد جهد لعدم وضوحها في الأصل ، وهي في مجلداتها لا تتعدد فيها الآراء ، وعلى الرغم من ذلك كنت أشير إليها بعبارة : « قوله غير واضح في الأصل » ، وذلك لأكون أميناً في عرض المخطوط كما هو .

٧- نقل صاحب « الجنى الداني » أكثر من أربعين موضعاً عن المؤلف نقلاً حرفياً ، كما كان المؤلف ينقل عن صاحب « المقرب » أبواباً بكاملها ، ولذلك كنت أعد نقول الجنى ونص المقرب بمثابة النسخة الثانية للكتاب ، وقد أفادني ذلك في تصحيح بعض المواضع التي أخطأ الناسخ في رسمها ، وكنت أنبه على ذلك في محله .

(٣) التعليق :

كنت أشرح مقصود المؤلف من عبارته إن كان مهمة ضرورة ، كما كنت أذكر آراء العلماء فيما يقرره المؤلف ، وهذا مبثوث في كتابي « الجنى والمغني » بشكل خاص ، وأشرت إلى الكتب التي عالجت الفكرة التي يعرضها ، وذكرت ما ينقله المؤلف من الكتب النحوية ، سواء أشار إلى ذلك أم لم يشر ، كما أنني كشفت عن المذهب الذي يعتنقه ، وأعني بذلك تردده بين البصريين والكوفيين ، وذكرت العلماء الذين نقلوا نصوصاً أو آراء من الكتاب ، وخرّجت أقوال العلماء من كتبهم ما استطعت .

إلى ذلك سبيلاً، وذكرت المراجع التي يمكن الرجوع إليها في الحرف الذي يعرضه المؤلف، وذلك في مطلع كل باب، وكنت أختار أبرز هذه المراجع ليستعين بها القارئ، وشرحت الألفاظ الصعبة التي قد يتعذر فهمها دون الرجوع إلى المعاجم، وتوجت للنحويين والقراء ترجمة موجزة مع إيراد أهم المراجع التي يمكن الرجوع إليها في ترجمتهم.

(٤) الفهارس والمراجع :

وفي نهاية التحقيق صنعت فهارس مختلفة للكتاب للإفادة منه، كما أثبت المراجع التي رجعت إليها في العمل.

وبعد : فهذا هو « رصف المباني » أضعه أمام الباحثين، والله يعلم أنني بذلت فيه كل ما لدي من طاقة وجهد، ومع ذلك فإن النص لم يستقم وما يزال فيه بعض العوج، وما يزال يتقبل النظرة الفاحصة من كل عالم وباحث، وذلك للافتقار إلى نسخة أخرى للمقابلة، ولكن هذا هو ما قدرت عليه، وفي ذلك تعثر المبتدئ وطموحه لأن يكون عمله قريباً من الاستقامة، ولا يعني إلا أن أقدم خالص الشكر والتقدير إلى كل من قدم لي العون وسعى في أن يبدد خطاي.

اللهم اجعل عملنا هذا خالصاً لوجهك، وآتنا من لدنك رحمة وهبنا لنا من أمرنا رشداً، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

أحمد محمد انطراط

حلب ١٣٩٤/١٢/١٠

التعريف بالمؤلف

١ - مصادر ترجمته

لعل التاريخ قد ظلم شيخنا المالقي فطمس معالم شخصيته ، ولم يقدم لنا صورة مضيئة عن حياته العلمية ، لذا كانت كتب التراجم تقفل ذكره ، أو تقدم عنه إشارة مريضة ، ومن هنا يعسر على الباحث أن يحيط بالرجل ويعرف الكثير عنه .

وبعد كتاب « الإحاطة في أخبار غرناطة » أغزر الكتب مادة في الحديث عنه ، ولعل هذا يعود إلى قرب مؤلفه ابن الخطيب منه في الزمان والمكان ، ولذلك نجد كتب التراجم الأخرى تستقي من « الإحاطة » حتى إنها لا تكاد تزيد شيئاً على ما قاله .

ونجد صاحب « البغية » يعتمد في ترجمته للرجل على كتاب « الإحاطة » وعلى كتاب آخر غيره هو « النصار » لأبي حيان ولم تقف على هذا الكتاب .

وهذا الخفوت في شهرة المالقي جعل بعضهم يخطئ في ترجمته ، فيعرف برجل آخر ، يلتقي مع شيخنا بأنه من مالقة ، ويعرف كذلك بالمالقي ، ففي « شرح الأمير على المغني » وفي أثناء ورود اسم المالقي يتبع « وحي زاده » فيتروجم لرجل يُعرف بهذه النسبة هو يحيى بن علي المتوفى سنة ٦٤٠ هـ^(١) .

أما « ملا علي قاري » فقد ذهب مذنباً عجيباً حين حوّر اسمه فجعل « ملا » جاراً ومجروراً و « لقي » فعلاً ماضياً^(٢) .

ومهما يكن من أمر فسامضي في التعريف بالمؤلف مستنداً إلى المراجع التي أشرت إليها في الهوامش .

(١) انظر : شرح الأمير ١٩/١ ، وما أورده صاحب المغني على أنه للمالقي يعني به شيخنا كما هو

مبين بالرجوع إلى الرصف باب أجل ، والمغني ١٥/١

(٢) شرح الأمير ١٩/١

٢ - اسمه ونسبه وكنيته

هو أحمد بن عبد النور بن أحمد بن راشد المالقي ، وبكنى أبا جعفر . وتعرضنا في هذا الاسم النقاط التالية :

(١) ترجم له ابن شعبة بقوله « رشيد أبو جعفر المالقي » ^(١) ، ونحن نرجح أن يكون ابن شعبة قد وهم في تسميته برشيد لما يلي :

أ - إجماع المؤرخين الذين ترجموا له على الاسم الذي أورده .

ب - قال صاحب « الإحاطة » : « وقال شيخنا أبو البركات : نقلت اسم هذا من خطه » ^(٢) .

ج - صاحب « الإحاطة » أقرب الناس إليه زماناً ومكاناً ، وقد ترجم له بالاسم الذي أورده .

وقد تكون تسمية ابن شعبة له برشيد قد جاءت من تحريف اسم جده الذي هو راشد ، كما حرقه صاحب « البلغة » بقوله : « أحمد بن عبد النور بن رشيد المالقي » ^(٣) .

(٢) ترجم له صاحب « طبقات القراء » ^(٤) بقوله بعد ذكر نسبه : المالكي ، وهذا يحتمل أحد أمرين :

أ - أن يكون تحريفاً عن « المالقي » وهذا ما نرجحه لأن الثابت عنه أنه ولد في مالقة ب - أن يقصد نسبته إلى مذهب مالك ، ولكن صاحب « الديباج » الذي ترجم للمالكية لم يذكره .

٣ - ملامح من حياته

ولد أحمد بن عبد النور في رمضان عام ثلاثين ومائة ، في بيت مشهور يعرف ببني راشد ^(٥) في مدينة مالقة . وتوفي بالمروية في يوم الثلاثاء السابع والعشرين لربيع الآخر من عام اثنين وسبعائة ، ودُفن بخارج باب بجاية بمقبرة من تربة الشيخ ابن مكنون ^(٦) .

(١) انظر : طبقات النحاة واللغويين : الورقة ١٨٣ (٢) الإحاطة ٧٩/١

(٣) البلغة ٢٥ (٤) طبقات القراء ٧٧/١ (٥) الإحاطة ٧٩/١ (٦) الإحاطة ٨٢/١

ومالقة^(١) مدينة على شاطئ البحر ، كانت عامرة آهلة ، كثر قصد المراكب والتجار إليها فتضاعفت عمارتها ، وقد نسب إليها غير واحد من العلماء^(٢) .

نشأ أحمد وليس له من الدنيا سوى حب المطالعة ، يمضي جل وقته فيها ، حتى إن تفرغته التام أوجد عنده جهلاً بأسباب الدنيا يكاد يصل إلى الغفلة ، وله في ذلك حكايات كثيرة سائرة على ألسنة الثقات من الملازمين له ، لولا تواترها لم يصدق أحد بها ،^(٣) ، منها أنه اشترى فضة مِلَف ، فبئها فانتقصت كما يجري في ذلك ففاسها بعد البل فوجدها قد انتقصت ، فطلب بذلك بائع الملف ، فأخذ يبين له سبب ذلك فلم يفهم^(٤) . ومنها أنه طبخ قِدْرًا فوجدها تعوز الملح فوضع فيها ملحاً غير مطحون ، ثم ذاقها قبل أن ينحلّ الملح فزادها حتى صارت زعاقاً^(٥) .

وعاش الرجل فقيراً منصرفاً لعله ، ثم رحل من بلدة مالقة إلى سَبْتَة ، وأقرا بوادي آش مدة ، وتردد بين التريّة وبرجة وغرناطة ، وعمل في القضاء وقتاً من الزمن نيابة عن بعض القضاة .

والفترة التي عاشها المالقي من ٦٣٠ - ٥٧٠٢ شهدت في الأندلس أوسع مظاهر الاضطراب السامي ، وقد عاصر الرجل حكم الموحدين الذي انتهى سنة ٦٦٨ هـ ، ثم استلم الحكم من بعدهم بنو مرّين ، ويبدو أن هذه الفترة لم تعرف الاستقرار ، ويتضح هذا من كثرة عدد الحلفاء ، ومن كثرة الحوادث الداخلية ووضوح الغزو الخارجي ، وبعبارة أخرى : كانت الأندلس تحتضر^(٦) .

(١) اختلفوا في ضبط لامها ، ف ضبطها في اللباب ٨٦/٢ بالكسر ، وكذلك في لب اللباب ٢٣٤ أما صاحب معجم البلدان ٣٩٧/٤ فقد ضبطها بالفتح ، وقال الدسوقي في شرحه على المغني ١٧/١ : « وضبطها بالكسر خلط » .

(٢) انظر في مالقة : نفع الطيب ١٤٤/١ ، معجم البلدان ٣٩٧/٤ ، صفة جزيرة الأندلس ١٧٧

(٣) الإحاطة ٨١/١ (٤) الإحاطة ٨١/١ (٥) البغية ٣٣١/١

(٦) انظر : التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية للدكتور أحمد شلي ١٣٨/٤ وما بعد .

٤ - أسانذته وتلاميذه

ذكر صاحب «الإحاطة» أن المالقي لم يكن له اعتناء بقاء الشيوخ والحتمل عنهم^(١)، ولذلك لا نجد كثرة في أسماء شيوخه . ومنهم :

أ - أبو عبد الله محمد بن يحيى بن علي بن مفوج المالقي^(٢) ، أقرأ القرآن الكريم والعربية ، وروى عن الفحام ، وجلس فتناس بالجامع الكبير ، كان صرياً فاضلاً ، شديد التعفف ، على دين وخير ، توفي سنة ٦٥٧ هـ عن أربعين سنة ، وقد قرأ المؤلف عليه الجزولية ، وقيد عليها أشياء أطلعه عليها .

ب - الخطيب أبو الحجاج يوسف بن إبراهيم بن يوسف بن سعيد بن أبي ربحانة الأنصاري المالقي المربلي^(٣) ، وهو عالم بالعربية والقراءات ، أخذ عن الرندي ، وكان من أهل الفضل والدين والخير ، أقرأ ببلدته مائقة ثم رجع عن الإقراء ، وآثر التحول والازدواء ، ثم ولي الخطبة والصلاة بجامع مائقة ، وتوفي سنة ٦٧٢ هـ ، وقد روى المؤلف عنه تيسير أبي عمرو الداني^(٤) ، وجل الزجاجي ، وأشعار السنة ، وفصيح ثعلب ، كما أخذ عنه علم القراءات^(٥) .

ج - أبو الحسن ابن الأخضر المقرئ العروضي ، وقد أخذ عنه بسبنة وذاكره في العروض^(٦) .

أما تلامذته فلا يذكرون منهم سوى العالم الكبير أبي حيان^(٧) ، وهو أنير الدين محمد بن يوسف الغرناطي الأندلسي ، تنقل في البلاد وأقرأ بالقاهرة ، وله البحر المحيط وشروح على التسهيل والارتشاف ، وقد تأثر بالمذهب الظاهري لأنه لا يرضى عن تعلق

(١) الإحاطة ٧٩/١ (٢) انظر في ترجمته : البقية ٢٦٥/١

(٣) انظر في ترجمته : البقية ٣٥٣/٢ (٤) طبقات القراء ٧٧/١ (٥) الدرر الكامنة ٢٠٧/١

(٦) كذا في الإحاطة ٧٩/١ ، ولم أعثر على ترجمته ، وفي البقية ١٧٤/٢ ترجمة لرجل يعرفه

بأبي الحسن بن الأخضر الإشبيلي وهو علي بن عبد الرحمن توفي سنة ٥٤١ هـ

(٧) انظر في ترجمته : طبقات القراء ٢٨٥/٢ ، الدرر الكامنة ٣٠٢/٤ ، فوات الوفيات ٣٥٢/٢

النحاة بكثرة التعليل ، وقد كان يحلُّ المذهب البصري ولا سيما سيبويه ، وقد استفاد أبو حيان من « رصف المباني » ونص على ذلك في « البحر المحيط » .

٥ - كُتبه

١ - « رصف المباني في شرح حروف المعاني » وهو هذا الكتاب ، وقد تُسقط بعض كتب التراجم كلمة « شرح » ، وما أثبتناه أوثق إذ هو مقيّد على الورقة الأولى من النسخة التي حققنا ، كما أن المألّف نفسه قد نصّ على ذلك في خطبته^(١) . وهذا الكتاب هو الذي بقي من مؤلفاته بين أيدينا .

٢ - « الحلية في ذكر البسملة والتصلية » أو « التحلية » ، وقد نص عليه في رصفه^(٢) .

٣ - « شرح الجزولية » ، وقد كان هذا الشرح بإشراف أستاذه ابن مفرج المائمي ، وقد أطلعه على بعضه^(٣) .

٤ - « شرح الكامل لأبي موسى الجزولي » ، وقد وصفه صاحب « الإحاطة » بأنّه نحو الموطأ في الحجم^(٤) .

٥ - كتاب شرح مقرّب أبي عبد الله ابن هشام الفهري المعروف بابن الشواش ولم يتمّه ، انتهى فيه إلى همزة الوصل ، وهو نحو حجم الإيضاح لأبي علي^(٥) .

٦ - جزء في العروض وجزء في شواذه^(٦) .

٧ - تقييد على الجمل ، ولم يتمّه^(٧) .

٨ - إملاء على مقرّب ابن عصفور^(٨) .

٩ - « شرح الجمل الكبيرة للزجاجي »^(٩) .

(١) انظر : ص ٢ (٢) انظر : ص ٣٠٦ ، ٧١ (٣) الإحاطة ٧٩/١

(٤) الإحاطة ٨٠/١ . (٥) الإحاطة ٨٠/١ ، إيضاح المكنون ٥٤٥/٢ (٦) الإحاطة ٨٠/١

(٧) الإحاطة ٨٠/١ ، ولا تدري هل هو جل الزجاجي أم جل الجرجاني . (٨) البلقه ٢٥

(٩) كذا في إيضاح المكنون ٣٦٨/١ ، وقد يكون هو نفسه التقييد الذي لم يتمّه والذي أشار اليه في الإحاطة .

يبدو من الاطلاع على ترجمة المالمقي أنه اطلع على ثقافات عصره المتنوعة ، بل إنه يتفرغ لهذا الاطلاع ، ويعيش حياته منصرفاً عن أسباب الدنيا وما يتعلق بها .

فهو يشارك في المنطق على رأي الأقدمين كما ذكر في الإحاطة ^(١) ، وهو يطالع في الفقه وإن لم تنص كتب التراجم على مذهب معين له ^(٢) ، وهو يتعمق في فرائض العبادات ^(٣) ، وتضع ثقافته الفقهية في نصوص عديدة من كتابه ، كما تبدو في كتابه آثار ثقافته الأصولية أيضاً بما يروحي أنه قد اطلع على مضمون هذا العلم ، أما في القراءات فقد فتحه الرجل قراءة أبي عمرو الداني ، وأخذ هذه القراءة عن أبي ربحانة المربلي ^(٤) وروى عنه تيسير الداني المذكور ^(٥) ، وقد تردد الرجل بين المروية وروجة ، يقرئ بها القرآن ، حتى إن صاحب «طبقات القراء» ينص عليه بأنه المقرئ ^(٦) . ويشارك المالمقي في بعض المعارف الطريفة من مثل التقدير عن الغرور وفك المعشى ^(٧) .

٧ - شعره

يروق بعض العلماء أن يصنعوا شعراً ، ولكننا لا نكاد نحس فيه بالروح . ولشيخنا محاولات في نظم الشعر ، احتفظ صاحب «الإحاطة» وصاحب «الدرر الكامنة» بقدر وافر منه ، ويصف لسان الدين بن الخطيب شعره بقوله : «وشعره وسط بين طرقي الفث والسمن ، وكان لا يعتني به ولا يتكلفه ، ولا يقصد قصده وإن ذلك لعنر في عدم الإجابة» ^(٨) ، ويضيق صدر بعض أصحابه بشعره فيصفه بأنه أشبه بنعب الغراب ^(٩) .

مها يكن من أمر فلا بد من عرض شيء من شعره ، ولقارئيه أن يحكم عليه بما شاء ^(١٠) :

(١) الإحاطة ٧٩/١ (٢) أما إذا اعتمدنا ترجمة صاحب طبقات القراء فهو مالكي .

(٣) الإحاطة ٧٩/١ (٤) الإحاطة ٧٩/١ (٥) الدرر الكامنة ٢٠٧/١

(٦) طبقات القراء ٧٧/١ (٧) الإحاطة ٧٩/١

(٨) الإحاطة ٨٠/١ (٩) الإحاطة ٨٠/١ (١٠) الإحاطة ٨١/١

محاسن 'مَنْ' أهوى يضيق بها الشرح له الهمة العلياء والخلق السمح
له بهجة يغشى البصائر نورها وتغشى بها الأبصار إن غلّس الصبح
لقد خامرت نفسي مُدّامة حبه فقلبي من سكر المدّامة لا يصحو
وقد هام قلبي في هواه فبرّحت بأسراره عين المدّمة سح
ولعل التكلف واضح في هذه الحروف .

التعريف بالكتاب

دراسة حروف المعاني جانب بارز من جوانب النحو العربي ، انكب عليه
النحاة العرب بالدرس والتفصيل ، فشهد مناقشات غزيرة بينهم ، وكشف عن مسائل
خلاف واسعة النطاق ، وكتابنا هو محاولة جادة لدراسة حروف المعاني وما تكون
عليه في كلام العرب .

والمؤلف في خطبته يشير إلى أهمية الحروف فهي « أكثر دوراً ، ومعاني معظمها
أشدّ غوراً ، وتركيب أكثر الكلام عليها ، ورجوعه في فوائده إليها » (١) ، ثم يشير
إلى جهود العلماء للتأليف في هذا الباب فيقول : « فوجدت منهم مَنْ أغفل بعضها
وأهمّل ، ومن تسامح في الشرح وتسهّل ، ومن اختصر منها وأسهب ، ومن ركّب البسيط
وبسط المركب ، ومن شئت ألفاظها وعدّد ، وأطال الكلام لغير فائدة وردّد » (٢) .

ونستطيع أن نخرج من هذا إلى أن هناك تراثاً ضخماً كان أمام المؤلف حين
نوى التأليف في هذا الباب ، ويبدو أن ذلك التراث كان ينقصه الرجل الذي يقيد
منه ، فيجمع قواعد كل أداة في باب خاص ، وما تقع عليه في كلام العرب ،
وما تردد حولها من مناقشات وآراء ، ولنا مغالين أو يعيدون عن الحكم العلمي
إذا قلنا إن المالقي كان هذا الرجل في عصره الذي ين أيدينا .

ولقد اتخذت محاولات العلماء لدراسة حروف العربية شكلين من التأليف ، فقد

كانت معظم كتب النحو واللغة تذكر الحروف في ثانيا حديثها عن قواعد النحو إجمالاً ، فهي إذاً لا تفصل الأدوات عن القواعد الأم ، وإنما تنظر إليها على أنها جزء وثيق منها ، فكتاب سيبويه مثلاً غني بباحث الحروف وأشكال ورودها في كلام العرب ، ولكنه لم يعقد فصلاً خاصاً بكل أداة ، ليعدّد معانيها ويذكر أحكامها ، وإنما تفرق فيه هذه المعاني بين ثانيا الكتاب ، فهو قد يذكر الأداة ضمن أمرتها كقوله : « باب ما يعمل من الأفعال فيجزمها وذلك لم ولما واللام التي في الأمر » (١) ، أو يتحدث عن جانب من الأداة كان يقول : « باب الفاء : اعلم أن ما انتصب في باب الفاء ينتصب على إضمار أن » (٢) أو يذكر الحروف التي قد تلحق على ظاهرة ما ، كان يقول : « باب الحروف التي يجوز أن يليها بعدها الأسماء ويجوز أن يليها بعدها الأفعال وهي : لكن وإنما وكأنما وإذ ... » (٣) وهذا ما نجده في كتب النحو الأخرى المقدمة والمتأخرة .

أما الشكل الثاني لهذه المحاولات فيبدو في تأليف كتب تختص بالحديث عن الأدوات ومعانيها وما قد يرد عليها من مناقشات ، ومن هذه المحاولات : منازل الحروف للرماني ، ويقع في خمسين وعشرين صفحة ، عرض فيه لأهم الأدوات العربية ، فذكر المعاني المشهورة لها وضرب مثلاً لكل معنى ، ولكننا لا نجد تمييزاً بين الأسماء والحروف منها ، وهذا ما نصنعه كتب الأدوات الأخرى ما خلا الرصف ، وللهروي مصنف قيم في هذا الجانب سمّاه « الأهمية في علم الحروف » ، حاول فيه أن يستقصى أحوال ما يعرضه من حروف المعاني في كلام العرب ولكنه يبقى غير وافي . بالفرض ، أما الزجاجي في كتاب اللامات فهو يمثل رغبة النحويين في جمع الأحكام التي تتعلق بحرف معين ، وذلك عن طريق فصل ما تنأثر من هذه الأحكام عن الكتب العامة وضمها في كتاب خاص .

والواقع أن جميع المحاولات التي سبقت المألقي كان يتقصها أمران ضروريان هما : الرصد والشمول ، فلم تكن غاية هذه المحاولات رصد جميع معاني الأداة من

ناحية ، وشمول جميع الأدوات من ناحية أخرى ، لذا كان لا بد أن يكون أمام الدارسين مصنف يدرس حروف العربية على منهج فيه استقصاء وترتيب ، ويستفيد من المادة المتفرقة ، فيوبها ، ويجمع في كل باب ما يختص بكل حرف ، ويذكر أقوال العلماء وما كان بينهم من مناقشات وجدال ، وكان المألقي هو رائد هذه المحاولة ، ونحن إنما نقول ذلك لأننا لا نعلم مصنفًا قبل « رصف المباني » امتاز بالرصد والشمول الأمرين اللذين أشرنا إليهما .

ثم إن المألقي أراد أن يكون أكثر تركيزاً في مجته ، فاخص بالحروف ومجتها على نهج شامل لجميع حروف العربية ، فأهمل بذلك الإسماء وتركها لكتب أخرى .

أما مصادر المألقي في كتابه فيبدو لنا أن الرجل قد اطلع على المؤلفات التي سبقت ، ونعني بها شكليّ التأليف اللذين أشرنا إليهما ، ولكنه للأسف لم يكن ينص على ما أخذ من كلّ منها ، وهذا ما يجعل أمامنا الطريق صعبة لكشف مصادره وتعيينها ، فقد اطلع على كتاب سيبويه ، ونصّ عليه في كثير من المواضع ، وهو يجلته أيّما إجلال ، ويحاول أن يتقرب منه ويدعم آراءه به ^(١) ، وهو يناقش المبرد في مسائل من « المقتضب » كما حدث مثلاً في نقضه لمذهب المبرد في مسألة « بل » ^(٢) ، أما ابن جني فقد أفاد من كتابيّته : « صر الصناعة والخصائص » ، أما « صر الصناعة » فهو يشير إليه أكثر من مرة ويعتمده في كثير من المسائل وينقل عنه ^(٣) ، حتى إن تصحيح كثير من التحريفات التي وقعت لنسخة الرصف كان بالرجوع إليه ، كما أن المؤلف يشير إلى « الخصائص » أكثر من مرة ^(٤) ، كما اطلع المؤلف على كتاب « اللامات » ، وذكره بقوله : « وألّف بعض البغداديين فيها كتاباً سماه كتاب اللامات عدّد لها فيه نحو الأربعين . معني بحسب اختلافها أدنى اختلاف » ^(٥) ، ويبدو أن المؤلف قد قرأ قراءة واعية كتابيّ ابن الأنباري : « الإنصاف وأمرار العربية » ، ولذلك نجد في رصفه كثيراً من الردود على الكوفيين والعلل والأقسية التي ترجع

(١) انظر أمثلة على ذلك : ص ٦٠ ، ٩١ ، ١٠٧ ، (٢) انظر ص ١٥٤

(٣) انظر ص ٢٤ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ٢٨٨ ، (٤) انظر ص ١٩١ ، ٢٣٦ ، (٥) انظر ص ٢١٨

أنه اقتبسها من الكتابين المذكورين ، بل إن التشابه بين بعض النصوص يكاد يكون حرفياً في باب ما وفي باب لا وباء القسم من « أسرار العربية » وقد أشرنا إلى ذلك في محله ^(١) .

ولعل « المقرب » هو الكتاب الأول الذي تأثر به المالقي ، حتى إن اطلاعه على هذا الكتاب يتجاوز مرحلة التأثر إلى مرحلة النقل الحرفي لبعض أبوابه كاملة ، وهذا ما نجده مثلاً في بحث : « إلاء والفاء وحتى » ولعله قد اطلع أيضاً على تمتع ابن عصفور ، إذ أنه يفيد منه في الجوانب الصرفية لأن المتع يختص بالتصريف ^(٢) .

وثمة كتب أخرى أفاد منها المالقي ، منها كتاب الإيضاح للفارسي ، إذ يراد على أبي علي في مسألة « ليس » بنص منه ^(٣) ، كما أنه يذكر « البصريات » لأبي علي ^(٤) ، كما اطلع على كتاب شرح الجمل لأبي زيد السهلي ، وانتقده بأنه خرج على أصول العربية في بعض مسائله ^(٥) ، وهو يذكر أيضاً كرامة أثفا الجزولي عن الحروف الواقعة جواباً ^(٦) ، كما ينقل عن « التبصرة » للصيمري وذلك للرد على الفارسي في مسألة « إمّا » ^(٧) ، ويرد في الكتاب ذكر سريع لبعض الكتب الأخرى كما مالى القالي ^(٨) والعين للغليل ^(٩) وكتاب الشجرة للزجاج ^(١٠) وكتاب مشكل تأويل القرآن لأبي محمد مكي ^(١١) .

هذا بعض ما نستطيع أن نعدّه من مصادر المؤلف ، وغيرها كثير طبعاً ، ولكن المؤلف لا ينص عليها ، ولعل معظم مصادره كانت أندلسية وذلك لأنه نشأ في ديار الأندلس وبين علمائها .

والحقيقة أن الكتاب ترك أثراً طيباً في أذهان العلماء ، فوصفه لسان الدين بن الخطيب بقوله : « وهو آجل ما صنّف وما يدل على تقدمه في العربية » ^(١٢) ،

(١) أسرار العربية : ١٠٩ ، ٩٩٠ ، ٥٩

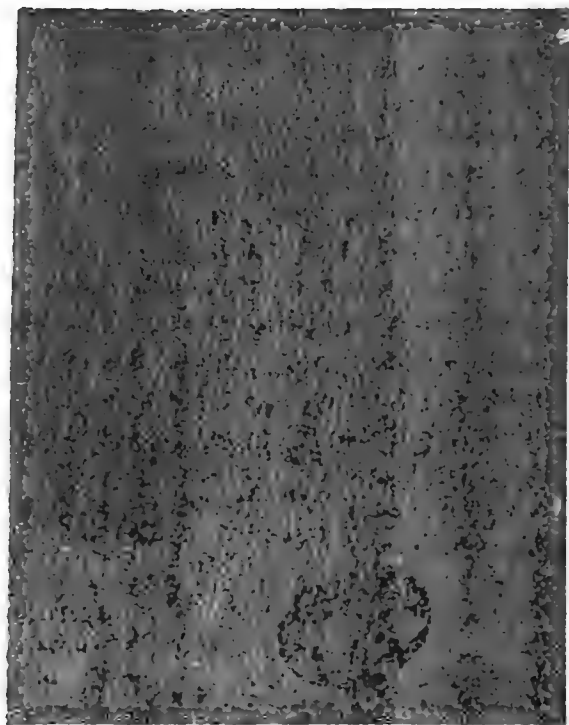
(٢) انظر المتع ٣٤٠ ، والرصف ص ٥٥ (٣) ص ٣٠٠ (٤) ص ٢٨٣

(٥) ص ٣٣٨ (٦) ص ١٧٦ (٧) ص ١٠٠ (٨) ص ٣٧٦

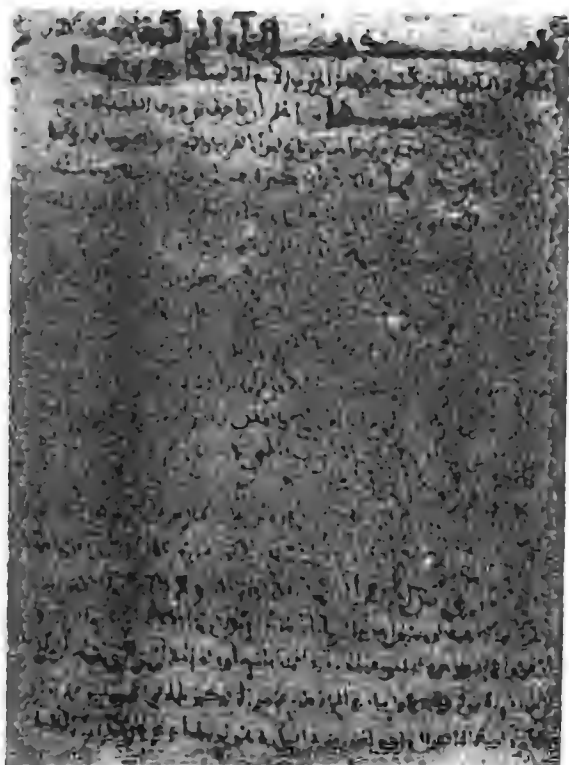
(٩) ص ٤٠٢ (١٠) ص ١٧٦ (١١) ص ١٣٢ (١٢) الإحاطة ١/٨٠

ومثل هذا الوصف نجد في البقية (١) ، كما ترك الكتاب أثره الواضح في الكتب التي جاءت من بعده ، فقد نقل المرادي عنه في « الجني الداني » أكثر من أربعين موضعاً ، كمل نقل ابن هشام عنه خمسة مواضع في المغني (٢) ، كما نقل عنه أبو حيان في البحر المحيط ، والأشموني في شرح الألفية ، والسيوطي في الأشباه والنظائر ، والأزهري في شرح التصريح على التوضيح ، وابن السمين في « الدر المصون » . وليس من شك أن الكتاب كان يؤلف المرجع الرئيسي لكل من بحث في الحروف بعد المألقي ، ومن هنا كانت مادته ورصده لمعاني كل حرف المرجع الأول للكتابين اللذين ظهرا من بعده وأعني بهما : الجني الداني ومغني اللبيب ، فهو الذي فتح لهما الطريق .

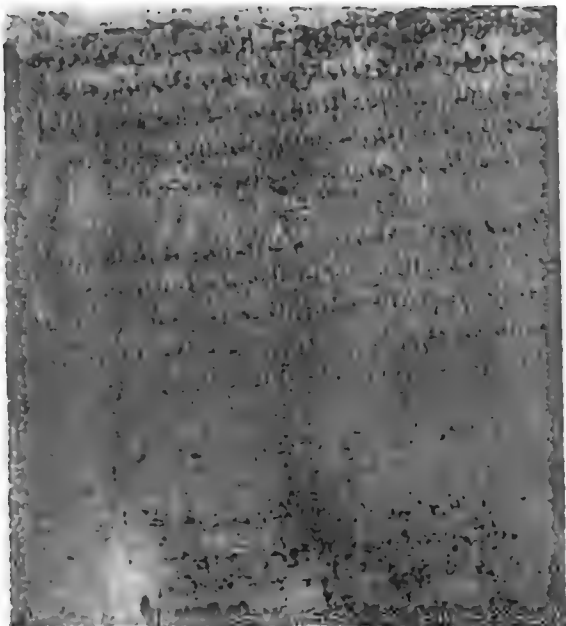
وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين



صورة الورقة الأولى من الأصل



الصفحة قبل الأخيرة من الأصل



الصلحة الأخيرة من الأصل

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ... (١)

الحمد لله مُدير الأشياء ومُحكِمها ، ومقدّر المنح ومقسّمها ... (٣) ومعلمها
 موخّص عربيّتها بأفضل الأمم وأكرمها ، الذي جعل الكلام خصيصة البشر ،
 وأظهر بها (٣) نظر الناظر وعبرة المعتبر ، وضمنه (٤) من المعاني الجمّة ، وفوائد
 الحكمة مالا يسلّ [إليه] فهم أمّة ولا يتهدى إلى بعضه إلا بعد أمّة (٥) ،
 وصلى الله على محمد رسول الحمود ، المخصوص (٦) بالشفاعة في اليوم المشهود ، صلاة
 تبتليّنا دار الخلود ، وتبوتّنا من منازل الحل الموعود ، وعلى آله وأصحابه الذين
 أوفوا بالعهود ، فأضحى الدين بهم أروث معقود ، مامع غمام ذو ركاب ،
 وصدق حمّام في بَشام (٧) ، وسلّم أشرف وأزكى سلام .

وبعد ، فإنّ لسان العرب لما كان أشرف الألسنة ، وشيئشيئة (٨) اتّباع
 فهمه أحسن شئشيئة ، إذ منه يتوصّل إلى مقاصد الشرع في أحكامه ، وأغراض
 قواعد العلم وأعلامه ، وكان مقسماً إلى تقسيمه المعروف ، من الأسماء والأفعال

(١) خرم في الأصل .

(٢) خرم في الأصل ، يحتمل أن يكون « وخالق الألسنة » .

(٣) أي : أظهر بهذه الخصيصة . (٤) أي : ضمن الكلام .

(٥) الأمة : الحين في الدهر . (٦) في الأصل « المخصوص الحمود » .

(٧) البَشام : شجر طيب الرائحة .

(٨) الشئشيئة : العادة الغالبة .

والحروف ، وكانت الحروف أكثر دوراً ، ومعاني معظمها أشدّ غمراً ، وتركيب أكثر الكلام عليها ، ورجوعه في فوائده إليها ، اقتضى ما خطر من النظر أن أبحث على ^(١) معانيها ، وأطالع غرض الواضعين فيها ، فوجدت منهم من أغفل بعضها وأهمّل ، ومن تسمع في الشرح وتسهّل ، ومن اختصر منها وأسهب ، ومن ركّس البسيط وبسط المركب ، ومن شت ألفاظها وعدده ، وأطال الكلام لغير فائدة وردد .

فدعاني الغرض الحاطط ، والرفيق العابر ، أن أؤلف فيها كتاباً يشتمل على شرحها ، وإيضاح ما خفي من برّحها ^(٢) ، ليشتفي صدر الناظر فيه على المأمول ، ويفيده إن شاء الله إن أخذه بالقبول .

وسميته : « وصف المباني في شرح حروف المعاني » ليكون اسمه وفق معناه ، ولفظه مترجماً على فحواه ^(٣) ، ونظمته على ترتيب حروف المعجم ، ليكون في التأليف أنبل ، وعلى تفهيم أسهل ، وذكرت ... منها ^(٤) على ما هو عليه في النطق من حرف واحد وأزيد ، حتى انتهيت إلى آخر حرف فيه ، وعلى الترتيب ^(٥) المذكور أتبعته أول حرف منه - إذا كان مركباً - ما يليه ، من ذلك الترتيب ، وما كان ناقصاً (من حروف المعجم وما كان) ^(٦) مركباً نبّهت عليه به « غفل » .

(١) كذا في الأصل : « عل » ، ولعلّ الصواب : عن .

(٢) البراج من الأمر : البين الواضح .

(٣) قوله : « فحواه » غير واضح في الأصل .

(٤) خرم في الأصل ، يحتمل أن يكون : « الحرف منها » .

(٥) قوله : « الترتيب » غير واضح في الأصل .

(٦) ما بين (معقوفين) غير واضح في الأصل .

وبيّنتُ ذلك كله مجملًا ومفصلاً على ما /...^(١) به الجهد ، وحتملَ على ^٣ بسطه وتقضي موارده الجِدُّ، وانتهتُ في ذلك ...^(٢) ، لتكونَ للكتاب المزيّةُ على ماسواه ، وإثما الأهمالُ بالنيات ولكل امرئٍ ما نواه ، والله عز وجل أسترشدُ إلى ما يرشدُ ، وأستعصدُ فيما أقصدُ ، فما المَفْرَعُ إلا إليه ، وما التوكُّلُ إلا عليه ، إليه أفزعُ وعليه أتوكلُ ، هو حسي ونيعمَ المؤمِّلُ .

فأقولُ والله المستعانُ : إن الغرضَ ^(٣) من هذا الكتابِ يتأتى في مقصودين : الأول في الكلام في حروف المعاني على الجملة ، والثاني في الكلام فيها على التفصيل ..

المقصود الأول

يتحصّلُ الكلام فيه على ثلاثة فصول : فصل في جملة الحروف التي تألفت في هذا الكتاب مفردة ومركبة ، وفصل في تقسيم الحروف المذكورة إلى العامل وغيره ، والعامل إلى أنواع عمله من رفع ونصب وخفض وحزم ، مختصاً أو مشتركاً ، وفصل في تسمية الحروف المذكورة من جهة معانيها بالاتفاق والاختلاف حسب اصطلاح عليه النحويون .

المقصود الثاني

في ذكر الحروف المذكورة على التفصيل وشرح معانيها حرفاً حرفاً ، ونوعاً نوعاً ، وموضعاً موضعاً ، على الأفراد والتركيب ، على ما تقدّم من الترتيب ، على ما بلغ إليه العلم ، وانتهى إليه الفهم ، والله الموفق بمنّه وطوّله .

(١) خرم في الأصل ، يحتمل أن يكون : « فتح » .

(٢) كلمة مخرومة لم أنتهيتها . (٣) قوله : « الغرض » غير واضح في الأصل .

الفصل الأول من المقصود الأول :

اعلم أن جملة الحروف في هذا الكتاب خمسة وتسعون حرفاً ، منها ثلاثة عشر مفردة ، واثنان وثمانون مركبة ،

أما المفردة فالألف^(١) والهمزة والباء والتاء والكاف واللام والميم والنون والفاء^(٢) والسين والهاء والواو والياء .

وأما المركبة فهي : أجل وإذا وإذا وإذن وآل ولا^(٣) وإلى [وألاً] وإلا - وأم وأما وإما وأما وإن وإن [وأن] وأنا وأنت وأنتما وأنتم وأنتن وأو وأي وإي وأيا وأياً و [وأصبح وأمسى] ويجل وبل وبلى ونم وجلل وجيئ وحى وحاشى وخلا وذا ورب^(٤) وكان^(٥) وكلا وكما وكى ولا ولكن^(٦) ولكن^(٧) ولم ولما ولن^(٨) ولو ولوما ولولا وليت وليس وما ومذ ومن^(٩) ومن^(١٠) ومنذ ومع ونحن ونعم وعدا وعلى وعن [وعن^(١١)] وفي وقد وسوف وها وهل وهلا^(١٢) وها وهو وهي وهما وهم وهن^(١٣) ووا ووي^(١٤) ويا .

الفصل الثاني منها :

اعلم أن الحروف المتقدمة الذكر تنقسم ثلاثة أقسام ، قسم عامل لاغير ، وقسم غير عامل لاغير ، وقسم جائز أن يكون عاملاً وغير عامل .

فالعامل لاغير من المفردات حرف وهو الباء ...^(١٥) ، ومن المركبات/اثنان وعشرون حرفاً وهي : إذ - بشرط أن يكون معها ما - وإلى وحاشى وخلا ورب^(١٦) وكان^(١٧) وكى ولكن^(١٨) ولم ولن وليت [ومنذ] ومذ ومن^(١٩) ومن^(٢٠) ومع وعدا وعن وعلى وعلا وعن^(٢١) وفي .

(١) قوله : « الفاء » غير واضح في الأصل .

(٢) ذكر هذا الحرف منا لإتمام من النسخ ، وسيذكر مرة أخرى .

(٣) كلام غير واضح في الأصل .

وغير العامل لاغير من المفردات ثمانية أحرف وهي : الألف والهمزة والميم والنون والفاء والسين والهاء والياء ، ومن المركبات سبعة* وأربعون حرفاً وهي : أَجَلْ وإِذا وأل وألا وألاً* وأم وأما وأمّا [وإمّا] وأنا وأنت وأننا وأنتم وأنتن وأو وأي وإي وأبا وإبنا ويَجَلْ وبِل وبلى وثمَّ وجَلَلْ وجَبَرْ [وذا] وكَلّا ولكنّ ولو ولوما ونحن ونعم وقد وسوف وما وهيا وهل وهلاّ وهو وهي وهما وهم وهنّ و واوَوَيّ ويا .

والذي يجوز أن يكون عاملاً وغير عامل من المفردات أربعة أحرف . وهي : التاء والكاف واللام والواو ، ومن المركبات اثنا عشر حرفاً وهي : إذن وإنّ وإنّ وأنّ ولن وحتى وكما ولعنا ولولا وليس وماولا . وتنقسم العاملة من هذه الحروف ، لازمة كانت أو غير لازمة ، من جهة عملها ، أربعة أقسام : قسم عامل رفعا ونصبا في الأسماء ، وقسم عامل جراً فيها ، وقسم عامل نصبا في الأفعال ، وقسم عامل جزماً فيها .

فالعامل رفعا ونصبا في الأسماء نوعان ، كلاهما مركب : نوع يرفع الاسم وينصب الخبر ، وذلك ثلاثة أحرف وهي : ما^(١) وليس ولا عند بعضهم ، ونوع ينصب الاسم ويرفع الخبر وذلك تسعة أحرف وهي : إنّ وأنّ وإنّ وأن^(٢) وكانّ ولكنّ وليت ولعلّ وعنّ .

والعامل جراً فيها من المفردات خمسة أحرف وهي : الباء والتاء والواو والكاف واللام ، ومن المركبات سبعة عشر حرفاً وهي : إلى وحاشي [وحتى] وخلا وربّ ومذ ومينّ ومثنّ ومنذ ومع كي ولولا — على رأي — وعكّ وعدا وعنّ وعلى وفي .

(١) قوله : « وهي ما » غير واضح في الأصل .

(٢) يقصد : إن وأن المحفقتين من النثية .

والعاملُ نصباً في الأفعال خمسةٌ أحرفٍ مركباتٍ وهي : أنْ ولَنْ وإذَنْ وكما وكى .

والعاملُ فيها جزءاً من المفردات حرفٌ واحدٌ وهو اللامُ . ومن المركباتِ أربعةٌ أحرفٌ وهي : لم ولَمْنا وإنْ وإذْ مقرونةٌ بـ « ما » .

الفصل الثالث منه :

اعلم أن هذه الحروف المتقدمة الذكر يُصطَلَحُ عليها باصطلاحاتٍ تسمَّى بها من جهة معانيها في الكلام وهي كثيرة .

فإنها نوعٌ يسمى حروف الكف وهي : الألف وما^(١) في بعض مواضعها ، ونوع يسمى حروف الإشباع وهي الألف والواو والياء ، وتسمى حروف العلة^(٢) ، وتسمى حروف الزيادة ، وتسمى مع الحاء حروف الوقف ، وتسمى معها حروف الإطلاق/ في القوافي ، وتسمى حروف التثنية والجمع دون الحاء ، ونوعٌ يسمى حروف الاستفهام وهي : الهمزة وأم المنفصلة وهل ، ونوعٌ يسمى حروف المضارعة وهي : الهمزة والتاء والنون والياء ، ونوعٌ يسمى حروف التأنيت وهي : الألف والهمزة والتاء ، ونوعٌ يسمى حرف الندبة والوصل والفصل وهو : الألف ، ونوعٌ يسمى حرف التعدية وهي : الهمزة والباء ونوعٌ يسمى حرف تقرير وحرف توبيخ وحرف نقل وهو : الهمزة ، ونوعٌ يسمى حروف تنبيه وهي : الهمزة وأيٌ وبأَ وبها وأيا وألا وها ووي ، ويسمى ماعداً هـ ها ، وعدا د ألا ، و د وي ، حروف نداء ، ونوعٌ يسمى حروف شرط وجزاء وهي : إنْ وإذْ - مقرونة بـ « ما » وإذَنْ ، ولا يفارق الجواب إذَنْ ، ونوعٌ يسمى حروف جواب وهي : إذَنْ وأَجَلٌ وبِجَلٌ وَجَلَلٌ وجِئِرٌ وبلى ونعم وإنْ وإي ، ونوعٌ يسمى حرف مفاجأة وهو : إذا ، ونوعٌ يسمى حرف تعريف وهو : أل ،

(١) قوله « ما » غير واضح في الأصل . (٢) قوله : « العلة » غير واضح في الأصل .

ونوع يسمى حرف غايبة وهو : إلى وحتى ، ونوع^(١) يسمى حرف استفتاح ويلزمه التنبيه وهو : ألا ، ونوع يسمى حروف استثناء وهي : إلا وحاشي وخلا وعدا ، ونوع^(٢) يسمى حرف عرض وهو ألا وأما ، ونوع يسمى حروف تخفيض وهي : ألا ولوما ولولا وهلا ، ونوع يسمى حروف تفصيل وهي : أمّا وإمّا وأو ، ونوع يسمى حروف تأكيد وهي : أن وإن مشدتين ومخففتين والباء^(٣) وما ولا الزوائد في النفي واللام والنون مشددة ومخففة ، ونوع يسمى حروف عطف وهي : الواو والفاء وثم وحتى وبل ولا ولكن وأو وأم وإمّا ، ونوع يسمى حروف قسم وهي : الباء والوار والتاء واللام وممن - بضم الميم وكسرهما - ، ونوع يسمى حرف تمام وهي : النون والتتوين ، ونوع يسمى حروف ابتداء وهي : إن وأن وكان ولكن وليت ولعل إذا دخلت على كل واحد منها ما ، وإن خفيفة ، ولكن مثلها ، وهل وحتى ولولا إذا ولي جميعها المبتدأ والخبر ، ونوع^(٤) يسمى حروف نفي وهي : لم ولما ولئن وليس وما ولا في أحد معانيها ، ونوع يسمى حرف تقليل وهو : رُبّ وقد ، ونوع يسمى حرف سبب وهي : الباء واللام وكى ، ونوع يسمى حروف الجواب وهي^(٥) : الواو والفاء وإذن ، ونوع يسمى حروف نصب للفعل مجازا - والناصب د أن - مضمرة بعدها - وهي : الفاء والواو وأو وحتى ولام كي ولام الجحد وكى - في أحد قسميها - ، ونوع^(٦) يسمى حروف إخبار وهي : قد/هل بمعناها^(٧) ، وتسمى قد حرف تحقيق

وحرف توقع ، ونوع يسمى حرف تعظيم وهو : الميم ، ونوع يسمى حرف زجر وردع وهو : كلا ، ونوع يسمى حرف خطاب وهو الكاف ، والتاء في أنت وأخواته ، ونوع يسمى حرف تشبيه وهو : الكاف وكان ، ونوع

(١) قوله : « والباء » غير واضح في الأصل . (٢) قوله : « وهي » غير واضح في الأصل .

(٣) في الأصل : بمعنى ها .

يسمى مصدرياً وهنو : أنْ وأنْ وما وكي ، ونوع يسمى حرف عبارة وتفسير .
هو : أنْ وأيْ ، ونوع يسمى دعامة وهو إيَّاء مع المضمر ، ونوع يسمى
حرف إضراب وهو : بل وبلى ، ونوع يسمى حرف شك وإيهام وتخيير^(١)
وإباحة وهو أوْ وإِما ، ونوع يسمى عماداً أو فصلاً وهو : أنا وأنتَ وأنتِ
وأنا وأنتِ وأنتنَ ونحن وهو وهي وهما وهم وهنْ ، ونوع يسمى حرف تنفيس
وهو : السين وسوف ، ونوع يسمى حرف استدراك وهو : لكنْ ولكنْ ،
ونوع يسمى حرف وجوبٍ لوجوبٍ وبالعكس ، وحرف امتناع لامتناع وبالعكس ،
وهي : لو ولولا ولما ، ونوع يسمى حرف تمنٍّ وهو : ليت ، ونوع يسمى
حرف تَرْجٍ وهو : علْ وغنْ بمعناها ، ويسميان حرفي توقع ، ونوع يسمى
حرف ابتداء غاية في الزمان وهو : مُدْ ومُدْ ، ونوع يسمى حرف ابتداء غاية
في المكان وهو : منْ ، وتسمى مع الباء حرفي تبعيض ، ونوع يسمى حرف
مصاحبة وهو : مع ، ونوع يسمى حرف مزاوله وهو : عنْ ، ونوع يسمى
حرف وعاء وهو : فيْ ، ونوع يسمى حرف استعلاء وهو : على .

فهذه جملة ما ظهر لي من تسمية هذه الحروف في الاصطلاح بحسب مواقعها في
الكلام ، وإذا فهمت المعاني فلا مشاحة في الألفاظ . والله الموفق بمنه .

انتهى المقصود الأول بعون الله

المقصود الثاني : باب الألف والهمزة^(٢)

وهما في المعنى واحدٌ ، إلا أنه إذا كان ساكناً مُدْ الصوت ، ويسمى ألفاً ،
ومخرجه إذ ذاك من وسط الحلق ، وهو حرفٌ هاورٌ ، وإذا كان مقطوعاً يسمى

(١) في الأصل : «تحقير» وهو تحريف .

(٢) انظر في الألف والهمزة : ابن يعيش ١٥٠/٨ ، الجنى الداني : الورقة ٧ ، ٦٨ .

همزة ، ومخرجها حينئذٍ من أول الصدر ، وهذا هو الصحيح من أمرها وهو مذهب سيبويه^(١) وأكثر المحققين من أئمة النحويين .

وزعم بعض المتقدمين - وهو الأخفش^(٢) ومن تابعه - أنّ الهمزة غير الألف ، واستدلّ على ذلك باختلاف مخرجها ، كما تقدّم ، ولا حجة فيه ، لأنّ^(٣) النون الساكنة مُغْنَةٌ في الحيشوم مع ارتفاع طرف اللسان إلى الحنك الأعلى ، والمتحركة مخرجها من الفم ، مع ارتفاع اللسان أيضاً إلى الحنك^(٤) الأعلى ، من غير أن تكون فيها مُغْنَةٌ خالصة ، وقد اتفقنا على أنها نون .

والدليل / على أنّ الألف هي الهمزة شيان :

أحدهما^(٥) : أننا إذا ابتدأنا بالهمزة على أي صورةٍ تحرّكتْ ، من الضم أو الفتح أو الكسر ، كتبناها ألفاً ؛ لا خلاف بين جميعهم في ذلك نحو : أُبْلِمَ^(٦) ، واثْمِدَ^(٧) ، وأصْبَحَ^(٨) .

والثاني^(٩) : أننا إذا نطقنا بحرفٍ من حروف المعجم فلا بدّ من النطق بأول حرفٍ منه في أول لفظٍ نحو : باء وتاء وجيم وحاء إلى آخر حروف المعجم

(١) عمرو بن عثمان ، فارسي الأصل ، إمام النحاة وتلميذ الخليل ، له « الكتاب » أشهر مصنف في النحو ، توفي سنة ١٨٠ هـ ، انظر اخبار النحويين البصريين : للسيراfi ٣٧ ، نزهة الألباء ٦٠ ، البغية ٢٢٩/٢ .

(٢) سيد بن مسعدة ، صاحب سيبويه ورواي كتابه ، من مدرسة البصرة ، غير أنه خالف سيبويه في كثير من المسائل ، له : كتاب المسائل الكبير ، المقاييس ، الاشتقاق ، توفي سنة ٢١١ ، انظر : اخبار النحويين البصريين للسيراfi : ٣٩ ، النزهة ١٣٣ ، البغية ٩٠/١ .

(٣) انظر : سر الصناعة ٤٨/١ (٤) قوله : « الحنك » غير واضح في الأصل .

(٥) انظر : سر الصناعة ٤٦/١ —

(٦) الألبم : خوص المقل . (٧) الإثمّد : حجر يكتحل به .

(٨) هذه بعض لغاتها ، انظر اللسان : (صبع) .

(٩) انظر : سر الصناعة ٤٧/١

ولما كنا نقول : ألف ، فتكون الألف في أوله علمنا أنه كسائر الحروف فيما ذكرنا . ولكن لما لم يكن النطق بالألف في أول اللفظ ساكنة "محر" كت "للإبتداء بها فصارت همزة" وكان لها إذ ذاك مخرج غير مخرج الألف ، وكان في المعنى واحداً ، ولذلك وضعها واضع حروف المعجم أول الحروف همزة ، ووضعها مع اللام قبل الياء ألفاً ، ولوضع ذلك اختصاص باللام ليس لغيرها من حروف المعجم لعل^(١) تذكر في باب "أل ، إن شاء الله ، فإذا ثبتت هذه المقدمة ، فهذا الباب يشتمل على فصلين : أحدهما الألف والثاني الهمزة .

فصل الألف ومعانيها ومواضعها في كلام العرب^(٢)

اعلم أن الألف تنقسم قسمين : قسم أصل وقسم بدل من أصل ، فالأصل لها في كلام العرب ثلاثة عشر موضعاً :

الموضع الأول : أن تكون كافتة عن الإضافة ، تقول : صليت بين وقتي الظهر والعصر وبين أوقات النهار ، ثم تدخل الألف بين د بين ، وما أضيف إليه فتبطل الإضافة ، ويرتفع ما كان مضافاً إليه بالإبتداء ، فتقول : بينا وقت الظهر حاضر صليت ، وبيننا زيد قائم أقبل عمرو ، والأصل : بين أوقات قيام^(٣) زيد أقبل عمرو . وأكثر ما يأتي في الشعر ، كما قال الشاعر^(٤) :

(١) انظر : سر الصناعة ٤٩/١ - ٥٠

(٢) عده صاحب الجنى الداني أقساماً عشرة للألف ثم قال : « فهذه الأقسام العشرة لا ينبغي

أن يمد منها شيء في حروف المعاني » انظر : الجنى ٦٩

(٣) ضبطت في الأصل بالضم ، والصواب ما أثبتناه .

(٤) نسب في الكتاب ١٧١/١ إلى رجل من قيس عيلان ، وهو في سر الصناعة ٢٧/١ ،

وابن عيمش ٩٧/٤ ، واللسان : (بين) ، والجنى ٦٩ ، والمغني ٤٢٢ ، والمع ٢١١/١ ، وشاهد

المغني ٧٩٨ . الرفضة : خريطة يحمل فيها الراعي زاده ، ، والزاد : ما تتحدث به النار .

٢- فِينَا نَحْنُ نَرُقُبُهُ أَتَانَا
وَقَالَ آخِرُ (١) :

٣- فِينَا نِعَاجٌ يَرْتَعِينَ خَيْلَهُ
وَقَالَ آخِرُ (٢) :

٣- بَيْنَا تَعَانَقُهُ الْكُمَاةُ وَرَوْغُهُ
يرفع « تعانقه » وخفضه ، فالرفع على ما ذكر والألف كافة ، والخفض على الإضافة ، والألف إشباع لفحة « بين » وهو من الفصل بعد هذا .
الموضع الثاني : أن تكون (٣) إشباعاً للفحة إذ تتوكد عنها إذا مُدَّ الصوتُ بها ، وأكثر ذلك في الشعر ، كقول الشاعر (٤) :

٤- يَنْبَاعُ مِنْ ذِقْرِ غَضُوبٍ جَسْرُهُ
مَشْدُودٌ مِثْلَ الْفَنِيْقِ الْمَقْرَمِ

(١) البيت لامرئ القيس ، وهو في ديوانه ٥٠ . النماذج : إناث بحر الوحش ، والخيالة : رملة فيها شجر ، والملاء : الملاحف البيض ، والمهدب : ذو الهدب .
(٢) البيت لأبي ذؤيب ، وهو في ديوان الهذليين ١٨/١ ، ورواية « كمي » فيه : « جري » .
والخصائص ١٢٢/٣ ، وسر الصناعة ٢٩ ، واللسان : (بين) وابن يمشي ٣٤/٤ ، والمغني ٤١١ .
وشواهد المغني ٧٩١ ، الخزانة ٣٩٧/٢ ، الروغ : الخاتلة في الحرب ، السلف : الشجاع الجري .
(٣) في الأصل : « يكون » وهو تصحيف .

(٤) البيت لعنترة ، وهو في ديوانه ٢٠٤ ، ورواية « مشدودة » فيه : « زِيَاة » ، وهو في شرح القصائد ٣٣٢ ، والخصائص ١٢١/٣ ، واللسان : (يوع) ، والانصاف ٢٦ ، والخزانة ١٢٢/١ . والتفري : العظام خلف الأذن ، والفضوب : هي الناقة ، والجسرة : الطويلة العظيمة الجسم ، والزياة : السريعة ، والفنيق : الفحل المكرم والمقرم : الفحل الذي يترك من المعمل ويودع للضراب .

وقال آخر^(١) :

٥- قَالَتْ وَقَدْ خَرَّتْ عَلَى الْكَكْكَالِ
يَا نَاتِقِي مَا نِلْتِ مِنْ مَنَالِ

وقال آخر^(٢) :

٨

٦- أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْعُقْرَابِ الشَّائِلَاتِ عَقْدَ الْأَذْنَابِ

فأشبع الأول فتحة الباء من « ينسبع » ، والثاني فتحة الكاف من « الكككل » ،
والثالث فتحة الراء من « العقرب » ، فتوالت عنها الألف كما ترى .

وأما قوله^(٣) :

٧- لَوْ أَنَّ عِنْدِي مَائَتِي دِرْهَامٍ لَابْتَعْتُ عَبْدًا فِي بَنِي جُذَامٍ

فليس من هذا الباب ، وإنما « درهم » ، ودرهم لغتان ، يقال في جمع الأولى :
دراهم ، كـ « مَجْرَع^(٤) » ، و « هَجَارِع » ، وفي جمع الثانية : درايم ، كـ « جَلَابِيب^(٥) » .
و « جَلَابِيب^(٥) » ، والأولى أكثر ، وعلى الثانية قول الشاعر^(٦) :

٨- تَنْفِي يَدَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّهَا جَرَّةً
نَفْيَ الدَّرَاهِيمِ تَنْقَادُ الصَّيَارِفِ

(١) لم أمتد إلى قائله ، وهو في المخطب ١٦٦/١ برواية : ما جلت من مجال ، واللسان :
(كل) ، والجنى ٦٩ ، والأشعوني ٤٨٥ . الكككل : الصدر .

(٢) لم أمتد إلى قائله . وهو في اللسان : (سبب) ، والمفني ٤١٢ .

(٣) لم أمتد إلى قائله ، وهو في سر الصناعة ٢٨ ، ورواية الشطر الثاني فيه :

لَجَازَ فِي آفَاقِهَا حَاطَامِي

(٤) المَجْرَع : الأحمق . (٥) في الأصل : « جَلَابِيب » وهو تحريف .

(٦) البيت للفرزدق ، وهو في ديوانه ٥٧٠/٢ ، والكتاب ٢٨/١ ، وسر الصناعة ٢٨/١ .
والخصائص ٣١٥/٢ ، وأمسالي الشجري ٢٢١/١ ، واللسان : (صنع) ، والانصاف ٢٧ ، وابن.
عقيل ٧٤/٣ ، والخزائن ٤٢٦/٤ . تنفي : تطرد وتبعد ، تنقاد : مصدر نقد إذا ميّز رديتها من.
جيدها ، الصياريف : ج صيرف وهو الخير بالنقد .

رَأْمًا ، الصياريف ، فجمع د صيرف ، ، لكنه أشبع الكسرة فتولدت
عنها الياء كما قال^(١) :

٩- تُحِبُّكَ نَفْسِي مَا حَيَّيْتُ فَإِنْ أُمْتُ تُحِبُّكَ عَظُمُ فِي التَّرَابِ تَرِيبُ
أراد : د ترب ، ، وكما تولد الالف عن الفتحة في نحو ما ذكر ، والياء
عن الكسرة فيما ذكر أيضا وأشباهه ، كذلك تولد الواو عن الضمة إذا أشبع
كقوله^(٢) :

١٠- اللَّهُ يَعْلَمُ أَنَّا فِي تَقْلُبِنَا يَوْمَ الْفِرَاقِ إِلَى أَحِبَابِنَا صُورُ
وَأَنْتِي حَيْثُ أَتْنِي الْهَوَى بِصَرِي مِنْ حَيْثُ مَسَلَكُوا أَدْنُو فَا نَظُورُ
أراد : د انظر ، فأشبع حركة الظاء فتولدت عنها الواو ، وباب ذلك كله
ضرورة الشعر ، وأما فصيح الكلام فلم يأت إلا في د أنا ، التي هي ضمير المتكلم
المرفوع إذا كان بعدها همزة ، نحو : د أنا أحيي^(٣) ، و د أنا أخرج ، و د أنا
إذا أكرمك ، وهي قراءة نافع بن أبي نعيم^(٤) ، على خلاف عنه في المكسورة ،

(١) لم أنف عليه .

(٢) لم أعتد إلى قائلهما ، وما في الخصائص ٤٢/١ ، و ٣١٦، ٣١٤/٣ - ، والراوية فيه :
« تلفتنا » د « يري » عوضاً من « تلبنا » و « أتني » ، وسر الصناعة ٣٠ ، واللسان : صور ،
والانصاف ٢٣ - ٢٤ ، والمتع ١٥٦ ، والمغني ٤٠٧ ، وشواهد المغني ٧٨٥ ، والخزائفة
١٢٦/١ . والصور : ج أمور ، وهو المائل المتيقن .

(٣) البقرة ٢٥٨ ، وانظر : المنصف ٩/١

(٤) أثبتتها نافع وابن أبي أويس ، وسائر القراء على حذفها في الرسل ، انظر : القرطبي
١٠٩٥ . وأبو حيان ٢٨٨/٢ ، والنشر ٢٢٢/٢ . ونافع أحد القراء السبعة ، ثقة ، انتهت
اليه رئاسة القراءة بالبلدية ، انظر طبقات القراء ٣٣٠/٢

وأما مع غير الهزمة فلا تمتد إلا في الضرورة ، كقوله^(١) :

١١ - وكيف أنا وانتحال القوافي بعد المشيب كفي ذلك عارا
وكقول الآخر^(٢) :

١٢ - أنا سيف العشيرة فاعرفوني حبيداً قد تذرّيتُ السناما
وعلى هذا حمل بعضهم قوله تعالى : « وتظنون بالله الظنونا »^(٣) ، « فاضلونا
السيلا »^(٤) ، « وأطعنا الرسولا »^(٥) ، لأنهم جعلوها من باب إشباع الفتحة وتولد
الألف عنها ، والصحيح أن الألف في رؤوس هذه الآتي كالألف في القوافي ،
وهو باب آخر يذكر بعد هذا إن شاء الله .

الموضع الثالث : أن تكون علامة التانيث ، وهي قسمان : قسم يختص بالتانيث ،
وقسم يبين التانيث .

٩ فالذي يختص بالتانيث الألف الواقعة طرفاً في الأسماء ، زائدة عليها لا أصلية /
كألف (ما) ولا منقلبة عن أصلي كألف عصا ورحى ، ولا ملحقة بأصلي كألف
علقي^(٦) ومعزى ، الملحقين بجمعهم وهجرع ، وتكون في الثلاثي كجبل وسلمى
وضيزي^(٧) ، وفي الرباعي ، كقرقرى^(٨) ، وجحججى^(٩) ، وفي الخماسي كقبعبرى^(١٠) ،

(١) البيت للأعشى ، وهو في ديوانه ٥٣ ، وابن يعيش ٤/٤٥ ، واللسان :
(نحل) . والأصل : وانتحال .

(٢) البيت لحيد بن ثور ، وهو في ديوانه ١٣٣ ، والمنصف ١/١٠ ، والمغرب ١/٢٤٦ -
وابن يعيش ٣/٩٣ ، واللسان (أنف) . وتذريت : علوت ، وفي الأصل : « تدربت » وهو تصحيف .

(٣) الأحزاب ١٠ (٤) الأحزاب ٦٧ (٥) الأحزاب ٦٦

(٦) الملقى : ضرب من الشجر .

(٧) ضيزي : قسمة ضيزى : ناقصة .

(٨) القرقرى : الضحك إذا استغرب فيه وهدير البعير وصوت الحمام ، وأرض باليامة .

(٩) الجحججي : حي من الأنصار . (١٠) القبعبرى : العظيم الشديد .

وَضَبْطَرَى^(١).

وتكون في المؤنث اللفظي والمعنوي ، وفي المذكر المعنوي كضبطوى وفي المفرد كما ذكر ، وفي الجمع كججلى جمع حَجَل ، وفي المصادر كالرُّجْجى والدَّعْوى ، (وفي غير المصادر كما ذكر)^(٢) .

والقسم المبين للتأنيث هي الألف التي بعد هاء الإضمار المؤنث نحو : ضربتها ، وأكرمها ، والأصل في المذكر في الهاء : الضم مع الضمة والفتح مع الفتحة والكسر مع الكسرة ، نحو : ضربته ، ومررت به ، والواو والياء بعدها دليلان على التذكير ، وفي المؤنث الهاء المفتوحة بعد الفتح وغيره وهو السكون ، والألف بعده لبيان التأنيث ، مثاله ما ذكر^(٣) ، والهاء الأصل في الجميع ، بدليل أنها^(٤) تحذف الواو والالف والياء في الضرورة إذا كان قبلها متحرك^(٥) ، وتبقى الهاء بحركاتها ، قال الشاعر^(٦) :

١٣ - أَعْلَقْتَ بِالذِّئْبِ حَبْلًا ثُمَّ قُلْتَ لَهُ الْحَقُّ بِأَهْلِكَ وَأَسْلَمَ أَيُّهَا الذِّئْبُ

أما تقوُّدُ بِهِ شاةً فتأكلُها أو أن تبيعهُ لُدَى بعض الأراكيب

أراد : « تبعها » ، فعذف الالف وأبقى الفتحة دلالة عليها ، ثم حذف الحركة تخفيفاً ، كما قال الآخر في المذكر ، حين حذف الواو ، وأبقى الضمة تدلُّ عليها^(٦) :

(١) الضبططرى : الرجل الشديد . (٢) مايين (قوسين) على هامش الأصل .

(٣) أي : ضربتها وأكرمها . (٤) الضمير للقصة أو الشأن .

(٥) لم أمتد إلى قائلها ، انظر : اللسان : (ركب) ، الحزانة ٤٠٢/٢ ، شواهد

الشافية ٢٤٠

(٦) البيت للشَّمَاع وهو في ديوانه ٣٦ ، والكتاب ٣٠/١ ، والخصائص ١٢٧/١ ، والانصاف

٥١٦ ، والحزانة ٣٨٨/٢ ، يصف حاراً وحشياً ، والرسيقة : أثناء ، والزميز : الفناء في القصة .

١٤ - لَهُ زَجَلٌ كَأَنَّهُ صَوْتُ حَادٍ إِذَا طَلَبَ الْوَسِيقَةَ أَوْ وَزَمِيرُ

ثم حذف الآخر الحركة ، فبقي الضمير ساكناً تخفيفاً ، فقال (١) :

١٥ - وَأَشْرَبُ الْمَاءَ مَابِي نَحْوَهُ عَطَشٌ إِلَّا لِأَنَّ عَيُونَهُ سَيْلٌ وَادِيهَا

وقال آخر (٢) :

١٦ - وَتَضَوَّيَ مُشْتَاقَانِ لَهُ أَرْقَانِ

وأبعد من هذا قوله (٣) :

١٧ - فَبِنْيَاهُ يُشِيرِي رَحْلُهُ قَالَ قَائِلٌ : لِمَنْ جَمَلٌ رِيحُ الْإِلَاطِ نَجِيبٌ

أراد : د هو ، فحذف الواو بحركتها . وكذلك فعلوا في هاء الضمير المكسورة كقوله (٤) :

١٨ - غَفَلْتُ ثُمَّ أَتْتُ تَطْلُبُهُ فَإِذَا هِيَ بِعِظَامٍ وَدَمًا

(١) لم أهتم إلى قوله ، وهو في الخصائص ١٨/٢ ، واللان : (ها) ، والخزانة ١١٢/٣ ، والدرر اللوامع ٣٤/١

(٢) قال في الخزانة ٤٠٩/٢ : اختلف في نسبته بين أبي مسلم بن أبي فیس وعمرو بن أبي عمارة وجواس بن حيان ، وصدره :

فَظَلْتُ لَدَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ أُخِيْلُهُ

وهو في الخصائص ١٢٨/١ ، والمتنضب ٣٩/١ - ٢٦٧ . ونضري : صاحب أبي الهذيلان ، والضمير في « له » عائد إلى البرق في بيت قبله .

(٣) قال في الخزانة ٣٩٦/٢ : البيت للمختلَبِ الهلالي أو المُجَبَّرِ السارلي ، وهو في الخصائص ٦٩/١ ، وأمالى الشجري ٢٠٨/٢ ، وابن يعيش ٦٨/١ ، واللان : (ها) ، والانصاف ٥١٢ . وشري : يبيع ، والإلاط : عضدا البعير .

(٤) لم أهتم إلى قائله ، وهو في أمالي الشجري ٣٤/٢ ، واللان (أي) ، والبحر المحيط ٢٨١/١ ، والممع ٣٩/١

ثم قال الآخر^(١) ، فحذف الياء بحركتها :

٢٠ - دَارٌ لِسُعْدَى إِذْ مِنْ هَوَاكَا

أراد : « هي » ، وهو في باب الواو والياء أكثر منه في باب / الألف ١٠
لتقلها وخفتها^(٢) .

وبما يجري مجرى قوله : « أو أن تبعه » في اليتين المتقدمين ماحكى الفراء^(٣)
من قول بعض العرب : « بالفضل ذو فضلكم الله به والكرامة ذات أكرمكم
الله به »^(٤) ، « لواد : بها » ، فحذف الألف وتقل حركة الهاء إلى الباء وهو شاذ
لأقياس عليه .

الموضع الرابع : أن تكون علامة التثنية^(٥) ، وذلك في نوعين :

النوع الأول : الأفعال الناصبة وأسماء الفاعلين والمفعولين ، إذا احتاج شيء منها
إلى فاعل أو مفعول لم يُسمَّ فاعله بعدها ، نحو : ضربا الزيدان ، ويضربان
الزيدان ، ورجلان قائمان أبواهما ، ورجلان مضروبان أبواهما ، والأصل في تلك
الأفعال ، والأسماء المذكورة محمولة عليها لوقوعها موقعها في ذلك .
فهذه الألف إذا تقدمت على الأسماء فهي عند البصريين علامة التثنية^(٥) .

(١) لم أمتد إلى قائله ، وقبه في الحزانة ٣٩٩/٢ :

هَلْ تَعْرِفُ الدَّارَ عَلَى تَبْرَاكَا

وهو في الكتاب ٢٧/١ ، والخصائص ٨٩/١ ، وأمالى الشجري ٢٠٨/٢ ، والإنصاف
٦٨٠ ، واللسان : (ها) ، والمجمع ٦٩/١ ، والدرر ٣٦/١ .

(٢) أي : تقل الواو والياء وخفة الألف .

(٣) يحيى بن زياد ، فارسي الأصل ، إمام لحاة الكوفة ، كان يميل إلى الاعتزال ، وهو تلميذ
الكسائي ، توفي سنة ٢٠٧ هـ . انظر : اللزعة ٩٨ ، البنية ٣٣٣/٢ .

(٤) ورد القول في الأرمية ٣٠٤ ، والمغرب ٩/١ ، وذو ذات اسمان موصولان .

(٥) في الأصل : « للتأنيث » وهو تحريف .

ومثلها الواو [التي لجماعة المذكر] والنون التي لجماعة المؤنث إذا اتصلت بالفعلين المذكورين نحو : ضربوا الزيدون ، وضربون الزيدون ، وضربن الهندات ، وضربن الهندات . وهي لغة قليلة والأكثر حذفها لكونها توهم الضمير ، وحكم الضمير أن يتقدمه اسم يعود عليه ، ولا اسم هنا متقدم فيعود عليه ، ولأن معناها يلزم الفعل للزومه الاسم ، بخلاف ثاء التانيث فإنها مبنية للتانيث ، لكونه يكون في الاسم بغير علامة كزيدان وهنود ، والمثنى بعد الفعل معلوم بلفظه فلذلك لم يحشج إلى علامة في الفعل قبله في اللغة المشهورة .

وأما [غير البصريين] فهي عندهم ضمائر وإن تأخرت الأسماء ، وهم في ذلك طائفتان :

طائفة تزعم أن الأسماء بعدها مرفوعة بالابتداء ، والجملة من الفعل وما بعده من الألف والواو والنون في موضع خبره ، وإن كانت متقدمة ، فالمراد بها التأخير ، كما قال الشاعر (١) :

٢٠- إلى ملك ما أمه من محارب أبوه ولا كانت قریش تصاهره

المراد : أبوه ما أمه من محارب . فكذلك إذا قلت : قاما الزيدان ، وقاموا الزيدون ، وفُتِنَ الهندات ، فالمراد : الزيدان قاما ، والزيدون قاموا ، والهندات فتن .

وطائفة تزعم أن الأسماء بعدها مرفوعة على البدل من الضمائر .

وكيلا المذهبين فاسد ، لأنه لو كانت تلك الحروف ضمائر أسماء لكثرت النطق بها ، كما كثرت النطق واستتب مع تقدم الأسماء ، وإنما الكثير حذفها مع

(١) البيت للفرزدق وهو في ديوانه ٣١٢/١ . وفي المنقي ١٢٤ ، وابن عقيل ١٣٦/١ .
وشراهد المنقي ٣٥٧ . والمجم ١٦٨/١ . ومحارب : اسم قبيلة .

التأخير ، وإثباتها قليل ، حكى عنهم : أكلوني البراغيث ، وقاما أخواك ،
وقال الشاعر ^(١) :

٢١- أَلْفَيْتَا عَيْنَاكَ عِنْدَ الْقَفَا

/ وقال الآخر ^(٢) :

٢٢- يَحْجُورَانِ يَعْصِرْنَ السَّلِيْطَ أَقَارِبُهُ

وأما قوله تعالى « وأسرؤا النجوى الذين ظلموا » ^(٣) و « سمعوا وسمعوا » كثير
منهم ^(٤) ، فمنهم من حمّله على القليل من اللغتين ، ومنهم من حمّله على أن
مابعد الواو [بدل] والضمير مبدل منه ^(٥) والواو عائدة على ما قبلها وتقدّر بعد
« ظلموا » : « منهم » ، كقولهم : « السَّمْنُ مَنَوَانٌ » ^(٦) بدم ، أي : منه .

وأما ما زعموا من الإخمار قبل الذكر فهو موقوف على أشياء معلومة ،
وذلك في ضمير الأمر والشأن ، نحو : « قل هو الله أحد » ^(٧) ، وفي باب نعم

(١) البيت لعمر بن ملقط كما في شواهد المغني ٢٣١ ، وعجزة :

أَوَّلِيْ فَأَوَّلِيْ لَكَ ذَا وَاقِيَةٍ

وهو في أمالي الشجري ١٣٢/١ ، وابن يعيش ٨٨/٣ ، والمغني ٤١٠ ، والشاعر يصف
رجلا يغيّره بالحرب .

(٢) البيت للمفرزدی وهو في ديوانه ٥٠ ، وصدره :

وَلَكِنْ دِيَابِي فِي أَبْوَةِ وَأُمِّهِ

وهو في الكتاب ٤٠/٢ ، والخصائص ١٠٤/٢ ، وأمالي الشجري ١٣٣/١ ، وابن يعيش
٧/٧ ، واللسان : (خطأ) ، والمصحح ١٦٠/١ ، والحزانة ٣٨٦/٢ . والديلمي : المنسوب إلى
ديان ، قرية بالشام يسكنها النبط ، وحوران : من أعمال دمشق ، والسليط : الزيت .

(٣) الأنبياء ٣ (٤) المائدة ٧١ (٥) في الأصل « بدل منه » وهو تحريف .

(٦) السنا : مايوزن به . (٧) الإخلاص ١

وبئس ، نحو : نعم رجلاً زيدٌ ، وبئس رجلاً عمروٌ ، وفي باب « رب » ،
نحو : ربّه رجلاً ، وفي باب الإعمال في التنازع نحو : ضربني وضربته زيدٌ^(١) ،
ولتلك الأبواب عِللٌ ليس هذا موضع ذكرها ، فالإضمار قبل الذكر والبدل
كما ترى .

وأما التقديم والتأخير فهو من باب المجاز لامن باب الحقيقة ، والحقيقة
الأصل ، فلا يعدل عنها إلاّ بدليل ، هذا مع قلة إثبات هذه الحروف مع تأخير
الأسماء عنها ، وإنما الأصل الحذف لما ذكرت لك أول الفصل ، ومع هذا فإن
علة التقديم والتأخير تفقد عليهم في أسماء الفاعلين والمفعولين ، إذا جرت على
ماقبلها لأنها لا يصح فيها أن تقع أخباراً مما بعدها لأنها من تمام ما قبلها نحو :
رأيت رجلين ضاربين أبوهما ، ورأيت رجلاً ضارين آبائهم ، ورأيت نساء
ضاربات أخواتهن .

وإنما تكلمنا على الواو والنون في هذا الفصل ، وإن لم يكن الباب له
لجربانهما فيما ذكر مجرى الألف ، فاعلم ذلك والله الموفق بمث .
النوع الثاني : الأسماء^(٢) المثناة ، سواء كانت جامدة نحو : زيدان وعمران ،
ومشتقة نحو : ضاربان وقاتلان .

فهذه الألف في هذا النوع حرف « علامة » للثنين باتفاق ، ويجرى مجراها الواو
في الجمع المسلم ليمتن يعقل ، نحو الزيدون ، وما أجري مجراه ، نحو : « الساجدون »
في الشمس والقمر والنجوم^(٣) ، سواء كان مذكراً مَحْضاً كما تقدم ، أو مَحْلُوطاً
بمؤنث ، نحو : القانتون .

(١) في الأصل « زيداً » وهو سهو .

(٢) يتحدث المؤلف عن الموضع الرابع للألف : أن تكون « علامة » للثنائية ، وقد ذكر
قبل النوع الأول .

(٣) إشارة إلى الآية ، من يوسف « يا أبتِ إني رأيتُ أحدَ عشرَ كوكباً والشمسُ
والقمرُ رأيتُهم لي ساجدين » .

والياء في النصب والجر فيها تجري مجرى الألف ، فالباب فيها كلها واحد .

وقد اضطربت أقوال النحويين فيها واختلفوا اختلافاً كثيراً^(١) :

فذهب سيويه أنها حروف إعراب ، بمعنى أنها حروف يحل فيها الإعراب ، إلا أنه لا يظهر فيها ولا يُقدَّرُ .

وذهب أبو الحسن الأخفش أنها دليل إعراب .

وذهب أبو عمر الجرمي^(٢) أن المثني والمجموع معربان / بعدم التغير والانقلاب ٩٢ في حال الرفع ، وبالتغير والانقلاب إلى الياء في حال النصب [والجر] .

وذهب بعض المتأخرين أنها حروف يعرب بها كالحركات فاستقواه من مذهب سيويه .

وذهب الزجاج^(٣) إلى أنها مبنيات في حال الرفع ومعربان في حال النصب والحذف .

ولكل متعاقب وحجج يطول إيرادها هنا وبسط الرد عليها ، واضطرب ابن جني^(٤) في كتاب « سر الصناعة » في شرحه مذهب سيويه .

والصحيح عندي من هذه المذاهب مذهب أبي عمر الجرمي وهو السهل الذي لا تكلف فيه ، وإليه يرجع مذهب سيويه على التحقيق ، بدليل أن العرب إذا

(١) انظر : إيضاح الزجاجي ١٣٠ ، أسرار العربية ٥١ ، المسألة ٣ من الإنصاف .

(٢) في الأصل : « أبو عمرو » والوار مقحمة . وهو صالح بن اسحق ، من أئمة البصرة وتلميذ الأخفش ، كان لسنا قوي الحجة ، له المختصر في النحو وكتاب الأبنية ، توفي سنة ٢٢٥ هـ ، انظر فيه : أخبار النحويين البصريين للسرياني ٥٥ ، النزهة ١٤٣ ، البغية ٨/٢ .

(٣) إبراهيم بن السري ، لزم المبرد ، وله مختصر في النحو وكتاب الاشتقاق ، توفي سنة ٣١٠ هـ ، وانظر : النزهة ٢٤٤ ، البغية ٤١١/١ .

(٤) عثمان بن جني ، تلميذ الفارسي . من نعاة البصرة . له الخصائص رسر الصناعة والمصنف والمختص ، توفي سنة ٣٩٢ ، انظر : النزهة ٣٢٢ ، البغية ١٣٢/١ .

كُنْتُ العدد قبل لحاق العوامل والإعراب قالت : اثنان ، وإذا جمعته قالت : عشرون ، فإذا أدخلوا عوامل الرفع بقياً على لفظها ، فقالوا : جاء اثنان ، وجاء عشرون ، فعدم التغيير والانقلاب وهو ترك العلامة علامة ^(١) ، ولا يُنكر أن يكون العدم علامة كالسكون في الجزم ، فإذا صاروا إلى النصب والخفض بإدخال عاملها قالوا : رأيت اثنين ومررت بثنين ، ورأيت عشرين ومررت بعشرين ، فصار التغيير إلى الباء علامة للنصب والخفض ، والتغيير ^(٢) هو الإعراب بحركة كان أو بغير حركة ، إذا كان عن عامل ، فاعلمه .

ولما نظر أبو إسحاق الزجاج إلى حال هذا العدد توهم أن ترك العلامة في الرفع بناءً ، وهذا صحيح بالنظر إلى عدم تأثير العامل ، وإن كان من حيث الاصطلاح فاسداً لأن المبني ما لا تغيره العوامل في رفع ولا نصب ولا خفض ، وقد تغير هذا في النصب والخفض فبطل قوله .

وأما مذهب الأخفش فيحقق عليه : ما معنى تلك الدلائل ؟ هل على الإعراب بأنفسها أو في غيرها ، فإن كان في أنفسها فهي علامات إعراب فيرجع إلى قول من يقول بذلك وهو فاسد ، إذ الإعراب لا يكون إلا في أواخر الأسماء ، وآخر الأسماء اثنتا عشرة والمجموعة الألف والواو والياء ، فليست زائدة على الآخر ، وبهذا أيضاً يفسد القول بأنها علامات إعراب في غيرها ، لأنها ينبغي أن تكون زائدة على آخر المثنى والمجموع ، كالنون في « يفعلون » ، وليس كذلك ، بل هي من نفس الكلمة المثناة والمجموعة فاعلمه .

وإنما كانت صورة المثنى والمجموع في الرفع بالألف والواو ، وفي النصب والخفض بالياء بتقرير لطيف صناعي ^(٣) : وذلك أن الأصل أن يقال في تثنية المرفوع / في ١٣

(١) انظر : المقرب ٤٨/١ . (٢) في الأصل : « وبالتثنية » والباء مقحمة .

(٣) انظر : إيضاح الزجاجي ١٢٣

الرفع : الزيدون ، وفي النصب : الزيدان وفي الحفض : الزيدان ، بفتح الدال في جميع ذلك ، وتكون الواو كالضمة في الدال في المفرد ، والألف كالفتحة فيها ، والياء كالكسرة فيها ، وأن يقال في جمع المذكر السالم في الرفع : الزيدون ، وفي النصب : الزيدان ، وفي الحفض : الزيدان ، بضم الدال وفتحها وكسرها ، فتكون ^(١) الواو كالضمة ، في الرفع ، والألف كالفتحة في النصب ، والياء كالكسرة في الحفض . والنون في التثنية مكسورة على اللغة المشهورة ، وفي الجمع مفتوحة على اللغة المشهورة أيضاً ، فطراً لهم اللبس بين التثنية والجمع في النصب في حال الوقف لسكون النون ، وفي الإضافة إلى غيرها بحذف النون بها ، فحذفوا الألف التي من أجلها طرأ اللبس وحمل كل ^(٢) واحد من التثنية والجمع في النصب على لفظ الحفض فيها ، لأنها أخوان في اشتراكها في الضمير نحو : رأيتك ومررت بك ورأيتكما ومررت بكما ورأيتكم ومررت بكم ، وفي كونها لا يكونان إلا بعامل لفظي ، بخلاف الرفع فإنه لا يشارك مع الحفض في صيغة ضمير ، ولا في لزوم العامل ^(٣) اللفظي ، إذ يكون باللفظي نحو : قام زيد ، والمعنوي نحو : زيد قائم ، مع أن الحفض خاص بالأسماء ، والرفع يكون في الأسماء والأفعال ، والتثنية والجمع خاصتان بالأسماء ، ف وقعت النسبة والتوافق .

ثم إنهم قلبوا واو المثني ألفاً في الرفع لأنهم يقلبون الألف من الواو في « ياجل ، والأصل : « يتوجل » ، لأجل الفتحة في الحرف الذي قبل الواو ، وصار الزيدان في الرفع ، والزيدان في النصب والحفض ، والزيدون في الرفع ، والزيدان في النصب والحفض .

(١) في الأصل « يكون » وهو تحريف .

(٢) في الأصل : « لكل » وهو تحريف .

(٣) في الأصل : « العمل » وهو تحريف .

ومن العرب مَنْ يقول : الزيدان في رفع المثني ونصبه وخفضه ، وعليه قوله : (١١)

٢٣ - إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا
وقوله (١٢) :

٢٤ - أَعْرِفُ مِنْهَا الْأَنْفَ وَالْعَيْنَانَا وَمَنْخِرَانِ أَشْبَهَا ظَبْيَانَا
وعليه حمّل بعضهم قوله تعالى : « إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ » (١٣) ، وحمله بعضهم على
على أن تكون [إِنَّ] بمعنى « نَعَمْ » ، وحمله بعضهم على تكون : « إِنَّ » ثانية
محدوفة الاسم ، ودخلت اللام في الخبر شاذاً ، وحملها بعضهم على إضمار مبتدأ
بعد اللام ، والجميع متكلف ، والأحسن اللغة القليلة لأنها مسموعة معروفة .

الموضع الخامس : معنى التذكير لما بعد الكلمة التي هي فيها ، فتقول في
أَنْتَ فَعَلْتَ ، إِذَا حَذَفْتَ فَعَلْتَ ، وتذكرت : أَنَا ، وكذلك قالوا : أَنَا ،
يريدون : أَن أَنْتَ ، فلما حذفوا [أَن] اختصاراً بقيت / الألف مذكرة
للمحذوف دالة عليه .

وحكى ابنُ جني عن أبي علي الفارسي (١٤) أنهم قالوا : « جيء به من حيث
وليس ، إن الأصل : « ليس » ، وألحقت الألف تذكيراً لما حذف ، ويمكن

(١) البيت في ملحقات ديوان رؤبة ١٦٨ ، وابن يعيش ٥٣/١ ، والمفني ٣٧ ، وابن
عقيل ٢٨/١ ، والشذور ٤٨ ، والأشعري ٢٩ ، وشواهد المفني ٥٨٥ ، والخزانة ٣٣٧/٣

(٢) نسب في الدرر ٢١/١ إلى رجل من ضبة ، وهو في ابن يعيش ١٢٩/٣ ،
والأشعري ٣٩ ، وابن عقيل ٣٩/١ ، والهمع ٤٩/١ ، والخزانة ٣٣٦/٣

(٣) طه ٦٣ ، قرأ ابن كثير وحفص إن بالتخفيف ، وقرأ أبو عمرو : إن هذين
وقرأ الباقون بتشديد النون والألف ، انظر : النشر ٣٠٨/٢ ، والقرطبي ٤٢٥٧ ، وابن
يعيش ١٢٩/٣

(٤) الحسن بن أحمد ، أستاذ ابن جني ، له الحطيئة ، المائيل الحلبي ، المسائل
المسكوية ، من مدرسة البصرة ، توفي سنة ٣٧٧ هـ ، انظر اللزعة ٣١٥ ، البغية ٩٦/١

أن تكون الألف للوقف ، لأنهم قد يقفرون على المبني على الفتح بالألف لبيان الحركة ، وكما يلحقونها مع الألف قِيمَتُهَا بِقَدْرِهَا سواء ، فيكون مدان لها ^(١) ، وسواء كانت الألف التي قبلها للتثنية أو لغيرها ، فيقولون في الزيدان ذهباً أمس : الزيدان ذهباً ، وفي : زيد قد ومى عمراً : زيد قد رمى ، فاعلمه .

الموضع السادس : أن تكونَ لمجرد الوقف في غير المنون ، نحو قولك في فعلتُ أنا : فعلتُ أنا ، وقالوا في أين أنت ، أين أنتا ، وقالوا في الوقف على « حَيْهَلْ » : حَيْهَلَا ، ومعناها أَقْبِلْ .

الموضع السابع : أن تكونَ فصلًا بين نوني التوكيد ونون ^(٢) ضمير الجمع المؤنث نحو قولك « اضربنَّانِ زيداً » ، لأنه لولا الفصل بالألف لاجتمعت ثلاث نونات ، فيقال : اضربنَّانِ زيداً ، وذلك مُسْتَقِلٌّ ، وحكي من كلام ابن مهدي ^(٣) : اجسَّانانِ عني ، أو بين الممزيين لأجل الاستغفال أيضاً ، فنقول في أنتم قلتم : أأ أنتم قلتم ، وفي إذا : أإذا ، وفي أنزل : أأنزل ، وعليه قراءة هشام ^(٤) من رواية ابن عامر : « أأنزلتُهم ^(٥) » ، وأإذا كنَّا تراباً ^(٦) ، و « أأنزل عليه الذَّكْرُ » ^(٧) ،

(١) في الأصل : « مدین لها » وهو تعریف ،

(٢) في الأصل : « نوني » وهو تحريف .

(٣) في الفهرست « أبو مهدي » وهو أعرابي صاحب غريب ، يروي عنه البصريون وكان المبرد يلتقي به ، ولا مصنف له ، انظر الفهرست ٧٥ ، وورد القول في سر الصناعة الورقة ٢٩٥ أ .

(٤) هشام بن عمار السلمي عالم دمشق وخطيبها ومقرئها ، توفي سنة ٢٤٥ . انظر النشر ١٤٤/١ وطبقات القراء ٣٥٤/٢ . وابن عامر هو عبد الله بن عامر ، قرأ على جماعة من الصحابة ، وكان شيخ القراء في الشام ، توفي سنة ١١٨ ، انظر : النشر ١٤٤/١ طبقات القراء ٤٢٣/١ (٥) البقرة ٦ (٦) الصفات ٥٣

(٧) ص ٨ ، فصل بين الممزيين بألف أبو عمرو وقالون وأبو جعفر واختلف عن هشام ، انظر : النشر ٣٥٩/١

وما كان نحوه ، وبعضهم يسهل الهزمة الثانية بين تخفيفاً ولا يدخل ألفاً بينها ، وبعضهم
يدخلها مراعاة للأصل ، وبعضهم يخففها ولا يدخل ألفاً ، لأن الهزمة الأولى
عارضة ، ولكل وجه ونظر وهو لغة مسموعة ، قال ذو الرمة (١) :

٢٥ - أأَنْ تَوْسَمْتَ مِنْ خَرْقَاءَ مَنْزِلَةٍ ماء الصَّبَابَةِ مِنْ عَيْنَيْكَ مَسْجُومٌ
وقال أيضاً (٢) :

٢٦ - أَيَا ظَبِيَّةَ الْوَعَسَاءِ بَيْنَ جُلَاجِلِهِ وَبَيْنَ النَّقَا أأَنْتِ أَمْ أُمُّ سَالِمٍ
وقال آخر (٣) :

٢٧ - حُزِقْتُ إِذَا مَا الْقَوْمُ أَبَدُوا فُكَاهَةً تَفَكَّرَ أَلِيَّاهُ يَعْنُونَ أَمْ قِرْدَا
فصل بالألف كل واحدٍ منهم ، استقلاً لجمع الهزتين .
وقال آخر في الجمع بينها دون فصل (٤) :

٢٨ - أأَنْتِ أَلْهَلَالِي الَّذِي كُنْتُ مَرَّةً سَمِعْنَا بِهِ وَالْأَرْحِي الْمَلْقَبُ
ولغة الفصل أكثر (٥) .

(١) الديوان ٥٦٧ ، وثعلب ٨١ ، والخصائص ١١/٢ ، وسم الصناعة ٢٣٤ ، وابن
يعيش ١٦/١٠ ، واللسان : (عَتَنَ) ، والغني ١٦٠ ، والحزانة ٣٤١/٢ . وخرقاء :
اسم امرأة ، والمنزلة : موضع النزول ، والمسجوم : المصبوب .

(٢) البيت لذي الرمة - كما أشار المؤلف - وهو في ديوانه ٢٢٢ ، والكتساب
١٩٥/٢ ، والأزمية ٢١ ، والخصائص ٤٥٨/٢ ، وأمالى القالي ٦١/٢ ، وأمالى الشجري
٣٢١/١ ، واللسان : (جَلَل) ، وابن يعيش ١١٩/٩ ، والانصاف ٤٨٢

(٣) نسبته في شواهد الشافية ٣٨ الى جامع المذكور ، وهو في ابن يعيش ١١٨/٩ .
واللسان : الهزمة ، والحزق : القصير .

(٤) لم أمتد إلى قاله ، وهو في المقرب ٦٣/١ ، والهمس ٨٧/١ . والرواية فيها :
والأرحي الملقب .

(٥) انظر : ابن يعيش ١١٨/٩

الموضع الثامن : أن تكون دالة على الندبة في المنادى ، نحو يازيداه وباعمره ،
وهي مع ذلك لد الصوت ، والهاء لبسط الألف وتمكن مدّها والوقف ، فإذا
وصلت حذفها كقوله (١) :

١٥

٢٩ - وَأَفْقَعَسَا وَأَيْنَ مَنِي فَقَعَسَا

وجاء في الضرورة إثباتها بحركة ، إجراءً للوصول مجرى الوقف وعملت معاملة
الضمير ، كقوله (٢) :

٣٠ - أَلَا يَا عَمْرُو عَمْرَاهُ وَعَمْرُو بْنُ الزُّبَيْرِ

وتكون الألف المذكورة في المفرد نحو : يازيداه وباعمره ، وفي المضاف
[إليه] نحو : ياغلام زيداه ، وفي آخر صلة الموصول ، من كلامهم : «وَأَمِنْ»
حفرَ بئرَ زمزماه ، ووا أمير المؤمنين ، (٣) .

وفي لحاقها في آخر النعت بعد المنعوت خلاف : فيونس (٤) يميز ذلك إجراءً
له مجرى الصلة بعد الموصول ، نحو : يازيد الظريفاه ، ومن كلامهم : «وَأَجْمَعُ مَجْمَعِي»

(١) نسب في الدرر ١٤٨/١ إلى رجل من بني أسد ، وبعده :

أَلَيْلِي يَا كُلُّهَا كَرَوْسُ

وهو في ثعلب ٤٧٤ : والقرب ١٨٤/١ ، والأشعوي ٤٦٤

(٢) لم أمتد إلى قائله ، وهو في القرب ١٨٤/١ ، والأشعوي ٤٦٦ ، وابن

حقيل ٣٠/٤

(٣) انظر : الكتاب ٢٦٦/١ ، والقرب ١٨٤/١

(٤) يونس بن حبيب من موالى بني ضبة ، أحد رواة اللغة والقريب : أخذ عن

أبي عمرو بن العلاء ، توفي سنة ١٨٣ ، انظر : أخبار النحويين البصريين للسيدي ٢٧ ، النزهة ٤٩ .

البغية ٣٦٥/٢

الشاميتيناه^(١) ، وسيبويه يمنع له لشدّة اتصال الصلة بالموصول ، واستغناء^(٢) المنعوت عن النعت ، وما مسمع من ذلك شاذّ ، وهو الأظهر .

ويجوز في هذه الألف أن تنقلب ياء تارة وواو أخرى بحسب الحركة قبلها ، إذا خيف التباس ، نحو : واغلامك^(٣) وواغلامكاه وواغلامكموه ، فرقاً بينه وبين « واغلامكاه » .

الموضع التاسع : أن تكون إطلافاً للقوافي كما تكون الواو والياء لأنها لا يكون ماقبلها إلا متحرّكاً ، وإذا سُكُنَ فهو مقيّد ، فكانها تُطْلَقُ الحرف من عقل التّيد ، وهو السكون ، إلى حال الحركة : الضمة والفتحة والكسرة .

وهل تلحق هذه الحروف المبني أو المعرب ؟ فيه خلاف بين أرباب القوافي ، والأشهر أنها تلحق لما يجوز فيه السكون لولاها ، سواء كان معرباً أو مبنيّاً ، اسماً أو فعلاً أو حرفاً ، كقوله^(٤) :

٣١- أَلِمَّا عَلَى الرَّبْعِ الْقَدِيمِ بَعَسَعَسَا كَأَنِّي أَنَادِي أَوْ أَكَلِمُ أُخْرَسَا
فهذه خلقت المعرب من الأسماء ، وكذلك قوله^(٥) :

(١) نقل الأستاذ هارون عن السيرافي قوله (الكتاب ٢/٢٢٦) : ندبة الصفة قول يونس والكوفيين . والذي حكاه سيبويه عن يونس ، است أدري : إلحاق علامة الندبة له من قياس يونس أو مما حكاه عن العرب فنحتج له به ، ويقال إن الجمجمة هي القدح ، وإن إنساناً ضاعت له قدحان فندبتهما ، وقد يجوز أن تكون جميعتي الشاميتيناه من مجامع العرب يعني ساداتهم .

(٢) في الأصل « واستغنى » وهو تحريف .

(٣) قال سيبويه ٢/٢٢٤ : وتقول : واغلامك^(١) إذا أضفت الغلام إلى مؤنث ، وإنه فعلوا ذلك ليفرقوا بينها وبين الذكر إذا قلت : واغلامكاه .

(٤) البيت لامرئ القيس ، وهو في ديوانه ٥ .

(٥) البيت لجرير ، وهو في ديوانه ٨١٣ ، والكتاب ٢/٣٥٨ ، والخصائص ٢/٩٦ ، =

٣٣ - أَقْلِي اللَّوْمَ عَاذِلَ وَالْعِتَابَا
ثم قال في الفعل وهو مبني :

وَقُولِي إِنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَا
وقال آخر في الاسم المبني ^(١) :

٣٣ - يَا أَبَتَا عَمَلِكَ أَوْ عَسَاكَ
وقال آخر في الحرف ^(٢) :

٣٤ - لَحَيْرٌ أَنْتَ عِنْدَ النَّاسِ مِنَّا إِذَا الدَّاعِي الْمُثُوبُ قَالَ يَا لَا
الموضع العاشر : أن تكون في رؤوس الآي ، تشبيهاً بالقوافي كقوله تعالى :
« وَتَقْتُلُونَ بِاللَّهِ الظَّالِمِينَ ^(٣) » ، « وَأَضَلُّونَا السَّبِيلَا ^(٤) » ، « وَأَطَعْنَا الرُّسُلَا ^(٥) »
على قراءة ^(٦) مَنْ أَثْبَتَ الألف في الوصل والوقف ، وأما مَنْ حَذَفَهَا في الوصل

= والإنصاف ٦٥٥ ، وابن يعيش ٢٩/٩ ، والمغني ٣٧٨ ، وابن عقيل ١٤/١ ، والأشعرني ١٢ ،
وشواهد المغني ٧٦٢ ، والخزانة ٦٩/١ ، ٣٣٨
(١) البيت في ملحقات ديوان رؤبة ١٨١ ، وقبلة :

تَقُولُ بِنْتِي قَدْ أَنَى أَنَاكََا

وهو في الخصائص ٩٦/٢ ، وكتاب اللامات ١٤٦ ، وأمالى الشجري ٧٦/٢ ، والإنصاف
٢٢٢ ، وابن يعيش ١١٨/٣ ، واللسان : (علل) - منسوباً إلى المعجاز - والمغني ١٩٢ ،
والأشعرني ١٣٣ ، وشواهد المغني ٤٤٣ ، والمصح ١٣٢/١ ، معناه : كان وقت رحيلك
لملك تجد رؤفا .

(٢) نُثِبَ في نوادر أبي زيد ٢١ إلى زهير بن مسعود الضبي ، وهو في الخصائص
٢٧٦/١ ، والمغني ٢٤١ ، وابن عقيل ٤٣/١ ، وشواهد المغني ٥٩٥ ، والمصح ١٨١/١ ،
والخزانة ٦/٢ . والمثوب : الذي يكرر النداء .

(٣) الأحزاب ١٠ (٤) الأحزاب ٦٧ (٥) الأحزاب ٦٦

(٦) أثبت ألفاتها في الوقف والوصل نافع وابن عامر ، وقرأ أبو عمرو والجحدري =

وأثبتها في الوقف فجعلها ألف وقف ، كما تقدم في فصل ألف الوقف ، وأما من قرأها بإثبات الألف في الوصل وحذفها في الوقف فإشباعاً ، كما تقدم في فصل الإشباع ، والعرب تجري الأسجاع - وهي الألفاظ الملتزم في آخرها حرف - مجرى القوافي ، كقوله عليه السلام / : « كان الموت فيها على غيرنا كتب ، وكان الحق فيها على غيرنا وجيب » ^(١) ، وكقوله عليه السلام : هل أنت إلا إصبع دمية ، وفي سبيل الله ماليت ^(٢) ، فكما يلحقونها في آخر القافية كما ذكر ، فكذلك في الأسجاع ، والقرآن نزل على لغتهم ومنيع كلامهم ، ولذلك تجدد بعض السور فيها شبه الأسجاع كآي عم والمزمل وغيرها ، فهذا يوضح صحة ما ذكرت لك ، وبهذا كان معجزاً لأنه نزل على مهيّج ^(٣) كلامهم ، ولا يستطيعون الإتيان بمثله مع أشياء غير ذلك .

الموضع الحادي عشر : أن تكون للاستثبات بـ « من » ^(٤) في آخرها في الوقف إذا كان في موضع نصب ، وذلك يستوي فيه المذكر والمؤنث والمفرد والمثنى والمجموع في لغة بعض العرب ، فتقول إذا قيل لك : رأيت رجلاً : منا ، ورأيت امرأة : منا ، ورأيت رجلين : منا ، ورأيت امرأتين : منا ، ورأيت وجالاً : منا ، ورأيت نساء : [منا] ، فإذا وصلت أسقطت الألف فقلت : من ... ^(٥) ، وبعض العرب يُلحق علامة التانيث والتثنية والجمع فيقول : منه ومثني ومَنات ومَتون ومَنين ، والأول أكثر في كلامهم .

== ويعقوب وحمة بحذفها في الوصل والوقف معاً ، وقرأ ابن كثير والكسائي وابن عيصن بإثباتها في الوقف وحذفها في الوصل ، انظر الذر ٣٣٣/٢ ، القرطبي ٥٢٢٧ .

(١) الحديث موزوع ، انظر : « المصنوع في معرفة الحديث الموضوع » ١٨٧ .

(٢) رواه الترمذي في الشمائل ٢١٩ .

(٣) المهيّج : البين . (٤) انظر ابن عيش ١٤/٤ .

(٥) خرم في الأصل ، وفي ابن عيش ١٦/٤ : يقول إذا وصل من يافى .

الموضع الثاني عشر : أن تكون عوضاً من ضمة أول الحرف المصغر إذا كان موصولاً أو أمم إشارة نحو قوله : التَّذْيَا والتَّيَا في تصغير : الذي والتي ، وذَبَا وتَيَا في تصغير ذا وتا ، و « أولَيَا » في تصغير : « أولى » المقصور ، قال الشاعر (١) :

٣٥ - أَلَا قَلَّ لَيْتِيَّ قَبْلَ مِرَّتِهَا اسْلَمِي . نَحِيَّةٌ مُشْتَاقٍ إِلَيْهَا مُتِمِّمِ .

الموضع الثالث عشر : أن تكون للإنكار (٢) : إذا كان قبلها مفتوح غير منون نحو قولك إذا انكُرْتُ : رأيت أحمد : أأحمداه ، ورأيت حمرا : أحمراه (٣) . هذا عند بعض العرب ، ومنهم من يزيد في آخر المنكر : إنه (٤) في الرقع والخفض وكذلك في النصب دون الألف ، قيل لبعضهم : أخرج إن أخصبت البادية ؟ فقال : أنا إنه ، ولا تراد الألف في الوقف في المنسوب المنون للفرق بينها (٥) فاعلمه .



(١) البيت للأعشى ، وعز في ديوانه ١١٩ ، واللسان (مرر) وشواهد المفني ٨٨٢

(٢) انظر : الكتاب ٤١٩/٢ ، وابن يمين ٥٠/٩

(٣) في الأصل : « أأحمراه » والألف مقعمة .

(٤) « إن » تزد للتأكيد ، ثم تكسر النون لالتقاء الساكنين ، فعرف المد زائد للإنكار « وإن » لتأكيد المداء لبيان حرف المد ، وحرف اللد للإنكار والمداء للوقف ، انظر : ابن يمين ٥٠/٩

(٥) في الأصل : « الفرق » وهو تحريف .

القسم الثاني من قسمي الألف

التي هي بدل من حرف أصلي

لها ثلاثة مواضع :

الموضع الاول : أن تكون بدلاً من النون الحفيفة في الوقف نحو قولك :

اضربن زيدا واقتلن عمرا ، ولا تضربن ولا تقتلن ، إذا وقفت عليها أبدلتها ألفاً فقلت : اضربا واقتلا ولا تضربا ولا تقتلا ، سواء كان ذلك في النظم أو النثر ، فالتنوين كقوله تعالى : « لنسفعا بالناسية »^(١) ، « لنصدقن »^(٢) ، « ولنكونا »^(٣) ، وإنما ذلك لأنها زائدة مثلها ، ولأنها حرف يعرب به مثلها / عند بعضهم ، ولأنها أمدٌ صوتاً منها وأكثر تبييناً منها للحركة . والنظم كقول الشاعر^(٤) :

١٧

٣٦ - وَلَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللَّهُ فَاعْبُدَا

أراد : « اعبدن » ، وقال آخر^(٥) :

٣٧ - مَتَى تَأْتِنَا تُلِّمُ بِنَا فِي دِيَارِنَا تَجِدُ حَظَبًا جَزْلاً وَنَاراً تَأْجَجَا

(١) العلق ١٥ (٢) التوبة ٧٥

(٣) البيت للأعشى ، وثمة روايات لصدده ، فصدده في الديوان ١٣٧ والأزهية ٢٨٥

فَصَلِّ عَلَى حِينِ الْعَشِيَّاتِ وَالضُّحَى

وصدده في الكتاب ١٧٣/٢ :

فَإِيَّاكَ وَالْمَيِّتَاتِ لَا تَقْرَبْنَهَا

وانظر : أمالي الشجري ٣٨٤/١ ، وابن يعيش ٣٩/٩ ، واللسان : (نصب) ،

والإنصاف ٦٥٧ ، والمتن ٤٠٨ والمغني ٤١٢ ، والأشعرى ٥٠٥ .

(٤) نسب في الدرر إلى عبيد الله بن الحر الجعفي ١٦٦/٢ ، وهو في الكتاب ٥٢١/١ =

أراد : « تَنَجَّبَنَّ » ، فحذف التاء الأصلية لدلالة تاء المضارعة عليها تخفيفاً ،
وأدخل النون عليه في الواجب للضرورة ، كقوله (١) :

٣٨ - يَحْسَبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا شَيْخًا عَلَى كُرْسِيِّ مُعَمَّمَا
أراد « يعلن » ، فأدخل النون في الواجب وليس بقياس ، وإنما جاء منه
ما جاء ضرورة أو شاذاً ، وأما الكوفيون فيجيزون ذلك قياساً ، وعلى مذهبهم
جرى المتنبى في قوله (٢) :

٣٩ - بَادٍ هَوَاكَ صَبْرْتَ أَوْ لَمْ تَصْبِرَا
أراد « تصبرن » ، فأجراه مجرى « يعلن » في البيت المتقدم ، وأبدل جميعهم
الألف منها في الوقف كما رأيت .

الموضع الثاني : أن تكون بدلاً من تنوين المنصوب فتقول في نحو رأيت
زيداً : « رأيت (٣) زيداً » .

وحكم الصحيح والمعتل في ذلك سواء ، نحو : رأيت موسى ، ورأيت عصا ،
إلا أن تكون تاء التانيث فإنها تبدل هاء في نحو : رأيت قائمته ، وذلك ليفارق

= والإنصاف ٥٨٣ ، وابن يعيش ٥٣/٧ ، واللغات : (نور) ، والأخضري ٤٤٠ ،
والخزانة ٦٦٠/٤

(١) البيت في ملحق ديوان المعاج ٨٨ ، والكتاب ١٧٧/٢ ، وثعلب ٥٥٢ ، ونوادير
أبي زيد ١٣ ، وأمالى الزجاجي ١٨٩ ، وأمالى الشجري ٣٨٤/١ ، وابن يعيش ٤٢/١ ،
والإنصاف ٦٥٣ ، وابن حقل ٢٦٩/١ ، والأخضري ٤٩٨ ، والخزانة ٥٦٩/٤ . وهو يصفه
جبلًا علاه النبات .

(٢) الديوان ٣١٦/٢ وعجزه :

وَبُكَكَ إِن لَمْ يَخِرْ دَمْعُكَ أَوْ جَرَى

(٣) في الأصل « ورأيت » ، والوار مقحمة .

ما فيه التاء أصلية ، نحو رأيت إصلياً^(١) وعفريتاً ، وشربت ماءً فراتاً ، وأكلت حوتاً وملتوتاً .

فأما «أخت» و «بنت» وهنئ^(٢) فالتاء فيها مبدلة من واو لقولهم : أخوات وبنوات وهنوات ، وهذا فصل من باب التصريف فيه اختلاف بين البصريين والكوفيين ، وقد اضطرب فيه قول سيويه في باب النسب^(٣) ، وشرح ذلك يخرجنا عن المقصود لطوله .

وأما المقصور المعرب ، نحو : «عصا ورحى» فلا خلاف بينهم أن الوقف فيه على الألف المبدلة من التتوين ، نحو : رأيت عصا ورحى ، وإنما الخلاف بين النحويين في الألف في حال الرفع والحذف - وإن كانوا مجمعين على أن تلك الألف بدل من حرف هو لام الفعل - فاكثروا على أنها للوقف ، لأن الواو والياء لا يثبتان في الوقف في مشهور اللغات ، وأبو عثمان المازني^(٤) يرى أن الألف عوض من التتوين ، والألف التي هي بدل من أصل محذوفة لاجتماعها ساكتين ، لأن ما قبل الألف مفتوح أبداً في الحالات الثلاث : الرفع والنصب والحذف .

والصحيح مذهب الجماعة لأن التتوين^(٥) محذوف في الوقف / البنة فلا تكون الألف في الوقف عوضاً منه ألبتة .

(١) لإصليت : الشجاع ، واليف لإصليت : الماضي .

(٢) انظر : إمالي الشجري ٧٠/٢ ، والممتع ٣٨٥

(٣) انظر الكتاب ٩٢/٢

(٤) بكر بن محمد ، من نخاة البصرة ، لزم الأخفش ، له كتاب التصريف الذي شرحه ابن جني ، توفي سنة ٢٤٩ ، انظر : بأخبار النحويين البصريين للسيرافي ٥٧ ، التزعة ١٨٢ ، البقية ٤٦٣/٢

(٥) قوله : «التتوين» غير واضح في الأصل .

(٦) جرى تقديم وتأخير في ترتيب اللوحات أثناء تجليده المخطوطة في مكتبته تيمور . وقد أعدنا ترتيبها كما كانت في الأصل ، وهذا ما جعلنا نسير في الترتيم أثناء النسخ والتحقيق على أساس الصفحة وليس على أساس اللوحة .

ومن العرب من يحذف هذه الألف في الوقف إذا كان الاسم غير مقصود
فيقول : رأيت زيدا ، قال الشاعر^(١) :

٤٠ - كَأَنِّي مُهْدَأُ جَعَلَ الْقَيْنُ عَلَى الدَّفِّ لِإِبْرَ
وقال آخر^(٢) :

٤١ - وَأُخِذُ مِنْ كُذْلٍ حَيٍّ عِصَمَ

كما أن منهم من يقف على ما لا ينصرف بالألف فيقول : رأيت أحدا ومساجدا ،
وعليه يحمل «قواريرا قواريرا»^(٣) ، على قراءة^(٤) من لم ينون الأول ومن توثته
فهي عوض من التوين ، لأن من العرب من يصرف الجمع الذي لا نظير له في
الواحد فيقول : هذه مساجد ، حكى ذلك ابن جني في «سر الصناعة» ، وعليه

(١) البيت لعدي بن زيد وهو في ديوانه ٥٩ ، وقامه :

شَيْزٌ جَنِي كَأَنِّي مُهْدَأُ

وهو في الخصائص ٩٧/٢ ، واللسان : (هدأ) ، وابن يعيش ٦٩/٩ . الشتر : القليق .
المهدأ : من أهدأ الصبي إذا علاه لينام ، والقين : الحداد ، والدف : الجنب .

(٢) البيت للأعشى وهو في ديوانه ٣٧ وصدره :

إِلَى الْمَرْءِ قَيْنٌ أُطِيلُ السَّرَى

وهو في الخصائص ٩٧/٢ ، وابن يعيش ٧٠/٩ ، واللسان : (رأف) ، والحزانة ٤٤٥/٤ .

والعصم : ح عصمة وهي السبب ، أي المهد .

(٣) الدهر ١٦ ، ١٧

(٤) تَوْنٌ «قوارير» الأولى نافع وابن كثير والكسائي وأبو بكر عن عاصم ، ولم
ينون الباقون ، ووقف فيه يعقوب وحزة بغير ألف والباقون بالألف . ونون «قوارير» الثانية
نافع والكسائي وأبو بكر ، ولم ينون الباقون ، فمن نون قرأها بالألف ومن لم ينون أسقط
منها الألف ، انظر النشر ٣٧٨/٢ ، والقرطبي ٦٩١٤

«قراءة من قرأ : » سلاسل وأغلا وأسعر^(١) .

وإن كان الاسم مقصوراً فلا يوقف عليه [إلا] بالالف ، إلا في الضرورة كقوله^(٢) :

٤٢ - رَهْطُ مَرْجُومٍ وَرَهْطُ ابْنِ الْمُعَلِّ

أراد : « المُعَلِّي » .

الموضع الثالث : أن تكون بدلاً من ياء الإلحاق نحو : « عَتَقَى^(٣) » و « مِعْزَى » وهما ملحقان بِجَعْفَرٍ وَهَجْرَعٍ^(٤) ، تحركت الياء وانفتح ما قبلها فانقلبت ألفاً ، ويكون الاسم معها منوناً وغير منون ، فنون جعلها كالأصلية^(٥) ، إذ هي منازرة لراء « جَعْفَرٍ » وعين « هَجْرَعٍ » ، وإن كانت زائدة في الكلمة ، ألا ترى أن « عَتَقَى » من التعلّق ، « مِعْزَى » جماعة المعز . ومن لم يتوّنّها أجراها بحرى المؤنث ، إذ الألف فيها زائدة كما في ألف التانيث في تُحْبِلِي وَسَلَمِي ، ولزومها الكلمة كألف التانيث امتنع الاسم من الصرف ، وقرئ قوله تعالى : « ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَى^(٦) » بالوجهين ، لأنّها من المواترة وهي التتابع والتاء

(١) الإنسان ، قرأ نافع والكسائي وأبو بكر عن عاصم وهشام عن ابن عامر منونا .
والباقون بغير تنوين ، ووقف قبيل ابن كثير وحمة بغير أنف والباقيون بالالف ، انظر :
المصدر نفسه .

(٢) البيت للبيد ، وهو في دوائه ١٩٩ ، وصدره :

وَقَبِيلٌ مِنْ لُكَيْنٍ شَاهِدٌ

وهو في أمالي الشجري ٧٣/٢ ، والخصائص ٢٩٣/٢ ، والأشعرى ٧٤٨ ، والتاج :
« رجم » . وقيل : قبية .

(٣) الملقى : ضرب من الشجر . (٤) المجرع : الأحق .

(٥) في الأصل : « كالأصل » وهو تحريف .

(٦) المؤمنون ٤٤ ، قرأ أبو جعفر وابن كثير وأبو عمرو بالتنوين ، وقرأ الباقون بغير تنوين ، انظر : النشر ٣١٥/٢

بدل من واو ، وبعضهم يجعلها إذا كانت ^(١) بغير تنوين فعلاً مضارعاً ، وليس بشيء ، لأنه قد نُون في لغة أخرى ، وإنما هو مثل « عاتق » وألفه بدل من ياء ملحقة ^(٢) بجعفر ، فاعله ، وامتناعه من الصرف لشبه التأنيث اللازم .

واعلم أن الألف قد زيدت في نفس الكلمة للمدِّ خاصة ، فزيدت ثانية في مثل « ناصر » و « صابر » لبناء اسم الفاعل ، وكذلك في مثل : ساباط ^(٣) وقادوس ، وللتكسير في مثل جلايب ^(٤) ومفاتيح ثالثة ، وفي مثل : كتاب وسجل وحمار ، ورابعة في مثل شمراخ ^(٥) وشمال ^(٦) وعشكال ^(٧) ، وخامسة في مثل : شكعات ^(٨) ومماقات ^(٩) ، وكل ذلك مبدأً لغته لا يتعاضل ، وإنما يوقف فيه مع السماع ، فاعلمه .

* * *

(١) في الأصل : « كان » . (٢) في الأصل : « تلحقه » وهو تحريف .

(٣) ساباط : اسم موضع في المدائن .

(٤) في الأصل « جلايب » وهو تحريف ، قال تعالى « يُدْرِكُنَّ عَلِيمِينَ مِنْ جَلَابِينِ » .

(٥) الشمراخ : المِيق على بئر أو عنب ، أو رأس الجبل ، أو أعالي السحاب .

(٦) الشمال : السريع الخفيف من الإبل .

(٧) المشكال في النخل كالمنقود في الكرم .

(٨) الشكعات : ج شكاعة : شوكه مثلاً ثم البعير .

(٩) نخة سامقة : طويلة وقد تكون مماقات جمع ممافة وهي حبة حامضة ..

الفصل الثاني : في الهمزة ومعانيها ومواضعها في كلام العرب

مفردة ومركبة مع غيرها من الحروف

١٩.

أما المفردة فقسمان : قسم أصل وقسم بدل من أصل .
القسم التي هي أصل لها في الكلام ثلاثة عشر موضعاً :

الموضع الأول : أن تكون للتوصل إلى النطق بالسكن في ابتداء الكلمة ^(١) واختلف فيها : هل يقال لها همزة أو ألف ؟ فبعضهم يسميها ألفاً مراعاة لأصلها من السكون الذي هو مدء صوت ، وبعضهم يسميها همزة مراعاة للنطق بها وهو الأبيتن ، ولكلا الوجهين نظر ، والأحسن أن تسمى بما هي عليه في النطق ، لأن ذلك هو معنى الهمزة .

وكان الوجه فيها أن يقال لها همزة إيصال لا وصل لأنها لا تصل ، ولكن توصل الناطق إلى النطق بالسكن بعدها ، ولكن قيل همزة وصل على غير مصدر ^(٢) أوصل ، كما قال الله تعالى : « أَتَبَيَّنْتُمْ » من الأرض نباتاً ^(٣) ، وعلى المصدر ^(٤) يكون . « إنباتا » ، وقال الشاعر ^(٥) :

(١) انظر : سر الصناعة ١٢٦ ، ابن يعيش ١٣١/٩

(٢) في الأصل : « صدر » ، وهو تحريف .

(٣) فوح ١٧ (٤) في الأصل : « الصدر » ، وهو تحريف .

(٥) البيت لشقيق بن جبزة كما في فرحة الأديب (عن هامش الخصائص ٣٠٩/٢) ومصدره :

بِمَا لَمْ تَشْكُرُوا الْمَعْرُوفَ عِنْدِي

وهو في الخصائص ٣٠٩/٢ وشرح أدب الكاتب للجواليقي ٤١٦ ، وقد شرحه بقوله : « كان مجراني لكم لأنكم كفرتم بالإحسان ، فإن شئت أن أعود إلى الإحسان فعودوا إلى الشكر » .

٤٣- وَلَوْ شِئْنَا تَعَاوَدْنَا عِوَادًا

وكان القياس على المصدر ^(١) : تعاوداً ومعاودة ، وذلك جائز كثير .

فإذا ثبت هذا فإن محالها في الكلام ثلاثة محال ، الأول : الاسم ، الثاني : الفعل ، الثالث : الحرف .

وأما الاسم فقسمان :

قسم هو أسماء معلومة لاتعدى ، وذلك : اسم واست واثنان وابن وامرؤ .
وايمن الله في القسم ، وما له من ذلك مؤنث أو مثنى .

وقسم هو أسماء مصادر ، لكل فعل كانت في ماضيه [همزة الوصل] وهي عشرة مصادر لعشرة أفعال ، وذلك : انفعال كانطلاق ، وافتعال كاكْتِساب ، وافتَعِيلال كافتَعِيساس ^(٢) ، وافتَعِيلال كافتشعرار ، وافتَعِيلال كافتغيدان ^(٣) ، وافتعال كاحمرار ، وافتعال كاحمرار ، وأفعيول كاعْلِيوط ^(٤) ، واستَفْعَال كاستخراج ، وافتَعِيلال كاستنقاء ^(٥) .

وأما الفعل فقسمان :

قسم هو أفعال تلك المصادر المذكورة ، وذلك عشرة أمثلة : انثَفَعَلَ كانطلق ، وافتَعَلَ كاكْتَسَب ، وافتَعَلَلَ كافتَعَسَس ، وافتَعَلَ كافتشعر ، وافتَعُول كافتغردن ، وافتَعَلَ كاحمر ، وافتَعَال كاحمار ، وافتَعُول كاعْلُوط ، واستَفَعَلَ كاستخرج ، وافتَعَلَى كاستنقى .

وقسم هو فعل الأمر من الأفعال العشرة المذكورة كانطلق ، وكذلك باقيا

(١) في الأصل : « المصدر » وهو تحريف .

(٢) الافتعيساس : الرجوع والتأخر . (٣) اغدودن البت : طال .

(٤) اعطوط البعير : تملقت بعقه . (٥) اسلنى : نام على ظهره .

من كل فعل سُكِّنَ ثانيه في المضارع ولم تحذف منه همزة ، ولم يكن أخذ وأكل وأمر^(١) ، وذلك نحو : اضرب من ضرب يضرب ، واعلم من علم يعلم ، واشرف من شرف يشرف ، فإن كان قد حذفت همزته في المضارع رُدَّتْ في الأمر نحو : أكرم من أكرم يُكرم ، لأن الأصل [في] المضارع : يُؤكِّرم ، لكن لما كانوا يستقلون اجتماعها مع همزة المتكلم فيه فحذفوها فقالوا : أكرم ، ثم أجريت الواو والتاء والنون التي للمضاربة في حذف الهمزة معها مجرى ما فيه همزة المتكلم لأن الباب في أنها للمضاربة واحد .

وأما أَخَذَ وأكلَ وأمرَ فَإِنَّ الأمر من هذه دون همزة : خذ ، كل ، أمر ، وهذه هي اللغة المشهورة فيها .

وحكى ابن جنى أن من العرب من يقول : أؤمر ، أؤخذ ، أؤكل ، كسائر الأفعال التي يُسَكِّنُ ثانيا في المضارع ، والأفصح في أمر : « أمر » : « مُر »^(٢) ، قال الله تعالى : « وأمر أهلك بالصلاة »^(٣) ، وقد جاء في الخبر : « مروم بالصلاة لسبع »^(٤) .

وأما الحرف فهي لام التعريف خاصة ، نحو : الرجل والغلام ، وحكي عن الخليل^(٥) أنها همزة قطع ، والكلام معه يُذكر في فصل « أل » إن شاء الله . فجميع هذه الحمة المواضع تسقط فيها الألف في الدُّرَج وتثبت في الابتداء .

(١) إذا تحركت الفاء في المضارع أُر حذفت في الأمر لانتثبت همزة الوصل لعدم مكوث الحرف الأول نحو : خذ ، قل ، شد .

(٢) أي إلا إذا سبقه واو كما في الآية : وأمر أهلك ... (٣) طه ١٣٧

(٤) رواية الحديث في أبي دارد ١١٥/١ « مروا أولادكم بالصلاة وهم أبناء سبع سنين ... »

(٥) الخليل بن أحمد الفراهيدي ، كان ذا عقل خصب ، واضع علم العروض وأستاذ سيبويه .

توفي سنة ١٧٥ ، انظر : أخبار النحويين البصريين للسيراfi ٣٠ ، النزعة ٤٥ ، البغية ١/٥٥٧ .

ولا تثبت في الدَّرَج إلا في الضرورة ، كقوله (١) :

٤٤- ألا لا أرى إثنين أحسنَ شِيمةً على حَدَثَانِ الدَّهْرِ مِنِّي وَمِنْ جُلٍّ
وقال آخر (٢) :

٤٥- وَكُلُّ إثنينِ إلى انفِراقٍ
وقال آخر (٣) :

٤٦- لَتَسْمَعَنَّ وَشَيْكَاً في ديارِهِمْ اللهُ أَكْبَرُ ياتاراتِ عُثْمَانَا
وقال آخر (٤) :

٤٧- عَجِّلْ لَنَا هَذَا وَالْحَقُّنَا بِذَالِ الشَّحْمِ إِنَّا قَدْ مَلِلْنَاهُ يَجَلِّ

وأما قولهم : د يا الله ، بقطع ألف الوصل ، فإنما ذلك لأن الألف واللام
صارتا منه كأنهما من نفس الكلمة ، أو هي عوض من همزة د إلاه ، لانها

(١) لم أمتد إلى قائله ، وهو في ابن يمش ١٩/١ ، واللسان : (ثني) ، والأشعري

٨١٤ ، والخزانة ٢٣٥/٣

(٢) لم أمتد إلى قائله ، وقبه في الخصائص ٤٧٥/٢

يَا نَفْسَ صَبْرًا كُلُّ حَيٍّ لَاقٍ

وهو في شواهد الشافية ١٧٤ ، والدور ٢١٦/٢

(٣) البيت لحسان ، وهو في ديوانه ٢٤٨ ، وفي المنصف ٦٨/١ ، واللسان : (ثار) .

ورشيكا : سريعا ، ياتارات فلان : أي يا أهل تاراته المطالبين بدمه .

(٤) نسب في الدور ٢/١ ، إلى غيلان بن حريث الربيعي ، وهو في الكتاب ٧٣/٢ ، وأول

صدره فيه :

دَعُ ذَا وَعَجَّلْ

والخصائص ٢٩١/١ ، واللامات ١٧ ، والأشعري ٨٣ ، والمصنف ٧٩/١ ، والخزانة ٢٣٣/٣

وبيجل : حسب .

لا تجتمع معها إلا في الضرورة ، مع أن هذا الامم ^(١) ... ، فجعلوا ذلك مزيةً على غيره من الأسماء .

وهذه الهزمة التي للوصل تكون أبداً مكسورة ^(٢) على أصل التقاء الساكنين سواء كانت ثالث الفعل متوحاً أو مكسوراً ، نحو : اعلم واضرب ، ويجوز ضمها ، إلا أنه إذا كان ثالث الكلمة مضموماً ضمّاً لازماً نحو : « اقتل » ، تتبع الهزمة الثالث ^(٣) .

فإن كان الضمُّ غير لازم لم تضم ، وبقيت الهزمة مكسورةً نحو : امشوا وإقضوا ، لأن الأصل : امشيئوا وإقضيئوا ، فحذفت الياء استقلالاً ^(٤) ، وتبع ما قبل الواو الواو .

كما أنه إذا كان الكسر عارضاً وكان الضمُّ الأصل بقيت هزمة الوصل مضمومةً نحو : « ادعي باهتد » ، لأن الأصل « ادعوي » ، فاستقلت الضمة مع كسر الواو ، فأنبع ما قبلها كسرة ، وقلبت الواو ياءً تخفيفاً .

ولا تكون هزمة الوصل مفتوحةً إلا في موضعين / : أحدهما : أين الله ، والآخر : ألف لام التعريف ، وإنما ذلك لأن « أين » لفظ غير متصرف لا يكون إلا في القسم ، والفراء يجعله جمع « أين » ^(٥) ، فتكون الهزمة عنده

(١) سقط لم أتبينه ، يحتمل : « خاص باله » .

(٢) انظر الخلاف في أصل حركة هزمة الوصل بين البصريين والكوفيين : الإنصاف ٧٣٧

(٣) قال ابن يعيش ١٣٧/٩ : كرهوا أن يخرجوا من كسرة إلى ضمة ، لأنه خروج من ثقل إلى ما هو أثقل منه ، ليس بينها إلا حرف ساكن .

(٤) قال ابن يعيش ١٣٧/٩ : إنما استغفروا الضمة على الياء المكسورة ما قبلها فحذفوها فبقيت ساكنة ، ووار الضمير بعدها ساكن فحذفت الياء لالتقاء الساكنين ، وضمت العين لتصح الواو الساكنة فبقيت الهزمة مكسورة على ما كانت .

(٥) نسب صاحب الإنصاف هذا القول إلى جميع الكوفيين وعقد لذلك مسألة ، انظر ٤٠٤ .

همزة قطع وهو فاسد ، لأن تلك الألف تسقط في الدرج كسائر ألفات الوصل كما قال الشاعر (١) :

٤٨- فَقَالَ قَرِيبُ الْقَوْمِ لَمَّا نَشَدْتَهُمْ نَعَمْ وَقَرِيقُ : لَيَمُنُّ اللَّهُ مَا نَذْرِي
ولأنهم قد قالوا فيه : إِيْمَنُ الله بكسر الهمزة على الأصل ، وألف الجمع لا تكسر ، لا يقال في أفلس : إِفْلَسْ ، ولا في أعبد : إِعْبُدْ ، ولأنهم قد تصرفوا فيه باللغات في الحذف ، فقالوا : إِيْمَ الله وإِيْمَ الله ، وم الله وم الله ، والتصرف في الحذف باب المفرادات ، إذ هي المستعملة أصلاً فخففت (٢) ، فلما كان غير متصرف عن القسم نقل ففتحت همزته تخفيفاً .

وأما ألف لام التعريف فلما كانت اللام معها حرفاً ، وكان أيضاً غير متصرف وليس بأصل في الكلام لمعنى في نفسه ، ثقل أيضاً فخففت (٣) بفتح همزته فاعلم .
وما عدا هذه المواضع الخمسة من الاسم والفعل والحرف فالهمزة في أوله همزة قطع تثبت درجاً وابتداءً ، ولا يجوز حذفها إلا في ضرورة الشعر كقوله (٤) :
٤٩- وَيَلْمُهَا فِي هَوَاءِ الْجَوِّ طَالِبَةً وَلَا كَهَذَا الَّذِي فِي الْأَرْضِ مَطْلُوبٌ

(١) البيت لصيب ، وهو في ديوانه ٩٤ ، والكتاب ١٦٩/٢ ، والأزهية ٣ ، والنصف ٥٧/١ ، وسر الصناعة ٤٠٧/١ ، والسان : (ين) ، والإصناف ٤٠٧ ، وابن يعيش ٣٥/٨ ، وأما في المقالي ٢٠٣/٢ ، والمتع ٣٥١ ، والمغني ١٠٦ ، وشراهد المغني ٢٩٩/١

(٢) في الأصل : « فخفت » وهو تحريف .

(٣) في الأصل : « فخففت » وهو تحريف ، والضمير في « مخفف » يعود إلى الحرف .

(٤) البيت لامرئ القيس وهو في ديوانه ٢٢٧ ، والكتاب ٢٩٤/٢ ، وسر الصناعة ٢٤٠/١ ، وابن يعيش ١١٤/٢ ، والخزانة ٩٠/٤ . والطالبة : المقاب ، ولا كهذا : يريد الدُّب ، يقول : لم أَرُ كنهجاً وهربه منها نجاء ، وهو مطلوب .

وقال آخر (١) :

٥٠- يَا الْمُغِيرَةَ رَبِّ أَمْرٍ مُعْضِلٍ فَرَجَّتُهُ بِالْمَكْرِ مِنِّي وَاللَّهْأ
أو في نادر كلام ، كما قرأ بعضهم : « إنها لتحدى الكبير (٢) » فأسقط الهزمة
تحقيقاً ، ولا يقاس عليه .

هـ أما قوله تعالى : « لَكُنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي » (٣) ، فقال فيه بعضهم : الأصل فيه :
« لكنْ أنا » ، ثم نقلت [فتحه] هزمة « أنا » إلى النون قبلها فصار : « لاكننا »
فأدغم تخفيفاً ، وكذلك قال بعضهم في قول الشاعر (٤) :

٥١- أَلَا يَأْسَنَا بَرْقٍ عَلَى قُلُلِ الْحِمَى لَهْنَكَ مِنْ بَرْقٍ عَلَيَّ كَرِيمٍ
إن الأصل فيه : « هـ إنك » ، ودخله الحذف حتى صار إلى ما ترى ، وهذا
كلمة منكلفٌ وسنذود ، وإنما الألف في « لاكننا » إشباع ، وهو في الكلام
قليل ، و « لهْنَك » أصله : « لإنْكَ » ، وأبدلت الهزمة هاءً ، كما قالوا :
« هَرَحْتُ الْمَاشِيَةَ وَلِإِيَّاكَ فِي : أَرَحْتُ الْمَاشِيَةَ وَإِيَّاكَ » .

الموضع الثاني : أن تكون للاستفهام ، وتدخل على الجمل الاسمية والفعلية ،
كقولك : « أزيد قائم ؟ وأقام زيد ؟ وتكون معادلة لـ « أم » تارة ، وغير

(١) البيت لأبي الأسود الدؤلي ، وهو في مستدرك ديوانه ١٣٤ ، وأما الشجري

١٦/٢ ، والمتع ٦٢٠

(٢) المدر ٣٥ ، قرأ العامة بألف القطع ، وروى جبرير عن ابن كثير بحذف الهزمة ، انظر :

القرطبي ٦٨٧٦

(٣) الكهف ٣٨ ، وانظر أرجح الإعراب في القرطبي ٤٠٢١

(٤) لم أهد إلى قائله ، وهو في ثعلب ٩٣ ، والخصائص ٣١٥/١ ، وأما القاضي ٢١٨/١ .

وأما الزجاجي ٢٥٠ ، والمقرب ١٠٧/١ ، والسان : « لهْن » ، والمفني ٢٥٤ ، والخزائن ٢٣٩/٤ .

والقلل : القم ، وانظر تعليق ابن عصفور على البيت : المقرب ١٠٧/١

معادلة ، فإذا كانت معادلة كان [معنى] الكلام ^(١) إذا قلت : أقام زيد أم قعد :
 أي الفعلين فعل ؟ وإذا قلت : أزيد قام أم عمرو : أيهما قام ؟ وإن كررت
 في / الفعل أو جمعت كان المعنى : أي الأفعال ، أو أيهم ، ويزاد هذا بياناً ٢٢
 في فصل « أم » .

وإذا لم تعادل لم تحتج إلى « أم » كما مثل أولاً ، قال الله تعالى : « أنتم
 أشدُّ رهبةً » ^(٢) ، وقال : « أتقولون على الله ما لا تعلمون » ^(٣) .
 ويجوز حذف هذه المعزة إذا فهم المعنى ودلَّ عليه قرينة الكلام ، كقولك :
 زيد قام أم عمرو ؟ تريد : أزيد ، قال الشاعر ^(٤) :

٥٢ / - لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَلَإِنْ كُنْتُ دَارِيَا
 بِسَبْعِ رَمَيْنِ الْجَمْرَ أَمْ بِشَمَانِ

أراد : أبسع ، وقال آخر ^(٥) :

٥٣ - تَرَوْحُ مِنْ الْحَيِّ أَمْ تَبْتَكِرُ

(١) قوله : « الكلام » غير واضح في الأصل .

(٢) الخبر ١٢ (٣) الأعراف ٢٨

(٤) البيت لعمر بن أبي ربيعة ، ورواية الديوان ٢٦٦ :

فَوَاللَّهِ مَا أَدْرِي وَلَإِنِّي لَحَاسِبٌ

وهو في الكتاب ٥٦٧/١ ، والأزهية ١٣٥ ، وأمالى الشجري ٣٣٥/٢ ، وابن يميث ١٥٤/٨

والمغني ٧ ، وابن عقيل ١٧١/٣ ، والخزانة ٤٤٧/٤

(٥) البيت لامرئ القيس ، وهو في ديوانه ١٥٤ ، وعجزه :

وَمَاذَا عَلَيْكَ يَا تَنْتَظِرُ

وفي الأصل « الحمى » وهو تعريف عن « الحمى » .

الموضع الثالث : أن تكون الإيجاب وتحقق الكلام ، وفيه معنى الاستخبار كقوله تعالى : « أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا » ^(١) ، والمعنى : سيجعل فيها ، ومنه قول الشاعر ^(٢) :

٥٤ - أَلَسْتُمْ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ الْمَطَايَا وَأَنْدَى الْعَالَمِينَ بُطُونَ رَاحِ
والمعنى : أنتم خير من ركب المطايا . فلفظ هذا النوع يعطي معنى الاستخبار والمعنى على الإيجاب ، والتحقق على ما ذكرت لك ، وبه يحصل معنى المصحح فاعلمه .

الموضع الرابع : أن تكون للتسوية ، وصورتها في الكلام صورة الاستفهامية المعادلة ، إلا أن هذه تتقدمها التسوية كقولك : « سَوَاءٌ عَلَيَّ أَمْتُ أَمْ قَعْدَتٌ » ، و « أَرْضِيَتْ أَمْ سَخِطَتْ » ، قال الله عز وجل : « سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنْذِرْتُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ » ^(٣) ، و « سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَجْزَلْنَا أَمْ تَصَبَّرْنَا » ^(٤) ، وقال الشاعر ^(٥) :

٥٥ - سَوَاءٌ عَلَيْهِ أَيُّ حِينٍ أَتَيْتَهُ أَسَاعَةً نَحْسٍ تُتَّقَى أَمْ بِأَسْعَدِ
الموضع الخامس : أن تكون للتقرير مجرداً من معنى الاستفهام ، كقولك : [أ]

أنت رأيتني أقوم ، ومعناه : أقرر بك معرفتي ^(٦) ، والفرق بينه وبين الاستفهام أن الاستفهام ممن لا يعلم لمن ^(٧) يعلم ، أو يتوهم منه العلم ليتعلم والتقرير ممن يعلم لمن يعلم ليثبت على فعله فيكون جزاءً ، أو يتحقق أنه فعله عن قصد ، ومن الأول

(١) البقرة ٣٠

(٢) البيت لجرب وهو في ديوانه ٨٩ ، والخصائص ٤٦٣/٢ ، والمغني ١١ ، وابن يعيش

١٢٣/٨ ، والسان : (قصص) ، وشواهد المغني ٤٣ (٣) البقرة ٦ (٤) إبراهيم ٢١

(٥) البيت لزهير ، وهو في ديوانه ٢٣٢ ، والبحر المحيط ٤٧/١

(٦) عبارة محرفة ، وقد أثبتنا صورتها . (٧) في الأصل : « فن » وهو تحريف

قوله تعالى : « أَنْتَ قُلْتَ الْنَّاسِ اتَّخِذُونِي ، ^(١) وَ « أَلَمْ تُثْرِبْكَ فِينَا وَلِيداً ^(٢) ،
و « أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ، ^(٣) .

الموضع السادس : أن تكون للتوبيخ مجرداً من التقرير تارةً ومصاحباً له أخرى ،
فمن الأول قوله تعالى : « أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ فِي حَيَاتِكُمُ الدُّنْيَا ، ^(٤) ، ومن الثاني
قوله تعالى : « أَلَمْ تُثْرِبْكَ فِينَا وَلِيداً ، ^(٥) ، وقول الشاعر : ^(٦)

٥٦ أَلَمْ أَكُ جَارَكُمْ وَيَكُونُ بَيْنِي وَيَيْنَكُمْ الدَّوْدَةُ وَالْإِخَاءُ

الموضع السابع : أن تكون للمضاربة في الفعل المبهم وهو الذي يحتمل الحال
والاستقبال ، نحو أضرب وأخرج للمتكلم وحده ، مذكراً كان أو مؤنثاً ، وإنما
قبل لها همزة مضاربة / لأن الفعل إذا دخلت عليه صار يضارع بها الأسماء ، أي ^{٢٣}
يشابها ، والمشابهة تكون للأسماء من جهتين :

إحدهما : أن الفعل يدخله من الإبهام والتخصيص ما يدخل الاسم ، وذلك
أن الإبهام في الفعل هو احتماله الحال والاستقبال على السواء عند قوم ، وهو عند
قومٍ أظهر في الحال ، وعند قومٍ أظهر في الاستقبال ، وقوم ينكرون الحال
فيه ، ولكل طائفة حجة ، الكلام فيها بطول ، والصحيح احتمال الحال
والاستقبال ، هل على السواء أو على الاختلاف ؟ ، ليس هذا موضع تحقيقه ،
وتخصيصه هو أن يخلص لأحد الزمانين بقرينة تدل على ذلك ، فإذا قلت :

(١) المائة ١١٦ (٢) الشعراء ١٨ (٣) الأعراف ١٧٢

(٤) الأحقاف ٢٠ ، وهذا على قراءة الحسن ونصر رأيي العالية ، يميزتين مخففتين ، انظر :

القرطبي ٦٠١٩ (٥) الشعراء ١٨

(٦) البيت للحطيفة ، وهو في ديوانه ٩٨ ، ورواية صدره فيه :

أَلَمْ أَكُ مُسْلِمًا فَيَكُونُ بَيْنِي

وهو في المتن ٧٤٥ ، وابن عقيل ١٢٦/٢ ، والمعجم ١٣/٢

« يضرب » ، احتمل الحال والاستقبال ، فإذا قلت : « يضرب الآت » ، تخلص للحال ، وإذا قلت : « يضرب غداً » ، تخلص للاستقبال .

وأما إيهام الاسم فهو أنه يقع في أصوله على ما دخل تحت جنسه ، نحو : رجل وفرس وثوب وشبه ذلك ، وتخصيصه بالآلف واللام والإضافة ، نحو : الرجل ورجلكم ، والغلام وغلانكم ، هذه إحدى الجهتين .

وأما الجهة الأخرى : فهي أن الفعل يشبه الاسم إذا كان مثلاً : « فاعِل » ، في عدد الحروف والحركات والسكنات ، كضارب ويضرب ، فضارب من أربعة أحرف ويضرب مثله ، وأول ضارب متحرك وثانيه ساكن وثالثه متحرك ورابعه كذلك ، ويضرب مثله أربعة أحرف في ذلك ، وهذه الجهة ضعيفة لا تستتبع في كل فعل واسم ، إنما هي في بعض الأسماء والأفعال ، والأولى مستتبعة فعلها المفعول ، والذي صير الفعل له هو همزة المضارعة وسائر حروفها من الباء والتاء والنون ، وستذكر في مواضعها بحول الله .

الموضع الثامن : أن تكون للتعدية خاصة ، وذلك إذا كان الفعل ثلاثياً لا يتعدى لو نطقت به ، فنقدر أن الهمزة فيه زائدة ، كقولك : « ألقى ما في يدي » ، وقال تعالى : « وألقى ما في يمينك »^(١) ، وقال الشاعر^(٢) :

٥٧ - فَأَلْقَتْ عَصَاهَا وَأَسْتَقَرَّ بِهَا النَّوَى

كان الأصل في هذا الفعل أن يقال فيه : « ألقى^(٣) ما في يميني » ، إلا أنه

(١) طه ٦٩

(٢) نسب في اللسان : « عصا » إلى معمر بن حار ، أو عبد ربه السلمي ، أو سليم بن ثامة ، وهو في القرطبي ١٤٧٤ ، وعجزه .

كَمَا قَرَّ عَيْنًا بِالْإِيَابِ الْمُسَافِرُ

و « استقر » في الأصل : « استقل » وهو تحريف .

(٣) في الأصل « لقي » وهو تحريف .

لم ينطق به إلا بالهمزة ، وحكمتنا أن الهمزة زائدة لأنه من اللقاء ، فالأصل :
اللام والقاف والياء ، فعلنا بذلك أنه لا معنى لدخول الهمزة وزادتها إلا تعدياً
الفعل الثلاثي الذي لم يستعمل النطق به وحده للفعل .

وهذه الهمزة تُعَدِّي مالا يتعدى الى (١) واحدي نحو ما ذكر ، وما يتعدى إلى
واحد إلى اثنين ، نحو أَلْفَيْتُ زيداً قائماً ، ومنه (٢) :

٥٨- فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتَبٍ وَلَا ذَاكَرَ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلًا ٢٤

وما يتعدى إلى اثنين إلى ثلاثة كقولك : أعلمتُ زيداً عمراً قائماً ومنه (٣) :

٥٩- أَنْبَيْتُ عَمْرَأً غَيْرَ شَاكِرٍ نَعْمَتِي

الموضع التاسع : أن تكون للنقل خاصة ، ومعنى ذلك أنها تنقل الفعل من
الثلاثي إلى الرباعي ، فإن كان متعدياً في أصله بقي كذلك بعد النقل ، فالهمزة
لا تفيد فيه شيئاً سوى النقل خاصة ، وقد ينطق بثلاثيه وقد لا ينطق ، نحو :
أشكل الأمر ، فهذا لا ينطق بثلاثيه ، وإن كان الأصل من حيث إن حروفه
أصول ، ووزن أشكل : أفعل ، فالهمزة زائدة لجرد النقل ، وتقول : لاح
البرق والاح ، فهذا ينطق بثلاثيه قبل الهمزة ، وهو غير متعدي ، وتدخل الهمزة
عليه فيبقى كذلك ، فيعلم أن الهمزة لا معنى لها فيه إلا مجرد النقل خاصة .

(١) قوله « إلى » متعلق بالفعل الأول « تُعَدِّي » .

(٢) البيت لأبي الأسود الدؤلي ، وهو في ديوانه ١٢٣ ، والكتاب ١/١٦٩ ، وثواب ١٢٣ ،
وأما الشجري ١/٣٨٣ ، واللسان : (عتب) ، والإنصاف ٦٥٩ ، وابن يمين ١/٢٢٤ ،
وشراهد المغني ٩٣٣ ، والخزانة ١/٢٨٤ . والمستعيب : طالب العتب وهو الرضا .

(٣) البيت لمنقرة وهو في ديوانه ٢١٤ ، وعجزة :

وَالْكَفْرُ مَخْبِئَةٌ لِنَفْسِ الْمُنْعِمِ

وهو في حاشية للبحرني ١١٠

وسواءه كان الفعل غير متعدٍ كما ذكر^(١) أو متعدياً كقوله : وقفت الدابة وأوقفها ومهرت المرأة وأمهرتها وسقيته وأسقيته ، فهذا يستعمل بغير الهمزة متعدياً ، وبالهمزة كذلك ، فعلم أن الهمزة ليس لها معنى إلا مجرد النقل خاصة ، قال الله تعالى : « سبحان الذي أسمى بعبد^(٢) » ، وقال الشاعر^(٣) :

٦٠ - مَرَّيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلَ مَطِيئَهُمْ
وقال آخر^(٤) :

٦١ - سَقَى قَوْمِي بَنِي بَكْرٍ وَأَسْقَى
نُمَيْرًا وَالْقَبَائِلَ مِنْ هِلَالٍ
فجمع بين اللغتين .

الموضع العاشر : أن تكون للتعدية والنقل معاً ، وذلك أكثر من أن يحصى ، وذلك إذا كان الفعل في أصله ثلاثياً لا يتعدى فيصير بالهمزة رباعياً يتعدى ، ويكون متعدياً إلى واحد فيصير إلى اثنين ، ويكون إلى اثنين فيصير إلى ثلاثة ، وذلك نحو : قام زيد وأتمت زيدا ، وكرم زيد وأكرمت ، وعطى زيد الكأس وأعطيها عمرا ، وعلمت زيدا منطلقاً وأعلمت عمراً زيدا منطلقاً ، قال الله تعالى : « وأترفناهم في الحياة الدنيا^(٥) » ، والأصل : ترفوا ، و « فأتبعنا بعضهم بعضاً^(٦) » .

(١) العبارة في الأصل عرفة « غير متعدٍ ماذكر » . (٢) الإسراء ١

(٣) البيت لأمريء القيس وهو في ديوانه ٩٣ وعجزه :

وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يُقَدِّنَ بِأَرْسَانِ

ورواية « سريت » فيه : « مطوت » وهو في الكتاب ١/٤٨٩ ، ومعاني القرآن ١/١٣٣ ، واللسان : (مطا) ، وابن يعيش ٥/٧٩ ، والمفني ١٣٦ ، والأشعراني ٤٢٠ ، وشراهد المفني ٣٧٤

(٤) البيت للبيد ، وهو في ديوانه ٩٣ ، ورواية « بكر » فيه « مجد » ، ونوادير أبي زيد

٢١٣ ، واللسان « مجد » . (٥) المؤمنون ٣٣ (٦) المؤمنون ٤٤

والأصل تبع بعضهم بعضاً ، وعليه : « فن تبع هداي »^(١) ، وقال الشاعر^(٢) :

٦٢ فَأَتَبَعْتُهُمْ طَرْفِي وَقَدْ حَالَ دُونَهُمْ
غَوَارِبُ رَمْلٍ ذِي الْأَوَّاشِ شَبْرَقِ

وقال آخر^(٣) :

٦٣ فَأَتَبَعْتُهُمْ فَيَلَقَا كَالسَّرا
بِجَاوَاءِ تَتْبِيعِ شُخْبَا ثَعُولَا

فجمع بينهما .

واعلم أن هذه الهزمة تقوم مقام الباء في التعدية ولا تجمع معها ، ويمحى جراها التضعيف ، وذلك أنك تقول : قام زيدٌ ، فلا يتعدى ثم تقول : أمت زيداً ، فيصير يتعدى بالهزمة كما ذكر ، فإذا أدخلت بعد الفعل الباء بهذا المعنى سقطت الهزمة ، فتقول : أمت يزيدٍ ، وإذا ضعفت الفعل بهذا المعنى سقطت / ٢٥ الهزمة ، فتقول : قومت زيداً .

وقد نخرج التضعيف إلى معنى تكثير الفعل خاصة نحو : كَسَّرْتُ الْإِنَاءَ وَدَقَّقْتُ الْحَبَّ ، كما نخرج الهزمة إلى معاني آخر ، وكذلك الباء ، وستذكر بحول الله .

الموضع الحادي عشر : أن تكون للنداء كـ « يا » وتستعمل في نداء القريب المصغي إليك ، وتُمدُّ إذا بعد ، فتقول : أزيد ، وأمرؤ ، وأخالد ، قال الشاعر^(٤) :

(١) البقرة ٣٨

(٢) البيت لامرئ القيس وهو في ديوانه ١٦٩ . وطرفي : عيني ، غوارب الرمل : أوائه .
الألاء : شجر ، وكذلك الشبرق .

(٣) البيت لزهير ، وهو في ديوانه ٢٠٩ . والفيلق : الكتيبة ، وشبهها بالسراب لأن الحديد ،
جأوا : علاها لون الصدا والحديد ، اشخب : خروج اللبن من ضرع الناقة .

(٤) البيت لجرير ، وهو في ديوانه ٦٥٠ ، والكتاب ٣٣٩/١ ، والمعني ٤٩/٣ ، ومعجم البلدان : (شبي) ، والأشموقي ٤٦٢ ، والخزاة ١٨٣/٢ . وشعبي : اسم مكان .

٦٤- أَعْبَدَا حَلَّ فِي شُعْبَى غَرِيبًا أَلَوْمَا لَا أَبَاكَ وَأَغَاةَ أَبَا
وقال آخر (١) :

٦٥- أَحَارُ تَرَى بَرَقًا أُرِيكَ وَمِيضَهُ
و (٢) :

٦٦- أَفَاطُمُ مَهْلًا بَعْضَ هَذَا التَّدَلُّ
وقال آخر (٣) :

٦٧- أَزْهِيرُ إِنْ يَشِبِ الْقَدَالُ فَإِنَّهُ رَبَّ هَيْضَلٍ مَرَسٍ لَفَقْتُ بِهِضَلٍ
وهي أقل استعمالاً من «يا» لأنها لا تستعمل إلا في القريب المصغى إليك ، و «يا» تستعمل في القريب والبعيد ، لأنها أكثر منها حروفاً وأكثر مداً ، ولذلك لا تحذف كما تحذف «يا» لأنها لا دلالة لحذفها على قرب ، بخلاف «يا» فإنها مستعملة لما حذفت أو ظهرت ، فاعلم .

(١) البيت لامرئ القيس ، وهو في الديوان ٢٤ ، وروايته فيه :

أَحَارُ تَرَى بَرَقًا كَنَانٌ وَمِيضُهُ كَلَمْعِ الْيَدَيْنِ فِي حَبِيبي مُكَلَّلُ

وهو في الكتاب ٢٥٢/٢ ، والخصائص ٦٩/١ ، وأما في الشجري ٨٨/٢ ، والإنصاف ٦٨٤ ، وابن عيش ٨٩/٩ ، واللسان : (مكل) . وأحار : يريد : أحارث ، والميض : اللع ، والحبي : الصحاب ، والمكلل : المتراكب بعضه فوق بعض ، شبه انتشار البرق بمركبة اليدين .
(٢) البيت لامرئ القيس ، وهو في الديوان ١٢ ، وعجزه :

وَلِنْ كُنْتُ قَدْ أَزْمَعْتِ صَرْمِي فَأَجْمِلِي

(٣) البيت لأبي كبير الهذلي ، وهو في ديوان المهذلين ٨٩/٢ ، والأزهية ٢٧٤ ، ورواية «مرس» فيه : «لجب» ، وأما في الشجري ٤/٢ ، ومسألة دب للبطلوسي ٢٤ ، والمقرب ١/٢٠٠ ، والإنصاف ٢٨٥ ، والمتن ٦٢٧ ، وابن عيش ٣١/٨ . القدال : ما بين الأذنين والعقا ، والهَيْضَلُ : الجماعه يُغْزَى بهم ، ومرس : ذو مِرَاسَة وشدة .

الموضع الثاني عشر : أن تكون معاقبة لحرف القسم مقصورة وممدودة ونحو قولهم : الله لأفعلن وآله لأفعلن ، وينبغي أن تكون عوضاً من باء القسم وحدها ، معاقبة لها خاصة من بين سائر حروف القسم لأنها الأصل فيه وفي غيره ، ومن جعلها عوضاً من حروف القسم مطلقاً فغايطٌ ، لأن غيرها من الحروف لا تتصرف كتصرفها ، اذ هي في القسم وفي غيره ، وفي كل مقسم به من ظاهر ومضمر بخلاف التاء والواو ومُنْ واللام اللازمة للتعجب فيه فهي أم الباب ، فلذلك ينبغي أن تكون الهمزة عوضاً منها لاغير

الموضع الثالث عشر : أن تكون الإنكار في أول الكلمة ، وذلك إذا أنكرت كلام غيرك أو أنكرت رأيه ، فتقول في نحو جاء زيد : أزيدنيه ، ورأيت زيدا : أزيدنيه ، ومورت يزيد : أزيدنيه برفع الدال ونصبها وجرها وذلك في المعرب لأن النون من « نيه » هو التتوين ، والياء إشباع لحركة النون وبيان الإنكار ، والهاء لبيان المد والوقف .

ومن العرب من يزيد بعد تمام الاسم : « إن » ويلحقها الياء بعد ذلك لبيان الإنكار ، ويلحق الهاء للوقف ، فيقول : أزيدنيه ، وأزيداً إنيه ، والياء بعد النون في الحالين لبيان الإنكار مع الهمزة فاعلم .



القسم التي هي بدل من أصل^(١) .

اعلم أن هذه الهمزة تنقسم ثلاثة أقسام : قسمٌ بدلٌ من ألفٍ ، وقسمٌ بدلٌ من واو ، وقسمٌ بدلٌ من ياء .

فالقسم التي هي بدل من ألف لها في كلام العرب خمسة مواضع :
الموضع الأول : أن تكون بدلاً من ألف التانيث^(٢) وهي المقصورة ولا يكون

(١) انظر : مر الصنعة ٨٢/١ ، والمتع ٣٢٠ .

(٢) في الأصل : « من هاء » وهو مجهول .

٢٦ ذلك إلا / في الوقف خاصة ، فتقول في رأيت سلمى وجبلى وضيى (١) : سلمى
وجبلاً وضيأ ، حكى ذلك سيويه عن العرب (٢) . وهل يقاس على ذلك أو لا ؟
الظاهر عندي أنه موقوف على السماع لقلته ولا يقاس إلا على الكثير .

الموضع الثاني : أن تكون بدلاً من الألف المينة للتأنيث في الضمائر المتقدمة
في فصل الألف ، وذلك أيضاً في الوقف خاصة ، وهو موقوف أيضاً على السماع
لشدوده ، وذلك أن من العرب من يقول في « هو يضربها » إذا وقف : يضربها ،
فيبدل من الألف همزة لأنها هي في المعنى ، كما تقدم في أول هذا المقصود الذي
نحن بسيله .

الموضع الثالث : أن تكون بدلاً من الألف المبداة من التنوين نحو : رأيت
غرتاً ، وحكى سيويه عن العرب : رأيت رجلاً ، ولا يكون ذلك أيضاً إلا في
الوقف خاصة وهو قليل أيضاً .

وقلنا في جميع هذه المواضع الثلاثة المتقدمة إن « همزة فيها بدل من ألف » ،
ولم نقل إنها أصل لكثرة الألف وقلة همزة ، والمطرود الكثير هو الأصل دون
القليل ، وإن كان في بعض المواضع قد يكثر الفرع ويقل استعمال الأصل ويطرَح ،
وسيرد عليك منه أشياء في داخل الكتاب إن شاء الله ، لكن ذلك لقيام الدليل
على القلة والطرَح ، فاعلمه .

الموضع الرابع (٣) : أن تبدل من ألف التأنيث الممدودة قياساً ، وذلك في نحو :
حمراء وصفراء وخُنْفَاء ، وشبه ذلك . وكان الأصل في هذه الأمثلة وأشباهها بما
فيه همزة التأنيث ممدودة أن تكون الألف فيها واحدة ، إلا أنهم أرادوا أن

(١) قسمة ضيى : ناقصة . (٢) انظر : الكتاب ٣٤٢/٢

(٣) انظر : سر الصناعة ٩٤ ، للمتج ٣٢٩

بينوها بناءً آخرَ غير بناء المقصورة ، فزادوا عليها ألفاً أخرى ، فاجتمعتا ماكتنين فحركت الثانية منها لأنها المقصورة في الدلالة على التأنيت ، إذ قد صارت الأولى كأنها ألف مد كالتي في « مِرْبَال » و « زِلْزَال » ، ولما كانت الكلمة المؤنثة معربة جرت الهمزة بوجود الإعراب ، اذ هي مقطع جارٍ كسائر حروف الصحة .

ولا يجوز أن يدعى أن الهمزة منها أصل في نفسها غير بدل ، بدليل أنهم قالوا في صحراء في الجمع : صحراوات ، وفي النسب : صحراوي ، فلو كانت الهمزة أصلاً لبقيت في تصريف الكلمة كالهمزة من « قراء » لانك تقول : قرأت وأقرأ ومقرئ وشبه ذلك ، وهذه دلالة في التصريف تدل على أصالة الكلمة أو انقلاب ما فيها أو زيادته من دلائل التصريف .

وتكون هذه الهمزة في الثلاثي من الأسماء مفرداً / نحو : صحراء ، ومصدراً ٢٧ نحو : السراء والضرراء ، وصفةٌ نحو : امرأةٌ خنساء ^(١) وديعة ^(٢) عطلاء ، واسم جمع نحو القصباء ^(٣) والحلفاء ^(٤) وتلحق ما هو على بناء فعلاء نحو : ناقةٌ عشراء ^(٥) ، وامرأةٌ نفساء ، وعلى فعلاء كسراء ^(٦) ، وهو في المزيد على الثلاثة : فعلياء ككبرياء ، وفعللاء كقاصعاء ^(٧) ، وفاعولاء كعاشوراء ، وفعللاء كبراكاء ^(٨) ، وفعولاء كبروكاء ^(٩) ، وفعللاء كعقرباء ، وفعللاء كخنفساء ، وفعللاء كزيمكاه ^(١٠) الطائر ، وفعللياء كزكرياء ، وكل هذه مفردات .

(١) الخنفس : تأخر الأنف عن الوجه مع ارتفاع قليل في الأرنبة .

(٢) الديعة : المطر الكثير . (٣) القصباء : القصب .

(٤) الحلفاء : نبت ، وانظر في أبنية ألف التأنيت الممدودة : الأشعوني ٦٥٦

(٥) الشراء : ماء ضى على حملها عشرة أشهر . (٦) سيرة : نبت .

(٧) القاصعاء : غم حجر الضب . (٨) البراكاه : ساحة الحرب .

(٩) البروكاه : ساحة الحرب أيضاً . (١٠) الزمكي : منبت ذنب الطائر .

وتلتق الجمع على أَفْعِلَاءَ كَأَنْبِيَاءَ ، وعلى فُعْلَاءَ كَعُلَمَاءَ .

الموضع الخامس : أن تكون بدلاً من ألف الإلحاق وهي المشبهة بهمزة التانيث ، كما كان ذلك في المقصورة ، وذلك في نحو عِلْبَاءُ ^(١) وقرْفَاءُ ^(٢) الملحقين بِسِرْدَاحٍ ^(٣) وقُسْطَاطٍ ^(٤) ، والحكم فيها في العمل كالحكم في همزة التانيث . سواء ، إلا أن الفرق بينهما أن الهمزة في الفصل قبل هذا مجرد التانيث ، وهي هاهنا مجرد الإلحاق ، إلا أنها مشبهة لها في الزيادة ، وهو مصروف لا غير ، لأنه مذكر بخلاف مَعْرَى وَعَلْقَى ^(٥) ، فإنها مؤنثان ، فذلك منعاهما ^(٦) وأمثالها الصرف ، فاعلمه .

وقد أبدلت الهمزة من ألف المد في نفس الكلمة وهو موقوف على السماع ، فمن اجاءه منه : الخاتم في الخاتم ، والعالم في العالم ، وهي لغة العجّاج قال ^(٧) :

فَخِندِفُ هَامَةٌ هَذَا الْعَالَمُ ٦٨ -

وقرأ بعضهم : « عليهم ولا الضالين » ^(٨) ، بهمزة متحركة لالتقاء الساكنين . هي وما بعدها ^(٩) ، و « ولا جان » ^(١٠) ،

(١) العلباء : عصب عنق البعير . (٢) القرقة : قشر شجرة طيب الرائحة .

(٣) السرداح : الناقة الطويلة . (٤) قسْطَاط : مدينة مصر ، وبیت من شعر .

(٥) العَلْقَى : ضرب من الشجر . (٦) في الأصل « منعاهما » وهو تحريف .

(٧) الديوان ٦٠ ، وقوله :

يَا دَارَ سَلْمَى يَا اسْلَمَى ثُمَّ اسْلَمَى

.. وهو في سر الصناعة ١٠٦/١ ، والسان : علم والممتع ٣٢٤ ، وابن يعيش ١٣/١٠

(٨) الفاتحة ٦ . ونسبها في سر الصناعة ٨٢ إلى أيوب السخيتاني .

(٩) أي الألف واللام التي بعدها ، قال ابن جني : « وذلك أنه كره اجتماع الساكنين »

الألف واللام الأولى فحرك الألف لالتقاءهما فانقلبت همزة لأن الألف حرف ضعيف واسع المخرج لا يتحمل الحركة .. فإذا اضطروا إلى تحريكه قلبوه إلى أقرب الحروف منه وهو الهمزة ، انظر : سر الصناعة ٨٢ (١٠) الرحمن ٤٠ . ونسبها في سر الصناعة ٨٣ إلى عمرو بن عبيد .

كذلك ، وعليه قوله : (١)

٦٩ - حَتَّى أَيْبَاضٌ مَلْبِيَةٌ

وقول الآخر : (٢)

٧٠ - وَأَمَّا يَبِضُّهَا فَادُّهَا مَتْرَ

وهذا أكثر من الأول لأجل التقاء الساكنين ، وأقل من الأول قوله : (٣)

٧١ - بِالْخَيْرِ خَيْرَاتٍ وَإِنْ شَرًّا فَأَا وَلَا أُرِيدُ الشَّرَّ إِلَّا أَنْ تَا

أراد : « فشر ، و « تشاء » فحذف أكثر الكلمة اختصاراً وإيجازاً للعلم بذلك ، وأبقى بعضها دلالة على المراد ، وجعل الألف للوقف والإطلاق ، ثم همزها ليم وزن البيت وهو فاعر جداً ، وكل (٤) ذلك موقوف على السماع فاعرفه .

والقسم التي هي بدل من واو لها موضع واحد : أن تكون بدلاً من واو وهو في المفرد إذا جمع (٥) ، نحو : « حلائب » جمع حلوبة ، « وركائب » جمع

(١) البيت لـ : دكين كما في الصناعة ٨٣ وقامه :

رَاكِدَةٌ مِغْلَاتُهُ وَمَحَلُّهُ وَجُلُّهُ حَتَّى أَيْبَاضٌ مَلْبِيَةٌ

وهو في الخصائص ١٤٨/٣ ، والمتن ٣٢١ ، والمطلب : موضع اللبة وهي وسط الصدر .

(٢) البيت لـ : كثير ، وهو في الديوان ١١٣ ، وقامه :

وَلِلْأَرْضِ أَمَّا سُودُّهَا فَتَجَلَّتْ يَبَاضًا وَأَمَّا يَبِضُّهَا فَادُّهَا مَتْرَ

وهو في الصناعة ٨٤ ، والخصائص ١٤٨/٣ ، وابن عيش ١٠/١٢ ، والمتن ٣٢٢ .

رادها مت : اسودت ، يريد اضطراب الأرض بعد وفاة عبيد العزيز بن مردان .

(٣) لم أمتد إلى قائله ، و « فأا » في الأصل : « فا » وهي رواية ثانية ، ولكن يسدر من

تعليق المؤلف أنه يريد ما أثبتناه ، وهي رواية سر الصناعة ٩٤ ، والبيت في اللسان : (تا) ، والبحر

المحيط ٣٥/١ ، والدرر ٢/٣٣٦ .

(٤) في الأصل : « وكان » وهو تحريف . (٥) انظر المتن ٣٤٠

ركوبة ، وكان الأصل : « حلاوب » و « ركلاوب » إلا أنها لما اجتمعت ساكنة مع ألف الجمع ولا أصل لها في الحركة فتحرك ^(١) ، فأبدلت همزة ، لأن الهمزة قبل الحركة ولزمت ذلك .

٢٨ والقسم التي هي بدل من الياء لها أيضاً موضع واحد : أن تكون / أيضاً بدلاً منها ، وذلك في « فعيلة » إذا جمع على « فعائل » ، نحو : كنية وكتاب وصحيفة وصحائف ، وكان الأصل أن تثبت في الجمع فيقال : كتاب وصحائف ، إلا أنها لما اجتمعت ساكنة مع ألف الجمع ولم تتحرك في الأصل أبدلت همزة كما فعل بالواو في الموضع قبل ، ولزمت كلزومها .

* * *

وأما المركبة فتكون مع الجيم واللام : أجل ، ومع الذال : إذ ، ومع الذاال والألف : إذا ، ومع الذال والنون : إذن ، ومع اللام : أل ، ومع اللام مخففة مفتوحة والألف : ألا ، ومكسورة : إلى ، ومشددة مفتوحة : ألا ، ومكسورة : إلا ، ومع الميم : أم ، ومع الميم والألف : أما ، ومع الميم مشددة والألف : أمّا ، ومكسورة : إمّا ، ومع النون خفيفة مكسورة : إن ، ومفتوحة : أن ، ومشددة مكسورة : إن ، ومشددة مفتوحة : أن ، ومع الألف في باب الفصل : أنا ، ومع التاء أنت ، ومع التاء والميم : أنتم ، ومع الميم والألف : أنتما ، ومع النون المشددة : أنتن ، ومع الواو : أو ، ومع الياء مفتوحة : أي ، ومكسورة : إي ، ومع الألف مخففة مفتوحة : أيا ، ومكسورة مشددة : إيا .

فجعلتها سبعة وعشرون حرفاً ، ونحن نذكر مواضع كل واحد منها باباً باباً بحول الله .

(١) في الأصل « متحرك » والتصويب من المتع ٣٤٠ حيث إنه ينقل عنه حرفياً .

باب أَجَلَ^(١)

أعلم أن لـ « أَجَلَ » في الكلام موضعاً واحداً ، وهو أن تكون جواباً في الطلب والخبر^(٢) ، فنقول لمن قال : هل قام زيد ؟ أَجَلَ ، ولئن قال خرج عمرو : أَجَلَ .

ومعناها في الجواب التصديق للخبر والتحقيق للطلب ، قال الشاعر^(٣) :

٧٣ - لَوْ كُنْتَ تُعْطِي حِينَ تُسْأَلُ سَامَحَتْ

لَكَ النَّفْسُ وَأَحْلَوْلَاكَ كُلَّ خَلِيلِ

أَجَلَ لا ، ولكن أنت أشأم من مشي وأثقل من صماء ذاتِ صليل
ولا تكون جواباً للنفي ولا للنهي^(٤) ، ولكن معناها معنى « نعم » ، وستذكر في بابها بحول الله .

باب إِذْ^(٥)

إعلم أن « إِذْ » تكون حرفاً عند سيوبه ، رحمه الله ، في باب الشرط والجزاء بشرط اقتران « ما » بها^(٦) ، وكان « ما » اللازمة لها عوض من إضافتها في أصلها ، إذ أصلها أن تكون ظرفاً للماضي من الزمان مضافةً أبداً إلى الجملة ،

(١) انظر في (أَجَلَ) : الجنى ١٤٣ ، والمفني ١٥ ، الجمع ٧١/٢

(٢) يرى الأخفش أنها في الخبر أجسن من نعم ، و« نعم » في الاستفهام أحسن منها .

انظر : الجنى ١٤٤

(٣) البيتان لم أهد إلى قائلها ، وما في النصف ٨٢/١ ، وأما القائي ١٦٤/٢ ، وفيه

« الأم » عوضاً من « أشأم » ، والجنى ١٤٣ ، واللسان : (صبح) ، والمتع ١٩٧

(٤) نقل صاحب الجنى ١٤٣ والمفني ١٥ هذا الرأي عن المؤلف منسوباً إليه .

(٥) انظر في « إِذْ » : المقتضب ١٧٧/٣ ، الأضداد للأنياري ١١٨ ، الجنى ٧٢ ، ابن عيمش

٩٥/٤ ، المفني ٨٤ ، الجمع ٢٠٤/١ (٦) انظر الكتاب ٥٠٥/١

والتنوين [هو] المعرض منها ، نحو : جئت إذ قام زيد و « يومئذ يصدر »
الناس أشنأاً (١) .

وكان حقها أن تكون في كل موضع حرفاً ، إذ هي متوغة في البناء ، لا تخرج
٢٩ عنه أصلاً ، وهذا شيء حقه في الحروف وهو أصل فيها ، ولكن حكم باسميتها /
لأنها في معنى « حين » . وتكون معمولة كسائر الظروف ، فإذا صرفنا إلى الشرط
والجزاء قلنا : إذا قم قم ، وإذا جئت فاضرب زيداً ، قال الشاعر (٢) :

٧٣ إذا ما أتيت على الرسول فقل له حَقّاً عَلَيْكَ إذا اطمأنَّ المجلسُ

فجزمنا بها متصلة بـ « ما » الأفعال المضارعة ، وحكمنا على الماضية أنها
في موضع جزم ، وكان حكمها في ذلك حكم « إن » الشرطية ، فقوي حكمها
في الحرفية بينائنا المذكور وبكونها على حرفين ، وبطلها الفعل باختصاصها به
وتأثيرها فيه ، وهذه خاصية الحروف . فذلك جعلها سيبويه في الحرفية كـ « إن »
المتفق على حرفيتها ، وغير سيبويه يجعلها ظرفاً على أصلها في غير باب الجزاء (٣) ،
ويضمنها معنى « إن » كما يفعل بـ « متى » و « أين » ونحوهما من الظروف
في الجزاء .

والصحيح مذهب سيبويه لخواص الحرفية فيها ولم يقم دليل على القطع باسميتها
كما دخل في غير باب الجزاء فاعلمه (٤) .

(١) الزلزلة ٦

(٢) البيت للعباس بن مرداس وهو في ديوانه ٧٢ ، والكتاب ١/٥٠٥ ، والخصائص ١٣١/٨ ،
والكامل ٢٤٩ ، ومنازل الحروف ٦١ ، وابن يعيش ٦/٤٦ ، والخزانة ٣/٦٣٦

(٣) ذهب اللبرد وابن السراج وأبو علي إلى أنها باقية على اسميتها وأن مدلولها من لزمان صار
مستقبلاً ، انظر : الجنى ٧٥

(٤) لم يذكر المؤلف معاني أخرى لـ : إذ كالتعليل والمفاجأة والزيادة .

باب إذا^(١)

اعلم أن « إذا » تكون حرفاً في موضعين :

الموضع الأول : أن تكون للمفاجأة ، كقولك : « خرجت فإذا الأسد خارج » ، و « خرجت فإذا الأسد خارجاً » ، فإذا قلت : « خرجت فإذا الأسد خارج » ، فالأسد مبتدأ ، و « خارج » خبره ، وإذا قلت : « خارجاً » فانتصابه على الحال والخبر محذوف ، لدلالة المفاجأة عليه ، كأنك قلت : ما رأيت أو لاقى ونحوهما .

وإذا قلت : « فإذا زيد » ، ولم تذكر خبراً ولا حالاً ، فالخبر أيضاً محذوف للدلالة كما تقدم ، وتقديره نحو ما ذكر في جميع ذلك يدل^(٢) على : « اللقاء فجأة » ، قال الله تعالى : « إن كانت إلا صيحة واحدة فإذا هم خامدون^(٣) » ، و « أو لم ير الإنسان أنا خلقناه من نطفة فإذا هو خصيم مبين^(٤) » .

وزعم بعضهم أن « إذا » في هذا الموضع تنوب مناب « بالخطرة » ، وذلك إذا يذكر خبر ، فإذا قلت : « فإذا الأسد » فالتقدير عنده : « بالخطرة الأسد » فتكون « إذا » على هذا عنده ظرفاً مكانياً .

وزعم أيضاً بعضهم أنها تكون بمعنى « فاجأني » ، فيكون الأسد على هذا فاعلاً بها ، لأنها في موضع فعل ، وكلا القولين فاسد .

أما جعلها ظرفاً بمعنى « بالخطرة » ففساد لأنها كان يجوز تقديمها على الاسم وتأخيرها بعده ، كما يجوز تقديم « بالخطرة » وتأخيرها ، ولزوم تقديم « إذا » في كل كلام تكون فيه للمفاجأة دليل على الفساد .

(١) انظر في « إذا » : المتقضب ٥٥/٢ ، الأضداد للأبنباري ١١٨ ، الأرمية ٢١١ ، ابن يعيش ٩٥/٤ ، الجنى ١٤٧ ، اللغني ٩٢ ، الجمع ٢٠٦/١ .

(٢) في الأصل : « تدل » وهو مصحف . (٣) يس ٢٩ (٤) ين ٧٧

30 ووجه آخر أنه لو كانت ظرفاً لم يكن لها موجب البناء كما كان لها في غير المفاجأة وهو إضافتها إلى الجملة ، ولا جملة / هنا تم بها .

وأما جعلها في موضع الفعل ففساد أيضاً لوجهين : أحدهما : أن الجملة تأتي بعدها تامة كقوله تعالى : « فإذا هو خصم مبين »^(١) ، فلا يصح هنا أن تقدر : ففاجأني [هو] خصم مبين ، كما لا يصح « قام زيد قائم » فهذا وجه .

والوجه الآخر : أن « إذا » حرف ، والمقدر في موضعه جملة من فعل ومفعول ، ولا يكون حرف في معنى فعل ومفعول ، فاعرفه .

الموضع الثاني : أن تكون جواباً لشرط كالفاء ، إلا أنها لا تدخل [إلا] على جملة اسمية غير طلبية ، بخلاف الفاء كقولك : « إن تقم إذا عبد الله منطلق » ، قال الله تعالى : « وإن تُصِيبْهُمْ سَيْئَةٌ بِمَا قَدَّمْتُمْ أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ »^(٢) ، فعلت « إذا » محل الفاء في هذا الجواب كما قال تعالى : « وإن تُصِيبْهُمْ سَيْئَةٌ بِمَا قَدَّمْتُمْ أَيْدِيَهُمْ فَإِنَّ الْإِنْسَانَ كَفُورٌ »^(٣) .

باب إِذَنْ^(٤)

اعلم أن سيبويه - رحمه الله - جعل معنى « إذن » الجواب والجزاء ، ويظهر من لفظه أنها حيث توجد يكون معناها الجواب والجزاء معاً^(٥) ، وهذا فهم أكثر المحققين منه ، إلا أبا علي الفارسي فإنه فهم أنها جزاء في موضع وجواب في موضع ، كما فهم من^(٦) قوله : « وأما نَعَمْ فَعِدَّةٌ وَتَصْدِيقٌ » ، قال : وإنها عدة في موضع

(١) يس ٧٧ (٢) الروم ٣٦ (٣) الشورى ٤٨

(٤) انظر في إذن : الكتاب ٤٨١/١ ، المقتضب ١٠/٢ ، ابن يعيش ١٢/٩ ، الجنى ١٤٤ -

المنذري ١٥ ، الجمع ٦/٢

(٥) انظر : الكتاب ٤٨١/١ (٦) في الأصل : « في » وهو تحريف .

وتصديق في موضع ، على ما يذكر في بابها ، وإلا أبا على الثلويين ^(١) من المتأخرين فإنه فهم أنها : جواب وجزاء ، والجواب شرط ، فإذا قال القائل : أزورك ، وقال له الجيب : إذن أكرمك ، فالمعنى عنده : إن تزرتني أكرمك .

والصحيح أنها شرط في موضع وجواب في موضع ، وإذا كانت شرطاً فلا تكون إلا جواباً ، وهذا هو المفهوم من كلام سيدييه ، لأنه لم ينص على أنها معاً في موضع واحد ، وشهد لذلك كلام العرب فنه قوله تعالى : « فعلتها إذن وأنا من الضالين » ^(٢) ، فإذا هنا جواب لا جزاء ، لأنه تصديق لقول فرعون ، إلا أنه بزيادة عليه ، وكذلك إذا قال القائل : « أكرمك » فتقول له : « إذن أظنك صادقاً » ، فهذا جواب لا جزاء معه ، ويقال : أكرمك ، فتقول : إذن أزورك ، فهذا جواب وجزاء ، فعلى هذا لا تخلو من الجواب وتكون في بعض المواضع جزاء .

فأما قوله ^(٣) :

٧٤- أَزْجُرُ حَارَكَ لَا يَرْتَعُ بِرَوْضَتِنَا إِذَنْ يُرَدَّ وَقَيْدُ الْعَيْرِ مَكْرُوبٌ
فهو على تقدير كلام تكون « إذن » جوابه ، كأنه قيل : « لا يُرَدُّ » ، فقال في الجواب : « إذن يُرَدُّ » .

وزعم أبو علي الثلويين أن المعنى في الآية ^(٤) : إن كنت فعلت الفعل - وأنا

(١) عمر بن محمد ، كان إمام عصره في العربية ، له « التوطئة » و « شرح الجزولية » توفي سنة ٦٤٥ هـ ، انظر : البيهقي ٣٠٢/٢

(٢) الشعراء ٢٠ ، الآية قبلها : « وفعلت فعلتك التي فعلت وأنت من الكافرين قاله... »
(٣) البيت لمحمد بن عذرة الضبي كما في المفضليات ٣٨٣ ، وهو في الأسميات ٢٢٨ ، والكتاب ٤٨٢/١ ، والحاشية ٢٢٩/١ ، وابن يعيش ١٦/٧ ، واللسان : « كرب » ، والحزنة ٥٧٦/٣ . والمكروب : الشديد القتل ، وقوله « العير » وردت في الأصل : « العمر » وهي محرفة .

(٤) إشارة إلى قوله تعالى : « فعلتها إذن وأنا من الضالين » .

٣١ كافر كما زعمت - فعلتها / وأنا من الضالين ، ولم يثبت في ذلك لنفسه كفرا ولا إيمانا في (١) هذا الفهم ، والأول أظهر .

فإذا ثبت هذا فـ « إذن » تكون في أول الكلام وفي وسطه وفي آخره ، على حسب الاعتماد عليها وعلى الكلام الذي تكون فيه

وتدخل على الجمل الاسمية والفعلية الماضية وغير الماضية ، فإذا دخلت على الجمل الاسمية لم تؤثر فيها ، كقولك : إذن أنا أكرمك ، وكذلك إذا دخلت على الأفعال الماضية والطلبية وفعل الحال ، نحو قولك : إذن أكرمك زيد ، وإذن أضربُ همراً ، وإذن لا تقم ، وإذن يقوم زيد الآن .

فإذا دخلت على الأفعال المستقبلية فلا يخلو أن تتقدم عليها أو لا ، فإن تقدمت عليها فلا يخلو ألا يتقدمها شيء أو يتقدمها ، فإن لم يتقدمها شيء عملت في الفعل المذكور لأن الاعتماد عليها نحو قولك : إذن أكرمك ومنه قوله : « إذن يرَدُّ » المتقدم في البيت (٢) .

وحكى عيسى بن عمر أنها تُلغى مع التقدم (٣) ، وذلك ما لا يعتبر . وسواء ولبت الفعل المذكور أو فصل بينها وبينه بقسم ، كقولك : « إذن والله أكرمك » ، أو ظرف أو مجرور ، كقولك : « إذن يوم الجمعة أكرمك » ، « إذن بسبب همرو أحسن إليك » ، وإنما بقي التأثير مع الفصل بما ذكر لأن القسم معناه التوكيد ، ولأن الظرف والمجرور يجوز بها الفصل لكثرة استعمالها

(١) في الأصل : « وفي » ، والواو مقحمة .

(٢) إشارة إلى البيت المذكور قبل :

ازْجُرْ حِمَارَكَ لَا يَرْتَعُ بِرَوْضَتِنَا إِذَنْ يَرُدُّ وَقَيْدُ الْعَيْرِ مَكْرُوبُ

(٣) ونسب صاحب الجنى هذا القول إلى سيبويه بالإضافة إلى عيسى بن عمر ١٢٥ . وعيسى

ابن عمر من أوائل النحاة ، تلميذ ابن أبي إسحق ، صنف الجامع والإكمال ، توفي سنة ١٢٩

انظر : السرياني ٢٥ . النزمة ٣١ . البقية ٢٣٧/٢

واتساع العرب فيها في غير موضع بوقوعها صفتين وصلتين وخبرين وحالين لما هو كذلك .

ولذا يُفصل فيها بين المضاف والمضاف إليه في الشعر مع شدة اتصالهما كما قال (١) :

٧٥- كَمَا خُطَّ الْكِتَابُ بِكَفٍّ يَوْمًا يَهُودِيٌّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ
وقال آخر (٢) :

٧٦- كَأَنَّ أَصَوَاتَ مَنْ إِيغَالِهِنَّ بَنَّا أَوَاخِرَ الْمَيْسِ أَصَوَاتُ الْفَرَارِيحِ
فأولئ الفصلُ بها بين العامل (٣) والمعمول .

وإنما جاز الفصل بينها وبين معمولها بما ذكر وإن كانت حرفاً ، إذ الحرف لا يُفصل (٤) بينه وبين معموله ، إلا إذا أشبه الفعل كـ « إِنَّ » وأخواتها لأنها أيضاً مشبهة بـ « ظننت » في التقديم والتوسط والتأخير والاعتماد عليها مرةً وعلى ما هو معمولها أخرى ، إلا أنها أضعف منها لكون هذه حرفاً ، وتلك فعل ، فاعلمه .

(١) نُسب في الكتاب ١٧٩/١ إلى أبي حنيفة النعماني ، وهو في الخصائص ٤٠٥/٢ ،
وأما الشجري ٢٥٠/٢ ، واللان : « عجم » ، والإنصاف ٤٣٢ ، وابن عيمش ١٠٣/١ ،
وابن عقيل ٦٢/٣ ، والأشموني ٣٢٨ ، والعيني ٤٧٠/٣ . يصف الديار فيشبهها بالكتاب ،
ويزيل : يفرق ما بينها .

(٢) البيت لذی الرمة وهو في ديوانه ٧٦ ، والكتاب ٢٨٠/٢ ، والخصائص ٤٠٤/٢ .
وكتاب اللامات ١٠٩ ، وفيه « أنقاض » عرضاً من « أصوات » ، وسر الصناعة ١١ ، والإنصاف
٤٣٣ ، وابن عيمش ١٠٣/١ ، والحزانة ١٠٨/٤ . والایغال : الإبعاد ، والضمير يعود إلى الإبل ،
والأراخر : ج آخره الرجل ، وهي العود الذي يستند إليه الراكب ، والميس : شجر تتخذ منه
للمرحال ، وأصل الكلام : كأن أصوات أواخر الميس أصوات الفراريح من إیغالهن بنا .

(٣) قوله : « العامل » غير واضح في الأصل .

(٤) قوله : « لا يفصل » غير واضح في الأصل .

فإن تقدم «إذن» المذكورة شيء فلا يخلو أن يكون يطلب ما بعدها كالشرط والقسم والمبتدأ وما يدخل عليه ، أو حرف العطف أو غير ذلك .

فإن كان شيء مما ذكرنا ألغيت لا غير لأن الاعتماد على ما قبلها ، من ذلك نحو قولك / في الشرط : «إن قام زيد إذن اكرمك» ، فتجزم «أكرم» لأنه جواب الشرط ، ولا تأثير لـ «إذن» ، وتقول في القسم : «والله إذن لأكرمك ولا أكرمك» فلا تعمل «إذن» لأن ما بعدها جواب القسم ، وعليه قوله (١) :

٧٧- لَيْتَ عَادَ لِي عَبْدُ الْعَزِيزِ يَنْتَلِيهَا وَأَمَكَّنِي مِنْهَا إِذَنْ لَا أَقِيلُهَا
فـ «لا أقيلها» ، جواب القسم الموطأ عليه باللام الداخلة على «إن» ، في أول البيت .

وتقول في المبتدأ : « [زيد] إذن يكرمك » فـ «يكرمك» مرفوع لأنه خبر عن «زيد» ، وكذلك حكمه في خبر ما يدخل على المبتدأ والخبر من «كان» أو «إن» وشبهها ، كقولك : «كان زيد إذن يكرمك» و «إن زيدا إذن يكرمك» و «ظننت زيدا إذن يكرمك» ، لأن المفعول الثاني في باب «ظننت» حكمه أن يكون خبراً للمبتدأ في الأصل فهو كخبر «كان» و «إن» ، فأما قوله (٢) :

٧٨- لَا تَتَرَكَّنِي فِيهِمْ شَطِيرًا إِنِّي إِذَنْ أَهْلِكَ أَوْ أَطِيرًا

(١) البيت لكثير ، وهو في ديوانه ٧٨/٢ ، والكتاب ٤٨٢/١ ، وابن يعيش ١٣/٩ ، والمغني ١٥ ، والأشعري ٥٥٤ ، وشواهد المغني ٦٣ ، والخزانة ٥٨٠/٣ . لا أقيلها : لا أتركها تفوتني .

(٢) لم أمتد إلى قائله ، وهو في اللسان : «شطير» ، وابن يعيش ١٧/٧ ، والجني ١٤٤ ، والإنصاف ١٧٧ ، والمغني ١٦ ، وشواهد المغني ٧٠ ، والخزانة ٥٧٤/٣ . والشطير : الغريب .

فنصب « أهلك » و « أخير » لأن الاعتداد على « اذن » ، وخبر « إن محذوف-
للدلالة عليه ، كأنه قال : إني أتلّف ، وفسره بقوله : « اذن أهلك » ، وحذف-
خبر « إن » قد سمع ، وسيأتي بيانه في بابها .

فإن دخل عليها حروف العطف فلا يخلو أن يراد بالجملة التي هي فيه العطف-
أو الاستئناف ، فإن أريد الاستئناف كان الاعتداد على « اذن » فعلت ، ويكون-
الحرف حرف ابتداء نحو قولك : « أنا أكرمك وإذن أحسين إليك » ، وكان-
الجملة الأولى لم تذكر .

وإن أريد العطف^(١) جاز في « اذن » وجهان : العمل مراعاةً للاعتداد عليها ،
وعدمه بالرفع^(٢) فيما بعدها اعتدًا على حرف العطف وهي متوسطة كما بين القسم-
والجواب ، قال الله تعالى : « وإذن لا يلبثوا خلافتك إلا قليلا^(٣) » ، قرئ-
بإثبات النون في يلبثون على ترك العمل وحذفها على العمل .

فإن تقدمها خلاف ذلك كله كان الحكم لها ، ووضعها مع ما بعدها في-
الموضع عارض لوصف أو غيره ، كقولك : « جاء زيد إذن يكرمك » ، « إذن-
يكرمك » جملة في موضع الحال .

فإن تأخرت عن الفعل المذكور أُلغيت لاغير ، لأنها لا اعتدادَ عليها مع كونها-
حرفًا ، بخلاف « ظننت » مع معمولها لأنها فعل قوي .

واعلم أن « اذن » اختلف في صورة كتبها : فذهب أبي العباس المبرد^(٤)

(١) انظر هذه المسألة في : المنعي ١٧ (٢) في الأصل « والرفع » .

(٣) الإسراء ٧٦ ، رقرأ أبيّ محذوف النون ، انظر البحر المحيط ٦٦/٦

(٤) محمد بن يزيد ، من نحاة البصرة ، أخذ عن الجرّمي والمازني ، له الكامل والمقتضب ،
توفي سنة ٢٨٥ ، انظر : أخبار التحوين البصريين للسيرافي ٧٢ ، النزهة ٢١٧ ، البنية ٢٦٦/١

أنها تكتب بالنون في حالتى الوصل والوقف ^(١) ومذهب المازني أنها تكتب بالالف في كلتا الحالتين ^(٢) ، ومذهب الفراء أنها إن عملت كتبت بالنون وإن لم تعمل كتبت بالالف / ٣٣

فعائته من كتبها بالنون في الحالتين من الوصل والوقف أنها حرف ، ونونها أصلية فهي كـ : أن وعن ولن .

وعائته من كتبها بالالف في الحالتين شبهها بالأسماء المنقوصة لكونها على ثلاثة أحرف بها ، فصارت كالتنوين في مثل د دماً ، و د يداً ، في حال النصب .

وعائته من فرق بين كونها عاملة ، فتكتب بالنون تشبيهاً بـ د عن ، و د أن ، و كونها غير عاملة فتكتب بالالف تشبيهاً بالأسماء المذكورة كـ د دماً ، و د يداً .

والذي عندي فيها : الاختيار أن يُنظر : فإن وصلت في الكلام كتبت بالنون عملت أو لم تعمل ، كما يفعل بأمثالها من الحروف [لأن ذلك لفظها مع كونها حرفاً لا اشتقاق لها] ^(٣) ، وإذا وقف عليها كتبت بالالف ، لأنها إذ ذاك مشبهة بالأسماء المنقوصة المذكورة في عدد حروفها ، وأن النون فيها كالتنوين ، وأنها لا تعمل مع الوقف مثل الأسماء مطلقاً .

فإن قيل : شبهتها في الوصل بـ د عن ، و د لن ، و د أن ، فينبغي أن تكتب بالنون لأنها حرف مثلها ، فالجواب : أن د لن ، و د أن ، و د عن ، تخالف د إذن ، من وجهين :

(١) نسب صاحب الجنى إلى المبرد قوله ١٤٦ : أشبهي كوي يد من يكتب إذنت بالالف لأنها مثل « أن ولن » ولا يدخل التنوين في الحروف .

(٢) قال صاحب الجنى ١٤٦ : « نسبة هذا القول إلى المازني فيها نظر لأنه إذا كانت يرى الوقف بالتون كما نقل عنه ، فلا ينبغي أن يكتبها بالالف » . وقال صاحب الفنى ١٦ : « والمازني والمبرد بالنون » .

(٣) نقل صاحب الجنى رأي المؤلف حرفياً ، وما بين معقوفين لم يرد في نقله .

أحدهما : ما ذكرنا من أن « إذن » تشبه الأسماء في عدد الحروف كما تقدم .
و « أن ولن وعن » لا تشبهها في ذلك .

والآخر : أن « لن وأن وعن » لا تكون الاعملة في معمولها فهي معه ^(١)
كشيء واحد وقفت أو وصلت ، و « إذن » إذا وقفت عليها قد تكون غير
عاملة ، إذ العمل لا يلزم فيها فصَحَّ لك ما ذكرت .

واختلف النحويون أيضاً في نصب ما بعدها ، إذا كانت منصوباً بـ « هم » فقال
الخليل على ما حكى عنه أبو عبيدة ^(٢) : أنه ينتصب بإضمار « أن » بعدها .
وزهب سيويه وأكثر النحويين أنها تنصب بنفسها .

وكان « من » نصب بإضمار « أن » قالها على حتى وكى ولامها ولام الجحود ،
ولا يصحُّ القياس على ذلك ، لأن حتى وكى ولامها ولام الجحود إنما تنصب [بإضمار]
« أن » لجواز دخولها على المصادر ، وربما ظهرت « أن » مع بعضها في بعض
المواضع على ما يبيِّن بعد ، وثلاً كانت « إذن » لا يصحُّ دخولها على مصدرٍ ملفوظٍ
به ولا مقدَّرٍ ، ولا يصحُّ إظهار « أن » بعدها في موضعٍ من المواضع لم يميز
القياس في نصب ما بعدها على ما ذكر .

ومن الكوفيين ^(٣) من زعم أن « إذن » مركبة من « إذ » ، الظرفية و « أن » ،
فعلى هذا يكون نصب ما بعدها بـ « أن » المنطوق بها ، إلا أنها سهلت همزتها
بنقلها إلى ما قبلها من الذال وركباً تركيباً واحداً / ، وهذا فاسد من وجهين : ٣٤

(١) في الأصل : « معها » وهو تحريف .

(٢) معمر بن المنثى ، من أوائل علماء اللغة والغريب والأنساب ، توفي سنة ٢٠٩ ، انظر :

أخبار النحويين البصريين للسيراfi ٥٢ ، النزعة : ١٠٤ ، البنية ٢/٢٩٤

(٣) نسبة في الجنى إلى الخليل في أحد أقواله : ١٤٥

أحدهما : أن الأصل في الحروف البساطة ، ولا يدعى التركيب إلا بدليل .
نقاطع .

والثاني : أنها لو كانت مركبة من « إذ » و « أن » لكانت ناصبة على كل حال : تقدمت أو تأخرت ، وعدم العمل في المواضع المذكورة قبل دليل على عدم التركيب .

وإذا فسد المذهبان صح مذهب الجماعة من البساطة والعمل بنفسها ، وإنما عملت حيث عملت لطلبها المعمول واعتماد الكلام عليها ، وإنما لم تعمل لأنّ الاعتماد عليها في الجوابية خاصة مع عدم طلبها لما تعمل فيه ، والعمل لما يعمل في العربية إنما هو لتضمن المعمول أو اللزوم لطلبه والاختصاص به ما لم يكن كجزء منه كالألف واللام وسين الاستقبال فلا يعمل إذ ذاك ، فاعلمه .

باب إل^(١)

اعلم أن هذه اللفظة هي التي يسمونها^(٢) النخبون الألف واللام وهما اللتان للتعريف ، وكلهم يذهبون إلى أنها اللام زيدت عليها ألف الوصل ، إلا الحليل وحده ، فإنه يزعم أنها حرف واحد يجملته بسيط ، ولذلك كان يسميه « أل » كقد .
واستدل على ذلك بقطع الهزمة بعدها في قولهم : يا الله ، وبالوقف عليها معاً من غير ما بعدهما في قول الشاعر^(٣) :

٧٩ - عَجَّلْ لَنَا هَذَا وَأَلْحِقْنَا بِذَاكَ

وقطعها في قوله في أول العجز بعده :

(١) انظر في « أل » : الجنى ٧٥ ، المغني ٤٩ ، الأشعري ٨٢

(٢) كذا في الأصل على اللغة الغلية .

(٣) تقدم الشاهد برقم ٤٧ .

الشَّحْمُ إِنَّا قَدْ مَلَيْنَاهُ يُجَلِّ^(١)

وبالوقف عليها في نصف البيت ، كقوله^(٢) :

٨٠- يَاخَلِيلِيْ أَخِيْرَا وَاسْتَخْبِيْرَا الدَّارِسَ عَنْ حَيِّ جَلالِ
مِثْلَ سَحْقِ الْبُرْدِ عَفَى بِعَدْلِكَ الدَّ قَطْرُ مَغْنَاهُ وَتَأْوِيْبُ الشَّمَالِ

وبأن اللام لا تنفصل عن الهزمة ولا تنفصل الهزمة عنها كالكاف من « قد » ، مع الدال منها وبقطعها في الابتداء ، وسقوطها في الدّرجِ عنده لكثرة الاستعمال .

والصحيح أنها لام التعريف ، دخلت عليها هزمة الوصل كما قال الجمهور بدليل أنها تسقط في الدرج كما تسقط سائر ألفات الوصل ، فتقول : بالرجل ، ومن الرجل ، ولو كانت ألفها ألف قطع لثبت في موضع من الدّرجِ ، ولم يوجد ذلك ، فليست كقراءة من قرأ « كَلْدَى الْكُبْرَى »^(٣) ، لشذوذها ، وقد تقدم لم تفتح مع اللام المذكورة .

وقد تقدم أن اسم الله تعالى اختص بقطع همزته دون غيره لكثرة استعماله وتعظيمه ، ولذلك انفرد بأشياء لا تكون في غيره كزيادة الميم في آخره في قولهم « اللهم » ، ودخول حرف / النداء عليه مع الألف واللام وغير ذلك بما ذكرناه ٣٥ من الخواص في كتاب « التَّحْلِيَّةِ فِي الْبَسْمَةِ وَالتَّصْلِيَةِ » .

(١) فصل صاحب كتاب اللامات مذهب الخليل ، فقال ص ١٨ : « أراد أن يقول : « ألحقنا بالشَّحْمِ » فلم تستقم له القافية ، فأتى باللام ، ثم ذكر الألف مع اللام في ابتداء البيت فقال : الشَّحْمِ ، فدل ذلك على أن الألف من بناء الكلمة » وانظر رد الزجاجي على الخليل ١٨ ، والنصف ١/٦٥ .

(٢) الليثان لعبيد بن الأبرص ، وما في ديوانه ٢٠ ، والخصائص ٢/٢٥٥ ، وفيه (من أهل) عوضاً من (عن سي) ، والنصف ١/٦٦ ، والأشترني ٨٣ ، والحزانة ٣/٢٣٦ . والحلال : جماعة البيوت .

(٣) انظر الحاشية ٣ من الصفحة ٤٥

ولاحظة أيضاً في قول الشاعر^(١) : « بذال » ، لأنه يريد « الشحم » فحذف
المعروف للوقف في نصف البيت لانه يجري مجرى ما بعد « قد » في الاحتياج
والحذف للعلم به كما قال^(٢) :

٨١ - أَفِدَ التَّرْحُلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا لَمَّا تَزَلْ بِرَحَالِنَا وَكَانَ قَدْ
أي : « قد زالت » فحذف للعلم به ، كما حذف الآخر « كان » أو « ذهب »
في قوله^(٣) :

٨٢ - فَإِنَّ الْمَنِيَّةَ مَنْ يَخْشَهَا فَسَوْفَ تُصَادِفُهُ أَيْتَمًا
ثم كرر اللفظ بعده على أصله .

وأما الوقف عليها في نصف البيت^(٤) فإن الأنصاف محل الوقف على الألف
واللام تارة وعلى غيرها أخرى كما قال^(٥) :

٨٣ - وَغَرَّرْتَنِي وَزَعَمْتَ أَنَّ نَكَ لَا بَيْنُ بِالصَّيْفِ تَائِمُرُ

(١) إشارة إلى البيت .

عَجَلْ لَنَا هَذَا وَأَلْحِقْنَا بِذَالِ الشَّحْمِ إِنَّا قَدْ مَلَلْنَاهُ بَجَلْ

(٢) البيت للناطقة ، وهو في ديوانه ٣٠ ، والأزمية ٢٢١ ، والمفني ١٨٦ ، واللسان :
(فدد) ، وابن عقيل ١٥/١ وفيه « أذف » عوضاً من « أفد » ، وشواهد المفني .
٤٩٠ ، والحارثية ٧٠/١ . وأفد : قرب ، لم تزل : لم تنتقل .

(٣) نُسب في أدب الكتاب ١٨٣ إلى النمر بن تولب وهو في القرطبي ٢٢٤

(٤) إشارة إلى قوله :

يَا خَلِيلِي أَخْبِرَا وَاسْتَخْبِرَا لِمِ مَثَرِ الدَّارِسِ عَنْ حَيٍّ حِلَالِ

(٥) البيت للحطيفة وهو في ديوانه ١٦٨ ، والخصائص ٢٨٢/٣ ، وابن يعيش ١٣/٦ ،
والمزهر ٣٦٩/٢ . ولاين : فولين وتامر : ذو تمر .

وقوله : (١)

٨٤- يَأْنَفْسُ صَبْرًا وَاضْطَجَا عَا نَفْسٍ كَسْتِ بِخَالِدِهِ
وقال الآخر (٢) :

٨٥- يَابْنَ أُمِّي وَلَوْ شَهِدْتُكَ إِذْ تَدُّ عُو تَمِيمًا وَأَنْتَ غَيْرُ مُجَابِرٍ
فقوله « وزعمت أن » وقول الآخر : « رأ واضطجا » (٣) في موضع متعلقين ،
لأن البيتين من الكامل ، وقول الآخر « تَكُ إِذْ تَدُّ » في موضع فاعلاتن (٤)
وهو من الخفيف فلا فرق أن يضع آخر الجزء في نصف البيتين في بعض كلمة
أو في آخرها ، وإذا كان في بعض الكلمة جائزاً فهو في الألف واللام المنفصلة
في الأصل أجود .

وإنما ارتبطت اللام بالهمزة ، والهمزة باللام لأن اللام لا يصح أن يبدأ
بها إلا بعد دخولها عليها ، وذلك في الابتداء ، ولذلك جعلتها أنا كقد ، فقلت
باب « أل » ، وأما في الأصل فلا حاجة إلى الألف لأن التعريف إنما يفيد باللام
خاصة ، الثابتة في الدرَج والابتداء ، ولما لم يصح الابتداء بها دونها ولزمتها ،
لذلك صارت معها كحرف واحد ، فلذلك قلنا ذلك وجعلنا لها باباً على حدة ،
وإن كان الكلام عليها حق أن يكون في باب اللام .

ولاجتماع الألف واللام خواص ينبغي أن تبين هنا .

فمنها اختصاص اللام للتعريف دون غيرها من حروف المعجم وإنما ذلك لكونها
لا يكثر في كلام العرب إدغام (٥) حرف من حروف المعجم ككثرتها (٦) في

(١) لم أمتد إلى قائله ، وهو في ابن يعيش ١٩/٩ ، والسان : (خزم) .

(٢) لم أمتد إلى قائله ، وهو في أمالي البهري ٧٤/٢ ، والحزاة ٤١٠/٤ .

(٣) في الأصل : « واضطجعا » والصواب ما أثبتناه .

(٤) في الأصل : « فاعلاتن » والصواب ما أثبتناه .

(٥) بعدما في الأصل « إلا » وهي مقحمة . (٦) أي كثرة ادغام اللام :

غيرها ، في نحو : التائب والثابت والدائر والزائل والراحم والزاجر والطاهر والظاهر واللاثم والناصر والصائر والضابط والسالم والشاهد ، وليس غيرها من الحروف ٣٦ في ذلك مثلها ، فدلّ على خففتها / عندهم وكثرة استعمالها ومزيئتها في ذلك على غيرها من الحروف .

ومنها العلة^(١) في أن كانت ساكنة لا تتحرك ، وإنما ذلك لأن الساكن أشدّ اتصالاً^(٢) بما بعده من المتحرك ، لأن المتحرك قد ينفصل في بعض المواضع كواو العطف وفائه ، والساكن لا ينفصل أصلاً .

ومنها : العلة في وضعها أول الكلمة ، ولم تكن في أثنائها ولا آخرها وإنما ذلك لشدة اعتنائهم بها لاعتنائهم بمعناها الذي هو التعريف ، ولو جعلوها في آخر [الكلمة] لزال الاعتناء مع أن المراد قبل النطق بالكلمة ذلك ، فجعله آخراً ضد ما قصد له .

ولم يجعل في أثنائها لأن التعريف إنما هو للكلمة بجلتها ، يزول^(٣) بزوالها ويثبت بشئها بخلاف التصغير والتكبير ، فإنه لاحق^(٤) للكلمة بزيادة فيها أو نقصان منها ولإرادة التغير في أثنائها .

لذلك فإذا صحّ ذلك كله فحكمها في المعنى أنها تنقسم قسمين : قسم لا بد منها في الكلمة ، وقسم تكون فيها زائدة .

فالقسم الذي لا بد منها فيها^(٥) تنقسم قسمين : قسم تكون فيه اسماً وقسم تكون فيه حرفاً .

فالذي تكون فيه اسماً : الأسماء المشتقات كاسم الفاعل واسم المفعول نحو

(١) في الأصل : « اتصال » وهو تحريف .

(٢) في الأصل : « تزول » وهو تصحيف ، وكذلك « ثبت » .

(٣) في الأصل : « لا بد فيها منها » وهو تصحيف .

الضارب والمضروب ، فها هنا [اللام] بمعنى الذي ، وصلتها الاسم بعدها ، وفيه ضمير مستتر يعود عليها ، يبرز إذا عطف عليه كقولك : جاءني الضارب هو وزيد والمضروب هو وعمرو ، والمستق هو المأخوذ من المصدر كالضارب من الضرب والقاتل من القتل^(١) .

وأما وصلهم لها بالجملة من المبتدأ وخبره في نحو قول الشاعر^(٢) :

٨٦ - مِنَ الْقَوْمِ الرَّسُولُ اللَّهُ مِنْهُمْ

وبالفعل وما يتصل به في نحو قول الشاعر^(٣) :

٨٧ - مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التَّرَضَى حُكُومَتُهُ وَلَا الْأَصِيلَ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلَ

وقوله الآخر^(٤) :

٨٨ - فَيُسْتَخْرَجُ الْيَرْبُوعُ مِنْ نَافِقَائِهِ وَمِنْ جُحْرٍ ذِي السَّيْخَةِ الْيَتَقَصُّ

وقوله^(٥) :

(١) المؤلف في هذه المسألة مع البصريين ، حل - حين يرى الكوفيون أن الفعل هو أصل المشتقات ، انظر : الإنصاف ٢٣٥/١

(٢) لم أمتد إلى قائه ، وهو في كتاب اللامات ٣٦ وعجزه :

لَهُمْ دَانَتْ رِقَابُ بَنِي مَعَدٍّ

والجنى ٧٩ ، والإنصاف ٥٢١ ، والمغني ٤٩ ، وابن عقيل ٩٣/١ ، والأشعرى ٣٢/١ ، وشواهد المغني ١٩١/١ ، والحزانة ٣٢/١

(٣) البيت لفرزدق ، وهو في ديوانه غير موجود ، والإنصاف ٥٢١ ، والقرب ٦٠/١ ، وابن عقيل ٩٢/١ ، واللسان : (أمس) ، وشواهد المغني ٤٦ ، والحزانة ٣٢/١

(٤) و (٥) البيتان لذي الحرق الطهوي كما في نوادر أبي زيد ٦٦ ، ٦٧ ، وما في اللامات ٣٥ ، والإنصاف ١٥١ ، وابن يمين ٢٥/١ ، ١٤٤/٣ ، والمغني ٥٠ ، وشواهد المغني ١٦٢/١ ، والحزانة ٣٤/١ . واليربوع : دويبة تحفر الأرض ، والنافقاء : حجر .

٨٩- يَقُولُ الْخَفِيُّ وَأَبْغَضُ النَّاسِ كُلَّهُمْ

إِلَى رَبِّهِ صَوْتُ الْجِمَارِ الْجُدْعُ

فليس من باب وصلها بالمشتق ، وإنما ذلك من باب حذف بعض أجزاء
الذي ، لكثرة الاستعمال ، كما فعل ذلك في « إين الله » وقال : « الذي »
وهو الأصل ، ثم « الذي » ثم « الّذ » ، كما قالوا : « ايم وم » ، فمن ما جاء
على الأصل منه قول الشاعر (١) :

٩٠- فَاذَا الْمَالُ فَاعْلَمْنَاهُ بِمَالٍ وَإِنْ أَنْفَقْتَهُ إِلَّا الَّذِي
تَنَالُ بِهِ الْعَلَاءُ وَتَصْطَفِيهِ لِأَقْرَبِ أَقْرَبِكَ وَلِلْقَصِيِّ / ٢٧

ولا يحتاج إلى الاستشهاد على « الذي » لكثرة في النظم (٢) [و] في النثر ،
وقال الآخر في « الّذ » بحذف الياء والاجتزاء بالكسر قبلها (٣) :

٩١- وَاللّٰذِ لَوْ شَاءَ لَكُنْتُ صَخْرًا أَوْ جَبَلًا أَصَمَّ مُشْمَخِرًا
وقال آخر في سكون الّذال منه تخفيفاً (٤) :

٩٢- فَكُنْتُ وَالْأَمْرَ الَّذِي قَدْ كِيدَا كَالَّذِ تَرَبَّى زَيْسَةً قَاصِطِيدَا
ثم حذفت الكلمة واجتزأ عنها بالالف واللام للزومها فيها وكثرة الاستعمال (٥) :

(١) لم أمتد إل قائلها ، وهما في أمالي الشجري ٣٠٥/٢ ، والدرر ٥٥/١

(٢) قوله « النظم » غير واضح في الأصل .

(٣) لم أمتد إل قائله ، وهو في الأزهية ٣٠٢ ، وأمالي الشجري ٣٠٥/٢ ، والإنصاف .

٦٧٦/٢ ، والسان « لذي » والدرر ٥٦/١

(٤) لم أمتد إل قائله ، وهو في الأزهية ٣٠٢ ، وأمالي الشجري ٣٠٥/٢ ، والإنصاف .

٦٧٢ ، وشواهد المغني ٧٤٩ ، والخزانة ٤٩٨/٢ . وتربى زية : حفر حفرة ،

(٥) انظر في لغات « الذي » : الأزهية ٣٠١ ، وأمالي الشجري ٣٠٤/٢

ويُتصور في هذا القسم أن تكونا للحضور فيه ، كقولك : هذا الضارب ،
 حوبا أيها ^(١) الضارب ، وأنت الضارب ، وأنا الضارب ، وأن تكونا للعهد ، نحو :
 رأيت الضارب الذي رأيت والمكرم الذي أكرمت ، وأن تكونا للجنس
 كقولك : ضرر الفاسق وتقع العالم وأعجب الحسن .

والذي تكونان فيه حرفاً : الأسماء غير المشتقات نحو : الرجل والغلام . ويتصور
 أيضاً في هذا القسم [أن تكونا] للحضور والعهد والجنس كما تُصوّر في الذي
 قبله ، نحو : هذا الرجل ورأيت الرجل الذي رأيت ، وأهلك الناس
 الدينار والدرهم .

والقسم الذي تكونان فيه زائدتين لاتقيدان فيه تعريفاً قسماً : قسم تزمان
 فيه ، وهو : اللات والعزى والآن والتي والاسم الذي يسمى به ، وهما فيه
 لمراعاة غلبة الصفة عليه كالكتاب والنجم والسمك ^(٢) والزيدان ، وشبه ذلك
 لأن هذه كانت صفاتٍ وغلبت على أهلها فسموا بذلك والألف واللام فيها ،
 والاسم ^(٣) العلم في الشعر كقوله ^(٤) :

٩٣ - إِلَيْتَ أُمَّ الْعَمْرِ كَأَنْتَ صَاحِبِي
 وقوله ^(٥) :

٩٤ - بَاعَدَ أُمَّ الْعَمْرِ مِنْ أَسِيرِهَا

(١) في الأصل : « يا حيا » . (٢) السمك : نجم نير .

(٣) معطوف على « الكتاب » .

(٤) لم أحتد إلى فائله ، ويعده في النصف ١٣٤/٣ :

مَكَانَ مَنْ أُنْشَأَ عَلَى الرَّكَائِبِ

وهو في أمالي الغالي ١٤٤/١ ، والذيل ٣٦ ، والسان : (ضرب) ، وابن يميث ٤٤/١

(٥) الرجز لأبي النجم العجلي كما في ابن يميث ٤٥/١ ، ١٣٢/٢ ويعده :

حُرَّاسُ أَبْوَابٍ عَلَى قُصُورِهَا

وهو في النصف ١٣٤/٣ والإنصاف ٣١٧ ، والسان : (وبر) ، والمفني ٥٢ .

وشواهد ١٧٥ ، والدرر ٥٣/١

وقوله ^(١) :

٩٥ - وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمَوْا وَعَسَاقِلًا وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الْأَوْبَرِ
والحال شاذ في قولهم : ادخلوا الأول فالأول ، وجاءوا الجماء الغفير .
وقسم لايزمان فيه وهو الصفات والمصادر المسمى بها على معنى ملح الصفة في
أجل التسمية كالحسن والفضل ، وقولهم في العدد وتمييزه : الخمسة عشر الدراهم ،
فهذان الموضعان سميع الحذف فيها والإثبات .

باب ألا المفتوحة الهمزة المخففة ^(٢)

اعلم أن لها في الكلام ثلاثة مواضع :

الموضع الأول : أن تكون تنبيهاً واستفتاحاً وإذا لم تدخل صح الكلام
دونها ، تقول : ألا زيد منطلق ، وألا ينطلق زيد ، وألا انطلق ، وألا إن زيدا
منطلق ، فتدخل على الجمل الاسمية والفعلية ، قال الله عز وجل : و ألا يوم
يأتيم ^(٣) ، و ألا حين يستغشون ثيابهم يعلم ما يسرّون وما يعلنون ^(٤) ،
و ألا إنهم يننون صدورهم ^(٥) ، وقال الشاعر : ^(٥)

(١) لم أمتد إلى قائله ، وهو في ثعلب ٥٥٦ والحاصل ٥٨/٣ ، والإنصاف ٣١٩ .
واللسان : (حجر) ، والمفني ٥٣ ، وابن عقيل ١٠٧/١ ، وشراهد المفني ١٦٦ .
والعسقل وبنات الأوبر : نوعان من الكأة .

(٢) انظر في ألا : الأزمية ١٧٢ ، الجنى ١٥٣ ، وابن يعيش ١١٣/٨ ، والمفني
٧٧ ، والمع ٧٠/٢ .

(٣) هود : ٨ (٤) هود : ٥

(٥) البيت لامرئ القيس ، وهو في ديوانه ١٨ ، والأزمية ٢٨١ ، والخزانة
٣٢٦/١ وعجزه :

بُصِّحَ وَمَا الْإِصْبَاحُ مِنْكَ بِأَمْثَلِ

٩٦ - أَلَا أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ لَا أَنْجِلِي

وإذا وقعت بعد [ها] «إن» فتكون مكسورة المهززة لأن محلها الابتداء كما ذكر .

الموضع الثاني : أن تكون عرضاً فتدخل على الجملة الفعلية لا غير ، كقولك ،
«ألا تقوم» ، «ألا تقعد» ، وإذا وليتها الأسماء فعلى تقدير الأفعال كقولك :
«ألا زيدا» ، «ألا قتلاً» ، قال الشاعر (١) :

٩٧ - أَلَا رَجُلًا جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا
تقديره : «تعرفون» أو شبهه (٢) .

الموضع الثالث : أن تكون جواباً وهو قليل ، فيقول القائل : ألم تقم ؟
ألم تخرج ؟ فتقول : ألا ، وهو شاذ بمعنى بلى (٣) .

وأما «ألا» التي بعدها الاسم مبني ، ويرجع المعنى فيه إلى التمني كقول
الشاعر (٤) :

(١) نسب في الحزانة ١/٣ إلى عمرو بن قعاس المرادي ، وعجزه :

يَدُلُّ عَلَى مُحْصَلَةٍ تَبَيَّتْ

وهو في الكتاب ٣٠٨/٢ ، والنوادر ٥٦ ، والأزميسية ١٧٣ ، وابن يعيش ٥/٧ ،
والمعني ٣٦٦/٢ . والمحصة هي المرأة التي تميز الذهب عن الفضة .

(٢) ظاهر كلام المؤلف أن «ألا» التي تعرض بسيطة ، ويرى ابن مالك أنها مركبة من
لا النافية والمهززة ، بخلاف التي للاستفتاح فإنها غير مركبة ، انظر : الجنى ١٥٤

(٣) نقل صاحب الجنى ١٥٤ هذا الموضع عن المؤلف ، وفي طبقات النحاة لابن شعبة
الورقة ١٨٣ : أن أبا حيان نقل هذا الموضع عن المؤلف .

(٤) البيت لحسان وهو في ديوانه ١٢٣ ، ونسب في الحزانة ٧٧/٤ لخداش بن زهير ،
وهو في الجنى ١٥٤ ، والمعني ٧٢ . والتجشؤ : خروج نفس من الفم يشأ من امتلاء
المعدة ، والتنانير : ج تتور وهو ما يُخَبَّر به .

٩٨ - أَلَا طِعَانٌ أَلَا فُرْسَانٌ عَادِيَةٌ إِلَّا تَجَشُّوْكُمْ عِنْدَ التَّنَائِيرِ

فهي « لا » التي للنفي والتبرئة دخلت عليها الهمزة ، فليست بسيطة وإنما هي مركبة في الأصل ، وسيذكر في باب اللام المركبة مع الألف إن شاء الله تعالى .

باب إلى المكسورة الهمزة المخففة^(١)

اعلم أن « إلى » حرف يخفض ما بعده من الأسماء على كل حال ولها في الكلام موضعان :

الموضع الأول : أن تكون للغاية في الأسماء ، واختلف النحويون : هل يدخل ما بعدها فيما قبلها أو لا يدخل ؟ ، فذهب بعضهم إلى أنه يدخل ، واستدلوا بقضايا العرف ، فإذا قال القائل : اشتريت الشقة إلى طرفها ، فالطرف داخل في المشتري ، لأن العرف يقضي ألا تشتري شقة إلا إلى آخرها ، إلا إذا قيل بالبعض منها ، وذهب بعضهم إلى أن ما بعدها لا يدخل في ما قبلها ، واستدلوا بأن القائل : « اشتريت الموضع من الوادي إلى الوادي » ، [يريد] أن الوادي لا يدخل في الشراء ، وذهب بعضهم إلى أنه إن كان الثاني من جنس الأول دخل فيما قبله كاشتريت الغنم إلى آخرها ، وإن لم يكن من الجنس لا يدخل كقوله تعالى : « ثُمَّ آتَمُوا الصَّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ »^(٢) .

وذهب بعض المتأخرين إلى أنه لا يدخل ما بعدها فيما قبلها إلا بقرينة من عرف أو عادة ، وإلا فلا ، قال : فإذا قلت : « ضربت القوم إلى زيد » فإن زيدا

(١) انظر في « إلى » الكتاب ٣٧٣/٢ ، القرب ١٩٩/١ ، الجنى ١٥٤ ، المغني

٢٧٨ ، ابن يعيش ١٤/٨ ، المعجم ٢٠/٢

(٢) البقرة : ١٧٨

لا يدخل في الضرب مع القوم ، وإذا قلت : « اشتريت الشقة إلى طرفها » دخل الطرف في الشراء لأن العرف والعادة يقضيان بذلك ، ومن عُرِفَ الشرع "يَحْتَمِلُ" قوله تعالى : « ثُمَّ آمَنُوا الصَّيَامَ / إِلَى اللَّيْلِ » (١) ، لأن الصوم الشرعي إنما يكون إلى غروب الشمس خاصة ، يتبين ذاك من قواعده ، وهذا هو الظاهر منها حيث وقعت في الكلام إن شاء الله .

وعلى هذا الأصل والخلاف ينبغي خلاف الفقهاء في دخول المرافق في غسل الأيدي ، والكعبين (٢) في غسل الأرجل ، من قوله تعالى : « فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ [وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ » (٣) فَمَنْ يَرَى أَنَّ ما بعدها فيما قبلها داخلٌ أوجب الغسل في المرافق والكعبين ، ومن لم يَرَ ذلك لم يوجب ، والأحسن هناك إيجاب غسلها لوجهين : أحدهما زوالُ تَكَثُّفِ التحديد إذ فيه مشقة ، والثاني : أن الغسل أحوط ، وهو يرفع الخلاف ويبرئ الذمة مِنْ وَهْمٍ إرادة ذلك شرعاً .

واعلم أن « إلى » وغيرها من حروف الجر التي تذكر في هذا الكتاب في أبرائها لا بد لها مما تتعلق به ، أي بما هو متضمن لها ومستدع لها لطلب الفائدة واستقامة الكلام ، وهو إمّا فعل صريح كمرّ ودخل وشبههما ، أو جارٍ متجراهما مما هو في معنى الفعل أو واقع موقعه كأسماء الفاعلين وغيرها ، أو فيه راحة فعل كأسماء الإشارة وألفاظ التنبيه والنداء ونحو ذلك .

وهي وما بعدها في موضع معمولٍ لما تتعلق به من الأفعال أو مافي معناها بدليل حذف الحروف الجارة المذكورة ونصب ما كان مخفوضاً بها ، كقولك : وصلت إلى كذا ووصلت كذا ، ومنه : خَشَّنتُ بصره وخَشَّنتُ صدره (٤) ،

(١) البقرة ١٧٨

(٢) في الأصل : « والكعبان » ، وهو سهو . (٣) المائة ٦

(٤) خشت صدره : أوغرت .

وبأنها تقوم مقام الفاعل في باب ما لم يُبسم فاعله كقولك "مر" يزيد ، وسير إلى عمرو ، وبعطف المنصوب عليه في قول الشاعر (١) :

٩٩ - فَإِنْ لَمْ تَجِدْ مِنْ دُونِ عَدْنَانَ وَالِدَا
وَدُونَ مَعْدٍ فَلْتَرَعَكَ الْعَوَازِلُ

ينصب « دون » الثاني ، وكذلك قول الآخر (٢) :

١٠٠ - كَأَنَّهُ مِنْ الْأَعْرَاضِ مِنْ دُونِ بَيْشَةَ
وَدُونَ الْغَمِيرِ عَادَاتٍ لِقَضُورًا

إنما اختصت بالخفض لما بعدها لأن الأسماء العُمدة اختصت بالرفع لحصول الفائدة بها والاعتماد عليها ، والفضلات اختصت بالنصب لأنها ثوانٍ عن العُمدة إذ هي متممة للكلام ، وما كان منها بواسطة موصلة فهو أضعفها وهو الجار والمجرور فاعطي الثالث عن العدة ، والثاني عن (٣) الفضلة التي بغير واسطة وهو الحفّض .

وكل ما كان من الحروف مختصاً باسم طالِباً له - لا كجزء منه كالآلف واللام - فحقه أن يعمل الحفّض الخاص بالأسماء كحروف الجر - وأما "إن" وأخواتها فخرجت عن ذلك لعله تذكر في باب « إن » - وما اختص بفعل

(١) البيت للبيد وهو في ديوانه ٢٥٥ ، وفيه (باقيا) عوضاً من (واد) ، والكتاب ٦٨/١ ، رسم الصناعة ١٤٧/١ ، والانصاف ٢٠٨ ، وشواهد المغني ١٥١ ، والخزانة ٥٢/٢ . وترتك : تكفك .

(٢) البيت لامرئ ، للقيس وهو في ديوانه ٦٢ ، واللسان : (غمر) . كائن من الأعراض : شبه حولة الظعان مع الارتفاع بهذا الشجر ، والأعراض : ج عرض وهو الوادي ، وبيشة والغمير وغضور : مواضع . عادات : قاصدات .

(٣) في الأصل : « أن » وهو تحريف .

طالباً له خاصة ولم يكن كجزء منه كالسين ، فحقه أن يعمل / الجزم الخاص بالأفعال ٤٠
 ك : لام الأمر وشبهها .

ومالم يختص باسم ولا فعل فلا يعمل فيه إلا بشبه ما كـ ما ، النافية ،
 ومستذكر ، فحروف^(١) الاستفهام والنفي والتأكيد تدخل تارة على الجملة الاسمية
 نحو : أزيد قائم ، وما زيد قائم ، ولزيد قائم ، وتدخل تارة على الجمل الفعلية .
 كقولك : أقام زيد ، وما قام زيد ، وليقوم زيد ، فلا تعمل في واحد منها لعدم
 الاختصاص ، فاعلم هذا فإنه أصل يستفيع به إن شاء الله .

واعلم أن « إلى » إذا دخل ما بعدها فيما قبلها كانت بمعنى « مع » كقولك :
 اجتمع مالك إلى مال زيد ، أي مع ، وعليه قوله تعالى : « ولا تأكلوا
 أموالهم إلى أموالكم »^(٢) .

الموضع الثاني : أن تكون بمعنى « في » وذلك موقوف على السماع لقلته ،
 كقولك : جلست إلى القوم ، أي فيهم ، ومنه قول الشاعر^(٣) :

١٠١ - فَلَا تَتْرُكْنِي بِالْوَعِيدِ كَأَنِّي إِلَى النَّاسِ مَطْلِي بِهِ الْقَارُ أَجْرَبُ
 وقول الآخر^(٤) :

١٠٢ - وَإِنْ يَلْتَقِ الْحَيُّ الْجَمِيعُ تُلَاقِي

إلى ذروة البيت الرفيع المصمّد .

أي : في الناس ، وفي ذروة .

(١) في الأصل « فحرف » وهو تحريف .

(٢) النساء : ٤ . وفي الجني ١٥٥ : « وكون إلى بمعنى مع حكاه ابن عصفور عن

الكوفيين »

(٣) البيت للنايفة ، وهو في ديوانه ٧٨ ، والأزهية ٢٨٣ ، والمغني ٧٩ ، والخزانة ١٣٧/٤ .

وانظر تأويل ابن هشام وابن عصفور البيت في المغني ٧٩

(٤) البيت لطرفة وهو في ديوانه ٢٥ ، وشرح القصائد ١٨٧ ، والأزهية ٢٨٤ .

والخزانة ١٣٩/٤ . والمصمّد الذي يصمد الناس إليه لشرفه .

باب ألا المفتوحة المشددة^(١)

ليس لها في الكلام إلا موضع واحد وهي أن تكون تحضيضاً ، ولا عمل لها وتليها الأفعال لاغير لأنها تطلبها ، وإن وليتها الأسماء فعلى تقدير الفعل ، كما تقدم في « ألا » التي للعرض ، فتقول : ألا تقوم ، ألا تقعد ، ألا تضرب زيداً ، فإن قلت : ألا زيدا ، فعلى إضمار فعل دل عليه الكلام .

وتبدل^(٢) همزتها هاء ، فيقال هلاً تقوم ، هلاً تقعد ، هلاً تضرب زيداً ، ولا تنعكس القضية فتقول : إن الهزمة بدل من الهاء لأن بدل الهاء من الهزمة أكثر من بدل الهزمة من الهاء ، لأنها لم تبدل إلا في : ماء وأمواه ، والأصل : ماء وأمواه ، قال الشاعر^(٣) :

وَيَلْدُو قَالِصَةً أَمْوَاهَا ١٠٣ -

وفي « أهل » قالوا : آل ، والأصل : آل^(٤) ، فسهلوا الهزمة ، على خلاف في ذلك ، والهاء قد أبدلت من الهزمة في إياك ، فقلوا هيثاك ، وفي أرحت الماشية قالوا : هرححت ، وفي أرقت الماء قالوا : هرققت ، وفي أشياء غير هذه وإن كانت مسموعة ، وهي أكثر من المبدل هاءه هزمة فالحمل

(١) أنظر في « ألا » : الجنى ٢٠٥ ، المغني ٧٧

(٢) نقل صاحب الجنى هذا القول ٢٠٥ ، ونسب إلى بعضهم .

(٣) لم أمتد إلى قائله ، وهو في مر الصناعة ١١٣ وبعده :

مَا صَحَّةَ رَأَدَ الضُّحَى أَقْيَاوُهَا

وهو في النصف ١٥١/٢ ، وابن يعيش ١٠/١٥٠ ، والمتن ٣٤٨ ، واللسان : (مهه) . وأمواوها : ج ماء ، وقلص الماء : كثر وقل ، من الأزداد ، والمراد الأول . مصح الظل : ذهب . رأد الضحى : ورفقه أو هو بعد ارتفاع النهار .

(٤) الدبارة في الأصل معرفة : « وفي أهل قالوا : آل والأصل آل .

على الأكثر أولى^(١) ، فأما «إلا» ، في قوله تعالى : «أَلَا تَعْلَمُونَ عَلَى»^(٢) ،
و «أَلَا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ»^(٣) فهي «أن» ، الناصبة للفعل
دخلت عليها النافية ، ولذلك انتصب بعدها «تعلمون» و «يسجدوا» بحذف النون ،
لأن الأصل : تعلمون ويسجدون ، فلما دخلت «أن» نصبته بحذفها ، وإن كانت
(لا) نافية فهي زائدة في اللفظ لوصول العامل بعمله / إلى ما بعدها ، وهذا فصل ٤١ :
سيدكر مينا في باب ...^(٤) إن شاء الله تعالى .

باب «إلا» المكسورة المشددة^(٥)

اعلم أن «إلا» حرف معناه الاستثناء ، ولفظه موضوع لذلك كقولك :
«قام القوم إلا زيدا» ، و «جاء زيد إلا» أي لم آت ، .

وهي تنقسم [قسمين] : قسم يُخْرِجُ بعض الشيء من كله وهو الذي يسمى
الاستثناء المتصل ، وقسم بمعنى «لكن» ، ويسمى ما يكون له كذلك الاستثناء
المنفصل والاستثناء المنقطع .

وهل يكون ما بعدها منصوباً أو غير منصوب ؟ في ذلك تفصيل لا بد
من بيانه^(٦) .

(١) نقله السيوطي في الأشباه والنظائر ١٨٩/١ يتصرف يسير .

(٢) النمل ٣١ (٣) النمل ٢٥

(٤) لم تتضح اللفظة في الأصل ولعلها «قادم»

(٥) انظر في «إلا» : الكتاب ٣١٠/٢ ، الأزهية ١٨٢ ، المغرب ١٦٧/١ ، ابنه

يعيش ٧٥/٢ ، الجنى ٢٠٦ ، الغني ٧٣

(٦) انظر في هذه التفريعات : المغرب ١٦٧/١ وما بعد ، حيث إن المؤلف ينقل عنه ...

وهو أن يقال : الاسم الواقع بعد « إلا » ، لا يخلو أن يكون في استثناء متصل أو استثناء منقطع .

فإن كان في استثناء متصل فلا يخلو أن يكون المستثنى مقدماً أو لا يكون .
فإن لم يكن فلا يخلو أن تكرر « إلا » ، أولاً .

فإن لم تكرر فلا يخلو أن يتفرغ العامل الذي قبلها للعمل فيما بعدها أو لا يتفرغ .
فإن تفرغ فلا يخلو أن يكون ذلك العامل رافعاً أو ناصباً أو خافضاً .

فإن كان رافعاً ارتفع الاسم بعد « إلا » ، كقولك : « ما قام إلا زيد » ،
« وما ضرب إلا عمرو » ، وإن كان ناصباً أو خافضاً فلا يخلو أن يكون معموله محذوفاً أو لا .

فإن كان محذوفاً كان الاسم بعد « إلا » ، منصوباً كقولك في جواب هل ضربت أحداً وهل مررت بأحد بـ « ما ضربت إلا زيدا وما مررت إلا زيدا » ،
ومنه قول الشاعر (١) :

١٠٤ - نَجَّيَا سَالِمٌ وَالنَّفْسُ مِنْهُ بِشِدْقِهِ وَلَمْ يَنْجُ إِلَّا جَفْنُ سَيْفٍ وَمِثْرَا
أي : ولم ينج بشيء (٢) .

وإن لم يكن له معمول محذوف كان ما بعد « إلا » ، على حسب ما يطلبه العامل ،
كقولك : « ما رأيت إلا زيدا وما مررت إلا بـ عمرو » .

وإن لم يكن قبل « إلا » ، عامل مفرغ لما بعده فلا يخلو أن يكون الكلام الذي قبلها موجباً أو منفيّاً .

(١) البيت لحذيفة بن أنس الهذلي ، وهو في ديوان الهذليين ٢٢/٣ ، ومجالس ثعلب ٤٥٦ ، والمقرب ١٦٧/١ ، واللسان : (جفن) ، وأبو حيان ١٢٦/١ . وقوله : « والنفس حنه بشدقه » أي كادت تخرج قبلت شدة .

(٢) قدرها في المقرب ١٦٧/١ بقوله : « ولم ينج شيء » .

فإن كان موجباً جاز في الاسم الواقع بعد «إلا» وجهان : النصب على الاستثناء
 كما قبله ، نحو : « قام القوم إلا زيدا » ، و « رأيت القوم إلا زيدا » ، و « مررت
 بالقوم إلا زيدا » ، هذا هو الكثير الفصح ، ويجوز أن تجعله مع «إلا» بمنزلة
 « غير » تابعاً للاسم الذي قبلها ، فتقول : « جاءني القوم إلا زيد » ، و « رأيت القوم
 إلا زيدا » ، و « مررت بالقوم إلا زيد » .

٤٢

وإن كان منفياً فلا يخلو الاسم الذي قبلها من أن يكون منفياً بـ لا التي
 للتبينة وهي النافية للجنس / أو لا يكون .

فإن كان جازاً في الاسم أربعة أوجه : النصب على الاستثناء وهو الأكثر
 الأنصح ، والرفع على البدلية من الاسم قبلها على الموضع لأنه مرفوع على الأصل ،
 والنصب على أن تجعله مع «إلا» بدلاً على اللفظ ، والرفع على أن تجعله مع «إلا»
 في موضع بدل على الموضع ، وكلا الوجهين على أن تكون «إلا» بمعنى « غير » ،
 نحو : لا رجل في الدار إلا زيدا وإلا عمراً ، وإلا زيدا وإلا عمرو .

وإن لم يكن النفي بـ لا المذكورة فلا يخلو أن يكون فيما قبل «إلا» (١)
 الباء الزائدة أو « من » الزائدة ، أو لا يدخل عليه شيء منها .

فإن دخلنا جاز في الاسم الواقع بعد «إلا» أربعة (٢) أوجه : النصب على
 الاستثناء وهو الأنصح ، والبدلية فترفعه إن كان مرفوعاً وتنصبه إن كان منصوباً
 وتخفيضه إن كان مخفوضاً [و] على أن تكون «إلا» بمعنى « غير » إما على
 اللفظ وهو الثالث ، وإما على الموضع وهو الرابع ، نحو « ما زيد برجل إلا رجل
 سوء » ، برفع « رجل » ونصبه وخفضه على التأويلات المذكورة ، وتكون
 « ما » حجازية وتيمية ، وبحسب ذلك يختلف التقدير .

(١) بعد « فيما قبل إلا » في الأصل : « أربعة أوجه النصب على الاستثناء » وهي
 زيادة من قبيل انتقال النظر .

(٢) في الأصل : « أربعة » وهو تحريف .

ونحو قولك : « ما جاءني من أحدٍ إلا زيد » و « ما رأيت من أحدٍ إلا زيد » بالرفع والحذف في الأول ، وبالنصب والحذف في الثاني .

وإن لم يكن النفي بشيء من ذلك ^(١) جاز في الاسم الواقع بعدها ثلاثة أوجه أحسنها البدلية بحسب ما قبلها ، وبعده أن يكون منصوباً على الاستثناء ، وبعد ذلك أن تجعله مع « إلا » في تأويل « غير » على التبعية لما قبلها بحسب من رفع ونصب وخفض ، نحو قولك : ما قام القوم إلا زيداً وإلا زيدٌ ، وما رأيت القوم إلا زيداً ، وما مررت بالقوم إلا زيداً وإلا زيدٍ .

فإن كان الاسم بعد « إلا » مستثنى مقدماً فلا يكون أول الكلام ، ولكن قبل المستثنى منه أو قبل صفته .

فإن كان قبله لم يجز فيه إلا النصب ، طلب العامل رفعاً أو نصباً أو خفضاً ، كقولك : ما قام إلا زيداً أصحابك ، وما رأيت إلا عمراً إخوانك ، وما مررت إلا خالداً بغلمانك ، وأمثا قوله ^(٢) :

١٠٥ - فَلَمْ يَبْقَ [إِلَّا] وَاحِدٌ مِنْهُمْ شَفَرٌ
يرفع « واحد » فهو على تقرير العامل ، و « شفرٌ » بدلٌ منه وهو ضعيف جداً .

وإن كان قبل صفته ^(٣) جاز فيه ما يجوز مع التأخير ، إلا أن الوصف أحسن وأقوى من غيره ، نحو قولك : جاء إلا الصالح المأمون .

(١) أي لم يدخل عليه شيء كالباء ون الزائدين .

(٢) لم أحتد إلى قائله ، وهو في اللسان « شفر » وفيه « واحد » ، وصدره :

رَأَتْ إِخْوَتِي بَعْدَ الْجَمِيعِ تَفَرَّقُوا

والمقرب ١٦٩/١

(٣) عبارة المقرب « وإن قدمته على صفة المستثنى منه » وهي أوضح .

فإن كثرَّتْ [المستثنيات] ^(١) فلا يخلو أن تعطفها على الأول أو لا تعطف .

فإن عطفَتْ كان المستثنياتُ بها على حسبِ / الأول نحو : قام القوم إلا زيداً ٤٣
وإلا عمراً وإلا خالداً .

فإن لم تعطفْ فلا يخلو أن تكونَ المكرراتُ هي المستثنى الأول أو
لا تكون ، فإن كانت فهي على حسبِ في الإعرابِ لأنَّها كلُّها بدل منه نحو
قول الشاعر ^(٢) .

١٠٦ - مَالِكَ مِنْ شَيْخِكَ إِلَّا عَمَلُهُ إِلَّا رَسِيمُهُ وَإِلَّا رَمْلُهُ
لأن الرسيم والرميل هما العمل في المعنى .

فإن لم تكن [المكرراتُ هي] المستثنى فلا يخلو أن يمكنَ استثناءُ بعضها
من بعض وألا يمكن .

فإن لم يمكن فلا يخلو أن يكون العامل مفرغاً للعمل أو لا يكون ، فإن كان
جعلتَ الأول بحسبه ونصبت ما بعده على الاستثناء نحو قولك : ما قام إلا زيد
إلا عمراً .

وإن لم يكن مفرغاً كانت كلها مستثناة بما استثنى منه الأول .

ثم لا يخلو أن تتأخَّرَ عن المستثنى [منه] ^(٣) فيكون الأول منها على حسبِ
إعرابه لو انفرد والباقي منصوبٌ على الاستثناء نحو : « ما قام القوم إلا عمرو » ^(٤)

(١) زيادة من المقرب ١٦٩/١

(٢) لم أمتد إلى قائله ، وهو في الكتاب ٣٤١/٢ ، والمقرب ١٧٠/١ ، وابن عقيل
١٢١/٢ ، والأشعرى ٢٣٢ ، والهمع ٣٠/٢ ، والعيني ١١٧/٣ . والشيخ هنا الجمل ، والرسيم :
ضرب من السير وكذلك الرمل .

(٣) زيادة من المقرب ١٧٠/١ (٤) في الأصل : « عمراً » .

إلا زيدا ، [أو يتقدم عليه فلا يجوز إلا النصب نحو قولك : قام إلا زيدا
إلا عمراً] ^(١) أحد .

وإن أمكن استثناء بعضها من بعض جعلت الآخر مستثنى من الذي قبله ،
والذي قبله من الذي قبله ، هكذا ما تكررت إلى أن تنتهي إلى الأول فيكون
إعرابه على حسب إعرابه لو انفرد ، والباقي منصوب لا غير ، نحو قولك :
عندي عشرة "إلا" خمسة إلا اثنين إلا واحداً .

فإن كان منقطعاً فلا يخلو أن يتوجه العامل الذي قبله "إلا" عليه
أو لا يتوجه .

فإن لم يتوجه فالنصب "بالا" ^(٢) ، نحو "ما أخذت إلا الشيء الذي تركته" ،
ومنهم قولهم : "ما زاد إلا ما نقص" ^(٣) ، والمعنى في "إلا" معنى "لكن" ،
التقدير : [لكن] الذي تركت ، ولكن الذي نقص .

وإن توجه عليه [من جهة المعنى ^(٤)] فلغة أهل الحجاز النصب لا غير ،
وبنو تميم يجرونه مجرى المتصل في جميع ما ذكر ، نحو قولك : ما جاءني أحد
إلا حماراً ، على مذهب أهل الحجاز ، و "إلا حماراً" على مذهب بني تميم ،
لأن معنى "جاء" يتوجه عليه .

هذا بيان إعراب الاسم الذي بعد "إلا" ، فتفهمه .

واعلم أن النحويين اختلفوا في الناصب للاسم المستثنى بعد "إلا" ^(٥) فذهب

(١) ما بين معقوفين سقط من الأصل ، ونقلناه من المغرب ١٧٠/١ لأن المؤلف يتقل عنه .

(٢) في الأصل : "الا" ، وهو تحريف .

(٣) انظر : الأهمية ١٨٣ ، المغرب ١٧١/١ ، وقد شرحه بقوله في المغرب "فزاد"
لا يتوجه على "ما نقص" لأن "ما نقص" لا يوصف بأنه زاد .

(٤) الزيادة من المغرب ١٧١/١

(٥) انظر : الانصاف ٢٦٠/١ - أسرار العربية ٨١

سيديويه ومن تبعه إلى أن الناصب له الفعل الذي قبل «إلا» ، أو ماجرى مجراه بواسطة «إلا»^(١) .

وذهب بعض الكوفيين^(٢) إلى أن الناصب له «أن» ، مقدرة بعد «إلا» ، تقديره عندهم في «قام القوم إلا زيداً» : «إلا أن زيداً لم يقم» ، وفي «ما قام القوم إلا زيداً» : «إلا أن زيداً ما قام» ، فحذف ذلك لدلالة الكلام عليه .

وذهب أبو العباس المبرد^(٣) إلى أن العامل فيه «إلا» ، لأن النصب إنما كان بها ، ولولاها لم يكن اسم ولا نصب ، وهي بمعنى : أستثني وحالة مطلقه . / ٤٤
والصحيح من هذه المذاهب^(٤) مذهب سيديويه لأن الفعل الذي قبل «إلا» ، أو ماجرى مجراه هو الطالب للاسم الذي بعدها والمضمن له ، ولولاه لم يكن ، والعمل إنما هو في كلام العرب للطالب المضمن فلا عمل إلا بذلك .

إلا أن الطالب قسمان : قسم على الزوم لا بد فيه من الطلب المطلوب ذكر أو لم يذكر ، وذلك في المصدر وظرف الزمان وظرف المكان والحال ، فهذه الأربعة تطلبها جميع الأفعال أو ما يجري مجراها على الزوم ، لأنك ذكرتها أو لم تذكرها ، فالعامل يطلبها ويستدعيها ، إما بلفظه أو بصيغته وإما بتضمنه .

وقسم قد يكون للطالب وقد لا يكون فهو غير لازم ، وينقسم قسمين : قسم يطلبه دون واسطة كالمفعول به والمنصوب على التشبيه والتمييز ، نحو : ضربت زيداً ، وهذا أحسن الناس الوجه ، وطبت به نفساً ، وقسم يطلبه بالواسطة وهو أضعفها ، وذلك في نحو : «مرت بزيد» ، والمفعول معه «كاستوى الماء والحبة» ، والمستثنى في نحو : «قام القوم إلا زيداً» ، ومنه عندي العطف في

(١) انظر : الكتاب ٤٣٣/١

(٢) نسب هذا القول في الإنصاف إلى الكاشاني : ٢٩١/٢

(٣) انظر : المقتضب ٣٩٠/٤ ، ٣٩١

(٤) عدد صاحب الجنى ٢٠٨ ثمانية أقوال في ناصب المستثنى .

المفردات ، نحو ضربت زيدا وعمراً ، لأنّ الواو ليست بعاملٍ بنفسها ، ولا يتقدّر معها العامل ولا تنوب مناب العامل ، على ما بين في بابها .

وأما مَنْ ذهب إلى أنّ الناصب^(١) « أن » بعد « إلا » ، ففسد لأن « أن » حرف والحروف لا تحذف ويبقى عملها ، لأنّ عملها بحكم الشبه للفعل فزادها ذلك ضعفاً ، ثم إنّ حذفها وحذف خبرها لا نظير له في كلامهم ، مع أنّ هذا يلزم منه أن يكون المستثنى أبداً منصوباً ، وقد جاء على خلاف ذلك ، على ما فصل قبل .

وأما مَنْ ذهب إلى أن النصب بالـ « لا » نفسها فيفسد أيضاً بأنه كان يلزم ألا يكون ما بعدها إلا منصوباً يالا لأنها طالبة [له] على كل حال ، وقد وجد خلاف ذلك كما تقدم ، هذا مع أن الحروف لاتقع موقع الجمل إلا في باب الجواب ك : نعم وبلى .

وزعم بعضهم^(٢) أن « إلا » تكون بمعنى الواو واستشهدوا على ذلك بقول الشاعر^(٣) :

١٠٧ - وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُ أَيْيِكَ إِلَّا الْفَرَقْدَانِ

قال : والمعنى : والفرقدان ، لأنها يتفارقان ، والصحيح أن « إلا » هاهنا باقية على بابها من الاستثناء ، لأنّ الشاعر إنما أخبر بما شاهد لأنه شاهد المتواخيين .

(١) في الأصل : « والناصب » وهو تحريف .

(٢) هذا مذهب الكوفيين - كما في الانصاف ٢٦٦ - وقال في الجني ٢١٠ : انه - مذهب الفراء والأخفش وأبي عبيدة .

(٣) البيت لعمر بن معد يكرب كما في الكتاب ٢/٣٣٤ ، وهو في الكامل ٦٦٠ ، والأزمية ١٨٢ ، والمتن ٥١ ، واللسان « إلا » ، والانصاف ٢٦٨ ، والغني ٧٦ ، والأشعري ٢/١٥٧ ، والهمع ١/٢٢٩ ، والخزانة ٣/٤٢١

في الأرض يفارق كل واحد منها [أخاه] بالموت ، ولم يشاهد النجمين المسميين
بالفرقدَيْن متفارقين بطول حياته ، فأخبر بذلك كما قال زهير ^(١) :

١٠٨ - ألا لا أرى على الحوادثِ باقياً ولا خالداً إلاَّ الجبالَ الرواسيا
وإلاَّ السماءَ والجبالَ ورَبَّنَا وأَيَّامنا معدودةً [والليالي]

لأن ذلك عنده بحسب مشاهدته ، وكل شيء هالك إلا وجهه سبحانه وتعالى .

وأما قوله تعالى : « إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ » ^(٢) ، وقوله تعالى :

« إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُنْ فِتْنَةٌ فِي الْأَرْضِ فسادٌ كبير » ^(٣) ، فهي « إن » الشرطية .

دخلت عليها « لا النافية » في المعنى الزائدة في اللفظ ، ولذلك انجزم الفعل بعدها

كما ينجزم بعد « إن » التي للشرط ، و « ما » الزائدة في نحو « فلما تَرَيْنِ »

من البشر أحداً » ^(٤) فليست من هذا الباب ، فاعلمه .

باب أم ^(٥)

اعلم أن « أم » يكون لها في الكلام ثلاثة مواضع :

الموضع الأول : أن تكون متصلة عاطفة في الاستفهام وتقع بين المفردَيْن

والجملتين ، ويكون الكلام بها متعادلاً ، والجملة التي بعدها مع ما قبلها في تقدير

المفردَيْن ، وتتقدم مع حرف الاستفهام بـ : أيها أو أيهم ، وجوابها أحد الشئين

والأشياء ، فنقول : أقام زيد أم عمرو ، ومعناه : أيها قام ، و « أقام زيد »

(١) الديوان ٢٨٨ (٢) التوبة ٤٠

(٣) الأنفال ٧٣ (٤) مريم ٢٦

(٥) انظر في أم : الكتاب ١/٥٦٤ ، المقتضب ٣/٢٨٦ ، أمالي الشجري ٢/٣٣٢

المقرب ١/٢٣٠ ، الأزهية ١٣١ ، ابن يمين ٨/٩٧ ، المحصن ١٤/٥٤ ، الجنى ٨٩ ، المغني ٤٠

أم قعد ، ومعناه : أيُّها فعل ، والأحسن فيها تقدّم الذي يُسأل عنه من اسم أو فعل ، نحو : «أزيد» قام أم عمرو ، و «أقام زيد أم قعد» ، ويجوز خلاف ذلك ، ويقال في الجواب : زيد» أو عمرو ، أو : قام أو قعد ، ولا يقال : نعم ولا ، فأما قول الشاعر (١) .

١٠٩ - أَذُو زَوْجَةٍ بِالْمِصْرِ أَمْ ذُو خُصُومَةٍ

أَرَاكَ لَهَا بِالْبَصْرَةِ الْعَامَ ثُلُوثًا

فَقُلْتُ لَهَا : لَا إِنِّ أَهْلِيَّ جَبْرَةً

لَا كَثِيبَةَ الدَّهْنِ جَمِيعًا وَمَالِيَّةً

وكان (٢) الوجه أن يقال : ذو زوجة أو ذو خصومة ، ولكنه لم يجاب على ذلك ولكنه نفاه جملة ، واستأنف كلاماً آخر ، فكأنه قال : ليس ثوائي لواحدٍ مما سألت عنه ، وإن مالي وأهلي كاتنان بالبصرة ، فهما الداعيان إلى إقاضي بها .

ويقع قبلها حرف الاستفهام ظاهراً أو مقدّراً ، وقد ذكر ، ولا يشترط أن تتقدّمها [الهزّة] لا غير ، بل تتقدم وهل ، إذا وقع الاستفهام عن كل جملة ، وإن كان المعنى المعادلة ، كما قال (٣) :

١١٠ - هَلْ مَا عَلِمْتَ وَمَا اسْتُودِعْتَ مَكْتُومٌ

أَمْ حَبْلُهَا إِذْ نَأَتْكَ الْيَوْمَ مَصْرُومٌ

(١) البيتان لندي الرمة ، وهما في ديوانه ٦٥٣ ، وأما لي الزجاجي ٩٠ ، ومجالس العلماء

١٩٥ ، والمفني ٤٢ ، وشراوده ١٣٩ ، والمزهر ٣٧٦/٢

(٢) في الأصل «كان» ، وهو تحريف .

(٣) البيت لعلامة بن عبدة ، وهو في الديوان ٥٠ ، والكتاب ٥٦٩/١ ، ومنازل

الطُروف ٦٤ ، والأزهية ١٣٧ ، وأما لي الشجري ٣٣٤/٢ ، والتنبيه ٩٨ ، واللسان : (أم) ، وابن يعين ١٥٣/٨ ، والحزاة ١٦/٤

لأنّ المعنى : أيّ هذين كان .

الموضع الثاني : أن تكون منفصلة فلا تكون عاطفة^(١) ، ويقع قبلها الاستفهام وغيره ، فنقول : أقام زيد أم انطلق عمرو ، ويقوم زيد أم^(٢) ينطلق عمرو ، ولا يقع بعدها إلا الجملة المنفصلة من الأول ، وتقدر بـ « بل » والمهزة في موضع ، ودون همزة في موضع فعناها الإضراب / عن الأول والرجوع إلى الثاني باستفهام أو غيره ، بخلاف ما ذكره أكثرهم أنها تقدر بـ « بل » والمهزة معاً .

فأما ما تقدر بـ « بل » والمهزة معاً فما جاء من قولهم : « إنها لإبل أم شاء »^(٣) ، المعنى : بل أهي شاء ، وأما ما تقدر بـ « بل »^(٤) خاصة فقوله تعالى : « الله خير أمّا تشركون » و « أمّ من خلق السموات والأرض »^(٥) ، الأولى متصلة ، والثانية منفصلة ، والمعنى : « بل الذي خلق السموات والأرض خير » فلا استفهام هنا ، ويقع الجواب بعد هذه المنفصلة بـ نعم ولا ، إذا تقدمها الاستفهام لأن الكلام جملتان يصح الجواب عن كل واحدة منها بـ نعم وحدها أو لا ، فاعلمه^(٦) .

(١) قال صاحب الجنى ٨١ : المغاربة يقولون إنها ليست بعاطفة لافي مفرد ولا في جملة ، وذكر ابن مالك أنها قد تعطف المفرد .

(٢) في الأصل : « أو » وهو تحريف .

(٣) انظر : الكتاب ٥٦٧/١ ، ابن يعيش ٩٧/٨ ، الأزمية ١٣٦

(٤) في الأصل : « به » وهو تحريف .

(٥) الآيتان : ٦٠ ، ٥٩ من النمل .

(٦) في الأزمية فائدتان نوردما لأميتها في هذا الباب :

الفائدة الأولى ١٣٣ : « والمطف بعد ألف الاستفهام وبعد ألف التسوية جيماً بـ أم ، وإذا استفهمت بحرف غير الألف من حروف الاستفهام عطف بعد بـ أم ، ولم ، تعطف بـ أم لأن أم لا تعادل من حروف الاستفهام إلا الألف خاصة تقول : هل تقرر أم تقرر ، فإن =

الموضع الثالث : أن تكون بمعنى الألف واللام التي للتعريف ، فتقطع همزتها في الابتداء ، وتسقط في الدّرج مثل ألف لام التعريف ، فمن ذلك قوله عليه السلام : « ليس من أم بر أم صيام في أم سفر ^(١) » ، المعنى : ليس من البر الصيام في السفر ، إلا أنه لا يقاس على ذلك لقلته .

باب أما المفتوحة المخففة ^(٢)

اعلم أن ل و أما ، موضعين :

الموضع الأول : أن يكون معناها العرض كأحد معاني « ألّا » المتقدمة الذكر ، فنقول : « أما تقوم » ، « أما تقعد » ، والمعنى : إنك تعرض عليه فعل القيام والقعود ، لتري هل يفعلها أو لا ؟ ، فلا يكون بعدها إلا الفعل كـ « ألّا » المذكورة ، فإن أتى بعدها الاسم فعلى تقدير الفعل ، فنقول : « أما زيداً أما همراً » ، والمعنى : أما تبصرُ زيداً ونحو ذلك من تقدير الفعل الذي يدل عليه قرينة الكلام ^(٣) .

== حذفت حرف الاستفهام عطف بـ أو : ما أبالي زيد قام أو قعد . « الفائدة الثانية : ١٤٣ : « اعلم أن « أر » هي للسؤال عن شيء بغير عينه والجواب فيها نعم أو لا ، وأم السؤال عن شيء بعينه ، والجواب أن تذكر أحد الاثنين ، وذلك إذا سأل سائل : أقام زيد أم عمرو ، فإنه لا يعلم أقام أحدهما أم لم يقم . . . فالجواب أن تقول نعم أو لا .

(١) رواية البخاري ٣٠/٣ ، ومسلم ١٤٢/٣ على اللغة الشائعة ولم نجده على لغة حمير .

(٢) أنظر في « أما » : الجنى ١٥٧ ، ابن يعيش ١١٣/٨ ، المعنى ٥٦ ، البمع ٧٠/٢ .

(٣) نقل صاحب الجنى عن المؤلف مضمون ألا التي للعرض ١٥٧ - ١٥٨ ، ولكنه

قال : إنها مركبة من الهمزة وما التافية .

الموضع الثاني : أن يكون معناها التنبيه والاستفتاح مثل « ألا ، وذلك قولك : أما زيدٌ قائمٌ ، وأما قام زيدٌ ، وأما إنَّكَ قائمٌ ، فبإيها الجمل الاسمية والفعلية . » وإنَّ « المكسورة ، ومن ذلك قولُ الشاعر (١) :

١١١ - أما والذي أبكى وأضحك والذي

أما ت وأحيَا والذي أمرُهُ الأمرُ

وقد تكون « أما » همزة داخلية على « ما » النافية فيكون معنى تركيبها التقرير والتوبيخ ، كما يكون ذلك في الهمزة ولَمْ ، نحو أَلَمْ يَمْ يَمْ زيدٌ ، كما ذكر في باب الهمزة ، أو كـ « أليس » في نحو قولك : « أليس زيدٌ قائماً » (٢) ، كما قال الله تعالى : « أليس الله بأَعْلَمَ بالظَّالِمِينَ » (٣) ، فأما [أما] المذكورة في أولِ الباب في الموضعين بسيطةً ، وثالثها مركبة ، فاعلمه .

باب أما المفتوحة المشددة (٤)

اعلم أن « أما » تكون بمعنى « بها » (٥) ، الشرطية ولا تعمل عملها ، ويكون فيها معنى التفصيل زائداً لذلك / ، فنقول : أما زيدٌ فنتطلقُ ، وأما ٤٧ أخوك فشاخصٌ ، والمعنى : بها يكن من شيء فزيدٌ منطلق أو أخوك شاخصٌ (٦) ،

(١) نسب في الحاشية ٦٦/٢ الى أبي صخر الهذلي . وهو في أمالي القاضي ١٤٧/١ ، وابن يمين ١١٤/٨ ، واللسان « رمث » ، والغني ٥٦ ، وشواهد ٦٢

(٢) في الأصل : « قائم » وهو تحريف .

(٣) الأنعام ٥٣

(٤) انظر في « أمّا » المنتخب ٢٧/٣ ، الأزهية ١٤٨ ، أمالي الشجري ٣٤٣/٢ ،

الجنى ٢١١ ، المغني ٥٧

(٥) في الأصل : « أن » وهو سهو .

(٦) زاد في الجنى ٢١١ : فعطف فعل الشرط وأداته ، وأقيمت « أما » مقامها فصار التقدير : أما زيدٌ منطلق ، فأخبرت الفاء الى الجزء الثاني لضرب من إصلاح اللفظ .

قال الله تعالى : « فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ، وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ ، وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ » (١) ، فدخلت الفاء في جوابها كما تدخل في أجوبة الشرط لما فيها من معنى « معها » وفيها اختصاص بالتفصيل كما ذكر .

وقولهم في ابتداء الكتب والرسائل : أمّا بعد ، فعناه : معها يكن من شيء بعد حمد الله ، فنابت (٢) « أمّا » مناب أداة الشرط وفعله ، ولكن لما تغير سياق الكلام خرجت عن محلها الفاء من ابتداء الجملة وصارت في الخبر ، فقلت : « أمّا زيدٌ فنطلق » ، قال الشاعر (٣) :

١١٢ - أَمَّا الرَّحِيلُ قَدُونَ بَعْدَ غَدٍ فَمَتَى تَقُولُ الدَّارُ تَجْمَعُنَا

والمعنى : معها يكن من شيء فالرحيل دون بعد غد .

ولا يلزم تكريرها خلافاً لبعضهم ، فإنه يرى أن التفصيل لا يكون إلا بتكرار الفصل بينه وبين الأول ، وهذا غير لازم ، اللهم [إن كان في اللفظ فنعلم ، وأما في المعنى فلا يلزم (٤)] ، ومنه « أمّا الرحيل ، البيت ، وهي عند بعضهم فصل الخطاب الذي في قوله تعالى : « وَأَتَيْنَاهُ الْحِكْمَةَ وَفَصَّلَ الْخِطَابَ » (٥) لأن داود عليه السلام أول من نطق بها .

(١) الضمى ٩ - ١١

(٢) في الأصل : « ففأيب » وهو تصحيف .

(٣) البيت لعمر بن أبي ربيعة ، وهو في ديوانه ٤٠٢ ، والكتاب ١٢٤/١ ، وابن يعيش ٧٨/٧ ، واللسان : (قول) .

(٤) في الأصل : « إن كان في اللفظ فنعلم وأما المعنوي » وما أثبتناه هو من نقل صاحب الجنى عن المؤلف .

(٥) سورة ص ٢٠

ويجوز أن تُقلب ميمها الأولى بآء تخفيفاً كقوله (١) :

١١٣ - رَأَتْ رَجُلًا أَيَّمَا إِذَا الشَّمْسُ عَارَصَتْ

فَيَضْحَى وَأَيَّمَا بِالْعَشِيِّ فَيَخْصَرُ

أراد « أمّا » ، فخفف ، وأمّا قول الشاعر (٢) :

١١٤ - وَمَا أَنْتَ أَمَّا ذِكْرُهَا رَبْعِيَّةٌ يُخْطِئُ لَهَا مِنْ تَرَمْدَاءَ قَلِيلٌ

فإنها « أم » ، (٣) المقطوعة دخلت على « ما » ، الاستفهامية ، وأمّا قول الآخر (٤) :

١١٥ - أبا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّيْعُ

فهي « أن » ، دخلت في المعنى على « كنت » ، فحذفت « كان » ، وعوض

منها « ما » ، وانفصل الضمير فصار « أنت » ، ولذلك انتصب « ذا نفر » بعده ،

فليسا من الباب .

(١) البيت لعمر بن أبي ربيعة ، وهو في ديوانه ٩٤ ، وروايته « أمّا » . وانظر :

الأزهية ١٥٧ ، والممتع ٣٧٥ ، واللسان : (ضحا) ، والمغني ٥٧ ، والأشعراني ٦٠٨ .

وشواهد المغني ١٧٤ ، والحزانة ٤٢١/٢ . يضحى : يظهر للشمس ، يخصر : إذا أصابه البرد .

(٢) البيت لعلمقة ، وهو في ديوانه ٣٥ ، واللسان : (ترمد) ، والدرر ١٧٩/٢

(٣) في الأصل : « أن » ، وهو تحريف .

(٤) البيت لمباس بن مرداس ، وهو في ديوانه ١٢٨ ، والكتاب ٢٩٣/١ ، والأزهية

١٥٦ ، والمغرب ٢٥٩/١ ، وأمالى الشجري ٣٤/١ ، وابن يعيش ٩٩/٢ ، والمغني ٣٤

وشواهد ١١٦ . وأصل التركيب في البيت : لأن كنت ذا نفر ، فحذفت لام العلة :

وحذفت « كان » فانفصل الضمير ، فوجب زيادة « ما » للتعويض ، وأدغمت النون في الميم .

وانظر في هذه المسألة : أمالي الشجري ٣٣٥/١ ، وابن يعيش ٩٩/٢ ، والشذور ١٨٦

باب إمّا المكسورة المشددة^(١)

اعلم أن^{*} « إمّا » حرف من حروف العطف خلافاً لبعض النحويين كأبي علي الفارسي^(٢) ومن تبعه ، فإنه يذهب إلى أنها ليست حرف عطف ، لأن حرف العطف لا يخلو من أن يعطف مفرداً على مفرد أو جملة على جملة ، وأنت إذا قلت : « ضربت إمّا زيداً وإمّا عمراً » تجدها أول ، قبل المعطوف عليه عريّة عن العطف ، وتجدها الواو ثانية قد دخلت عليها وهي حرف عطف فلا يجتمع حرفا عطف .

والصحيح أنها حرف عطف وهو نص الصيّمي^(٣) في تبصّره لأنه قال : ٤٨ وإنما دخلت « إمّا » الأولى لتؤدّن أن الكلام / مبني على ما لأجله جيء بها ، ودخلت الواو ثانية تنبئ بأن^{*} « إمّا » الثانية هي الأولى ، قال : لا يصح أن تكون الواو عاطفة للكلام لأنه فاسد ، لأن الواو مشتركة^(٤) لفظاً ومعنى ، والكلام الذي فيه « إمّا »^(٥) ليس على ذلك بل على المخالفة من جهة المعنى .

وهذا الذي ذكر الصيّمي هو الحق ، وهو ظاهر مذهب سيويه ومذهب أئمة المتأخرين المحدثين كأبي موسى الجزولي^(٦) وغيره ، وفي الرد على أبي علي وأتباعه ضرورة .

(١) انظر في « إمّا » المقتضب ٢٨/٣ ، الجنى ٢١٣ ، الأهمية ١٤٨ ، أمالي الشجري ٣٤٣/٢ ، ابن يعيش ٩٧/٨ ، المغرب ٢٣١/١ ، المغني ٦١

(٢) انظر : ابن يعيش ١٠٣/٨ .

(٣) هو أبو محمد عبد الله بن علي ، له التبصرة ، كتاب شهر في المغرب ونقل عنه أبو حيان . انظر : البقية ٤٩/٢

(٤) في الاصل : « مشتركة » وهو تحريف .

(٥) في الاصل : « أن » وهو تحريف .

(٦) عيسى بن عبد العزيز ، أخذ عنه الشاويين ، شرح أصول ابن السراج ، وله المقدمة المشهورة وهي حواشي على جل الزجاجي ، مات سنة ٦٠٧ . انظر : البقية ٢٣٦/٢

ولها في الباب أربعة معانٍ : معنيان في الطلب ومعنيان في الخبر . فاللذان في الطلب هما التخيير كقولك : « كَلِّ إِمَّا سَكَا وإِمَّا جَبَا » ، والإباحة ، كقولك : « خُذْ إِمَّا دِينَارَ ذَهَبٍ وإِمَّا نَصْفَيْ دِينَارٍ » . ومنه قوله تعالى : « فإِمَّا مَثًا بَعْدُ وإِمَّا فِدَاءً »^(١) .

والفرق بينهما أن المأمور ، [له] أن يجمع بين الشئين في الإباحة وليس له ذلك في التخيير .

والمعنيان اللذان في الخبر الشك^(٢) ، كقولك : قام إِمَّا زَيْدٌ وإِمَّا عَمْرُوٌ ، وتمثيل الإبهام كذلك ، إلا أن الفرق بينهما^(٣) أن التخيير في الشك لا يعلم مَنْ فَعَلَ الفعل ، وفي الإبهام يعلمه ويريد الاستبهام على السامع .

وأكثر ما تكون^(٤) مكسورة المزة كما تقدم ، وقد جاء فتحها كما قال الشاعر^(٥) :

١١٦ - تَنَفَّحُهَا أَمَّا شَمَالٌ عَرِيَّةٌ وَأَمَّا صَبَا يَجْنَحَ الظَّلَامِ هَبُوبُ

هكذا روي بفتح المزة فيها ، وقد جاء فيها قلب ميمها الأولى بَاءً^(٦) تخفيفاً كما فعل بـ و أمّا ، في الباب [قبل هذا] ، قال الشاعر^(٧) :

(١) محمد ، رنص الآية : « فشدوا الوثاق فإِذَا » .

(٢) غير واضحة في الأصل .

(٣) نسب في الحزاة ٤٣٧/٢ لأبي القعقاع ، وهو في القرب ٢٣١/١ ، والهمع ١٣٥/٢

والدرر ١٨٢/٢

(٤) وهي رواية الحزاة .

(٥) ليت لسعد بن قرط كما في الحزاة ٤٣١/٤ ، ومصدره :

يَا لَيْتَمَا أَمَّنَّا شَأَلْتُ نَعَامَتَهَا

ونسب في اللسان : « فإِذَا » إلى الأحرص . وهو في المغني ٦٢ ، والاشموني ٤٢٥ .

وشواهد المغني ١٨٦ ، والهمع ١٣٥/٢

١١٧- أَيْمًا إِلَى جَنَّةٍ أَيْمًا إِلَى تَارِ

وهو قليلٌ مِنْ جبهة ما ذكرنا^(١) ، ومن جهة [حذف] الواو قبل الثانية ، كما جاء حذف [ما] منها ضرورة^(٢) ، قال الشاعر^(٣) :

١١٨- فَإِنْ جَزَعًا وَإِنْ إِجْمَالَ صَبِرْ

والتقدير : فإِذَا^(٤) تجزع جزءًا ، وإِذَا تتخذ إجمالَ صبرٍ ، والأكثر أيضًا فيها أَنْ تُكَرَّرَ ، وقد جاءت دون تكرار ، قال الشاعر^(٥) :

١١٩- تُهَاضُ بُدَارٍ قَدْ تَقَادَمَ عَهْدُهَا وَإِذَا بِأَمْوَاتٍ أَلَمَ خَيَالُهَا

وقد نابت^(٦) « إن » ، الشرطية و « لا » ، النافية مناب الثانية وهو قليل ، قال الشاعر^(٧) :

١٢٠- فَلَمَّا أَنْ تَكُونُ أَخِي بِحَقٍّ فَأَعْرِفَ مِنْكَ عَثِي مِنْ سَمِينِي
وَالَا فَاطِرُحِي وَأَخْذِنِي عَدُوًّا أَتَقِيكَ وَتَقْتِينِي

(١) غير واضحة في الاصل ،

(٢) البيت لدريد بن الصمة كما في الخزائن ٤/٤٤٢ ، وصدره :

لَقَدْ كَذَبْتُكَ نَفْسُكَ فَكَذِبَتْهَا

وهو في الكتاب - غير منسوب - ٢٦٦/١ ، والكامل ١١٤ ، وابن يعيش ١٠١/٨

(٣) قوله : « فلما » غير واضح في الاصل .

(٤) البيت في ديوان الفرزدق ٧١/٢ ، وفي ديوان ذي الرمة ٦٧٢ ، ورواية « تهاض »

عنه « نلِم » ، وهو في الفراء ٣٩٠/١ ، والأزفة ١٥١ ، وأمالى الشجري ٣٤٥/٢ ، والمغرب ٢٣٢/١ ، والجنسي ٢١٥ ، وشواهد المغني ١٩٣ ، والهمع ١٣٥/٢ . وتهاض : اسم علم .

(٥) البيت للشعب المبدئي كما في حاسة البحرني ٥٩ ، وهو في أمالي الشجري ٣٣٤/٢

والأزمية ١٥٠ ، والمغني ٦٣ ، وابن يعيش ١٥١/٤ ، والمغرب ٢٣٢/١ ، والأشعرني ٤٢٦

وشواهد المغني ١٩٠ ، والخزائن ٤/٤٢٩

وأما قول الشاعر (١) :

١٢١ - فإِذَا تَرَيْنِي وَلِي لِمَّةٌ فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا
وقوله (٢) :

١٢٢ - فإِذَا تَرَيْنِي لَا أَعْمَضُ سَاعَةً مِنْ اللَّيْلِ إِلَّا أَنْ أَكِبَ فَانْعَسَا

وقوله تعالى : « فَإِذَا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا » (٣) فليست « إمّا » هذه من الباب وإنما هي التي للشرط دخلت عليها ما الزائدة للتوكيد ولذلك / انجزم ما بعدها من ... (٤) ، ودخلت النون على الفعل (٥) في الآية للتوكيد مشددة ، وحذفت في البيتين النون التي للرفع للجزم ، وأُغِلَّ على ما يقتضيه تصريح « رأى » ، ويجوز حذف « ما » في هذه ، وتبقى « وإن » الشرطية ، فليست من الباب فاعلمه .

(١) البيت للأعشى وهو في ديوانه ١٧١ ، وروايته : فإن تمهيدني ، والكتاب ٤٦/٢ ، وصدره فيه :

فإِذَا تَرَيْ لِمَتِي بُدِّلَتْ

وهو في أمالي الشجري ٢٢٧/١ ، والمخصص ٨٢/١٦ ، وابن يعيش ٩٥/٥ ، واللان : « حدث » والأشعري ١٧٤/١ ، والمعيني ٤١٦/٢ ، والحزاة ٥٧٨/٤

(٢) البيت لامرئ القيس ، وهو في ديوانه ١٠٥ ، والمقتضب ١٤/٣

(٣) مريم ٢٦

(٤) خرم في الاصل ، لعله « الأفعال »

(٥) في الاصل : « على ما » وهو تحريف .

باب إن المكسورة المخففة^(١)

اعلم أن لها في الكلام خمسة مواضع :

الموضع الأول : أن تكون حرفاً للشرط ، فتجزم فعلين مضارعين ، أحدهما هو الشرط والثاني هو الجزاء ، هذا هو الأصل فيها وفي أدوات الشرط ، وهو الكثير ، ثم يجوز أن تدخل على ماضين فلا تؤثر فيها لبنائها وهما في المعنى مستبلان ، ويجوز أن تدخل على ماضٍ ومضارع فيبقى الماضي مبنياً ، قال أكثر النحويين : ويكون المضارع إذ ذاك مرفوعاً فلا تؤثر فيه إذا لم تؤثر في الذي يليها ، واستشهدوا على ذلك بقول زهير^(٢) :

١٢٣ - وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ يَقُولُ لَا غَائِبٌ مَالِي وَلَا حَرَمٌ
يرفع ، يقول ، ، وهو عندي على حذف الفاء من الجواب ضرورة^(٣) ، كما قال^(٤) :

١٢٤ - يَا أَقْرَعُ بْنُ حَارِسٍ يَا أَقْرَعُ إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعُ أَخُوكَ تُصْرَعُ
أراد : ، فصرع ، ، فحذف الفاء للضرورة ، فبقي الفعل مرفوعاً على أصله مع الفاء .

(١) انظر في «إن» الكتاب ٥٥٥/١ ، المختضب ٤٩/١ ، الأضداد ١٨٩ ، الأربعة ٣٢ ، الجنى ٨٣ ، المغني ١٧

(٢) البيت في ديوانه ١٥٣ ، وأمالى القالي ١٩١/١ ، والإنصاف ٦٢٥ ، والأشعري ٥٨٥ ، وشواهد المغني ٨٣٨

(٣) وهو مذهب الكوفيين والمبرد ، ورفع عند سيبويه على تقدير تقديمه وكون الجواب محذوفاً ، وقال بعضهم : لما لم يظهر لأداة الشرط تأثير في فعل الشرط لكونه ماضياً ضمت عن العمل في الجواب ، انظر : الأشعري ٥٨٥/٣

(٤) نسب في الكتاب ٥١١/١ إلى جرير بن عبد الله البجلي ، ونسب في الخزانة ٦٤٤/٣ إلى عمرو بن الحارث ، وهو في أمالي الشجري ٨٤/١ ، وابن عيسى ١٥٨/٨ ، والمقرب ٢٧٥/١ ، والإنصاف ٦٢٣/٢ ، واللسان : (بجل) ، وابن عقيل ١٠٢/٤ ، وشواهد التوضيح ١٨٧ ، والمغني ٦١٠ ، والأشعري ٥٨٦ ، وشواهد المغني ٨٩٧

فأما في الكلام فلا أعلم منه شيئاً ، وإذا جاء فقيسه الجزم لأن أصل العمل في المضارع ، تقدم الماضي أو لم يتقدم ، وذكر بعض المتأخرين أنه يجوز فيه الجزم على أصل العمل ، والرفع موافقة للماضي قبله في عدم العمل ، ووجه الرفع ما ذكرته لك في الشعر .

ثم قد تدخل على مضارع وماضي فتعمل في الأول لأنه مضارع ، ولا تعمل في الثاني لأنه مبني ، وذلك أيضاً قليل ، كقوله (١) :

١٢٥ - مَنْ يَكِدْنِي بَسِيٍّ كُنْتُ مِنْهُ . كَالشَّجَا بَيْنَ حَلْقِهِ وَالْوَرِيدِ

واعلم أن الفاء تدخل في الجواب إن لم يكن بعدها فعل ماضٍ ولا مضارع لازمة ، ويجوز دخولها ، مع الماضي والمضارع إلا أن كان الماضي [مقترباً] به قد ، فتزعم ، كقوله تعالى : « وَإِنْ يَكْذِبُوكَ فَتَكِدْ كَذَّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ » (٢) :

و إذا ، فنجري مجرى الفاء في الجواب إلا أنها لا تكون إلا مع الجملة الاسمية غير الطليعية فتزعم ، فتقول : إن تم فعمر متعلق ، أو فانطلق ، أو فقد انطلق زيد ، أو فاغفر لزيد ، أو فلا تعاقبه ، وإن يقيم زيد إذا عمرو متعلق ، كقوله تعالى : « وَإِنْ تَصْبِهِمْ سَبْعًا فَأَقْدَمْتَ أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْتِنُطُونَ » (٣) .

وأما نحو « إن يقيم زيد فقام عمرو » أو « فلم يقيم عمرو » فيجوز هناك حذف الفاء والإثبات ، فإن أثبتها فهي الجواب ، والفعل على أصله من الرفع .

(١) البيت لأبي زبيد الطائي كما في نوادر أبي زيد ٦٨ ، وهو في المقتضب ٥٩/٢ ، والمغرب ٢٧٥/١ ، وابن عقيـل ١٠٠/٤ ، والأخـمري ٥٨٥ ، والخزائن ٦٥٤/٣ ، والشجاء الشوك ،

(٢) آل عمران ١٨٤ (٣) الروم ١٣٦

ان كَانَ مَضَارِعاً ، وَإِنْ حَدَّثَتْهَا فَالْفِعْلُ الْجَوَابُ ، وَالْفِعْلُ ^(١) مَجْزُومٌ ، إِلَّا إِنْ أَرَدْتَهَا ، وَبَابُهُ الضَّرُورَةُ كَمَا ذَكَرَ .

وَأَعْلَمُ أَنَّهَ يُجُوزُ حَذْفُ الْفِعْلِ وَابْتِغَاءُ الْجَوَابِ لِلْعِلْمِ بِذَلِكَ لِقَرِينَةٍ ^(٢) حَالِ أَوْ سِيَاقِ كَلَامٍ كَقَوْلِهِ ^(٣) :

١٢٦ - فَطَلَّقَهَا فَلَسْتُ لَهَا بِكُفٍّ وَإِلَّا يَعْلُ مَفْرَقَكَ الْحُسَامُ

أَرَادَ : « وَإِنْ لَا تَطْلُقْهَا » ، فَحَذَفَ لِدَلَالَةِ مَا تَقَدَّمَ ، كَمَا أَنَّهُ يُجُوزُ حَذْفُ الْجَوَابِ لِدَلَالَةِ مَا تَقَدَّمَ عَلَيْهِ ، كَقَوْلِكَ : « أَقُومُ إِنْ قَامَ زَيْدٌ » ، التَّقْدِيرُ : أَقُمُ ، وَرَبَّمَا حُذِفَ الشَّرْطُ وَالْجَوَابُ مَعاً لِدَلَالَةِ أَيْضاً وَهُوَ قَلِيلٌ ، كَقَوْلِهِ ^(٤) :

١٢٧ - قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ يَأْسَلُنِي : وَإِنْ

كَانَ غَنِيًّا مُعْدِمًا ! قَالَتْ : وَإِنْ

الْمَعْنَى : « وَإِنْ كَانَ غَنِيًّا مُعْدِمًا أَتَزَوَّجُهُ » .

وَيُجُوزُ أَنْ يَسُدَّ الْقِسْمُ وَجَوَابَهُ مَسَدَ جَوَابِهَا . كَقَوْلِكَ : « إِنْ قَامَ زَيْدٌ وَانَّهُ لَا ضَرْبَ لَهُ » .

وَأَعْلَمُ أَنَّ النُّحُوينَ اخْتَلَفُوا فِي الْعَامِلِ فِي الْفَعْلَيْنِ ^(٥) : الشَّرْطُ وَالْجَزَاءُ ، فَقَالَ

(١) قَوْلُهُ « وَالْفِعْلُ » غَيْرُ وَاضِحٍ فِي الْأَصْلِ .

(٢) فِي الْأَصْلِ : « الْقَرِينَةُ » وَهُوَ تَعْرِيفٌ .

(٣) الْبَيْتُ لِلْأَحْوَسِ وَهُوَ فِي دِيَوَانِهِ ١٩٠ ، وَأَمَالِي الزَّجَاجِيِّ ٨٢ ، وَأَمَالِي الشَّجَرِيِّ ٣٤١/١ ، وَالْإِنْصَافُ ٧٢ ، وَالْمُقَرَّبُ ٢٧٦/١ ، وَالْمَغْنِي ٧٢٠ ، وَابْنُ عَقِيلٍ ١٠٧/٤ ، وَشَوَاهِدُ الْمَغْنِيِّ ٧٦٧

(٤) الْبَيْتُ فِي مِلْحَقَاتِ دِيَوَانِ رُؤْبَةِ ١٨٦ ، وَهُوَ فِي الْمَغْنِيِّ ٧٢٤ ، وَالْمُقَرَّبُ ٢٧٧/١ ، وَالْأَشْمُونِيُّ ٥٩٢ ، وَشَوَاهِدُ الْمَغْنِيِّ ٩٣٦/٢ ، وَالْخَزَائِنَةُ ٦٣٠/٣ ، وَالرَّوَايَةُ الْمَشْهُورَةُ « فَقِيرًا » .

(٥) انْظُرْ : الْإِنْصَافُ ٦٠٢ ، وَالْأَشْمُونِيُّ ٥٨٤/٣

بعضهم : إنَّ العامل في الفعلين معاً أداة الشرط ، وقال بعضهم : العامل في الشرط
الأداة ، والعامل في الجزاء الأداة والفعل الأول ، وقال بعضهم : العامل في الأول
الأداة والعامل في الثاني الأول ، ولكل طائفة حجة يطول بسطها هنا .

والصحيح أن الأداة هي العاملة في الفعلين معاً ، وهو مذهب سيبويه وأكثر
النحويين ، لأنه قد تقدّم أن العمل إنما هو بالاستدعاء والتضمن للتأثير في المستدعي
على طلبه من رفع أو نصب أو خفض أو جزم ، إما بالأصالة كالفعل والحرف
في الاسم والحرف في الفعل ، وإما بالشبه كالاسم في الاسم والحرف في الاسم ،
فالأول نحو : قام زيد ، ويزيد ، ولم يقم ، وإنَّ يقيم ، والثاني : كضارب
زيداً ، وحسن وجهه ، وإنَّ زيداً قائم ، هذا هو الأصل في هذه الصناعة ، وهو
جواب نافع إن شاء الله .

فعلى هذا لا يصح حمل فعل في فعل لأنه لا يتضمنه بنفسه ولا يستدعيه ،
فبطل القول الثالث ، ولا عاملان في معمول واحد لأن كل واحد منها لا يطلبه
من حيث طلبه الآخر فبطل القول الثاني ، والله أعلم .

الموضع الثاني : أن تكون حرفاً للنفي كما ولا و ليس ، فتدخل على
الأفعال والأسماء ، ولا تؤثر فيها لأنها ليست بمختصة ، وما لا يختص لا يعمل ،
فقول : إنَّ قام زيد ، وإنَّ يقوم زيد ، وإنَّ زيد قائم ، وإنَّ زيد إلا قائم ،
غيبى كما في هذا المعنى ، قال الله تعالى : « بَلْ إِنَّ يَعِيبُ الظَّالِمُونَ بَعْضُهُمْ
بَعْضاً إِلَّا غُرُوراً » (١) ، وقال : « مَكْتَنَاهُمْ فِي مَا إِنَّ مَكْتَنَاهُمْ فِيهِ » (٢) ،
وقال : « إِنَّ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ » (٣) .

وقد أمثلتها أبو العباس المبرد بإجراء لها مجرى « ما » المجازية ، ورفع بها / ٥١

ما كان مبتدأ ونصب ما كانت خبراً ، كقولك : إن زيداً قائماً ، وأنشد قول الشاعر (١) :

١٢٨ - إن هو مُستَوِيّاً على أحدٍ إلاّ على أضعفِ المجانين
وهذا البيت من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه إذ لا نظير له .

وعدم عملها هو الكثير والأصل ، لعدم الاختصاص كما ذكر ، لأنه لا يعمل إلا ما يختص كحروف الجر وحروف الجزم ، هذا ما لم يكن كجزء منه كالآلف واللام وسين الاستقبال .

الموضع الثالث : أن تكون محففة من التثنية فتكون للتوكيد في الجملة كالتثنية وتدخل على المبتدأ والخبر وعلى ظننت وأخواتها وسائر نواسخ الابتداء من من الأفعال كـ كان ، وأخواتها و كاد ، ويجوز فيها الإلغاء والإعمال كلتاه (٢) ، نحو : إن زيداً قائم ، وإن زيداً لقائم ، فإذا أُعْمِلَتْ لم تلزم اللام في الخبر كلتاه ، وإذا أُلغيت لزمَت اللام في الخبر ، فرقاً بيننا وبين النافية ، والقياس فيها ألا تعمل إذ لا اختصاص لها كما تقدم ، إذ يجوز دخولها على المبتدأ والخبر وعلى نواسخه من الأفعال المذكورة ، لكن عَمِلَتْ بمراعاة أن تلك الأفعال يجوز بقوطها بعدها فتبقى مَحْصَةً بالأسماء .

وما يتدلّ على مراعاة الابتداء في الأصل دخول اللام المذكورة في معمول تلك الأفعال فتقول : إن ظننت زيداً قائماً ، كما تقول : إن زيداً قائم ،

(١) لم أحتد الى قائله ، ومر في الأربعة ٢٢ والشطر الثاني فيه :

إلاّ على حزبه المَلَاعِينِ

والقرب ١٠٥/١ ، وابن عيّيل ١٨٤/١ ، والأشْمُونِي ١٢٦ ، والهمع ١٢٥/١ ،
والحرّانة ١٦٦/٤

(٢) ذهب الكوفيون إلى أن «إن» المحففة لا تعمل ، وذهب البصريون إلى أنها تعمل ،
انظر : الإنصاف ١٩٥

وكذلك تقول : « إن كان زيدٌ يضربك » ، قال الله تعالى : « وإن كنتَ مِنْ قَبْلِهِ لَمِنَ الْغَافِلِينَ » ^(١) و « إن كاذبٌ لَيُضِلُّنَا عَنْ آلِهَتِنَا » ^(٢) ، فتأزم اللام في معمول هذه الأفعال كما تأزم في خبر الابتداء للعلل المذكورة .

ولا يجوز دخولها - أعني « إن » الحقيفة - على غير نواصب الابتداء من الأفعال ، خلافاً للكوفيين فإنهم يميزون ذلك قياساً على قول الشاعر ^(٣) :

١٢٩ - شَلَّتْ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا

حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ

وقول بعض الفصحاء : « إن قَتَعْتَ كَاتِبَكَ لَسَوْطًا » ^(٤) ، وما من الشذوذ بحيث لا يقاس عليها .

الموضع الرابع : أن تكون زائدة بعد « ما » النافية ^(٥) فيقول : ما إن زيدٌ منطلقٌ ، وما إن انطلق زيد ، تقديره : ما زيدٌ منطلقٌ وما انطلق زيدٌ ، قال الشاعر ^(٦) :

(١) يوسف ٣ (٢) الفرقان ٤٢

(٣) البيت لعاتكة بنت زيد كما في الخزائفة ٣٤٨/٤ ، وهو في كتاب اللامات ١٢١ ، والأزمية ٣٧ ، والإنصاف ٦٤١ ، والمقرب ١١٢ ، والمفني ٢١ ، وابن عقيل ٢٢١/١ ، والأشعرني ١٤٥/١

(٤) انظر المقرب : ١١٢/١ . وقمعه بالسوط : علاه به .

(٥) ذهب الكوفيون إلى أن « إن » إذا وقعت بعد « ما » فإنها بمعنى « ما » وجاءت لتأكيد النفي ، وذهب البصريون إلى أنها زائدة . انظر الإنصاف ٦٣٦

(٦) البيت لامرئ القيس ، وهو في الديوان ٣٢ ، وقمعه :

حَلَفْتُ لَهَا بِاللَّهِ حَلْفَةً فَاجِرٌ لَنَأْمُوا فَمَا إِنْ مِنْ حَدِيثٍ وَلَا صَالٍ

وهو في الأزمية ٤١ ، والمقرب ٢٠٥/١ ، واللسان : (حلف) ، والمفني ١٨٨ ، وشواهد للمفني ٣٤١ ، والخزائفة ٢٢١/٤ . الفاجر : الكاذب ، والصالي الذي يصطلي النار .

١٣٠ - قَمَا إِنْ مِنْ حَدِيثٍ وَلَا صَالٍ

وإذا دَخَلَتْ^(١) على د ما ، الجوازية أبطلت عملها ، فرجع خبراً للمبتدأ
ما كان خبراً لها ، نحو قول الشاعر^(٢) :

١٣١ - قَمَا إِنْ طِبْنَا جُبْنٌ وَلَكِنْ مَنَايَا وَدَوْلَةٌ آخَرِيْنَا

وأما « إن » ، التي في قوله تعالى : « إِنْ كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولًا »^(٣) ،
فذكر بعض المفسرين للحروف أنها بمعنى « لقد » ، والصحيح أنها مخلفة فهي
مثلُ التي في قوله تعالى : « إِنْ كُنَّا لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ »^(٤) وقد فسرت .

٥٢ وأما قوله تعالى : « وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ »^(٥) ،
فقال بعض النحويين فيها ، وفي قوله ﷺ : « وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لَاحِقُونَ »^(٦) :
« إِنْ » « إِنْ » ، فيها بمعنى « إذ » ، وليس بصحيح ، بل هي من باب التي للشرط
والجزاء المتقدمة ، وحذف جوابها للدلالة عليه ، وتقديره : إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ
عَلَوْكُمْ ، وفي الحديث : إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَحِقْنَا بِكُمْ ، ولا يلزم في الشرط أَنْ
يَكُونَ فَعْلُهُ لَمْ يَقَعْ ، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ الْأَصْلَ ، فقد تكون صورته صورةَ
الواقع لتحقق وقوعه .

(١) يعني إن الزائدة .

(٢) البيت ل : فروة بن مسيك كما في الكتاب ٥٥٦/١ ، وهو في منازل الحروف ٦٨ ،
والخصائص ١٠٨/٣ ، والنصف ١٢٨/٣ ، والأزمية ٤٠ ، وابن يعيش ١٢٠/٥ ، والمغني
٢٩ ، والهمع ١٢٣/١ ، وشواهد المغني ٨١ ، والخزانة ١١٢/٤ . والطب : شرحه
للإعادة والعمدة .

(٣) الإسراء ١٠٨ (٤) الشعراء ٩٧ (٥) آل عمران ١٣٩

(٦) قطعة من حديث طويل رواه مسلم ٢١٨/١

ومما جاء من نحو ذلك قوله تعالى « أتى أمرؤ الله فلا تستعجلوه »^(١)
يعني الساعة ، وقد يوضع المضارع موضع^(٢) الماضي ، قال الشاعر^(٣) :

١٣٢ - لَعَمْرِي لِقَوْمٍ قَدْ نَرَى أَمْسَ فِيهِمْ

مرابطاً للإمهار والعكر الدائر

على معنى حكاية الحال وهو أظهر في الحديث .

الموضع الخامس : أن تكون في الكلمة بين آخرها وبين باء الإنكار
وصلة لها وذلك إذا كانت الكلمة مبنية أو لا يظهر فيها الإعراب كقولهم في
إنكار أنا إني ، قيل لبعضهم : أترجع إن أخصبت البادية ؟ فقال : أنا إني^(٤) ،
فيأزم على هذا كسر نونها لأجل الياء ، وإنما زيدت « إن » ، محافظة على آخر
الكلمة ، وقد تقدم معنى الإنكار ، ومن العرب من يزيد « إن » في آخر
المعربات ، فيقول : أزيد إني ، ومنهم من يكسر التوين ويستغني عنها فيقول :
أزيد نيه ، وقد ذكر فاعله .

باب أن المفتوحة الخفيفة^(٥)

اعلم أن لها في الكلام أربعة مواضع :

الموضع الأول : أن تكون مصدرية ، أي مع الجملة التي بعدها في موضع المصدر
مرفوعاً أو منصوباً أو مخفوضاً ، على حسب العامل الداخل عليها ، وسواء دخلت

(١) النحل ١

(٢) في الأصل : « وضع » وهو تحريف .

(٣) البيت لامرئ القيس ، وهو في ديوانه ١١٢ ، والبحر المحيط ٤٢٧/١ . والمكثرة

من الإبل : ما بين الستين إلى السبعين ، والجمع عكر ، والدثر : الكثير .

(٤) انظر : الكتاب ٢/٢٤٠

(٥) انظر في « أن » : الكتاب ١/٥٥٥ ، المقترض ١/٤٨ ، الألفية ٥١ ، ابن

يميش ١٨/٧ ، الجنى ٨٥ ، الفنى ٢٤ ، الهمع ٢/٢

على ماضٍ أو مضارع ، نحو : أعجبتني أن تَصْرَبْتَ^(١) ، وأريد أن أكرمَكَ ، وأمرتَكَ أن تقعدْ ، والتقدير : أعجبتني ضربك ، وأريد إكرامَكَ ، وأمرتَكَ بالقبود ، قال الله عز وجل : « أَكُنْ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا^(٢) ، تقديره : وحينا^(٣) ، وقال تعالى : « وَعَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنْذِرٌ مِنْهُمْ^(٤) ، تقديره : مِنْ جِئِهِ ، وقال تعالى : « وَأَنْ تَحْقُقُوا اقْرَبُ لِلتَّقْوَى^(٥) ، « وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ^(٦) ، تقديره : عَفْوَكُمْ وَصَوْمَكُمْ .

إلا أنها إذا دخلت على المضارع خَصَّتْهُ^(٧) للاستقبال .

وهي أمٌ نواصب الأفعالات لكونها تقدّر مع بعض ما يظهر أنه ناصبٌ بنفسه كخني ولامر كي ولامر الجحود ، على ما يبيّن في أبوابها ، وإذا نصبت فلا تقع بعد^(٨) أفعال التحقيق كعلمت وأيقنت وتحققت^(٩) ، وتقع قبلها غيرُها من الأفعال / ويجوز الفصل بينها وبين معمولها بـ « لا » النافية ، لأنها تكون زائدة في اللفظ في مواضع ، وستبيّن في بابها ، ولا يجوز الفصل بغيرها ولا يتقدّم عليها شيء من صلتها لأنها مصدرية ، وكلُّ حرف مصدري فلا^(١٠) يصح أن يتقدّم عليه شيء من صلتها لأنه معه كالدال من زيد ، ولذلك لا يُفصل بينها .

وإذا كانت مصدرية ناصبة فهي لازمة للعمل في المضارع ، وإن جاء خلاف ذلك فضرورة لشبهها بـ « ما » المصدرية ، كما قال الشاعر^(١١) :

(١) في الأصل : « ضربتك » (٢) يونس ٢

(٣) في الأصل « في رحينا » (٤) ص ٤ (٥) البقرة ٢٣٧ (٦) البقرة ١٤٨

(٧) في الأصل : « خاصته » وهو تعريف .

(٨) في الأصل : « بعدما » وهو تحريف .

(٩) لأنها حين يسبقها فعل من أفعال اليقين تكون مخففة من التثنية .

(١٠) الفاء زائدة .

(١١) البيت لم أمتد إلى قائله ، وهو في ثعلب ٣٢ ، وابن يعيش ١٥/٧ ، واللسان

(انن) ، والانصاف ٥٦٣ ، والمغني ٢٨ ، والأشعري ٥٥٣ ، والخزانة ٥٥٩/٣

١٣٣- أَنْ تَقْرَأَ عَلَى أَسْمَاءَ وَتَحْكُمَا مِّنَ السَّلَامِ وَأَنْ لَا تُشْعِرَا أَحَدًا
وقيل : هي مخففة من الثقيلة ، وعدم الفصل بينها وبين ما تدخل عليه
ضرورة^(١) ، ومثله^(٢) :

١٣٤- أَنْ تَهْبِطِينَ بِلَادَ قَوْمٍ يَرْتَعُونَ مِنَ الطَّلَاحِ
ولا تحذف من اللفظ ويبقى عملها ، بل يُرفع الفعل بعدها كقوله تعالى :
« قُلْ أَغْيَرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ »^(٣) أي : أن أعبد ، إلا عند
الكوفيين^(٤) ، فإنهم يجوزون حذفها مع النصب قياساً على قول الشاعر^(٥) :

١٣٥- أَلَا أَيُّهَذَا الزَّاجِرِيُّ أَحْضَرَ الْوَعَى
وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي
على رواية من نصب « أحضر » ، وقوله^(٦) :

١٣٦- وَنَهْنَهتْ نَفْسِي بَعْدَ مَا كِدْتُ أَفْعَلَهُ

(١) لأن الجملة الفعلية التي بعدها يفصل فيها بين « أن » المخففة والفعل بـ قد وحرف
التنفيس والنفى وأداة الشرط ورب

(٢) لم أجد إلى قائله ، وهو في ابن يمين ٢٩/٧ ، والسان (طلع) ، والأشموقي
١٤٧ ، والبحر المحيط ٢١٣/٢ ، والميني ٢٩٧/٢ ، وفي الأصل « لا يرتعون »
فيضطرب الوزن .

(٣) الزمر ٦٤ (٤) انظر في هذه المسألة : الفراء : الزمر ٦٤ ، المقنضب ٨٥/٢
(٥) البيت لطرفة ، وهو في ديوانه ٢٧ ، وشرح القصائد ١٩٢ ، والكتاب ٥٢٨/١ ،
ومطلب ٣١٧ ، والخزانة ١١٩/١
(٦) نسب في الكتاب ٣٠٧/١ إلى عامر بن جوين وصدده :

فَلَمْ أَرَ مِثْلَهَا خُبَاسَةً وَاحِدٍ

ونسب في الإنصاف ٥٦١ إلى عامر بن الطفيل ، وهو في المغرب ٢٧٠/١ ، والسان
(خيس) ، والميني ٧١٢/٢ ، وشواهد التوضيح ١١٠ ، والأشموقي ١٢٩ ، والميني ٤٠١/٤
والخباسة : الفنية . نهنت : زجرت .

أي أن أفعله ، وقول بعضهم : مرّة يحفرها ^(١) ، أي أن يحفرها ، وذلك من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه .

ولا تحذف ويبقى عملها قياساً إلا في باب حتى وكى الجارة ولامها ولام الجحود والواو والفاء في الجواب ، وأو بمعنى « إلا » أن ، و « إلى أن » ، على ما يذكر مبيّناً في أبوابها إن شاء الله .

الموضع الثاني : أن تكون مخففة من الثقيلة ، فتدخل على الجمل الاسمية لا الفعلية ^(٢) ، فإن دخلت على الفعلية فلا بد من فصل بينها وبينها في الإيجاب . بقدر والين وسوف ، وفي النفي بلا ، ما لم يكن الفعل لا يتصرف كنعيم وبس . وليس وعسى ، فلا يحتاج إلى الفصل لشبه الفعل الذي لا يتصرف بالأسماء . وهي موضوعة للتوكيد كالثقيلة وناسبة مثلها لأن اختصاصها بالاسم أبداً ، وبما يدل على ذلك أنها لا تدخل على الأفعال إلا بالفصل بشيء مما ذكر ، إلا إن كان لا يتصرف للعلّة المذكورة ، وكل ما يختص بالأسماء يعمل فيها ، وما لا يختص لا يعمل ، وسيُزاد هذا بياناً في المفتوحة المشددة ، إلا أن الخفيفة المذكورة يكون اسمها أبداً ضمير أمر وشأن ^(٣) .

وكذلك حكمها إذا دخلت على الجملة الاسمية ، فتقول : علمت أن زيد قائم ، وتقول : علمت أن سيقوم ، أو : أن قد تقوم ، أو : أن سوف تقوم ، أو : أن ليس تقوم ، أو : أن نعم الرجل زيد ، أو : أن بش الرجل عمرو ، والتقدير / في ذلك كآء : أن الأمر أو الشأ ، قال الله تعالى : ٥٤ « وأن لا إله إلا هو قهل أنتم مسلمون » ^(٤) ، وقال تعالى : « علم أن »

(١) انظر : سر الصناعة ٢٨٦/١ ، المغرب ٢٧٠/١

(٢) أي أنها لا تباشر الجمل الفعلية وإنما لا بد من الفصل بينها وبين الجملة الفعلية .

(٣) قال صاحب الجنى ٨٧ : منذهب الصكوقين في أن المخففة أنها لا تعمل لافي ظاهر

ولا في مضمّر ، وأجاز سيبويه أن تلتقى لفظاً وتقديراً .

(٤) هود ١٤

سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرَضَى ، ^(١) ، وقال الله تعالى : « وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى » ^(٢) وقال تعالى : « وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ » ^(٣) ، وقال الشاعر ^(٤) :

١٣٧ - فِي فِتْيَةِ كَسُيُوفِ الْهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا
أَنْ هَالِكُ كُلِّ مَنْ يَحْفَى وَيَنْتَعِلُ
أي : إن الأمر كلُّ مَنْ يَحْفَى وَيَنْتَعِلُ هَالِكٌ ، وقال آخر ^(٥) :

١٣٨ - أَنْ نِعْمَ مُعْتَرَكُ الْجِيَاعِ إِذَا خَبَّ السَّفِيرُ وَسَابَى الْخَمَرِ
ولا يجوز أن تعمل في الاسم عمل المقتلة بدون ^(٦) أمرٍ أو شأن فيبرز ظاهراً أو مضمراً ، إلا في الضرورة ، كقوله ^(٧) :

١٣٩ - فَلَوْ أَنَّكَ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتَنِي
طَلَاقَكَ لَمْ أَبْخُلْ وَأَنْتَ صَدِيقُ

(١) الزمّل ٢٠ (٢) النجم ٣٩ (٣) الاعراف ١٨٥

(٤) البيت للأعشى ، وهو في ديوانه ٥٩ ، وعجزه فيه :

أَنْ لَيْسَ يَذْفَعُ عَنْ ذِي الْحِيلَةِ الْحَيْلُ

وهو في الكتاب ١٣٧/٢ ، والأزمية ٥٦ ، والخصائص ٤٤١/٢ ، والنصف ١٢٩/٣ ، وأمالى الشجري ٢/٢ ، والإنصاف ١٩٩ ، وابن يعيش ٨١/٧ ، والخزانة ٤٦٦/٢ ، والجمع ١٤٢/١

(٥) البيت لزهير ، وهو في ديوانه ٨٨ ، والدرر ١١٩/٩ ، والمعترك : الزدحم ، الذي يجتمع فيه الناس ، وسابى الخمر : المشتري ، وردّ سابى الخمر على نعم ، خب السفير أسرع ورق الشجر فتحته الريح .

(٦) في الأصل : « عن » وهو تحريف .

(٧) لم أمتد إلى قائله ، وهو في الأزمية ٥٥ ، والمقرب ١١١/١ ، والإنصاف ٢٠٥ ، واللسان : (حرر) ، والمغني ٢٩ ، وابن يعيش ٧١/٨ ، وابن عقيل ٢٢٢/١ ، والأشموقي ١٤٦ ، وشواهد المغني ١٠٥ ، والخزانة ٤٦٥/٢

لأنّ تخفيفها أوجب حذفه لأنه بالتخفيف زال الاختصاص بالأسماء لفظاً فأعلمه .

الموضع الثالث : أن تكون عبارة وتفسيراً ، إمّا للطلب وإمّا للكلام ،
فقول : أمرتُك أنْ تمّ ، وانطلقتُ أنْ مشيتُ ، ومعناها في المكانين معنى
« أي » المفسرة ، قال الله تعالى : « ما قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ
«اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي» (١) وقال : « وانطلقَ الملأُ منهم أنْ امشوا » (٢) ، والمعنى :
أي اعبدوا الله ، وأي امشوا ، وكأنه في التقدير : «إلا ما أَمَرْتَنِي بِهِ مِنَ الْعِبَادَةِ ،
وانطلقَ الملأُ منهم بالمشي » (٣) .

الموضع الرابع : أنْ تكونَ زائدةً ، وذلك بعد «لَمَّا» وقبل «لو» ،
على اطّراد ، فنقول : لَمَّا أَنْ جَاءَ زَيْدٌ أَحْسَنْتُ إِلَيْكَ ، وَأَنْ لَوْ قَامَ زَيْدٌ
خَرَجْتُ ، قال الله تعالى : « فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ » (٤) ، وقال تعالى :
« وَأَنْ لَوْ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ » (٥) ، وقال الشاعر (٦) :

١٤٠ - وَلَمَّا أَنْ تَوَاقَفْنَا قَلِيلًا أَخْنَأَ لِلْكَلَاكِلِ فَارْتَمَيْنَا
وقال آخر (٧) :

١٤١ - أَمَّا وَاللَّهِ أَنْ لَوْ كُنْتُ حُرًّا وَمَا بِالْحُرِّ أَنْتَ وَلَا الْقَمِينِ

(١) المائدة ١١٧ (٢) سورة ص ٦

(٣) منعب البصرين أن «أن» المفسرة قسم قائم برأسه ، وتقل عن الكوفيين أنها
عندهم المصدرية ، انظر : الجني ٨٨

(٤) يوسف ٩٦ (٥) الجن ١٦

(٦) لم أمتد إلى قائله ، وهو في المغرب ١١٥/١

(٧) لم أمتد إلى قائله ، وهو في الإنصاف ٢٠٠ ورواية «القمين» فيه «المتيق» ،
والمغرب ١٠٣/١ ، والمفني ٣١/١ ، والهمع ٤١/٢ ، وشواهد المغني ١١١ ، والحزانة
١٤١/٤ . والقمين : الجدير بالشيء .

ولا تَرَادُ مع غيرها إلا شاذاً ، كقوله (١) :

١٤٢ - كَأَنَّ ظَبْيَةً تَعْطُو إِلَى وَارِقٍ السَّلَمِ

على رواية مَنْ خَفَضَ ظَبْيَةً (٢) ، وأما قوله تعالى : « يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا » (٣) ، فزعم بعضهم أن « أن » هنا بمعنى « لئلا » (٤) ، وكذلك قوله تعالى : « أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى » (٥) ، وليس بصحيح من حيث جعلها قسماً زائداً على ما ذكرنا ، وإنما هي راجعة إلى المصدرية المذكورة حذفت قبلها حرف الجر ، لأن حذفت معها ومع « أن » مطرود ، وقد تقدّم من ذلك شيء قبل ، وحذفت بعدها « لا » النافية لأنها تحذف في بعض المواضع للعيان بذلك كما حذفت في قوله تعالى : « تَفْتَأُ تَذْكُرُ » يوسف (٦) ، وفي قول الشاعر (٧) :

(١) نسب في الكتاب ١٣٤/٢ إلى ابن صريم الشكري ، صدره :

وَيَوْمًا تَوَافَيْنَا يَوْجُهُ مُقَسَّمِ

ونسب في الاصمعيات ١٥٧ إلى علياء بن أرقم ، ونسب في اللسان « قسم » إلى كعب ابن أرقم ، وهو في أمالي القالي ٢٠٦/٢ ، والنصف ١٢٨/٣ ، والقرب ١١١/١ ، وابن يمين ٨٣/٨ ، وأمالي السهلي ١١٦ ، والمفني ٣٢ ، والشذور ٢٨٤ ، والميني ٣٠١/٢ - والوجه المقسم : الحسن ، تعطو : تمد عنقها ، وارق السلم : شجر السلم المورق .

(٢) انظر تخريج روايات « ظبياً » في الشذور ٢٨٤

(٣) النساء ١٧٦

(٤) وهو ما ذهب إليه الهروي في الأزعية ٦٤

(٥) البقرة ٢٨٢ (٦) يوسف ٨٥

(٧) البيت للملك بن خالد الخناعي كما في ديوان الهذليين ٢/٣ ورواية الصدر فيه :

وَالْخُنْسُ لَنْ يُعْجِزَ الْأَيَّامَ ذُو حَيْدٍ

ونسب في الكتاب ١٦٦/٢ إلى أمية بن أبي عائذ ، ونسب في ابن يمين ٩٨/٩ إلى عبد مئة الهذلي ، وهو في اللامات ٧٣ ، وأمالي الشجري ٣٦٩/١ ، والمفني ٢٣٦ ، وشراهمه ١٥٦ ، والخزانة ٢٣١/٤ . يريد بذني الحيد : الوعل ، المشمخر : الجبل الشامخ . الظيان والاس : نومان من النبات ،

١٤٣ - تَاللهِ يَنْقَى عَلَى الْآيَامِ ذُو حَيْدٍ
يَمْشِي خَيْرٌ بِهِ الظَّيَّانُ وَالْأَسُ
وإن اختلف الموضعان في الدلالة .

باب إنَّ المكسورة المشددة (١)

اعلم أنَّ لها في الكلام موضعين :

الموضع الأول : أنَّ تكون للتوكيد في الجملة الاسمية وهي داخلة على المبتدأ والخبر ، فيصيرُ ما كان مبتدأً اسماً لها فتصيبه ، وما كان خبراً (٢) خبراً لها فترفعه .

وكانت حقها وحق أمثالها من الحروف التي تعمل عملها أنَّ تخفيض الاسم بعدها لأنها اختلفت بالأسماء ولم تكن كجزء منها ، وكل ما اختص بالأسماء ولم يكن كجزء منها عمل فيها الحذف كحروف الجر ، إلا أنَّ « إن » وأخواتها أشبهت الأفعال المتعدية إلى مفعول به واحد (٣) من نحو : ضرب زيداً عمراً ، بكونها طلبت اسمين كطلبها لهما ، وتضمنتها كضمنها ، وإن اختلفا فيه (٤) ، فعملت ذلك العمل لشبهها له فيما ذكر ، إلا أنه تقدم المنصب لازم (٥) .

(١) انظر في « إن » : الكتاب ٥٣٩/١ ، والمغرب ١٠٦/١ ، وابن يعيش ٥٩/٨ ، والجنى ١٥٨ ، والمفني ٣٦

(٢) في الأصل : « وما كان خبراً لها خبراً لها »

(٣) انظر في أرجه مشابهة « إن » للفعل : الإنصاف ١٧٧/١ ، أسرار العربية ٦١

(٤) العبارة في الأصل محرفة : « بكونها طلبت اسمين بعدها لطلبها لها وتضمنتها كضمنتها » .

وإرجاع الضمائر كما يلي : بكونها (بكون إن) ، كطلبها (طلب الأفعال المتعدية) ، لاسمين (لتضمنتها) ، تضمنت إن وأخواتها الاسمين (تضمنتها) ، تضمن الأفعال المتعدية للاسمين ، وإن اختلفا فيه (في العمل) فعملت الأفعال المتعدية الرفع ثم المنصب وعملت إن وأخواتها المنصب ثم الرفع .

(٥) في الأصل : « لازماً » ، الضمير في « انه » للشأن .

على المرفوع في بابها ، تنبيهاً على أن عملها بحق الشبه لا بحق الأصل ، ولم تصرف
تصرف الأفعال ، فلا يجوز في معولها تقدم آخرها على الأول ولا عليها لذلك .
إذا ثبتت هذه المقدمة فليد : أن أحكام^(١) تختص بها لا بد من ذكرها :
فها : أنه لا يجوز حذف اسمها لأنه عمدة ، مبتدأ في الأصل إلا إن كان
ضمير شأن فيجوز حذفه^(٢) في الشعر كقوله^(٣) :

١٤٤- إِنْ مَنْ يَدْخُلُ الْكَنِيسَةَ يَوْمًا يَلْقَ فِيهَا جَازِرًا وَطِبَاءَ
وتقديره : إنه من . وأما حذف خبرها فيجوز للدلالة عليه ، كقوله^(٤) :

١٤٥- وَيَقْلَنَ شَيْبٌ قَدْ عَلَا كَ وَقد كبرت فقلت : إنه
أي : إنه قد كان ذلك ، [و] كقوله^(٥) :

١٤٦- إِنْ حَلًّا وَإِنْ مُرْتَحَلًا وَإِنْ فِي السَّفَرِ مَا مَضَى مَهَلًا
أي : إن لنا محلاً .

ومنها : أنه لا يصح أن تدخل على مبتدأ فيه معنى الاستفهام نحو : من

(١) انظر في هذه الأحكام المقرب ١٠٦/١ وما بعد .

(٢) في الأصل : « حذفها » وهو تعريف .

(٣) البيت للأخطل ، وهو في ديوانه ٢٧٦ (مطبوعة بيروت) ، وأما الشجري
٢٩٥/١ ، والمقرب ١٠٩/١ ، وابن يمش ١١٥/٣ ، والمغني ٣٦ ، والخزانة ٥٧/١ .

(٤) البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات وهو في ديوانه ٦٦ ، والكتاب ٥٥٥/١ ،
وأما الشجري ٢٢٢/١ ، وابن يمش ١٣٠/٣ ، واللسان والتاج : (أن) ، والمغني
٣٧ ، وشواهده ١٢٦ .

(٥) البيت للأعشى ، وهو ديوانه ٢٣٣ ، والكتاب ١٤١/٢ ، والخصائص ٢٧٣/٢ ،
وأما الشجري ٣٢٢/١ ، وأما السبلي ١١٥ ، والمقرب ١٠٩/١ ، وابن يمش ١٠٣/١ ،
واللسان : (حلل) ، والمغني ٨٧ ، وشواهده ٢٣٨ ، والخزانة ٣٨١/٤ . ووقع في الأصل تحريف
« مد مضى نهلا » .

القائم ؟ أو معنى الشرط نحو : مَنْ يَقُمْ أَقَمَ إِلَيْهِ . أو كم الخبرية نحو : كم من قنمٍ ذاهبٌ ، أو ما التعجبية نحو ما أحسنَ زيداً ، وأخواتها المحتاجةُ إلى اسمٍ وخبرٍ مثلها في ذلك ، وأما خبرها فلا يكون « كم » الخبرية كما ذكر ولا جملةٌ طليقةٌ وهي التي لا تحتلُّ الصدقَ والكذبَ ، فأما قول الشاعر : (١) .

١٤٧ - إِنَّ الرِّيَاضَةَ لَا تُنْصِبُكَ لِلْكَذِبِ

فعلى تقدير : يقال فيها ، وحذفُ القول في كلام العرب والقرآن كثيرٌ (٢) ، نحو قوله تعالى : « فَمَا لَهُؤَلَاءِ الْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا ، مَا أَصَابَكَ ، (٣) أي : يقولون : ما أصابك ، وقوله تعالى : « فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وَجوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ » (٤) أي : فيقال لهم : أكفرتم ، ومواضعه في القرآن كثير .

ومنها : أنه يدخل في خبرها أو ما جرى مجراه اللامُ دونَ سائر أخواتها (٥) ، إلا « لكن » (٦) / لما يبيِّن في بابها ، فنقول : « إنَّ زيداً لقائمٌ وفي اسمها . ٥٦ بشرط الفصل ، نحو قوله تعالى : « إنَّ في ذلك لآية » (٧) وفي الفصل المضمر الذي بين اسمها وخبرها نحو : « إنَّ زيداً لهو القائمُ وقوله تعالى : « إِنَّكَ لَأَنْتَ الْحَلِيمُ الرَّشِيدُ » (٨) و « إنَّ هذا لهو البلاه المئين » (٩) ، وفي معمول خبرها شرطٌ تقدّمه .

(١) البيت لجميع الأسدي كما في المفضليات ٣٤ و صدره :

وَلَوْ أَصَابَتْ لَقَالَتْ وَهِيَ صَادِقَةٌ

وهو في أمالي الشجري ٣٣٢/١ ، والخزانة ٢٩٥/٤ . والريضة : التذليل والمعالجة . وتنصبك : تنمبك ، والكذب متعلق بالرياضة .

(٢) انظر أمثلة على إضمار القول في : « إعراب القرآن المنسوب للزجاج » ١٤/١ وما بعده .

(٣) النساء ٧٨ ، ٧٩ (٤) آل عمران ١٠٦ (٥) في الأصل : « أخوا » .

(٦) أجاز الكوفيون زيادة اللام في خبر « لكن » انظر الإنصاف ٢٠٩/١

(٧) الحجر ٧٧ (٨) هود ٨٧ (٩) الصافات ١٠٦

على الخبر نحو : « إن زيدا لفي »^(١) الدار قائم ، ومنه قول الشاعر (٢) :

١٤٨ - إن امرأ خصني عمداً مودته على التثاني لعندي غير مكفور

ومنه قوله تعالى : « لعنرك إثمهم لفي سكرتهم يعمهون »^(٣) ، وفي ما يحل محل الخبر من ظرف وجور نحو قولك : « إن زيدا لفي »^(٤) الدار ، وإن زيدا عندك ، قال تعالى : « إن الأبرار لفي نعيم وإن الفجار لفي جحيم »^(٥) ، وفي المضارع نحو : « إن زيدا يقوم » وقوله تعالى : « وإن ربك ليحكم بينهم »^(٦) ، والماضي الذي لا يتصرف ، نحو « إنك لنعيم الرجل والمتصرف بشرط » قد ، نحو : « إن زيدا لقد قام » ، وإنما دخلت اللام في هذه هذه المواضع مع « إن » ، المكسورة لتناسبها في التوكيد وفي عدم تغييرها^(٧) للابتداء أو الخبر عن معنى الابتداء والخبر ، إلا أنه لا يجتمعان متصليين إلا « إن » قبلت حمزة « إن » هاء كقوله^(٨) :

١٤٩ - ألا ياسنا برقي على قلل الحمى

لهنك من برقي على كريم

وإنما قدّمت اللام على « إن » ، لأن « إن » عاملة واللام غير عاملة فتولي العامل معموله ، فإذا تأخرت فصل بينها على نحو ما ذكرنا لاجتماع حرفين مؤكدين . ولا يصح قول من قال : « إن » « إن » مؤكدة للجملة واللام مؤكدة

(١) في الأصل : « في » وهو تحريف .

(٢) نسبة في الكتاب ١٣٤/٢ إلى أبي زيد الطائي ، وهو في الإنصاف ٤٠٤ ، وابن يعيش ٦٥/٨ ، واللسان : (خصص) ، والمفني ٧٥٢ ، والأشعرني ٣٣٠ ، والمعجم ١٣٩/١ ، وشواهد المفني ٩٥٣

(٣) الحجر ٧٣ (٤) في الأصل « في » وهو تحريف .

(٥) الانقطار ١٣ (٦) النحل ١٢٤ (٧) في الأصل : « تنبها » .

(٨) تقدم برقم ٥١

للخبر لوجهين : أحدهما : أن التوكيد سواء كان بـ « إن » أو اللام إنما عدل هو للأخبار لأنها التي تقع بها الفائدة ، وإثما وُضِعَ الاسم للإسناد إليه . والثاني : أن اللام قد تدخل في اسمها كما ذكر ، فيبغى على هذا أن تكون مؤكدة للاسم خاصة ، وهذا لا يصح .

ومنها (١) : جواز الرفع في المعطوف على اسمها إذا كان بعد الخبر نحو : « إن زيدا قائم ومروء » ، وقوله تعالى : « إن الله بريء من المشركين ورسوله » (٢) ، على قراءة « من قرأ بكسر » « إن » ورفع « رسوله » خارج النبعة (٣) ، وإنما ذلك لكونها مع اسمها في موضع مبتدأ إذ لم تغير معناه وإن كانت ناصبة ، فإذا قال القائل : « إن زيدا قائم ومروء » فهو في تقدير : زيدا قائم ومروء ، ولا بد (٤) ، ولا يشكر هذا العطف فإنه قد جاء بعد خبرها وخبر ليس على الموضع بالنصب كقوله (٥) :

١٥٠ - فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدِ
وكقوله (٦) :

١٥١ - لَعَمْرُكَ مَا قَلْبِي إِلَى أَهْلِهِ بِحُرٍّ
وَلَا مُقْصِرٍ يَوْمًا فَيَأْتِينِي بِقُرٍّ

(١) أي من أحكام « إن » . (٢) للتوبة ٣

(٣) قال أبو حيان ٦/٥ : قرأ الحسن والأعرج : « إن الله بكسر الهمزة ، على إضمار القول ، ولم ينص على أنه قد قرأ أيضا برفع « رسوله » .

(٤) في الأصل : « ومروء ولا بد » ، ولعل « ولا بد » مقحقة .

(٥) البيت لمقيبة الأسدي كما في الكتاب ٦٧/١ ، وصدزه :

مَعَاوِي إِنَّا بَشَرٌ فَأَسْجِحْ

وهو في مر الصناعة ١٤٧ ، وأمالي القالي ١٣٥/١ ، والإنصاف ٣٣٢ ، واللسان : (غمز) ، والمغني ٥٣٠ ، وشراوده ٨٧٠ ، والحزانة ٢٦٠/٢ . وأسجح : أرقق وسهل .

(٦) البيت لامرئ القيس وهو في ديوانه ١٠٩ . والحر هنا : الصابر ، والمقصر : النازع عما هو عليه من الجزع ، والقر : الاستقرار .

برفع «مقصر» ونصبه وخفضه ، فالرفع عطفاً على موضع «مجرر» ، على مذهب
 جني تميم ، والنصب / عطفاً على موضعه على مذهب أهل الحجاز ، والخفض [عطفاً]
 ٥٧ على اللفظ ، ومثل ذلك النعت على الموضع في باب النداء وغيره إذا كانت «مِنْ»
 زائدة نحو قوله تعالى : «مالِكُمْ مِنْ إلهٍ غيرُهُ» ^(١) برفع «غير» على موضع
 «إله» لأنه مبتدأ في الأصل ، و«مِنْ» زائدة ، و«لكن» تجري مجرى
 «إِنْ» ، فيما ذكر .

ومنها : أنه يجوز فيها التخفيف ، وقد ذكر حكمها إذا كانت كذلك ^(٢) .

ومنها : أنه يجوز اتصال نون الوقاية بها ، لأنها أشبهت الفعل في فتح آخرها
 فحفظ على فتحه ، فإن وُجِدَت دون نون الوقاية ، فالتون الأصلية محذوفة لاجتماع
 التونين المتحركين ، ودلت نون الوقاية عليها ، ولا تقول : إنها المحذوفة لأنها
 وُضِعَتْ لمعنى هو باق ، فكان ينبغي أن تبقى معه كقوله تعالى : «إني أنا ربك»
 فخالسَ نعليك . ^(٣)

وإذا لحقتها «ما» فتقول : إنما ، وتدخل على الجملة الاسمية . فبعضهم
 يجعلها كلمةً فيرتفع ما بعدها بالابتداء والخبر وهو المسموع ، نحو قولك : إنما
 زيد قائم ، وقال تعالى : «إنما الله واحد» ^(٤) ، وبعضهم يُعْمِلُهَا
 كعملها دون «ما» ، فتكون «ما» زائدة غير مؤثرة ، فتقول : إنما زيداً
 قائم ، قياساً على «ليت» فإنه قد سُمِعَ نصب ما بعدها بها ومعها [ما] ، وترك
 العمل ، وسأني في بابها .

والصحيح أنها لا تعمل بحكم السماع كما ذكر ، وبحكم القياس لأنها لا تختص
 بجملة اسمية ولا فعلية إذ تقول : إنما زيد قائم ، وإنما يقوم زيد ، ولا يعمل
 إلا ما يختص ، وهذا أصل مبني عليه كثير من أبواب العربية ، وقد مضى منه
 شيء وسيرد عليك شيء منه إن شاء الله .

(١) المؤمنون ٢٣ (٢) انظر : الورقة ٥١

(٣) طه ١٢ (٤) النساء ١٧١

ومعنى « إنمّا » فى كلام العرب الحصر والتخصيص ^(١) بأحد الحيزين ،
 فإذا قال قائل : قام زيد وعمرو ، فتقول : إنمّا عمرو القائم ، وإنمّا قام
 عمرو ، ومن كلامهم : إنا الكريم يوشف ، ويعبر عنها بعض الأصوليين أنها
 لتحقيق المتصل وتحقيق المنفصل ، وهذا راجع إلى المعنى الذى ذكرت لك من
 الحصر والتخصيص ، وتسمى عند النحويين حرف ابتداء ، إذ الاسماء بعدها
 مبتدأة لا غير ، وحكمها فى الحصر والاختصاص حكم « إلا » ، وكذلك فى
 حكم تأخير الفعل وتقديه على الوجوب فى باب الفاعل والمفعول ، نحو : إنا
 ضرب زيداً وعمرو ، وإنمّا ضرب عمرو زيداً .

الموضع الثانى : أن تكون جواباً بمعنى « نعم » فتقع بعد الطلب والخبر ،
 فإذا قال القائل : اضرب زيداً فتقول : إنّه ، أى : نعم ، وتقول : قام زيد ،
 فتقول : إنّه ، أى نعم ، قال الشاعر : ^(٢)

١٥٢ - وَقَائِلَةٌ: أَسَيْتَ فَقُلْتَ جَيْرٌ أَسِيْتُ لِنَفْسِي مِنْ ذَاكَ إِنَّهُ

٥٨ أى : نعم ، والهاء للوقف ، وقال / الرادّ حين قال القائل : لعن الله ناقة
 حملتني إليك : « إن وراكبها » ^(٣) ، أى : نعم ، ولعن راكبها . وأمّا قول
 الآخر ^(٤) :

١٥٣ - وَيَقُلْنَ شَيْبٌ قَدْ عَلَا كَ وَقَدْ كَبُرَتْ فَقُلْتُ : إِنَّهُ

فيحتمل أن تكون فيه بمعنى نعم ويحتمل أن تكون على مواضعها الأولى .

(١) قال أبو حيان : « إن فهم حصر فحين سياق الكلام لامنها ، ولو أفادت الحصر
 لأفادته أخواتها المكفوفة بـ « ما » ، والجمهور لا يوافقون على ذلك ، انظر : الجنى ١٦٠

(٢) لم أمتد إلى قائله ، وهو فى اللسان : « أساء » ، والغنى ١٢٨ ، وشرايده ٣٦٢ .
 والخزانة ٢٣٨/٤

(٣) القائل عبد الله بن الزبير ، انظر الخبر فى : الخزانة ٦٢/٤

(٤) تقدم برقم ١٤٥

والهاء ضمير اسمها والخبر محذوف أي : كان ماتقطن ، كما حذف الآخر « كان »
أو « ذهب » في قوله : (١)

١٥٤ قَسَوْفَ تُصَادِفُهُ أَيْنَمَا

والآخر « زالت » في قوله : (٢)

١٥٥ - لَمَّا تَرَلَّ بِرَحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدِ

باب أن المفتوحة المشددة (٣)

اعلم أن لها في الكلام موضعين :

الموضع الاول : أن تكون للتوكيد كالمكسورة المشددة المذكورة قبل
هذا ، والكلام عليها في دخولها على المبتدأ والخبر ونصب الأول اسماً لها ورفع
الثاني خبراً لها كالكلام على « إن » ، المكسورة المذكورة ، لا فرق بينها في ذلك
ولا على ما تدخل عليه من المبتدآت والأخبار التي ذكرت في بابها ، فتقول : علمت
أن زيدا قائم ، كما تقول : إن زيدا قائم .

وأحكامها في العمل بالثبوت وغيره واحدة كما ذكر ، إلا أن الفرق بينهما
أن هذه مفتوحة وتلك مكسورة وأن هذه أبداً تكون في موضع اسم مفرد
معمول لغيره ، نحو : « أعجبتني أنك قائم وكرهت أنك خارج » ، و « عجبت
من أنك ذاهب » ، التقدير : أعجبتني قيامك ، وكرهت خروجك ، وعجبت من
ذهابك ، وأن « إن » ، المكسورة . تكون في موضع المبتدأ وخبره حيث وقعا
أول الكلام ، أو أثناءه .

وعدد لها بعض النحويين مواضع (٤) وزاد فيها بعضهم على بعض ، منها ابتداء

(١) تقدم برقم ٨٢ (٢) تقدم برقم ٨١

(٣) انظر في « أن » : الكتاب ٥٣٩/١ ، المقرب ١٠٩/١ ، ابن يمش ٥٩/٨

بليلى ١٦٢ ، اللغني ٣٩

(٤) المواضع التي سيذكرها الآن لأن المكسورة مع أن الباب لأن المفتوحة .

الكلام ، نحو : إن زيدا منطلق ، ومنها بعد القسم ، نحو : والله إن زيدا قائم ،
ومنها إذا كان [في] خبرها اللام ، نحو : عَلِمْتُ إن زيدا لمنطلق ، ومنها : بعد
القول الجرؤ من معنى الظن وعمله ، نحو : قال زيد إن عمراً منطلق ، ومنها بعد
«ألا» الاستفاحية ، نحو : ألا إن زيدا قائم ، ومنها بعد «ثم» ، نحو : قمت
ثم إنك تقعد ، ومنها بعد «حتى» ، نحو : قمت حتى إنك منطلق ، ولا معنى
لتعديد^(١) هذه المواضع لأن كل واحد منها يصلح للببدأ والخبر فيه ، فذلك يجمعها .

والكلام يتصور فيه للكسورة الممزة تارة والمفتوحة تارة ، ولها فيه تارة
محسب صلاح المفرد أو الجملة أو صلاحها ، وبعضهم حصر^(٢) مواضعها بأن قال :
ما صلح في موضعها الاسم والفعل معاً فهي مكسورة فيه ، وما صلح فيه الاسم
لا غير أو الفعل^(٣) لا غير فهي مفتوحة ، احترازاً من «لولا» و «لو» فإنه
«ان» مفتوحة بعدها ، و «لولا» يليها الاسم لا غير ، و «لو» يليها الفعل لا غير .

وليس الأمر كذلك ، وإنما ولي «لولا» أن المفتوحة لأن «لا» في موضع
الفعل ، وذلك الاسم يرتفع به فهي على موضعها من حلولها موضع الاسم المفرد
المعمول لا في موضع الببدأ والخبر على ما زعموا ، لما يذكر في بابها^(٤) ، وإنما
ولي «ان» المفتوحة المذكورة لأن الفعل مقدّر بعدها فهو مرفوع به مفرد
معمول له حلت محله ، فإذا قلت : «لو أن زيدا قائم لأكرمك» ، فالتقدير :
لو صح أو ثبت^(٥) ، فإن هذا الفعل قد حذف اختصاراً لطلبها له وفاعله بعده .

(١) في الأصل : «لتعديدها» .

(٢) لعله : اختصر .

(٣) في الأصل : تكرار قوله «أو الفعل» .

(٤) هذا المذهب على الرأي الذي يقول به المؤلف ، فإبعد (لولا) مرفوع بانعدام

وقد حذفت «انعدم» وثابت «لا» منابها رسوق يفصل المؤلف هذا الرأي في
باب لولا .

(٥) هذا مذهب الكوفيين والمبرد ، ومذهب سيويه على الابتداء والخبر محذوف .

انظر : الجنى ١٦٥

ومنه قول بعضهم : « لو ذاتُ سِواري لطمتي » ^(١) أي : لو لطمتي ، وعليه قوله تعالى :
« لو أنَّ اللهَ هداني لكانتُ من المتقين » ^(٢) ، ولما كانت « لو » طالبةً للفعل جاز
تقديره بعدها .

و « أن » ، هذه لا يُعطف على موضعها مع اسمها في نحو : علمتُ أنَّ زيداً
قائمٌ وعمروءٌ وتلك ، ^(٣) يُعطف على موضعها مع اسمها وإثباتاً لذلك لأنَّ « إن »
المكسورة مع اسمها في موضع مبتدأ والمفتوحة مع اسمها وخبرها في موضع اسم
مفردٍ معمولٍ كما ذكرنا .

و « أن » ، هذه إذا خُفِّفتْ لا تعمل [إلا] في ضمير الأمر والشأن إلا في
الضرورة ، كما ذكر في بابها ، والمكسورة المشددة ليست كذلك .

و « أن » ، هذه إذا خُفِّفتْ تدخل على غير الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر
بشرط الفصل كما ذكر في بابها ، والمكسورة ليست كذلك .

الموضع الثاني : أن تكون بمعنى « لعل » ، كقولك : قمتُ لأنَّكَ تكرمُنِي ،
أي : لعلك تكرمُنِي ، قال الله تعالى : « [وما يُشعِرُكُمْ] أثَّبا إذا جاءَتْ »
لا يؤمنون ، ^(٤) ، وقال الشاعر ^(٥) :

١٥٦ - عُوجاً عَلَى الطَّلَلِ الْمُحِيلِ لِأَنَّا

نَبْكِي الدِّيَارَ كَمَا بَكَى ابْنُ حِذَامٍ

أي : لعلنا .

(١) هو مثل عربي ، انظر : جمع الأمثال ٨١/٢ ، وجمهرة الأمثال للسكري ١٩٣/٢

(٢) الزمر ٥٧ (٣) أي : « إن » (٤) المؤمنون ١٠٩

(٥) البيت لامرئ القيس ، وهو في ديوانه ١١٤ ، وابن يعيش ٧٩/٨ ، والمزهر ٤٧٦/٢ ،

والخزانة ٣٧٦/٤

باب : أنا وأنتِ وأنتِ وأنتِ وأنتِ وأنتِ^(١)

اعلم أن هذه الألفاظ أصلها ضمائر منفصلة تعود على متكلم أو مخاطب مذكراً أو مؤنثاً مفرداً أو مثنى أو جموعاً^(٢) ، ويجري مجراها ونحو من باب النون ، و « هو وهي وهما وهم وهن » من باب الهاء ، فهي بالعودة على الأسماء أسماء ، وهي في موضع معمولات إذا كانت أسماء ، وإنما ذكرتها في الحروف لأنها قد تكون في بعض المواضع ليس لها محل من الإعراب فليست بأسماء ، فيحكم عليها بالحرفية ، وذلك في باب الفصل الذي يسميه الكوفيون العباد .

وإنما سَمَّاهُ البصريون بابَ الفصل لأن هذه الألفاظ / المذكورة يُفصلُ بها بين الخبر وذو الخبر من غير اعتدادٍ بها في الإعراب ، ولا احتياجٍ إليها في العودة على الأسماء وإنها وضعت تأكيداً .

وسَمَّاهُ الكوفيون عباداً لأن ما بعدها قد يُعتمدُ عليه في بعض المواضع فيه ، ويجعلونها حينئذ أسماء^(٣) .

والصحيح أنها في هذا الباب حروف^(٤) لا تحتاجُ إليها في العودة ولا يكون لها في بعض المواضع في محل إعراب .

وهذه الألفاظ تدخُلُ بين المبتدأ والخبر ، أو ما أصله المبتدأ والخبر ، وذلك في باب « كان » وأخواتها ، وفي باب « ظننت » وأخواتها ، وفي باب « أعلمت » وأخواتها ، وفي باب « ما » النافية و « لا » أختها عند بعضهم ، وفي باب « لا » التي لنفي الجنس ، إلا أنه بشرط [أن يكون] المبتدأ والخبر معرفتين ،

(١) انظر في خبير الفصل : الكتاب ٤٦١/١ ، والمقتضب ١٠٣/٤ ، وأمالي الشجري ١٠٧/١ ، والإنصاف ٧٠٦/٢ ، والجنى ١٤٠ ، وابن عيمش ١٠٩/٣ ، والمغني ٥٤٦

(٢) العبارة في الأصل : « مذكر أو مؤنث مفرداً أو مثنى أو جموع » وهي محرفة .

(٣) قال ابن هشام : « سمى عباداً لأنه يعتمد عليه معنى الكلام » . انظر : المغني ٥٤٩

(٤) في الأصل : « حرف » ، وهو تحريف .

وما أصله كذلك ، أو نكرتين تقاربان المعرفة ، وذلك للفصل [بين معرفتين أو]
 بين معرفة ونكرة كذلك^(١) ، فتقول : زيد هو القائم ، وإن زيدا هو القائم ،
 وكان زيد هو القائم ، وظننت زيدا هو القائم ، وأعلنت زيدا عمرا هو القائم ،
 وما زيد هو القائم ، ولا رجلا هو أفضل منك ، ولا رجلا هو أفضل منك ،
 وتقول في المعرفة والنكرة التي تقارب المعرفة لأنها لا تقبل الألف واللام كما
 لا تقبلها المعرفة^(٢) ، ولذلك صعب الابتداء بها .

إلا أن هذه الألفاظ المذكورة لا تظهر حرفيتها نصاً إلا إذا كان الخبر
 منصوباً ظاهر الإعراب ، وذلك في باب « كان » وفي باب « ظننت » وفي باب
 « أعلنت » وفي باب « ما » الحجازية ولا المشبّهتين بـ « ليس » المذكورة تماثلها
 قبل ، ولا تظهر في باب المبتدأ ولا في باب « إن » ولا في باب لا النافية
 للجلس لارتفاع أخبارها ، فتكون هذه الألفاظ إن شئت فصلاً ، وإن شئت
 مبتدآت وما بعدها أخبارها ، وتكون إذ ذاك أسماء ، وليست غرضنا إلا إذا
 كانت فصلاً ، وكذلك إذا لم يظهر الإعراب في أخبارها [فلا] تحتاج^(٣) إلى
 خبر منصوب لكونه مبنياً أو مقصوراً أو مضافاً إلى [ياء] التكلم ، نحو :
 كان زيد هذا ، وكان زيد المعطى وكان زيد غلامي ، وكذلك الحكم في باب
 « ظننت » و « أعلنت » و « ما » و « لا » المشبّهتين بـ « ليس » .

واعلم أن هذه الألفاظ إذا انتصب ما بعدها من الأخبار المذكورة فلا يصح
 أن تقع مبتدآت لبقائها دون أخبار ، وإذا وقعت بين منصوبين في باب
 « ظننت » و « أعلنت » فلا يصح فيها أن تكون تابعة لما قبلها على البدل
 لأن ما قبلها واضح البيان لظهوره ، ولا يبين ظاهره بضمير لعكس معنى

(١) العبارة في الأصل معرفة : « وذلك الفعل من أو معرفة أو نكرة كذلك »

(٢) أثبت ابن يعيش مثلاً لهذه الحالة ١١٢/٣ : « كان زيد هو خيراً منك » وسقط
 المثال من الأصل .

(٣) في الأصل : « يحتاج » وهو نصيف .

٦١ البدل ، ولأن صيغة المرفوع لا تتبع / المنصوب ولا المحفوض إلا نادراً ،
نحو : مررت بك أنت .

واعلم أن هذه الألفاظ تجزي^(١) [على] ما قبلها من الأفراد أو التثنية^(٢)
أو الجمع أو التذكير أو التأنيث أو الحضور ، فنقول : زيد - و القائم ، وأنا أنا
القائم ، وظننتكما أنما القائمين ، وظننتنا نحن القائمين ، أو نحن القائمين ،
وظننتكن أنتن القائنات ، قال الله تعالى : « إنكم أنتم الظالمون »^(٣) ، و « اللهم
إن كان هذا هو الحق من عندك »^(٤) ، و « كنا نحن الوارثين »^(٥) ، و « يرى الذين
أوتوا العلم الذي أنزل إليك من ربك هو الحق »^(٦) و « كنت أنت الرقيب عليهم »^(٧) ،
و « ولكن كانوا هم الظالمين »^(٨) . فأما قول الشاعر^(٩) :

١٥٧ - وَكَأَنُّ بِالْأَبَاطِحِ مِنْ صَدِيقٍ يَرَانِي لَوْ أَصِبتُ هُوَ الْمُصَابِ

فهو على حذف مضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ، كأنه قال : يرى مصابي
هو المصاب ، ولولا ذلك لقال : أنا المصاب .

وقد حكى الأخفش دخول الفصل بين الحال وذوي الحال نحو : جاءني زيد
هو ضاحكاً ، ولا يقاس عليه لقلته .

وما عدا هذه المواضع التي ذكرنا فإن هذه الألفاظ فيه ضمائر أسماء
فاعرفه ، والله الموفق .

(١) في الأصل : « مجزي » وهو تصحيف .

(٢) في الأصل : « التثنية » وهو تصحيف .

(٣) الأنبياء ٦٤ (٤) لأنقال ٣٢ (٥) القصص ٥٨ (٦) سبأ ٦

(٧) المائدة ١١٧ (٨) الزخرف ٧٦

(٩) البيت لجور ، وهو في ديوانه ٢٤٤/١ ، والمقرب ١١٩/١ ، وابن يمش

١١٠/٣ ، والمغني ٥٤٨ ، والأشعري ٦٣٩ ، والجمع ٦٨/١ ، وشواهد المغني ٨٧٥

باب أو^(١)

اعلم أن لها في الكلام موضعين :

الموضع الأول : أن تكون حرف عطف فتعطف مفرداً على مفرد ، وجملة على جملة ، ويكون لها في هذا الموضع خمسة معان .

أحدها : أن تكون تخييراً فلا تقع إلا بعد الطلب نحو قولك : كل سمكاً أو اشرب لبناً ، أي : افعل أحد هذين .

الثاني : أن تكون لإباحة ، ولا تقع أيضاً إلا بعد الطلب ، نحو قولك : جالس الحسن أو ابن سيرين .

والفرق بين التخيير والإباحة أن للمكلف الخاطب أن يجمع بين الشيئين في الإباحة وليس له ذلك في التخيير ، يفعل أحد الشيئين ويترك الآخر ، وإن تركها معاً عوقب أو ذم ، وكذلك إن جمع بينهما^(٢) . وتظهر هذه الفائدة في الأحكام الشرعية في علم الأصول .

الثالث من المعاني : أن تكون للشك نحو قولك : ما أدري أزيد قام أو عمرو^(٣) ، ولا تقع إلا بعد الخبر لا غير كما مثّل .

والرابع : أن تكون للإيهام ، وذلك في الخبر أيضاً ولا يكون ذلك إلا

(١) انظر في أر : الكتاب ٤٩٩/١ ، ٥٦٩ ، المقضب ٧٥/٣ ، الأضداد ٢٧٩ ،

الأهمية ١١٥ ، أمالي الشجري ٣١٤/٢ ، المقرب ٢٣٠/١ ، ابن يمين ٩٧/٨ ، الجنى

٩٠ ، المغني ٦٤ ، الهمع ١٠/٢ ، انحصص ٤٤

(٢) قال ابن هشام : وإن أدخلت « لا » النافية امتنع فعل الجميع نحو « ولاتطعم منهم آثماً أو كفوراً » . انظر : المغني ١٤

(٣) هذا المثال لا يصلح لأو ، وإنما يصلح لأم ، لأن الهزة يأتي بعدها « أم » ولأنه قد نص على أن « أو » التي للشك لا تقع إلا بعد الخبر ، ومثل ابن هشام بقوله تعالى :

« لبثنا يوماً أو بعض يوم » .

في حق السامع دون الخبير نحو قولك : زيدٌ قام أو عمرو ، والفرق بينهما أن الشك لا يعلمه الخبير والإيهام يعلمه ويثبتهم على السامع لمعنى ما .

الخامس : أن تكون تفصيلاً ، نحو قولك : « زيدٌ منطلقٌ أو عمروٌ شاخصٌ » ، ومعناه أن الانطلاق لزيدٍ والشخص لعمرو ، ومنه / قوله تعالى : « وقالوا كونوا هوداً أو نصارى تهتدوا » ^(١) أي قالت اليهود للنصارى : كونوا هوداً تهتدوا ، وقالت النصارى لليهود : كونوا نصارى تهتدوا .

فأما قوله تعالى : « فأرسلناه إلى مائة ألفٍ أو يزيدون » ^(٢) فـ « أو » هنا عند بعضهم بمعنى « بل » وعند بعضهم بمعنى الواو ، والصحيح أنها التي للإيهام ، فهي راجعة لبعض المعاني المتقدمة الذكر .
وأما قول الشاعر ^(٣) :

١٥٨ - وَكَانَ سَيَّانٍ أَنْ لَا يَسْرُحُوا نَعَمًا

أَوْ يَسْرُحُوهُ بِهَا وَاعْبَرْتَ السُّوحُ
وقال الآخر ^(٤) :

١٥٩ - وَقَدْ زَعَمْتَ لَيْلِي بِأَنِّي فَاجِرٌ لِنَفْسِي تُقَاهَا أَوْ عَلَيَّهَا فُجُورُهَا

(١) البقرة ١٣٥ (٢) الصافات ١٤٧

(٣) البيت لأبي ذؤيب كما في اللسان : (سرا) ، والذي في ديوان الهذليين ١٥٨/١ بيتان :

وَقَالَ مَا شِئِمُّ : سَيَّانٍ سِرُّكُمْ وَأَنْ تُقِيمُوا بِهِ وَاعْبَرْتَ السُّوحُ
وَكَانَ مِثْلَيْنِ أَلَّا يَسْرُحُوا نَعَمًا

حَيْثُ اسْتَرَادَتْ مَوَاشِيَهُمْ وَتَسْرِيحُ
والذي في الحزاة ٣٤٢/٢ أنه ملقن من بيتين ، وهو في ابن يمش ٩١/٨ ، والمغني ٦٥ ، وشراذه ١٩٨ . سيان : مثلان ، والسوح : جماعة الساحة .

(٤) البيت لتوبة بن الحمير كما في أمالي القاضي ٨٧/١ ، وهو في الأزهية ١١٩ ، وأمالي الشجري ٢١٧/٢ ، والمغني ٦٥

ف « أو » هنا بمعنى الواو ، وهو قليل لا يقاس عليه ، وإنما الباب
الكثير ما ذكرنا ^(١) .

واعلم أن « أو » إذا وقع قبلها الاستفهام فيصيح أن يكون بالهمزة وبغيرها
من أدوات الاستفهام ، بخلاف « أم » ، عد بعضهم ، وأنها لا تتقدّر معها ^(٢) .
إذا كانت بـ « أي » ، كما تقدّرت مع « أم » ، فإن جوابها يكون : نعم أو
لا ، بخلاف « أم » ، وإنما ذلك لأنها ^(٣) عطفت استفهاماً على استفهام ،
فكانت كل واحدة منها قائم بنفسه بخلاف « أم » ، فإنها مع ما قبلها مقدّرة بـ « أي » ،
فلذلك لا يكون جوابها إلا أحد الشينين أو الأشياء ^(٤) ، وقد بيّن ذلك في بابها ^(٥) .

الموضع الثاني : أن تكون ناصبة بإضمار « أن » ، فيكون معناها معنى إلا
مع « أن » ، نحو قولك : لألزمك أو تقضي حقّي ولأسيرن في البلاد أو
أستغني ، قال الشاعر ^(٦) :

١٦٠ - فسير في بلاد الله والتمس الغنى
تعيش ذا يسار أو تموت فتعذرا
وقال آخر ^(٧) :

١٦١ - فقلت له لا تبك عينك إنما
تحاول ملكاً أو تموت فتعذرا
وذكر بعضهم أن « أو » تنصب بمعنى ما ذكر وبمعنى « إلى أن » ، وبمعنى

(١) ذهب الكوفيون إلى أن « أو » تكون بمعنى الواو وبمعنى « بل » ، وذهب البصريون
إلى أنها لا تكون ، انظر : الإنصاف ٤٧٨ ، وقد أورد صاحب الأزمية ١١٧ كثيراً من
الشواهد العربية على (أو) التي بمعنى العطف .

(٢) أي : وأن « أو » لا تتقدّر مع الهمزة .

(٣) أي : لأن « أو » . (٤) انظر الأزمية ١٤٣ (٥) انظر ص ٩٣

(٦) البيت لمروة بن الورد ، وهو في ديوانه ٨٩ ، والقرب ١/٢٦٣

(٧) البيت لامرئ القيس ، وهو في ديوانه ٦٦ ، والكتاب ١/٥٠ ، والخصائص

١/٢٦٣ ، واللامات ٥٦ ، وابن يعيش ٧/٢٢ ، واللسان : (أو) ، والأخوهي ٥٥٨ ،

والخرزانه ٦٠٩/٣

« كي » وتُجمع فيها المعاني الثلاثة في كل موضع ، وهذا ليس بصحيح ، لأنَّ اليتيم المذكورين لا يصحُّ فيها معنى « كي » وإنَّ كان يصحُّ فيها معنى « إلى أن » وإنما حلهم على هذا صلاح التقديرات الثلاثة ^(١) في نحو : لألزمُكَ أو تقضيني حتي ، ولأسيرنُ في البلاد أو أستغني ، وإنما الصحيح أنَّها لازمةٌ لمعنى « إلا أن » ، في كل موضع ، فعليه المعول دون « إلى أن » ، و « كي » ، لأن ذلك لا يطردُ فيها في كلِّ موضع .

واعلم أنَّ « أو » هذه إذا حُققَ معناها رجعتُ إلى معنى العاطفةِ اسماً على اسم ، فإذا قال القائلُ : لألزمُكَ أو تقضيني حتي ، فالمعنى : أنا سلازم لك أو قاضي أنت حتي ، فكأنه في الأصل : ليكونُ مني لزومٌ لك أو قضاءُ منك لحقي ، فكأنك / عطفْتَ مصدرًا على مصدرٍ ، وبذلك صحَّ عندنا إضمارُ « أن » بعدها ليصيرَ مابعدَها مصدرًا معطوفاً في المعنى على مصدرٍ آخرٍ من معنى الكلام ، خلافاً للكوفيين : فإنَّهم ينصبون بها نفسها ^(٢) ، ولو كانت ناصبةً بنفسها لكانت ناصبةً في كلِّ موضع ، فعلم اطراد ذلك يدلُّ على فسادِ مذهبيهم ، ففِت عليه .

باب أيُّ المفتوحة الخفيفة ^(٣)

اعلم أنَّ لها في الكلام موضعين :
الموضع الأول : أن تكونَ تنبيهاً ^(٤) ونداءً مثل « يا ، ، إلا أنَّا

(١) في الأصل : « الثلاث » وهو تحريف .

(٢) هذا رأي الكسائي فحسب ، ويرى الفراء أنه انتصب بالخلاف ، انظر : الجني ٩٢

(٣) انظر في أي : أمالي الشجري ٢/٢٩٥ ، ابن يمين ٨/١٣٩ ، الجني ٩٢ ،

طغني ٨٠ ، المص ١/٩١ ، ٢/٧١

(٤) في الأصل « تنبيه » .

تختصُّ بالقرب منزلة المصغي إليك ، لتقارب لفظها ، وهي في النداء أبعدُ من
الهمزة ، فهي في المنزلة الوسطى من الهمزة و د أيا .

ويجوز مدُّها إذا بعدت المسافة فيكون المد فيها دليلاً على بُعد المسافة^(١) ،
وأنَّ السامع بحيث لا يسمع النداء إلاَّ مع المدِّ ، فنقول : أيُّ زيدُ ، وآأي
زيدُ إذا مددَّتْ ، قال الشاعر^(٢) :

١٦٤ - أَلَمْ تَسْمَعِي أَيُّ عَبْدَ فِي رَوْتَقِ الضُّحَى

بُكَاءِ حَمَامَاتٍ لهنَّ هَدِيرُ

ولا يجوز حذفها وإبقاء المنادي ، وإنَّ وجدنا منادى دونها قرأنا الحذف
ل د يا ، وحدها ، لأنها أمُّ الباب في النداء ، والتصرفُ إنما ينبغي أن يكون
لها خاصةً ، وسيأتي في بابها لـ^(٣) كانت أمُّ الباب ؟

الموضع الثاني : أن تكون عبارة وتفسيراً ، وهي التي تقع في موضعها
« أن » ، المذكورة في بابها فنقول : ثم أي انطلق ، وأمرئك أن تكرم زيداً
أي تعطيه درهماً ، قال التنوخي^(٤) : تناس البرق أي لا أستطيع مَرى .

(١) نقل صاحب الجنى هذا الكلام عن المؤلف ولمس عليه ، وجاء في نقله « دليلاً على البعد » .

(٢) البيت لكثير حزة ، وهو في ديوانه ٢٣١/١ ، والسان « يا » ، والمفني ٨٠ .

وشواهد ٢٣٤ ، والدور ١٤٧/١ .

(٣) في الأصل : « لا » وهو تحريف .

(٤) جاء في البنية ٢٩٥/١ : « أحداً بن إسحاق التنوخي ، عالم باللفظ ونحو الكوفة ،

غلبه عالم ، توفي سنة ٣١٨ هـ » ويمتثل أن يكون التنوخي هذا شاعراً وأن يكون الشاهد
شطر بيت . والسري : السير في الليل .

باب إي المكسورة الخفيفة^(١)

اعلم أن « إي » المذكورة لا تقع في الكلام إلا جواباً مع المقسم به قبله فإذا قال القائل : هل قام زيد ؟ فتقول في الجواب : إي واه ، وإي وري ، قال الله تعالى : « إي وري إنه لحق »^(٢) .

ومعناها الإثبات والتوكيد^(٣) ، قال بعضهم : هي بمعنى حقاً ، يريد : في المعنى ، لا في الوقوع موقعها ، إذ تلك اسم وهذه حرف .

باب آيا المفتوحة الخفيفة^(٤)

اعلم أن « آيا » معناها التنييه ، ويُنادى بها كما ينادى بـ « يا » ، إلا أنها تكون لازمة لنداء البعيد مسافةً أو حكماً كالنائم والغافل ، ولذلك كانت على ثلاثة أحرف آخرها ألف تحمّل المدّة ماضت ، لأنّ مدّة الصوت بها يتمكن .

ولا يجوز حذفها وإبقاء المنادى ، وإذا وجدنا منادى دون حرف نداء حكماً بالحذف لـ « يا » ، لأنها أمّ الباب^(٥) ، / على ما يبيّن في بابها بحول الله ، فتقول : آيا زيد ، وآيا عبد الله ، قال الشاعر^(٦) :

١٦٣ - آيا ظبيّة الوعساء بين جلاجل
وبين النقا أنت أم أم سألر

(١) انظر في إي : الجنى ٩٣ ، الفني ٨٠ ، الجمع ٧١/٢ (٢) يونس ٥٣

(٣) لم يقصر صاحب الفني وقوع إي جواباً مع المقسم به قبله ، وإنما تكون لتصديق الخبر ولإعلام المستخبر ولوعده الطالب . الفني ٨٠

(٤) انظر في « آيا » المقرب ١٧٥/١ ، الجنى ١٦٩ ، الفني ١٤

(٥) نقل صاحب الجنى هذه الفكرة عن المؤلف وتخصّ على ذلك ١٦٩

(٦) تقدم برقم ٢٦

وقال آخر^(١) :

١٦٤ - أَيَارَاكِبَا إِمَّا عَرَضْتَ فَبَلَّغْنِي نَدَامَايَ مِنْ نَجْرَانٍ أَلَّا تَلَايَا
وَيُرَى : فَيَا رَاكِبَا .

باب إِيَا المَكْسُورَةِ المَشْدُودَةِ^(٢)

اعلم أن « إِيَا » ، لم تأتِ في كلام العرب إلا وصلةً للمضمر المنصوب ليُعلم أنه مفعولٌ مما كان يتصل به من الفعل والاسم الذي في معناه ، وبعضهم يسميها دِعَامَةً ، إلا أنها قد تُنَزَّلُ في بعض المواضع منزلة فعل الأمر للزوم^(٣) حذفه معها ، وذلك قولهم : إِيَاكَ والشرُّ ، وإِيَاكَ وأن يحذف أحدكم الأرب^(٤) ، وقول الشاعر^(٥) :

١٦٥ - فَأَيَاكَ إِيَاكَ المِرَاءَ فَإِنَّهُ
والمعنى : أحذر نفسك من ذلك كله ، فلما حُذِفَ الفعلُ لكثرة الاستعمال

(١) البيت لعبد يغوث بن وقاص الحارثي كما في المفضليات ١٥٦ ، وهو في الكتاب ٢٠٠/٢ ، والخصائص ٤٤٨/٢ ، والجمهرة ٢٧٢ ، وطلب ٤٨٨ ، والمقتضب ٢٠٤/٤ ، وأما في القالي ١٣٧/٣ ، والأشعرى ٤٤٥ ، وابن حنبل ٧/٤ ، والعيني ٤٢/٣

(٢) انظر في « إِيَا » : الكتاب ٤٤٦/١ ، الجنى ٢١٦

(٣) في الأصل : « للزوم » وهو تحريف .

(٤) في ابن عيش ٢٦/٢ : « وإِيَايَ » وشرح المثال بقوله : يعني يرميه بسيف أو ما أشبهه .

(٥) نسب في الحزاة ٦٣/٤ إلى الفضل بن عبد الرحمن القرشي ، وعجزه :

إِلَى الشَّرِّ دَعَاهُ وَلِلشَّرِّ جَالِبٌ

وهو في الكتاب ٢٧٩/١ ، والخصائص ١٠٢/٣ ، واللامات ٥٨ ، والمغني ٧٥٦ ، واللسان :

(أَيَا) ، والأشعرى ٤٨٠ ، والعيني ١١٣/٤

بقي المضمر وحدة ، فجعلنا له « إِيَّا » دُعامةً لثلاثٍ يبقى منفصلاً من الفعل^(١) ،
 أو ما في معناه ، فعلى هذا تتصل « إِيَّا »^(٢) بالمضمر المتصل على جميع أنواع
 صيغه : من صيغة نصبٍ وتذكير وتأنيت وإفراد وتثنية وجمع وغيبة وحضور
 وتكلم ، فيصير حينئذ منفصلاً من الفعل أو ما في معناه من الأسماء ، فتقول :
 إِيَّاي وإِيَّانا وإِيَّاكَ وإِيَّاكَ وإِيَّاكَ وإِيَّاكُمْ وإِيَّاكُمْ وإِيَّاه وإِيَّاهَا وإِيَّاهُمْ وإِيَّاهُن ، وإِنَّمَا
 يَفْعَلُ ذلك لإرادة تقدم المضمر على الفعل أو ما جرى مجراه لاعتناء أو موجب
 كقولهم تعالى : « إِيَّاكَ نَعْبُدُ وإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ »^(٣) ، « وإِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ »^(٤) ،
 « وما كَانُوا إِذِئْنَا يَعْبُدُونَ »^(٥) ، « وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى »^(٦) .

والأصل في ذلك كَلْمَةُ الاتصال بالفعل أو [ما] في معناه لأنه ضعيف
 لكونه في الأصل على حرفٍ واحد ، فاتصل بما قبله ليتقوى النطق به ، وَلَمَّا
 اتَّصَلَ بما قبله صار معه كالكلمة الواحدة ، فإذا وقع الاعتناء أو موجب التقديم
 قُدِّمَ ، فلم يَصِحَّ النطق به وحده فجعلت « إِيَّا » له دُعامة ليتقوى بها النطق
 ولا يجوز انفصاله مع التأخير إلا في الضرورة ، كقوله^(٧) :

١٦٦ - إِيَّاكَ حَتَّى بَلَغْتَ إِيَّاكَ

أو قوله^(٨) .

-
- (١) في الأصل « فعل » وهو تحريف . (٢) في الأصل « إِيَّاه » وهو تحريف ،
 (٣) الفاتحة . (٤) بآ ٤٠ (٥) القصص ٦٣ (٦) بآ ٢٤
 (٧) البيت لحيد الأرقط كما في الخزائن ٤٠٦/٢ ، وقوله :
 (٨) بعده بياض قدّر بيت من الشعر .

أَتَتَكَ عَنَسٌ تَقَطَّعُ الْأَرَاكَ

وهو في الكتاب ٣٦٢/٢ والخصائص ٣٠٧/١ ، وأمالى الشجري ٤٠/١ ، والإنصاف
 ٦٩٩ ، وابن يعيش ١٠٢/٣
 (٨) بعده بياض قدّر بيت من الشعر .

ولا يصح أن يقال في «إيّا» إنه اسمٌ مضمَرٌ / ، والمضمَرُ الذي بعده ٦٥ حرفٌ خطابٍ أو غيبةٍ لا غير كما زعم بعضهم ^(١) ، وعضدُه ابنُ جني في «مر الصناعة» ^(٢) ، لفساد ذلك بوجهين :

أحدهما : أن «إيّا» لو كان ضميراً لعاد على شيء ولا يعود على شيء ، فبطل كونه ضميراً . والثاني : أنه لا يتبدّل في تثنية ولا جمع ولا تأنيث ولا تذكير ولا غيبة ولا حضور ، ولو كان ضميراً لتبدّل بحسب ذلك ، وإنها يتبدّل بحسب ذلك ما بعده وهو العائدُ على الأسماء ، فهو المضمَرُ لا غير ، و«إيّا» دعامة ، فإذا كان متصلاً بالفعل أو ما في معناه قيل له ضمير متصل ، وإذا كان متصلاً بـ «إيّا» قيل له ضمير متصل ، أي فصلت «إيّا» بينه وبين ما يجب أن يكون متصلاً به ، فهي حرف ، فاعلمه .

وأما ما حكى الخليلُ من قولهم : «إذا جاوز الرجلُ الستين فأَيّاه وإيّا الشواب» ^(٣) ، فلا ينكر اتصال «إيّا» بالظاهر تكريراً لها ، وهو بقوّة أنها ليست اسماً ولا ضميراً ، وإخراجُ الضمائرِ الاسميةِ إلى الحرفيةِ لمجردِ الخطابِ والغيبةِ حيرةٌ وتكلفٌ بغير دليل قاطع لإخراج أصل إلى فرع ، وكثير إلى قليل .

وما زعم بعضهم ^(٤) من أن الجميع اسمٌ واحد ، لا خفاءً بفساده لظهور التركيب . وما زعم بعضهم أنها تأنيث «أي» التي في النداء ، لأنها وصلةٌ فحسنٌ .

(١) التزم المؤلف برأي الكوفيين ، انظر : الإنصاف ٦٩٥ ، وانظر مذاهب النحويين في «إيّا» : الجنى ٢١٦ .

(٢) انظر مر الصناعة ٣١١ .

(٣) انظر الكتاب ٢٧٩/١ ، ومر الصناعة ٣١١ ، والمرجل في شرح الجمل ٣٨٤ . والشواب : ج شابة .

(٤) حكاه ابن كيسان عن بعض النحويين ، انظر مر الصناعة ٣١١ .

لو اطرّد له أي ، مؤنثٌ فعدمُ كونه في غير هذا الباب يضعفُ هذا القول .
ثم إن "تأنيث" أي ، لا معنى له مع وجود وقوعه مع المذكر في نحو : إِبْنُكَ
يَاجِلُ ، اللهم إلا أن يكون يعني به النفس فيؤنث عليها فيسوغُ ، ولكنه
يضعفُ لعدم اطراده في غير هذا الباب .

فالأولى الحملُ على الحرفية لأنه لا معنى له في نفسه ، وإنما معناه في غيره .
ككسر الحروف ، ومعناه هنا الاعتمادُ عليه في النطق بالمضمر المتصل^(١) دونه .
هذا آخرُ الكلام على الحروف التي الهمزة فيها أولاً مركبةٌ مع غيرها من
الحروف لمعنى في كلام العرب على ما انتهى إليه العلم .

[صَبِحَ وَأَمْسَى]

وبقي في الباب لفظتان : إحداهما أصبح والأخرى أمسى ، وكان حقهما
أن يذكرا في باين على الترتيب بعد د أل ، وقبل د أن ، ، ولكن لَمَّا
كانا في كلام العرب فعلين لم أذكرهما في الحروف ، ولكن قد وردا زائدين
في التعجب خاصة ، قالوا ما أصبح أبداً وما أمسى أداً ، فيكونان إذ
ذاك حرفين ، لأن الأفعال والأسماء لا تتراد ، وإنما تراد الحروف ، وإن كان
اللفظُ للفعل ، كما زادوا د كان ، في هذا الباب وفي قول الشاعر / (٢) :

١٦٧ - سَرَاةٌ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامِي عَلَى - كَانَ - الْمُسَوِّمَةِ الْعِرَابِ
وكما (٣) زادوا د أرى ، في قولهم : د أخذته بأرى ألف درهم ، وإن كانا
فعلين في اللفظ ، ولكن ذلك شاذ لا يُقاسُ عليه .

(١) نقل صاحب المجتبي هذا الرأي عن المؤلف ٢١٦
(٢) لم أعتد إلى قائله ، وهو في سر الصناعة ٢٩٨ ، والأزهية ١٩٧ ، وأسرار
العربية ١٣٦ ، وابن يمين ٩٨/٧ ، وفيه جواد عوضاً من «سراة» ، والسان (كنن) .
وابن عقيل ١٦٩/١ ، والهمج ١٢٠/١ ، والحزانة ٣٣/٤ . والسراة : الشرفاء . والمسومة
الحبل الملقمة .

(٣) في الأصل : «ولاء» وهو تحريف .

ويُحتمل أن "د أصبح وأمسى ، و د كان ، في باب التعجب على أصلها من الفعلية ، ويكون في كل واحدٍ منها ضميرٌ اسميها ، وما بعدها خبرها ، ويكون التعجب واقعاً عليها لخروجها في معاني أخبارها في الظن في استعظام أخبارها ، وهذا أشبه من أن تجعل زوائد حروفاً ، فالقول بهذا أحسن .

ولكن قد يُعترضُ هذا القولُ الأولُ بأن "د أصبح وأمسى وكان ، تدل على الزمان ، والحرف لا يدل على زمان ، ويُعترضُ القول الثاني بأن فعل التعجب لا يكون إلا على وزن "أفعل" وأصبح وأمسى ليسا منقولتين من ثلاثي ، ولا يَبْنِي للتعجب إلا ما هو ثلاثي في الأصل .

فالذي ينبغي أن يقال في "د أمسى وأصبح وكان ، إنها أفعالٌ تَوَامٌ ، وفواعلُها ماضٍ من الفعل أو في معناه من الكلام الذي (١) هي فيه وتحلُّها التأخير بعده ، لكن قيل لها زوائد لدخولها بين ما يحتاج بعضه إلى بعض ، ولأنها يصلح الكلام دونها ، فقولهم : "د أصبح أبردها ، وما أمسى أدفأها ، في التعجب أفعالٌ مؤخّرةٌ في الأصل ، والتقدير : ما أبردها أصبح ذلك وما أدفأها أمسى ذلك وما أحسن زيدا كان ذلك ، وكذلك قوله (٢) :

١٦٨ - على - كان - المَسْوَمَةُ العِرابِ

التقدير : وكان ذلك ، وقولهم : أخذته بأرى ألف درهم ، الأصل : أخذته بألف درهم أرى ذلك جيداً ، فحذف مفعولها لدلالة الكلام عليها فاعلمه .

(١) في الأصل : "التي" وهو سهو .

(٢) تقدم برقم ١٦٧

باب الباء

اعلم أن الباء تكون في كلام العرب مفردة ومركبة مع غيرها من الحروف

باب الباء المفردة^(١)

اعلم أن الباء المفردة لا تكون في كلام العرب إلا جارة لا غير ، تخفّض ما بعدها على كل حال ، وهي على ثلاثة أقسام : قسم لا يمكن أن تكون زائدة قطعاً ، وقسم لا تكون إلا زائدة قطعاً ، وقسم يحتمل أن تكون زائدة وأن لا تكون .

٦٧ ونعني بالزائد الذي دخوله كخروجه ، لأن النحويين جرت عادتهم أن يُسموا الباء والكاف واللام زوائد^(٢) وإن كانت لا يجوز أن يستعمل الكلام دونها لثلاثاً يُظن أنها من نفس الكلمة لكونها متصلة بما بعدها بعض كلمة كالباء من بيت ، والكاف من كلام ، واللام من لبد^(٣) ، والتاء من قيم ، فهذا إطلاق . ويطلقون الزائد على ما يستقيم الكلام دونه كما في قوله تعالى : « فبا تقضيم^(٤) » و « فبا رحمة^(٥) » .

ويطلقون الزائد على ما يصل العامل إلى ما بعده ولا يمنعه من ذلك ، وإن كان معنى لا يصح الكلام دونه ، وذلك ك « لا » في نحو قوله تعالى : « وحسبوا ألا تكون فتنة^(٦) » ، بنصب « تكون » وك « لا » الواقعة بين الجار والمجرور في نحو قولهم : « جئت بلا زاد » ، فالزائد الذي غيب هو الأول^(٧) الذي يستقيم الكلام مع عدمه كاستقامته معه دون الإطلاقين الآخرين .

(١) انظر في الباء : التخصيص ٥١/١٤ ، ابن يعيش ٣٢/٨ ، ١٣٨ ، ١٠٠/٩ .

الجنى ١٠ ، المغني ١٠٦ ، الهمع ٢٠/٢ .

(٢) يعنون نحو يزيد وكزيد ولزيد ، وانظر سر الصناعة ١٣٥/١ .

(٣) اللبد : الكثير (٤) النساء ١٥٥ (٥) آل عمران ١٥٩ (٦) المائدة ٧١

(٧) وهو الذي دخوله كخروجه .

القسم الأول الذي لا يمكن أن تكون فيه زائدة ، لها فيه اثنا عشر معنى .

المعنى الأول : أن تكون للتعدية ، فإذا كان الفعل لا يتعدى فأدخلتها صار يتعدى نحو قوله : قام زيد ، فهذا لا يتعدى ، ثم نقول : « قام زيد بعمرو » فيصير يتعدى ، قال الله تعالى : « ولو شاء الله لذهب بسمعهم وأبصارهم » (١) . ومعناها معنى همزة التعدية ، والتضعيف بمعناها إذا (٢) قلت : أمت زيدا وقومته ، وقد ذكر في باب الهمزة ، فمعنى قوله تعالى : « لذهب بسمعهم » ، لأذهب بسمعهم .

المعنى الثاني : أن تكون للاسعانة نحو قولك : كتبت بالقلم ، وضربت بالسوط ، والمعنى أن الكتب وقع منك بآلة وهو القلم ، والضرب وقع بآلة وهو السوط ، فهما المعنيان [الداخلان] على الفعلين ، قال الشاعر (٣) :

١٦٩ - نضربُ بالسَّيْفِ وَنَرْجُو بِالْفَرْجِ

فأدخل الباء في السيف لهذا المعنى ، وذلك في القلم وشبهه .

المعنى الثالث : أن تكون للإلصاق ، نحو مررتُ بزيدٍ وفقدته بعصاه ، وجذبه بشعره ، معنى ذلك كله أنك ألصقت المرور بزيدٍ والقود بالعصا والجذب بالشعر ، ومنه : وصلتُ هذا بهذا ، أي ألصقت به ، فالإلصاق يكون لفظياً ومعنوياً ، كما مثل ، قال الله تعالى : « وإذا مروا بهم يتغامزون » (٤) وقال « ليكفروا بما آتيناهم » (٥) ، وقال « وقد كفروا به من قبل » (٦) ، وهذا

(١) البقرة ٢٠

(٢) في الأصل : « أنا » وهو تحريف .

(٣) نسب في الخزانة ١٥٩/٤ إلى النابغة الجعدي ، وقبلة :

نَحْنُ بَنُو جَعْفَةَ أَصْحَابُ الْفَلَجِ .

وهو في أدب الكتاب ٤١٨ ، والإنصاف ٢٨٤ ، والمغني ١١٥ ، وشرايد ٣٣٢ والفلج : الماء الجاري .

(٤) المطففين ٣٠ (٥) الروم ٣٤ (٦) سبأ ٥٣

المعنى في كلام العرب في الباء أكثر من غيره فيها ، حتى إن بعض النحويين قد ردّوا أكثر معاني الباء إليه ، وإن كانت على بُعد ، والصحيح التوسع كما ذكر ويذكر .

٦٨ المعنى الرابع : المصاحبة وهي التي تعطي / معنى « مع » نحو قولك : جئت به ، وجاء البرد والطيالة^(١) ، قال الله تعالى « فأتبعهم فرعون^٢ » ، « فأتبعهم فرعون^٣ » ، « فأتبعهم فرعون^٤ » ، أي : مع جنوده .

المعنى الخامس : السؤال ، فتكون بمعنى « عن » نحو : « سألتك بزيدي » أي عنه ، قال تعالى : « سأل سائل بعذاب واقع^(٥) » ، أي : عن عذاب ، وقال الشاعر^(٦) :

١٧٠ - فَإِنْ تَسْأَلُونِي بِالنِّسَاءِ فَإِنِّي
بَصِيرٌ بَأَدْوَاءِ النِّسَاءِ طَبِيبٌ
أي : عن النساء .

المعنى السادس : السب ، نحو قولك : ضربتك بخالفك ، وأحسنك إليك يا كرامك ، قال الله تعالى : « فكلوا أخذاً بذنبه^(٧) » ، وقال : « فأخذهم الله بذنوبهم^(٨) » ، وقال : « فأهلكناهم بذنوبهم^(٩) » ، معنى ذلك كله بسب .

المعنى السابع : معنى التعجب ، نحو قولك : أحسن بعمره ، وأكرم به ، ومعنى ذلك : ما أحسنه وما أكرمه ، أي : هو حسن جداً وكريم

(١) لا موضع للشاهد في مثاله ، لعلها بالطيالة ، فهي تشبه قلوبهم : جاء البرد والطيالة .

(٢) الإسراء ٧٨ (٣) المارج ١

(٤) البيت لعلمة بن عبدة . وهو في الديوان ٣٥ ، والفضليات ٣٩٢ ، وحاشية البحري ١٨١ ، وأدب الكاتب ٣٩٧ ، وشرح أدب الكاتب ٣٥٥ ، والأزمية ٢٩٥ ، واللسان (با) ، والهمع ٢٢/٢

(٥) المنكبات ٤٠ (٦) آل عمران ١١ (٧) الأنفال ٥٥

جداً ، قال الله تعالى : « أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ » (١) و « أَبْصِرْ بِهِ وَأَسْمِعْ » (٢) ،
 المعنى : هؤلاء يَمْنُ يُتَعَجَّبُ منهم أو هذا يَمْنُ يُتَعَجَّبُ منه ، إذ لا يَصِحُّ
 التَّعَجُّبُ من الله تعالى لإحاطة علمه بالكلية والجزئي على ما هو عليه سبحانه ،
 والتَّعَجُّبُ لا يكون إلا « بما خفي سببه » ، ولا يَصِحُّ أن تكون هذه الباء زائدة
 لثلاث « يَفْقَدُ معناها » ويخرج الكلام عن التعجب ، وإن كان ما بعدها في موضع
 فاعل عند قوم وفي موضع مفعول عند آخرين .

المعنى الثامن : الظرفية ، فتكون بمعنى « في » ، نحو قولك : زيدٌ بالبرقة
 وعبدُ الله بالكوفة ، قال الله تعالى : « أنْ تَبْوَآءَ لِقَوْمٍ كَمَا بِمِصْرَ بَيْوتًا » (٣)
 أي : في مصر ، وقال الشاعر (٤) :

١٧١ - بِهَا الْعَيْنُ وَالْأَرَامُ يَمِشِينَ خَلْفَةً وَأَضْلَاوُهَا يَنْهَضْنَ مِنْ كُلِّ مَجْتَمٍ
 أي : فيها ، وقال آخر (٥) :

١٧٢ - أَذْوَ زَوْجَةٍ بِالْمِصْرِ أَمْ ذُوْ خُصُومَةٍ
 أي : في المِصْرِ .

المعنى التاسع : معنى الحال ، كقولك : خرج زيدٌ بلباسه ، أي : وثيابه
 عليه ، أي : وهذه حاله ، قال الشاعر (٦) :

١٧٣ - وَمُسْتَنَّةٌ كَأَسْتِنَانِ الْخَرُوفِ فِي قَدْ قَطَعَ الْحَبْلَ بِالْمُرُودِ

(١) مريم ٣٨ (٢) الكهف ٢٦ (٣) يونس ٨٧

(٤) البيت لزهير ، وهو في ديوانه ٥ ، وفي شرح القصائد ٢٣٩ . والعين : البقر ،
 الأرام : الظباء البيض ، خلفه : يخلف بعضها بعضاً . والأطلاء : ج الطلاء وهو ولد البقرة
 (٥) تقدم برقم ١٠٩

(٦) لم أهدئ إلى قائله ، وإنما ذكر في اللسان (خرف) أنه لرجل من بني الحارث
 وهو في سر الصناعة ١٥١ ، والكمال ٤٧٩ ، وابن يعيش ٢٢/٨ . والمستنة : الطعنة
 فار دما ، واستنان الحروف : أي إن دما مر على وجه ولد الفرس ، والمردود : حديد
 توتد في الأرض يشد فيها حبل الدابة .

أي : والمِرْودُ فيه ، أي : هذه حاله .

المعنى العاشر : أن تكونَ للعِوضِ كقولك : بَعْتُ هذا بهذا ، وأعطيت ذاك بذاك ، قال الله تعالى : « وَبَدَّلْنَاهُمْ بِجَنَّتَيْهِمْ جَنَّتَيْنِ ^(١) » ، وقال الشاعر ^(٢) :

١٧٤ - هذا بذاك وَلَا عَثْبُ عَلَى الزَّمَنِ
أي : عوضَ جَنَّتَيْهِمْ ، وعرض ذلك .

المعنى الحادي عشر : أن تكونَ للقسَم ، كقولك : باللهِ لتخرُجَنَّ ، وبك لأفعلنَّ ، قال الشاعر ^(٣) :

١٧٥ - باللهِ رَبِّكَ إِنْ أَتَيْتَ فَقُلْ لَهُ هذا ابْنُ هَرَمَةَ واقفاً بالبابِ
/ ويشابُ هذا بسؤال ، وقال آخر ^(٤) : ٦٩

١٧٦ - رَأَى بَرْقًا فَأَوْضَعَ فَوْقَ بَكْرٍ
فَلَا يَبْكُ مَا أَسَالَ وَلَا أَغَامًا
وقال آخر ^(٥) :

١٧٧ - أَلَا نَادَتْ أُمَامَةً بَاحْتِمَالٍ لِتَقْتُلَنِي فَلَا يَبْكُ مَا أُبَالِي
المعنى في الآيات : وحق الله وحقك .

فأما الباء في قولهم « طِفْتُ باليت » وقوله تعالى : « وامسحوا برؤوسكم » ^(٦) في الآية ^(٧) ، فذهب بعضهم إلى أن الباء في ذلك للتبعية ولذلك أجاز أصحاب

(١) سيأ ١٦

(٢) البيت للشافعي وهو في ديوانه ٨٣ وصدده : فأصبحوا ولان الحال ينشدم .

(٣) البيت لابن هرمة ، وهو في ديوانه ٧٠ وابن يعيش ١٠١/٩

(٤) نسب في النوادر ١٤٦ إلى عمرو بن يروع ، وهو في الخصائص ١٩/٢ وابن يعيش ٣٤/٨

(٥) نسب في حماسة أبي تمام ٤١٥/١ إلى فتوَيْتَ بن سلمى ، وهو في الخصائص ١٩/٢

واللسان (طلل) ، وابن يعيش ١٠١/٩ . والاحتمال : الارتمال .

(٦) المائدة ٦ ، وفي الأصل : « فامسحوا » وهو سهو .

(٧) في الأصل : « في الآيتين » وليس في القرآن الكريم سوى هذه الآية .

مالك المسح في الوضوء ببعض الرأس ، وانتهى الخلاف بينهم في التبعض إلى إجازة قدر الأئمة من الرأس في المسح ، والصحيح أن الباء في ذلك كله للإلصاق ، كما تقدم في المعنى الثالث ، وإنشأ التبعض الذي يمكن في التمثيل في الآية (١) على المجاز ، لا أصل للباء فيه ، فهو مثل قواك : ضربت زيدا ، وأنت تريد بعضه ، بإطلاق اللفظ مجازاً .

المعنى الثاني عشر : التشبيه كقواك : لقيت به الأسد وواجهت به الهلال ، كأنك قلت : لقيته فكأنني لقيت الأسد ، وواجهته فكأنني واجهته الهلال ، قال العجاج (٢) :

١٧٨ - لَا قَوْأَ بِهِ الْحَجَّاجَ وَالْإِصْحَارَا رَبِّهِ ابْنُ أَجْلَى وَافَقَ الْإِسْفَارَا
كأنه قال : وجدوا به ابن أجلى ، فاعلمه .

★ ★ ★

القسم الثاني الذي لا تكون فيه إلا زائدة ، لها ستة مواضع :

الموضع الأول : المتبدا إذا كان « حَسْبُ » ، كقواك : « بِحَسْبِكَ أَنْ تَقُومَ » ، أي : حَسْبِكَ ، قال الشاعر (٣) .

١٧٩ - بِحَسْبِكَ فِي الْقَوْمِ أَنْ يَعْلَمُوا بِأَنَّكَ فِيهِمْ غَنِيٌّ مُضِرٌّ
وقال آخر (٤) :

(١) في الأصل : « فِي الْآيَتَيْنِ »

(٢) هو في دبرائه ٢٣ ، وأمالى القالي ٢٤٤/١ ، واللدان (جلا) . وابن أجلى : المنكشف المشهور الأمر ، ولاقوا به : أي بذلك المكان ، والإصهار : وجدته مصحرا ، وافق ، إسفار : أي واضحا كالصبح .

(٣) نسب في اللسان « يا » إلى الأشعر الرقبان ، وهو في سر الصناعة ١٥٤/١ . والخصائص ٢٨٢/٢ ، والإنصاف ١٧٠ ، وابن يعيش ٢٣/٨ . والمفر : الذي يروح عليه الكثير من المال .

(٤) لم أهدت إلى قائله ، وهو في الحداثة ١٩٩/٢ ، والإنصاف ١٦٩

١٨٠ - بِحَسْبِكَ أَنْ قَدْ سُدَّتْ أَخْزَمَ كُلُّهَا
لِكُلِّ أَنَاثٍ سَادَةٌ وَدَعَائِمُ

أي : حسبك علمهم ، وحسبك سيادتك .

الموضع الثاني : خبر ليس ، نحو قولك : ليس زيد بقائم ، قال الله تعالى :
« أليس الله بكاف عبده » ، ^(١) وقال الشاعر ^(٢) :

١٨١ - فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدِ

الموضع الثالث : خبر « ما » ، نحو قولك : ما زيد بقائم ، قال الله تعالى :
« وما هم بمؤمنين » ، ^(٣) « وما ربك بظلام للعبيد » ، ^(٤) ، وقال الشاعر ^(٥) :

١٨٢ - مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التَّرْضَى حُكُومَتُهُ

وَلَا الْأَصِيلِ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلِ

وسواء كانت « ما » حجازية أو تميمية فالباء داخلة في خبرها زائدة .

الموضع الرابع : فاعل كفى ، كقولك : كفى بك شاهداً ، قال الله تعالى :
« وكفى بالله شهيدا » ، ^(٦) ، « وكفى بالله وكيل » ، ^(٧) .

ولا تدخل هذه الباء في فاعل « كفى » ، « إلا » إذا كانت غير متعدية .
بمعنى : « اكتفى » ، فإن كانت متعدية إلى مفعولين فلا تدخل الباء في فاعلها
كقوله تعالى : « وكفى الله المؤمنين القتال » ، ^(٨) و « إِنَّا كَفَيْنَاكَ
المستهزئين » ، ^(٩) ، ومنه قول العربي : / يَا إِيَّاكَ قَدْ كَفَيْتُكَ ^(١٠) ، والمفعول الثاني هنا
محذوف اقتصاراً .

(١) الزمر ٣٦ (٧) تقدم برقم ١٥٠ (٣) البقرة ٨ (٤) آل عمران ١٨٢

(٥) تقدم برقم ٨٧ (٦) النبأ ٧٩ (٧) النساء ٨١ (٨) الأحزاب ٢٥

(٩) الحجر ٩٥ (١٠) انظر المقرب ١/١٧٦

الموضع الخامس : مفعول كفى عند بعضهم في الضرورة كقول الشاعر (١) :

١٨٣ - فَكَفَى بَنًا فَضْلًا عَلَى مَنْ غَيْرُنَا حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إِيَّانَا
وابنُ أبي العافية (٢) الإشبيلي المتأخر يجعل « الباء » في البيت داخله على فاعل
« كفى » كما في الموضع الرابع ، ويجعل « حب النبي » بدل اشتغال (٣) من
الضمير على الموضع ، لأنَّ الضمير مخفوض لفظاً مرفوعٌ معنىً وهو حنٌّ ،
وعليه حمل بعض المتأخرين بيت المتبي (٤) :

١٨٤ - كَفَى بِحَسْمِي نَحُولًا أَنِّي رَجُلٌ لَوْلَا مُخَاطَبَتِي إِيَّاكَ لَمْ تَرَنِي
الموضع السادس : الفاعل في الضرورة ، كقوله (٥) :

١٨٥ - أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي بِمَا لَاقَتْ كُبُونُ بَنِي زِيَادٍ
أي : أَلَمْ يَأْتِيكَ (٦) خبرٌ بما لَاقَتْ ، كما قالوا : « قد كان من مطر (٧) » ،
أي نازلٌ من مطر أو شبهه ، والأخفش يجعل « مِنْ » هنا زائدةً وكلاماً
ضعيفاً ، ويروى : « أَلَا هَلْ أَتَاكَ » (٨) و « أَلَمْ يَأْتِكَ » بغير باء .

(١) اختلف في نسبه - كما في الخزانة ٥٤٥/٢ - بين كعب بن مالك ، وعبد الله
بن رواحة وبشير بن عبد الرحمن ، وهو في الكتاب ١٠٥/٢ ، وثعلب ٢٧٣ ، وأما
الشجري ١٦٩/٢ ، والأزهية ١٠١ ، واللسان (من) ، والمغني ١١٦ ، وشراذه ٣٣٧ ، والهمع ٩٢/١
(٢) في الأصل : « ابن أبي العالية » ولم نجد رجلاً بهذه الكنية ، ولعل الصواب ابن أبي
العافية وهو محمد بن عبد الرحمن ، فقه بالغة والعربية توفي ٥٨٣ ، انظر : البنية ١٥٤/١
(٣) في الأصل : « إشمال » وهو تحريف .

(٤) الديوان ٤٠٤/٤

(٥) البيت ليس بن زهير كما في النواذر ٢٠٣ ، وسر الصناعة ٨٨ ، والخصائص
٣٣٣/١ ، وإيضاح الزجاجي ١٠٤ ، وأما الشجري ٨٤/١ ، والمتن ٥٣٧ ، وابن
يمش ٢٤/٨ . وتسمى : تبغ ، واللبون : جماعة الإبل ذات اللبن .

(٦) كذا كما رويت في البيت . (٧) انظر : المغني ٣٦٠

(٨) في الأصل : « أتاك » وهو تحريف ، والتصويب من سر الصناعة ٨٩/١

ومثل زيادتها في الفاعل للضرورة زيادتها في خبر الابتداء كقوله (١) :

١٨٦ - مَا أَنتَ مِنْ يَتٍّ يَلْذُ دُخُولُهُ

وِظْلُكَ لَوْ يُسْطَاعُ بِالْبَارِدِ السَّهْلِ

وقال الآخر (٢) :

١٨٧ - فَتَعُكْهَا بَشِيٌّ يُسْطَاعُ

أي : شيء ، ويحتمل أن يكون الخبر محذوفاً أقيم الجار والمجرور مقامه ، كأنه قال : فتعكها كائن أو حادث أو مستقر ، وهو أجود من الزيادة لكون الجار والمجرور يقعان خبراً للبنداء قياساً .

وأما قوله : « أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْزِ بِخَلْقَيْنِ » [بقادر] ، (٣) ، فذكر أبو الحين ابن عصفور الإشبيلي (٤) أن ذلك من الشاذ (٥) ، وفيه عندي تسويغ لدخول الباء الزائدة لتصدير الكلام بالنفي ، والباء في تمام فائدته ، فكانت كائنها في خبر « ما ، إذ » و « آله » نفياً كما « أن » و « ما ، نفي » .

★ ★ ★

(١) لم أمتد إلى قائله ، ورواية الصدر في أمالي القالي ٣١٩/٢

يَنَا أَنتَ مِنْ يَتٍّ دُخُولُكَ لَذَّةٌ

وهو في السمت ٨٤٢/٢

(٢) نسب في حاشية أبي تمام إلى رجل من قديم ٦٨/١ ، وصدره :

فَلَا تَطْمَعُ أَيْتَ اللَّعْنِ فِيهَا

وهو في شواهد التوضيح ٣١ ، والمغني ١١٧ ، والأشعري ٥٢ ، والخزانة ١٣/٢

(٣) الأحقاف ٣٣

(٤) هو علي بن مؤمن - حامل لواء العربية في زمانه بالأندلس - له : المتع والمقرب

وشرح الجمل ، توفي سنة ٦٦٣ ، انظر : البغية ٢١٠/٢

(٥) أي : دخول الباء في « بقادر »

القسم الثالث الذي يحتمل أن تكون فيه زائدة وألا تكون ، ماعدا ما ذكرنا من القسمين نحو قوله تعالى : « تَنْبُتُ بِالذَّهْنِ » (١) ، فيحتمل أن تكون الباء زائدة ، ويكون التقدير : « تَنْبُتُ الذَّهْنُ » أي : تخرجها ، ويحتمل أن تكون الباء باء الحال كأنه قال : « تَنْبُتُ شَجَرُهَا وَالذَّهْنُ فِيهَا » فتكون من المعاني التي ذكرنا أولاً ، وكذلك قول الشاعر (٢) :

٧١

١٨٨ - شَرِبْتُ بِمَاءِ الدَّحْرِ صَيْنٌ فَأَصْبَحْتُ

زَوْرَاءُ تَنْفِرُ عَنْ حِيَاضِ الدَّيْلَمِ

وقول الآخر (٣) :

١٨٩ - شَرِبْتُ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَعْتُ مَتَى لُجَجُ خُضْرٍ لَهْنٌ نَيْجٌ

إن جعلنا الباء زائدة (٤) في البيتين كان الماء مفعولاً لشربت أو لشربن ، وإن كانت غير زائدة فهي الظرفية أو التي للإلصاق التي فيها معنى التبعيض ، كما تقدم (٥) ، ففس على هذه الثلاثة الأقسام ما يرد عليك من الباء في كلام العرب تجده واحداً منها إن شاء الله .

(١) المؤمنون ٤٠

(٢) البيت لعنرة وهو في الديوان ٢٠١ ، والأزمية ٢٩٤ ، وأمالى الشجري ٢٧٠/٢ ، واللسان (دحض) ، وابن يمش ١١٥/٢ . والزوراء : المائلة ، والديلم : الأعداء .

(٣) في الأصل : « مناليج » وهو تحريف . والبيت في ديوان الهذليين ١/١ . لأبي ذؤيب ، وروايته :

تَرَوْتُ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَنْصَبْتُ عَلَى حَبَشِيَّاتٍ لَهْنٌ نَيْجٌ

وهو في أمالي الشجري ٢٧٠/٢ ، والأزمية ٢٩٤ ، والمخصص ٦٧/١٤ ، وأدب الكاتب ٤٠٨ ، واللسان (شرب) ، وابن عقيل ٤/٢ ، والأشئوني ٢٨٤ ، والمخرانة ١٩٣/٣ . والنسيج : المر السريع مع الصوت ، ومتى : من ، وهي لغة هذيل .

(٤) في الأصل : « الزائدة » وهو تحريف .

(٥) استشهد الهروي بالبيتين على أن الباء بمعنى « من » ، انظر : الأزمية ٢٩٤ .

واعلم أن الباء وسائر حروف الخفض لابد أن تكون متعلقة بفعل أو مافيه معنى الفعل أو راحة الفعل ، لأن الجار والمجرور في موضع معمول مستدع^(١) لواحد من ذلك .

إلا أن حقيقة المتعلق إنما هي في غير الزائد ، وأما الزائد فبعضهم يجعله متعلقاً وبعضهم لا يجعله متعلقاً ، وبعضهم يجعله متعلقاً إن كان في الكلام فعل^(٢) أو معناه كـ د ليس ، وإن لم يكن كـ د ما ، الحجازية فلا يجعله متعلقاً وهو الصحيح لأن عمله تشبيهاً^(٣) بغير الزائد إذ لا حاجة إليه فكان ينبغي أن لا يعمل ، فإذا عمل وكان في الكلام ما^(٤) يتعلق [به] كان الشبّه لغير الزائد من جهتين^(٥) ، نحو : د ما جاء من أحد ، وإن كان لا شيء له يتعلق به كان الشبّه لغير الزائد من جهة واحدة وهو العمل فقط ، فتعلق الزائد لا ضرورة له كغير الزائد ، إذ لا حاجة إليه لازمة ، فاعلمه .

باب الباء المركبة مع غيرها من الحروف

وهي تتركب مع الجيم واللام : يجمل ، ومع اللام وحدها : يل ، ومع اللام والألف : يلي ، وماعدا ذلك من التركيب مغفل .

باب يجمل^(٦)

اعلم أن هذه اللفظة ليس لها في الكلام إلا معنى واحد^(٧) [وهو] الجواب

(١) في الأصل : « مستدعى » وهو تعريف .

(٢) في الأصل : « فعلا » وهو تعريف .

(٣) كذا على تقدير : يشبه تشبيهاً :

(٤) في الأصل : « بما » وهو تعريف .

(٥) أي : أنه عمل الجر وله ما يتعلق به .

(٦) انظر في « يمل » : الجنى ١٦٩ ، المضي ١١٩ ، الهمع ٧١/٢ .

(٧) في الأصل : « واحداً » وهو تعريف .

بمعنى نعم ، وهذا إذا كانت حرفاً ، وتكون اسماً بمعنى : حسب كقوله (١) :

١٩٠ - عَجَّلْنَا هَذَا وَالْحَقِّقْنَا بِذَلِكَ الشَّحْمَ إِنَّا قَدْ مَلَلْنَاهُ يَجَلْ

وقوله (٢) :

١٩١ - أَلَا يَجَلِي مِنَ الشَّرَابِ أَلَا يَجَلْ

باب بل (٣)

اعلم أن معنى « بل » في كلام العرب الإضراب عن الأول إما تركاً له وأخذاً في غيره لمعنى يظهر له ، وإمّا لأنه ببداء (٤) نحو قولك : ضربت زيداً بل عمراً ، واضرب زيداً بل عمراً ، وإمّا لغلطه بذكر لفظه وأنت تريد غيره ، نحو : رأيت رجلاً بل حمراً ، وهذا لا يقع في القرآن ولا في فصيح كلام في حال تبليغ ، وإمّا للنسيان ، وهو أيضاً / لا يصح في القرآن ولا في ٧٢ كلام مبلغ عن الله تعالى ، والأمثلة في كلهما واحدة ، وإمّا يقع الفرق بين الموضعين من جهة المعنى ، وهو أن النسيان وضع شيء على غيره من غير علم به ولا خطور بالبال ، والغلط وضع شيء على غيره بضمي الوهم إليه ثم يظهر المقصود ، وإمّا البداء فهو وضع شيء على معنى بالقصد ، ثم يتبين أن الأولى

(١) في الأصل : « كقولك » وهو تعريف ، وتقدم الشاهد برقم ٤٧

(٢) البيت لطرفة وهو في الديوان ٨٩ ، وصره :

أَلَا إِنِّي شَرِبْتُ أَسْوَدَ جَالِكَا

وهو في المعنى ١١٩ ، وشواهد المعنى ٣٤٥

(٣) انظر في « بل » : الأزمية ٢٢٨ ، المقرب ٢٣٢/١ ، ابن عيش ١٠٤/٨ ،

الجنى ٩٣ ، المعنى ١١٩

(٤) سيشرح المؤلف « البداء » بعد قليل .

غير ذلك الشيء ، ففي المدح يؤتى بأحسن ، وفي الذم يؤتى بأقبح ، كقولك :
هندٌ شمسٌ [بل] دنيا ، وهندٌ ليلٌ [بل] كابوس ، أو شبه ذلك .

ودخول « بل » في هذه المواضع بصرف المراد الأول إلى الثاني ، واستعمالها
دون « بل » قبيح ، فإذا صح هذا فـ « بل » لها موضعان :

الموضع الأول : أن تكون حرف عطفٍ مشرّكاً ما بعده مع ما قبله في
اللفظ ، وهو الاسمية في الأسماء ، والفعلية في الأفعال ، والرفع والنصب والحذف
والجزم ، ولا تُشركُ في المعنى لأنَّ الفعلَ لأحدهما دون الآخر وهو الثاني ،
سواء كان الأول موجباً أو منقياً ، نحو : قام زيد بل عمرو ، وما قام زيدٌ بل
عمرو ، فالقيام في كلا الحالين الثاني دون الأول [و] إنَّ ظهرت أداة النفي
بعدها مع الفعل ، فيكون الإضراب عن النفي للأول وجعله الثاني ، نحو : ما قام
زيدٌ بل ما قام عمرو .

وخالف أبو العباس المبرد في هذا ، وزعم^(١) أن « بل » تضربُ عن الأول
إثباتاً وتثبتُ للثاني ، وتضربُ عن الأول نفيّاً وتثبتُ^(٢) للثاني ، فإذا قال القائلُ :
قام زيدٌ بل عمرو ، فالقائمُ عمرو لا غير ، وإذا قال : ما قام زيدٌ بل عمرو ،
فنفيُ القيام عن عمرو ، والإضرابُ عن النفي للأول^(٣) .

ومذهبه لا يصحُّ لأنَّ « بل » عندنا وعنده ليس حرفَ عطفٍ مشرّكاً في
المعنى ، وإنشأ هو في اللفظِ خاصةً ، فلا يُقدَّرُ بعدها غير الفعل خاصةً من
غير نفي ، إذ النفي هو المعنى الذي تُشركُ فيه الحروفُ المشرّكة في المعنى
كالواو ، فإذا نلاحظْ لـ « بل » في تقدير نفيٍ بعدها ، وإن كان وقع الخلافُ
بين ما بعدها مع ما قبلها في الإضراب لا غير وكان الكلام الأول لم يكن ،

(١) انظر : المتعصب ١٢/١

(٢) قوله : « وتثبت » غير واضح في الأصل ، والمعنى : تثبت النفي للثاني

(٣) أي : أن تكون نافية معنى النفي والنهي إلى ما بعدها .

وإذا كان قبلها إيجابٌ أُضربتَ عنه لا غير ، وجعلتَ للثاني ، وكان الأولُ أيضاً لم يكنْ ، وكذلك إذا كان الأولُ إيجاباً والثاني نفيّاً أو بالعكس ، وقد اتفق معنا في باب « ما » الحجازية أننا إذا عطفنا على خبرها خبراً آخرَ بـ « بل » ارتفع لا غير ، فنقول : ما زيدٌ قائماً بل قاعدٌ ، وكان ينبغي على مذهبه أن يُجيزَ النصبَ / في « قاعد » على تقدير « ما » أخرى ، ولا يقولُ به ، فدلَّ ٧٢ على تناقض كلامه ، وقد نصَّ على هذا الفصل في باب « ما » من « المقتضب » له ^(١).

الموضع الثاني : أن تكون حرف ابتداءٍ وذلك إذا لم يقع تشريكٌ بين ما بعدها وما قبلها ، وتكون عاطفةٌ جملةٌ على جملةٍ مضمربٍ عن الأولى ، نحو : اضرب زيداً بل أنت قائمٌ ، أو قام زيدٌ بل عمروٌ منطلقٌ ، أو زيدٌ خارجٌ بل أخوك منطلقٌ ، أو ما فعلتَ هذا بل عبدُ الله منطلقٌ ، قال الله تعالى : « ق ، والقرآنَ الجيدِ ، بلْ عَجِبُوا » ^(٢) ، و « ص ، والقرآنَ ذي الذكورِ ، بلْ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي عِزَّتِهِمْ شِقَاقٌ » ^(٣) ، فهذا حرف ابتداءٍ لا غير ، وقال تعالى : « بَلْ لَمْ يَكُنْ فِي شِكِّكَ مِنْ ذِكْرِي ، بَلْ لَمَّا يَذُوقُوا عَذَابِي » ^(٤) ، فبهذه تعطفُ جملةٌ على جملةٍ ، والإضرابُ لازمٌ لها على كل حال .

وذكر بعضهم أن « بل » تكون حرفَ خفضٍ للكرة بمنزلة « رُبَّ » وأنشد على ذلك ^(٥) :

(١) المقتضب ٤/١٨٨ ، ٢٠١

(٢) الآية ٢٠١ من سورة ق (٣) الآية ٢٠١ من سورة ص (٤) سورة ص ٨

(٥) البيت لسور الذنب كما في اللسان : (بلل) ، وبعده :

قَطَعَتْهَا إِذَا الِمْهَا تَجَوَّفَتْ

وهو في سر الصناعة ١٧٧ ، والخصائص ١/٣٠٤ ، والإنصاف ٣٧٩ ، وابن عيسى ١١٨/٢ ، وشراهد الشافية ٢٠٠ . والجوز : الوسط . والتهباء : المفاضة يتبها فيها السالك . والجحفة : الترس ، وتجوفت : دخلت جوف مخيئها .

١٩٢ - بَلْ جَوَزَ تَيْهَاءَ كَظْمَرِ الْجَحَفَتِ

و (١) :

١٩٣ - بَلْ بَلَدٍ مِلْءِ الْفِجَاجِ قَتْمُهُ

وقال الآخر (٢) :

١٩٤ - بَلْ مَنْ رَأَى الْبَرْقَ بَتْ أَرْقُبُهُ

وليس كذلك بل ما بعدها مخفوض بـ « رُبْ » مضمرة ، فإنَّها تضمَرُ ويقي عملها دون « بِل » وغيرها من حروف العطف ، كقوله (٣) :

١٩٥ - رَسَمَ دَايِرَ وَقَفْتُ فِي طَلِيلِهِ

أراد : رب رسم دايِرَ

(١) البيت لرؤبة ، وهو في ديوانه ١٥٠ ، وبمعه :

لَا يُشْتَرَى كَتَانُهُ وَجَهْرُهُ

وهو في الإنصاف ٥٢٦ ، واللسان : (نذل) ، والجني ٩٤ ، والمفني ١٢٠ ، والشذور ٣٢٣ ، وابن عقيل ٢٦/٣ ، والأشعر ٢٩٩ ، وشواهد المفني ٣٤٧ . والفجاج : ج فجع وهو الطريق الواسع ، قتمه : أصله : القتام وهو الغبار ، والجهرم : البساط .

(٢) البيت لـ : لييد ، وهو في ديوانه ٢٩ ، وروايته فيه : ياهل ترى ، وعجزه :

يُزْجِي حَبِيْبًا إِذَا خَبَا تَقْبَا

وفي الأصل : « البرق يشري بت أرقبه » فيضطرب عروضياً ، وهو في الكتاب ٣٦٩/٢ ، والأزمية ٢٣١ . ويَرْجِي : يسوق ، والحبي : السحاب المرتفع ، وثقب : أضاع . (٣) البيت لجميل ، وهو في ديوانه ١٨٧ ، وعجزه :

كَدَتْ أَقْضَى الْحَيَاةِ مِنْ جَلَالِهِ

وهو في الخصائص ٣٨٥/١ ، وسر الصناعة ١٤٩ ، وأمالى القالي ٢٤٣/١ ، والسمط ٥٥٧ . وابن يمين ٥٢/٨ ، والمفني ١٢٩ ، وابن عقيل ٢٧/٣ ، واللسان : (جلل) ، وشواهد المفني ٤٠٣ ، والمفني ٣٣٩/٣ ، والحزالة ١٩٩/٤

فإذا دخلت « بل » فهي حرف ابتداء كلام واضراب عن كلام مقدير مخالف لما هي فيه ، ولا يلزم أن يكون بعدها إذا كانت حرف ابتداء مبتداً ألا ترى قول الشاعر^(١) :

١٩٦- بَلْ هَلْ أَرِيكَ حُمُولَ الْحَيِّ غَادِيَةً

كَالْتَّخْلُ زَيْنَهَا يَنْعُ وَإِفْضَاحُ

إنه أدخلها على « هل » وليست مبتداً ، وإنما لها صدر الكلام ، وكذلك في الأبيات الثلاثة المتقدمة^(٢) ، وهي حرف ابتداء كلام وإن كان بعدها « رب » لأنها لا يُصدّرُ بها الكلام ، فإن كانت حرف جرّ تراها في بابها إن شاء الله .

باب بلى^(٣)

اعلم أن « بلى » تعطي من الإضراب ما تعطي « بل » ، إلا أنها لا تكون أبداً إلا جواباً للنفي^(٤) ، دخلت عليه همزة الاستفهام أو التقرير أو التوبيخ أو لم تدخل ، فتقول في جواب النفي عارياً من الهمزة ، إذا قال القائل : ما قام زيد : بلى ، ومعناه : قام زيد ، فحلت محلّ الجملة الواجبة جواباً للنفي . وكذلك تقول في جوابه إذا دخلت عليه الهمزة للمعاني المذكورة ، فتقول في جواب : ألم يقم زيد : بلى ، والمعنى : قام زيد . وسواء في ذلك لم وما

(١) البيت لأبي ذؤيب وهو في ديوان الهذليين ٤٥/١ ، والرواية فيه : « يا هل » ، والكتاب ٣٦٨/٢ ، والأزهية ٢٣٠ ، والمخصص ١١١/١٢٢ ، واللسان : (حل) . وقوله : كالنخل ، شبه الإبل بالنخل . الينع : إدراك الثمر ، والإفضاح : يقال : قد أفضح البسر ، إذا ما اختلط في خضرة بصفرة أو حمرة .

(٢) أي : وودت ولها صدر الكلام .

(٣) انظر في « بلى » أمالي السهيلي ٤٤ ، الجنى ١٦٩ ، المغني ١٢٠ ، الجمع ٧١/٢

(٤) قال ابن هشام : « وقع في كتب الحديث ، يقتضي أنها يُجاب بها الاستفهام المجرد ،

انظر : المغني ١٢١

٧٤ وليس أو غير ذلك من أدوات النفي ، قال الله تعالى : « وقالوا لن نَمَسَّنا | النارُ إلاَّ أَيْاماً معدودة » ثم قال بعد « بلى ^(١) » ، وقال : « أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ | قالوا : بلى ، ^(٢) » وقال : « أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ » قالوا : بلى ، ^(٣) » وقال تعالى : « أَلَيْسَ الْإِنْسَانُ أَكْثَرُ نُجْمَعٍ عَظَامَةٍ [بَلَى قَادِرِينَ] » ^(٤) ، والمعنى فيها : في ذلك كله الإيجاب والإثبات لما سئِلَ عنه بالنفي ، أو قرر أو نفى أو توهَّم .
نفيه ، وهي في ذلك تقيضة ^(٥) « نعم » ^(٦) ، وستين في أبوابها بحول الله تعالى .

باب التاء ^(٧)

اعلم أن التاء لا تكون في كلام العرب إلا مفردة ، ولا تتوَكَّب مع غيرها : من الحروف ، وهي تنقسم قسمين : قسم أصل وقسم بدل من أصل .

القسم التي هي أصل لها في كلام العرب أربعة مواضع :

الموضع الأول : أن تكون للمضاربة في الفعل ، ومعنى المضاربة المشابهة .

وقد تقدّم معناها وبيانها في باب الهمزة ، إلا أن الذي يجب أن تعلم هنا أن التاء تدلُّ في الفعل المضارع على الواحد المخاطب ، نحو : أنت تقوم ، والمخاطبة نحو : أنت تقومين يا هند ، والمخاطبتين مذكورتين نحو : أنتما يازبدان تقومان ، أو مؤنثتين نحو : أنتما ياهندان تقومان ، والجماعة المذكَّرين المخاطبين نحو : أنتم يازبدون تقومون ، أو المؤنثين المخاطبتين نحو : يا هندان تقومان ، قال الله تعالى : في الذكر : « وما تَكُونُ في شأنٍ وما تَتَلَوْا منه من قرآن » ^(٧) ، وقال :

(١) البقرة : ٨١٠٨٠ (٢) الملك : ٨ ، ٩ (٣) الأعراف : ١٧٢ (٤) القيامة : ٣ .

(٥) ثمة شواهد تدلُّ على أن « نعم » توافق « بلى » بعد النفي المقرون بالاستفهام . وقد تأرلوا هذه الشواهد . انظر : أمالي السبيلي ٤٥ ، الجنى ١٧٠ .

(٦) انظر في التاء : الكتاب ٣٨/٢ ، المذكر والمؤنث للبريد ، ابن يعيش ٩١/٥ .

الجنى ١٩ ، المنفى ١٩٣ .

(٧) يونس : ٦١ .

و لا تَخَافَا إِنِّي مَعَكُمَا أَسْمَعُ وَأَرَى ، (١) ، وقال : « ولكن لا تَفْقَهُونَ تَسْخِجَهُمْ ، (٢) ، وقال : « إِن تَتَوَبَّأْا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ، (٣) ، وقال : « وَلَا تَبْرَاجَنَّ تَبْرُجُ الْجَاهِلِيَةِ الْأُولَى ، (٤) ، وقال الراجز (٥) :

١٩٧ - يَابْنَةُ عَمَّا لَا تَلُومِي وَاهْجَعِي
وقال الشاعر (٦) :

١٩٨ - تَقُولُ سُلَيْمَى لَا تَعَرِّضْ لِتَلْفَةِ

وَلَيْلِكَ عَنْ كَيْلِ الصَّعَالِكِ نَائِمُ

واعلم أن هذه التاء كان ينبغي أن يقال فيها : بدل من الواو لأن الواو أخت الياء والألف اللتين هما حرفا المضارعة ، لأن الجمع حروف علة تُراد وتُنقص وتُغَيَّرُ بالقلب والبدل ، إلا أن الواو إنما لم توجد في الفعل المضارع لمعنى المضارعة ، كما وُجِدَتْ الواو في تصرف « أُولِج » حين قالوا : أُولِجَ يده في كذا وأُتْلِج ، فلم يحكم على التاء المذكورة بالبدل ، ولكن يقال (٧) : إِنَّمَا عُوِّضَتْ من الواو لأن محل هذا الموضع الواو ، إلا أنها لما وقعت أولاً لم يحكم بها لأن الواو لا تُرَادُ / ، فهي تشبه الواو في غير هذا الموضع في البدل منها ، ٧٥ وكأنها هنا بدل وليست ببدل ، ولكن [حُلَّتْ] محل الواو في جريانها مجرى الياء في هذا الموضع ، ولزمت هنا لأنها أولى فهي أقوى من الواو لأن التاء لا تُغَيَّرُ ولا تُبدَلُ ولا تتعرض لذلك تعرض الواو فاعلمه .

(١) طه : ٤٦ (٢) الإسراء : ٤٤ (٣) التحريم : ٤ (٤) الأحزاب : ٣٣
(٥) البيت لأبي النجم كافي للكتاب ٢/٢١٤ ، وبعده :

جَعَلُوا الْأَسْمِينَ كَأَسْمٍ وَاحِدٍ

وهو في نوادر أبي زيد ١٩ ، ومنسازل الحروف ٥٦ ، وابن يعيش ١٢/٢ ، واللسان : (قوب) ، والأشموني ١٥٧ ، وشواهد المغني ٥٤٥ ، والدرر ٢/٧٠
(٦) البيت لمعروين يرافقه كافي أمالي القالي ١١٩/٢
(٧) في الأصل : « يقول » وهو تحريف .

الموضع الثاني : أن تكون للتأنيث وهي له على ثلاثة أقسام : قسم تكون له في الاسم ، وقسم تكون له في الفعل ، وقسم تكون له في الحرف .
[فالقسم الذي في الاسم تكون في المفرد والجمع]

القسم الذي في المفرد تكون فيه أبداً آخرها لمعان : أحدها الفرق إمّا ^(١) بين المذكر والمؤنث في الاسم ، نحو : امرئ وامرأة ، أو في الصفة نحو : قائم وقائمة ، وإمّا بين المفرد واسم الجمع نحو : وردة وورد ، وإمّا بين اسم الجمع والمفرد ، وذلك [نحو] : كمؤ وكما لا غير ، وإمّا بين المفرد والجمع نحو : يقال وبقالة .

والثاني : التوكيد في الصفة للمباغة ، نحو : نسابة للعالم بالنسب ، وفي الجمع كذلك نحو : حجارة وجمالة ، وفي التأنيث كذلك نحو : شاة وبقرة .

والثالث : النسب ^(٢) مفرداً نحو : المهالبة في المنسوين للهب فهم في معنى المهلبين ، ومع العجمة نحو : السبايعة ^(٣) في المنسوين إلى « سبيح » ^(٤) وهذا أعجمي في معنى « سبجيين » .

والرابع : العجمة وحدها نحو : « موازنة » ^(٥) .

والخامس : تأنيث اللفظ فقط نحو : غرفة وبسطة .

والسادس : العوض إما من فاء اللفظة ، نحو : وعد عِدَّة وزن زنة ، والأصل : وَعَدْتُ وَوَزَنْتُ ، وإمّا من عينها نحو : أعاد إعادة وأجاد إجادة ، والأصل : إعواداً وإجواداً ، وإمّا من ياء الجمع نحو : فرازنة ، والأصل : فرازين جمع فِرْزَان ^(٦) ، وإمّا من ياء الإضافة نحو قوله تعالى : « يا ابت لا تعبد الشيطان » ^(٧) ، لأنها لا تجمع معها في هذه المواضع .

(١) في الأصل : « لما » وهو تعريف .

(٢) في الأصل : « للنب » .

(٣) في الأصل : « السبايعة » وهو تصحيف ، والتصويب من المذكر والمؤنث للبرد ٨٩

(٤) في الأصل : « سبيح » وهو تصحيف ، والتصويب من المذكر والمؤنث للبرد . وفي

اللسان (سبج) : والسبايعة : قوم ذو جلد من السند والهند .

(٥) الموازنة : ج الموزج وهو الحفّ وانظر : المغرب للجواليقي ٣١١/١

(٦) الفرزان : الملكة في لعبة الشطرنج . (٧) مريم ٤٤

١٩٩ - كَلِّبْنِي يَهْمٌ يَا أُمَيْمَةَ نَاصِبٍ وَلَيْلٍ أَقَاسِيهِ بَطِيءِ الْكَوَاكِبِ

يفتح التاء في « أميمة » لأنها قد حذفت من المؤنث في الترخيم ، فليست من الأقسام المذكورة ، ولكن ليُعلم أنها اسم (٢) مؤنث مرخَّم ، والإقحام هنا إنما هو الزيادة ، وإن كان في غير هذا الموضع الإدخال بين شيئين متلازمين ، على أن سيويه (٣) - رحمه الله - جعل الإقحام هنا للتاء بين الحرف الذي قبلها وحركته ، وهذا توهمٌ بعيد ، لأن الحرف لا يتصور دخولُ بين حركته وحرفه إذ لا لحقَ فيها في حال تحريكه ، فلا يحتمل دخول شيء (٤) بينها ، ٧٦ وتحقيق القول ليس هذا موضعه .

وزاد بعض النحويين في معاني التاء المذكورة التحديد ، في العدد نحو قوله تعالى : « فإذا نُفِخَ في الصورِ نفخةً واحدةً » (٥) ، وهذا راجع إلى تأنيث اللفظ كشاة ، ويتصور معه التاميد في العدد فليس تدخل له التاء وحده .

فإذا ثبتت هذه المعاني في التاء المذكورة فاعلم أن الكوفيين يزعمون أنها هاء في الأصل لأن الوقف عليها هاء ، وليس ذلك بصحيح ، لأن الوقف عارضٌ واللفظة تاء ، وهو الأصل ، فلا يعدل عن الأصل إلا بدليل قاطع .

(١) البيت للنايفة ، وهو في الديوان ٥٤ ، والكتاب ٢/٧٠٧ وكتاب اللامات ١٠٢ .
رمالي الشجري ٢/٨٣ ، والعميني ٤/٣٠٣ ، والخزانة ٢/٣٢١ . كليني : دعني وهمي .

(٢) قوله : « اسم » غير واضح في الأصل .

(٣) ذكر سيويه ١/٣٦٨ ما يتعلق بحركة « أميمة » ، وليس في كلامه ما قاله المؤلف عنه ، وعبرته « فلما ألحقوا الهاء تركوا الاسم على حاله التي كان عليها قبل أن يلحقوا الهاء » .

(٤) قوله : « شيء » : غير واضح في الأصل (٥) الحاققة ١٣

والدليل على أن الوقف لا يعتد به أنهم يشددون الخفف فيه كقوله (١) :

٢٠٠ - بَبَازِلٍ وَجَنَاءٍ أَوْ عَيْهَلٍ

وقوله (٢) :

٢٠١ - ضَخْمٌ يُحِبُّ الْخُلُقَ الْأَضْحَمَ

فإذا صاروا إلى الأصل تخففوا ، وهو الأصل ، مع أن العرب قد وقفت على هذه التاء على الأصل من غير بدل إلى الهاء ، قال الراجز (٣) :

٢٠٢ - بَلْ جَوَزَ تَيْهَاءَ كَظَهَرَ الْجَحَفَتِ

وقال آخر (٤) :

٢٠٣ - اللَّهُ تَجَاكَ بِكَفِّيْ مَسَلَمَتْ مِنْ بَعْدٍ مَا وَبَعْدٍ مَا وَبَعْدٍ مَتَّ

صَارَتْ نُفُوسُ الْقَوْمِ عِنْدَ الْفَلَصَمَتِ

وَكَادَتْ الْحُرَّةُ أَنْ تُدْعَى أَمَتٌ

(١) البيت لمتنظور بن مرثد الأسدي كما في نوادر أبي زيد ٥٣ ، وبعده :

كَأَنَّ مَهْوَاهَا عَلَى الْكَلْكَلِ

وهو في الكتاب ٣٣٩/٢ ، والخصائص ٣٥٩/٢ ، وسر الصناعة ١٧٨/١ ، والاحتساب ١٠٢/١ ، وثلعب ٦٠٣ ، والإنصاف ٧٨٠ ، وابن يمين ٦٨/٩ ، واللسان : « كل » وشواهد الشافية ٢٤٦ ، والخزانة ٤/٩٤ ، والبازل من الإبل : الذي أتم الثامنة ، والثاقفة الرجاء : الصلبة الثامة الخلق ، والعيهل : الطويلة السريعة ، والكلكل : الصدر .

(٢) البيت في ملحقات ديوان ربيعة ١٨٣ ، وإعل الصواب : « ضخماً » لأن قبله :

نَحَبَتْ جِثَّتُ حَيَّةً أَصَمَّا

وهو في الكتاب ٢٩/١ ، وسر الصناعة ١٧٩ ، والمنصف ١٠/١

(٣) تقدم برقم ١٦٢

(٤) الأبيات لأبي النجم كما في ثلعب ٢٧٠ ، وهي في الخصائص ٣٠٤/١ ، وسر الصناعة ١٧٧ ، واللسان : ما ، والأشعري ٧٥٦ ، وشواهد الشافية ٢١٨ ، والخزانة ٣/٢٨٧

والفصحة : رأس الخلقوم .

كما أنه قد جعلوا التاء المذكورة هاءً إجراءً للوصل مُجرى الوقف في العدد ، فقالوا : ثلاثة أربعة^(١) ، وليس في ذلك حُجَّةٌ للكوفيين لِقلتُ ، كما أنهم أجروا هاءَ الوقف مُجرى هاءِ التانيث ، قال الشاعر^(٢) :

٢٠٤ - العاطِفُونَ حِينَ ما مِنْ عَاطِفٍ

وَالْمُسْبِغُونَ يَدًا إِذَا ما أَنْعَمُوا

وقد تُسَكَّنُ تلكِ التاءُ بحكوه في الأبيات : «وبعدمت» ، لأن الأصل بعدها ، ثم أُبدل من الألف [تاء] في الوقف ، كما قال الآخر^(٣) :

٢٠٥ - قَدْ وَرَدَتْ مِنْ أَمَكِنَّةٍ مِنْ هَاهُنَا وَمِنْ هُنَا
إِنَّ لَمْ تُرَوْهَا فَهَ ؟

أراد : فما تصنع ؟ ثم وقف بعد حذف « تصنع » فقال : « فما » ، ثم أُبدلَ الألف هاءً في الوقف فقال : فهـ ، فأجراها الآخر مُجرى تاءِ التانيث تشبيهاً بها^(٤) فقال : « بعدمت » ، كما قال : « مسلت » .

وأما : « أخت ، وبنيت ، وهنئت »^(٥) فذهب الأكثرون إلى أنها عوضٌ من لام الكلمة لأنها واو أو ياء في الأصل ، فأصلها : أخوةٌ وهنوةٌ وبنوةٌ^(٦) .

(١) انظر : سر الصناعة ١٧٧/١

(٢) البيت لأبي وجزة السعدي كما في اللسان : (ليت) ، وهو في ثلث ٣٧٤ ، سر الصناعة ١٨٠ ، والأزهية ٢٧٣ ، والمخصص ١١٩/١٦ ، والإنصاف ١٠٨ ، والمتبع ٢٧٣ ، والأشعرى ٨٨٢ ، والخزانة ١٧٥/٤ . وانظر شرح الشاهد في سر الصناعة ١٨٠/١

(٣) لم أهدت إلى قائله ، وهو في سر الصناعة ١٨٢ ، والمنصف ١٥٦/٢ ، والمتبع ٤٠٠ ، وابن يعيش ٨١/٩ ، والهمع ٧٨/١ ، والدرر ٥٢/١ . وفاعل « وردت » يعود إلى الإبل .

(٤) انظر سر الصناعة ١٨٢/١

(٥) انظر الكتاب ٩٢/٢ ، سر الصناعة ١٦٥/١ ، أمالي الشجري ٦٨/٢ ، ابن يعيش ٥/٦

(٦) في الأصل : « بنية » وهو سحر من التماسخ لأن المؤلف ينص على أنها (واري في الأصل) .

وأعلوها بالحذف كما أعلوا مذكورها ، وكذلك كلتا وثنيان ، لأن أصلها :
كلوا ومن ثنيت .

وذهب بعضهم إلى أنها علامة تأنيث كما تقدم في المعاني المذكورة ، والجميع
أنها عوض من لام الكلمة التي هي واو (١) في الأصل كما تقدم ، ولكن مع ذلك
تدل على التأنيث بلفظها ، ويخرج من / مذهب سيبويه القولان ، وظاهر مذهب
أنها بدل ودالة على التأنيث ، وهذا نصه في باب من أبواب ما لا ينصرف (٢) .
ويبدل على أنها بدل (٣) أن ما قبلها ساكن ، ولا يكون ما قبل تاء التأنيث
إلا متحركا ويبدل في ه كلتا ، [على] أن تاءها بدل أن تاء التأنيث لا تكون
قبل الآخر ، إنما تكون أبداً آخراً مع أنه ليس في الكلام وزن فيعتل (٤) ،
ولكل واحد من هذه الألفاظ تعليل مستقصى في أبواب التصريف يطول ذكره
في هذا الكتاب .

والقسم الذي تكون له التاء في الجمع قد تكون في مذكره نحو : حمامات
وسرايفات (٥) وتكون في مؤنثه نحو : هندات وفاطمت وحبيبات وصعراوات ،
وهي دالة على التأنيث والجمع فلذلك تجمع معها في الجمع تاء أخرى
فيقال : فاطمات .

وتكون هذه التاء في الجمع دالة على السلامة فيه ، وعلى أن الجمع للقلة من
العشرة فما دونها ، إلا أن قام دليل على الكثرة أو قرينة كلام ، وتكون
حركة إعراب الاسم الذي هي فيه بالكسرة في حال النصب والحذف ، والضمّة

(١) قوله : « واو » غير واضح في الأصل .

(٢) انظر الكتاب ٩٤/٢ ، وذلك في باب من أبواب النسبة ولم أجد لها في باب ما لا ينصرف .

(٣) انظر سر الصناعة ١٦٥/١

(٤) في الأصل « فمئل » والتصويب من سر الصناعة ١٦٨

(٥) السراوق : كل ما أحاط بشيء ، وعدّها الجواليقي معربة وقال إنها الدهليز ،

انظر المغرب ٢٠٠

في حال الرفع ، نحو : جاء الهندات ورأيت الهندات وممرت بالهندات ، وإنما ذلك بمجئ النصب على الخفض فيه كما حُمِلَ في مذكَّره في قولهم : رأيت الزيدَينَ وممرت بالزيدَينَ ، وقد تقدَّم الكلام فيه في باب الألف ، والمذكر أصل للمؤنث فعومِلَ في ذلك معاملة .

ولا تكون هذه التاء مفتوحة في النصب إلا شاذاً كقوله (١) :

٢٠٦ - ثباتاً عليها ذُلُّها واكتئابها

وأما تنوينها فيه كلام سيذكر في باب النون إن شاء الله تعالى .

والقسم الذي تكون له في الفعل (٢) ، تكون فيه إذا كان ماضياً لفظاً سواء كان في المعنى مستقبلاً أو لم يكن ، نحو قامت هندُ أمس ، وإن قامت هندُ غداً قمتُ ، وهي حرف تقدمت على الاسم المؤنث أو تأخرت عنه ، نحو : هند قامت ، وقامت هند ، فأما مع تقديم الاسم فين ، وأما مع تأخيره عنه فيدلُّ على حرفيتها كون ضمير التثنية وهو الألف يبرز معها ، نحو : الهندان قامتا ، فيجتمع مع الضمير ، ولو كانت اسماً ما اجتمع ضميران ، وذلك في كلام العرب ، وأصلها أن تكون ساكنة ولا تكون متحركة إلا بالفتح مع الألف خاصة لأجلها (٣) ، وبالكسر إذا التقت مع ساكن آخر على أصل التقاء الساكنين (٤) ،

(١) البيت لأبي ذؤيب ، وهو في ديوان الهذليين ٧٩/١ وصدره :

فلما اجتلاها بالأيام تحيزت

وهو في الخصائص ٣٠٤/٣ . وابن يعيش ٤/٥ . والشاعر يصف إخراج النحل من بيوتها . اجتلاها : طردها ، والأيام : الدخان ، تحيزت : اجتمع بعضها إلى بعض ، وثبات : جبة وهي الجماعة .

(٢) انظر : ابن يعيش ٩١/٥ (٣) نحو : قامتا . (٤) نحو : قامت البنت .

وتكون أبداً مع التأخير عن الاسم في الفعل لازمة ثابتة على كل حال إلا في
الضرورة كقوله ^(١) :

٢٠٧ - فَلَا مُزْنَةَ أَوْدَقْتُ وَدَقَّهَا وَلَا أَرْضَ أَبْقَلْ لِبَقَائِهَا

٧٨ والأصل : « أبقلت » ، وليس من لغة هذا / الشاعر النقل فيثبت التاء
ويكسرها ويصح الوزن .

وأما إذا تقدمت على الاسم المؤنث فلا يخلو أن يكون حقيقياً أو لا يكون
فإن كان حقيقياً نحو : « المرأة » ، فلا يخلو أن يفصل بينها ^(٢) وبينه أو لا يفصل ،
فإن فصل فلا يخلو أن يفصل به « إلا » ، أو غيرها ،

فإن فصل به « إلا » ، لم تثبت ، نحو « ما قام إلا امرأة » ، لأن المعنى :
« ما قام أحد إلا امرأة » ، وإن فصل بغير « إلا » ، فأحسن الإنبات نحو :
« قامت يوم الجمعة امرأة » ، ويجوز حذفها ، [و] من كلامهم : حضر القاضي
اليوم امرأة ، ومما طال الفاصل كلف الحذف أحسن .

وإن لم تفصل فهي ثابتة لازمة ، نحو : قالت امرأة ، فأما قولهم : « قال
خلانة » ، فشاذ لا يقاس عليه .

فإن كان غير حقيقي نحو : ثرة وشمس ، فإن فصلت به « إلا » ، فالحذف
ليس إلا ، كما ذكر في الحقيقي ، وإن فصلت بغيرها فكذلك .

وإن لم تفصل جاز الحذف والإنبات ، لأن التذكير والتأنيث لا يتحققان

(١) نسب في الكتاب ٤٦/٢ إلى عامر بن جوى ، وهو في الكامل ٦٦٠ ، والمذكر
والمؤنث ١١٢ ، والخصائص ٤١٢/٦ ، والخصص ٨٠/١٦ ، والمقرب ٣٠٢/١ ، وأمالى
الشجري ١٩١/١ ، وابن يفيش ٩٤/٤ ، والمقتي ٧٢١ ، وابن عيل ٥١/٦ ، واللسان
(خضب) ، والسيدي ٤٩٤/٦ . والمزنة : واحدة المزن : السحابة البيضاء ، والودق :
الطر ، وبقل المكان : إذا ثبت بقله .

(٢) في الأصل : « بينه » وهو تصريف .

إلا بالفروج فتقول : طلع الشمس وطلعت الشمس ، قال الله تعالى : وَفَنَ بَعَادَهُ
مَوْعِظَةً مِّن رَّبِّهِ ، ^(١) ، قال العربي : « بَعَادَتُهُ كِتَابِي فَاحْتَرَقَهَا ، ^(٢) ،
لِأَنَّ الْمَوْعِظَةَ عِظَةً وَالْكِتَابَ صَحِيفَةً ، هَذَا حِكْمُ الْمُؤْنْتِ الْمَفْرُودِ ، وَتَثْنِيَّتُهُ وَجْمَعُهُ ^(٣)
مِثْلُهُ فَقَسْ عَلَيْهِ .

فَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ ^(٤) :

٢٠٨ - عَشِيَّةَ قَامَ النَّائِحَاتُ وَشَقَقَتْ جُيُوبُ بِأَيْدِي مَأْتَمٍ وَخُدُودُ

فهو على تقدير جمع النساء النائحات ، فلذلك حذفت التاء مع عدم الفصل في
[المؤنث] الحقيقي ، والجمع لفظه مذكر وإن كان مؤنثاً في المعنى ، فيذكر
ويؤنث مراعاةً للفظه تارةً وللمعنى أخرى ، وحكم جمع التكسير واسم الجمع
المؤنث حكم جمع المذكر السالم كما ذكر .

وأما ضمير الجمع المكسر المؤنث فلا يذكر إلا شاذاً ، كقوله عليه السلام :
« خَيْرُ نِسَاءٍ رَكِبْنَ الْإِبِلَ صَالِحٌ نِسَاءُ قُرَيْشٍ ، أَحْنَاهُ عَلَى وَلَدٍ فِي صَغَرِهِ وَأَرْعَاهُ
عَلَى زَوْجٍ فِي ذَاتِ يَدِهِ » ^(٥) .

وأما جمع المذكر المكسر ، فإذا تقدم الفعل عليه جاز فيه التذكير والتأنيث
للأفراد والجماعة ، قال تعالى : « قَالَتْ رَسَلْتُ فِي اللَّهِ أُنْثَى » ^(٦) ، « وَقَالَتِ
الْأَعْرَابُ آمَنَّا » ^(٧) وهو الكثير ، ويجوز الحذف وإن كان مُسَكِّمًا فالتذكير

(١) البقرة ٢٧٥ (٢) انظر الخصائص ٢٤٩/١

(٣) ضبطت في الأصل : « وجمعه » وليس لها وجه .

(٤) البيت لأبي عطاء السندي كما في الحماسة ٣٣٦/١ ، وهو في أمالي لقالبي ٢٦٨/١

واللسان : (أتم) .

(٥) نص الحديث فيه سقط وتصریف في الأصل : « خَيْرُ نِسَاءٍ رَكِبْنَ الْإِبِلَ صَوَابِحَ

قُرَيْشٍ أَحْنَاهُ عَلَى وَلَدٍ وَأَنْ عَلِمَهُ عَلَى زَوْجٍ فِي ذَاتِ يَدِهِ » ، وقد رواه أحمد ٣٣٣/٤

(٦) إبراهيم ١١ (٧) الحجرات ١٤

الشائع المطرّد نحو قوله تعالى : « قال الكافرون » (١) ، « وقال الذين لا يرجون لقاءنا » (٢) ، « وتجوز التاء مراعاةً للجماعة وهو قليل ، منه قول الشاعر (٣) :

٢٠٩ - قَالَتْ بَنُو عامِرٍ خَالُوا بَنِي أَسَدٍ

يَأْبُوسَ الْجَنْسِلِ ضَرَاراً لِأَقْوَامِ

وأمّا ضميره «فإن كان مُسْتَكْمِلاً أو مكسراً حقيقياً يعقل فإنه (٤) يثبت جمعاً ،

٧٩ وكذلك في التثنية نحو : الزيدون خرجوا / ، والرجال خرجوا ، والرجلان

خرجا ، وإن كان مكسراً لا يعقل كان مفرداً بالتاء . والنون التي لجماعة المؤنث نحو :

« الأصنام عبّدت » ، « وعبدن » ، هذا إن كان للغة فإن كان للكثرة فالأفصح

إثبات التاء نحو : « الجزوع انكسرت » ، ويجوز : انكسرن ، وأمّا إفرادهم

وتذكيرهم فلا يجوز إلا نادراً كقوله تعالى : « وإن لم يكن في الأنعام لعبيرة »

نسيكم بما في بطونه (٥) ، وكذلك إفراد ضمير التثنية لا يجوز إلا شاذاً

كقول الشاعر (٦) :

٢١٠ - وَمِثَّةٌ أَحْسَنُ الثَّقَلَيْنِ وَجْهًا وَسَالِفَةٌ وَأَحْسَنُهُ قَذَالًا

وما عدا ذلك فلا تدخل التاء فيه إلا « إن كان مضافاً إلى مؤنث بينه وبينه

(١) سورة ص : ٤ (٢) الفرقان : ٢١

(٣) البيت للتأنيب ، وهو في ديوانه ٢٢٠ ، والكتاب ٢٧٨/٢ ، والخصائص

١٠٦/٣ ، واللامات ١١١ ، والذيل ١٣٩ ، وأمالى الشجري ٨/٢ ، والإنصاف ٣٣٠

واللسان : (خلا) ، والمجم ١٧٣/١ ، والحزانة ١٣٠/٢ . وخالوا : تخلوا من حلفهم

(٤) قوله : « فإنه » غير واضح في الأصل . (٥) النحل ٦٦

(٦) البيت لذي الرمة وهو في ديوانه ٤٣٦ ، ورواية « وجهاً » فيه : خذا ، والخصائص

٤١٩/٢ ، والكامل ٧٦٨ ، وابن يعيش ٩٦/٦ ، واللسان : ثقل ، والشذور ٤١٧ ،

والمجم ٥٩/١ ، والحزانة ١٠٨/٤ . والسالفة : أعل العنق ، والقذال : مؤخر الرأس فرق القفا .

مناسبة في بعضية أو غيرها ، فإنه يُعامل معاملته في التانيث كقولهم :
 'قطعت' بعض أصابعه ، وقول الشاعر (١) :

٢١١ - لَمَّا أَتَى خَبْرُ الزُّبَيْرِ تَوَاضَعَتْ
 سُورُ الْمَدِينَةِ وَالْجِبَالُ الْخُشَعُ
 وقال آخر في الضير (٢) :

٢١٢ - وَمَا حُبُّ الدِّيَارِ شَفَقَنَ قَلْبِي وَلَكِنْ حُبٌّ مِنْ سَكَنِ الدِّيَارِ
 القسم الذي تكون له في الحرف هو ثلاثة ألفاظ : أحدها 'رب' ، في قولهم :
 ربنا فعلت ، والثاني 'ثم' ، في قولهم : ثمّ قت ، كما قال الشاعر (٣) :

٢١٣ - يَثُمَّتَ لَا تَجْزُونَنِي عِنْدَ ذَاكُمْ وَلَكِنْ سَيَجْزِيَنِي إِلَهُ فَيُعْقِبُنَا
 والثالث : 'لات' ، في نحو قولك : 'لات حين خروج' ، و 'لات' حين زوال ، ومنه قوله تعالى : 'ولات حين مناص' (٤) ، وقول الشاعر (٥) :
 ٢١٤ - طَلَبُوا ضَلَحْنَا وَلَاتَ أَوَانٍ فَاجْبَنَّا أَنْ لَيْسَ حِينَ أَوَانٍ
 وقول الآخر (٦) :

(١) البيت لجبر ، وهو في ديوانه ٩١٣ ، والخصائص ٤١٨/٢ ، والكتاب ٥٢/١ ، والأضداد ٢٩٦ ، والكامل ٤٨٦ ، واللسان : (حرت) ، والخزانة ١٦٦/٢

(٢) البيت للمجنون وهو في ديوانه ١٧٠ ، والمغني ٥٦٧ ، والخزانة ٢٢٧/٤

(٣) البيت للأعشى وهو في الديوان ١١٧ ، والكتاب ٤٩٥/١ ، والأزهية ٢٧٢

(٤) سورة ص : ٣

(٥) نسب في الإنصاف ١٠٩ إلى أبي زيد الطائي ، وهو في الخصائص ٣٧٧/٢ ، وفيه «بقاء» عوضاً من «أوان» ، واللسان : (أرن) ، والمغني ٢٨٢ ، والأشعرى ١٢٦ ، وابن يعيش ٣٢/٩ ، والثذور ٢٠١ ، وشوامي المغني ٦٤٠ ، والخزانة ١٥١/٢ . وزيد في الأصل «حين» بعد «لات» في الصدر ، وبها يضطرب البيت عروضاً .

(٦) البيت للأعشى وهو في ديوانه ٣ ، والجمهرة ١١٩ ، والقرب ١٠٥/١ ، وابن يعيش ١٧/٣ ، واللسان (هنا) ، والدرر ٩٩/١ . ولات هنا : أي ليس هنا وقت ذكرهما .

٢١٥ - لَا تَ كَ هَ نَا ذِكْرِي جُبَيْرَةَ أَوْ مَن

جَاءَ مِنْهَا بِطَائِفِ الْأَهْوَالِ
وَدَهَتْ ، فِي الْيَتِ بِعَنِ الْحِينِ .

وَلَا تَكُونُ التَّاءُ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ الثَّلَاثَةِ إِلَّا مَفْتُوحَةً فِي الْأَصْلِ ، فَإِذَا وَقَعَتْ
سَكُنَتْ لَاغِيْرَ ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ لِلْفَرْقِ بَيْنَ الْأَسْمِ وَالْفِعْلِ وَالْحَرْفِ ، إِذْ هُوَ أَوْفَعُ
مِنْهَا ، لِأَنَّهَا إِذَا حُرِّكَتْ قَوَّتْ الْحَرْفَ ، وَكَانَتْ بِالْفَتْحِ تَخْفِيفًا ، وَهِيَ لِتَأْنِيثِ
الْكَلِمَةِ لَا غَيْرَ ، لَا عَلَى مَعَانِي ^(١) التَّائِيثِ الْمَذْكُورَةِ قَبْلُ ، وَلِ«رَبِّ» وَ«ثُمَّ»
وَدَلَاتٍ ، أَحْكَامٌ سَتِيْنٌ فِي أَبْوَابِهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

الموضع الثالث من مواضع التاء أن ^(٢) تكون للخطاب خاصة مجردة من
الاسمية ، وذلك في أَنْتَ وَأَنْتِ وَأَنْتَا وَأَنْتُمْ وَأَنْتَنِ الْمَذْكُورَةِ فِي بَابِ الْفَصْلِ مِنْ بَابِ
الْهَمْزَةِ الْمَذْكُورَةِ ، وَإِنَّمَا حَكَمْنَا عَلَيْهَا أَنَّهَا لِلْخُطَابِ خَاصَّةٌ لِأَنَّهُ قَدْ تَبَيَّنَتْ أَصْلُهَا
وَهُوَ أَنَا ، ضَمِيرًا لِلْمُتَكَلِّمِ مَذْكُورًا كَانَ أَوْ مُؤَنَّثًا ، فَلَمَّا صِرْنَا إِلَى الْخُطَابِ وَقَعَ
الِاتِّبَاسُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُتَكَلِّمِ فَجَعَلْتِ التَّاءُ لِدَٰلِكَ ^(٣) ، وَأَمَّا الْيَمُ فِي : أَنْتَا وَأَنْتُمْ ،
وَالنُّونُ فِي : أَنْتَنِ فَرَاذَتَانِ عَلَى التَّاءِ وَسُتْبَيْنَانِ فِي بَاجِهَا .

وَفُتِحَتْ ^(٤) هَذِهِ التَّاءُ فِي التَّذْكِيرِ لِأَنَّهُ قَبْلَ الْمُؤَنَّثِ وَثَانٍ / عَلَى الْمُتَكَلِّمِ فَأَعْطِي
ثَانِيَّ الْحَرَكَاتِ وَهِيَ الْفَتْحَةُ إِذْ هِيَ بَعْدَ الضَّمَّةِ ، وَكُسِّرَتْ فِي الْمُؤَنَّثِ لِأَنَّهُ الثَّانِي
عَنِ الْمَذْكُورِ ^(٥) وَالثَّالِثُ عَنِ الْمُتَكَلِّمِ ، فَأَعْطِي الْكُسْرَةَ الَّتِي هِيَ فِي الدَّرَجَةِ الثَّالِثَةِ
مِنَ الضَّمَّةِ وَهِيَ مِنَ الْيَاءِ الْمُنْسَلِفَةِ فِي الْخُرُوجِ ^(٦) .

(١) فِي الْأَسْلِ : « مَعْنَى » وَهُوَ سَبَو .

(٢) الْمَوْضِعُ الْأَوَّلُ أَنْ تَكُونَ لِلضَّارِعَةِ وَالْمَوْضِعُ الثَّانِي أَنْ تَكُونَ لِلتَّائِيثِ .

(٣) هَذَا مِنْهُبُ الْجَهْرِ ، وَعِنْدَ الْفَرَّاءِ أَنَّ الْجَمْعَ هُوَ الضَّمِيرُ . وَعِنْدَ ابْنِ كَيْسَانَ
أَنَّ التَّاءَ هِيَ الْأَسْمُ ، انْظُرِ الْجُمْلَى ٢٠ .

(٤) قَوْلُهُ : « وَفُتِحَتْ » غَيْرُ رَاضٍ فِي الْأَصْلِ وَكَذَلِكَ مَا يَلِيهِ .

(٥) فِي الْأَصْلِ : « الْمُؤَنَّثِ » وَهُوَ سَبَو .

(٦) صُورَةُ الدَّرَجَاتِ فِي قَعْنِ الْوَلَفِ كَمَا يَلِي :

١ - الْمُتَكَلِّمُ وَحَرَكَتُهُ الضَّمَّةُ . ٢ - التَّذْكِيرُ وَحَرَكَتُهُ الْفَتْحَةُ . ٣ - التَّائِيثُ
وَحَرَكَتُهُ الْكُسْرَةُ .

ولما كانت التثنية والجمع أكثر من الواحد المذكور أو المؤنث أعطيتهما [زوائد] لتثنيها وتثقلها ^(١) لنوع من المعادلة ، وفروق بين التثنية والجمع بالميم ^(٢) والألف ^(٣) ، والميم والواو ^(٤) ، والميم للتعظيم والتكثير ، والألف للتثنية ، والواو للجمع ، والنون تلجج المؤنث .

الموضع الرابع : أن تكون زائدة في ضيغة اللفظة [إمّا] في أولها دلالة على أن الفعل للثنتين فما زاد ، نحو : تفاعل كضارب وتقاتل ، أو للاستعمال كتعارج وتقامى ، وفي «تفعل» ، للاستعمال أيضاً نحو : تعلم وتحنل وتلقن ، وإمّا ثانية في «افتعل» للطلب كاكتب ، وإمّا ثالثة فيه في «استفعل» كذلك ^(٥) ، [نحو] : استخرج واستدل واستكبر ، وقد تأتي في «افتعل» و «استفعل» لغير ذلك ^(٦) ، اكتفينا بشيء منها فافهم والله الموفق .

* * *

القسم الثاني التي هي بدل من أصل لها في الكلام موضعان :

الموضع الأول : أن تكون بدلاً من واو القسم ^(٧) للقسم نحو قولك : تالله لأخرجن ، والأصل : والله لأخرجن ، قال الله عز وجل : «تالله لأكنين أصنامكم» ^(٨) ، و «تالله لنسألن» مما كنتم تفثرون ^(٩) ، و «تالله تفثنا» تذكر يوسف ^(١٠) ، وقال الشاعر ^(١١) :

٢١٦- تالله يبقَى على الأيام ذو حيدٍ بمُشمَخِرٍ بهِ الطيّانُ والآسُ

(١) أي : لتثقل التثنية والجمع ، وتثقل الزوائد .

(٢) في الأصل تكرار لفظ « بالميم » . (٣) أي : في التثنية فتقول : أننا .

(٤) أي : في الجمع فتقول : أنتم ، وإن شئت قلت : أنتم ، وثبت الواو هو

الأصل ، انظر ابن عييش ٩٥/٣

(٥) في الأصل : « لذلك » وكذلك أي للطلب .

(٦) انظر في معاني الزيادات : المتع ١٨٠ (٧) انظر : المتع ٣٨٤

(٨) الأنبياء ٥٧ (٩) النحل ٨٦ (١٠) يوسف ٨٥ (١١) تقدم برقم ١٤٣

وإثباتاً حكمنا على هذه التاء أن تكون بدلاً من الواو دون الباء التي هي فيه أصل من حروف القسم^(١) [و] دون أن تكون أصلاً بنفسها لثلاثة أوجه :
أحدها : أثباتاً وأينها لا تدخل إلا في اسم الله خاصة دون غيره من الأسماء المعظمة ، إلا ما حكى الأخفش من دخولها على « رَبِّ الكعبة » في قولهم : « رَبِّ الكعبة » ، وذلك شاذ ، وكذا وأينا الواو تدخل على اسم الله وغيره من الظواهر وأينا الباء تدخل على كل مقسم به من الظواهر والمضمرات كما تقدم في بابها علمنا أن للتاء مرتبةً ثالثةً صَحَّفَتْ بها عن أن تكون مثلها ، فعلمنا أنها ثالثة عن الباء ثانية عن الواو في الاستعمال فأجريت مجرى الباء في الحذف به وأجريت الواو مجراها في ذلك ، والواو ثانية عن الباء ، لأنها من الشفتين مثلها ، والتاء ثانية عن الواو لأنها بدل منها في بعض المواضع نحو : أولج^(٢) وأقلج . . . (٣) ، واتعد واترن في إوتعد وإوترن على / الوجوب ، وهذا هو الوجه الثاني .

الثالث : أن الواو مفتوحة والتاء مفتوحة والباء مكسورة ، فهي أقرب إلى الواو بهذا الشبه منها إلى الباء ، فحكمنا أنها ثانية عنها ومبدلة منها ، والتاء في باب القسم تلزم الحذف كما لزمته الباء والواو .

الموضع الثاني : أن تكون بدلاً من همزة الوصل الداخلة على « الآت » نحو قولهم فيما حكى أبو زيد حبيب تلان^(٤) ، يريد الآن ، وقول الشاعر^(٥) :

(١) في الأصل : « المد » وهو سهو (٢) في الأصل : « أبلج » وهو تحريف .

(٣) كلمتان مخرومتان لم أتبينها .

(٤) انظر سر الصناعة ١٨٥/١

(٥) البيت لجبل وهو في ديوانه ٢٢٩ وصدده .

نَوَلِي قَبْلَ يَوْمَ نَأْيِي جَنَانَا

وهو في الخزانة ١٤٩/٢ منسوباً إلى عمرو بن أحر البجلي ، والبيت في سر الصناعة ١٨٥/١ ، والإنصاف ١١٠ ، والمزهر ٢٣٧/١ . والنوال : العطاء .

٢١٧ - وَصَلِينَا كَمَا زَعَمْتَ ثَلَاثًا

يريد : الآن ، وقال بعض النحويين : إنها زيدت في « حين » أولاً لأنه
أوان كذا الآن ، وأنشدوا (١) :

٢١٨ - العَاطِفُونَ حِينَ مَا مِنْ عَاطِفٍ

وَالْمُسْبِقُونَ يَدَا إِذَا مَا أَنْعَمُوا

وكذلك قالوا في قوله تعالى : « وَلَاتَخِينَ مَنَاصٍ » (٢) وشبهه في الآيات
المتقدمة الذكر في الباب .

والصحيح عندي أن التاء زائدة على « لا » وعلى « العاطفون » لما ذكر في
أول هذا الباب وفي أثنائه ، ولأنه لم توجد « تخين » في غير هذين الموضعين ،
ووجدت « لات » مع غير الحين (٣) ، وإجراء هاء الوقف مجرى هاء التانيث ،
كما ذكر داخل الباب ، فاعلمه (٤) .

باب التاء

اعلم أن التاء لم تجمء مفردة في كلام العرب ، وإنما جاءت مركبة مع الميم
المشددة خاصة : [ثم] (٥) ، ولها في الكلام موضعان :

الموضع الأول : أن تكون حرف عطف مفرداً على مفرد وجملة على جملة ،
فإذا عطف مفرداً على مفرد من الأسماء والأفعال شريكاً بين الأول والثاني في
اللفظ الذي هو الاسمية أو الفعلية ، والرفع أو النصب أو الحذف أو الجزم ،

(١) تقدم برقم ٢٠٤ (٢) سورة ص ٣

(٣) في الأصل : « للحين » وهو تحريف .

(٤) قال صاحب الجنى الداني ١٩ : « رَأَقَامُ التَّاءِ ثَلَاثَةٌ : تَاءُ الْقِسْمِ وَتَاءُ التَّأْنِيثِ وَتَاءُ

الخطاب ، وما سوى هذه الأقسام فليس من حروفِ المعاني » .

(٥) انظر في « ثم » شرح الفصل ٨/٩٤ ، الجنى ١٧٢ ، المغني ١٢٤

والمعنى^(١) الذي هو إثبات الفعل لما أو نفيه عنها ، نحو قولك : قام زيد ثم عمرو ، ورأيت زيدا ثم عمرا ، وميرت يزيد ثم عمرو ، وزيد يقوم ثم يقعد ، ولن يقوم ثم يقعد ، ولم يقم ثم يقعد .

والمرساة^(٢) بين الجملتين يكون تشريكها في الخبر أو العطف أو فيها^(٣) من غير مواعاة لإسمية على فعلية أو بالعكس ، فيقول : قم ثم اقعده ، وما قام زيد ثم عمرو ، ويجوز : قام زيد ثم عمرو منطلق ، وقام عمرو ثم ضرب زيدا ، كل ذلك جائز ، وكذلك يجوز اجتماع النفي والإثبات فيها كقوله عز وجل : «لن الذين قَتَلُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا»^(٤) .

واختلف الكوفيون والبصريون من النحويين : هل تعطي رتبة أولا تعطي ، فذهب الكوفيون إلى عدم الترتيب ، واحتجوا بقول الشاعر^(٥) : /

٨٢

٢١٩ - إِنَّ مَنْ سَادَ ثُمَّ سَادَ أَبُوهُ ثُمَّ قَدْ سَادَ قَبْلَ ذَلِكَ جَدُّهُ
والصحيح مذهب البصريين بدليل استقراء كلام العرب أنها لا تكون إلا مُرْتَبَةً ، وما احتج به الكوفيون لا مُحْجَةً فيه لوجهين :

أحدهما : أنه قد يحتمل أن يسود الوالدان بسيادة الولد ، والجد بسيادة
الوالد ، وهذا موجود حساً ، فلا يلزم أن تكون سيادة أحدهم قبل الآخر .

(١) قوله : « والمعنى » اسم معطوف على « اللفظ » .

(٢) في الأصل : « بينهما » وهو تعريف . (٣) البروج ١٠

(٤) البيت لأبي نواس وهو في ديوانه ٤٩٣ ، ورواية الديوان :

قُلْ لِمَنْ سَادَ ثُمَّ سَادَ أَبُوهُ قَبْلَهُ ثُمَّ قَبْلَ ذَلِكَ جَدُّهُ

والبيت في الأصل أصابه زيادة وتعريف فقد وري هكذا :

ثُمَّ إِنَّ مَنْ سَادَ ثُمَّ سَادَ أَبُوهُ ثُمَّ سَادَ بَعْدَ ذَلِكَ جَدُّهُ

وهو في المعنى ١٢٥ ، والأشعري ٤١٨ ، والمص ١٣١/٢ ، والحزانة ٤١١/٤

والثاني : أن تكون سيادة الجذ قبل الولد^(١) ، والوالد قبل الولد ، ولا يعلم المتكلم بالإخبار السيادة ، فيخبر على نحو ما عليم لا على الأصل ، وما احتسب لا محجة فيه .

الموضع الثاني : إما أن تكون حرف ابتداء على الاصطلاح ، أي يكون بعدها المبتدأ والخبر ، وإما ابتداء كلام ، فالأول نحو أن تقول : « أقول لك اضرب زيداً ثم أنت تترك الضرب » ، ومنه قوله تعالى : « قل الله ينجيكم منها ومن كل كرب ثم أنتم تشركون »^(٢) ، وإما ابتداء كلام^(٣) ، كقولك : هذا زيد قد خرج ثم إنك تجلس ، قال الله عز وجل : « فتبارك الله أحسن الخالقين »^(٤) ، ثم قال : « ثم إنكم بعد ذلك لمبشرون » ، ثم إنكم يوم القيامة تبشرون^(٥) ، وقد يرجع هذا إلى عطف الجمل ، إذا كان الجملتان في كلام واحد ، وذلك بحسب إرادة المتكلم ، والأظهر في الجمل الانفصال^(٦) في المراد إلا حيث يدل الدليل على أن مقصود الكلام واحد ، فاعلم ذلك والله الموفق بمنه .

باب الجيم

اعلم أن الجيم لم تجيء في كلام العرب مفردة ، وإنما جاءت مركبة مع لامين لاغير « جليل » ومع الياء والراء تنند بعضهم .

(١) في الأصل : « الولد » وهو تحريف . (٢) الأنعام ٦٤

(٣) نقل صاحب الجنى هذه الفكرة عن المؤلف ١٧٣ ، وورد في نقله « وابتداء الكلام » .

(٤) المؤمنون ١٤ (٥) المؤمنون ١٤ ، ١٦

(٦) عبارة الأصل : « والأظهر في انفصال الجمل الانفصال » والتصويب من نقل

صاحب الجنى عن المؤلف ١٧٣

باب جَلَلٌ^(١)

اعلم أن "جَلَلٌ" [ليس]^(٢) لما في كلام العرب إلا معنى الجواب خاصة ، يقول الغائل : هل قام زيد فتقول في الجواب : جَلَلٌ ، ومعناها نعم^(٣) ، حكى ذلك الزجاج في كتاب الشجرة فعلى هذا لا تعمل شيئاً ، إنما هي ثابتة مناب الجمل الواقعة جواباً ، وهي بعد في كلامهم قليلة الاستعمال .

باب جَيَّرَ^(٤)

اعلم أن "جَيَّرَ" جعلها أبو موسى الجزولي من المتأخرين حرفاً ، وجعلها في باب الحروف الواقعة جواباً في كراسة وجعلها بمعنى نعم^(٥) ، وذكر غيره أنها بمعنى "حقاً" من غير تعرضٍ لاسميتها ولا حرفيتها ، وليست عندي جواباً ، وإنما هي اسمٌ بمعنى "حقاً" ، مُضْمَنَةٌ معنى القسم ، إذ هي عوض منه وفيها معنى التوكيد ، فتقول : جَيَّرَ لأفعلن / كما تقول : حقاً لأفعلن فهي كـ "عوض" في قولهم : "عوض لأضربك" وهي^(٦) من أسماء الدهر تزل منزلة المقسم به فتبليت على حركتي لالتقاء الساكنين : الراء والياء ، وكانت الحركة كسرة على أصل التقاء الساكنين .

والدليل على أنها اسمٌ شيان :

- (١) انظر في جلال : الجنى ١٧٤ ، المغني ١٢٨
- (٢) سقطت "ليس" من الأصل ، وثبتت في نقل صاحب الجنى عن المؤلف ١٧٤
- (٣) كور الناسخ كتابه السطر كله ، وانظر : المغني ١٢٨
- (٤) انظر في "جير" : الجنى ١٧٤ ، المغني ١٢٨ ، الجمع ٧٢/٢
- (٥) وهو مذهب ابن مالك ، انظر دليبه في : الجنى ١٧٤
- (٦) أي : جير .

أحدهما : أن معناها حقاً ، ، وما حلّ من الألفاظ المشكّلة في الحرفية والاسمية محلّ الاسم مُحَكِّمٌ عليه بالاسمية ، إلاّ إن قام دليلٌ على حرفيته فكفّ التشبيه التي معناها « مثل » [نحو] قول الشاعر (١) :

٢٢٠ - لَمْ يَفْعَلُوا فِعْلَ آلِ حَنْظَلَةَ لِإِنَّهُمْ جَبَرُ بِشَسَ مَا اتَّخَمُوا
والثاني : أنّها قد ثَوَّنَتْ في الشعر مراعاةً لأصلها من الاسمية ، قال الشاعر (٢) :

٢٢١ - وَقَائِلَةٍ : أَسَيْتَ فَقُلْتُ : جَبَرُ
أَيْسِيٌّ إِنَّنِي مِنْ ذَاكَ إِنَّهُ

فهذا التثوين وإن كان تثوين ضرورة لا يكون إلاّ في الأسماء التي أصلها التمكن كـتثوين المنادى العلم في قول الشاعر (٣) :

٢٢٢ - يَاعَدِيًّا لَقَدْ وَقَتَكَ الْوَأَقِي
وقول الآخر (٤) :

٢٢٣ - سَلَامُ اللَّهِ يَامَطَرُ عَلَيْهَا

(١) البيت لامرئ القيس ، وهو في ديوانه ١٣٢

(٢) تقدم برقم ١٥٢

(٣) نسب في الدور ١٤٩/١ إلى مهلب بن ربيعة وصدده :

صَرَيْتُ صَدْرَهَا إِلَيَّ وَقَالَتْ

وهو في النصف ٢١٨/١ ، وأمالى الشجري ٩/٢ ، والسان (وقى) ، والأشعوني ٤٤٨ ،
والخزائنة ١٦٥/٢ . والأوقاي : ج واقية كل ما وقيت به شيئاً .

(٤) البيت للأحوص ، وهو في ديوانه ١٨٩ ، والكتاب ٢٠٢/٢ وعجزه :

وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَامَطَرُ السَّلَامُ

وهو في تلعب ٧٤ ، وأمالى الزجاجي ٨١ ، وأمالى الشجري ٤٣١/١ ، والأزهية
١٧٣ ، والإنصاف ٣١١ ، والشذور ١١٣ ، والتصريح ١٧١/٢ ، وابن عقيل ١٠/٤ ،
رشاود المني ٢٦٠ ، والميني ١٠٨/١ ، والخزائنة ٢٩٤/١

وكتون ما لا ينصرف منها ، نحو قول الشاعر ^(١) :

٢٢٤ - قَوَاطِنًا مَكَّةَ مِنْ وَرَقِ الْجَمَى

ولا يكون تنوين الضرورة في فعل ولا حرف ولا في متوغل في البناء كالضمير ،
«إلا» في القوافي للترغم ، وليس من باب الضرورة ، فصح بهذا أن «تجبر» اسم
متمكن في الأصل ، إلا أنه قل استعماله إلا في القسم كما ذكر ، فلا مدخل له في
الحروف ، وإثبات ذكرته لاستشكاله ولعدم تبيين النحويين له ، فاعرفه ، والله الموفق .

باب الحاء

اعلم أن الحاء لم تجيء في كلام العرب مفردة ، وإثبات أتت مركبة مع
الألف والشين والألف : حاشا ، ومع التاء مشددة والألف : حتى .

باب حاشى ^(٢)

اعلم أن حاشى تكون فعلاً ، ومضارعها «أحاشى» ، وليست غرضاً ،
وتكون حرفاً خافضاً ^(٣) ، والغالب عليها الحرفية ، ولذلك جعلها سيبويه تخفض.
أبدأ ، وجعلها بعض المتقدمين فعلاً قياساً على قول العرب :

(١) البيت للمعراج ، وهو في ديوانه ٩ ، وروايته : «أوالفا» وقوله :

وَأَلْقَاطِنَاتِ الْبَيْتِ غَيْرِ الرِّيمِ

وهو في الكتاب ٢٦/١ ، والخصائص ١٣٥/٣ ، وأمالى القالي ١٩٥/٢ ، والإنصاف .
٥١٩ ، والسان (حم) ، وابن عقيل ٨٥/٣ ، والأشعرى ٣٤٣

(٢) انظر في حاشى : الكتاب ٤٤٢/١ ، ابن يعيش ٤٧/٨٤ ، الجنى ٢٢٥ ، المغني ١٢٩

(٣) نسب صاحب الإنصاف كونها فعلاً ما ضياً إلى الكوفيين ، وكونها حرفاً جازاً إلى

البصريين ، انظر الإنصاف ٢٧٨/١

« اللهم اغفر لي ولكل من سمع ، حاشى الشيطان وأبا الاصبح »^(١) ، ولا
يُعوّلُ على ذلك لقلته ، وإشاً يُعوّلُ على فعليتها إذا [كان] مضارعاً « أحاشي »
بمعنى أستني وأقول : حاشَ الله .

فإذا كانت خافضة كانت حرفاً على كل حال وهو المستعمل فيها كثيراً ،
ومعناها الاستثناء كـ « إلا » ، وهي وما بعدها في موضع معمول كسائر حروفِ
الجر كما تقدّم في الباء ، فإذا كان الفعل لا يتعدى صار يتعدى بها / فتقول :
قام القوم حاشى زيد ، فيتعدى « قام » إلى « زيد » بواسطة « حاشى » ، كما يتعدى
بواسطة الباء إلى « زيد » ، إذا قلت : « قمتُ بزيد » .

وفها لغتان : إثبات الألف قبل الشين وحذفها ، وإثباتها^(٢) الكثير ومن
حذفها قولُ الشاعر^(٣) :

٢٢٥ - حَشَى رَهْطِ النَّبِيِّ فَإِنَّ مِنْهُمْ بَحُوراً لَا تُكَدِّرُهَا الدَّلَالُ
وقد يجوزُ حذفُ ألفها الآخرة اختصاراً كقوله تعالى : « حاشَ الله ما هذا
بشراً »^(٤) ، و « حاشَ الله ما علمنا عليه من سوء »^(٥) ، وذلك^(٦) لكثرة الاستعمال ،
ويظهر من مذهب الزجاج أنها اسمٌ مضافٌ قارة إلى ما بعده وقارة تظهر اللام
قبل المضاف إليه ، يقال : حاشى الله^(٧) ، وحاشَ الله ، كما يقال : معاذ الله
ومعاذ الله . وحكى عن الفراء أنه فعلٌ لا فاعلَ له^(٨) ، وحكى عن بعض الكوفيين
أنها فعل في الأصل وحكى أنها كـ « نَعَمْ » في قول الشاعر^(٩) :

(١) انظر : ابن يعيش ٨٥/٢ ، وفيه : « ابن الاصبح » .

(٢) في الأصل : « فائباتها » .

(٣) لم أمتد إلى قائله ، وهو في المغرب ١٧٣/١ ، واللسان (حشا) .

(٤) يونس ٣١ (٥) يونس ٥١ (٦) في الأصل : « ولذلك » وهو محريف .

(٧) في الأصل : « حاشَ الله » وهو محريف .

(٨) انظر شرح الكافية ٢٢٤/١ ، واللمع ٢٣٢/١ .

(٩) لم أمتد إلى قائله وهو في المغرب ٦٥/١ وعجزة :

وَأَيَّامٍ لَيَالِيهَا قِصَارُ

٢٢٦ - فَقَدْ بُدِّلَتْ ذَلِكَ بِمَنْعِهِ بِالْ

هذا قولٌ بعضهم ، والصحيح أن « حاش » في الآيتين فعلٌ جَذِفَ آخره لكثرة الاستعمال ، وفاعله مضمَر يعودُ على يوسفَ عليه السلام ، ومفعوله محذوفٌ اختصاراً كأنه قال : حاشي يوسف الفعلةَ لأجل الله ، وهذه التي مضارعها « يحاشي » ومعناها المجانية ، وما فسره به بعضهم من التفسير وخرجوا به عن الأصول بعيدٌ .

باب حتى^(١)

اعلم أن « حتى » معناها الغاية في جميع الكلام ، إلا أنها تكون تارة حرفاً جاراً للأسماء ، وتارة ينتصبٌ بعدها الفعلُ المضارعُ ، وتارة عاطفة تشرك بين الأول والثاني في اللفظ والمعنى كـ « ثم » المتقدمة الذكر ، وتارة تقع بعدها الجمل الاسمية والفعلية فلا تعمل فيها فتوجع إلى باب العطف وإلى باب حروف الابتداء ، وإذا حُقِّقَتْ هذه المواضع واعتُبرتْ رَجَعَتْ « حتى » فيها إلى ثلاثة أقسامٍ : قسمٌ تكونُ حرفَ ابتداءٍ ، وقسمٌ تكونُ حرفَ عطفٍ وقسمٌ تكونُ حرفَ جرٍ ، ولكل قسمٍ من هذه الأقسام حكمٌ لا بدَّ من بيانه .

القسم الأول الذي هي حرف ابتداء تلها الجملة الاسمية والفعلية من غير عمل ، نحو : قام القوم حتى يخرجُ عمرو بالرفع وقام القوم حتى عمرو خارجٌ ، قال الله تعالى : « وَتَزَيَّلُوا حَتَّى يَقُولُ الرَّسُولُ ^(٢) » ، على قراءة من رفع « يقولُ الرسول » ، وقال الشاعر ^(٣) :

(١) انظر في « حق » للكتاب ٤٨٣/١ ، المعتض ٣٨/٢ ، الأزمية ٢٢٣ ، أمالي السبيلي ٤٢ ، المقرب ١٩٨/١ و ٢٦٨/١ ، ابن يعيش ١٥/٨ و ٩٤/٨ ، أمرار العربية ١٠٥ ، الجنى ٢١٩ ، المغني ١٣١

(٢) البقرة ٢١٤ والرفع قراءة نافع ، انظر النشر ٢/٢١٩ ، القرطبي ٨٤٢

(٣) البيهقي للفرزدق ، وهو في ديوانه ٢١٧/١ ، والكتاب ٤٨٤/١ ، وابن يعيش ١٨/٨ ، والمغني ١٣٧ ، وشواهد ١٢ ، والخزانة ١٤١/٤

٢٢٧ - فَيَا عَجَبًا حَتَّى كُتِبْتُ تَسْبِيحِي كَأَنِّ أَبَاهَا نَهَشَلُ أَوْ مُجَاشِعُ
وقال آخر (١) : /

٨٥

٢٢٨ - حَتَّى كُنَّا غَيْرُ لَابِسٍ
وقال آخر (٢) :

٢٢٩ - وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يُقَدِّنَ بَارِسَاتٍ

القسم الثاني الذي هي حرف عطف هي التي تَشْرُكُ بين المفردَيْنِ والجلتين في الكلام ، كقولك : قام القوم حتى قام زيدٌ ، وبين الاسمين في اللفظ والمعنى ، في اللفظ من الرفع والنصب والحذف ، وفي المعنى من النفي والإثبات ، وبشروط فيها في العطف شرطان : أحدهما : أن يكون الثاني جزءاً من الأول أو مناسباً له كقولك : قام القوم حتى زيدٌ ، أو أكلت السمكة حتى رأسها ، وأسرع القوم حتى خبرهم ، [والشرط] الثاني أن يكون [الثاني] عظيماً إن كان الأول حقيراً ، أو حقيراً إن كان الأول عظيماً ، أو قوياً إن كان الأول ضعيفاً ، أو ضعيفاً إن كان الأول قوياً ، لأنَّ معناها الغاية نحو قولك : مات الناس حتى الأنبياءُ ، ونهض الحاجُّ حتى المشاةُ ، وكلُّ الناس حتى الركائبُ (٣) وَضَعَفَ الناس حتى السلطانُ ، وما بعدها في هذا القسم داخلٌ فيها قبلها ، قال الشاعر (٤) :

(١) البيت لسعيد ، وهو في ديوانه ١٦ ، وتماثله :

إِذَا شُقَّ بُرْدٌ شُقَّ بِالْبُرْدِ بُرْقُعٌ دَوَالِيكَ حَتَّى كُنَّا غَيْرُ لَابِسٍ

وهو في الخصائص ٥/٣ ، والكتاب ٣٥٠/١ ، وتعلب ١٣٠ ، وأملئ الزجاجي ١٣١ ، وابن يعيش ١١٩/١ ، واللسان (دول) ، والأشعري ٣١٣ ، والعمري ٤٠١/٣ ، والمصحح ١٨٩/١ ، والمزمع ١٩٥/٢ ، والحزانة ٩٩/١ . وقد كان العرب يزعمون أن المتعابين إذا شق كل واحد منها ثوب صاحبه دامت مودتها .

(٢) تقدم برقم ٦٠ (٣) الركوب من الدواب هي الخيصة للركوب .

(٤) البيت لمروان بن سعيد كما في الكتاب ٩٧/١ (نسبة الكتاب ابن مروان والتصريب من البقية ٢٨٤/٢) وهو في ابن يعيش ١٩/٨ ، وأسماء العربية ٢٦٩ ، والمغني ١٣٢ - والأشعري ٤١٩ ، والمغني ١٣٤/٤ ، والمصحح ١٣٦/٢ ، وشواهد المغني ٣٧٠

٢٣٠ - أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يَخْفَفَ رَحْلَهُ
وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ الْقَاهَا

على رواية مَنْ نصب « النعل » .

القسم الثالث التي تكون خافضة ، تنقسم في قسمين : قسمٌ تدخلُ على الأعيانِ ، وقسمٌ تدخلُ على المصادر .

فالتى تدخلُ على الأعيان تدخلُ عليها على معنى « إلى » فهي لانتهاء الغاية مثلها ، تخالفها في أن ما بعدها لا يكون إلا داخلًا فيها قبلها اتفاقاً ، إن كان الفعل متوجهاً عليه نحو : قامَ القومُ حتى زبد ، وأكلت السمكة حتى رأسها ، فإن لم يتوجه الفعلُ عليه فلا يدخل فيه ، نحو مِرت حتى الليل .

والتي تدخلُ على المصادر لا يدخل ما بعدها فيها قبلها نحو : مِرت حتى غروب الشمس ، وقوله تعالى : « سلامٌ هي حتى مطلع الفجر » ^(١) ، وفي هذا القسم يجوز أن تدخلُ على الفعل المضارع فتصبه .

واختلاف في نصبه يم ^(٢) هو ^(٣) ؟ قليل : بها بنفسها ، وقيل : بإضمار « أن » ، فمن قال إنها تنصبه بنفسها ، فلأنه لم يَر « أن » في موضع من المواضع بعدها تنصب الفعل فجعل الحكم لها ، وإنشأ رآها تلي الفعل وينصب بعدها فجعل الحكم في النصب لها ، ومن قال : إنها تنصب بإضمار « أن » راعى شيئين : أحدهما « أن » والفعل في موضع المصدر فإذا قلت : سار ^(٤) القوم حتى يدخلوا المدينة ، فالعنى : حتى دخول ^(٥) المدينة فردّها إلى القسم

(١) سورة القدر . (٢) في الأصل : « بما » وهو تحريف .

(٣) ذهب الكوفيون إلى أن « حتى » تكون حرف نصب ينصب الفعل من غير تقدير « أن » ، وذهب البصريون إلى أن الفعل منصوب بتقدير « أن » ، انظر الإنصاف ٩٧ .

(٤) في الأصل : « صار » وهو تحريف .

(٥) في الأصل : « دخلوا » وهو تحريف .

الداخلية على المصادر الخافضة ، والثاني : أنهم وجدوا « حتى » خافضة ولا يخفِضُ
إلا ما يختص بالاسم / فلما دخلت على الفعل علموا أنه لا بد من تقدير « أن » ٨٦
لتصيرَه إلى المصدر المخفوض الذي اختصت به فخفضته ، ولا تضطرب فتكون
مختصة غير مختصة وهذا تناقض ، وهذا بين صحيح لا مدقع فيه .

واعلم أن « حتى » إذا دخلت على الفعل المضارع لا يلزم النصب فيه بل يجوز
أن ينتصب تارة بإضمار « أن » ، ويجوز أن يبقى مرتفعاً ، والموضع للرفع
والنصب تختلف بسبب اختلاف أحوالها ، فلا بد من ضبط لها وحصر ، حتى
يعلم ما يلزم فيه النصب وما يلزم فيه الرفع ، وما يجوز أن فيه على السواء ،
والأولى بأحدهما ، إن شاء الله فنقول (١) :

لا يخلو « حتى » وما بعدها من الفعل من أن يقع خبراً لذي خبر ، أو لا يقع .
فإن وقع نصب الفعل لا غير لأن « حتى » فيه بمعنى « إلى أن » أو
« كي » نحو قولك : « كان سيوري حتى أدخل المدينة » لأن المعنى : إلى أن
أدخل المدينة ، أو كي أدخل المدينة (٢) وإن لم يقع خبراً فلا يخلو أن يكون
مما قبل حتى سبباً لما بعدها أو لا يكون ، فإن كان فلا يخلو أن توجبه أو تنفيه
فإن أوجبته فلا يخلو أن تكثره أو تقله أو لا تكثر ولا تقل .

فإن كثرته كان الرفع في الفعل الذي بعدها أقوى من النصب نحو : كثر
ما سرت حتى أدخل المدينة .

وإن قللته كان النصب أقوى من الرفع نحو : قلما سرت حتى أدخل
المدينة ، وإن لم تقلل ولم تكثر ، فلا يخلو أن تريد بالفعل بعدها الماضي أو
الحال أو لا تريد .

(١) اعتمد المؤلف في تفصيله التالي على المقرب ٢٦٨/١ وما بعد .

(٢) ضابط النصب عند ابن هشام أن يكون الفعل مستقبلاً بالنظر إلى زمن التكلم .

فا نظر المغني ١٣٤

فإذا أردتَ فالرفع نحو : سِرْتُ حتى أدخلُ المدينةَ ، بمعنى دخلتها أو أدخلها الآن ، ومن كلامهم : « مَرِضَ حتى لا يُرجونه ^(١) » ، أي : حتى • و الآن لا يُرجى .

وإن لم تُردْ واحداً منها نصبتَ ^(٢) ، وكانت بمعنى « إلى أن » أو « و كي » ، نحو : « سِرْتُ حتى أدخلها غداً » ، بمعنى إلى أن أدخل أو كي .

فإن نفيتَ السببَ قبلها فلا يخلو أن تقدّرَ « أنْ النفيَ دخل بعد ^(٣) [دخول] ^(٤) » حتى ، أو لا تُقدّرْ ، فإن قدّرتَ فالأمرُ على ما كان عليه قبله ^(٥) من [جواز] ^(٦) النصب على معنى « إلى أن » أو « كي » ، والرفع على أن تريدَ الحالَ أو الماضي كما تقدّم .

وإن قدّرتَ « أنْ » حتى ، دخلت في الكلام بعدَ [دخول] ^(٧) النفي لم يُجزَ فيها بعدها إلا النصبُ على معنى « إلى أن » ، أو « كي » ، [نحو : ماسرتَ حتى أدخلَ المدينةَ ^(٨)] على التقدير الثاني ^(٩) والرفع على التقدير الأول ^(١٠) .

وإن لم يكنْ ماقبلها شيئاً لِمَا بعدها لم يُجزَ في الفعل الواقع بعدها إلا أن يكون منصوباً على معنى « إلى أن » ، لأنه لا يصحُّ أن يكونَ إلا مستقبلاً نحو : « سِرْتُ حتى يخطبَ الخطيبُ » ، المعنى : إلى أن يخطبَ .

فهذا حصرُ هذا الموضع ، ويرجع الكلامُ فيه / إلى أنْ تعلمَ أنه كلُّ موضعٍ صلحت [فيه] بمعنى « إلى أن » أو « كي » انتصبَ مابعداً وإن لم تصلحْ

(١) انظر : الكتاب ٤٨٥/١ ، والمقتضب ٤٠/٢ (٢) أي : أردت الاستقبال .

(٣) في الأصل : « قبل » والتصويب من المغرب ٢٦٩/١

(٤) ما بين معقوفين من المغرب ٢٦٩/١ (٥) عبارة المغرب : « قبل النفي » .

(٦) زيادة في المغرب ٢٦٩/١ (٧) زيادة في المغرب ٢٦٩/١

(٨) زيادة في المغرب ٢٧٠/١ (٩) أي قدرت الاستقبال .

(١٠) أي قدرت الماضي أو الحال .

فالرفع ، وقد يكونُ الرفعُ لازماً في بعض المواضع ، وقد يكونُ النصبُ لازماً في بعضها ، وقد يجوز الأمران على السواء ، وقد يغلبُ الرفعُ ويغلبُ النصبُ على حسب التفصيل .

واعلم أن « حتى » التي تكونُ خافضةً لانتفضٍ إلا الظواهر كما ذكر ، ولا تنفضُ المضمَر إلا في الضرورة كقوله (١) :

٢٣١ - فَلَا وَاللَّهِ لَا يَلْقَى أَنَا سُبُوتِي حَتَّى حَتَّكَ يَا بَنِي أَبِي يَزِيدٍ

باب الحاء

اعلم أن الحاء لا تكون في كلام العرب مفردة ، وإنما تكون مركبة مع الألف واللام .

باب خلا (٢)

وهي حرف استثناء تنفض ما بعدها فيه (٣) ، نحو قولك : قام القوم خلازيد . هذا هو الكثير فيها ، وحكمها في ذلك حكم « حاشي » المتقدمة الذكر .

وقد تكونُ ناصبةً لما بعدها فيه ، فتكون إذ ذاك فعلاً ، وذلك فيه سائغ ، مثل حاشي ، ويكون إذ ذاك فيها مضمراً فاعلاً ، يعلم من سياق الكلام ، والمنصوب بعدها مفعولٌ بها ، [نحو] إذا (٤) قلت : قام القوم خلازيداً (٥) والجملة في موضع الحال ، كأنك قلت : خالين من زيد ، وكذلك محكمٌ « حاشي » في ذلك .

- (١) في الأصل : « لا يلقى لنا من قتي » وهو خطأ من النسخة ثم ألف « أنا » لاما وسينها « من » ، والبيت لم أجد إلى قائله وهو في المقرب ٩٤/١ ، وابن عقيـل ٨/٣ ، والأصمعي ٢٨٦ .
 (٢) انظر في خلا : الكتاب ٣٤٨/٢ ، ابن يعيش ٤٩٨/٧٧/٢ ، الجني ١٧٥ ، المغني ١٤٢ .
 (٣) أي في الاستثناء . (٤) في الأصل : « فإذا » والفاء مقحمة .
 (٥) المثال في الأصل : « قام القوم خلا بعضهم زيداً » وكلمة « بعض » مقحمة .

فإذا أدخلت عليها « ما » فقلت : قام القوم ما خلا زيدا^(١) ، كان النصب الكثير الشائع ، وتكون « ما » إذ ذاك مصدرية ، كأنك قلت : خلوا من زيد ، والمصدر في موضع الحال كما تقدم ، وأبو عمر^(٢) الجرمي يخفض بها ، ويجعل « ما » زائدة ، دخولها كخروجها ، فإن كان ذلك قياساً منه فهو فاسد لأن « ما » لا تكون زائدة أول الكلام لأنها ضد الاعتناء الذي قدمت له^(٣) ، وإن كان يحكي ذلك عن العرب فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه .

الدال غفل

باب الدال

اعلم أن الدال لم تجيء مفردة في كلام العرب . وإنما جاءت مركبة مع الألف .

باب ذا^(١)

ولها في الحرفية موضع واحد ، وهي مفعول للفعل الموجه عليها ، أو مجرور نحو قولك : ماذا صنعت ؟ وماذا جئت ؟ وماذا يخفت ؟ والتقدير : أي شيء صنعت ، وأي شيء جئت ، ومن أي شيء خفت ، فتكون « ذا » مع « ما » كشيء واحد بمعنى : أي شيء .

وإنما حكمنا على أن « ذا » حرف لأنها قد توجد « ما » الاستفهامية/وحدها دونها ، ومعناها الاستفهام ، وتوجد معها أيضاً ، وهي معها بذلك المعنى ، فحكمنا أنها وصلة لها .

(١) قال صاحب الجنى : ١٧٥ « خلا » هنا فعل لأن (ما) المصدرية لا توصل بحرف الجر وإنما توصل بالفعل .

(٢) في الأصل : « أبو عمرو » وهو تحريف . (٣) انظر الصفحة ٧٤

(٤) انظر في « ذا » الأرمية ٢١٤ ، الجنى ٩٤ ، المغني ٣٣٢

ويكون جوابها في المنصوب منصوباً وفي المنفوض غفوضاً ، فإذا قيل لك :
 ماذا صنعت ؟ فالجواب : خيراً ، أي صنعت خيراً ، وإذا قيل : بماذا
 جئت ؟ فالجواب : بزادي أو راحلي أو شبه ذلك ، وإذا قيل : بماذا خفت ،
 فالجواب من كذا وكذا .

وربما وقعت « ما » في موضع خبر « كان » فتكون في تقدم « كان »
 عليها خارجة عن أدوات الاستفهام في كونها ^(١) يقع ما بعدها خبراً لها ، وجميع
 أدوات الاستفهام لها صدر الكلام فتتقدم ^(٢) على « كان » فتقول : إذا ضربت
 زيداً فكان ماذا ، أي : فأي شيء كان ، فاتصال « ذا » بها أخرجها عن
 حكم أدوات الاستفهام ، في ذلك قال الشاعر ^(٣) :

٢٣٢ — وَمَاتَ عِشْقًا فَكَانَ مَاذَا

وأمّا قول الله تعالى : « ويسألونك ماذا ينفقون قل العفو » ^(٤) فمن قرأه
 بالنصب فهو من بابنا ، و « ذا » مع « ما » حرف ، وهي في موضع مفعول
 « ينفقون » فتوجه عليها الفعل ، ولذلك كان الجواب بالنصب لأن التقدير
 ينفقون العفو ، وحكم الجواب أن يكون على وفق السؤال . ومن قرأ بالرفع
 في « العفو » فهو على التقدير « هو » وتكون (ما) إذ ذاك في موضع مبتدأ ،
 وإذا هنا اسم بمعنى الذي ، وبعد (ينفقون) ضمير مفعول محذوف تقديره :

(١) أي : في كون أدوات الاستفهام . (٢) في الأصل « فيتقدم » وهو تصحيف .
 (٣) البيت لفضل الشاعرة كما في الأخاني ٣١٣/١٩ ، وصدره :

فَعَاتَبُوهُ فَرَادَ عِشْقًا

وهو في أمالي الغالي ٢١/٢

(٤) البقرة ٢١٩ وقراءة الجمهور بالنصب وقرأ أبو عمرو بالرفع . انظر الغراني ٨٦٩ .

ينفقونه ^(١) ، وليس هذا من بابنا ، لأنَّ « ذاء » فيه اسمٌ وعليه قوله ^(٢) :
 ٢٢٣ - أَلَا تَسْأَلَانِ الْمَرْءَ مَاذَا يُحَاوِلُ أَنَحْبُ فَيَقْضَى أَمْ ضَلَّالٌ وَبَاطِلٌ

باب الراء

اعلم أنَّ الراء لم تجيء مفردة في كلام العرب إلا في صيغة الكلمة شاذاً للبالغة ، قالوا : سَبَطَ الشعر وسبط ^(٣) ، ولا يقاس على ذلك .
 وإنما جاءت مركبة مع الباء مشددة :

[باب] رب ^(٤)

وهي حرف ^(٥) يكون لتقليل الشيء في نفسه ويكون لتقليل الظير ^(٦) ،
 فإني لتقليل الشيء في نفسه [نحو] قول الشاعر ^(٧) :

(١) في الأصل : « ينفقون » وهو تحريف .

(٢) البيت لـ « لبيد » وهو في ديوانه ٢٥٤ ، والكتاب ٤١٧/٢ ، والفراء ٤٣٩/١ .
 وطلب ٤٦٢ ، وكتاب اللامات ٥٠ ، والأزهية ٢١٦ ، وأما ابن الشجري ١٧١/٢ ،
 والمخصص ١٠٣/١٤ ، وابن يعيش ١٤٩/٣ ، واللان (حول) ، والأشعري ٧٣ ، والعيني ٤٤٠/١ .
 والنحْب هنا : التذوُّر .

(٣) سبط الشعر : طال واسترسل .

(٤) انظر في رب : مسألة رب لابن السيد ، الأزهية ٢٦٨ ، أمالي الشجري ٣٠٠/٢ ،
 أسرار العربية ١٠٤ ، المقرب ١٩/١ ، ابن يعيش ٢٦/٨ ، الجنى ١٧٦ ،
 المغني ١٤٣ ، الجمع ٢٥/٢ .

(٥) يرى البصريون أنها حرف ، ويرى الكوفيون أنها اسم ، انظر : الإنصاف ٨٣٢ .

(٦) اختلف النحويون في معناها بين التقليل والتكثير ، ومذهب المؤلف هو مذهب الجمهور ، انظر مسألة رب ٤ ، ٩ ، الجنى ١٧٧ .

(٧) 'نسب في الكتاب ٢٦٦/٢ إلى رجل من أزد السراة . وهو في الخصائص ٣٣٣/٤ ،
 والمقرب ١٩٩/١ ، وابن يعيش ١٢٦/٩ ، والمغني ١٤٤ ، والأشعري ٢٦٨ ، وشواهد المغني ٣٩٨ ،
 والحزانة ٣٨١/٢ .

٢٢٤- أَلَا رَبَّ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ

وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبَوَانِ
وَذِي شَامَةِ سَوْدَاءٍ فِي حُرٍّ وَجْهِهِ مُجَلَّلَةٍ لَا تَنْقُضِي لِأَوَانِ

فالمولود الذي ليس له أب عيسى عليه السلام ، وذو الولد الذي لم يلدته
أبوان هو آدم عليه السلام ، وذو الشامة السوداء في حُرٍّ وجهه هو البدر ،
وشامة الأرنب في وسطه ، وتسمى ^(١) / الكلفة والكلف ، ولذلك قال المعري ^(٢) : ٨٩

٢٢٥- وَمَا كُفَّةُ الْبَدْرِ الْمُنِيرِ قَدِيمَةٌ

وَلَكِنَّهَا فِي وَجْهِهِ أَثَرُ اللَّطَمِ

فهذه الثلاثة ليس لها نظير في الوجود .

وأما التي لتقليل النظير فهي الكثيرة الاستعمال ، ومنها قول الشاعر ^(٣) :

٢٢٦- فَإِنْ أَمْسَ مَكْرُومًا فَيَارُبُّ قَيْنَةٍ

مُنْعَمَةٍ أَعْمَلْتُهَا بِيَكْرَانِ

والمعنى أن كثيراً من هذه القينات كان لي ، وقل مثلها لغيري . فاطلاق
النحويين على « رب » أنها تقليل إنما يعنون النظير الذي هو الغالب فيها .

ثم اعلم أن لها أحكاماً تختص بها ^(٤) :

منها : أنها إذا دخلت على ظاهري فلا يكون بعدها إلا نكرة أبداً ، نحو :
« رب رجل لقيت » لأن التقليل والتكثير لا يكونان إلا في النكرات ،

(١) في الأصل : « ويسمى » وهو تصحيف .

(٢) البيت في شرح سقط الزند ٩٦٧/٣ وفيه « الدم » عوضاً من « اللطم » .

(٣) البيت لامرئ القيس وهو في ديوانه ٨٦ ، ومثاله رب ١٩ . والقينة : الجارية
المغنية ، والكران : العود الذي يضرب به .

(٤) انظر في هذه الأحكام : المعري في الأرمية ٢٦٨ ، وأما الشجري ٣٠٠/٢

ولذلك يحكم على ما بعده « كم » بالتنكير ، فإن جاء بعدها ما يؤهيم التعريف فليس معرفة ، كقوله (١) :

٢٣٧ - يَارُبُّ مِثْلِكَ فِي النِّسَاءِ غَرِيبَةٌ يَبِيضَاءُ قَدْ مَتَّعْتَهَا بِطَلَاقٍ
وقول الآخر في « كم » (٢) .

٢٣٨ - وَكَمْ مِثْلَهَا فَارَقْتُهَا وَهِيَ تَصْفُرُ
فإن « مثل » في الموضعين نكرة ، وإن كان مضافاً إلى المعرفة ، لأنه لم يتعرف بما يضاف إليه من المعارف في الغالب ، لأنه وأمثاله من « شبه » و « نحو » ونحوهما يعطي العموم فهو في معنى النكرة .

فإن دخلت « رب » على مضمرة فلا يكون إلا مفسراً بنكرة منصوبة نحو : « ربه رجلاً » وهذا الضمير نكرة . أبداً بدليل تقييده بالنكرة ، ولا التفات فيه لكونه مضمراً ، إذ من المضمرات ما يعود على نكرة ، ومنها ما يعود على معرفة ، إلا أن ما عاد على نكرة نحو : رأيت رجلاً فكلمته فتعريفه إنما هو بالعودة خاصة لا بالعلم ، فنأطلق عليه معرفة فهذا المعنى أطلق فأعرفه .

ولا يشتق هذا الضمير ولا يؤثث ، بل يبنى على صورة المذكر المفرد ،

(١) البيت لأبي محجن الثقفي كما في الكتاب ٤٠٧/١ ، وليس في ديوانه ، وهو في ابن يعيش ١٢٦/٢ . والفريرة : الشابة الحديثة . متمتها بطلاق : أي عند الطلاق . والتعة : ما وصّلت المرأة به بعد الطلاق من ثوب أو خادم أو درهم .

(٢) البيت لتأبط شراً كما في الحماسة ١٨/١ ، وصدره :

فَأَبْتُ إِلَى فَهْمٍ وَلَمْ أَكْ آتِبَا

وهو في الإنصاف ٥٥٤ ، وابن يعيش ١٣/٧ ، وابن عقيل ١٨٨/١ ، والأشعراني ١٢٨ ، والخزّانة ٥٤٠/٣ . وأبت : رجعت ، ونهم : اسم قبيلة ، والضمير في « مثلها » يعود إلى هذيل ، وفي « تصغر » كناية عن تأسفه على خلاصه منها .

وما كان من تذكير أو تأنيث أو تثنية أو جمع ففي التفسير بعده ، وحكى الفراء
التأنيث والجمع والتثنية فيه ، وذلك قياساً على باب « نِعَم » ، وهو شاذ فيه
وكذلك الحكم فيما عطف من الأسماء المضافة إلى ضمير النكرة الداخلة عليه « رب »
في التنكير ، نحو : « رب رجل وأخيه لقيتمها » ، ومن كلامهم : « رب
شاة وسفلتها بدرهم »^(١) .

ومنها : أن لها أبداً صدر الكلام ، نحو : رب رجل لقيته ، وإنما ذلك
لأنها نقيضة « كم » ، الخبرية في التنكير^(٢) ، وإنما لزم « كم » ، الخبرية الصدر
لأنها تشبه الاستفهامية في اللفظ ، فتقول : كم رجل ضربت ، كما تقول في
الاستفهامية : كم رجلاً ضربت ، ولما ناقضت « كم » ، الخبرية « رب » ، فبُنيَتْ لأنها
للتقليل وهي للتنكير / جُعِلَتْ « رب » ، مثلها في لزوم الصدر^(٣) ، والعرب تحمل
الشيء على النقيض كما تحمله على النظير ، كحملهم « لا » ، النافية للجنس في نصبها
بعدها على « إن » ، التي للتوكيد في نصب ما بعدها وهي نقيضتها كما ترى ، فهذا
في النقص ، وفي النظير يحملهم « كم » ، الخبرية على الاستفهامية في لزوم الصدر ،
و « عن » ، الاسمية^(٤) على « عن » ، الحرفية في لزوم البناء ، وهذا باب ذكره ابن جني
في كتاب « الخصائص » ، فأغنى عن تطويل الكلام فيه^(٥) .

ومنها : أنه يجوز حذفها لدلالة معمولها^(٦) اللازم للخفض والتنكير عليها كقوله^(٧) :

٢٣٩ - رَسِمَ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلِيلَةٍ كِدْتُ أَقْضِي الْحَيَاةَ مِنْ جَلِيلَةٍ
وَأَمَّا ما ذكره بعضهم من أنها إذا حُذِفَتْ عَوَّضَ مِنْهَا الرَّوَّاءُ وَالْفَاءُ عَلَى

(١) انظر : الكتاب ٣٠٠/٢ ، والمقتضب ١٦٤/٤

(٢) في الأصل : « التنكير » وهو تحريف .

(٣) قوله : « الصدر » غير واضح في الأصل .

(٤) في الأصل : « الاستفهامية » وهو سهو .

(٥) انظر : الخصائص ٢٠١/٢ ، ٣١١ ، ٣٨٩

(٦) قوله : « معمولها » غير واضح في الأصل (٧) تقدم برقم ١٩٥

ما يذكر في بابها فليس كذلك ، وإنما الواو والفاء قبلها حرفا ابتداء^(١) بدليل حذفها دونها ، وبدليل دخول « بل » على معمولها كقوله^(٢) :

بَلْ جَوَزَ تَيْهَاءَ كَظْهَرِ الْجَحَفَتِ ٢٤٠ -

وقد تقدم ذكر هذا في باب « بل » .

ومنها : أن تاء التانيث تدخل عليها مفتوحة^(٣) كـ « لات » فتقول : ربنا يقوم زيد^(٤) ، قال الشاعر^(٥) :

٢٤١ - [أَقْرَةُ] رَبَّتَا لَيْلَةً غَبَقْتُكَ فِيهَا صَرِيحَ اللَّبْنِ

ومنها : أن فيها لغات^(٦) : ضمُّ الراء وتشديد الباء فتقول : « رَبُّ » وهو الكثير فيها ، و « رَبِّ » بفتح الراء وتشديد الباء ، و « رَبِّ » بضم الراء وتخفيف الباء ، وقرئ قوله تعالى : « رَبِّمَا يَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا »^(٧) . بضم الراء وتشديد الباء وتخفيفها ، و « رَبِّ » بفتح الراء وتخفيف الباء ، وعليها قول الشاعر^(٨) :

٢٤٢ - أَرْهَرُ إِنْ يَشِبِ الْعَذَالُ فَإِنَّهُ رَبَّ هَيْضَلٍ مَرَسٍ لَفَقْتُ بِهِيْضَلٍ

و « رَبِّ » بضم الراء والباء وتخفيفها ، و « رَبِّ » بضم الراء واسكان الباء ومنها : أن الفعل الذي بعد معمولها إذا كان مضارعاً فهو [في] معنى الماضي ، نحو : « وب رجل يقوم » بمعنى قام .

(١) يعني بقوله : « حرف ابتداء » : حرف استئناف . (٢) تقدم برقم ١٩٢

(٣) البيت لحظظة الجرمي ، وهو في أمالي القاضي ٣٠٦/٢ . وقرة اسم ابنه ، وفي الأصل « تحفتك » عوضاً عن « غبتك » وهو تحريف .

(٤) في « وب » ست عشر لغة أحصاها ابن هشام في المغني ١٤٧

(٥) في الأصل بفتح .

(٦) المجر ٢ ، وقرأ نافع وعاصم بالتخفيف ، والباقون بالتشديد . انظر النشر

٢٨٩/٢ ، والقرطبي ٣٦١٨

(٧) تقدم برقم ٦٧

ومنها : أنه يجوز أن يحذف هذا الفعل بعدها دلالة السياق عليه ، لأنها جواب لكلام قبلها أو في تقديره ، فنقول : « ربُّ رجلٍ » تريد : قام ، إذا دلَّ الدليل .

ومنها : أن الأكثر في معومها أن يكون موصوفاً عوضاً من الفعل الذي يحذف ، نحو : « ربُّ رجلٍ صالحٍ » ، والمعنى : قام ، إذا دلَّ عليه الدليل ، ومنه قول الشاعر (١) :

٢٤٣ - أَلَا رَبَّ يَوْمٍ لَكَ مِنْهُنَّ صَالِحٌ

المعنى : شهدته أو حضرته أو نحوهما .

ومنها : أنها تدخل عليها « ما » على ثلاثة أوجه :

إمّا أن تكفّرها عن العمل في النكرة فيرتفع ما بعدها بالابتداء والخبر ، والمبتدأ معرفة وهو قليل كقول الشاعر (٢) :

٢٤٤ - رَبِّمَا الطَّاعِنُ الْمَوْبِلُ فِيهِمْ وَعَنَّا جِيحُ بَيْنَهُنَّ الْمِهَارُ

وإمّا أن توطئها للدخول / على الفعل ، فنقول : ربما يقوم زيدٌ ، ويكون ٩١ الفعل المضارع إذ ذاك في معنى (٣) الماضي ، والمعنى ربما قام ، فأما قوله تعالى :

(١) البيت لامريء القيس ، وهو في الديوان ١٠ ، وعجزه :

وَلَا سِيَّما يَوْمٌ بدارَةٍ جُلْجُلٍ

وهو في مسألة رب ١٥ ، وشرح القصائد ٣٢

(٢) البيت لأبي ذؤاد كما في الأزمعية ٩٣ ، وفيه « الجامل » عوضاً من « الطاعن » وهو في أمالي الشجري ٢٤٣/٢ ، وابن يمشي ٢٩/٨ ، واللفني ١٤٦ ، والأشعوني ٢٩٨ وابن عقيل ٣/٣ ، وشواهد اللفني ٤٠٥ ، والخزانة ١٨٨/٤ . والجامل : جماعة الإبل ، والمؤبل : كثير الإبل ، والعناجيج : أحسن الخيل ، والمهار : أول ما ينتج من الخيل ، وفي الأصل « المهاري » وهو تحريف .

(٣) قوله « معنى » غير واضح في الأصل .

« رَبِّمَا يَرُدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُشْلِينَ »^(١) ، وذلك يومَ القيامة ، فلأنَّ الحقَّ وقوعه مثل الواقع ، ولذلك قال الله تعالى : « أَمَّا أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ »^(٢) يعني الساعة .

وأما قول الشاعر^(٣) :

٢٤٥ - فَإِنْ أَهْلِكَ قَرُبٌ فَقَيِّ سَيِّبِكِي عَالِيَّ مُحْضَبٍ رَخْصِ الْبَنَانِ

فأدخل « رب » على معمول الفعل بعده وهو إضمارُ القول ، كأنه قال : أقول فيه : سيبي ، والقول كثيراً ما يُحذف في أثناء الكلام ، كقوله تعالى : « وأما الذين اسودَّتْ وجوههم [أكفرتم] »^(٤) أي : فيقال لهم : أكفرتم ، وهو في القرآن كثير^(٥) .

وإمّا زائدة دخولها كخروجها تبقى داخلية على النكرة كما كانت ، كقول الشاعر^(٦) :

٢٤٦ - رَبِّمَا ضَرْبِي بِسَيْفٍ صَقِيلٍ بَيْنَ بُصْرَى وَطَعْنَةِ نَجْلَاءِ

وهو قليل .

(١) الحجر ٢ (٢) النحل ١

(٣) البيت لمجسّد كما في أمالي القاضي ٢٧٨/١ ، وفيه : « مهذب » عوضاً من « محضب » ، وهو في البحر المحيط د/٤٤٤ ، والمغني ١٤٦ ، وشراوده ٤٠٧

(٤) آل عمران ١٠٦

(٥) انظر أمثلة على ذلك في إعراب القرآن المنسوب للزجاج ١٤/١ وما بعد .

(٦) البيت لعدي بن رعاء كما في الأسميات ١٥٣ ، وهو في الأرمية ٨٠ ، وأمالي الشجري ٢٤٤/٢ ، وحاسة الشجري ١٩٤/١ ، والمغني ١٤٦ ، والأشعوني ٣٩٩ ، والمعيني ٣٤٣/٣ ، وشراوده المغني ٤٠٤ ، والحزانة ١٨٧/٤

الزاي والطاء والظاء غُفْل

باب الكاف

اعلم أن الكاف جاءت في كلام العرب مفردة ومركبة .

باب الكاف المفردة^(١)

اعلم أن الكاف المفردة لها في الكلام موضعان :

الموضع الأول : أن تكون حرف جر فتخفُضُ ما بعدها أبداً وتنقسم فيه قسمين : قسم تكون جارة لا يجوز زيادتها ، وقسم تكون جارة زائدة .

القسم الجارة غير الزائدة لا تكون أبداً إلا للتشبيه^(٢) ، نحو قولك : زيد كعمري وعبد الله كجعفر ، على أن النحويين قد اختلفوا في هذه الكاف ، فذهب بعضهم إلى أنها حرف حتى يقوم الدليل على أنها اسم ، واحتج لذلك بأنها على حرف^(٣) واحد ، وذلك شأن الحروف كالباء والفاء والوار والتاء في القسم واللام الجارة وغيرها ، وذهب بعضهم إلى أنها اسم حتى يقوم الدليل على أنها حرف ، واحتج لذلك بأنها في معنى « مثل » وما معناه اسم فهو اسم ، وبأنها تكون فاعلة في نحو قول الشاعر^(٤) :

٢٤٧ - أَتَنَّتَهُونَ وَلَكِنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ

كَالطَّعْنِ [يَذْهَبُ] فِيهِ الزَّيْتُ وَالْقُتْلُ

(١) انظر في الكاف : أمالي السبلي ٤٠ ، الجنى ٢٨ ، المغني ١٩٢ ، والمخصص ٤٩/١٤ .

(٢) أثبت ابن هشام معنى التلليل ، انظر المغني ٩٢ .

(٣) قوله « حرف » غير واضح في الأصل .

(٤) « يذهب » غرومة في الأصل ، والبيت للأعشى ، وهو في ديوانه ٦٣ ، والخصائص

٣٦٨/٢ ، ومر الصناعة ٢٨٣ ، وأمالي الشجري ٢٢٩/٢ ، وابن يعيش ٤٣/٨ ، وابن

عقيل ١٩/٣ ، واللسان « دنا » ، وشواهد المغني ٩٦٧ ، والخزائن ١٣٢/٤ . يقول :

لا ينهى الظالم عن ظلمه إلا للطنم الذي تغيب فيه القتل .

وقول الآخر (١) :

٢٤٨ - وَإِنَّكَ لَمْ يَفْخَرْ عَلَيْكَ كَفَاخِيرُ

ضَعِيفٌ وَلَمْ يَغْلِبْكَ مِثْلُ مُغْلَبٍ

ومجرورة في نحو قول الشاعر (٢) :

٢٤٩ - وَرَحْنَا بِكَابِرِ الْمَاءِ يُحْنَبُ وَسَطْنَا

تَصَوَّبُ فِيهِ الْعَيْنُ طَوْرًا وَتَرْتَقِي

وقول الآخر (٣) :

٩٢

٢٥٠ - وَزَعْتُ بِكَالْهَرَاوَةِ أَعْوَجِيَّ إِذَا جَرَتْ الرِّيحُ جَرَى وَثَابًا

لأنَّ الفاعلية لا تكون إلا في الأسماء ، ولا تُجَرُّ إلا الأسماء .

وذهب بعضهم من المتأخرين إلى التفصيل فيما : بأنها إن كانت معمولة فهي

اسم ، وإن كانت زائدة من القسم الثاني الذي يُذكرُ بعد هذا ، كقول الشاعر (٤) :

(١) البيت لامرئ القيس ، وهو في ديوانه ٤٤ ، والمزهر ٤٨٧/٢ ، والخرانة ٢٦٤/٤

(٢) البيت لامرئ القيس ، وهو في ديوانه ١٧٦ ، وأدب الكلاب ٣٩٣ ، وأما

الشجري ٢٢٩/٢ ، واللسان : (كيف) ، والخرانة ٢٦٢/٤ . وابن الماء : طائر ، وسطنا :

بيننا . يقول : رحنا بفرس كأنه ابن الماء في خفته ، تعجب به العين .

(٣) نسب في الاقتضاب إلى ابن غادية السلمي ، وهو في أدب الكلاب ٣٩٣ ،

والجواليقي ٣٥٠ ، والمقرب ١٩٦/١ ، واللسان : (ثوب) ، ووزعت : كفت في الحرب من

يتقدم بفرس مثل الهراوة (العصا) صلبة ، وأعوجي : ملسوب إلى فعل يدعى أعوج .

(٤) البيت لحطام الجاشمي كما في الكتاب ٣٢/١ ، وقبله :

غَيْرَ رَمَادٍ وَحَطَامٍ كَتَفَيْنِ

وهو في الجواليقي ٣٥١ ، وسر الصناعة ٢٨٢ ، والخصائص ٣٦٨/٢ ، ومجالس العلماء

٧٣ ، وثلث ٣٩ ، واللسان : (رنب) ، وابن يمش ٤٢/٨ ، والمغني ١٩٧ ، والمزهر ٢٢٣/١ ،

والعيني ٩٥٢/٤ ، وشراهد الشافية ٥٩ ، وكتفين : أراد كنيفين ، تشية كنيف وهو الحظيرة ،

والصاليات : الأثافي وهي الحجارة تحت القدر ، وككأ يؤثفين : أي مثل ما نصبت أثافي ، لم يزل .

وَصَالِيَاتٍ كَمَا يُؤْتَيْنِ

ونحو قوله تعالى : « لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ » ^(١) ، وكانت في صِلِهِ الذي أو أخواتِهِ من الموصولات - ماعدا أي - فهي ^(٢) حرف ، لأنَّ الفاعلية والمجرورية لا تكونان إلا في الأسماء ولأنَّ الزيادة لا تكون إلا في الحروف ، وأنَّ صلة الموصول لو جُعِلَتْ فيها الكافُ اسماً لأُدْعِيَ إلى حذفِ المبتدأ الذي تكون الكافُ مع ما بعدها خبره ، فيكون التقدير : جاء في الذي هو كزيد ، في نحو قولك : جاءني الذي كزيد ، وحذفُ المبتدأ لا يجوز إلا في صلة « أي » كقولهِ تعالى : « ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا » ^(٣) ، وقول الشاعر ^(٤) :

٢٥٢ - إِذَا مَا أَتَيْتَ بَنِي مَالِكٍ قَسَلْمُ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ

لمعنى مذكور في كتب النحويين ^(٥) ، أو في الصلة إذا كان فيها طول كقوله : « ما أنا بالذي قائلٌ لك سوءاً » ^(٦) ، أو في نادرٍ من كلام ، كقراءة مَنْ قَرَأَ : « ما بعوضة » فما فوقها ^(٧) و « تماماً على الذي أحسن » ^(٨) برفع « بعوضة » و « أحسن » ، وأمثاً غير ذلك فلا ، وإنَّ الكاف في غير الموضعين يُحتمل أن تكون اسماً وأن تكون حرفاً .

(١) الشورى ١١

- (٢) قوله : « فهي حرف » جواب : « وإنَّ كانت زائدة » . (٣) مريم ٦٩
(٤) لم أعتد إلى قائله ، وهو في الإنصاف ٧١٥ ، وابن بيمش ١٤٧/٣ ، والمفني ٨٢ ، والأصموني ٧٧ ، وشواهد المفني ٢٣٦ ، والخزانة ٢٢٢/٢
(٥) قال الأصموني ٣١/١ : « لأنها لما حُذِفَ صدرُ صلتها نُزِلَ ما هي مضاف إليه منزلة فاصرات كأنها منقطعة عن الإضافة لفظاً ونية ، مع قيام موجب البناء » .

(٦) انظر : الكتاب ٣١٤/١ ، والمعتب ٦٤/١

- (٧) البقرة ٢٦ ، وهي قراءة الضحاك وإبراهيم بن أبي عجلة كما في القرطبي ٢٠٨
(٨) الأنعام ١٥٤ ، والرفع قراءة الحسن والأعشى ، كما في الاتحاف ١٣٢ ، وقراءة يحيى بن يسمر وابن أبي إسحاق كما في القرطبي ٢٥٧٨ ، وانظر مناقشة هاتين القراءتين تفصيلاً في : سيبويه والقراءات ٢٦

والصحيح عندي من هذه الأقوال أن تكون حرفاً إلا إذا قام الدليل القطعي على التسمية من كونها فاعلة لا غير، أو مجرورة لا غير، في مثل الآيات المذكورة، وفي مثل قول الآخر (١) :

٢٥٣ - قَلِيلٌ غِرَارُ النَّوْمِ حَتَّى تَقْلَصُوا
عَلَى كَالْقَطَا الْجَوْنِيَّ أَفْزَعَهُ الزَّجْرُ
وقول الآخر (٢) :

٢٥٤ - أَرِيْتُ عَلَى مَيٍّ كَثِيئاً وَبَعْلَهَا عَلَى كَالْنَقَا مِنْ عَالِجٍ يَتَبَطَّحُ
في هذه الآيات قد دلّ الدليل على اسميتها كما ذكر .

وأما ما كان من نحو قولك : « زيد كعمرو » فحتملها على الحرفية وتكون جارة ، وهي وما بعدها في موضع خبر المبتدأ محذوفاً ، أحلاً محلاً ، عاملاً فيها ، كسائر حروف الجر مع ما بعدها بعد المبتدآت ، فإذا قلت : زيد من بني تميم والمال لك وزيد في الدار ، وشبه ذلك ، فالجبر للبتدأ مقدّر من الكون والاستقرار الشاملين جميع (٣) الأفعال ، تقديره : كأن أو مستقر ، وبه يتعلّق الجار والمجرور وأحلاً محلاً ، فكذلك في الكاف إذا قلت : « زيد كعمرو » فالتقدير : زيد كأن كعمرو .

(١) البيت للأخطل ، وهو في ديوانه ٢١٢ ، والمخصص ٤٩/١٤ ، وسر الصناعة ٢٨٧ . وتقلصوا : شمروا وأسرعوا ، والجوني : نوع من القطا أسود اللون .

(٢) البيت لذي الرمة ، وهو في ديوانه ٨٥ ، وروايته فيه :

أَرِيْتُ عَلَى مِثْلِ الْأَشَافِي وَبَعْلَهَا يَبِيْتُ عَلَى مِثْلِ النَّقَا يَتَبَطَّحُ

وهو في سر الصناعة ٢٨٧/١ ، والحزانة ٢٦٢/٤ . والنقا : الرمل الأبيض ، والعالج : حماركم من الرمل ودخل بعضه في بعض ، والأشافي ج إشتى وهو المحرر .

(٣) في الأصل : « يجميع » وهو تحريف .

فإن قيل : فيلزمك على هذا في الآيات المتقدمة أن يكون المعمول محذوفاً ،
وتكون الكاف وما بعدها / حرف جر ومجروراً في موضع الصفة المحذوف^(١) ٩٣
الذي هو المعمول في الأصل ، كما كان ذلك في خبر المبتدأ ، فيكون التقدير في
البيت الأول : شيء كالطعن^(٢) ، وفي الثاني : أحد كفاخر ، وفي الثالث : بفرس
كابن الماء ، وفي الرابع : بفرس كاهراوة ، وفي الخامس : على نوق كالقطا ،
وفي السادس : على سرير^(٣) كالنقا ، ويكون الباب للحرفية مطلقاً .

فالجواب أنه إذا قُدِّرَ ذلك في الآيات وما كان نحوها امتنع لوجوبه :
أحدهما : أننا لو جعلنا الكاف حرفاً لاحتجنا إلى محذوفين : المعمول وصفته
التي يتعلق بها الجار وهو كائن أو مستقر ، وذلك إجحاف وغير جائز^(٤) .

والثاني : أنه لا يُحذفُ الموصوفُ وتقام صفته مقامه إلا إذا كان مختصاً
معلومًا ، وكان اسماً خالصاً ، فإن جاء الجار والمجرور صفة فشاذ كقوله^(٥) :

٢٥٥ - جَعَلْتُ لَهَا عُودَيْنِ مِنْ نَشْمٍ وَآخَرَ مِنْ ثُمَامَةٍ
أراد : عوداً من نشم ، وقوله^(٦) :

٢٥٦ - فَرِيقَانِ مِنْهُمْ جَازِعٌ بَطْنٌ نَخْلَةٍ
وَأَخَرُ مِنْهُمْ قَاطِعٌ نَجْدَةٌ كَبْكَبٍ

-
- (١) في الأصل : « المحذوف » وهو تحريف .
(٢) في الأصل : « كالزيت » وهو سهو .
(٣) في الأصل : « سبام » وهو تحريف .
(٤) ذلك لأن التقدير في « كابن الماء » : « فرس كائن كابن الماء » .
(٥) البيت لعبيد بن الأبرص ، وهو في ديوانه ١٢٦ ، وأدب الكاتب ٥٤ ، وابن
بيش ١١٧/١٠ ، وشواهد الشافية ٣٦٢ . والنشم والثام : نوعان من الشجر . وقوله « لها »
وردت في الأصل « له » ولعله تحريف لأن الشاعر يتحدث عن الحماة في بيت قبله .
(٦) البيت لامرئ القيس ، وهو في ديوانه ٤٣ ، والبحر المحيط ٤٧٣/٨ ، واللسان :
(جزء) . والنجد : الطريق في الجبل ، وكبكب : اسم جبل .

أراد : فريق منهم ، ولا يعول عليه .

وقد تكون الكاف جارة غير زائدة ، ولا تكون للتشبيه بل بمعنى الباء أو على ، كقول العجاج حين قيل له : كيف أصبحت ، فقال : كخير^(١) ، بمعنى : بخير . أو على خير ، فلا يعول على ذلك لشذوذه .

وأما قول العرب : « كن كما أنت »^(٢) فقال أبو الحسن الأخفش : معناه كن على فعله هو أنت ، وهذا فاسد لتفسير الفعل بالذات ، وإنما هو بمعنى : كن الآن على صفة كنت عليها قبل ، فالتقدير : كن بمثابة الآن كما كنت قبل ، وحذفت الصفة ، وأقيم الموصوف مقامها ، فالكاف على بابها من التشبيه ، ومنه قوله تعالى : « كما أنزلناه من السماء »^(٣) على القسمين^(٤) ونحوه .

وكان الأصل في « كن كما أنت » : كن كك ، فلما كانت الكاف لا تدخل على المضمر فُصل بين المضاف والمضاف إليه بـ « ما » فكثرت الكاف عن العمل ، فراجع الضمير الجورور^(٥) مرفوعاً لانفصاله .

ولك فيه وجه آخر وهو أحسن ، وهو أن يكون الأصل : كن كما كنت ، فحذفت « كان » وانفصل الضمير لحذفها ، كما قال الشاعر^(٦) :

فَتَتَرَكُنَا الْآيَامُ وَهِيَ كَمَا هِيَ ٢٥٧

(١) انظر : سر الصناعة ٣١٨

(٢) انظر : سر الصناعة ٣١٨ . وعبارة الأخفش « كن على الفعل الذي هو أنت عليه » .

وانظر أعاريب « كن كما أنت » في المفتي ١٩٣

(٣) يونس ٢٤ ، وأول الآية : « إِنَّمَا مَثَلُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ . . . »

(٤) كذا في الأصل . (٥) في الأصل : « المرفوع » وهو سهو .

(٦) البيت لزهير ، وهو في ديوانه ٢٨٨ وصدره :

أَلَا لَا أَرَى ذَا إِمَّةٍ أَصْبَحَتْ بِهِ

وفي الأصل « فتتركنا » ، ولعله تحريف ، لأن الحديث عن ذي الإمة وهي الحال الحسنه .

ويكون حذف دكان ، وإقامة الضمير المتصل فيصير منفصلاً ، كقول الشاعر (١) :
 ٢٥٨ - أبا خراشة أَمَا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضُّعُ
 وإنما كان هذا الوجه أحسن من الأول ، لأن [كان] كثيراً ما تحذف ، فاعلم .

★ ★ ★

٩٤ القسم الجارة / الزائدة لها ثلاثة مواضع :
 الموضع الأول : أن يكون دخولها كخروجها ، نحو قوله تعالى : « ليس كمثل
 شيء » (٢) ، وقول الشاعر (٣) :

٢٥٩ - فَصَيِّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَا كُؤُلُ

وقول الآخر (٤) :

٢٦٠ - وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤْتَفَنِينَ

و [الكاف] في جميع هذه المواضع زائدة لاستغناء الكلام عنها للتأكيد ،
 لأن معناها معنى « مثل » ، وهي لا تتعلق بشيء ، وإنما خففت بالتشبيه لغير
 الزائدة كما ذكر في الباء في بابها ، ولا يجوز أن 'تَحْمَلَ' (٥) هنا على أنها اسم
 لفساد المعنى ، لأن التقدير يكون : « ليس مثل مثله » ، فيثبت لله تعالى مثل ،
 ويثبت عنه مثل آخر ، وهذا ظاهر .

(١) تقديم برقم ١١٥

(٢) للشورى ١١ . ونعرب قوم إلى أن الكاف ليست بزائدة هنا . ولهم في ذلك

أقوال ، انظر : الجنى ٣٣

(٣) البيت في ملحقات ديوان رؤبة ١٨١ ، وقبلة :

وَلَعَيْتَ طَيْرٌ بِهِمْ أَبَابِيلُ

وهو في الكتاب ٤٠٨/١ منسوباً إلى حُمَيْدِ الأَرْقُط ، وسر الصناعة ٢٩٦ ، واللسان :

(عصف) والمغني ١٩٦ ، والمجمع ١٥٠/١ ، وشواهد المغني ٥٠٣ ، والدرر ١٣٢/١ ،
 وأبابيل جماعات ، والمصنف : التبن .

(٤) تقدم برقم ٢٥١ (٥) في الأصل : « يحمل » وهو تصحيف .

وأما الكاف في « ككها » ^(١) فيُحتمل أن تكون الكاف الأولى الزائدة ، ويحتمل أن تكون الثانية ، والأحسن أن تكون الأولى ^(٢) ، لأن الثانية [هي] العاملة التي تلي المعمول فقويت في الثبوت ، ويجوز أن تكون الثانية وهو الأظهر كما تقدم ، واجتمعت مع حرف آخر مثلها كقوله ^(٣) :

٢٦١ - وَلَا لِمَا بَنَّا أَبَدًا دَوَاهُ

ويجوز أن تكون اسماً لدخول حرف الجر عليها فتكون مثل « بكائن الماء » ^(٤) .

وأما قوله : « مثل كعصف » فهي ها هنا زائدة بين المضاف والمضاف إليه ، بمنزلة « ما » و « لا » في نحو قوله ^(٥) :

٢٦٢ - أَيَا طَعْنَةً مَا شَيْخٍ كَبِيرٍ يَفْنٍ بِالِي

وقول الآخر ^(٦) :

٢٦٣ - وَشَيْمَةً لَا وَا نِ وَلَا وَاهِنَ الْقَوَى

(١) إشارة إلى قوله : « وصاليات ككها يؤقفين » .

(٢) ط حين قال ابن جنبي في سر الصناعة ٢٨٣ ، وبلغني أن تكون الزائدة هي الثانية لأن حكم الزائد ألا يبتدأ به .

(٣) نسب في الحزانة ٣٠٨/٢ لمسلم بن معبد الوالي ، وصدره :

فَلَا وَاللَّهِ لَا يُلْفَى لِمَا بِي

وهو في الخصائص ٢٨٢/٢ ، وسر الصناعة ٢٨٣/١ ، والفراء ٦٨/١ ، والمغرب ٢٣٨/١ والإنصاف ٥٧١ ، وابن يمين ١٦/٧ ، والأشعرى ٤١٠ ، وشواهد المفني ٥٠٥ ، والجمع ٧٨/٢ .

(٤) إشارة إلى بيت امرئ القيس : ورحنا بكائن الماء . . .

(٥) البيت للفيند الزماني كما في الحاشية ٢٠٨/١ ، وهو في اللسان : (قضي) ، والحزانة

١٧٥/٢ ، و « ما » زائدة . واليقن : الحرم .

(٦) البيت للشاذلي الذبياني وهو في ديوانه ١٦٩ ، وعجزه :

وَجَزِرْ إِذَا حَانَ الْمُفِيدُونَ صَاعِدِ

والشيمة : الطبيعة ، والوالي : الضميف ، والجد : الحظ ، والصاعد : النامي ، إذا حان

المفيدون : إذا لم ينجح المستفيدون .

وقد خولف في هذه المواضع ، والصحيح ما ذكرتُ لك .

وبما اتَّفَقَ على الحرفية فيه قولُ الشاعر ^(١) :

٢٦٤ - إِلَّا كَنَاشِرَةَ الَّذِي صَيَّعْتُ كَالْغُصْنِ فِي عُلاَوَائِهِ الْمُتَنَبِّتِ
وقوله ^(٢) :

٢٦٥ - إِلَّا كَمَعْرُوضِ الْمُحَسَّرِ بَكْرَةً عَمْدًا ، يُسَبِّئُنِي عَلَى الظَّلَمِ
وقوله ^(٣) :

٢٦٦ - إِلَّا كَخَارِجَةِ الْمُكَلَّفِ نَفْسَهُ
فـ «إلا» ، في هذه الأبيات بمعنى « لكن » ، لأنه استثناء منقطع والكاف زائدة « دخولها كخروجها » .

والكاف في هذين القسمين لا فجر إلا « الظاهر » ، ولا تجرُّ المضر إلا « في الضرورة كقوله ^(٤) :

-
- (١) البيت لعَنَز بن دَجَاجَة كما في الكتاب ٣٢٧/٢ ، وهو في سر الصناعة ٣٠١ .
وناشرة : اسم رجل ، والغلواء : الناء والارتفاع ، والتلبت : التمسى الغذى .
(٢) البيت للناطقة الجُمُهدِي ، وهو في ديوانه ٢٣٤ ، والكتاب ٣٢٩/٢ ، والمقتضب : ٤١٧/٤ .
وسر الصناعة ٣٠١/١ . ومعروض : اسم رجل ، والمضر : المتعب ، واليكبر : الفتي من الإبل وهو لا يَحْتَمِل الإتيان بالضمه ، يسبيني : يكثر من سي .
(٣) البيت للأعشى ، وهو في ديوانه ٢٣١ وعجزه :
(٤)

وَابْنِي قَبِيصَةَ أَنْ أَغِيبَ وَيَشْهَدَا

وهو في سر الصناعة ٣٠٢/١ . وخارجة : اسم رجل ، يعني أن خارجة يكلف نفسه أن يحضر حين أغيب .

- (٤) البيت لرؤبة ، وهو في ديوانه ١٢٨ ، والكتاب ٣٨٤/٢ منسوباً إلى المجتاج .
وابن عقيل ١٠/٣ ، والهمع ٣٠/٢ ، والخزانة ٢٧٤/٤ ، والدرر ٢٧/٢ . والبعل : الزوج .
والحلية : الزوجة ، والحافل : المانع من التوديع ، يعني أن الحار يمنع أنه من حار آخر ،
و « حاضلاً » في الأصل : خاضلاً : وهو تحريف .

٢٦٧ - فَلَا أَرَى بَعْلًا وَلَا حَلِيلًا كَهُ وَلَا كَهْنٌ إِلَّا حَاطِلًا

الموضع الثاني : قولهم : « له علي كذا وكذا درهما »^(١) ، ذ « ذا » في الأصل اسمُ إشارةٍ والكافُ زائدةٌ ، « إلا » أنها رَكْبَتَا تَرْكِيبًا واحدًا ، وَجَعِلْنَا^(٢) كنايةً عن العدد ، فإذا قال القائل : « كذا درهما »^(٣) مُحْمِلٌ عَلَى ثَلَاثَةٍ لِأَنَّهُ أَقَلُّ العددِ المضافِ إلى الجَمْعِ ، وَيَقَعُ عَلَيْهِ إِلَى الْعَشْرَةِ ، وَإِذَا قَالَ : « كذا درهم » مُحْمِلٌ عَلَى الْمِائَةِ الَّتِي هِيَ أَقَلُّ العددِ المضافِ إلى المَفْرَدِ وَيَقَعُ عَلَى الْأَلْفِ ، وَإِذَا قَالَ : « كذا درهما » مُحْمِلٌ عَلَى / الْعَشْرِينَ ، لِأَنَّهُ أَقَلُّ العددِ المفسرِ بِوَاحِدٍ منصوبٍ إِلَى التَّسْعِينَ ، وَإِذَا قَالَ : « كذا وكذا درهما » مُحْمِلٌ عَلَى أَحَدٍ عَشَرَ لِأَنَّهُ أَقَلُّ العددِ المركبِ ، وَإِذَا قَالَ : « كذا وكذا درهما » مُحْمِلٌ عَلَى وَاحِدٍ وَعَشْرِينَ لِأَنَّهُ أَقَلُّ العددِ المعطوفِ إِلَى التَّسْعَةِ والتَّسْعِينَ ، وَإِذَا قَالَ : « كذا وكذا درهم » مُحْمِلٌ عَلَى ثَلَاثَةِ ، لِأَنَّهُ أَقَلُّ العددِ المضافِ إِلَى المَفْرَدِ ، وَهَكَذَا تُعْتَبَرُ هَذِهِ الْكُنَايَاتُ فِي الْإِقْرَارِ فَاعْلَمْ .

وهي كناية مبهمـة مركبة في الأصل كـ « حبذا » بمعنى المحبوب ، والأصل فيه : « أحب » أو « أحب »^(٤) وذا التي للإشارة ، رُكْبَا وَجَعِلَا بِنَزْلَةِ لَفْظٍ وَاحِدٍ جَارٍ عَلَى الْمَذْكُورِ وَالْمَوْثُوقِ وَالْمَفْرَدِ وَالتَّثْنِةِ وَالْجَمْعِ ، لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا إِلَّا مِنْ جِهَةِ الْكُنَايَةِ وَعَدَمِهَا .

ولا تَعَلَّقْ الكافُ بِشَيْءٍ لَجَعْلِهَا مَعَ مَا بَعْدَهَا كَلَفْظٍ وَاحِدٍ ، وَإِنَّمَا حَكَمْنَا عَلَيْهَا بِالْتَرْكِيبِ لَوْجُودِ^(٥) كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا عَلَى انْفِرَادٍ قَبْلَ هَذِهِ الْكُنَايَةِ فَاعْلَمْ .

(١) انظر سر الصناعة ٣٠٢/١ (٢) في الأصل : « جمعا » وهو تعريف .

(٣) في الأصل : « درهم » وهو تعريف ، وانظر في هذا التفصيل المغني ٢٠٥ . وقد قدسبه إلى فقهاء الكوفة .

(٤) العبارة في الأصل : « والأصل فيه أحب أو حب وحب وذا » وفيها « وحب » مقعنة . وحبٌ وأحبٌ لفتان ، انظر : ابن يعيش ١٣٨/٧ .

(٥) في الأصل : « لوجوده » .

الموضع الثالث : قولهم : « كَاتِنٌ مِنْ رَجُلٍ عِنْدَكَ » ، ومنه قوله تعالى :
« وَكَاتِنٌ مِنْ دَابَّةٍ لَاتَحْمِلُ رِزْقَهَا » (١) ، وقول الشاعر (٢)

٢٦٨ - وَكَاتِنٌ تَرَى مِنْ صَامِتٍ لَكَ مُعْجِبٍ
زِيَادُتُهُ أَوْ تَقْصُصُهُ فِي التَّكَلُّمِ
وقوله الآخر : (٣)

٢٦٩ - وَكَاتِنٌ بِالْأَبَاطِحِ مِنْ صَدِيقٍ يَرَانِي لَوْ أُصِبتُ هُوَ الْمُصَابَا
ومعناها معنى « كم » فهي كناية عن عددٍ مبهم واقع على جميع المعدادات
ومعناها الكثير ، فهي « كم » ، الخبرية في نحو قوله : (٤)

٢٧٠ - وَكَمْ دُونَ بَيْتِكَ مِنْ صَخَصٍ وَكِشْبَانٍ رَمَلٍ وَأَعْقَادِهَا
وهي مركبة من كاف التشبيه المذكورة و « أي » الاستفهامية ، إلا أنهما
جعلتا لفظاً واحداً بمنزلة [كم] المذكورة .

وإذا بقي المعنى في المركب على ما كان عليه قبله صح لنا أن ندعيه ، وإذا
لم يسغ لنا ذلك لم يصح لنا أن ندعيه ، ألا ترى بعضهم قال : « مها » في الشرط
مركبة من « مه مه » بمعنى اكفف اكفف ، وهذا معنى لا يصح بقاؤه في
الشرط ، فإذا جعلناها مركبة من « ما - ما » وأبدلنا ألف « ما » الأولى هاء
صح لنا ذلك لأن معنى « ما » الشرطية موجود في التركيب كما كان قبله .

(١) المنكبو ٦٠

(٢) البيت زهير من معلقته على رواية الزوزني ١١١ وليس في ديوانه برواية نعلب ، وهو
في سر الصناعة ، ٣٠٦ ، وابن يعيش ١٣٥/٤

(٣) تقدم برقم ١٥٧ (٤) البيت للأعشى وهو في ديوانه ٧٣ وروايته فيه :

وَكََمْ دُونَ بَيْتِكَ مِنْ صَفْصَفٍ وَدَكْدَاكِ رَمَلٍ وَأَعْقَادِهَا

وهو في تفسير القرطبي ٤٢٨٦ . والمصصح : الأرض المستوية الواسعة ، والأعقاد : ج
عقدة وهو المنعقد من الرمل المتراب .

وفي «كائِن» لغات : إحداها ما تقدم ، والثانية في قوله : « و كائِن بالأباطع » ، والثالثة « كائِن » بهمزة ساكنة بعدها ياء ونون على مثال « تائِي » ، والرابعة : كئِيء ياء ساكنة بعدها همزة ونون كئِيء ، والخامسة : كئِيء على مثال طييء ياء مشددة ونون بعدها / ، وهذه النون هي تنوين « أي » المذكور أصلاً ، فـ « كائِن » هو أصل التركيب ، ثم قصرَّت العربُ فيها بالتقديم والتأخير والتخفيف لما كثر استعمالها ، كما فعلوا بـ « اَيْن الله » حين فتحوا همزتها وكسروها ، وحذفوا نونتها وألفها وياهـا وتركوها على حرفٍ واحدٍ ، فلما سهَّلوا همزتها^(١) وصارت ألفاً بقيت الياء طرفاً فقلبوها همزة لتقوى ، كما فعلوا بكسـاء ورداء ، ثم نقلوا الهمزة عن موضعها بالتقديم فقالوا : « كائِن » ثم خففوا الهمزة بأن سهَّلوا ياء وقالوا : « كئِيء » ، ومن قال : « كائِن » كئائِي خَفَّفَ فحذف الياء المدغمة وتسكَّن^(٢) الهمزة ، وكلُّ ذلك ليسردوا استعمالها كثيراً في باب التكثير ، كما فعلوا بـ « اَيْن الله » كما ذُكر في القسم فاعلمه .

الموضع الثاني من موضعي الكاف المفردة : أن تكون حرف خطاب لا موضع لها من الإعراب ، إلا أنها أبداً تفتتح للمذكر وتكسر للمؤنث ، وتلحقها ميم النثنية وألفها وميم الجمع وواوها ونون جماعة المؤنث ، كما يَفَصِّلُ بكاف الضمير ، وهي أبداً تكون بعد الكلمة أو بعد ضمير الفاعل الضمير المنصل .

فأما التي بعد الكلمة فالتي بعد أسماء الإشارة كلها ، التي أصولها ذا للمذكر ، وذي للمؤنث^(٣) ، وذان للمذكرين وتان للمؤنثتين وأولى مقصورة وممدودة لجميع المذكرين والمؤنثات ، ثم قد تدخل هاء التنبيه عليها بجمع ، ثم تدخل كاف الخطاب المذكورة عليها آخرأ ، ثم قد تدخل الهاء والكاف معاً وهو قليل ، ثم قد تدخل اللام زائدة بينها وبين الكاف للتوكيد .

(١) أي : كائِن . (٢) في الأصل : « وتسكِّن » وهو تحريف .

(٣) أقحمت : « و تان » في الأصل ، قبل : « وذان » .

فإذا قلت : ذاك وذانك وذيتك وتيتك وتانك وتيتنك وأولئك فلا محل للكاف في ذلك كله من الإعراب ، وإنما هي حرف " دال " على الخطاب كالتاء في أنت وأنتِ وانما وأنتن .

وتلحق أيضاً هذه الكاف في « هاءك » ممدودة ومقصورة ، بمعنى (خذ) وحكمها معها في الحرفية وإلحاق الميم والألف والواو والنون حكم التي بعد أسماء الإشارة .

وتلحق أيضاً في قولهم : « النجاءك » بمعنى انج ، وحكمها حكم ما تقدم . ومن العرب من يفتح الكاف ويفردّها بعد أسماء الإشارة سواء كان المخاطب مذكراً أو مؤنثاً مفرداً أو ثنية أو جمعاً ، والأول أكثر .

وإنما حكمنا على هذه الكاف بالحرفية وأنها لا موضع لها من الإعراب لكونها ليست صيغة ضمير مرفوع ، وإنما هي صيغة ضمير منصوب / كضربك ، أو مخفوض كمررت بك ، والنصب لا حفظ له فيها بعد أسماء الإشارة لأنها ^(١) ليست عوامل في المفعول به ، وبعد « ها » ^(٢) لأن مفعولها يأتي بعد ذلك فتقول : هاك درهماً ، ولا نحتاج إلى مفعولين ، وإنما تعدى إلى واحد لا غير ، وبعد « النجاء » لأنها في معنى انج فهي لا تعدى .

ولا يصح الحذف بعد أسماء الإشارة ^(٣) بالإضافة لأنها معارف بالإشارة ، فبطل العمل جملة ، فلم يكن لها محل من الإعراب فهي حرف .

وأما الكاف التي بعد الضمير في قولهم : « أرايتك زيداً ما صنع » [ف] المعنى : أرايت زيداً ما صنع ^(٤) ، وفي قولهم : لستك زيداً ، المعنى : لست زيداً ،

(١) أي : لأن أسماء الإشارة .

(٢) في الأصل : « هاء » وهو تحريف .

(٣) أقصمت « إلا » بعد قوله : « الإشارة » .

(٤) ذهب سيوريه إلى أن الكاف هنا حرف خطاب ، وذهب الفراء إلى أنها فاعل والتاء حرف خطاب ، وحكي عن الكسائي أن الكاف مفعول به والتاء فاعل ، انظر الجنى ٣٤ ، المعنى ١٩٨

الكاف في هاتين حرفي خطاب أيضاً لا محل لها من الإعراب ، إذ لا يصح أن تكون صيغة الضمير المرفوع ، ولا تكون في موضع نصب لأن منصوتي رأيت بعد الكاف ، وهما : زيدا ما صنع ، وخبر ليس أيضاً بعدها ، وهو زيدا .

ولا يصح أن يكون (١) بدلاً من الكاف على أن تكون (٢) خبر ليس ، لأن المخاطب واضح فلا يبدل منه لوضوحه ، ولا يصح أن تكون الكاف في موضع خفض لأنه لا عامل خفض قبلها بخفضها ، فلما بطل العمل جملة صحت حرفيتها في الموضعين ، فاعرفه وبالله التوفيق .

باب الكاف المركبة

اعلم أن الكاف تتركب مع الهززة والنون مشددة : « كان » ، ومع اللام المشددة والألف ، « كلاً » ، ومع الميم والألف : « كما » ، ومع الباء : « كي »

باب « كان » (٣)

اعلم أنه قد اختلف أئمة النحويين في « كان » ، هل هي حرف مركبة أو بسيطة ، فذهب الخليل وبعض البصريين المتأخرين إلى أنه مركب ، وذهب أكثرهم إلى أنه بسيط (٤) ، وعضد أبو الفتح ابن جني المنع الأول (٥) لوجود

(١) أي : أن يكون « زيدا » وفي الأصل « تكون » وهو تصحيف .

(٢) أي : أن تكون الكاف وفي الأصل « يكون » وهو تصحيف .

(٣) انظر في « كان » : المقتضب ١/١٥٠ ، ١٠٨/٥ ، ابن يمين ٨/٨١ ، الجنى

٢٢٩ ، المغني ٢٠٨

(٤) بل إن معظم النحاة يقولون بالتركيب ، حتى إن بعضهم يقول : لا خلاف في أن

« كان » مركبة ، انظر الجنى ٢٢٩ ، والمغني ٢٠٨ .

(٥) انظر سر الصناعة ٣٠٣

كاف التشبيه وحدها^(١) ، ولوجوده أن^(٢) ، التي للتوكيد وحدها [ومنع التركيب]^(٣) .
وقد قلنا في مواضع من الكتاب : إنه إذا وُجدَ المعنى الذي كان في الإفرا
مع التركيب صحَّ ادعائه ، ولكن هنا يُعْضَدُ في البساطة مذهب الأكثرين لوجوه :
منها أن الألفاظ في الأصل بسيطة ، والتركيب طاريء ، فالالتفات إلى الأصل
أحسن ، إذ لا ضرورة توجب التركيب / ولا قطع بوجبه .

٩٨

ومنها - وهو الأقوى - أنه لو كان مركباً لكانت الكاف حرف جر ،
فيأزمها : يَمْ^(٤) تعلق قبلها ، إذ ليست زائدة ، ألا ترى أن المعنى عند التحليل
وَمَنْ عَضَدَ مذهب في نحو : كَانَ زَيْدًا الْأَسَدُ : إنَّ زَيْدًا كَالْأَسَدِ ، وهذا وإن كان
المعنى عليه فالكاف [لها] في التأخر متعلق ، وليس لها ذلك في التقديم .

ومنها أن الكاف إذا كانت داخلة على « أن » ، لزم أن تكون وما عملت
فيه في موضع مصدر مخفوض بالكاف ، فترجع الجملة التامة جزء جملة فيكون
التقدير في : كَانَ زَيْدًا قائم : كقيام^(٥) زيد ، فيحتاج إلى ما يثبته الجملة ،
و « كَانَ زَيْدًا قائم » كلام قائم بنفسه لا محالة .

ومنها : أنه لا تتقدّر بالتقديم والتأخير في بعض المواضع ، فنقول : كَانَ
زَيْدًا قائم ، وَكَانَ زَيْدًا في الدار ، وَكَانَ زَيْدًا عندك ، وَكَانَ زَيْدًا أبوه قائم ،
ولو كان على التقديم والتأخير لكنت نقول : إن أصل ذلك : أن زَيْدًا كقيام ،
وَأَنَّ زَيْدًا كفي^(٥) الدار ، وَأَنَّ زَيْدًا كعندك ، وَأَنَّ زَيْدًا كأبوه قائم ، وذلك
لا يجوز لأن الكاف التي للتشبيه الجارية لا يصيح دخولها إلا على الأسماء لا غير ،

(١) أقحم بمد قوله : « وحدها » : ومنع « التركيب » وذلك من قبيل انتقال النظر .

(٢) كذا في الأصل ، وهذا يناقض ما ذكره عن مذهب ابن جني قبل قليل ، وهو
الذي فصله في سر الصناعة ٣٠٣

(٣) في الأصل : « بما » وهو تحريف .

(٤) في الأصل « كقيام » والتصويب من نقل الجنى عن المؤلف ٢٣٠

(٥) في الأصل : « لفي الدار » وهو سهو .

فدلّ ذلك على أنّها ليست مركبة كما ذهبوا إليه ، وإن كان المعنى يعطي ما يعطي التركيب من التشبيه والتوكيد الموجودتين قبل التركيب ، ولا حجة في العمل رفعاً أو نصباً لأثنته قد وُجِدَ ذلك في «لعل» و «ليت» وهما غير مركبتين من «أن» ، فاعلم ذلك .

إذا ثبتت الباطية فإن «كان» تكون مشددة وتُخَفَّفُ ، فإذا كانت مشددة فإنها تعمل عمل «أن» المفتوحة المشددة ، ولا فرق بينهما في أكثر الأحكام المذكورة في بابها ، إلا أنها لا تكون في موضع معمول بخلاف «أن» ، إذ هي مصدرة كما ذكر ، وهذه مع ما بعدها كلام قائم بنفسه ، فتكون في ابتداء الكلام كقولك : كان زيداً قائم .

ويجوز وقوعها في موضع وقوع الجمل إذا كان المعنى على التشبيه ، والجمل تقع صفة لموصوف ، وصلة لموصول ، وخبراً لذي خبر ، وحالاً لذي حال ، فتقول في الصفة : مررتُ برجلٍ كأنه قائم ، وفي الصلة : جاء الذي كأنه قائم ، وفي الخبر : زيد كأنه قائم ، وفي الحال : رأيتُ زيداً كأنه قائم ، ومن الحال قوله تعالى : « فما لهم عن التذكرة معرضين كأنهم مُعْرِضُونَ مُسْتَقْبِرُونَ » (١) ، ومن الخبر قول الشاعر (٢) :

٢٧١ - وَهْنٌ كَأَنَّه نِعَاجٌ رَمَلٌ يُسَوِّنُ الذُّيُولَ عَلَى الْخِدَامِ

ومن أحكامها : أنّها يجوز أن تعمل في الحال لوجود معنى التشبيه فيها كقوله (٣) :

٩٩

(١) في الأصل : « الذي هو قائم » .

(٢) المثنى ٤٩ ٥٠

(٣) البيت للناطقة ، وهو في ديوانه ١٠٤ (مطبوعة بيروت) . والخدام : ج خدمة . وهي الساق ، ونعاج الرمل : الجميلات الواسعات العيون .

(٤) البيت للناطقة وهو في ديوانه ١١ ، والخصائص ٢ / ٢٧٥ ، وأمالى الشجري ١ / ١٥٦ . والحزانة ٣ / ١٨٥ . والفرد : حديدة يشوى بها ، والمفتأد : المشتري .

٢٧٢ - كَأَنَّهُ خَارِجًا مِنْ جَنْبِ صَفْحَتِهِ

سَفُودُ شَرْبِ نَسْوِهِ عِنْدَ مُفْتَأَدٍ

وإذا كانت مخففة "يحكم أيضاً عليها بما يحكم على "أن" ، المشددة من الأحكام المذكورة في بابها ، إلا أنها يجوز أن يكون اسمها ظاهراً وضميراً أمره وشأنه ، كقوله^(١) :

٢٧٣ - كَأَنُ وَرِيدَيْهِ رِشَاءُ خُلْبِ

وقول الآخر^(٢) :

٢٧٤ - كَأَنُ ظَبِيَّةٌ تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ

على رواية من نصب "ظبية" ، وزوي فيها الرفع على أن يكون اسمها مضمرّاً خُفِيف اختصاراً ، أراد : « كأنها ظبية » ، وزوي فيها الحذف على أن تكون الكاف جارة و « أن » زائدة وهو شاذ .

وقد تقدّم إحالة ما تجتمع « إن » ، المكسورة مع « أن » المفتوحة من^(٣) الأحكام في بابيهما ، فقس أحكام « كان » ، على أحكام المفتوحة في غير ما استثنى هنا نصب^(٤) .

(١) البيت لرؤية ، وهو في ديوانه ١٦٩ وقبله :

وَمُعْتَدٍ فُظِي غَلِيظٍ الْقَلْبِ

والكتاب ٥٦٢/١ ، والمقرب ١١٠/١ ، والإنصاف ١٩٨ ، والخزانة (٤ / ٣٥٦ والوردان : عرقان في الرقبة ، والرشاء : الحبل ، والخلب : الليف أو البئر .

(٢) تقدم برقم ١٤٢ .

(٣) في الأصل : « مع » وهو تحريف .

(٤) قال ابن السيد : « إذا كان خبر « كان » فعلا أو جملة أو صفة فهي للظن والحسبان ، نحو : كان زيداً قام ، وكان زيداً أبوه قائم ، وكان زيداً قائم » . الجنى ١٣١

باب كَلَاً (١)

اعلم أن "كلاً" في كلام العرب معناها الزجر والردع (٢) ولا تعمل شيئاً وهي بسيطة عند النحويين ، إلا أن ابن العريف (٣) جعلها مركبة من : "كل" ولا ، وهذا كلامٌ تَخَلَّفَ ، لأن "كل" لم يأت لها معنى في الحروف ، فلا سبيل إلى ادعاء التركيب من أجل "لا" ، إذ لا يدعى التركيب إلا "فما يصح له معنى في حال الأفراد" فهذا كلامٌ لم يوافق فيه أحداً ممن ادعى التركيب في غيره .

فإذا قال القائل : اقتل زيداً ، قلت له : كلاً ، أي ارتدع عن هذا أو ازجر ، ومنه قوله تعالى : يقول الإنسان يومئذ : أين المَقَرُّ كلاً ، (٤) وقوله تعالى : كلاً ، بل ران على قلوبهم ما كانوا يكسبون ، (٥) وهي في القرآن في مواضع كثيرة .

وهل يوقف عليها دون ما قبلها أو على ما قبلها دونها ؟ فيه اختلاف ، والصحيح أنه يوقف عليها في بعض المواضع مع وصل ما قبلها بها ، وفي بعض المواضع يوقف على ما قبلها ، وذلك بحسب مواضعها من المعنى ، وهذا لا يقيس إلا بتتبع مواضعها واحداً واحداً ، وهذا يطول ويخرجنا عن المقصود ، ولكن الغرض هنا تفسير المعنى الذي وضعت له وقد حصل فاعلمه والله الموفق بمنه .

(١) انظر في كلا : ابن يمش ١٦/٩ ، الجنى ٢٣٣ ، الفنى ٢٠٥ .

(٢) للنحويين آراء أخرى في معنيها ، انظر الجنى ٢٣٣ ، الفنى ٢٠٦ .

(٣) الحسن بن الوليد القرطبي ، كان نحوياً مقدماً ، خرج إلى مصر ورأس فيها ، توفي

٣٦٧ . انظر البغية ٢٧/١ .

(٤) القيامة ١٠ (٥) المطففين ١٤

باب كما^(١)

اعلم أن «كما» تكون تارة مركبة من كاف التشبيه الجارة و «ما»^(٢) ،
الموصولة وهي التي بمعنى الذي كقولك : «ضربتُ حماراً كما ضربتها» ، أي
أي الحمار الذي ضربتها ، [أ] و ما المصدرية ، وهي التي ما بعدها معها في تقدير
المصدر / ، كقولك : ضربتُ كما ضربتُ ، المعنى : كضربك ، ومن الأول ٩٠٠
قوله تعالى : «كما أنزلنا على المقتسمين»^(٣) ، ومن الثاني قوله تعالى : «فاستقيم
كما أمرت»^(٤) أي استقامة كالاستقامة التي أمرت بها ، فالكلام عليها هو
الكلام على الكاف المفردة في بابها .

وتكون «كما»^(٥) بسيطة وهي مقصدنا ، ولها ثلاثة مواضع .

الموضع الأول : أن تكون بمعنى «كي» ، فتصيب ما بعدها كما تنصيب .
«كي»^(٦) ، كقولك : «أكرمته كما تكرمني» ، أي كي تكرمني ،
قال الشاعر^(٧) :

(١) انظر في «كما» : الجنى ١٩٤ ، المفني ١٩٤

(٢) في الأصل : «وإيتا» وهو تحريف .

(٣) الحجر ٩٠ (٤) هود ١١٢ (٥) في الأصل : «ما» وهو تعريف ..

(٦) هذا مذهب الكوفيين ، ولا يميز البصريون ذلك ، ويتأولون شواهد الكوفيين ..

انظر الإنصاف ٥٨٥/٢

(٧) البيت لعمر بن أبي ربيعة وهو في ديوانه ١٠١ ، وروايته :

إِذَا جِئْتَ فَأَمْنَحْ طَرْفَ عَيْنِيكَ غَيْرَنَا

لَكِي يَحْسَبُوا أَنَّ الْهَوَى حَيْثُ تَنْظُرُ

وهو في ثعلب ١٢٧ ، والجنى ١٩٥ ، والمفني ١٩٢ ، والأشعري ٥٥٠ ، وشواهد

المفني ٤٩٨ ، والمص ٦/٢ ، والحزاة ٩٣/٣

٢٧٥ - وَطَرَفَكَ إِمَّا جِئْتَنَا فَاصْرِفْنَهُ

كَمَا يَحْسَبُوا أَنَّ الْهَوَىٰ حَيْثُ تَنْظُرُ

أي : كي يحسبوا ،

الموضع الثاني : أن تكون بمعنى « كان » ، فتقول : « شمتني كما أنا أبغضه ،

أي : كماني أبغضه ، ومنه قول الشاعر (١) :

٢٧٦ - تُهْدِدُنِي بِجُنْدِكَ مِنْ بَعِيدٍ كَمَا أَنَا مِنْ خُرَاعَةٍ أَوْ ثَقِيفٍ

الموضع الثالث : أن تكون بمعنى « لعل » فتقول : « لا تضرب زيدا كما لا يضربك ،

ومنه قول الراجز (٢) :

٢٧٧ - لَا تَشْتَمِ النَّاسَ كَمَا لَا تُشْتَمِ -

أي : لعلك لا تشتم ، وهي في هذين الموضعين الأخيرين غير عاملة لفظاً وإن كانت في موضع عامل من جهة المعنى (٣) .

واعلم أن « ما » قد تكون مع الكاف زائدة دخولها كخروجها كقولك : اضرب كما ضربي أي كضربي ، فلا تكونان من هذا الفصل بل من فصل الكاف المفردة .

(١) لم أفد على هذه البراية إلا فيما نقله صاحب الجنى عن المؤلف في معرض رده عليه ١٩٥ ، وفي نوادر أبي زيد لبعض التهليلين ١٦٦ .

فَدَعَنِي وَيَبَ غَيْرِي وَالْهَ عَنِي قَمَا أَنَا مِنْ خُرَاعَةٍ أَوْ ثَقِيفٍ

(٢) البيت في ملحقات ديوان روية ١٨٣ وقبه :

وَشَخَّصْتَ أَبْصَارَهُمْ وَأَجْذَمُوا

وهو في الكتاب ٥٣٧/١ ، والأشعري ٥٥١ ، والحزالي ٢٨٢/٤ ط بولاق ، والدور ٤٣/٢ ،

مورد في الأصل : « وتشتم » عوضاً من « ولا تشتم » وهو تحريف .

(٣) نقل صاحب الجنى هذا الموضع عن المؤلف ١٩٥ ، ثم قال : « ولم أر أحداً ذكر أن « كما » تكون حرفاً بسيطاً غير هذا الزجل ، وليس الأمر كما ذكر ، و « كما » في هذه المواضع الثلاثة مركبة من كاف التشبيه أو كاف التعليل و « ما » ثم يذكر تأويلات لبعض ما استشهد به المؤلف .

باب كي^(١)

اعلم أن «كي» في كلام العرب موضعين :

الموضع الأول : أن تكون حرفاً جاراً^(٢) ، نحو قولهم إذا استفهموا عن شيء : كَيْبَهُ ؟ أي : لأيّ سبب فعلتَ ، أو لأيّ علةٍ فعلتَ ، ولم تجيء جارّةً إلّا مع «ما» الاستفهامية المذكورة خاصة فعناها السببية كمعنى اللام ، [و] ذلك^(٣) إذا قالوا : لمَ جئتَ ؟ ونحوه .

فعلى هذا إذا دخلتْ على الأفعال المضارعة ولم تدخلْ عليها اللام ولا أرادها المتكلم انتصب ما بعدها بإضمار «أن» ، فإذا قلت : جئتُك كي تكرمّني ، فعناها لأكرامي ، والتقدير : لأن تكرمّني ، و «أن» ، وما عملتْ فيه في موضع المصدر المحفوض كأنك قلتَ : جئتُك لأكرامي ، قال الله تعالى : «كِلا يَكُونُ دَوْلَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ»^(٤) فـ «لا» نافية زائدة هنا .

الموضع الثاني : أن تكون حرف نصبٍ بنفسها ، وذلك إذا دخلت عليها اللام الجارة أو أريدتْ ، كقولك : جئتُك لكي أكرمك ، المعنى : لأن أكرمك ، نكي هنا بمعنى أن ، وهي وما عملتْ فيه في موضع مصدر محفوض باللام ، التقدير : «لأن أكرمك» والمعنى / لأكرايمك ، قال الله تعالى : «لِكي لَا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ»^(٥) ، وقال الشاعر^(٦) :

أَرَدْتُ لَكَيْمًا يَعْلَمَ النَّاسُ أَنَّهَا

سَرَاوِيلُ قَيْسٍ وَالْوُفُودُ شُهُودُ

(١) انظر في «كي» : المقتضب ٩٠٦/٢ ، ابن عيش ٤٩/٨ ، ١٤/٩ ، الجنى ١٠٤ .

المغني ١٩٨ ، المعج ٣١٠٤/٢ .

(٢) ذهب الكوفيون إلى أن «كي» لا تكون إلا حرف نصب ولا يجوز أن تكون حرف خفض ، وذهب البصريون إلى أنها يجوز أن تكون حرف جر . انظر الإصناف ٥٧٠ .

(٣) في الأصل : «لذلك» . (٤) الحشر ٧ (٥) الحديد ٢٣ .

(٦) البيت لأبيس بن سعد كما في الكامل ٤٥٦ ، وهو في اللسان (سدل) .

فإذا لم تدخل عليها اللام احتملت أن تكون الأولى الحافضة المقدرة باللام فتصيب ما بعدها بإضمار «أن»^(١) وأن تكون الثانية الناصبة بنفسها ، المقدرة بـ «أن» ، نحو : جئتكم كي تكرموني^(٢) .

وربما دخلت عليها اللام و «أن» بعدها زائدة شذوذاً^(٣) كقوله^(٤) :

٢٧٩ - أَرَدْتُ لَكَيْمًا أَنْ تَطِيرَ بِقُرْبِي

فَتَتْرُكَهَا شَنًّا بِيَدَاءِ بَلْقَع

وإنما قلنا : لأنها إذا نصبت وهي بمعنى اللام بإضمار «أن» ، لوجهين : أحدهما : أن معناها معنى اللام السببية وهي جارة فلا يجوز دخولها على الفعل فتعمل فيه لاختصاصها بالأسماء والمختص لا يكون غير مختص ، فكما قالوا : كيمه ؟ كما قالوا : له ؟ لم يجوز نصبها للأفعال بنفسها ، فإذا أضمرنا فلا يُضْمَرُ إلا ما يُصَيِّرُ بعده مصدراً ، وذلك إما «ما» وإما «أن» ، فلما ظهر النصب بطل إضمار «ما» إذ لا تنصب ويبقى إضمار «أن» ، إذ هي ناصبة وتُصَيِّرُ ما بعدها مصدراً مخفوضاً بكي ، فيبقى الاختصاص بالأسماء فيها كما كان .

(١) العبارة في الأصل مضطربة « بإضمار أن تكون أن وأن تكون » .

(٢) نخلص من عرض المؤلف عن حالات «كي» مايلي :

١ - إذا جاء قبلها اللام في نحو (جئتكم كي تكرموني) فاللام حرف جر للتعليل وكي مصدرية ناصبة والمصدر مجرور باللام .

٢ - إذا لم يأت قبلها اللام في نحو : جئتكم كي تكرموني ، فيجوز تقدير «كي» في إحدى حالتين :

(أ) إذا قدرت أن اللام قبلها ، فكي حرف مصدرى ونصب والمصدر على نزع الحافض .
(ب) إذا لم تقدر اللام قبلها ، فكي حرف جر للتعليل بمنزلة اللام ، والفعل منصوب بأن مضمرة بعد كي ، والمصدر مجرور بكي التي هي بمنزلة اللام .

(٣) في الأصل «شاذ» .

(٤) في الأصل : «كقولك» ، والبيت لم أهد إلى قائله ، وهو في الإنصاف ٥٨٠ ،

وابن يعيش ١٩٧/١ ، والنفي ١٩٩ ، والأشعري ٥٤٩ ، والعيني ٤٠٥/٥ ، وشواهد الفني ٥٠٨ ، والخزانة ١٩/١ . والشن : القرية البالية ، والبلقع : المقفرة .

والوجه الثاني : أذا قد وجدنا أن بعدها « أن » تليها ^(١) في بعض المواضع كما قال الشاعر ^(٢) :

٢٨٠ - كيما أن تغر وتخدعا
أي لأن تغر وتخدعا .

وإثنا حكمنا أن « كي » تنصب بنفسها في الموضع الثاني لأن الأصل في كل ما تولى شيئاً وطلبه ، وأثر فيه العمل أن يحكم بالعمل له ما لم يمنعه مانع من اختصاص أو غيره ، و [وجب] تقدير اللام قبلها لأنها لا يستقيم تقدير غير [ها] ، إذ تظهر قبلها في بعض المواضع ، كما ذكر في قوله تعالى « لكيلا تأسوا » ^(٣) ، وكثيراً ما يحذف حرف الجر مع « أن » ، وثلاً كانت كي ^(٤) .
جاز إضمارها معها ^(٥) كما يجوز مع « أن » فتأمله .

واعلم أنه بقي من باب الكاف المركبة لفظ واحد وهو « كان » الزائدة في قوله ^(٦) :

٢٨ - سرأة بني أبي بكر تساموا على - كان - المسومة العراب
وفي قولهم في التعجب : « ما كان أحسن زيدا » ، وقد تقدم الكلام عليها مع « أصبح وأمسى » في آخر أبواب الهزمة ، فانظر إليه هناك والله الموفق .

(١) قوله « تليها » : غير واضح في الأصل .

(٢) البيت لجبل ، وهو في ديوانه ١٢٥ وقامه :

فَقَالَتْ : أَكَلَّ النَّاسِ أَصْبَحْتَ مَايَحَا لِسَانَكَ ، كيما أن تغر وتخدعا

وهو في ابن يمش ١٤/٩ ، والفني ١٩٩ ، والشنور ٢٨٩ ، والأشعفي ٢٨٣ ، وشواهذ الفني ٥٠٨ ، والدرر ٢/٥ .

(٣) في الأصل : « أن » وهو سهر . (٤) الحديد ٢٣

(٥) كلمتان غرومتان لم ألبسها ، يحتمل أن يكون تقدير العبارة « ولما كانت كي مثل أن » أي في العمل .

(٦) أي إضمار اللام مع « في » قبلها . (٧) تقدم برقم ١٦٧

باب اللام المفردة^(١)

١٠٢ / اعلم أن اللام المفردة جاءت في كلام العرب لمعانٍ تشعب وتكثر ، فعدّها بعضهم ثلاثين لماً ، وعددها بعضهم ثمانية ، وعددها بعضهم أربعاً ، وأثف بعض البغداديين فيها كتاباً سماه « كتاب اللامات »^(٢) ، عدّد لها فيه نحو الأربعين معنى بحسب اختلافها أدنى اختلاف .

وقد أعمت النظر فيها فوجدتها على تشعب معانيها تحصر في قسمين : قسم زائدة ، وقسم غير زائدة ، فالقسم غير الزائدة قسمان : عاملة وغير عاملة والعاملة ثلاثة أقسام : قسم عامل خفياً وقسم عامل نصياً ، وقسم عامل جزئياً .

والقسم الزائدة قسمان : قسم عاملة وقسم غير عاملة ، فتجيء جملة أقسامها ستة : غير زائدة عاملة خفياً ، وغير زائدة عاملة نصياً ، وغير زائدة عاملة جزئياً ، وغير زائدة غير عاملة ، وزائدة غير عاملة .

القسم الأول : غير الزائدة العاملة خفياً لها ثمانية مواضع :

الموضع الأول : أن تكون للتخصيص ، وأنواع هذه المواضع تشعب ، والذي يجمعها النسبة ، فحيث كانت جاز أن تنسب لما بعدها بها ، فمنها الملك^(٣) ، نحو : الثوب لزيد ، والدار لعمر ، والفرس لعبد الله ، ومنها الاستحقاق^(٤) ، نحو : الباب للدار ، والسرّج للدابة ، وأحراب للمسجد ، ومنها النسب^(٥) ، نحو :

(١) انظر في اللام : المقضب ١/٣٩ ، ٧/٢ - ٤٤ ، ص الصناعة : الورقة ١٢٥ أ ، كتاب اللامات الزجاجي ، أمالي الشجري ٨٣/٢ ، ابن يعيش ٢٥/٨ - ٢٠/٩٠٦٢ ، ٢٢ ، ٢٤ الجنى ٣٥ ، المغني ٢٢٨ ، المحصص ١٤/٥٠ ، ٥٢ .

(٢) هو أبو القاسم الزجاجي ، والذي ذكره إحدى وثلاثون لماً .

(٣) قوله « الملك » : غير واضحة في الأصل .

(٤) قال ابن هشام : « ولام الاستحقاق » وهي الواقعة بين معنى وذات ، نحو الحمد لله ،

انظر المغني ٢٢٨

(٥) قال صاحب الجنى : « وليس فيه تحقيق ، وإنما اللام في هذه للاختصاص » ،

انظر الجنى ٣٦

لأب لعبد الله والابن خالد ، ومنها التبعض ، نحو : الرأس الحجار والكُم الجبة ،
ومنها الفعل نحو : الضرب لزيد ، والتسبيح لعمرو .

وأَنواع النسبة لا تكاد تُحصَر لكثرتها ، ومنها قوله تعالى : « أَهْلٌ لَّكُمْ
ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ » (١) ، وقولهم (٢) وَتُرْبًا لَهُ (٣) وَجَنَدًا لَهُ وَوَاهَا لَهُ (٤) .

وتدخل في أنواع هذه المواضع على الظاهر والمضمر فتقول : الغلام لزيد
والغلام لك ، وكذلك باقي الأنواع .

الموضع الثاني : أن تكون في النداء للاستغاثة نحو : يا يزيد لعمرو (٥) ،
ويا خالد لعبد الله ، ومنه قوله (٦) :

٢٨٣ - يَا لِرَازِمٍ رَّشِحُوا يَ مُقَدِّمًا إِلَى الْخَيْرِ خَوَاضًا لِإِيَةِ الْكَنَابِثَا
وقوله (٧) :

٢٨٣ - تَكَنَّفَنِي الْوُشَاةُ فَازْعَجُونِي فَيَا لِلنَّاسِ لِلْوِشَايِ الْمَطَاعِ

(١) البقرة ١٨٧ (٢) خوم في الأصل .

(٣) في الأصل : « وتربا لعبد » والتصويب من اللامات ١٣٢

(٤) اللامات في هذه الأمثلة هي للتبيين عند الزجاجي ، انظر اللامات ١٣٢ ، ١٣٣
ويحتمل أن يكون قد حدث سقط بعد قوله : « ومنها » فتكون العبارة : « لا تكاد تحصر
لكثرتها ، ومنها التبيين نحو قوله تعالى . . . »

(٥) قال الزجاجي ٨١ : « لام المستغاث به مفتوحة ، ولام المستغاث من أجله مكسورة
محرقة بينهما » .

(٦) البيت لسعد بن ثابت كما في الحاشية ١٦/١ ، وهو في أمالي القاضي ١٧١/٢ ، واللسان
(كرب) ، والخزانة ٤٤٤/٣

والرواية : « إلى الموت » عوضاً من « إلى الخير » .

(٧) البيت لقيس بن ذريح ، وهو في ديوانه ١١٨ . والكتاب ٢١٦/٢ ، والكمال
١٠١٦ . وكتاب اللامات ٨٢ ، وابن يمش ١٣١/١ ، والمقرب ١٨٣/١ ، واللسان (لوم)
بدليني ٢٥٩/٤ . وتكنفوه : أحاطوه به .

وقول عمر رضي الله عنه لَمَّا طَعَنَهُ الْعِلْجُ أَوْ الْعَبْدُ : يَا لَيْتَهُ يَأْتِيَهُ مُسْلِمِينَ ^(١) ،
ومعنى ذلك كله الدعاء للسامع أن يُغِيثَ فيجيب الداعي لأمره أنفقَ عليه من حرج
أو خوف قتلٍ أو سبي مال أو أهل أو نحو ذلك / ... ^(٢) على مَنْ يفعل به
ذلك أو يخاف فعله منه .

ولا يجوز دخول هذه اللام على المضمرة ، وإن كان أصل المنادى الذي
تدخل عليه مضمرًا لأنه المخاطب أو مَنْ في حكمه ، لأن المستغاث به
القصْد به شهرته ، فلا بُدَّ من ذكر اسمه أو شهرته ، واللام دلالة على ما أريدت
من الاستغاثة .

الموضع الثالث : [أن تكون] للتعجب وهو يكون في باب النداء ، نحو
قولهم : يَا لَتَعْجَب ، ، وقول الشاعر ^(٣) :

يَا لَلْكُهولِ وَلِلشُّبانِ لِلْعَجَبِ ٢٨٤

وهذا لفظي ، ويكون معنويًا كقوله ^(٤) :

يَا لَكَ مِنْ لَيْلٍ كَأَنَّ نُجُومَهُ بِكُلِّ مُغَارٍ الْفَتْلُ شَدَّتْ يَبْذُبِلُ
وقول الآخر ^(٥) :

(١) انظر اللامات ٨٢ ، وابن بيش ١٣١/١ (٢) خرم في الأصل .

(٣) لم أمتد إلى قائله ، وصدره :

يَبْكِيكَ نَأْوِ بَعِيدُ الدَّارِ مُقْتَرِبُ

وهو في المقرب ١٨٤/١ ، واللسان (لوم) ، والأشعر في ٤٦٣ ، والهمع ١٨٠/١ ،
والمني ٣٥٧/٤ ، والخزانة ١٥٤/٢

(٤) البيت لامرئ القيس ، وهو في ديوانه ١٩ ، والمفني ٢٣٦ ، والخزانة ٥٥٩/١ ،
ويذبل : اسم جبل .

(٥) البيت لطرفة ، وهو في ديوانه ٤٦ (مطبوعة بيروت) وبعده :

خَلَا لَكَ الْجَوْ فَيُضِي وَأَضْفِرِي

ونسب في اللسان (يا) إلى كليب بن ربيعة ، وهو في النصف ٢١/٣ ، وأدب الكاتب ٢٩٠

٢٨٦ - يَا لَكَ مِنْ قُبْرٍ بِمَعْمَرٍ

ويكون في المدح كقولك : يالك رجلاً صالحاً ، وفي الذم [كقولك] : يالك رجلاً خبيثاً وتدخلُ في هذه المواضع على الظاهر والمضمر ، وتكون مفتوحة مع الظاهر فيه وفي الموضع قبله ^(١) ، لعلّة تبيين آخر الباب إن شاء الله .

وتكون للتعجب أيضاً في القسم كقولهم : لله لا يقصوم ، والله ليقومن^٢ .
زيد ، قال الشاعر ^(٣) :

٢٨٧ - اللَّهُ يَبْقَى عَلَى الْأَيَّامِ ذُو حَيْدٍ يَمْشِي بِهِ الظَّيَّانُ وَالْأَسْ
أراد لا يبقى ، فحذف المعلم بذلك ، كقوله تعالى : « تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ »
يوسف ، ^(٤) أي : لا تفتأ .

الموضع الرابع : أن تكون بمعنى « على » ، وذلك موقوف على الساع ،
لأن الحروف لا يوضع بعضها موضع بعض قياساً ، إلا إذا كان معنيهما
واحداً ، ومعنى الكلام الذي يدخلان فيه واحداً أو راجعاً إليه ، ولو على بُعد .
فمما جاء من ذلك في اللام قوله تعالى : « وَيَغِيرُونَ لِلْأَذْقَانِ سُجْدًا » ^(٥) ،
وقال الشاعر ^(٦) :

٢٨٨ - فَخَرَّ صَرِيحاً لِلْيَدَيْنِ وَلِلْفَمِ

(١) قال ابن هشام : « إذا قيل : بالزيد يفتح اللام فهو مستغاث وإن كسرت فهو
مستغاث لأجله والمستغاث محذوف ، فإن قيل يالك احتمال الوجهين » ، النظر المفني ٢٤١

(٢) تقدم برقم ١٤٣ (٣) يوسف ٨٥ (٤) الإسراء ١٠٧

(٥) البيت للأشعث الكندي كما في الأوهية ٢٩٩ ، وصدده :

تَتَاوَلْتُ بِالرَّمْحِ الطَّوِيلِ ثِيَابَهُ

وهو في أدب الكاتب ٤٠١ ، واللسان « كور » والجنى ٣٧ ، والمفني ٢٣٣ ، وشواهد

المفني ٥٦٢

وقول الآخر (١) :

٢٨٩ أَخْنَأَ لِلْكَلاَئِلِ فَارْتَمَيْنَا

وقول الآخر (٢) :

٢٩٠ كَانَ مُخَوَّاهَا عَلَى ثِفَاتِهَا مَعْرَسُ خَمْسٍ وَقَعَتْ لِلْجَنَاجِنِ

الموضع الخامس : أن تكون بمعنى « إلى » ، وذلك قياس ، لأن « إلى » يقرب معناها من معنى اللام ، وكذلك لفظها ، ألا ترى قوله تعالى : « وقالوا الحمد لله الذي هدانا لهذا » (٣) ، و « هدى » يتعدى به إلى ، كما قال : « وهديتهم إلى صراط مستقيم » (٤) ، فالهداية في المعنى أوصلت المهدي إلى الصراط المستقيم ، والوصلة موجودة في معنى « إلى » واللام ، وهي موجودة فيها حيث كانا ، وإن كان بينهما فرق من حيث إن « إلى » لانتهاء الغاية واللام عارية عنها ، فاللام أقرب الحروف لفظاً ومعنى إلى « إلى » من غيرها فلذلك قلنا إن دخول كل واحدة منها في موضع الأخرى ، ألا ترى أن قوله تعالى « فادفعوا إليهم أموالهم » (٥) و « ادفعوا لهم » يتقاربان ، فاستعمال أحدهما في موضع الأخرى جائز كما ذكر ، ومنه أيضاً قوله تعالى « وأوحى ربك إلى النحل » (٦) ، وقال في موضع آخر : « بأن ربك / أوحى لها » (٧)

(١) تقدم برقم ١٤٠

(٢) البيت للطرمّاح وهو في ديوانه ٤٩١ ، وأدب الكاتب ٤٠٢ . والجواليقي ٣٦٠ وأخرى : من خوى البعير إذا تجافى للبروك ، والثغنيات : ما أصاب الأرض من البعير إذا برك ، والمعرس : موضع التعريس وهو الزول في السحر ، والجناجن : عظام الصدر . يقول : كان ميرك هذه الناقة على قوائمها الأربع وصدرها آثار خمس من القطا وقعت على صدرها .

(٣) الأعراف ٤٣ (٤) الأنعام ٨٧ (٥) النساء ٦ (٦) النحل ٦٨

(٧) الزلزلة ٥ ، وانظر في دخول حروف الحذف بعضها مكان بعض : الخصائص

٦/٢ ، أمالي الشجري ٢٦٧/٢ ، الجنى ١٥

الموضع السادس : أن تكون بمعنى « مع » وهو مسموع لا يُعْطَسُ عليه
لُبْعِدٍ معنيها ولفظيها ، وبما جمع من ذلك قول الشاعر ^(١) :

٢٩١ - فَلَمَّا تَقَرَّفْنَا كَأَنِّي وَمَالِكَا إِطْوَلَ اجْتِنَاعُ لَمْ تَبَيْتْ كَيْلَةً مَا
أي مع طول اجتناع .

الموضع السابع : أن تكون بمعنى « من أجل » نحو : رَجَيْتُكَ لِلإِحْسَانِ
ورعيتك لرعي ، قال الشاعر ^(٢) :

٢٩٢ - فَجِئْتُ وَقَدْ نَضْتُ لِنَوْمٍ ثِيَابَهَا
لَدَى الشَّرِّ إِلَّا لِبَسَةِ الْمُتَفَضَّلِ
أي : من أجل نوم ، قال الشاعر ^(٣) :

٢٩٣ - تَسْمَعُ لِلْجَرَعِ إِذَا اسْتَحِيرَا لِلْمَاءِ فِي أَجْوَافِهَا خَرِيرَا
أي من أجل الجرع .

ويقال لهذه اللام العلة ولام السبب ، وهي في كلام العرب كثيرة ،
وهي الداخلة على « كي » التي بمعنى « أن » ، والتي « كي » بمعناها وهي بمعنى
« كي » التي تُقَدَّرُ « أن » بعدها كما تقدَّم في بابها .

(١) البيت لم يتمم بن زوية كما في المفضليات ٢٦٧ وهو في جهرة أشعار العرب ٢٦٧
والكامل ١١٩٨ ، وأدب الكتاب ٤١٣ ، والأزهية ٢٩٩ ، والخصص ٦٨/١٤ ، وأمالى
الشجري ٢٧١/٢ ، والمفني ٢٣٤ ، والهمع ٣٢/٢ ، والدرر ٣١/٢
(٢) البيت لامرئ القيس ، وهو في ديوانه ١٤ ، وشرح القصائد ٥١ ، والشذور
٢٢٨ ، والأشعري ٢١٦

(٣) البيت للمعاج ، وهو في ديوانه ٢٥ ، وروايته فيه :

تَسْمَعُ لِلْمَاءِ إِذَا اسْتَحِيرَا لِلْجَرَعِ فِي أَجْوَافِهَا خَرِيرَا
وهو في أدب الكتاب ٤١٤ ، والجواليقي ٣٧٦ ، يصف إبلا وردت الماء . والجرع :
بلغ الماء ، واستعيرا : أدخلته في أجوافها .

الموضع الثامن : أن تكون بمعنى « بعد » وهو أيضاً موقوفٌ على السماع لِقَلَّتْهُ ومِمَّا جَاءَ مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ : « كَتَبْتُ لِحُسْنِ خَلَدُونٍ مِنَ الشَّهْرِ ، وَلَسْتُ مُضِينًا مِنْهُ » أي بعد خمس وبعد ست ، وقول الشاعر (١) :

٢٩٤ - حَتَّى وَرَدَّنَ لِيَمَّ خَمْسَ بِائِصٍ

أي : بعد تمام خمس (٢) .

* * *

القسم الثاني غير الزائدة العامة نصاً ، لها ثلاثة مواضع :

الموضع الأول : أن يكون (٣) بعدها الفعل المضارع منصوباً بإضمار « أن » ، على معنى « كي » المذكورة ، نحو : جِئْتُكَ لِكِرْمَتِي ، وَأَحْسَنْتُ إِلَيْكَ لِشُكْرَتِي ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : لَتَعْلَمَنَّ أَنَّ قَدْ أَبْلَغُوا ، (٤) و « لِيَجْعَلَ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ » (٥) ، وَلَا يَجُوزُ الْوَقْفُ فِي الْقُرْآنِ عَلَى مَا قَبْلَ هَذِهِ اللَّامِ لِأَنَّهَا عَامَّةٌ لِمَا قَبْلَهَا ، إِلَّا « إِن » وَقَعَ رَأْسَ آيَةٍ .

وهذه اللام لا يكون ما قبلها إلا « كلاً » قائماً بنفسه ، وبهذا تخالف لامَ الجحود المذكورة بعد ، وتكون قبلها الجمل الاسمية [و] الفعلية الماضية والمضارعة ، نحو قولك : زَيْدٌ قَاتِمٌ لِيَحْسِنَ إِلَيْكَ ، وزَيْدٌ قَامَ لِيَحْسِنَ إِلَيْكَ ، وزَيْدٌ يَقُومُ لِيَحْسِنَ إِلَيْكَ .

(١) البيت للراعي وهو في ديوانه ١٣٠ وعجزه :

جُدًّا تَعَارُضُهُ السُّقَاةُ وَيَيْلَا

وهو في جبهة الأشعار ٣٣٢ ، وأدب الكاتب ٤١٤ ، والجواليقي ٣٧٥ ، والأزهية ٣٠٠ ، والمخصص ٦٩/١٤ واللسان (تم) ، وسمط اللام ٧٥٨ . والخمس : أن ترد الإبل للماء في تمام خمسة أيام ، والبائص : السابق البعيد ، والجد : البشر ، والوبيل : الوحيم (٢) أغفل المؤلف لام التبليغ ، وعرفها ابن هشام بقوله : « وهي الجارة لاسم السامع لقول أو ما في معناه ، نحو : قلت له وأذنت له وفسرت له » المغني ٢٣٤

(٣) في الأصل : « تكون » وهو تصحيف .

(٤) الجن ٢٨ (٥) الحج ٥٣

وهي ناصبة ما بعدها بإضمار « أن » ، لأنها ^(١) حرف جار ، فلا يعمل عملين لاختصاصه بالأسماء ، فما بعده مع « أن » بمنزلة اسم مخفوض بها كأنك إذا قلت : جئت لـتكرمني [تقول] جئت لأن تكرمني ، أي جئت للإكرام وقد بين هذا في باب « كي » ، فقف عليه هناك ، ويجوز دخول هذه اللام على « كي » إذا كانت بمعنى « أن » ، وحذف اللالة عليها كما بين هناك .

الموضع الثاني : أن تكون بمعنى الجحود ^(٢) ، وهو النفي ، وذلك قولك : ما كان الرجل ليذهب ، وما كان عبد الله ليخرج ، المعنى : ما كان عبد الله للخروج ، وما كان الرجل للذهاب ، قال الله عز وجل : « ما كان الله لينو المؤمنين » ^(٣) ، « وما كان الله ليعذبهم » ^(٤) ، المعنى للترك ، وما كان الله للتعذيب ، فلهذه اللام كالتي قبلها في دخولها على الفعل المضارع ونصبه بإضمار « أن » ^(٥) وتقديرها معه بتأويل المصدر المخفوض بها ، إذ هي حرف جار أيضاً ، لأنها مختصة بالأسماء ، وهي لام العلة المذكورة قبل ، إلا أنها إذا دخلت على الأفعال المذكورة وقعت مع ما بعدها في موضع أخبار « كان » ، المنفية بـ « ما » ، وبذلك تخالف لام « كي » المذكورة قبل ، للزومها ذلك ، ولأن « كي » بتم الكلام دونها ، ويجوز أن تقدمها الإيجاب والنفي مع « كان » وغيرها ، فاعلمه .

الموضع الثالث : أن تكون بمعنى العاقبة ، كقولك : أكرمتك ليشمتني وأعطيتك ليجرمني ، قال الله تعالى : « فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدواً وحزناً » ^(٦) و « ربنا ليضلوا عن سبيلك » ^(٧) ، المعنى : فالتقطه

(١) في الأصل : « إلا إنها » وهو تعريف .

(٢) قال النحاس : « والصواب تسميتها لام النفي ، لأن الجحد في اللغة إنكار ما تعرفه لا مطلق الإنكار » ، انظر المغني ٢٣٢

(٣) آل عمران ١٧٩ (٤) التوبة ٥٥

(٥) ذهب الكوفيون إلى أن لام الجحود هي الناصبة بنفسها ، انظر الإنصاف ٥٩٣

(٦) القصص ٨

(٧) يونس ٨٨ ، ونص الآية « وقال موسى : ربنا إنك آتيت فرعون وملأه زينة وأموالاً في الحياة الدنيا ، ربنا ليضلوا عن سبيلك »

أَلْ فِرْعَوْنَ فَكَانَ عَاقِبَةُ أَمْرِ هُمْ أَن كَانَ لَهُمْ عِلْوًا وَحِزْنًا ، وَأَنَّكَ آتَيْتَ فِرْعَوْنَ
وَمَلَأَهُ زِينَةً وَأَمْوَالًا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ، فَكَانَ عَاقِبَتُهُمْ أَن ضَلُّوا عَنْ سَبِيلِكَ ،
وَهِيَ مِثْلُ لَامٍ د كِي ، وَلَامُ الْجُحُودِ الْمَذْكُورَتَيْنِ ، فِي أَنَّهَا دَاخِلَةٌ عَلَى الْأَفْعَالِ الْمُضَارِعَةِ ،
وَتَنْصِبُ بَعْدَهَا بِإِضْمَارِ « أَنْ » ، وَ « أَنْ » ، وَمَا بَعْدَهَا فِي مَوْضِعِ مُصَدِّرٍ
مُخْفُوضٍ إِذْ هِيَ حَرْفٌ جَارٌ مِثْلُهَا لِلْعَلَّةِ فِي الظَّاهِرَةِ ، وَتَفَارِقُهَا فِي الْمَعْنَى خَاصَّةً .
وَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ (١) :

٢٩٥ - لَنَا هَضْبَةٌ لَا يَنْزِلُ الذُّلُّ وَسَطَهَا

وَيَأْوِي إِلَيْهَا الْمُسْتَجِيرُ لِيُعْصَمَا

فَقَالَ بَعْضُهُمْ : إِنَّ « اللَّامَ » لَامُ الْعَاقِبَةِ كَالَّتِي فِي الْآيَتَيْنِ ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ : هِيَ
بِمَعْنَى الْفَاءِ لِأَنَّ أَصْلَهُ : « فَيُعْصَمَا » ، وَقَدْ رُويَ كَذَلِكَ ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا
لَامٌ د كِي ، الْمَتَقَدِّمَةُ الْمَذْكُورَةُ ، لِأَنَّ فِيهَا مَعْنَى الْعَلَّةِ ، وَيَصِحُّ تَقْدِيرُهَا بِـ « كِي » ،
وَيُبدَلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ « الرَّوَايَةَ » قَدْ صَحَّحَتْ بِالْفَاءِ فِي مَوْضِعِهَا وَهِيَ فَاءُ السَّبَبِ
الْجَوَابِيَّةِ ، « إِلَّا » أَنَّ نَصْبَ بَعْضِهِمْ بِهَا وَقَعَ فِي الْوَاجِبِ ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ : ذَلِكَ
ضَرُورَةٌ ، وَالصَّحِيحُ عِنْدِي أَنَّ نَصْبَهَا - وَإِنْ كَانَ فِي ظَاهِرِ الْوَاجِبِ - عَلَى
مَعْنَى الشَّرْطِ الْمَقْدُورِ ، لِأَنَّ التَّقْدِيرَ : إِنَّ يَأْوِي إِلَيْهَا الْمُسْتَجِيرُ يُعْصَمُ ، وَالْفَاءُ
تَنْصِبُ فِي مَعْنَى جَوَابِ الشَّرْطِ عَلَى مَا يُبَيِّنُ فِي بَابِهَا إِنَّ شَاءَ اللَّهُ مُتَقَصًى .

* * *

القسم الثالث غير الزائدة العاملة جزماً ، لها في كلام العرب ثلاثة مواضع :

الموضع الأول : أَنْ تَكُونَ لِلأَمْرِ ، فَيُجْزَمُ بَعْدَهَا الْفِعْلُ الْمُضَارِعُ عَلَى أَنْوَاعِ
حَالَاتِ الْجُزْمِ ، وَتَدْخُلُ عَلَى الْمَبْنِيِّ لِلْمَفْعُولِ ، فَتَلْزَمُ مَعَهُ عَلَى اخْتِلَافِ أَنْوَاعِهِ

(١) البيت لطرفة ، وهو في ديوانه ١٣٩ ، والكتاب ١/١٩٦ ، واللسان « ذلك »
منسوباً إلى الأعشى .

للمتكلم والمخاطب والغائب ، نحو : لا كَرِمَ ، ولتُكْرِمَ ، ولتُكْرِمَ ،
ولتُكْرِمَ ، وعلى المبني للفاعل الغائب . /

وهل تدخلُ على المتكلم وحده أو مع غيره ؟ فيه خلافٌ ، والصحيحُ جوازُه
لوروده من كلام العرب ، فيقول : ليقم زيدٌ ، وليخرج عمروٌ ، قال الله عز وجل :
« لِيَتَفَقَّحُوا فِي سِرِّهِ » (١) ، وتقول : لأقم ولتقم ، وأما فعلُ المخاطبِ
فالمخاطبُ عليه المجرّدُ أن يجيءَ بغير لامٍ ، نحو : اضربْ واخرجْ وقم واقعد ،
وقد جاء في الحديث قوله عليه السلام : « لَتَأْخُذُوا مَصَافِكُمْ » (٢) وقضى قوله تعالى :
« فَبِذَلِكَ فَتَنَّا مَبْرُوحَةَ » (٣) على المخاطبة وكلاهما نادرٌ .

واختلِفَ في هذا الفعل المبني للفاعل المخاطب إذا كان بغير اللام (٤) : فذهب
البصريون إلى أنه صيغةٌ قائمةٌ بنفسها ، لا مدخلُ للأمر فيها ، وأن الذي باللام
صيغةُ الفعل المضارع دخلتْ عليه اللامُ للأمر فبجزمته ، والأولُ مبني على الوقف
والآخرُ معربٌ بالجزم .

وذهب الكوفيون إلى أن كليهما واحدٌ ، فعلٌ مضارعٌ في الأصل معربٌ بالجزم
باللام ظاهرةٌ أو مخدوفةٌ ، قياساً على سائر أفعال الأمر .

وذهب المتأخرون إلى أن الصحيح أن ما فيه اللامُ مضارعٌ معربٌ بالجزم
لوجود المضارعة فيه وهو التاء والياء والنون والألف التي أعرب بسببها ، وما ليسَ
فيه اللامُ صيغتهُ صيغةٌ أخرى ، وهو مبنيٌ لا مدخلُ للام فيه ولا شبهةٌ بينه
وبين الاسم كما كان في المضارع من الإبهام والتخصيص الموجودين فيها ، إذ تلك

(١) الطلاق ٧

(٢) لم أقف على هذه الرواية ، والذي في الترمذي (تفسير سورة ص) : « قال لنا
عن مصادقكم كما أنتم » .

(٣) يونس ٥٨ ، وهي قراءة ابن سيرين وقنادة ، انظر المختص ب ٣١٣/١
والقرطبي ٣١٩٢

(٤) انظر اللامات ٩٠ ، ٩١ (٥) في الأصل : « للأمر » وهو تعريف .

الصيغة. لا حرف مضارعة فيها تجيب لها الإعراب ولا شبه بينها وبين الاسم من جهتي الإبهام والتخصيص المذكورين^(١) ، بل هي صيغة مخصصة للإستقبال بنفسها فهي أصل قائم بنفسه .

فإن زعموا أن لام الجزم محذوفة مع حرف المضارعة فيجوابوا : بأنه لا يحذف حرفان^(٢) ، أحدهما يوجب علته تكون أصلاً في شيء ، ويبقى حكمها كحرف المضارعة ، واللام حرف واحد شديد الاتصال بما بعده ، صار معه كبعض حروفه ، فلا يجوز حذفه إلا في الضرورة وحده كقوله^(٣) :

٢٩٦ أُوَيْبِكَ مَنِ بَكَى

وأما حذفها معاً في كل موضع مخاطبة للفاعل فلا . وكل ما جاء من ذلك على كثرتهم في كلامهم هو بغير لام ، ولا حرف مضارعة ، إلا ما ذكر نادراً فلا يقاس عليه ، وهذا كله جريان على مذهب البصريين .

والصحيح مذهب الكوفيين ، وقد أثبت بالدلائل عليه في غير هذا الكتاب .

واعلم أن هذه اللام لشدة اتصالها بما بعدها حتى صارت كبعض حروفه جاز فيها التوسكين لحقتها إذا اتصل بها واو العطف أو فاؤه^(٤) ، كقوله تعالى : « وَلْيُؤْفِكُوا وَهْمَهُمْ ، وَلْيُخَفِّفُوا بِالْهَيْبَةِ »^(٥) على قراءة من قرأ بالتوسكين ،

(١) انظر : ص ٤٧

(٢) الحرفان ما : اللام الجازمة وحرف المضارعة .

(٣) البيت لـ : متم بن نويرة كما في الكتاب ٤٧٩/١ وتمامه :

على مثل أصحاب البعوضة فأنخشي

لك الويل حر الوجه أويبك من بكى

وهو في أمالي الشجري ٢٧٥/١ ، وابن يعيش ٦٠/٧ ، والإنصاف ٥٣٢ ، والمنذري ٢٤٨ ،

وشواهد المنذري ٥٩٩ ، والحارثي ٦٢٩/٣ . والبعوضة : اسم مكان

(٤) انظر ابن يعيش ١٣٩/٩ (٥) الحج ٢٩

وكذلك / قوله تعالى : « فبذلك فليفرحوا » ^(١) فأجري ذلك مجرى فتحيد وكسب ١٠٧ حين قالوا : فتحذ وكبد ^(٢) ، بإسكان الحاء والباء ، تخفيفاً لاجتماع المتحركات ، ويستقبح ذلك فيها مع حرفٍ منفصلٍ ، نحو « ثم ليقطع » ^(٣) ، « ثم ليقضوا » ^(٤) .

وكذلك الحكم في الواو والفاء مع « هو » و « هي » و « ثم » في نحو قوله تعالى : « ثم هو يوم القيامة من المحضرين » ^(٥) على قراءة « قالون » ^(٦) والكسائي ^(٧) من السبعة بالإسكان في الفتح ، بنزلة : « ثم ليقطع » ^(٨) ، وإثبات ذلك لشدة اتصال الواو والفاء بما بعدهما لآتشها كحرفٍ منه وانفصال « ثم » إذ هي كلمة قائمة بنفسها من ثلاثة أحرفٍ فاعلمه .

الموضع الثاني : أن تكون الدعاء ، نحو قولك : « ليتغير لزيد ولتوتحم » والأكثر : اغفر لزيد وارحمه ، لأنها في الفعل بنزلة لام الأتمز ، والحكم فيها في اللفظ كالحكم فيها ، قال الله تعالى : « فليغير لنا وازحنا » ^(٩) ، وقال الشاعر ^(١٠) :

٢٩٧ - أَلْقَيْتَ كَاسِيَهُمْ فِي قَعْرِ مَظْلِمَةٍ فَاعْفِرْ عَلَيْكَ سَلَامُ اللَّهِ يَا عَمْرُ
وإثبات تفارقها في المعنى ، وذلك أن الأمر هو طلب من الأعلى إلى الأدنى ، والدعاء من الأدنى إلى الأعلى ^(١١) .

(١) يونس ٥٨ (٢) انظر المتع ٧١٦ (٣) الحج ١٥

(٤) الحج ٢٩ ، وقال صاحب الجنى ٤٢ : « ويجوز إسكانها بعد « ثم » وليس بضعيف ولا مخصوص بالضرورة ، خلافاً لزاعم ذلك ، وبه قرأ الكوفيون وقالون واليزي . (٥) القصص ٦١ ، وانظر النشر ٢٠٢/١

(٦) عيسى بن مينا ، قرأ على نافع ، وتمني قالون بلفظ الروم : جيد ، هو قارىء المدينة ، توفي سنة ٢٢٠ ، انظر النشر ١١٢/١ ، طبقات لأقراء ١١٥/١

(٧) عن ابن حمزة إمام أهل الكوفة ، كان إمام الناس في القراءة في زمانه ، توفي سنة ١٨٩ ، انظر التزمة ٦٧ ، النشر ١٧٣/١ ، البنية ١٦٢/٢

(٨) الحج ١٥ (٩) البقرة ٢٦٧

(١٠) البيت الحطيمية ، وهو في ديوانه ٢٠٨ والكمال ٥٤٢

(١١) قال صاحب الجنى ٤١ : « وإذا ورد الدعاء من المساوي فهو التماس »

وجملة الأمر أن اللام الداخلة على صيغة الأمر تكون بحسب ما وضعت الصيغة له من طلب أو إباحة أو تعبير أو تكوين^(١) أو غير ذلك مما أحكمه الأصوليون في كتبهم ، فلا معنى لتفريق مواضع ذلك إلا الجري على تنويعهم في الاصطلاح^(٢) ، وإلا فاطلب يكون من الأعلى إلى الأدنى ومن المثل إلى المثل ومن الأدنى إلى الأعلى^(٣) ، ويكون ذلك بصيغة الأمر وبالمضارع باللام مجزوماً ، هذا هو الحق ، إلا أن النحويين على صيغة « افعل » أمراً ، وبعضهم من المتأخرين تعتدق فزاد الدعاء ، وحقيقته^(٤) ما ذكرت لك فاعلمه .

الموضع الثالث : أن تكون الوعيد نحو قولك : لَيَقْتُلَنَّ زيداً وأنت تعلم ما قلتي وتضربه فسوف تعلم ، قال الله تعالى : « لِيَكْفُرُوا بِمَا آتَيْنَاهُمْ وَلِيَتَمَتَّعُوا فَسَوْفَ يَسْأَلُونَ »^(٥) .

وأكثر ما تأتي الصيغة [على] صيغة « افعل » ، وقد تكون صيغة المضارع باللام ، والحكم فيها كالحكم في لام الأمر والدعاء ، وإثبات الفرق بينها في المعنى ، لأن في معنى هذه التهديد وهي راجعة إلى ما ذكرنا من الوعيد ولا طلب فيها إلا في ضرورة الأمر ، فذلك يطلق النحويون عليها أمراً ، ونظيره [في] ذلك قوله تعالى : « اعملوا ما شئتم »^(٦) ، فلولا قرينة الحال في الكلام لكانت الصيغة واحدة مفهوماً منها الأمر [من] أول وهلة .

وفي صيغة « افعل » بين الأصوليين اختلاف : هل اللفظ مشترك أو هو في الطلب أظهر ، أو في الموجب منه ؟ حقيقته^(٧) في علم أصول الفقه .

(١) كذا في الأصل ولم أمتد إلى معناها .

(٢) في الأصل : « الإصلاح » وهو تحريف .

(٣) في الأصل : « ومن الأدنى إلى الأدنى » وهو سهو .

(٤) في الأصل : « وحقيقته » وهو تحريف .

(٥) العنكبوت ٦٦ (٦) فصلت ٤٠ (٧) في الأصل : « حقيقة » .

القسم الرابع : غير الزائدة غير العاملة :

أن تكون للتأكيد أي لتمكّن المعنى في النفس ، ولها في ذلك ثلاثة ^(١) مواضع . ١٠٨

الموضع الأول : أن تدخلَ للابتداء في المبتدأ وما حلّ موضعه من الفعل المضارع له ، فالمبتدأ نحو قولك لزيد قائم ^(٢) ولعبد الله خارج وليقوم زيد .

ولأنها قدّمت أولاً اعتماداً عليها في التوكيد لما بعدها ، كما تقدّم هزة الاستفهام و « إن » المكسورة المشددة ، و « ما » النافية للاعتماد عليها في معانيها التي وضعت لها ، ولذلك كانت حروفاً متعلّقة لما قبلها عن العمل ^(٣) فيما بعدها ، أي قاطعة له ، وذلك في باب ظننتُ وأعلنتُ ، وقاطعة عن عمل ما بعدها فيما قبلها في باب الاستفهام ، فقول : ظننتُ لزيد قائمٌ ، وأعلمُ زيدٌ لعبد الله منطلقٌ ، وزيدٌ لتضربه ، وإنما ذلك كما ذكرنا لك من أنه حروفٌ حمراء ، قال الله تعالى : ولأنتم أشدُّ رهبةً في صدورهم ^(٤) ، وقال زهير ^(٥) .

٢٩٨ - ولأنيّ أشجعُ حين تسجّه أأبطالُ من ليثٍ أبي أاجر

وقال آخر ^(٦) :

٢٩٩ فلهو أخوفُ عندي إذ أكلّمهُ

(١) كان طي المؤلف أن يعدها أربعة ، كما سنرى حين سردها .

(٢) ذهب الكوفيون إلى أن اللام في قولهم : « لزيد أفضل من عمرو » جواب قسم مقدر ، والتقدير : والله لزيد أفضل من عمرو ، فأخبر اليمين اكتفاء باللام منها ، وذهب البصريون إلى أن اللام لام الابتداء ، انظر اللامات ٧٠ ، والإنصاف ٣٩٩ .

(٣) في الأصل : « المقتل » وهو تحريف . (٤) الحشر ١٣ .

(٥) الديوان ٩٤ ، واللسان : (أضْم) ، وشواهد الشافية ٢٣٠ . وتتجه : يواجه بعضها بعضاً في الحرب ، وأجر : ج جور وهو ولد الكلب ، وكل سبيع .

(٦) البيت لكعب بن زهير ، وهو في ديوانه ٢١ : وقامه :

وقيل إنك مسبورٌ ومسؤولٌ

والبيت في المغرب ٧١/١

وَمَا تَحُلْ محل المبتدأ هو الفعل المضارع إذا صُدِّرَ به ، نحو قولك : لَيْتَ يَوْمَ زَيْدٌ ، وليُخْرِجُ عمرو ، وكذلك الفعل الذي لا يُتَصَرَّفُ (١) ، نحو : نَعَمْ وبِشْ وفعل التعجب ، فنقول : نَعَمْ الرجلُ زَيْدٌ. وبِشْ الغلامُ عمرو ، [وتلزم في فعل التعجب جريانه مجرى الأمثال] (٢) ، قال الله تعالى : « لبس ما كانوا يعملون » (٣) ، وقال الشاعر (٤) :

٣٠٠ - وَلَيْتَ حَشَوُ الدَّرْعِ أَتَيْتَ إِذَا دُعِيَتْ بَزَالٍ وَلَجَّ فِي الدُّعَا

وإنما ذلك لمثابة [جميع ذلك] (٥) الاسم ، أما المضارع ففي الإبهام والتخصيص ، وأما الماضي المذكور فلعدم تصرّفه كعدم تصرّف الإبهام .

وربما دخلت اللام على ما يدخل على المضارع من « أن » الناصبة له نحو قولك : لأنّ تقومَ خيرٌ لك من أنّ تعبدَ ، لأنّ المعنى : للقيامك فني في موضع مبتدأ ، فلذلك عولمت في ذلك معاملة ، وكذلك حكم ما يدخل على المضارع إذا خلّصه للاستقبال ، نحو : « لسوف يقوم زيد » ، قال الله تعالى : « وسوف يعطيك ربك فترضى » (٦) .

وأما قوله تعالى : « لسوف أخرج حيا » (٧) ، ففي جواب قسم محذوف يتلقتى (٨) بها ، « وسوف » (٩) موضع شيدكر بعد .

(١) دخول لام الابتداء على الفعل أمر اختلف العلماء فيه ، قال ابن هشام : « فأجاز ذلك ابن مالك والمالقي وغيرهما ، زاد المالقي الماضي الجامد » انظر المغني ٢٥٢

(٢) ما بين معقوفين لم أعتد إلى توجيهه ، وقبله في الأصل بياض بقدر ثلاث كلمات ، ولعله يقصد نحو : كلفَ زَيْدٌ بمعنى ما أظرفه ، قال ابن هشام : « رعدني أنها إما لام الابتداء وإما لام جواب قسم مقدر » ، انظر المغني ٢٦١ ، المرتجل ١٨٠

(٣) المائدة ٦٢

(٤) البيت لزهير وهو في ديوانه ٨٩ ، والكتاب ٤٣/٢ ، وأما الشجري ١١١/٢ وابن يعيش ٢٦/٤ ، والبدان (نزل) ، والحزانة ٦٢/٣ ، والدرر ١٣٨/١ . يقول : نعم لأبس الدرع أنت إذا اشتدت الحرب وتراجعت الأقربان فتداعوا بالنزول عن الخيل والتضارب بالسيف .

(٥) زيادة ليست في نقل الجنى عن المؤلف . (٦) الضمى . (٧) مريم ٦٦

(٨) في الأصل : « تلتى » وهو تحريف . (٩) في الأصل : « وسوفك » وهو تحريف .

الموضع الثاني : أن تكون في خبر المبتدأ وذلك قسمان : قسم قياسي وقسم موقوف على السماع .

فأما القياسي ففي خبره إذا وقع خبراً لـ «إن» ، المكسورة التي للتوكيد المذكورة في بابها ، نحو قولك : «إن زيدا لقائم وإن عبد الله خارج» ، قال الله تعالى : «إن الله / لغفور رحيم» (١) «وإن ربك لسريع العقاب» ، ١٠٩ «وإنه لغفور رحيم» (٢).

وهذه اللام هي جائزة الدخول في هذا المكان لا واجبة ، لما يبراز من المبالغة في التوكيد إذ هو حاصل ، فإن محلها في الأصل المبتدأ الذي [هو .و] اسم «إن» ، إلا أنه اتفق مانع من ذلك وهو أنه لما دخلت «إن» على المبتدأ وليته وتطلبته ، وكانت مشبهة بالفعل كما ذكر في بابها وجب أن تعمل فيه وصارت معه كالمبتدأ (٣) إذ لم تغير من معنى الابتداء شيئاً ، وإنما هي للتوكيد خاصة ، وهو زائد على الابتداء فوجب اللام الداخلة على الجملة التي فيها «إن» ، أن تكون مقدمة عليها .

وبما يوضح ذلك أنها تجتمع معها مقدمة فتبدل همزة «إن» ، هاء كما قال الشاعر (٤) :

٣٠١ - أَلَا يَأْسَا بَرَقَ عَلَى قُلُلِ الْحِمَى لَهْنُكَ مِنْ بَرَقِ عَلِيٍّ كَرِيمٍ
على أن بعض المتأخرين في «لَهْنُكَ» كلاماً ضعيفاً (٥) ، قد ذكر منه شيئاً فيما تقدم .

فإذا ثبت أن اللام أصلها في الدخول أن تكون قبل «إن» ، ثقل اجتماع حرفين مؤكدين ، فأزالوا اللام من ذلك المحل ووضعوها في موضع لا يكون فيه ثقل وهو الخبر في الأصل لتأخيره عن الاسم ، فقالوا : «إن زيدا لقائم» ، و «إن عبد الله لشخص» .

(١) البطل ١٨ (٢) الأعراف ١٦٧

(٣) في الأصل «إذا» وهو تعريف . (٤) تقدم برقم ٥١

(٥) في الأصل : «كلام ضعيف» وهو سهو .

ثم تدخل في الاسم إن فصل بينه وبين «إن» بالظرف أو المجرور، نحو قوله تعالى: «إن في ذلك لذكرى»^(١)، «وإن في ذلك لعبرة»^(٢)، «وإن له عندنا لزوالى»^(٣)، لأنه قد زال موجب النقل بالاجتماع مع «إن».

ثم إنه قد يجوز دخولها فيما يحل تحل الخبر من ظرف نحو: «إن زيدا عندك» أو مجرور نحو: «إن زيدا لمن بني تميم» أو الفصل الذي بين اسمها وخبرها، نحو: «إن زيدا هو القائم» وفي المبتدأ من الجملة الواقعة خبراً لها، نحو: «إن زيدا لأبوه قائم» وفي الفعل المضارع الواقع في موضع الخبر، نحو: «إن زيدا يقوم» وفي الماضي إذا كان غير متصرف نحو: «إن زيدا لبس الرجل» «وإن عمراً لنعم الفتى» وفي معمول الخبر مع وجوده وتأخيرها عنه، نحو: «إن زيدا عندك قائم» وفي مجموعها نحو قولك: «إن زيدا للهي الدار لقائم» قال الله تعالى: «إن الإنسان لفي خسر»^(٤)، «وإن ربك بالمرصاد»^(٥) وقال تعالى: «وإن ربك ليحكم بينهم»^(٦)، وقال تعالى: «إنك لأنت الحليم الرشيد»^(٧)، وقال الشاعر^(٨):

٣٠٢ - إن أمراً خصني عنداً مودته على التناهي لعندي غير مكفور

وإنما دخلت اللام في هذه المواضع كلها مبالغة للتوكيد كما ذكر، وإذا بولغ فيه فلا بأس أن تكون من جهتين، إذا لم يكن اجتماع التين^(٩) للتوكيد لأن الاجتماع قد زال فزال النقل.

وأما ما ذكر الزجاجي^(١٠) أن اللام دخلت في الكلام الذي فيه «إن» توكيداً للخبر، كما دخلت «إن» توكيداً للجملة فغير صحيح لدخول اللام

(١) سورة ق ٣٧ (٢) النازعات ٢٦ (٣) سورة ص ٤٠

(٤) العنبر ٢ (٥) الفجر ١٤ (٦) النحل ١٢٤ (٧) هود ٨٧

(٨) تقدم برقم ١٤٨ (٩) في الأصل «التي» وهو تعريف.

(١٠) انظر اللامات ٦٠، ونسبه إلى سيويه.

في اسمه «إن» مع الفصل / كما ذكر ، وفي غير الخبر في المواضع التي ذكرنا مع ١١٠ «إن» إذا أبدلت من همزها هاء كما ذكر ، وإنما هو كلامٌ زوَّره ونمَّقه . وكذلك ما حكى عن بعضهم ^(١) من أن ذلك منازرة لـ «ما» النافية مع خبرها في الكلام الذي ذكره قوسمٌ مردودٌ بما ذكرنا .

واعلم أن هذه اللام قد تلزم ، وذلك في الخبر «كان» الواقعة خبراً لـ «إن» الخففة من الثقيلة المكسورة كقوله تعالى : «وإن كنت من قبله لمن الغافلين» ^(٢) . و«إن كنتا» لقي ضلال مين ^(٣) لأن الفرق بين النافية وبينها لا يقع إلا بها ^(٤) . وكذلك في خبر كان وخففتي ظننت وأعلنت الأخيرين والفصل ^(٥) ، إذا دخلت على ذلك كله «إن» المذكورة ، نحو : إن ظننت زيدا لقائماً ، وإن أعلمت عمراً عبد الله لمطلقاً ، وإن كان زيداً ليغوم ، وإن زيدا ليهو القائم لليلة المذكورة .

ويجوز مجرى «إن» في القياس ولكن ، لأنها داخلة على الخبر ^(٦) ، ولا تغير معنى الابتداء كـ «إن» ، إلا أن ذلك فيها قليل لارتباطها بما قبلها . قال الشاعر ^(٧) :

٣٠٣ - ولكنني من حُبِّها لعميدٌ

(١) هو الفراء ، كما في اللامات ٦٠ (٢) يوسف ٣ (٣) الشعراء ٩٧

(٤) أي : إن الفرق بين (إن) النافية (وإن) الخففة لا يقع إلا بهذه اللام .

(٥) أي ضمير الفصل .

(٦) أقسم في الأصل : «البتة والخبر» بمد قوله «على الخبر»

(٧) البيت لا يعرف قائله ، وصدره في الجنى ٩٩ :

يَلُومُونِي فِي حُبِّ لَيْلَى عَوَازِلِي

وهو في الإنصاف ٢٠٩ . واللسان (لكن) ، والمغني ٢٥٧ ، وابن عقيل ٢١١/١

والأشعرني ١٤١/١ ، وشراهد المغني ٦٠٥/٢ ، والحزانة ١٦/١ ، والمعيني ٢٤٧/٢

والبصريون يقفون في هذا مع السماع لقلته ، والكوفيون يميزونه قياساً^(١) ، والصحيح عندي أنه قياس ، لأن العلة المذكورة موجودة فيها ، وهي التي من أجلها جاز دخول اللام في خبر « إن » ، وهي عدم تغير معنى الابتداء ، والاستدراك ليس بمغير للابتداء ، وإنما قل سماع ذلك فيها . وفي صناعة النحو موضوع جائزة قياساً متنوعة سماعاً ، وعكس هذا ، وذكرها هنا يطول ، وقد ذكرها أبو الفتح بن جني في كتاب « الحصاص » له فانظر إليه هناك^(٢) .

وأما القسم السماعي ففي خبر المبتدأ إذا لم يكن خبراً له « إن » ، باقياً على التجربة له ، أو خارجاً إلى غيره ، والباقي خبراً نحو قول الشاعر :^(٣)

٣٠٤ - أُمُّ الْحَلِيسِ لَعَجُوزٌ شَهْرِيَّةٌ تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَةِ

قال بعضهم في قوله تعالى : « إن هذان لساحران »^(٤) « إن » بمعنى^(٥) . نعم ، وهذان ، مبتدأ و « ساحران » خبر ، ودخلت عليه اللام شاذاً ، وقال بعضهم : اللام في الأصل داخلة على مبتدأ محذوف تقديره : لهما ساحران ، وقال بعضهم : « إن » اللام على قياسها من الدخول على خبر « إن » ، وهذان منصوب اسماً لها على لغة « من » يجري التثنية في النصب والخفض مجرى الرفع كما قال :^(٦) .

٣٠٥ - إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا مَنْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا

(١) انظر الإنصاف ٢٠٨/١ (٢) انظر الحصاص ٣٩١/١

(٣) البيت في ملحقات ديوان روبة ١٧٠ ، والخزانة ٣٢٨/٤ ، وقال : إنه لروبة أو لعنترة . ابن عروس ، وهو في اللسان (شرب) ، وابن يعيش ١٣٠/٣ ، والمغني ٢٥٤ ، وابن عقيل ٢١٢/١ ، والأشعرى ١٤١ ، وشواهد المغني ٦٠٤ ، والدرر ١١٧/١ . وأم الحليس : كنيته امرأة ، والشهيرة : المعجزة .

(٤) طه ٦٣ . وانظر ص ٢٤

(٥) في الأصل : « لمنى » وهو تحريف . (٦) تقدم برقم ٢٣

وهذا هو الظاهر لعدم التكاف ، وثبت تلك اللغة فاش ، وقلة دخول اللام في خبر المبتدأ ^(١) ، وحذف ما اعتمد عليه في التوكيد والإخبار ^(٢) ، وهو المبتدأ المضمّر لتناقض المقصدين ، ولذلك لا يجوز أن يؤكد الضمير المحذوف في نحو قولك : « زيدٌ ضربت نفسه » بالنصب تريد : ضربته ، وإذا قبح حذف المبتدأ في صلة الموصول في غير صلة / « أي » ، وإذا لم يطلّ الكلام نحو قوله تعالى : ١١١ « مابعوضة » ^(٣) و « تدابراً على الذي أحسن » ^(٤) بالرفع في « بعوضة » و « أحسن » ، وليس في الكلام توكيد ، فهو بما فيه توكيد أقبح ، فإن قدمت الخبر على المبتدأ في مسألتها جاز دخول اللام عليه للتصدير ، وإن كان المراد به التأخير ، كقوله ^(٥) :

٣٠٦ - بَخِيرُ أَنتَ عِنْدَ النَّاسِ مِنَّا إِذَا الدَّاعِي الْمُسْتَوْبُ قَالَ يَالَا
وأما دخولها فيها تخرج عن خبر المبتدأ إلى غيره فخير « أن » ، المفتوحة كقول الشاعر : ^(٦)

٣٠٧ - أَلَمْ تَكُنْ حَلَفْتَ بِاللَّهِ الْعَلِيِّ أَنْ مَطَايَاكَ لِمَنْ خَيْرَ الْمَطِيِّ
وقرى في الشاذ : « إلا » أنهم ليسوا بأكول الطعام ^(٧) ، بفتح الهمزة ، وذلك موقوف على السماع . وخبر « أمسى » كما قال الشاعر : ^(٨) .

- (١) هذا رد على المذهب الأول الذي يقول : « إن » بمعنى نعم .
(٢) هذا رد على المذهب الثاني الذي يقول : إن اللام دخلت على خبر مبتدأ محذوف ، وقوله : « التوكيد والإخبار » غير واضح في الأصل .
(٣) البقرة ٢٦ ، وهي قراءة الضحاك وابن أبي عمير وروية كما في القرطبي ٢٠٨
(٤) الأكلام ١٥٤ ، والرفع قراءة الحسن والأعشى كما في الالتفات ١٣٢ ، وقراءة يحيى بن عيسى وابن أبي إسحاق كما في القرطبي ٢٥٧٨
(٥) تقدم برقم ٣٤
(٦) لم أمتد إلى قوله ، وهو في الخصائص ٣١٥/١ ، وللسان (مطا) ، والجمع ١٤٠/١
(٧) الفرقان ٢٠ ونسبها في المغني ٢٥٧ إلى سعيد بن جبيرة .
(٨) لم أمتد إلى قوله ، وهو في الخصائص ٣١٦/١ ، وابن عيسى ٦٤/٨ ، وابن عقييل ١١٢/٨ ، والأشعثي ١٤١ ، والحزائنة ٣٣٠/٤ ، والدرر ١١٧/١

٣٠٨ - مَرُّوا عِجَالًا فَقَالُوا: كَيْفَ صَاحِبُكُمْ
 قَالَ الَّذِي سَأَلُوا : أَمْسَى لَمْجَهُودًا
 وخبر «ما زال» ، كما قال الشاعر (١) :
 ٣٠٩ - وَمَا زِلْتُ مِنْ لَيْلَى لَدُنْ أَنْ عَرَفْتُهَا
 لِكَالِهَا نِمِ الْمُقْصَى بِكُلِّ سَبِيلِ
 وكلُّ ذلك شاذ لا قياس عليه في العربية .

الموضع الثالث : جواب القسم سواء كان جملة اسمية أو فعلية ماضية أو
 مستتلة ، لكن لابد أن تكون موجبة ، نحو قولك : والله لزيد قائم ووالله
 ليقوم زيد ، والله لقد قام زيد ، والله نعم الرجل زيد ولبس الرجل
 حمرو ، قال الله تعالى : «وَاللَّهُ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ» (٢) وقال : «فَاللهُ لَقَدْ آثَرَكَ»
 الله علينا ، (٣) ، ويجوز حذف جملة القسم ، وتبقى جملة الجواب باللام لتدل على
 ذلك ، ومنه قوله تعالى : «وَلْيَبْلُغُنَّ فِي أَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ» (٤) «وَلْيَتَلَطَّنْ نَبَاهُ بَعْدَ»
 حين ، (٥) ، وقال الشاعر (٦) :

٣١٠ - لَقَدْ قُلْتُ لِلنُّعْمَانِ لَمَّا لَبَيْتُهُ يُرِيدُ بَنِي حُنَّ بِرُقَةٍ صَادِرٍ
 وقال الله تعالى : «وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ» (٧) ، وقال :

(١) البيت لكثير ، وهو في ديوانه ٢٣٥ ، والمتنصف ٣/٥٢ ، وروايته فيه :

وما زلت من ليلى لدن طر شاري لكاهائم المقصى بكل مكان

وهو في أمالي الشجري ٢٢٢/١ ، والمغني ٢٥٧ ، والأشعري ١٤١ ، والمع ١٤١/١ ،
 والخرانة ٣٣٠/٤

(٢) الأنبياء ٥٧ (٣) يوسف ٩١ (٤) آل عمران ١٨٦ (٥) سورة ص ٨٨

(٦) البيت للنايفة ، وهو في ديوانه ١٤٤ ورواية «برقة» فيه : «ثورة» .

(٧) في الأصل «ولنعم دار الآخرة خير» وهي الآية ٣٠ من النحل ، وقد نص المؤلف على أن
 اللام التي تفتقرن بالماضي الجامد هي لام الابتداء وذلك حين ذكر لام الابتداء ، ولكنه وهم الآن
 فقد هذه اللام جواب قسم محذوف ، وذلك يبدو في شواهد التالية ، ثم يعود فيعدها لام ابتداء ،
 وقد نزل ذكره للشواهد على أنه سيمر بها ثم يحكم عليها .

تعالى : « ليس ما كانوا يعملون » (١) ، وقال الشاعر (٢) :

٣١١ - لَيْعَمَ الْقَتَى تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ
تَمِيمٌ بْنُ مُرٍّ لَيْلَةَ الْجُوعِ وَالْخَصَرِ

وإذا دخلت هذه اللام على الماضي المتصرف ، فلا تكون إلا « جواباً قسم » ، لأنه [لا] يشبه الاسم من جهة شبه الفعل [للاسم] فلا تكون لام ابتداء [وأما غير المتصرف] فيشبهه (٣) من جهة عدم التصرف فتكون لام ابتداء كما تقدم (٤) .

وإنما دخلت اللام في جواب القسم ليستلقي بها (٥) مبالغة في التوكيد ، إذ القسم توكيد المقسم عليه ، وكذلك إذا كان المضارع باللام والنون (٦) لزم أن يكون جواباً للقسم كما تقدم ، لأن النون مخلصة لذلك (٧) ، وهي لازمة لجواب القسم (٨) عند بعضهم ، وبعضهم لا يعتقد ذلك لقول الشاعر (٩) /

١١٢

(١) المائدة : ٦٢

(٢) لامرئ القيس ، وهو في ديوانه ١٤٢ . وروايته فيه : « طريف ابن مال » عوضاً من « تميم بن مر » وهو في الكتاب ٢/٢٥٤ ، وابن عقيل ٤/٣٨ ، والأشعري ٤٧٧ ، والمج ١/١٨١ ، والدرر ١٥٧ . تعشو : تصير في الظلام ، والخصر : شدة البرد .

(٣) في الأصل : « وتشبه » ولا يستقيم المعنى عليها . (٤) انظر ص ٢٣١

(٥) في الأصل : « به » ولمه تحريف .

(٦) أي : تكون اللام في أوله ، والنون في آخره ثنية أو خفيفة ، انظر اللامات ١١٣

(٧) قال في اللامات ١١٣ : اعلم أن الفعل المستقبل إذا وقع في القسم موجباً لزمته اللام في أوله والنون في آخره . وقال في ص ١١٤ : « إنما جمع بين اللام والنون هنا لأن اللام تدخل لتحقيق المحلوف عليه ، ولزمت النون في آخر الفعل ليفصل بها بين فعل الحال والاستقبال فهي دليل الاستقبال » .

(٨) في الأصل : « الجواب للقسم » وهو تحريف .

(٩) البيت لزيد الفوارس الضبي كما في الحماسة ١/٢١٦ ، وهو في المقرب ١/٢٠٦ ، والبحر المحيط ٦/٤٤٠ ، وقطر الندى ٢٢٤ ، والحزانة ٤/٢١٨ ، والدرر ٢/٤٦ . ونال : حاف ، والفائدة : عيدان الحديد التي يشوى عليها اللحم ، يشير بذلك إلى خستن .

٣١٢ - تَأَلَّى ابْنُ أَوْسٍ حَلْفَةَ لَيْرُدُنِّي إِلَى نِسْوَةٍ كَانَتْ مَفَائِدُ

وهذا عندي لضرورة الشعر، ولم يأت في الكلام نحو: «والله ليقوم زيد»، وذلك بخلاف اللام، فإنها غير لازمة لأنها في الحقيقة لامُ الابتداء، لأنها لا تدخل في موضع [لا] تصلح فيه «إن» المكسورة، ولأن الابتداء لا تلزم في الابتداء فلا تلزم في الجواب، فهذا وجه، ووجه آخر أنه قد حصل التوكيد لجملة القسم فلا ضرورة إلى توكيد غيره إلا بمبالغة خاصة، بخلاف النون فإنها لازمة لأجل التخليص للقسمية والاستقبال، ألا ترى أنها - أعني اللام - جاءت في القسم تارة وحذفت أخرى في قوله تعالى: «وقد أفلح من زكّاه»^(١) و «قتل أصحاب الأخدود»^(٢) ونحو قول الشاعر^(٣):

٣١٣ - وَقَتِيلُ مُرَّةٍ أَثَارُنَّ فَإِنَّهُ حَقٌّ وَإِنَّ آبَاءَهُمْ لَمْ يُشَارَ

وقد لزمت اللام في «لعمركم الله»^(٤) دلالة على القسم ولزوم الابتداء فيه إذ لا يخرج عنها، فإن أزيل عنها حذفت اللام وفُتِحَتْ عينه وضُمَّتْ، ولشدّة اتصالها بجعلها بعضهم كجزء منها حتى أثبتنا في القلب، حين قال: «وعملك»، فكما تدل^(٥) في الجواب على القسم كذلك تدل^(٦) في القسم على الجواب، وإذا تأملت هذه اللام فهي لام الابتداء في الفصل قبل هذا ولأن التوطئة بعد هذا^(٦).

(١) الشمس ٩، وقبلها: «والشمس وضحاها».

(٢) البروج ٤، وقبلها: «والسماء ذات البروج».

(٣) البيت لعمر بن الطفيل كما في المفضليات ٣٦٤. ورواية المعجم:

قَرَعُ وَإِنْ أَخَاهُمْ لَمْ يَقْصِدْ

وهو في أمالي الشجري ٣٦٩/١، والدرر ٤٧/٢، والفرغ: الرأس العالي في الشرف،

يقصد: يقتل.

(٤) في الأصل: «لعمري الله» وهو تحريف. وانظر اللامبات ٧٦

(٥) أي: اللام.

(٦) النكر صاحب الجنى ٥٢ على المؤلف هذا الرأي.

واعلم أن " لو ، و ، لولا ، إذا وقعا في جواب القسم لزم جوابهما اللام نحو قولك : " والله لو قام زيد لأحسنت إليك " ، و " والله لولا زيد لأحسنت إليك " ، قال الشاعر (١) :

٣١٤ - وَاللَّهِ لَوْ كُنْتُ لَهَذَا خَالِصًا لَكُنْتُ عَبْدًا أَكِلَ الْبَارِصَا
وقال الآخر (٢) :

٣١٥ - قَوْلَاهُ لَوْلَا اللَّهُ لَأَشْيَاءٌ غَيْرُهُ لَزُعْزَعٌ مِنْ هَذَا السَّرِيرِ جَوَانِبُهُ
وإذا حذف القسم قبلها بقيت اللام في جوابها تدلُّ عليه كقول الشاعر (٣) :

٣١٦ - فَلَوْ أَنَّ قَوْمِي لَمْ يَكُونُوا أَعَزَّةً

لَبَعْدُ لَقَدْ لَاقَيْتُ لَابِدًا مَضْرَعًا
وقال الله تعالى : " وَلَوْلَا رَهْطُكَ لَوَجَدَكَ " (٤) ، و " لولا أنتم لكثا مؤمنين " (٥) ، فذلك كقوله تعالى : " وَلَتَعْلَمُنَّ نَبَأَهُ بَعْدَ حِينٍ " (٦) ، و " لَتَبْلُوُنَّ " (٧) .

وزعم جلُّ النحويين أن " لو ، و ، لولا ، حيث وُجِدَا تلزم اللام جوابها على كل حال ، كان قسم أو لم يكن ، واستشهد بعضهم بالبيت والآيتين

(١) لم أهد إلى قائله ، وهو في أدب الكتاب ١٦٦ والجواليقي ٢٤٥ ، والمنصف ٢٣٢/٢ ، وابن يمين ٢٣/٩

(٢) نُسِبَ في المغني ٣٠٣ إلى امرأة ورواية الصدر :

قَوْلَاهُ لَوْلَا اللَّهُ تُخْشَى عَوَاقِبُهُ

وهو في ابن يمين ٢٣/٩ ، وشرح شواهد المغني ٦٦٨

(٣) لم أهد إلى قائله ، وهو في الفراء ٣٠/٢

(٤) هود : ٩١ (٥) سبأ : ٣١ (٦) سورة ص : ٨٨

(٧) آل عمران ١٨٦ ، وتمة الآية " في أموالكم وأنفسكم ... " .

المتقدمين ، وقالوا : إنَّ اللامَ لا تُحذف من جوابها إلا ضرورة ،
كقول الشاعر (١) :

٣١٧ - قَلو أَنَّا عَلَى حَجَرٍ ذُبِحْنَا جَرى الدِّمْيَانِ بِالْحَبَرِ اليَقِينِ
وقول الآخر (٢) :

٣١٨ - لَوْلَا الْحَيَاةُ وَمَا فِي الدِّينِ عِبْتُكُمَا
يَبْعُضُ مَا فِيكُمَا إِذْ عِبْتُمَا عَوْرِي /

١١٣

والصحيح أنَّ اللامَ لا تقعُ في جوابها إلا [إذا] كانا بعد قسم ظاهرٍ أو
مقدَّر (٣) ، وليس الجوابُ إذن لها بل للقسم ، فحيث وُجِدَا دونَ قسم ولا
تقديره لم تدخل اللام في جوابها ، ولذلك قد نجدُ جوابها مع عدم القسم بغير
اللام فتأمَّله .

الموضع الرابع : أن تكون توطئة لجواب القسم وتوكيداً نيابةً عنه في ذلك ،
وذلك إذا تقدَّم حرفُ الشرط الذي هو « إن » ، الخفيفة المكسورة نحو قولك :
لئن قمتُ لأكرمَنَّك ولئن خرجتُ لأخرجنَّ معك ، قال الله تعالى : « لئن
أخرجوا لأبخرجنَّ معهم » ، ولئن قتلوا لأبصرنَّهم ، ولئن نصرهم
ليؤلنَّ الأديارَ ، (٤) ، وقال الشاعر (٥) :

(١) نسب في أمالي الشجري ٣٤٤/٢ إلى المثقب العبدى . وفي الخزانة ٣٤٩/١ إلى علي بن
بدان ، وهو في الإنصاف ٣٥٧ ، والمتن ٦٢٤ ، واللسان « أخا » ، وابن يمش ٢٤٩/١ ، والأشعري ٦٦٩
(٢) البيت لشمس بن مقبل وهو في ديوانه ٧٦ ، وفيه « ولولا » عوضاً عن « وما في » ،
والمغرب ٩٠/١ ، وفيه « وباقي » عوضاً من « وما في » والبحر المحيط ٢٤٤/١ ،
واللسان : « بعض » .

(٣) ظاهر من كلام المؤلف أن اللام بعد (لو) و (لولا) لام جواب قسم مقدَّر
وهو رأي ابن جني ، ولا يوافق معظم العلماء على هذا الرأي . انظر المغني ٢٥٩

(٤) الحشر ١٢ (٥) تقدم برقم ٧٧

٣١٩ - كَيْنَ عَادَ لِي عَبْدُ الْعَزِيزِ بِمِثْلِهَا . وَأَمْكَنْتَنِي مِنْهَا إِذَنْ لَا أَقِيلُهَا

ولا تلام هذه اللام بل يجوز إثباتها - كما ذكر - وحذفها ، كما قال تعالى : « وَإِنْ لَمْ يَنْتَهِوا عَنْهُمَا يَقُولُونَ لِمَ سَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ » (١) ، وقال الشاعر (٢) :

٣٢٠ - فَإِنْ لَمْ تُغَيِّرْ بَعْضَ مَا قَدْ صَنَعْتُمْ

لَا تُتَحَيَّنَ بِالْعَظْمِ ذُو أَنَا عَارِقَةٌ

وقد تشبه « إذ » بـ « إن » ، فتدخل عليها اللام المذكورة كما قال الشاعر (٣) :

٣٢١ - غَضِبْتُ عَلَيَّ وَقَدْ شَرِبْتُ بِجِرَّةٍ

فَلِإِذْ غَضِبْتُ لِأَشْرَبَنْ بِخَرُوفٍ

كما شبه الآخر « ما » النافية بالموصلة فأدخل عليها اللام للتوكيد فقال (٤) :

٣٢٢ - لَمَّا أَغْفَلْتُ شُكْرَكَ فَاتَّصِحْنِي وَكَيْفَ وَمِنْ عَطَائِكَ جُلُّ مَا لِي؟

ولا يقاس على ذينك .

وقد « تَضَمَّنْ » « علمت » ، معنى القسم ، فتدخل اللام فيها بعدما دلالة على ذلك ، كقولهم : « علمت لمن قام لأضربته » ومنه قوله تعالى : « وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ » (٥) .

(١) المائدة ٧٣

(٢) البيت لعارق الطائي قيس بن رجرة كما في اللسان : (عرق) ، وروايته فيه : « للمظم » ، وهو في ابن يعيش ١٤٨/٣ . وأعرفه : انتزع اللحم منه .

(٣) لم أمتد إلى فائله ، وهو في أمالي القاضي ١٤٨/١ ، والمفني ٢٦٠ ، وشواهد المفني ٧٠٦ ، والهمع ٤٤/٢ . وفي الأصل « فلتن » عوضاً من « فلإذ » وهو سهو .

(٤) لم أمتد إلى قائله ، وهو في منازل الحروف ٥٦ ، والصدر فيه :

لَمَّا أَخْلَفْتُ شُكْرَكَ فَاصْطَنِعْنِي

وهو في المفني ٧٥٧ ، وشواهد المفني ٩٥٦ ، والدور ١١٦/١

(٥) البقرة ١٠٢

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : « يَدْعُو لِمَنْ ضَرَّهُ أَقْرَبُ » مِنْ نَفْعِهِ لِبَشَرٍ مَوْلَى وَلِبَشَرٍ الْعَشِيرِ ، ^(١) ، فـ « يَدْعُو » مُعْلَقَةٌ عَنِ الْعَمَلِ لِأَنَّهَا بِمَعْنَى « يَقُولُ » ، كَمَا هِيَ فِي قَوْلِهِ ^(٢) :

٢٢٣ يَدْعُونَ عَنَتْرَ وَالرَّمَا حُ كَانَهَا أَشْطَانُ بَشَرٍ فِي لَبَانِ الْأَذْهَمِ

عَلَى رَوَايَةِ تَمَنَ بَنَى « عَنَتْر » عَلَى الضَّمِّ لِأَنَّهُ مُنَادَى ، أَيْ يَقُولُونَ : يَا عَنَتْرُ . وَاللَّامُ لَامُ الْإِبْتِدَاءِ فِي « دَلَنَ » ، ^(٣) وَخَبَرُهُ مَحذُوفٌ مِنَ الْقَوْلِ « كَانَهُ » فِي التَّقْدِيرِ : يَقُولُ لِلَّذِي ضَرَّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ بِقَالَ فِيهِ : لِبَشَرٍ الْمَوْلَى وَلِبَشَرٍ الْعَشِيرِ ، وَالْقَوْلُ كَثِيرٌ مَا يَحْذَفُ فِي الْقُرْآنِ ^(٤) ، وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُ ذَلِكَ فِي مَوَاضِعَ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ ، وَقَدْ قِيلَ فِي الْآيَةِ أَقْوَانُ أَحْنَاهَا مَا ذَكَرْتُ لَكَ .

* * *

القسم الخامس : الزائدة العاملة : أن تكون مقحمة توكيداً ولها في ذلك موضعان :

الموضع الأول : أن تكون مقحمة بين المضاف والمضاف إليه نحو : يَاوَيْحَ / لَزِيدٍ ، وَيَا بؤْسَ الْحَرْبِ ، وَالْأَصْلُ : يَاوَيْحَ زَيْدٍ وَيَا بؤْسَ الْحَرْبِ ، فَهُوَ كَمَا عَبْدُ اللَّهِ ، إِلَّا أَنَّهُمْ أَبَقَوْا الْإِضَافَةَ وَزَادُوا اللَّامَ توكيداً لِلتَّخْصِصِ ، قَالَ الشَّاعِرُ ^(٥) :

٤٢٤ - يَا بؤْسَ لِلْحَرْبِ الَّتِي وَضَعْتَ أَرَاهِيظَ فَاسْتَرَأَحُوا

(١) الحج ١٣

(٢) البيت لمنزلة . وهو في ديوانه ٧٣ ، وشرح القصائد ٣٥٩ . والشطن : الحبل واللبان : الصدر .

(٣) إشارة إلى الآية الكريمة : « يَدْعُو لِمَنْ ضَرَّهُ » .

(٤) انظر أمثلة على ذلك في كتاب « إعراب القرآن » النسب لفرجاء ١٤/١ وما بعد

(٥) البيت لسعد بن مالك كما في الجملة ١٩٢/١ ، وهو في الكتاب ٢٠٧/٢ ،

والخصائص ١٠٦/٣ ، واللامات ١١٠ ، والذبل ٢٦ ، والمغني ٢١٨ ، وابن عيش

٧٢/٥ ، واللسان : (رقط) ، وشواهد المغني ٥٨٢

وقال الآخر (١) :

٣٢٥ - قَالَتْ بَنُو عَامِرٍ خَالُوا بَنِي أَسَدٍ

يَابُوسَ الْجَهْلِ ضَرَّارًا لَا قَنَومَ

وفي باب « لا » التي للتبرئة نحو قولهم « لا أبالك » و « لا أخا لزيد » ،
والأصل : لا أباك ولا أخا زيد ، لأن « لا » التي للتبرئة تنصب المضاف ،
وكانت الحقيقة فيه : لا أب لك ولا أخ لزيد ، فلما أضيف انتصب فصار :
لا أباك ولا أخا زيد (٢) ، ثم أقيمت اللام تأكيداً للتخصيص أيضاً وأضيفت
الإضافة على حكمها (٣) ، وقال الشاعر (٤) :

٣٢٦ - يَا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيَّ لَا أَبَالَكُمُ لَا يُلْقِيَنَّكُمُ فِي سَوْءَةٍ عَمَرُ

وقال الراجز (٥) :

٣٢٧ - أَنْزَلَ عَلَيْنَا الْغَيْثَ لَا أَبَالَكَآ

واختلف النحويون : هل العمل في هذين البيتين للام أو للإضافة ؟ فقل :
إنه للام ، لأن الإضافة معنوية واللام لفظي ، والعامل اللفظي أقوى من
المعنوي ، ولكن يبقى حكم الإضافة ولذلك حذف تنوينه ونصب ، وكان
الإضافة فيه إلى مضاف إليه محذوف دل عليه المجرور باللام ، ولا يجوز
إثباته ، لأن الثاني كالعوض منه إذ يفيد إفادته .

(١) تقدم برقم ٢٠٩ . (٢) في الأصل : « ولا أخا لزيد » وهو تحريف .

(٣) انظر في لغات « أبالك » وأوجه إعرابها : الكامل ٩٥١ ، اللامات ١٠٦ .

(٤) البيت لجري ، وهو في ديوانه ٢١٢/١ ، والكتاب ٥٣/١ ، والمقتضب ٢٢٩/٤ .

ونسرات أبي زيد ١٣٩ ، والخصائص ٣٤٥/١ ، واللامات ١٠١ ، والأزهية ٢٤٧ .

وأمالي الشجري ٨٣/٢ ، واللسان (أبي) ، والأشموني ٤٥٤ ، والعيني ٢٤٠/٤ .

(٥) نسب في الكامل إلى رجل من الأعراب ٩٥١ . وقوله :

قَدْ كُنْتَ تَسْقِينَا فَمَا بَدَا لَكَآ

وهو في الخزائن ١٠٣/٤

وقيل : إن الحذف في العمل للإضافة ، وهو الصحيح لوجهين : أحدهما أن تنوين الأول إنما حذف للإضافة وهو السابق في اللفظ قبل اللام فينبغي أن يكون المرأى ، والثاني مخفوض لإضافة الأول إليه ، ودخلت اللام بينهما مقحمة على طريق التوكيد ، ويقوي ذلك ظهور الألف في «أبا» و «أخا» والفتحة في «يا بؤس» ولا يكون ذلك إلا مع الإعراب ، وموجه الإضافة ، وهذا هو الوجه الثاني فاعلمه .

الموضع الثاني : أن تكون مقحمة بين الفعل والمفعول نحو قوله تعالى : «قل عسى أن يكون ردف لكم بعض [الذي تستعجلون] » .

وأما قوله تعالى : « ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج ولكن يريد ليطهركم » (٢) ، وقول الشاعر (٣) :

٣٢٨ - أريدُ لِأَنْسى حُبَّهَا فَكَأَنَّمَا تَمَثَّلُ لِي لَيْلَى بِكُلِّ سَبِيلٍ

فاللام في الآية والبيت السببية المذكورة قبل التي بمعنى «كي» ، والمفعول محذوف ، تقديره في الآية : « ما يريد الله ذلك كي يجعل » ، ولكن يريد [ذلك] كي يطهركم » ، وتقديره في البيت : أريدُ السلو أو تركها ، أو نحو ذلك كي أنسى ، فحذف العلم به .

وأما قوله تعالى : « وأنصح لكم » (٤) ، فاللام حرف جرّ غير زائدة ، ١١٥ ومن يقول : أنصحكم حذف حرف الجر كما حذف في قوله (٥) :

(١) النمل ٧٢ ، ويرى ابن هشام أن «ردف» ضمن معنى «اقترب» ، انظر المفني ٢٣٧

(٢) المائدة ٦

(٣) البيت لكثير ، وهو في ديوانه ١٤٨/٢ ، والكامل ٨٢٣ ، واللامات ١٥١ ، والذيل

١٢٠ ، والجنى ٤٦ ، والبحر المحيط ٤٢/٢ ، والمفني ٢٣٦ ، وشواهد المفني ٦٥

(٤) الأعراف ٦٣

(٥) البيت لجرير وهو في ديوانه ٢٣٨/١ ، ورواية الصدرفيه :

أَتَمْضُونَ الرُّسُومَ وَلَا تُحَيِّى

والقرب ١١٥/١ ، وابن يعيش ٥٨/٨ ، وابن عقيل ٨٣/٢ ، والخزانة ٦٧١/٣

٣٢٩ - تَمْثُرُونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا كَلَامُكُمْ عَلَيَّ إِذَا حَرَامٌ
والأصل : « تمرون على الديار » ، والدليل على أن أصل « أنصح » أن
يكون متعدياً بحرف الجر نحو قولك : هذا منصح له ، كما تقول هذا مقصود
إليه وبحرور به .

وأما قوله تعالى : « إِنَّ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ » ^(١) فإنما أدخل حرف الجر
في « الرؤيا » ، و « تعبرون » لا يتعدى به لكونه قد قدم عليه فضعف عن العمل
فيه فصار كمررت ، فلذلك دخل حرف الجر في مفعوله . وأما قول الشاعر ^(٢) :
٣٣٠ - هَذَا سُرَاقَةٌ لِلْقُرْآنِ يَدْرُسُهُ

وَالْمَرْءُ عِنْدَ الرَّشَاءِ إِنْ يَلْقَاهَا ذِيئِبٌ
فإن « الماء » فيه ضمير المصدر الذي هو الدرس المفهوم من « يدرس » ، والقرآن
كالرؤيا في الآية قبله ، تعدى الفعل إليها ^(٣) بحرف الجر لضعفه بتقديمه عليه .
واعلم أن اللام في هذين الموضعين وإن كانت زائدة فإنما خفضت ما بعدها
بالشبه لغير الزائدة لأن اتصالها كاتصالها ، ولفظها كألفظها ، فهي في تلك بمنزلة
الياء الزائدة ، وقد ذكرت في بابها ، وهذان الموضعان موقوفان على السماع ،
لا يجوز قياس غيرهما عليها لشذوذهما وخروجهما عن نظائرها .



(١) يوسف ٤٣
(٢) قال في الحزانة ٣/٢ : « من الآيات الحسنة التي لم يقف على قائلها أحد ، وهو
في الكتاب ٥١١/١ ، وأما في التنجوي ٣٣٩/١ ، والمقرب ١١٥/١ ، واللسان (مبرق)
والمنقي ٢٤٠ ، وعجزه فيه :

يَقْطَعُ اللَّيْلَ تَسْبِيحًا وَقُرْآنًا

والرثا : ج رشوة .

(٣) أي : إل اللام

القسم السادس : الزائدة غير العاملة ، وهي التي لا حاجة إليها ، ولا قياساً
لأمثلة ما تدخل عليه ، ولها ستة مواضع :

الموضع الأول : أن تدخل على « بعد » في قول الشاعر ^(١) :

٣٣١ - وَلَوْ أَنَّ قَوْمِي لَمْ يَكُونُوا أَعِزَّةً لَبَعْدُ لَقَدْ لَاقَيْتُ لَابِدًا مَصْرَعًا
فجواب القسم « لقد » ، واللام في « لبعْدُ » زائدة ، تقديره : « ولقد لاقيت
بعداً لابداً مصرعاً » .

الموضع الثاني : بعد لايم الجر توكيداً ، كقوله ^(٢) :

٣٣٢ - فَلَا وَاللَّهِ لَا يُلْقَى لِيَا بِي وَلَا لِيَلْمَا رَبَّنَا أَبْـسَدًا دَوَاةً
أراد « لئما » ، فزاد اللام الثانية توكيداً ، ولا تقول : « إنَّها الأولى » ، لأن
الاعتماد على الزائدة تناقض ، فلا يعتنى به ثم يُزاد .

الموضع الثالث : أن تدخل على « لولا » في قول الشاعر ^(٣) :

٣٣٣ - لَلْوَلَا قَاسِمٌ وَيَدَا مَسِيلٍ لَقَدْ جَرَّتْ عَلَيْكَ يَدٌ غَشُومٌ
وقول الآخر ^(٤) :

٣٣٤ - لَلْوَلَا حَصِينٌ عُقْبَةٌ أَنْ أَسْوَهُ وَأَنْ بَنِي سَعْدٍ صَدِيقٌ وَوَالِدٌ
أراد : « لولا » ، فزاد اللام توكيداً كأنه راعى الابتداء .

الموضع الرابع : أن تدخل على « عل » ، نحو قوله تعالى : « لعلني
آتيكم » ^(٥) ، و « لعلني أطيع » ^(٦) ، و « لعلني أبلغ » ^(٧) ، وجميع ما جاء
في القرآن منها كذلك ، وفي قول الشاعر ^(٨) :

(١) تقدم برقم ٣١٦ (٢) تقدم برقم ٢٦١

(٣) لم أمتد إلى قائله ، وهو في الخزائن ٢٣٢/٤ وفيه « بسيل » عوضاً من « مسيل » .

(٤) لم أمتد إلى قائله ، وهو في اللسان : « ما » .

(٥) طه ١٠ (٦) القصص ٣٨ (٧) غافر ٣٦

(٨) نسب في الخزائن ٤٣٠/٢ إلى عمران بن حطان ، وهو في القرب ١٠١/١ .

وابن يمين ١٠/٣

٣٣٥ - وَمَا نَفْسُ أَقُولُ لَهَا إِذَا مَا تُنَازِعُنِي لَعَلِّي أَوْ عَسَافِي
والأصل في ذلك كُتْلَةٌ « عِلٌّ » ، قال الشاعر (١) :

٣٣٦ - لَا تُهَيِّنَ الْكَرِيمَ عَلَّكَ أَنْ تَرَى كَعَّ يَوْمًا وَالْدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ
وقال الراجز (٢) :

٣٣٧ - يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَ
وقال آخر (٣) :

٣٣٨ - عَلٌّ صُرُوفُ الدَّهْرِ أَوْ دُولَاتُهَا يُدِلُّنَا اللَّمَّةَ مِنْ كَلِمَاتِهَا

١١٦ / وقال بعض النحويين : إن اللام في « لعل » ، أصلية ، وتُخَفَّفُ تخفيفاً
فيقال « عِلٌّ » ، والصحيح أنها زائدة (٤) لوجهين : أحدهما : أن التخفيف
بالحذف إنما يابه الأسماء والأفعال لا الحروف لجمودها وقلة تصرفها ، وإنها يُخَفَّفُ
منها المضعف بالحذف كـ : « أَنْ » و« إِنْ » و« لَكِنْ » و« كَانَ » ، والثاني : أنه قد
سميع في معناها « تَغْنٍ » ، (٥) بالعين ولم يدخلوها عليها اللام ، وقالوا في معناها :

(١) نسب في الخزانة ٥٨٨/٤ إلى الأصبط بن قريع ، وهو في أمالي الشجري ٣٨٥/١
وأمالي القالي ١٠٧/١ ، وابن يمين ٤٣/٩ ، واللسان (قفس) ، والإنصاف ٢٢١ ، والمغني
١٦٦ ، وشواهد المغني ٤٥٣ ، والرواية المشهورة : « الفقير » عوضاً من « الكريم » .

(٢) تقدم برقم ٣٣

(٣) لم أمتد إلى قائله . وهو في الخصائص ٣١٦/١ ، واللامات ١٤٦ ، واللسان (علل)
والجنى ٢٣٦ ، والمغني ١٦٧/١ ، والإنصاف ٢٢٠ ، والأشعرى ٥٧٠ ، وشواهد المغني
٤٥٤ ، وشواهد الشافية ١٢٨ ، والتاج (لم) . ووردت « عل » في الأصل : « على »
وهو تحريف ، والدولات : جمع دولة : الشيء الذي يتداول ، ويدلننا : من أدال أي نصر
واللمة : الشدة .

(٤) ذهب الكوفيون إلى أنها أصلية . ذهب البصريون إلى أنها زائدة ، النظر
الإنصاف ٢٢٤ ، واللامات ١٤٦

(٥) النظر في لغات لعل : الأمالي للقالي ١٠٧/١ والإنصاف ٢٢٤ ، ٢٢٥

لَتَعْنِ وَلَا نٌ بِاللَام ، وغير التي باللام أكثر، وَلَمَّا كَانَتْ أَوَّلَ الْكَلَامِ رُوِيَ فِيهَا الْإِبْتِدَائِيَّةُ فَذَلِكَ دَخَلَتْ اللَّامُ .

الموضع الخامس : بين أسماء الإشارة ^(١) وكاف الخطاب للذكر أو مؤنث ، لفرد أو تثنية أو جمع ، نحو : ذَلِكَ وَتِلْكَ وَذَلِكَمَا وَتِلْكَمَا وَذَلِكَمَ وَتِلْكَمَ وَأُولَئِكَ وَأُولَئِكَمَا وَأُولَئِكَمَ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : « ذَلِكَ لِيَعْنُ خَافَ مَقَامِي » ^(٢) ، وَقَالَ : « وَتِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي أُورِثْتُمُوهَا » ^(٣) ، وَقَالَ : « ذَلِكَمَا مِمَّا عَلَّمَنِي رَبِّي » ^(٤) ، وَقَالَ : « ذَلِكَمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ » ^(٥) ، وَإِنَّمَا دَخَلَتْ لِتَوْكِيدِ الْخَطَابِ وَمُرَاعَاةِ بُعْدِ الْمَشَارِ إِلَى فِي الْمَسَاقَةِ .

الموضع السادس : في بناء الكلمة من غير سبب كقولهم في عَبْدٌ ^(٦) : عَبْدُلْ ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ : مُقْتَطَعَةٌ مِنْ : « اللَّهُ » أَرَادَ عَبْدُ اللَّهِ ، كَمَا قَالُوا : عَبْشِي وَعَبْدِي فِي النَّسَبِ إِلَى عَبْدِ شَيْءٍ وَعَبْدِ الدَّارِ وَلَا دَلِيلَ عَلَى هَذَا ، وَإِنَّمَا هُوَ كَ : سَبِطٌ وَسَبِطَرٌ ^(٧) فَاعْلَمْ .

فهذه جملة أقسام اللام وجملة مواضعها إن شاء الله ، فإن جاء شيء يوهم خلافها فالإيها يرجع فنفهمها والله المستعان .

وأما لام التعريف فكان حقها أن تذكر في باب اللام إلا أنها قدم لها باب في باب الهمزة للسبب المذكور فيه فقف عليه .

★ ★ ★

(١) وسماها في اللامات : ١٤١ لام التثنية

(٢) وهو « أولئك » زيدت فيه لام التثنية ، انظر اللامات ١٤٢

(٣) إبراهيم ١٤ (٤) الزخرف ٧٢ (٥) يوسف ٢٧ (٦) فاطر ١٣

(٧) أفحمت « في » بعد « عبد » في الأصل .

(٨) سبط الثمر : استعمل .

وبقي : في باب اللام مسألان لا بد من الوقوف عليها للانتفاع بها في هذا الباب وفي غيره مما يشاكلها .

المسألة الأولى^(١) : إن أصل اللام الفتح أو غيره ، وإذا كان أصلها الفتح فلائي شيء يخرج عنه في بعض المواضع ؟ والجواب عنها أن أصل اللام حيث كانت السكون وكذلك سائر الحروف المفردة ، ولا يسأل عن هذا لأن السكون عدم الحركة فهو أصل إذ هو لاشيء من الحركات ، وإنشأ يسأل عن وجود الحركة ولم^(٢) هو ؟ فليسأل هنا عن الحركة في اللام لأي شيء وضعت ؟ ولم^(٣) اختصت اللام وما كان نحوها من الحروف كواو العطف وفائه وكاف الجبر وتاء القسم بالفتح ؟ ولما^(٤) كثير من ذلك بهم^(٥) كثير ؟

فإنما عللة الحركة فيها وأمثالها بما ذكرنا فلا ابتداء بها ، إذ لا يبتدأ بساكن ، ولا يمكن النطق به ، فاجتئبت الحركة لذلك ، وهذا أحد المواضع التي احتيج إلى الحركة في الحروف بسببها ، وحركة اللام وسائر الحروف التي هي مثلها بالفتح تخفيفاً / إذ الفتح لا تستقل مع الضمة في « ظرف » ، ولا مع الكسرة في « علم » ، ١١٧
وإذ هي من وسط الفم بين الضمة والكسرة .

ولا يخرج من هذه الحروف إلى الضم حرف ، وإنشأ يخرج إلى الكسرة لعلته نذكرها ، والذي يخرج منها إلى الكسر لازماً الباء الجارة تشيماً لها بعملها ، إذ لا تعمل أبداً إلا الحذف ، ولا يخرج عنه أصلاً ، وسواء في ذلك دخولها على الظاهر كـ « يزيد » أو المضموم كـ « به وبك » وحكى اللحياني^(٦) الفتح فيها شاذاً^(٧) ، قالوا : « به » ، ولا يقاس عليه .

واللام المذكورة في هذا الباب قد^(٨) يخرج إلى الكسر والسكون الذي هو الأصل ، فتكسر مع نوعين : مع الاسم والفعل .

(١) انظر اللامات ٩٧ (٢) في الأصل : « لما هو » . (٣) في الأصل : « لما » .

(٤) في الأصل : « ولم » ، و « ما » هنا اسم موصول . (٥) في الأصل : « بما » .

(٦) علي بن المبارك ، أخذ عن الكسائي والأصمعي ، وله النوادر المشهورة ، انظر البقية ١٨٥/٢ .

(٧) في الأصل : « وقد » والوارد مقعقة .

أمّا كسرهما مع الاسم ففسي المجرور إذا كان ظاهراً أو في حكم الظاهر ، نحو : « هذا المالُ ليزيدٍ » ، والذي في حكمه نحو قوله تعالى : « وإن كان مكرّم لتزول منه الجبال » ^(١) لأنّ المعنى : لزوال الجبال منه ، وكذلك المبهات نحو : المال لهذا ، أو الموصولات نحو : لمن ولما لأنها في حكم الظاهر ، وإنّما كثّرت في هذه تشبيهاً بعملها كالباء .

وفُتِحَتْ في غير ذلك من المضمرات على الأصل ، وُفَرَّقَ بينها وبين لام التوكيد في الظواهر وما في معناها المذكورة ، إذ يقع الالتباس مع الفتح إذا قيل مثلاً : هذا المومى وهذا لهذا وهذا لمن يكرّمك ، فلا يُعلم المعنى لو فُتِحَتْ . فإن قيل : ظهور الجر فيها بعدها يفرّق بين المعنيين فيقال : الظاهر من الأسماء صنف واحد ، وأصنافها من المنقوص والمقصور والمضاف إلى المتكلم والمبني كثيرة . فأجري القليل على الكثير لتبعيته له وغلبة الكثير عليه .

فإن قيل : فقد نجد هذه العلة تنكسر ^(٢) في المستغاث به والمتعجب منه في نحو : بالزيد لعمرى ، وبأثر الجبال للعجب فتفتح اللام معها في الظاهر ، فالجواب أن المستغاث به والمتعجب منه ظاهران في موضع مضمرين إذ المنادى في موضع مضمر مخاطب ، ولو دخلت على المضمر ^(٣) لم تكن إلا مفتوحة ، فعومل الظاهر الواقع موقعه معاملة .

واعلم أن من العرب من يخالف هذا الأصل فيفتح اللام ^(٤) مع الظاهر فيقول : المال لزيد ، وقرأ بعضهم : « وإن كان مكرّم لتزول منه الجبال » ^(٥) . يفتح اللام ، كما أن منهم من يكسر اللام مع المضمر فيقول : المال له ، وذلك كلّ شاذ فلا قياس عليه .

(١) إبراهيم ٤٦ ، وقد عقد الزجاجي فصلاً خاصاً للحديث عن اللام في الآية ، اللامات ١٧٩ .

(٢) أي لا تجري . (٣) قوله : « المضمر » غير واضح في الأصل .

(٤) في الأصل : « فيفتح ما للام » وهو تعريف .

(٥) إبراهيم ٤٦ ، ولم أجد من ذكر هذه القراءة غير أبي حيان بدون أن ينسبها ٣٨/٤ .

وأما كسرُها في الفعل (١) ففي فعل الأمر (٢) والدعاء والوعيد المتقدم ذكرُها كما ذكر ، وكان الأصل أن تكون فيه مفتوحة للعلّة المذكورة فيها مع الاسم ، إلا أنها كُسِرَتْ مع هذا الفعل لأنه مجزوم ، والجزم في الأفعال نظير الحذف في الأسماء ، وحتملُ النظر على النّظير والنقيض على النقيض معلومٌ في مواضع من كلامهم ، وقد تقدّم منه شيءٌ في بعض ما تقدّم / من الحروف ، وكذلك ١١٨ 'تُكسرُ' في الأفعال مع المضارع المنصوب لأنه مع ناصبه في حكم الاسم الظاهر نحو : جئتَ لتقوم ، فحكمه في ذلك حكمُ الظاهر .

وأما خروجها إلى السكون ففي الاسم والفعل أيضاً :

أما الاسم فلأم التعريف ، وقد تقدّم حكمها في باب أل .

وأما الفعل ففي الأمر على اختلاف معانيه من دعاء ووعيد - على ما ذكر - إذا دخلتْ عليها الواو والفاء ، كما ذكر في فصولها ، وقد تقدّمتْ علّة ذلك هناك .

المسألة الثانية : هل يجوز (٣) أن تحذف اللام وهي عاملةٌ غير زائدة ويبقى عملها أو لا ؟ . والجواب عن ذلك أن أصل اللام وغيرها من حروف النصب وحروف الحذف وحروف الجزم ألا تحذف وتبقى معمولاتها ، وألا تحذف معمولاتها وتبقى هي ، وإثبات ذلك لأن الحرف المختص بالشيء العامل فيه كجزءٍ منه لشدة اتصاله به وطلبه [له] ، وقد قلنا في غير موضع من هذا الكتاب (٤) : إن الجور وبجاءه جميعاً في موضع معمول منصوب للفعل وإن كان غير متعدي إلى منصوب في اللفظ نحو : مررتُ بزيدٍ ودخلتُ إلى عمرو ، ومن أقوى الدلائل على ذلك إقامتها معاً مقام ما لم يُسم فاعله في نحو : مرّ بزيدٍ ودخل إلى عمرو ، وكذلك حكمُ الجازم مع مجزومه في الاتصال ، والناصب مع منصوبه كذلك .

(١) في الأصل : « العمل » وهو تعريف .

(٢) أي : المضارع الذي اتصلت به لام الأمر نحو : « لتذهب » .

(٣) في الأصل : « تجوز » وهو تصحيف . (٤) وانظر سر الصناعة ١٤٦/١

فإنَّ مُجِدَّ شَيْءٍ مِنْهَا يُحَذَفُ فَبِالدَّلَالَةِ (١) الثَّاقِثَةُ عَلَيْهِ ، نَحْوُ «أَنْ» ، النَّاصِبَةُ .
فِي بَابِ الْفَاءِ وَالرَّوَا فِي الْجَوَابِ ، وَفِي بَابِ «حَتَّى» ، وَبَعْدَ «كَيْ» (٢) ، وَلَا مِثْلَهَا :
وَلَا مِثْلَهُ ، وَقَدْ قُدِّمَ الْكَلَامُ فِي بَعْضِهَا ، وَسَيُذَكَّرُ بَعْدُ فِيمَا بَقِيَ الْكَلَامُ فِيهِ .

وَيَتَأَكَّدُ الْإِتِّصَالُ مِنَ الْحُرُوفِ فِيمَا هُوَ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ (٣) ، فَالْحَذْفُ فِيهِ
أَبْعَدُ ، كَالْبَاءِ وَالكَافِ وَاللَّامِ ، فَإِنَّ «مُجِدَّ» مَا هُوَ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ مُحَذَوْفًا فَلِقُوَّةُ دَلَالَةِ
الْكَلَامِ عَلَى حَذْفِهِ كَلَامٍ كَيْ ، إِذْ «كَيْ» كَالْعَوَضِ مِنْهَا لِإِفَادَتِهَا .

وَإِذَا ضَعُفَتِ الدَّلَالَةُ فِي الْكَلَامِ ضَعُفَ الْحَذْفُ وَقِلَّ ، فَمِثْلُ حَذْفِ مَنْ
ذَلِكَ وَأَبْقِيَ عَلَيْهِ الْبَاءُ فِي «خَيْرٍ عَاثَكَ اللَّهُ» فِي جَوَابِ مَنْ قَالَ «كَيْفَ أَصْبَحْتَ» (٤) ،
وَفِي الْقِسْمِ فِي قَوْلِهِمْ : «اللَّهُ لِأَفْعَلَنَّا» ، يُخَفِّضُ «اللَّهُ» الْمُقْسَمُ بِهِ ، وَاللَّامُ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ (٥) :

٣٣٩ - لَا إِلَهَ ابْنُ عَمِّكَ لَا أَفْضَلْتَ فِي حَسَبِ

عَنِّي وَلَا أَنْتَ دَيَّانِي فَتَخْزُونِي

و «رُبَّ» فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ (٦) :

٣٤٠ - رَسَمَ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلِيلَةٍ كِدْتُ أَقْضِي الْحَيَاةَ مِنْ جَلِيلَةٍ

وَرَدُّ الْمَجْرُورِ إِلَى النِّصْبِ إِذَا حُذِفَ جَائِزُهُ هُوَ الْقِيَاسُ نَحْوُ : تَصَحَّتْ زَيْدًا
وَيَقْرَأُونَ الدِّيَارَ .

(١) فِي الْأَصْلِ : «بِالدَّلَالَةِ» (٢) فِي الْأَصْلِ : «وَكَيْ»

(٣) قَوْلُهُ «وَاحِدٌ» : غَيْرُ وَاضِحٍ فِي الْأَصْلِ .

(٤) يَنْسَبُ هَذَا الْحَبْرُ إِلَى رُؤْيَا ، يُنْظَرُ سِرُّ الصَّنَاعَةِ ١٤٩/١

(٥) الْبَيْتُ لِذِي الْإِسْبِغِ الْعَدَوَانِيِّ كَمَا فِي الْمُفْضَلِيَّاتِ ١٦٠ ، وَنَسِبه الْهَرَوِيُّ فِي الْأَرْهَمِيَّةِ :
٩٧ إِلَى كَعْبِ الْفَرَزْدَقِيِّ . وَهُوَ فِي الْخَصَائِصِ ٢/٢٨٨ ، وَأُمَامِي الْقَالِي ١/٩٢ ، وَأُمَامِي الشَّجَرِيِّ .
١٣/٢ ، وَجَالِسِ الْمَلَمَاءِ ٧١ ، وَالْخَصَائِصِ ٦٦/١٤ ، وَالْمُقَرَّبِ ١/١٩٧ ، وَالْمُفْنِي ١٥٨ ،
وَأَبْنِ عَقِيلٍ ٣/١٦ ، وَشَوَاهِدِ الْمُفْنِيِّ ٤٣٠ ، وَالْخَزَانَةِ ٣/٢٢٢ . وَالْأَمَامِيُّ : الْقَاهِرُ وَالْمَالِكُ ،
وَالْخَزَائِمَةُ : سَامِعُ وَقَبْرِهِ .

(٦) تَقْدِيمُ بَرَقَ ١٩٥

وقد اطرّد حذفه مع «إن» و «أن» ، واختلّف : هل هما وما بعدهما في موضع نصب أو خفض إذ لم يظهر فيها إعراب؟ والقياس على ما ظهر فيه / ١١٩ الإعراب أن تكون كل واحدة منها في موضع نصب .

وأما حذف الجورور وإبقاء حرف الجر فاقبل من الأول بل هو أولى أن لا يجوز الاعتماد على حرف دون اسم ، فإن جاء منه شيء في الضرورة نحو قوله (١) :

٣٤١ - وَلَا لِلِّمَا بِنَا أَبَدًا دَوَاغ

وكذلك الفصل بين الجار والجورور لا يجوز إلا في الضرورة كقوله (٢) :

٣٤٢ - وَلَيْسَ إِلَى مِنْهَا الزَّوَالِ سَبِيلٌ

وقالوا : وأخذته بأرى (٣) أثب درهم ، وذلك شاذ ، ومن الضرورة قوله (٤) :

٣٤٣ - عَلَى - كَانَ - الْمُسَوِّمَةِ الْعِرَابِ

وحكم حذف (٥) الجازم في عدم الحذف حكم الخافض للعلّة المذكورة ، فإن حذف (٦) وأبقي الجزم فبإبه الضرورة (٧) ، كقول الشاعر (٨) :

(١) تقدم برقم ٢٦١

(٢) لم أمتد إلى قائله ، وهو في الخصائص ٣٩٥/٢ ، وصدره فيه :

لَوْ كُنْتُ فِي خَلْقَاءَ أَوْ رَأْسِ شَاهِقٍ

والمقرب ١٩٧/١ وصدره فيه :

مُخَلَّفَةٌ لَا يُسْتَطَاعُ ارْتِقَاؤُهَا

والخلفاء : النساء ، ويعني بها الصغرة .

(٣) في الأصل : «أرى» وهو سهو (٤) تقدم برقم ١٦٧

(٥) في الأصل : «الحذف» وهو تعريف .

(٦) في الأصل : «أحذفت» وهو تعريف .

(٧) انظر أمثلة على ذلك في الإنصاف ٥٣٠

(٨) لم أمتد إلى قائله ، وهو في معاني القرآن ١٦٠/١ ، والإنصاف ٥٣٣ ، واللسان

زجر . والمزاجر : الأسباب التي تمنعه .

٣٤٤ - مَنْ كَانَ لَا يَزْعُمُ أَنِّي شَاعِرٌ فَيَدْنُ مِنِّي تَنْهَهُ الْمَزَاجُ
أي : فليدنُ مني ، وقول الآخر (١) :

٣٤٥ - عَلَى مِثْلِ أَصْحَابِ الْبَعُوضَةِ فَأَخِشِي
لَكَ الْوَيْلُ حَرُّ الْوَجْهِ أَوْ يَبْكِي مَنْ بَكَى
أي : ليك ، وقال آخر (٢) :

٣٤٦ - وَلَكِنْ يَكُنْ لِلْخَيْرِ مِنْكَ نَصِيبُ
أي : ليكن ، وقال آخر (٣) :

٣٤٧ - مُحَمَّدٌ تَفْدِرُ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ أَمْرٍ تَبَالَا
وأما في الكلام فلم يأت منه شيءٌ فيما أعلم إلا في الأمر للمخاطب فإنه قد
اُطْرِدَ حذفه مع حذف المضارعة لدلالة المخاطبة عليه ، وحذف من الكلمة الزائدة
عليها وما هو من نفسها للدلالة لا يُشْكِرُ ، وكذلك لا أعلم من حذف المجزوم
وابقاءه كجأزه شيئاً ، وبالله التوفيق .

(١) تقدم برقم ٢٩٥

(٢) لم أعتد إل قائله ، وهو في ثعلب ٤٥٦ وصدوره :

فَلَا تَسْتَطِيعُ مِنِّي بَقَائِي وَمُدَّتِي

واللغني ٢٤٨ ، والجنى ٤٣ ، وشواهد اللغني ٥٩٧

(٣) قال في الحزانة ٦٢٩/٢ : « اختلف في نسبته بين أبي طالب والأشج وحصان »

وهو في الكتاب ٤٧٨/١ ، واللامات ٩٤ ، وأما في الشجري ٣٧٥/١ ، وأسرار العربية

٣٢١ ، والإنصاف ٥٣٠ ، وابن عيش ٣٥/٧ ، والغرب ٢٧٢/١ ، واللغني ٢٤٨ ،

وشواهد اللغني ٥٩٧ ، والتبالي : سوء العاقبة .

باب اللام المركبة

اعلم أن اللامَ تتركَّب مع الألف : لا ، ومع الألف والكاف والنون خفيفة : لكن ، [و] شديدة : لكن ، ومع الميم : لم ، ومع الميم المشددة . والألف لثماً ، ومع النون : لن ، ومع الواو : لو ، ومعها ومع الميم [والألف] : لوما ، ومع الألف واللام : لولا ، ومع الياء والتاء : ليت ، ومع الياء والسين : ليس ، فجملة ذلك أحد عشر حرفاً .

باب لا^(١)

اعلم أن لها في كلام العرب أربعة مواضع :

الموضع الأول : أن تكون حرفاً نافياً ، وتنقسم في النفي قسمين : قسم عاطفة وقسم غير عاطفة .

القسم العاطفة : هي التي ترُدُّ الاسم على الاسم ، والفعل على الفعل ، فتدخل بينها مشرقة في اللفظ من رفع ونصب وخفض وجزم ، واسمية وفعلية ، وتخالِفُ بينها في المعنى / لأنها تخرج ما بعدها من أن يدخل في حكم ما قبلها ١٢٠ من إثبات الفعل ، نحو : قام زيد لا عمرو ، ورأيت زيدا لا عمراً ، ومررت بزيد لا عمرو ، وليتم زيد لا يقعد ، ويقوم زيد لا يقعد ، وأعجبتني أن تقوم لا تقعد ، قال الشاعر (٢) :

٣٤٨ - فَإِنَّ تَنَّا عَنْهَا حِقْبَةً لَا تُلَاقِيهَا فَلَمَّا نَكَ مَا أَحَدَتْ بِالْمُجَرَّبِ

(١) انظر في « لا » : الكتاب ٢٧٤/٢ ، والأزمية ١٥٨ ، وأماي الشجري ٢١٩/٢ ، والمقتضب ١١/١ ، ٩٨/٤ ، ٣٥٧ ، والقرب ١٠٤/١ ، وابن يمش ١٠٠/٢ ، ١٠٧/٨ ، والجنى ١٦٦ ، والنفي ٢٦٢ .

(٢) البيت لامرئ القيس ، وهو في ديوانه ٤٢ ، والبحر المحيط ١٤١/٦ .

وَمِنْ شَرْطِ هَذِهِ الْعَاطِفَةِ ^(١) : أَلَّا يَكُونَ قَبْلَهَا نَفِي لثَلَا يَفْسُدَ مَعْنَاهَا إِذْ هِيَ
لِلنَفْيِ ، وَأَلَّا تَعْطَفَ مَاضِيًا مِنَ الْأَفْعَالِ عَلَى مَاضٍ لثَلَا يَلْتَبِيسَ الْخَبَرُ بِالطَّلَبِ
لَا تَقُولُ : قَامَ زَيْدٌ لَا قَعْدَ ^(٢) .

الْقِسْمُ غَيْرُ الْعَاطِفَةِ : تَنْقَسِمُ قَسَمَيْنِ : قِسْمٌ دَاخِلٌ عَلَى الْأَفْعَالِ ، وَقِسْمٌ دَاخِلٌ
عَلَى الْأَسْمَاءِ .

فَأَمَّا الْقِسْمُ الدَّاخِلُ عَلَى الْأَفْعَالِ فَلَا تَدْخُلُ عَلَيْهَا غَالِبًا إِلَّا مُضَارَعَةٌ فَتَخْلُصُ
لِلِاسْتِقْبَالِ ^(٣) ، نَحْوُ قَوْلِكَ : لَا يَقُومُ زَيْدٌ وَلَا يَقُومُ هَرُودٌ ، وَكَأَنَّهَا جَوَابُ
سَيَقُومُ أَوْ سَوْفَ يَقُومُ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : « إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ » ^(٤) ،
وَقَالَ تَعَالَى : « فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مِمَّا أُخْفِيَ لَهُمْ » ^(٥) .

وَتَلَزَمَ فِي الْقِسْمِ جَوَابًا لَهُ ، وَبِمَا حُذِفَتْ لِلدَّلَالَةِ فِي الْقِسْمِ ، إِذْ جَوَابُ
الْقِسْمِ فِي الْإِيجَابِ بِاللَّامِ وَالنُّونِ ، فَيَقَالُ : « تَاللَّهِ لَا يَقُومُ زَيْدٌ » ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى :
« تَفَعَّلْنَا تَذَكُّرُ يُوسُفَ » ^(٦) أَيْ : لَا تَفَعَّلْنَا ، لِأَنَّهُ الْإِصْلُ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى :
« وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَا يَبْعَثُ اللَّهُ مِنْ بَعْدِهِ » ^(٧) ، وَقَالَ : « الَّذِينَ
أَقْسَمُوا لَا يَبْنَاهُمْ اللَّهُ بِرَحْمَةٍ » ^(٨) .

وَقَدْ تَكَرَّرَ « لَا » هَذِهِ قَبْلَ الْقِسْمِ نَوَاطِلًا لِلْجَوَابِ ، كَقَوْلِكَ : « لَا وَاللَّهِ
لَا يَقُومُ زَيْدٌ » ، قَالَ الشَّاعِرُ ^(٩) :

٢٤٩ - فَحَايِلٌ وَ^{١٠} وَاللَّهِ تَهْبِطُ تَلْعَةً

مِنْ الْأَرْضِ إِلَّا أَنْتَ لِلذَّلِّ عَارِفٌ

(١) الظر المنفي ٢٦٦

(٢) وأجاز بعضهم ذلك إذا اقترنت به قرينة تدل على أنه إخبار لا دعاء . انظر الجنى ١١٨

(٣) هذا غير لازم فقد يكون النفي بها للحال . انظر الجنى ١١٨ ، ١١٩

(٤) النساء ٤٠ (٥) السجدة ١٧

(٦) يوسف ٨٥ (٧) النحل ٣٨ (٨) الأعراف ٤٩

(٩) لم أعتد إلى قوله ، وهو في الكتاب ٥٣١/١

و « لا » محذوفة من الجواب ، أي : لانهبط ، لا على التقديم والتأخير كما
زعم بعضهم ، لأنّ التي للتوسطة ثانية مع التي للجواب ، ألا ترى قول الشاعر (١) :

٣٥٠ - فَلَا وَاللَّهِ لَا يُلْغَى لِيَا بَنِي

وقد تدخل « لا » النافية على الماضي قليلاً ، قال الله تعالى : « فلا صدق
ولا صلي » (٢) لأنه في معنى : فما صدق وما صلي ، وقال : « فلا اقتحم
العقبه » (٣) ، أي : ما اقتحم ، وقال الشاعر (٤) :

٣٥١ - إِنْ تَغْفِرَ اللَّهُمَّ تَغْفِرْ جَمًّا وَأَيُّ عَبْدٍ لَكَ لَا أَلْمَا
أي : ما أَلَمَّا .

وربما حذفت الجملة الفعلية بعدها في الجواب لدلالة السؤال عليها فنسب
مناب الجملة ، فتكون كلاماً بذلك ، كقولك في جواب هل قام زيد ؟ لا ،
أي : ما قام ، وفي جواب هل يقوم زيد : لا ، أي لا يقوم ، ومنه قول
ذي الرمة (٥) :

٣٥٢ - فَقُلْتُ لَهَا : لَا إِنْ أَهْلِي جَيْرَةٌ

وقد تقدم (٦) البيتان له في باب « أم » (٧) ، و « لا » هذه في الجواب نقيضة
نعم وستين في بابها .

وربما قايت « لا » النافية مناب كلام متقدم عليها تقتضي نفيه / مقدراً ، لدلالة ٦٢١
ما بعده عليه : كقولك لا أقوم ، في جواب من قدّر قد يقول لك : تقوم ، فهي

(١) تقدم برقم ٢٦٠ (٢) القيامة ٣١ (٣) البلد ١١

(٤) البيت لأمية بن أبي الصلت كما في الحزاة ٢/٢٩٥ . وهو في المغني ٢٦٩ منسوباً
إلى أبي خراش الهذلي ، والأزمية ١٦٨ ، وأمال السهيلي ٨٢ ، والإنصاف ٧٦ ، والسان :
(لم) وشواهد المغني ٦٢٥

(٥) تقدم الشاهد برقم ١٠٩ (٦) في الأصل « تقدمت » وهو تعريف .

(٧) في الأصل : « أن » وهو تعريف لأن البيتين وردا في باب « أم »

جواب ورد ، ومن ذلك قوله تعالى : « لا أُقْسِمُ بيوم القيامة » (١) ، و « لا أُقْسِمُ بهذا البلد » (٢) ، كأنها رد لمن قال : لا تجتمع عظام الإنسان ولا تخلق مرة ثانية ، ولمن قال : لا يُخلق الإنسان في كبد ، وكان المعنى : ليس كما تقولون ، ثم أقسم بعد ذلك . وهو أولى من أن تجعل « لا » زائدة في أول الكلام ، إذ الزيادة مع التقديم متناقضان ، إذ لا يُقدم لفظ « لا » بالتأخير إلا (٣) اعتناء به واعتماداً عليه ، ولاخفاء بتناقض هذا مع إرادة زواله ، فاعلم ذلك .

وأما القسم الداخل على الأسماء فنه ما يدخل على المعارف ومنه ما يدخل على النكرات .

فأما ما يدخل على المعارف فلا تؤثر فيها لأنها غير مختصة بها ولازم تكريرها نحو قولك : لا زيد في الدار ولا عمرو ، ولا عبد الله ذاهب ولا أخوه خارج ، قال الله تعالى : « لا هن رجل » لهم ولا هم يحلبون لكن (٤) .

وربما بنى الشاعر المعرفة معها لأنها في معنى النكرة ، كقوله (٥) :

٢٥٣ - لا هيثم الليلة للمطسي

أي : لا رجل يتسمى بهيم فهو في معنى النكرة ، وأما قول الآخر (٦) :

(١) القيامة ١ . وانظر مذاهب النحويين في : الأرمية ١٦٢ وما بعده .

(٢) البلد ١ (٣) في الأصل : « لا » وهو تعريف (٤) المتحذ ١٠

(٥) قال في الخزانة ٥٩/٤ « من الحين التي لم يعين قائلها » وبعبارة :

ولا فتى مثل ابن خيبري

وهو في الكتاب ٢/٢٩٦ ، والمقتضب ٤/٣٦٢ ، وأمالى الشجري ١/٣٢٩ . وابن
سميث ٢/١٠٢ والأشموني ١/١٤٩ ، وأسرار العربية ٢٥٠ ، والهمع ١/١٤٥ ، والدور ١/١٢٤
(٦) البيت لابن الزبير الأسدي كما في الكتاب ٢/٢٩٧ ، وهو في الأغاني ١/١٦ والأضداد
٢٠ . والمغرب ١/١٨٩ ، وأمالى الشجري ١/٢٣٩ . وابن عيمش ٢/١٠٢ ، والشذور ٢١٠ ،
والأشموني ١٤٩ ، والهمع ١/١٢٣ . والخزانة ٤/٦١ . وابن خبيب : عبد الله بن الزبير .

٣٥٤ - أَرَى الْحَاجَاتِ عِنْدَ أَبِي خُبَيْبٍ

نَكِيدَنْ وَلَا أُمِيَّةٌ لِلْبَلَادِ

فإنَّ ما دخلت عليه « لا » محذوف^(١) للعلم به ، وأقيم « أُمِيَّة » مقامه ، كأنه : « ولا مثل أُمِيَّة للبلاد » ، ولا يُقاسُ على ذلك .

ومِنْ العرب مَنْ يَنْصِبُ المعرفةَ بعدها في قولهم « لا نَوَلِّكَ أَنْ تَفْعَلَ »^(٢) ، لأنَّ ذلك في معنى : لا ينبغي لك أَنْ تَفْعَلَ ، قال الشاعر^(٣) :

٣٥٥ - فَلَمْ يَكْ نَوَلِّكُمْ أَنْ تُقْذِعُونِي وَدُونِي غَارِبٌ وَبِلَادٌ حَجَرِي

أي : فلم بك ينبغي لكم ، فكأنها دخلت على الفعل ، ولا يُقاس على ذلك . وقد جاءت المعرفة بعدها غير مكررة ضرورة^(٤) ، قال الشاعر^(٥) :

٣٥٦ - بَكَتْ حَزَنًا فَاسْتَرْجَعَتْ ثُمَّ آذَنْتْ

رَكَائِبُهَا أَلَّا إِلَيْنَا رُجُوعُهَا

وأما ما يدخل على النكرات فلا يخلو أن تدخل على مضاف ومضاف إليه ، أو مشبَّه بها ، أو لا تدخل ، فإنَّ دخلت فالعرب في الكلام فيها طائفتان : منهم مَنْ يُشَبِّهُهَا بِـ « إِنْ » فينصبُ بها اسماً ويرفعُ خبراً^(٦) ، حملاً للنقيض على النقيض ، إذ « إِنْ » موجبةٌ [و] « لا » نافيةٌ ، فتقول : « لا غلامٌ » رجلٌ .

(١) في الأصل : « محذوفة » وهو تعريف لأن المقصود به « مثل »

(٢) انظر المغرب ١٨٩/١ ، ابن عيش ١١١/٢ ، التسهيل ٦٨

(٣) البيت للتأنيف ، وهو في ديوانه ٨٦ وفيه « هازب وجبال » عوضاً من .

« غارب وبلاد »

(٤) البيت من الحسين التي لا يعرف قائلها . وهو في الكتاب ٢٩٨/٢ ، وفيه « جزاعا »

عوضاً من « حزنا » ، وابن عيش ١١٢/٢ ، وفيه قضت وطرا عوضاً من « بكت حزنا »

وآذنت : أشرت ، الركائب : ج ركوبة وهي الراحة تركب .

(٥) المباشرة في الأصل مضطربة : « فينصب بها ويرفع اسماً وخبراً »

أفضل منك ، و « لا خيراً من زيدٍ خيرٌ منك » كما تقول : إن غلامَ الرجلِ أفضلُ منك ، وإن خيراً منك خيرٌ من زيد .

ومنه من يُشَبِّها بـ « ليس » فيرفع بعدها الاسم وينصب الخبر إذ هي مثلها ، وداخلة على الجمل الاسمية مثلها ، إلا أنهم لا يفعلون ذلك إلا بشرطين : أحدهما : ١٢٣ أن لا يتقدم الخبر / والآخر : أن لا تدخل عليه « إلا » ، فإن كان واحداً من ذينك ارتفع ما بعدها بالابتداء والخبر . وساغ الابتداء بالكسرة لتقدم حرف النفي ، فتقول : لا غلامٌ رجُلٍ أفضلُ منك ، ولا خيرٌ من زيدٍ خيراً منك ، كما تقول : « ليس غلامٌ زيدٍ أفضلُ منك وليس ^(١) خيرٌ من زيدٍ خيراً منك » ، فإن قلت : لا أفضلُ منك غلامٌ رجُلٍ ولا خيرٌ منك خيرٌ من زيدٍ ، ولا غلامٌ رجُلٍ إلا أفضلُ منك ولا خيرٌ منك إلا خيرٌ من زيدٍ ، وقعت لضعف التشبيه بـ « ليس » إذ هي فعلٌ و « لا » حرف .

وفي هذه اللغة ^(٢) تدخل التاء على « لا » فتقول : لات الحين من قيام كما قال تعالى : « ولات حين مناص » ^(٣) ، واسمها في الآية مضمرة دل عليه الخبر ، كأنه ^(٤) قال : لات الحين ، ويجوز أن ترفع الحين بعدها ، وتحذف الخبر للدلالة أيضاً .

ومن العرب من يخفّض بها الحين أو ما في معناه منبهة على الأصل من الخفض ، إذ ما يختص باسم ولا يكون كجزء منه أصله أن يعمل فيه الجر ، قال الشاعر ^(٥) :

٣٥٧ - طَلَبُوا صَلَحَنَا وَلَاتَ أَوَانٍ فَأَجَبْنَا أَنْ لَاتَ حِينَ بَقَاءِ

(١) في الأصل : « لا » وهو سهو .

(٢) أي : على لغة التشبيه بـ « ليس » (٣) الآية ٣ من سورة ص .

(٤) في الأصل : « لأنه » وهو تعريف ، (٥) تقدم برقم ٢١٤

وقال آخر (١) :

٣٥٨ - فَلَمَّا عَلِمْتُ أَنَّنِي قَدْ قَتَلْتُهُ نَدِمْتُ عَلَيْهِ ، لَا تَسَاعَةَ مَنَدَمٍ

قال أبو عبيدة (٢) : « لا ، أصلها : لا ، » ، وزيدت التاء للوقف ، فقبل : لا ، ثم أجري الوقف مجرى الوصل فأثبتت وحكم لها بحكم هاء التانيث ، والصحيح أن التاء حرف تانيث للفظه ، كمثلها في : رُبْتُ وَثُمْتُ ، وما ذكر أبو عبيدة متكلف .

فإن دَخَلَتْ على نكرة غير مضافة ولا مشبهة بالمضاف فلا يخلو أن يُرَادَ النفي الخاص أو النفي العام ، فإن أريد النفي الخاص ارتفع ما بعدها بالابتداء والخبر ، نحو : لا رجل في الدار ولا امرأة ، قال الله تعالى : « لَا يَبِيعُ فِيهِ وَلَا خَائِتٌ » ولا شفاع (٣) على قراءة مَنْ رفع البيع والخلة والشفاعة ، وكذلك قوله تعالى : « لَا لَعْنُو فِيهَا وَلَا تَأْتِمِ » (٤) على قراءة مَنْ رفع « اللغو والتأثم » .

فإن أريد النفي العام فلا يخلو أن يُفَصَّلَ بين « لا ، » وما تدخل عليه أو لا يُفَصَّلُ ، فإن فُصِّلَ ارتفع بالابتداء والخبر وزم التكرار لها ، كقولك : لا في الدار رجل ، ولا لك مال ، قال الله تعالى : « لَا فِيهَا غَوْلٌ » ولا هم عنها مُنْزَفُونَ (٥) .

وإن لم يُفَصَّلْ فلا يخلو أن يكون لما بعدها عاملٌ مقدَّرٌ (٦) أو لا يكون

(١) البيت للقتال الكلابي ، وهو في ديوانه ٨٩ ، وروايته فيه :

وَلَمَّا رَأَيْتُ أَنَّنِي قَدْ قَتَلْتُهُ نَدِمْتُ عَلَيْهِ أَيَّ سَاعَةٍ مَنَدَمٍ

والجاسة ٦٣/١

(٢) هو معمر بن المثنى عالم بالأنساب وأيام العرب والشعر والغريب ، توفي سنة

٢٠٨ ، انظر فيه السيرافي ٥٢ ، والنزهة ١٠٤ ، والباقية ٢٩٤/٢

(٣) البقرة ٢٥٤ . قرأ ابن كثير وأبو عمرو بالنصب من غير تنوين ، وقرأ الباقون

بالرفع والتنوين . انظر النشر ٢/٢٠٤ ، والقرطبي ١٠٧٤-١٠٧٥

(٤) الطور ٢٣ (٥) الصافات ٤٧

(٦) في الأصل : « يتقدمه » وهو تحريف ، كما سجد بعد قليل .

فإن كان بقي على عمله فيما بعدها ، كقولك في غير معنى الدعاء : « لا أهلاً ولا رجلاً ، أي : لا أصادف أهلاً ولا رجلاً ، فإن [قصدت] بمعنى الدعاء خرجت عن الباب من النفي .

١٢٣ فإن لم يكن له / عاملٌ مقدّرٌ بُني على الفتح ^(١) ، وجاز أن تكرر تارة ، كقولك : لا رجل في الدار ولا امرأة ، وعليه قوله تعالى : « لا يَسْعَ فيه ولا خُلَّةٌ ولا شفاعَةٌ » ^(٢) و « لا لغوً فيها ولا تأثيمٌ » ^(٣) على قراءة من فتح ما بعد « لا » ، والأولى تكرر أخرى ، كقوله تعالى : « أَلَمْ ، ذلك الكتابُ لاريبَ فيه » ^(٤) ، وإثما بُني معها لأنه افتقر إلى « مين » مقدّرٍ قبله ، لأن النفي العام يكون بها ، فالتقدير : لا من رجل في الدار ، لأنه كالجواب لمن قال : هل من رجل في الدار ، فلما حذفت « مين » وتضمنها ما بعدها بُني لذلك ، لأنه ^(٥) ما يتضمن معنى حرفٍ بُني ، ما لم يتعنه من ذلك مانع ^(٦) ، وبني ما بعدها على حركة ، لأن له أصلاً في التمكن ، إذ هو « معرب » في الأصل ، وكانت الحركة فتحةً ، إذ هي أخف الحركات ، ومن يقول : إن هذا الاسم منصوبٌ بغير تنوينٍ فخارجٌ عن قوانين العربية .

وهذه الفتحة في هذا المبني تجري مجرى حركات الإعراب في الاطراد ، ولذلك جاز أن يُتبع بمنصوبٍ ، ألا ترى أنك تقول : كلُّ نكرةٍ دخلت عليه « لا » ، على الشروط المذكورة فهو مفتوحٌ ، كما تقول : كلُّ مفعولٍ منصوبٌ ، ومثل ذلك حركة المنادى المفرد ، نحو : يا زيدٌ ، لأنك تقول : كلُّ منادى مفردٍ مبنيٌ على الضم ، كما تقول : كلُّ فاعلٍ مرفوعٌ ، فلذلك أتبع بمرفوعٍ ، نحو : يا زيدُ الظريفُ ، وأما

(١) ذهب الكوفيون إلى أنه مبني على الفتح ، انظر الإنصاف ٣٦٦ ، ونسب صاحب الجنى ١١٦ رأي الكوفيين الوارد في الإنصاف إلى الزجاج والسيراfi ، وانظر كتاب الأستاذ محمد خير الحلواني عن « كتاب الإنصاف » ، إذ يرى أن كثيراً من آراء الكوفيين الواردة في « الإنصاف » ليست لهم وحدهم .

(٢) البقرة ٢٥٤ . (٣) الطور ٢٣

(٤) البقرة ١-٢ ، وفوق « لاريب » في الأصل : زايد . (٥) الضمير للعالم والشأن .

(٦) انظر أسرار العربية ٩٩ ، ولعل المؤلف يتقل عنه .

الكسرة نحو: «هؤلاء» فلا تَطْرُدُ، إذ لا يقال: كل ك «ذا» «مبني» على الكسر، فذلك لا تُتَّبَعُ بِمَقْضٍ، فيقال: جاءني هؤلاء العقلاء.

ولك أن تقولَ في تَبْعِيَّةِ المبني مع «لا» بالنصبِ إِنَّهُ على الموضع، إذ اسمُ «لا» منصوبٌ تشبيهاً له بـ «إن» كما تقدم في المضاف والمشبّه به.

واعلم أَنَّهُ إذا كان هذا الاسمُ المبني مع «لا» مثنى أو مجموعاً تَجْمَعُ سلامةُ المذكورِ أو المؤنثِ، فإنَّ لفظه كلفظِ المنصوبِ في غير هذا الباب فتقول: لا غلامَيْنِ لك ولا صالحَيْنِ في الدار ولا صالحات في المسجد، ويجوز حذف النون في التثنية والجمع المذكور المذكور على تقدير الإضافة لما بعد لام الجر كقولك: «لا غلامي» لك ولا صالحِي لزيد، على أن تكونَ اللامُ مقعمةً، وقد تقدم ذلك في باب اللام.

واعلمَ أنَّ الخبرَ في هذا الفصلِ إنَّ كان ظرفاً أو مجروراً فالعرب كلُّهم ينطقون به، وإنَّ كان ظاهراً اسماً فلا ينطقُ به بنو قِمْ أصلاً، ويُقدِّرونه مرفوعاً، فيقولون: لا بأسَ، وأهلُ الحجاز يظهرونه مرفوعاً، فيقولون: لا رجلَ أفضلُ منك، وعلى الحذف قوله (١):

(١) في الأصل: «كذا» والصواب ما أثبتناه.

(٢) البيت لحاتم الطائي، وهو في ديوانه ١٢٣ ومصدره فيه:

إذا اللَّقَاحُ غَدَتْ مُلْقَى أَصْرَتَهَا

وهو في الكتاب ٢٩٩/٢ ومصدره فيه:

وَرَدَّ جَارِزُهُمْ حَرْفًا مُصَرَّمَةً

وهو في أمالي الشجري: ١١٢/٢، وابن يميث ١٠٧/١، وابن حنبل ١٤/٢، والعيني ٣٦٨/٢، والخزائن ٦٨/٤. والشاعر يصف الجذب، والحرف: الناقة الصلبة، والمصرمة: المقطوعة اللبن لقة المرعى، والمصبوح: الذي يسقى الصبوح وهو شراب الفداء وقد قدر المؤلف قوله «مصبوح» نعتاً لاسمها على الموضع والخبر محذوف، ويجوز أن يكون «مصبوح» خبراً لـ «لا»

٣٥٩ - وَلَا كَرِيمَ مِنَ الْيَوْلِدَانِ مَصْبُوحُ

وَمِنْ الْعَرَبِ مَنْ يُجْرِي «لَا» فِي هَذَا الْاسْمِ الْعَامِ مُجْرَى «لَيْسَ» فَيَرْفَعُ ١٢٤ مَا بَعْدَهَا اسماً ، وَيَنْصِبُ الْثَانِي خَبِراً لِلْعَلَّةِ الْمَذْكُورَةِ / فِي الْمُضَافِ وَالْمُشَبَّهِ بِهِ ، [و] عَلَيْهِ قَوْلُهُ (١) :

٣٦٠ - مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَّاحُ

وَاعْلَمْ أَنَّ النُّحَوِيْنَ اضْطَرُّوا فِي هَذَا الْاسْمِ الَّذِي بَعْدَ «لَا» مَبْتِئاً ، فَهُمْ مَنْ يَقُولُ : هُوَ مَبْتِئٌ مَعَهَا ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ : هُوَ مَبْتَدَأٌ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ : هُوَ اسْمٌ بِغَيْرِ تَنْوِينٍ ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ مَبْتَدَأٌ فِي الْأَصْلِ غَيْرُهُ «لَا» إِلَى النَّصْبِ ، فَصَارَ اسْماً لَهَا مَنْصُوباً كَاسْمٍ «إِنْ» ، ثُمَّ بُنِيَ مَعَهَا لِلْعَلَّةِ الْمَذْكُورَةِ ، وَصَارَتْ «لَا» مَعَهُ بِمَنْزِلَةِ مَبْتَدَأٍ ، كَمَا أَنَّ الْاسْمَ الَّذِي بَعْدَ «إِنْ» مَرْفُوعٌ فِي الْأَصْلِ بِالْإِبْتِدَاءِ ، ثُمَّ دَخَلَتْ عَلَيْهِ «إِنْ» ، فَنَصَبَتْهُ ، وَلَمْ تَكُنْ لِبَنَائِهِ مَعَهَا عِلَّةٌ ، فَبُنِيَ كَالْاسْمِ بَعْدَ «لَا» ، ثُمَّ «إِنْ» «إِنْ» ، صَارَتْ مَعِ اسْمِهَا فِي مَوْضِعِ مَبْتَدَأٍ ، فَكَمَا قَالُوا : «إِنْ» زَيْدٌ قَائِمٌ وَمَمْرُوءٌ ، وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى : «إِنْ» اللَّهُ بِرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ (٢) ، وَقَالَ الشَّاعِرُ (٣) :

(١) البيت لسعد بن مالك كما في الكتاب ٥٨/١ ، وهو في الحاشية ١٩٣/١ ، والعلامات ١٠٧ ، وأما الشجري ٢٨٢/١ ، والإنصاف ٣٦٧ ، وابن عيش ١٠٨/١ ، والمغني ٢٦٤ ، واللسان : (برج) ، والأشونجي ١٢٥ ، وشواهد المغني ٥٨٢ ، والحزاة ٤٦٧/١ . والبراج : أن يزول من مكانه ويباوجه .

(٢) ظاهر من كلام المؤلف أن ثمة قراءة بكسر همزة «إِنْ» ورفع «رسوله» ، ولم أجد من نص على هذه القراءة ، غير أن أبا حيان قال في البحر ٦/٥ : «قرأ الحسن والأعرج بكسر الهمزة على إخماد القول ، ولم يوضع أن الحسن والأعرج قرأ بالإضافة إلى كسر همزة «إِنْ» برفع رسوله .

أما القراءة المشهورة فهي يفتح همزة «أَنْ» ورفع رسوله ، ولها تحريجات كثيرة ، انظر الفرطبي ٧٠/٨ ، والبحر ٦/٥ ، وهي الآية ٣ من التوبة .

(٣) البيت لضابط البرجمي كما في الكتاب ٧٥/١ ، وصدره :

٣٦٢ - قَلْبِي وَقِيَارُهَا كَقَرِيبُ

نعتفوا على موضع الابتداء الذي هي واسمها محله ، كذلك فعلوا في العطف على « لا » واسمها المنسوب المبني معها ، لأنها معاً في موضع الابتداء ، فرفعوا فقالوا : لا رجل في الدار ولا امرأة ، وقال الشاعر (١) :

٣٦٣ - لَا أُمٌّ لِي إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبٌ
والنعت مثله كقولہ (٢) :

٣٦٣ - وَلَا كَرِيمٍ مِنَ الْوُلْدَانِ مَصْبُوحٌ
فاعلمه وبالله التوفيق .

الموضع الثاني (٣) : أن تكون نهيًا ، فيجزم الفعل المضارع بعدها بها ، نحو : لا تقم ولا تقعد ، قال الله تعالى : « فلا تكن من الممترين » (٤) ، « ولا تقار

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ

وهو في النودادر ٢٠ ، وعلب ٢٦٢ ، وابن يمش ٦٨/٨ ، والإنصاف ٩٤ ، واللسان (قبر) ، والمغني ٥٥٧ ، والأشموني ١٤٤ ، وشواهد المغني ٨٦٧ ، والخزانة ٣٢٣/٤ .
وقيار اسم فرسه .

(١) نسب في الكتاب ٢٩٢/٢ إلى رجل من بني مذحج وصدره :

هَذَا لَعَمْرُكُمْ الصَّغَارُ بَعَيْنُهُ

ونسب في الحامسة الشجرية ٢٥٦/١ إلى همام بن مرة ، وفي اللسان (حيس) إلى هُني بن أحر .
أور ذرافة الباهلي . وهو في اللامات ١٠٧ ، والمغني ٦٥٦ ، والشذور ٨٦ ، والأشموني ١٥١ .
وابن عقيل ٧/٢ والهمع ٣٣٩/٢ ، وشواهد المغني ٩٢١ ، والخزانة ٣٨٢ ، والسني ٣٣٩/٢ .

(٢) تقدم برقم ٣٥٨

(٣) كان الموضع الأول في السطور الأولى من باب « لا » وهو أن تكون حرفاً نافية .

ينظر ص ٢٥٧

(٤) آل عمران ٦٠

فيهم إلا مراءً ظاهراً ولا تستفتت فيهم منهم أحداً ،^(١) و لا تفتتروا على الله كذباً ،^(٢) ، وهو كثير ، قال الشاعر^(٣) :

٣٦٤ - يَقُولُونَ : لَا تَهْلِكْ أَسَى وَتَحْمَلْ

وقال آخر^(٤) :

٣٦٥ - لَا تَلْمَنِي إِنَّهَا مِنْ نِسْوَةٍ رُقِدِ الصَّيْفِ مَقَالَيْتَ نُزْرُ

وإنما جزمتم في هذا الموضع لأنها اختصت بالفعل ولم تكن كجزء منه نحو : السين وسوف ، وكل ما^(٥) اختص بالفعل ولم يكن كجزء منه فبابه الجزم المختص بالفعل ، كما أن ما اختص بالاسم ، ولم يكن كجزء منه كالألف واللام التي للتعريف فبابه الحذف المختص بالأسماء ، وأما ما ينصب الأسماء والأفعال من الحروف فبالشبه لغيره ، وقد ذكر منه شيء ، وسيدكر منه شيء بعد إن شاء الله .

و لا ، هذه تخلص الفعل المضارع للاستقبال لأنها نقيضة لـ « تفعل » ، المختصة للعال^(٦) ، فإن قلت : « لا تفعل الآن » ، فعلى معنى تقريب المستقبل إلى الحال ، كما تقول : « لا تفعل الآن » ، لذلك .

الموضع الثالث : أن تكون حروف دعاء فيكون حكمها في الدخول على الفعل المضارع [في] تخليصه / للاستقبال وفي الجزم والتقدير تقدير « لا تفعل » .

(١) الكهف ٢٢ (٢) طه ٦١

(٣) البيت لامرئ القيس ، وهو في ديوانه ٩ ، وصدره :

وَقَوْلاً بِهَا صَحْبِي عَلَيَّ مَطِيَّيْهِمْ

وشرح للقصائد ٢٣

(٤) البيت لطرفة ، وهو في ديوانه ٥٢ ، والبحر المحيط ٨٦/١ . ورقد الصيف : هن . مكليات ، والمقاليت : ج مقلاة ، وهي التي لا يمشي لها ولد ، والنزر : القليلات الأولاد . (٥) رسمت في الأصل : « وكلمها » . (٦) في الأصل : « للاستقبال » وهو سهو .

في الدعاء واحداً ، كما كانت اللام في الدعاء أيضاً ، على ما ذكر في بابها ،
فتقول : لا تغفر لعمرى ولا تعاقب زيدا ، قال الله تعالى : « ربنا ولا تحمل
علينا إصراً كما حملته على الذين من قبلنا ، ربنا ولا تحملنا ما لا طاقة لنا به » (١) ،
وقال : « ربنا ولا تجعلنا فتنه للقوم الظالمين » (٢) ، وقال الشاعر (٣) :

٣٦٦ - لا يُبْعِدُ اللهُ جيراناً تركتهم
مثل المصاييح تجلّو ليلة الظلم
وقال آخر (٤) :

٣٦٧ - فلا يبعدن إن المنيّة منهل
وكل أمرى يوماً به الحال زائل
والفرق بين الدعاء والنهي أن الدعاء يكون من الأدنى إلى الأعلى ، والنهي
يكون من الأعلى إلى الأدنى ، هذا تفصيل من تحذق ، والصحيح أن الطلب
يجمعها وإلا فقد تكون صيغة « لا تفعل » من المثل إلى المثل ، فلا يقال
فيه : إئت دعاءً ولا نهى ولكنه طلب ترك الفعل ، والترك على ما أحكمته
الأصوليون ، والنظر في المعاني لهم ، وحظه النحوي النظر في الألفاظ ، والتكلم
في المعاني لهم بالانجرار ، فينبغي أن يترك لهم فهمه ، وحظه النحوي من
هذا الأكثر وهو الأمر في صيغة « افعل » والنهي في صيغة « لا تفعل » .
وإن تعرضوا لغير ذلك خرجوا من صناعتهم إلى صناعة غيرهم .

واعلم أن « لا » هذه التي للدعاء يجوز أن تدخل على الماضي ، ويكون
معناه إذ ذاك الاستقبال ، فيقال : لا تغفر الله لزيد ولا رحمة ، قال الشاعر (٥) :

(١) البقرة ٢٨٦ (٢) يونس ٨٥

(٣) البيت للنايفة وهو في ديوانه ١٢٧ ، وابن يعيش ٧٨/٩

(٤) البيت للنايفة وهو في ديوانه ١١٩

(٥) لم أمتد إلى قوله ، وهو في الخصائص ١٣٤/٣ وعجزه :

إذا ما الله بآرك في الرجال

وهو في المختب ١٨١/١ ، والممتع ٦١١ ، واللسان (أه) ، والخزانة ٣٢٥/٤ ،
والنتاج (أه) .

٣٦٨ - ألا لا بَارَكَ اللهُ في سُهْلٍ
وقال الآخر (١) :

٣٦٩ - لا بَارَكَ اللهُ في الغَوَانِي هَلْ يُصْبِحُنَ إِلَّا لَهْنٌ مُطْلَبٌ
وقال آخر (٢) :

٣٧٠ - لا بَارَكَ الرَّحْمَنُ في بَنِي أَسَدٍ في قَائِمٍ مِنْهُمْ وَلَا في مَنْ قَعَدَ
إِلَّا الَّذِي شَدُّوا بِأَطْرَافِ الْمَسَدِ

الموضع الرابع : أن تكون زائدة وهي تنقسم قسمين : قسم " تكون باقية على [معناها] فلا تخرج من الكلام ولا يكون (٣) معناه بها كعناه دوتها ، وقسم " يكون دخولها وخروجها واحداً .

التقسيم الأول له موضعان :

الموضع الأول : أن "تُزَادَ" بمعنى "غير" بين الجار والمجرور ، والمعطوف والمعطوف عليه ، والنعت والمنعوت ، ونحو ذلك مما يحتاج بعضه إلى بعض (٤) ، فمن ذلك قولهم :

(١) البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات وهو في ديوانه ٣ ، والكتاب ٦٧/٢ ، والخصائص ٢٦٦/١ ، والتنبيه ١٥٣ ، واللسان (غنا) ، وابن يعيش ١٠٠/١٠١ ، والمفني ٢٦٨ ، والجمع ٥٣/١ وشواهد المفني ٦٢٠

(٢) لم أجد إلى قوله ، وهو في الأزهية ٣٠٩ ، ورواية البيت الأول فيه :

يَا رَبِّ عَيْسَى لَا تُبَارِكْ في أَحَدٍ

والسطح ٣٥/١ ، واللسان : الألف اللينة . والسد : الحبل الحكم الفتل .

(٣) في الأصل : « ولا يتكون » وهو تعريف .

(٤) قال ابن هشام : « وعند الكوفيين أنها اسم وأن الجار دخل عليها نفسها وأن

ما بعدها خفض بالإضافة » . انظر المفني ٢٧٠ ، والأزهية ١٦٩

غَضِبَتْ مِنْ لَأْسِيٍّ ، وَجِئْتُ بِلا زَائِدٍ ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ (١) :

٣٧١ - حَتَّى تَكُونِي إِلَى لَفَاحِشٍ بَرَمٍ وَلَا شَحِيحٍ إِذَا أَصْحَابُهُ عَدِمُوا

وقالوا : مَرُوتٌ بِرَجْلٍ لَا ضَاحِكٍ وَلَا بَاكِ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : « اِنطَلِقُوا إِلَى ظِلِّ ذِي ثَلَاثِ شُعَبٍ . لَا ظَلِيلٍ وَلَا يُغْنِي مِنَ الْهَبِّ » ، (٢) ، وَقَوْلُ فِي الْمَعْطُوفِ وَالْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ : « مَا رَأَيْتُ زَيْدًا وَلَا عَمْرًا » (٣) ، / ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : « أَتَشْعَتُ عَلَيْهِمْ غَيْرَ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ » ، (٤) ، وَالْمَعْنَى فِي ذَلِكَ كُلِّهِ : غَيْرٌ ، وَهِيَ فِي جَمِيعٍ مَا ذُكِرَ زَائِدَةٌ ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِخْرَاجُهَا مِنَ الْكَلَامِ لِثَلَاثِ بَصِيرِ النَّفْيِ لِإِبْتِنَاءِ ، وَالْمَعْنَى عَلَى النَّفْيِ ، لَكِنْ يُقَالُ فِيهَا زَائِدَةٌ مِنْ حَيْثُ وَصُولُ عَمَلٍ مُاقِبَلَتِهَا إِلَى مَا بَعْدَهَا ، وَهُوَ اصْطِلَاحُ النُّجُومِيِّينَ فِي الزِّيَادَةِ ، كَمَا يَقُولُونَ فِي الْأَلْفِ وَالْإِلَامِ مِنَ الَّذِي وَالَّذِي وَالْآنَ وَاللَّاتِ وَالْعُزْمَى ، وَأَنَّ الزِّيَادَةَ فِيهَا كَائِنَةٌ ، وَلَكِنْ لَا يُسْتَفْنَى عَنْهَا ، وَأَكْثَرُهُمْ يَصْطَلِحُ بِالزِّيَادَةِ عَلَى مَا دَخَلَتْهَا كَخُرُوجِهَا ، وَكُلُّ صَحِيحٍ .

فَإِنْ قِيلَ : هَلَا قُلْتُ فِي « لَا » فِي الْمَوَاضِعِ الَّتِي أَتَيْتُ بِهَا قَبْلُ : إِنْ « لَا » فِيهَا اسْمٌ ، كَمَا قِيلَ فِي الْكَافِ إِذَا دَخَلَ عَلَيْهَا حَرْفُ الْجَرِّ ، أَوْ وَقَعَتْ فِي مَوْضِعِ اسْمٍ عَلَى مَا ذُكِرَ فِي بَابِهَا ، وَكَمَا قُلْتُ فِي « عَنْ » وَ « عَلَى » عَلَى مَا نَذَكَّرُهُ فِي بَابَيْهِمَا ، لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ يَصْلُحُ فِي مَوْضِعِ الْاسْمِ كَمَا يَصْلُحُ هَاهُنَا فَلَأَيِّ شَيْءٍ تَدْعِي الزِّيَادَةَ فِيهَا ؟

فَاعْلَمْ أَنَّ بَيْنَ الْمَوْضِعَيْنِ فَرْقًا ، وَذَلِكَ أَنَّ الْكَافَ وَعَنْ وَعَلَى قَدْ ثَبَّتَتْ الْأَسْمَاءُ بِوُجُودِهَا ، مِنْهَا : دَخُولُ حَرْفِ الْجَرِّ عَلَيْهَا وَتَقْدِيرُهَا تَقْدِيرُ الْأَسْمَاءِ وَمِنْ

(١) الْبَيْتُ لَزْهَرٍ ، وَهُوَ فِي دِيَارِهِ ١٦٠ ، وَالْبَحْرُ الْهَيْطُ ١٥٥/٢ . وَالْبَرَمُ : اللَّثِيمُ ، وَهُوَ فِي الْأَصْلِ : الَّذِي لَا يَدْخُلُ مَعَ الْقَوْمِ فِي الْمَيْسَرِ لِبُخْلِهِ .

(٢) الْمُرْسَلَاتُ ٣٠

(٣) زَيْدٌ بَعْدَ هَذِهِ الْجُمْلَةِ « وَرَأَيْتُ غَيْرَ وَلَا عَمْرًا » وَلَمَلَهَا مَقْضَمَةٌ ، أَوْ أَمَلًا : وَمَا

مَرُوتٌ بِزَيْدٍ وَلَا عَمْرٍ .

(٤) الْفَاتِحَةُ ٨

حيث لم تثبت فيها الزيادة، وهي مقدرة بالأسماء في موضع لا يحكم عليها بالزيادة بخلاف « لا »، هذه فإنها قد ثبت لها الزيادة بين الناصب والمنصوب نحو : أمرتك ألا تخرج ، ونحو قوله تعالى : « ما منعك ألا تسجد »^(١) ، وقوله تعالى : « ألا تعجلوا على الدين »^(٢) ، ومواضع غير هذا ، فلما دخلت بين العامل والمعمول ، وما يحتاج بعضه إلى بعض في الأفعال ، [و] كذلك في الأسماء ، وتقدير الأسماء في الحروف لا يخرجها إلى^(٣) الاسمية ، كما أن تقدير الفعل فيها لا يخرجها إلى الفعلية ، ألا ترى أن « رب » بمعنى : أقلل ، و « ليت » بمعنى أنمي^(٤) و « كأن » بمعنى أشبه ، و « لعل » بمعنى أترجى ، ولا يخرجها تقديرها بالفعل إلى الفعلية ، وكذلك إذا قدررت « لا » بـ « غير » في المعنى لا يخرجها ذلك إلى الاسمية ، كما أنه إذا قدررتها في « أن لا تفعل » بـ « ليس » لا يخرجها ذلك إلى الفعلية ولكنها زائدة من حيث اللفظ لوصول عمل ما قبلها إلى ما بعدها ، ونافية من حيث المعنى ، لا يجوز زوالها فاعلم ذلك .

الموضع الثاني : أن تراد بين الناصب للفعل المضارع ومنصوبه ، وبين جازمه ومجزومه ، فنقول في الناصب والمنصوب : عجب أن لا تقوم وتيقنت أن لا تخرج ، وضربتك حتى لا تقوم ، وجئتك كي لا تكرم زيدا ، وجملة النواصب يجوز زيادة^(٥) « لا » بينها وبين معمولاتها ، إلا « لام كي ولام الجود / و « أو » و « لن » ، لعلل اختصت بها ، قال الله تعالى : « وحسبوا ألا تكون فتنة »^(٦) ، وقال تعالى : « وقاتلوم حتى لا تكون فتنة »^(٧) ، وقال تعالى : « وإذا لا يلبثوا خلافك إلا قليلا »^(٨) على قراءة من حذف النون في الشاذ ، وقال تعالى : « كي لا يكون دولة »^(٩) ، و « لكي لا تأسوا »^(١٠) ، ونقول : هلا قمت فلا يكلمك أحد ، ولا يكلمك أحد ، بعناه .

(١) الأعراف ١٢ (٢) الدخان ١٩

(٣) في الأصل : « إلا » وهو تعريف . (٤) في الأصل : « التمني » وهو سهر .

(٥) في الأصل : « زيادتها » . (٦) المائدة ٧١ (٧) الأنفال ٣٩

(٨) الإسراء ٧٦ ، وهي قراءة أبي ، انظر البحر المحيط ٦٦/٦

(٩) الحشر ٧ (١٠) الحديد ٢٣

وكذلك تقول في الجازم والمجزوم : "إلا" تَقَمُّ أكرمك ، ومن لا يَقَمُّ أضربه ، وإن تَقَمُّ لا أكرمك ، ومن يَقَمُّ لا أُهِنه ، قال الله تعالى : "إلا" تَنْصُرُوهُ فقد تَصَرَّه الله ، ^(١) وقال : "إلا" تَفْعَلُوهُ تَكُنْ فِتْنَةً في الأرض ، ^(٢) وقال تعالى : "وإن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ" ^(٣) ، وقال الشاعر ^(٤) :

٣٧٢ - وَمَنْ لَا يُصَانِعْ فِي أُمُورٍ كَثِيرَةٍ يُضَرَّسُ بِأَثْيَابٍ وَيُوطَأُ بِمَنَسِمٍ
والقول في الزيادة في "لا" ، هاهنا كالقول فيها في الموضع قبلها فاعلمه .

★ ★ ★

القسم الثاني الذي يكون فيه دخولها وخروجها واحداً ، لها موضعان أيضاً :
الموضع الأول : أن تكون زائدة لتأكيد النفي نحو قولك : ما قام زيدٌ ولا عمروٌ ، وما قام زيدٌ ولا قَعْدٌ [جمرو] ، المعنى : ما قام زيدٌ وعمروٌ وما قام زيدٌ وقعد عمروٌ ، لأن الواو تشريك بين الاسمين والفعالين في النفي ، كما تشريك بين النوعين في الإثبات فلا يحتاج إلى "لا" النافية ، لكن زيدت لضرب من التأكيد ، ومنه قوله تعالى : لا باردٍ ولا كريمٍ ، ^(٥) وقوله : وفالنا من شافعين ولا صديقٍ حميمٍ ، ^(٦) ومنه قول الشاعر ^(٧) :

٣٧٣ - مَا كَانَ يَرْضَى رَسُولُ اللَّهِ فِعْلَهُمَا
وَالطَّيِّبَانِ أَبُو بَكْرٍ وَلَا عُمَرُ
زيادة "لا" ، هاهنا تينة لكون دخولها كخروجها وهي قياس مطرد .

الموضع الثاني : أن تكون زائدة شاذاً في مواضع يوقف فيها مع الجاع وذلك قبل خبر وكاد ، كقول الشاعر ^(٨) :

-
- (١) التوبة ٤٠ (٢) الأنفال ٧٣ (٣) إبراهيم ٣٤
(٤) البيت لزهير من مملته ، وهو في الديوان ٢٩ . والمنسم للتعبير مثل الظفر للإنسان
(٥) الواقعة ٤٤ (٦) الشعراء ١٠٠
(٧) لم أمتد إلى قائله ، وهو في الأضداد ٢١٥ ، والبحر المحيط ٢٩/١ ، واللسان "لا"
(٨) لم أمتد إلى قائله ، وهو في الجنى ١٢١

٣٧٤ - تَذَكَّرْتُ لَيْلِي فَأَعْتَرَتْني صَبَابَةٌ

وَكَاذَ ضَمِيرُ الْقَلْبِ لَا يَتَقَطَّعُ

أي : يتقطع ، وقال الآخر (١) :

٣٧٥ - إِذَا أَسْرَجُوهَا لَمْ يَكْذُ لَا يَنَالُهَا

مِنَ النَّاسِ إِلَّا الشَّيْطَانُ الْمُتَطَاوِلُ

أي : ينالها (٢) ، وعليه حمل بعضهم قوله تعالى : « مَا مَنَعَكَ آلَا » تسجد ، (٣) ، قالوا : المعنى : ما منعك أن تسجد ، أي من السجود ، وكان ينبغي أن تكون « لا » هذه من القسم قبل هذا ، « إِلَّا » أنها تلدّمها المنع وهو الترك ، فصارت « لا » زائدة لفظاً ومعنى ، فما قالوا في زيادتها من الجبتين صحيح لفظاً ومعنى ، لا مَدْفَعٌ فيه فاعرفه ، وبالله التوفيق .

باب لَكُنْ الخفيفة (٤)

١٢٨ اعلم / أن « لَكُنْ » تنقسم قسمين : قسمٌ تكونُ عاطفةً ، وقسمٌ تكونُ مخففةً من النية المذكورة في الباب بعد هذا .

القسم الذي تكون فيه عاطفة : وهي التي تُشترَكُ بين الاسمين والفعلين في اللفظ لا غير ، وهو الاسمية في الاسمين ، والفعلية في الفعلين ، والرفع والنصب والخفض والجزم ، نحو قولك : ما قام زيدٌ لكن عمرو ، وما رأيتُ زيداً لكن عمراً ، وما مررتُ بزيدٍ لكن عمرو ، وما يقومُ زيدٌ لكن يقعدُ عمرو ، ولن يقومُ زيدٌ لكن يقعد .

(١) لم أقف عليه . والشيطان : الطويل .

(٢) في الأصل : « أي لا ينالها » . و « لا » مقحبة . (٣) الأعراف ١٢

(٤) انظر في لكن : المقرب ١/ ٢٣٣ ، الجنى ٢٣٦ ، المغني ٣٢٣

ويقع قلبها النفي لازماً^(١)، ومعناها الاستدراك، فإن أدخلت عليها الواو^(٢) فبعض النحويين يثبتها على عطفها، وبعضهم يخرجها عن العطف ويجعل العطف للواو، وقال بعضهم: العطف للواو ولكن، استدراك خالص، وعطفقت الواو جملة في التقدير على جملة، فكأنك إذا قلت: «ما قام زيد ولكن عمرو» [فالمنى]: ولكن قام عمرو، قال: ولا يبعد أن يدخل حرف عطف على حرف عطف كما قال الشاعر^(٣):

٢٧٦ - وَثُمْتَ لَا يَجْزُونَنِي عِنْدَ ذَلِكَ
وَلَكِنْ لِيَجْزِيَنِي إِلَّا لَهُ فَيُعْقِبَا
وَرُؤْيَى بَيْتُ زَهْرٍ^(٤):

٢٧٧ - أَرَانِي إِذَا مَا بَيْتُ بَيْتٍ عَلَى هَوًى
وَتُمْ إِذَا أَصْبَحْتُ أَصْبَحْتُ غَادِيَا
وَقَالَ أَبُو نَوَاسٍ^(٥):

٢٧٨ - الْبَدْرُ أَشْبَهُ مَا رَأَيْتُ بِهَا
وَبَلَّ الرِّشَا لَمْ يُخْطِهَا شَبْهًا
حِينَ أَسْتَوَى وَبَدَأَ مِنَ الْحُجْبِ
فِي الْجِيدِ وَالْعَيْنَيْنِ وَاللَّبِّبِ

وأبو نواس وإن لم يكن حجة فهو معاصر للعرب الأولى تقوم بهم الحجة، ولم يتخذ أحد من النقاد عليه جمع حرفتي العطف إذا اختلفت معنيهما، هذا معنى كلامه، ويحتاج إلى وضوح بيان في إثبات كون ولكن حرف عطف.

(١) ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف به: لكن في الإيجاب، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز، انظر الإنصاف ٤٨٤

(٢) انظر في تفصيل ذلك: الجنى ٢٣٧، المغني ٣٢٤

(٣) تقدم برقم ٢١٣

(٤) ديوانه ٢٨٥، وسر الصناعة ٢٦٦، والرواية: «فثم» • وابن يعيش ٩٦/٨ والمغني ١٢٥، والأشعراني ٤١٨، وشواهد المغني ٢٨٤، والحزانة ٨٨٨/٣. وبت على هوى أي على أمر أويده.

(٥) ديوانه ٧١٠ • وروايته: وابن الرشا • واللبيب: الصدر.

معناه ^(١) الاستدراك ، لأنه ^(٢) قد ثبت أن « لكن » عند المخالف حرف عطف إذا انفردت عن الواو ، وأن الواو حرف عطف إذا انفردت عن « لكن » ، وثبت أيضاً أن معنى الواو الجمع بين المعطوف والمعطوف عليه في النفي والإثبات ، و « لكن » بخلاف ذلك ، فالو نجعلنا العطف للواو لكأن تشريك بين المعطوف والمعطوف عليه في النفي المصدّره ^(٣) ، والمعنى ليس على ذلك مع « لكن » ، فبطل أن يكون العطف لها ، وإنما يكون العطف لـ « لكن » ، إذ لها التشريك في اللفظ لا في المعنى والواو عاطفة كلام موجب على كلام منفي ، على عادتها في عطف الجمل ، إذ لا تشريك في المعنى يلزم لها فيها فاعله .

وأما أن « تجعل المسألة من باب عطف الجمل في « لكن » ، فلا ، لأن ١٢٩ « لكن » ، مُشتركة في الإعراب ، وإن كان المعنى / مختلفاً ، فاعله .

فإن عطفّت بـ « لكن » ، جملة على جملة فيصيح أن يقع قبل « لكن » المذكورة النفي والإثبات ، لكن بشرط أن تكون الجملتان مختلفتين في المعنى ، نحو قولك : قام زيد لكن لم يخرج عمرو ، وما قام زيد لكن قام عمرو ، وإذا جاء بعدها جملة قائمة بنفسها فهي عاطفة للجمل ، وإلا فلا ، وإذا وقع بعدها مبتداً وخبرٌ فهي المحفّضة من الثنية المذكورة في الموضع بعد هذا .

وقد تكون « لكن » حرف ابتداء إذا كان بعدها المبتدأ كـ « الواو » و « بل » ، و « ثم » ، نحو قولك : جاء زيد لكن عبد الله منطلق ، ومعناها في جميع ذلك الاستدراك ويكون معناها الإضراب إذا كانت حرف ابتداء ، كقوله تعالى : « لكن الله يشهد بما أنزل إليك » ^(٤) .

(١) في الأصل : « بمعناه » وهو تعريف .

(٢) في الأصل : « أنه » وهو تعريف .

(٣) في الأصل : « المصدّرة » وهو تصحيف . (٤) النساء ١٦٦

وقد جذفوا نونها في الشعر ضرورة ، كما قال (١) :

٣١٩ - فَلَسْتُ بِبَاتِيهِ وَلَا أَسْتَطِيعُهُ وَلَاكِ أَسْقِي إِنْ كَانَ مَأْوِكَ ذَا فَضْلٍ

القسم الثاني الذي تكون [فيه] مخففة من الثقيلة : هي التي تكون بعدها
الجملة الاسمية لاغير ، لأن أصلها أن تكون مبدئية عاملة عمل د إن ، في المبتدأ
والخبر نصباً ورفعاً ، فإذا خففت بطل عملها . ولم يسمع لها عمل مع
التخفيف عند أحد من النحويين ، وعلتهم في ذلك عدم اختصاصها بواحد من الأسماء
والأفعال [ولا يعمل] إلا ما يختص ، فلهذا كنت تقول : ما قام زيد لكن
عمرو لم يقم ، وما يقوم زيد لكن يقوم عمرو ، فتصلح مع كل واحد منها علم
أنها لا تعمل شيئاً ، إلا أن أبا زيد السهيلي (٢) ذكر عن شيخه بن الرومك
أنه حكى فيها الإعمال مع التخفيف (٣) ، ولم يحك أبو زيد الكلام في ذلك
للعرب ، فإن كان ذلك فلا يقاس عليه لشذوذه سماعاً ، ومنعه بقلة القياس ،
ألا ترى قوله تعالى : فلم تقتلوه ولكن الله قتلهم ، وما رميت إذ رميت ولكن
الله رمى ، (٤) أن من شدد لكن ، من القراء أعلمها فنصب ما بعدها ،
ومن خففها رفع ما بعدها ، وليس في القراء من قرأ بالتخفيف مع النصب .
واعلم أن ولكن هذه إذا تقدم اسم منصوب منفي فإن ما بعدها يرتفع
على الابتداء ، والخبر محذوف ، أو على الخبر ، والمبتدأ محذوف ، فإذا قلت :

(١) البيت في ديوان امرئ القيس من زيادات نسخة ابن سهل ٣٦٤ ، وهو في
الكتاب ٢٧/١ منسوباً إلى النجاشي ، والخصائص ٣١٠/١ ، وأمالى الشجري ٣٨٥/١ ،
والإنصاف ٦٨٤ ، والأزهية ٣٠٩ ، والمفني ٣٢٣ ، والأشعري ١٣٦ ، واللسان (لكن)
وشواهد المفني ٧٠١ ، والحزاة ٤٠٠/٢

(٢) عبد الرحمن بن عبد الله ، ويعرف أيضاً بأبي القاسم ، وله «الروح الأنف»
توفي سنة ٥٨١ ، انظر البقية ٨١/٢ . وابن الرومك هو عبد الرحمن بن محمد الإشبيلي
أخذ عن ابن الطراوة ، توفي سنة ٥٤١ ، انظر البقية ٨٦/٢

(٣) قال صاحب الجنى ٢٣٦ : «أجاز يونس والأخفش إعمالها إذا خففت»

(٤) الأنفال ٦٧ .

مازید قائماً لكن عمرو ، أي : القائم ، وإذا قلت : مازيد قائماً لكن قاعد ، أي : لكن هو قاعد ، فهذا يدلُّك ^(١) على عدم التشريك في المعنى ، وأنشأ مثل « بل ، في الإضراب كما ذكر .

١٣٠

باب لكن المشددة ^(٢)

اعلم أن « لكن » المشددة حرف من الحروف الناصبة للاسم الرافعة للخبر ، ومعناها ^(٣) أيضاً الاستدراك ^(٤) كالحقيقة والخففة ، فتقول : ما قام زيد لكن عمراً منطلقاً وما خرج عمرو ولكن عبد الله ذاهباً ، قال الله تعالى : « ولكن الناس أنفستهم بظلمون » ^(٥) ، وقال : « ولكن الله يسلط رسله على من يشاء » ^(٦) .

وهي تفارق « إن » المكسورة المشددة من أوجه وتوافيقها من أوجه :
فمن أوجه مفارقتها : أن معناها الاستدراك ، ومعنى « إن » التوكيد ، وأن « إن » تخفف وتعمل ، و « لكن » تخفف ولا تعمل إلا على ما حكاه ابن الرماك ، وهو الشاذ ، وأن « إن » يكون لها صدر الكلام ، و « لكن » يتقدمها كلام ، وبهذا الوجه أخرجه أبو القاسم الزجاجي عن أن تدخل اللام في خبرها ^(٧) ، لأنه قال : إلا أنها متضمنة للاستدراك بعد النفي ، فلذلك لم تدخل في خبرها اللام ، والصحيح أن الاستدراك [لا ^(٨)] يغير معنى

(١) في الأصل : « بذلك » وهو تصحيف .

(٢) انظر في « لكن » : المتضبط ١٠٧/٤ ، المقرب ١٠٦/١ ، ابن يعيش ٧٩/٨ ،

الجنى ٢٤٧ ، المغني ٣٢٢

(٣) انظر في معناها : المغني ٣٢٢

(٤) في الأصل : « للاستدراك » وهو تحريف . (٥) يونس ٤٤ (٦) الحشر ٦

(٧) انظر : اللامات ٦٤ ، ١٧٦

(٨) سقطت « لا » سهواً من الناسخ ، كما سدى من عرض المؤلف .

الابتداء ، ألا ترى أنَّكَ تقول في التخفيف : لكنَّ زيدٌ قائمٌ ، فليها المبتدأ والخبر ، وتوليها أيضاً « إن » ، فنقول : إني قائمٌ ولكنَّ إنشي غيرُ قاعدٍ ^(١) ، حتى قال بعضهم في ^(٢) :

٣٨٠ - وَلَكِنِّي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ

« إنَّ الأصلَ : ولكنَّ إنني ^(٣) ، ولذلك دخلت اللام في الخبر ، وهذا عندنا متكلفٌ ، والصحيح أنَّ اللام دخلت في خبر « لكنَّ » على القياس ^(٤) ، وإنَّ جاء قليلاً ، ولكنَّ أوردت قولَ مَنْ قال ذلك إعلماً بأنَّ « لكنَّ » لا تغيَّرُ معنى الابتداء وإنَّ كانت استراكاً ، فهذه أوجهُ المفارقة وما عداها فإنَّ « لكنَّ » فيه موافقةٌ لأنَّ .

والعلةُ في تحمُّلها في المبتدأ والخبر هي العلةُ في « إنَّ » ، وأحتملها في المبتدأ والخبر اللذين تدخل عليهما وفي عدم تقدم خبرها على اسمها إلا إذا كان ظرفاً أو مجروراً ، ومن دخول « ما » عليها كافَّةً وموطَّئةً ، ومن جواز العطف على موضع اسمها ، وغير ذلك من الأحكام المذكورة في بابها ، كحكمها ، فعاملتها في ذلك معاملتها ، وقسَّ عليه ، إنَّ شاء الله .

إلا أنَّه قد جاء حذفُ اسمها تارةً ، وخبرها أخرى كقول الشاعر ^(٥) :

٣٨١ - فَلَوْ كُنْتُ ضَبِيًّا عَرَفْتُ قَرَابَتِي وَلَكِنْ زَنْجِيًّا عَظِيمُ الْمَشَافِرِ

رُوي بنصب « زنجي » على أن يكون اسمها ، وخبرها محذوفٌ تقديره ^(٦) :

(١) المثال في الأصل فيه تقديم وتأخير : « إني قائمٌ غير ولكنَّ إنني قاعدٌ »

(٢) تقدم برقم ٣٠٢ (٣) وهو تقدير الزجاجي نفسه في اللامات ١٧٧

(٤) انظر المسألة في الإنصاف : ٢٠٨

(٥) البيت للفرزدق ، وهو في ديوانه ٤٨١ ، والكتاب ١٣٦/٢ ، وتلعب ١٢٧ .

والمتنصف ١٢٩/٣ ، وأمالى السبلي ١١٦ ، والمقرب ١٠٨/١ ، وابن يعيش ٨٢/٨ .

والنفي ٢٢٣ ، والإنصاف ١٨٢ ، والجمع ١٣٦/١

(٦) في الأصل : « تقديرها » وهو تحريف .

يعرف قرابتي ، وروى برفع « زنجي » ، على أن يكون خبرها ، واسمها مضمرة
تقديره : ولكنك زنجي .

باب لم^(١)

١٣١ اعلم / أن « لم » حرف يجزّم الأفعال المضارعة على اختلاف أنواع الجزم
ويثنيها ، إلا أنها تخلّص معنى الفعل المضارع إلى الماضي ، لأنها جواب
من قال : فَعَلْ ، إذ هي نظيرها ، فكأنك قلتَ مجابوياً ، فلم يفعلْ مافعلْ ،
فهي من القرائن الصارفة الأفعال المضارعة إلى معنى الماضي ، وإن كان لفظها
يصلح للحال والاستقبال ، فننّ قال : إنها تجزّم الأفعال المستقبلّة كأبي القاسم
الزجاجي فغلط وتسامح للعلّة المذكورة .

واعلم أن الهمزة اللاحقة لها تُصيّر الكلام تقريراً أو توبيخاً فإذا قال القائل :
أَلَمْ تَقُمْ أَلَمْ أَحْسِنْ إِلَيْكَ ، فكان المعنى : اشكر ما فعلتْ معك ، أو تساه
أو شبه ذلك .

ومن قال إن الهمزة الداخلة عليها للاستفهام فغلط أيضاً ، إذ الاستفهام [يكون] عن
شيء لا يعلمه المستفهم ، بخلاف التقرير والتوبيخ ، وتقدّم ذلك في باب الهمزة .
والواو والفاء اللذان لها بعد الهمزة (٢) للعطف (٣) ، وتأخراً عن الهمزة
لوجبهين : أحدهما أن لها (٤) صدر الكلام دونها لأنّ الاعتماد عليها ، والثاني : أن
الواو والفاء مع « لم » كلفظ واحد لشدة اتصالهما بها ، وكان الهمزة أحدثت
التقرير والتوبيخ بعد حصول العطف في الكلام .

فإن لم (٥) تدخل والعطف حاصل قدّمت الواو والفاء عليها في الدخول فتقول :

(١) النظر في « لم » : المتعصب ٤٦/١ ، ابن يمين ١٠٩/٨٠٤٠/٧ ، الجني

١٠٦ ، المغني ٣٠٧

(٢) في الأصل « همزة » (٣) في الأصل « العطف » (٤) أي : للهمزة .

(٥) لعل « لم » مقحمة . أو أن « لم » فاعل بفعل محذوف يفسره ما بعده .

ألم أكرمك وألم أحسن إليك ، وألم يقم زيد فإلم يحسيء إليك ، وكذلك ما أشبهه .
ولا يصح حذف 'لم' ، وإبقاء الفعل بعدما مجزوماً كما لا يصح حذفه وإبقاؤها
لالتزامها وارتباطها باختصاصها بعضها ببعض ، فصارا كشيء واحد فاعلمه .

باب 'لما' ، ^(١)

اعلم أن 'لما' المشددة لها في الكلام ثلاثة مواضع :

الموضع الأول : أن تكون جازمة للفعل المضارع فتصير معناه للماضي
كـ 'لم' المذكورة في الباب قبل هذا ، وهي جواب في التقدير لمن قال : قد
فعل ، ولذلك دخلت عليها 'ما' كأنها عوض من 'قد' ، ولذلك تريد على 'لم' ،
بالاستمرار ^(٢) في النفي ، وتفرد به دونها ، ولذلك أيضاً يجوز الوقف عليها فتقول :
شارف زيد المدينة ولما ، وتريد : يدخلها ، فحذفت الفعل للدلالة عليه ، وكان
'ما' عوض منه ، ولما نظرتها لـ 'قد' ، إذ يجوز الوقف عليها دون الفعل ، نحو قوله ^(٣) :

٣٨٢ — لَمَّا تَزَلْ بِرَحْلِنَا وَكَأَنَّ قَدِ

أي : زالت ، ولا يجوز ذلك كله في 'لم' ، قال الله عز وجل : 'وَلَمَّا

يَعْلَمُ اللهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ' ^(٤) ، وقال : 'وَلَمَّا يَأْتِكُم مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا' ١٣٢
من قبلكم' ^(٥) وقال الشاعر ^(٦) :

٣٨٣ — فَإِنْ أَكْ مَا كُولَا فَكُنْ خَيْرَ آكِلٍ

وَلَا فَادْرُكْنِي وَلَمَّا أَمْزَقْ

(١) النظر في 'لما' : الأرمية ٢٠٦ ، ابن يعيش ١٠٩/٨ ، الجنى ٢٣٩ ، المغني ٣٠٨

(٢) في الأصل : « بالاستمرار » وهو تحريف

(٣) تقدم برقم ٨١ (٤) آل عمران ١٤٢ (٥) البقرة ٢١٤

(٦) البيت للمزق العبدي كما في أمالي الشجري ١٣٥/١ ، وهو في اللسان (مزق) ،

والمغني ٣٠٩ ، والأشعثي ٥٧٥ ، والمزهر ٤٣٦/٢ ، وشواهد المغني ٦٨٠

وحكمها في دخول الهذرة عليها في التقدير أو التوبيخ وحرف العطف بالتقديم والتأخير حكم «لم»، فليس عليها .

الموضع الثاني : أن تكون بمعنى «إلا» ، كقولك : «إن ضربك لثأ زيد» أي : «إلا زيد» ، قال الله تعالى : «إن كل نفس لثأ عليها حافظ» ^(١) وقال تعالى : «وإن كلًا لثأ ليوفيتهم ربك أعمالهم» ^(٢) ، وقال تعالى : «وإن كل لثأ جميع لدينا محضرون» ^(٣) على قراءة «من» تشدد الميم في جميعا وخففت «إن» ^(٤) ، وقد قرئ ذلك كله أيضا بالتخفيف ، فيخرج عن هذا الباب .

وقد ردّ بعض النحويين «لثأ» من هذه الآيات إلى الموضع الأول ، وأضربوا بعد [ها فعلا] فيكون من باب ما حذف بعده الفعل للعلم به ، والتقدير : «يكن» ، وهذا التقدير يصح في بعض المواضع وقد لا يصح فيه ، ففي قوله : «إن كل نفس لثأ عليها حافظ» ^(١) ، «فتكون» مقدرة بعدها ، و«حافظ» اسمها ، وخبرها «عليها» ، ويكون الحافظ هنا للملكين ، فيكون ذلك للأدمين خاصة ، والأظهر أن تكون «لثأ» بمعنى «إلا» ، ويكون المراد الأدميون وغيرهم والحافظ الله عز وجل .

وأما قوله تعالى : «وإن كلًا لثأ ليوفيتهم ربك أعمالهم» ^(٥) ، فلا يصح تقدير «إلا» في موضع «لثأ» حتى يُقدَّرَ بعد «إن» فعل ، ينتصب «كل» به ، التقدير : «وإن ترى كلًا أو شبه ذلك ، ويصح أن تكون «لثأ» من الباب قبل هذا ، وتكون «إن» مخففة من الثقيلة ، و«كلًا» اسمها ويكون الفعل بعد «لثأ» محذوفا تقديره : «وإن كلًا لثأ ينقصون أعمالهم» .

(١) الطارق ٤ (٢) هود ١١١ (٣) يس ٣٢

(٤) وهي قراءة ابن عامر وعاصم وحزة ، وخفف الباقون ، انظر النشر ٢٨٠/٢ ، القرطبي ٤٦٨

(٥) هود ١١١

وأما قوله تعالى : « وإن مكل مكلنا جميعاً لدينا محضرون » (١) ، فلا يصح تقدير « يكون » [ل] « مكلنا » ، لبقائها بلا خبر ويختل السياق ، وإنما يصح تقدير « مكلنا » ، بمعنى « إلا » ، على أن تكون « إن » ، نافية ، و « جميع » ، خبر « كل » ، و « محضرون » ، خبر بعد خبر ، ويكون المعنى : « وما كل إلا محضرون جميعاً لدينا » ويصح أن تكون « إن » ، غفلة من الثقيلة ، و « كل » ، مبتدأ ، و « مكلنا » ، على الباب قبل هذا ويُقدَّر بعدها فعل تقديره « يترك » ، أو « يعمل » ، ويكون « جميع » ، خبر ابتداءٍ مضمر ، أو مبتدأ خبره « محضرون » ، وجاز الابتداء به لأنه في معنى العام .

إن « مخففت الميم » من « مكلنا » ، فالآيات إعراب آخر يطول ذكره ، وقد استوعبه أبو علي الفارسي في « البصريات » ، وأبو محمد مكي في « مشكل إعراب القرآن » (٢) .

وأما قوله تعالى : « وما منا إلا له مقام معلوم » (٣) فقرأه / ابن مسعود ١٣٣ . « وإن منا مكلنا له مقام معلوم » ، فهذا نص على أن « مكلنا » ، بمعنى « إلا » ، وكذلك حكى اللغويون ، ومثلوا : « فلم أر من القوم مكلنا زيدا » ، بمعنى : « إلا زيدا » ، وإن يأتي من ... « مكلنا » ، وفي القرآن مواضع غير ما ذكرت لك تحتل التأويل ، ولولا خوف التويل لذكرتها هنا موضعاً موضعاً ، لكن يستدل بها ذكرت لك علم ما لم أذكره ، إن شاء الله .

الموضع الثالث : أن تكون حرف وجوبٍ لوجوب نحو قولك : « مكلنا فنت أكرمك » و« مكلنا جنتي أحسنت إليك » ، هذا إذا كانت الجملتان بعدهما موجبتين ، فإن كانتا منفيتين كانت حرف نفي لنفي نحو : « مكلنا [لم] يقيم زيدا » لم

(١) يس ٣٢

(٢) هو أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي ، عالم بالفراءات ، سكن قرطبة ، توفي

سنة ٤٢٤ أو ٤٣٧ ، انظر فيه النزعة ٣٤٧ ، والبقية ٢٩٨/٢

(٣) الصافات ١٦٤ . (٤) خرم في الأصل ، والجملة غير مستقيمة .

يقم عمرو ، وتكون حرف وجوب لنفي إذا كانت الجملة الأولى منفيّة ،
والثانية موجبة ، نحو قولك : «لَمْ يَلَمْ يَقُمْ زيدٌ أَحْسَنْتُ إِلَيْكَ» ، وبالعكس
إذا كانت الأولى موجبة والثانية منفيّة نحو قولك «لَمْ يَلَمْ يَلَمْ جاء زيدٌ لم
أحسنْ إِلَيْكَ» .

وفيه معنى الشرط أبداً لا يفارقها ولا تدخل إلا على الماضي لفظاً أو معنى ،
أو معنى دون لفظ ، نحو ما مثل به .

وكونها حرفاً ^(١) هو مذهب سيويه وأكثر النحويين وأما أبو علي الفارسي
فذهب إلى أنها اسم بمعنى «حين» ^(٢) ، وهي مبنيّة للزومها الجملة كـ «إذ»
و «إذا» وكذلك قال فيها في قول الله تعالى : «إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ لَمَّا
آمَنُوا» ^(٣) أي : حين آمنوا ، وكذلك قوله تعالى : «لَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا» ^(٤) ،
أي حين رأوا بَأْسَنَا .

والأظهر مذهب الأكثرين لأن الاسميّة فيها متكلّفة والحرفيّة غير متكلّفة ،
وكل مبنيّ لازم للبناء فالحكم عليه بالحرفيّة إلاّ إن دلّت دلائل مقوّية له
في حيز الأسماء ، فـ «لَمَّا» وإن كانت بمعنى «حين» لا يخرجها هذا المعنى
إلى الاسميّة فإنّ من الحروف ما يتقدّر بالأسماء وهو لازم للحرفيّة ، ومنها
ما يتقدّر بالفعلية وهو لازم للحرفيّة وقد تقدّم منه شيء .

ومما يضعف مذهب أبي علي الفارسي أنها لو كانت اسماً بمعنى «حين»
لكان الفعل الواقع جواباً لها غير جزاء ^(٥) ، وكان عاملاً فيها ، ولزم من ذلك
أن يكون الفعل ^(٦) واقعاً فيها ، وأنت تقول : «لَمَّا قَتَلْتُ أَمْسَ أَحْسَنْتُ إِلَيْكَ»
اليوم ، فدلّ على أنها ليست بمعنى «حين» فاعلمه ^(٧) .

(١) في الأصل «حرف» وهو تحريف . (٢) انظر الأزمية ٢٠٨

(٣) يونس ٩٨ (٤) غافر ٨٤

(٥) قوله : «جزاء» غير واضح في الأصل

(٦) في الأصل : «للفعل» وهو تحريف (٧) انظر الجنى ٢٤٠

وأما « إذ وإذا » ، فيتقوى فيها طريق الامية من جهة طلب الفعل، لها طلب
الظرفية ، وبولائها تارة للأسماء وتارة للأفعال ، وتحقيق الكلام عليها ليس
هذا موضعه .

باب كن^(١)

اعلم / أن « لن » ، حرف ينفي الأفعال المضارعة ويخلصها للاستقبال معنى ١٣٤
وإن كان في اللفظ باقياً على احتمال الحال والاستقبال ، وإنما كان ذلك لأنها^(٢)
كالجواب لمن قال : سيفعل ، ولا تجتمع مع السين لأنها^(٣) مختصة بالإيجاب ،
كما أن « لن » ، مختصة بالنفي فتناقضا .

وهي حرف ناصب للفعل الذي بعدها بنفسها على مذهب سيبويه وأكثر
النحويين ، وهي عند الخليل حرف مركب من « لا » النافية و « أن » ، الناصبة ،
فأصلها عنده : « لا أن »^(٤) ، ثم خففت همزة « أن » ، بالتسهيل بالحذف فصار :
« لا أن » ، ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين ، كما فعل في « لحدي الكبير »^(٥) ،
على قراءة من حذف الهمزة من القراء في الشاذ .

وأصلها عند القراء : لا النافية ، أبدال من ألفها نون ، لأن الألف
والنون في البديل أخوان ، فيسكنها بدل النون ألفاً في الوقف في نحو « لنسفعاً »^(٦)
كذلك تبدل النون ألفاً في نحو زيدها .

(١) انظر في « لن » : أسرار العربية ١٣٠ ، ابن يعيش ١١١/٨ ، الجنى ١٧٠ .

المفني ٣١٤ ، الهمع ٣/٢

(٢) في الأصل : « لأن بها » وهو تحريف .

(٣) أي لأن السين . (٤) انظر : حتر الصناعة ٣٠٤

(٥) المدر ٣٥ ، وفي الأصل « إحدى » وهو تحريف ، وهي قراءة جرير عن ابن

كثير ، انظر القرطبي ٦٨٧٦

(٦) الملق ١١٥ ، وفي الأصل : « ولنسفعاً » والوار مقحمة .

والصحيح من هذه المذاهب مذهب سيويه ومن كسبه ، لأن التركيب فرع عن البساطة ، فلا يدعى إلا بدليل قاطع ، ويؤد مذهب الخليل بأنها لو كانت مركبة من « لا أن » لم يجوز أن يتقدم معمول معمولها [عليها] ^(١) في نحو: قيدا لن أضرب ^(٢) وجواز ذلك وأمثاله دليل على عدم التركيب .

والوجه الثاني : أنها لو كانت مركبة من « لا أن » لكانت « لا » داخلة على مصدر مقدّر من « أن » والفعل ، فيكون المعنى في قولك مثلاً : لن يقوم زيد : لا قيام زيد ، فتدخل « لا » على المعرفة من غير تكرير ولا بد لها إذا دخلت على المعارف أو ما في تقديرها من التكرير ، مع أن المتبدأ لا يكون له خبر ، والمتبدأ لا بد له من الخبر ، ولم يُسمع هنا ولا في الكلام ما ينوب مثابه كخبر مبتدأ « لولا » عند بعضهم ، فبطل القول بالتركيب ^(٣) .

احتج أصحاب الخليل للوجه الأول بأن قالوا : إن الشيء قد يحدث له مع التركيب حكم لم يكن له قبل ، ألا ترى أن « لو » حرف امتناع لامتناع ، وتليها الأفعال ، فإذا ركبت ^(٤) مع « لا » فقيل « لولا » صارت حرف امتناع لوجوب ووليتها الأسماء .

والجواب لهم أنه ليس حكم التركيب [هنا كـ] حكم « لولا » لأن « لو » قبل « لا » بقي حكمها من أنها حرف امتناع لامتناع ودخلت [لا] التي للنفي عليها فأزالت الامتناع الواحد ^(٥) ، وصيرته إيجاباً ، فكان كل

(١) الزيادة من المعنى ٣١٤

(٢) قال في مر الصناعة ٣٠٥ : « لأنه كان يكون في التقدير من صلة « أن » المخلوقة للهمزة ، ولو كان من صلتها لما جاز تقدمه عليها على وجهه » .

(٣) في الأصل : « بالتكرير » وهو تعريف .

(٤) كرر الناصح قوله « فإذا ركبت » في الأصل .

(٥) كذا في الأصل ، ولعله : الوارد .

واحد منها باقٍ على معناه ، و « لا » فيها عوضٌ من الفعل ^(١) ، وليست « لن » من هذا القليل ، لأنَّ « لن » و « لا أن » في المعنى واحد ، وليس فيها إلاَّ التسهيل خاصة ولا تدخل إحداهما على الأخرى لِتُحَدِّثَ معنىً زائداً فلا يتأطران ، فليس إلاَّ البساطة لما تقدّم وللوجه الثاني .

/ وأما مذهبُ الفَرَّاءِ فردودٌ أيضاً من حيث إبدالِ الثقيل من الخفيف ، لأنَّ ١٣٥ النون مقطعٌ والألف صوت ، والصوت أخفُّ من المقطع ، فإذا أُبدِلَتِ النون من الألف خرج من خفةٍ إلى ثقلٍ ، وإذا أُبدِلَتِ الألف من النون خرجَ من الثقل إلى الخفة ، فلا ينبغي أن يُقاس أحدُ الموضعين على الآخر ، مع أن ذلك البديل مختصٌ بالوقف ، و « لن » مستعملةٌ في الوصل والوقف فلا منافرة ^(٢) بينها ولا علةٌ جامعةٌ فبطلَ القياس فهذا وجهه .

وجهٌ آخر : أنَّ « لا » لم توجدْ ناصبةٌ في موضعٍ من المواضع ، و « لن » لم توجد غير ناصبةٍ في موضعٍ من المواضع ، فكيف تُقاس « لن » على « لا » مع تناقض عملها وعدم حمل « لا » ؟ ولا تخفاه ... ^(٣) هذا القول وبطلانه .

واعلم أنَّ من العرب من يجزمُ بـ « لن » تشبيهاً لها بـ « لم » لأنها للنفي مثلها وأنَّ النونَ أختُ الميم في اللغة ، ولذلك يُبدل منها في قول الشاعر ^(٤) :

٣٨٤ - بُكاه حَمَامَةٌ فِي يَوْمٍ غَنِينِ

(١) هذا بناء على مذهبه في أن الأصل : لو انعدم ، وسوف يعرض له في باب لولا

(٢) لعلها : مناسبة . (٣) خرم في الأصل ، ولعلها « في فساد » .

(٤) لم أحتد إلى قائله ، وهو في أمالي القالي ٨٧/٢ . وروايته فيه :

كَأَنِّي بَيْنَ خَافِيَتِي عِقَابٍ أَصَابَ حَمَامَةً فِي يَوْمٍ غَنِينِ

وهو في السان (غين) .

أي : غيم ، قال الشاعر في النصب بـ « لن » ، (١) :

٣٨٥ — فَلَنْ يَحِلَّ لِلْعَيْنَيْنِ بَعْدَكَ مِنْظَرٌ

أي : « يحلّ » ، فحذف الألف في النصب ، كما يحذفها في الجزم بـ « لم » ، فهو مجزوم كما قال أبو علي الفارسي وابن جني .

وأظهر من هذا عندي أن يكون الأصل : « يحلّ » ، يثبت الألف والنصب مقدّر في الواو المتقلبة الألف عنها ، ثم حذفت واجتزأت بالفتحة التي فيها قبلها في الدلالة عليها (٢) كما قال الشاعر (٣) :

٣٨٦ — وَكَيْسَ بِرَاجِعٍ مَا فَاتَ مِنِّي بَلْهَفَ وَلَا بَلَيْتَ وَلَا لَوَانِي

أراد بقوله : « بالهفا » ، لأن الألف بدل من الياء التي للتكلم ، لأن أصله : يالهفي ، فإذا فُعِلَ ذلك بالألف المتقلبة عن الهم فهو فيما انقلبت عن حرف أولى ، فاعلمه .

(١) البيت لكثير ، وهو في ديوانه ٦٠/١ وصدروه :

أَيَادِي سَبَا يَاعِزُّ مَا كُنْتُ بِمَعْدَكُمُ

وهو في المغني ٣١٥ ، وشواهد المغني ٦٨٧ . وأيادي سبا : مشتت الشمل .

(٢) واحتمل رأي المؤلف صاحباً الجنى ١٠٨ والمغني ٣١٥

(٣) لم أعتد إلى قائله ، وهو في الخصائص ١٣٥/٣ برواية « فلست بمدرك » عرضاً من « وليس براجع » ، واحتسب ٣٣٣/١ ، والمقرب ١٨١/١ ، والممتع ٦٢٢ ، والمني ٢٤٨/٤ ، والحزانة ٦٣/١ ، وشواهد الشافية ٢٠٨ ، والدرر ٦٩/٢ ، والتاج : (لهف) ،

باب لو^(١)

اعلم أن لـ و لو ، في الكلام أربعة مواضع :

الموضع الأول : أن تكون حرف امتناع لامتناع ، كذا قال النحويون كلهم فيما أعلم ، وأرى أن تفسير معناها بهذا إنشأ هو في الجمل الواجبة لأنها الأصل ، والنفي داخل عليها ، فلم يعتبروه لأنه فرع ، والذي ينبغي اعتبار الأصل ، لأن و لو ،^(٢) يختلف تفسير معناها بذلك .

فيقال فيها إذا : إنشأ تكون حرف امتناع لامتناع إذا دخلت على جملتين موجبتين نحو قولك : « لو قام زيد لأحسنْتُ إليك » ، وحرف وجوب لوجوب إذا دخلت على جملتين منفيَّتين نحو قولك : « لو لم يقم زيد لم يقم عمرو » ، [وحرف امتناع لوجوب إذا دخلت على جملة موجبة ثم منفية ، نحو قولك : « لو يقوم زيد لمّا قام عمرو » ، [وحرف وجوب لامتناع إذا دخلت على جملة منفية ثم موجبة نحو قولك : « لو لم يقم زيد لقام عمرو »^(٣) ، ١٣٦ وقال الله تعالى : « ولو قاتلكم الذين كفروا كوثوا الأديار »^(٤) وقال الشاعر^(٥) :

٣٨٧ - فلو كنت ضيّباً عرفت قرأتني

وربّما وليت في هذا المعنى « أن » ، المفتوحة على تقدير فعلٍ قبلها^(٦) كقوله تعالى : « ولو أن » للذين ظلموا ما في الأرض جميعاً ومثله معه لاقتدوا به^(٧) ، تقديره : « ولو ثبت أن » .

(١) انظر في « لو » : للمقتضب ٧٥/٣ ، ابن يعيش ١١/٩ ، الجنى ١٠٨ ، الغني ٢٨٣

(٢) في الأصل : « لولا » وهو تحريف .

(٣) اضطرب صاحب الجنى ١١١ في نقله هذا الموضع عن المؤلف ، ثم قال : « وهذا لا تحقيق فيه بل هي في ذلك كله حرف امتناع لامتناع » ثم يناقش أمثله .

(٤) الفتح ٢٢ (٥) تقدم برقم ٣٨٠

(٦) هذا منسوب للكوفيين والمبرد ، وذهب سيبويه إلى أنها في موضع رفع مبتدأ ، انظر الجنى ١١٢

(٧) الرد ١٨

وربما حذف جوابها للعلم به كقوله تعالى : « ولو أن قرآننا سُيِّرَتْ به
الجال أو قُطِّعَتْ به الأرض أو كُذِّمَ به الموتى » (١) ، المعنى لكان هذا
القرآن . وقال الشاعر في المعنى الثالث (٢) :

٣٨٨ - وَلَوْ أَتْنِي عُقَّتْ يَا أُمَّ مَالِكٍ يَعُودِ ثَمَامٍ مَا تَأَوَّدَ عُودُهَا

وقال النبي عليه السلام في المعنى الرابع : « لو لم تُذنبوا لجاء الله بقوم
يذنبون فيغفرو لهم ويدخلهم الجنة » (٣) ، وقال الشاعر (٤) :

٣٨٩ - قَلَوْلَمْ يَكُنْ فِي كَفِّهِ غَيْرُ نَفْسِهِ لَجَادَ بِهَا فَلَيْتَقُ اللَّهَ سَائِلُهُ

وأما قوله عليه السلام : « نِعَمَ العبدُ صَهِيبٌ لو لم يغفر الله لم يغصه » (٥) ،
فليت « لو » من هذا الموضع ، وإثما هي من موضع الشرط على ما يُذكرُ بعد .

و « لو » هذه فيها معنى الشرط لا يفارقها ، وإن لم يكن لفظها لذلك ،
ولا عملها ، وتُخْلَصُ الفعلُ أبداً إلى الماضي بخلاف أدوات الشرط ، وإن
كان ما بعدها مضارعاً ، وقد تقدّم الكلام على اللام الواقعة جواباً لها في باب اللام .

(١) الرعد ٣١

(٢) البيت في الموشح ٣٨٠ غير منسوب ، وصدره فيه يختلف عن رواية المؤلف :

قَلَوْ أَنْ مَا أَبْقَيْتَ مِنِّي مُعَلَّقٌ

وهو في السط ١/١٨١ على رواية الموشح ، واللسان (ثم) . والثمام : نبت ضئيف .

(٣) رواه أحمد ٤/٢١٨ ، ليس في روايته « ويدخلهم الجنة » وفيها : « ليفغر »

عرضاً من « فيغفر » .

(٤) البيت لزهير ، وهو في ديوانه ١٤٢

(٥) قال البخاري في المفاصد الحنة ٤٤٩ : « اشتهر في كلام الأصوليين وأصحاب

المعاني والمربية من حديث عمر ، وذكر الياء السبكي أنه لم يظفر به في شيء من الكتب » .

الموضع الثاني : أن تكون حرف شرط بمنزلة « إن » ، إلا أنها لا يجزم بها ، كما يجزم بـ « إن » ، ولا يكون جوابها بعدها إلا محذوفاً غالباً لدلالة الكلام عليه ، كقولك : « أنا أكرمك لو قتلت » ، المعنى : لو قتلت أكرمك ، ومنه قوله تعالى : « وما أنت بمؤمن لنا ولو كنا صادقين »^(١) ، وقال الشاعر^(٢) :

٣٩٠ - قَوْمٌ إِذَا حَارَبُوا شَدُّوا مَآزِرَهُمْ

دُونَ النِّسَاءِ وَلَوْ بَاتَتْ بِأَطْهَارٍ

المعنى : وإن كنا صادقين ، وإن باتت بأطهار ، وعلى ذلك ينبغي أن يجعل قوله عليه السلام : « نِعَمَ الْعَبْدُ مُصِيبٌ لَوْ لَمْ يُخَفِّرِ اللَّهَ لَمْ يَعْصِهِ » ، المعنى إنه لا يعصي الله وإن قدّر أنه لا يخافه ، وحاشاه من ذلك ، لأنه مطبوع على الطاعة بما اختصه الله به من الانقياد لطاعته والمعرفة له .

وتخالف « لو » هذه « إن » ، بأنها أبداً تلزم الدخول على الماضي لفظاً ومعنى ، أو معنى دون لفظ كما مُثِّلَ قبل .

الموضع الثالث : أن تكون تمثيلاً بمنزلة « ليت »^(٣) في المعنى لا في اللفظ والعمل ، فتقول : « لو أي قتلت فأكرمك »^(٤) ، ومنه قوله تعالى : « فلو أن لنا كزرةً فنكون من المؤمنين »^(٥) ، أي : ليت لنا كزرةً ، والمعنى / التمني ، ١٣٧ [ر] دخلت الفاء في الجواب ، ومنه قول الشاعر^(٦) :

(١) يوسف ١٧

(٢) البيت للأخطل ، وهو في ديوانه ١٧٢/١ ، ونوادر أبي زيد ١٥٠ ، والحامسة الشجرية ٣٨١/١ ، والمقرب ٩٠/١ ، والمفني ٢٩٢ ، والأشعري ٦٠١ ، وشواهد المفني ٦٤٦

(٣) انظر آراء التعرّيين قima : الجنى ١١٥ ، ١١٦

(٤) في الأصل : « فأكرمت » وهو تحريف . (٥) الشعراء ١٠٢

(٦) البيت لامرئ القيس ، وهو في الديوان ١٣ ، والتنبيه على التصحيح ٥٨ ، والمفني ٩٤ ، والحزانة ٤٩٦/٤ . يشرّون : يظهرون .

٣٩١ ... تَجَاوَزَتْ أَحْرَاسًا وَأَهْوَالَ مَعَشَرٍ.

عَلِيَّ حِرَاصٍ لَوْ يُشِيرُونَ مَقْتَلِي

أي : لَيْتَهُمْ يَظْهَرُونَ قَتْلِي ، أي : يَتَمَنُونَ أَنْ يُظْهَرُوا قَتْلِي .

الموضع الرابع : أن تكون حرف تقليل بمنزلة «رُبَّ» في المعنى نحو قولك :
إَعْطِ^(١) الْمَسَاكِينَ وَلَوْ وَاحِدًا ، وصل^(٢) وَلَوْ الْفَرِيضَةُ ، ومنه قوله تعالى :
« وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ »^(٣) وقوله عليه السلام : « لَا تَرُدُّوا السَّائِلَ وَلَوْ بِظُلْفٍ
مُخْرَجِي »^(٤) ، و « لَا تَرُدُّوا السَّائِلَ وَلَوْ بِشِقِّ قَمَرَةٍ »^(٥) فاعلمه .

باب لولا^(٦)

اعلم أن ل «لولا» في الكلام موضعين .

الموضع الأول : أن تكون تخصيصاً ، مثل «لوما» في الباب بعد هذا ،
فنعول : لولا تقوم ، ولولا تخرج ، ولولا تكرمُ زَيْدًا ، قال الله تعالى : « فلولاً
تَشْكُرُونَ »^(٧) و « فلولاً قَتَلَ كَثْرُونَ »^(٨) .

ويجوز دخولها على الماضي بمعنى المضارع ، فنقول : لولا قَتَلَ وَلولا قَعْدَتَ ،
وفيها معنى التوبيخ ، قال الله تعالى : « فلولاً تَصْرَهُمُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ
قُرْبَانًا آلِهَةً »^(٩) ، وقال تعالى : « فلولاً تَقْرَءُ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ »^(١٠) .

(١) في الأصل : «أعطي» وهو تحريف .

(٢) في الأصل : «صلي» وهو تحريف . (٣) النساء ١٣٥

(٤) رواية مالك في الموطأ ٥٧٥ : « ردوا السائل ولو بظلف محرق » . والظلف البقر
والغنم كالظافر للفرس . والمحرق : المشوي .

(٥) رواية البخاري ١٠/٥ : « اتقوا النار ولو بشق تمرة » .

(٦) انظر في «لولا» : المقتضب ٧٣/٣ ، أمالي الشجري ٢١٠/٢ ، الأهمية ١٧٥ ،

ابن يعيش ١٢٠/٣ ، ١٤٥/٨ ، الجنى ٢٤١ ، المغني ٣٠٢ ، المص ٣٤/٢ ، ٦٦

(٧) الواقعة ٧٠ (٨) الواقعة ٦٣ (٩) الأحقاف ٢٨ (١٠) التوبة ١٢٢

ولا تليها إلا الأفعال ظاهرة كما مثل أو مضرة ، تُقَدَّرُ بحسب دلالة الكلام كما قال الشاعر (١) :

٣٩٢ - تَعُدُّونَ عَقْرَ النَّيْبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ

بَقِيَ صَوْضُ بَرِي لَوْلَا الْكَمِيُّ الْمُقْنَعَا

أي : لولا تبارزون الكمي أو تغلبون أو تقتلون أو نحو ذلك .

الموضع الثاني : أن تكون حرف امتناع لوجوب كما قال النحويون في تقسيم معناها في هذا الموضع ، والصحيح (٢) أن تفسيرها بحسب الجمل التي تدخل عليها ، فإن كانت الجملتان بعدها موجبتين فهي حرف امتناع لوجوب ، نحو قولك : « لولا زيد لأحسنت إليك » ، فالإحسان امتنع لوجود زيد ، وإن كانتا منفيتين فهي حرف وجوب [لامتناع] (٣) نحو : لولا عدم قيام زيد لم أحسن إليك ، وإن كانتا موجبة ومنفية فهي حرف وجوب لوجوب نحو : لولا زيد لم أحسن إليك ، وإن كانتا منفية وموجبة فهي حرف امتناع لامتناع نحو : لولا عدم زيد لأحسنت إليك ، وقد ذكرت (٤) اللام في جوابها في باب اللام .

ثم الاسم الذي بعدها لا يخلو أن يكون ظاهراً أو مضمراً ، فإن كان ظاهراً ارتفع بالابتداء عند البصريين (٥) ، وكذلك إن كان مضمراً رُفِعَ نحو قولك : لولا زيد لأحسنت إليك ، و « لولا أنتم لكننا مؤمنين » (٦) ، فزَيْدٌ وأنتم مبتدآن

(١) البيت لجري وهو في ديوانه ٩٠٧/٢ ، وهو في الخصائص ٤٥/٢ ، والخصص ١٩٩/٣ ، وأمالى الشجري ٢٧٩/١ ، ونسب في ٢/ ٢١ إلى الأشهب بن رمية ، والأزمية ١٧٧ منسوباً إلى الفرزدق ، وأسرار العربية ٢٠٥ ، واللسان : (خطر) ، وابن يعيش ٣٨/٢ ، والمفني ٣٠٤ ، وابن عقيل ١٢١/٤ ، والأشموني ٦١٠ ، وشواهد المفني ٦٦٩ ، والحزانة ٥٥/٣ .
والنيب : النوق المسنة ، وضو طوى : حقاء .

(٢) نقل صاحب الجنى هذا الكلام عن المؤلف ٢٤١

(٣) سقطت من الأصل ، ووردت في نقل الجنى .

(٤) قوله : « ذكرت » غير واضح في الأصل .

(٥) انظر الإنصاف ٧٠/١ (٦) سبأ ٣١

١٣٨ وخبرهما / محذوف عندم لازم للجذف لنيابة الجواب منابه ، تقديره : لولا زيد موجود أو نحوه ، ولولا أنتم موجودون ونحوه .

ويرتفع (١) عند الكوفيين على تقدير فعل ثابت «لا» منابه ، فإذا قلت : لولا زيد لأكرمك ، و «لولا أنتم لكننا مؤمنين» (٢) فالمعنى : لو انعدم زيد ولو انعدم ، وهذا هو الصحيح لأنه إذا زالت «لا» و«لي» «لو» الفعل ظاهراً أو مقدراً ، وإذا دخلت «لا» كان بعدها الاسم ، فهذا يدل على أن «لا» ثابتة مناب الفعل ، وقد اتفق الطائفتان أن «لولا» مركبة من «لو» التي هي حرف امتناع لامتناع ، و «لا» النافية ، وكل واحد منها باقية على بابها من المعنى الموضوع له قبل التركيب ، هذا مع أن خبر المبتدأ الذي زعموا أنه محذوف لم يسمع إظهاره في موضع من المواضع (٣) ، فحكم به مع صحة تقدير الفعل في موضع «لا» والنطق به دونها .

وبما يدل على أن ما بعد «لولا» من الظواهر والمضمر المنفصل ليس مبتدأ (٤) أن «أن» المفتوحة تقع في موضعه في نحو «لولا أنك منطلق لأحدث إليك» ولا يقع في موضع المبتدأ إلا المكسورة ، فاعلمه .
وأما تلحين بعضهم للمعري في قوله (٥) :

(١) نقل صاحب الجنى هذا الكلام عن المؤلف ٤٣ ، وينسب هذا الرأي إلى الكاسي ، انظر شرح الرضي ١٠٤/١ . أما الفراء فيذهب إلى أن الاسم مرفوع بـ «لولا» نفسها كارتفاع الفاعل بالفعل : معاني القرآن ٤٠٤/١

(٢) سبأ ٣١

(٣) أورد ابن مالك في شواهد التوضيح شواهد كثيرة على ظهوره ، انظر ص ٦٥ وما بعد .

(٤) في الأصل : «مبتدآن» وهو تحريف

(٥) سقط الزند ١٠٤/١ وصره :

يُذِيبُ الرَّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ

وهو في القرب ٨٤/١ ، والمغني ٣٠٢ ، وابن عقيل ١٤٩/١ ، والأشموني ١٠٢ .
والضمير في «منه» للسيف .

٣٩٣ - قَلَوْلَا الْغَمْدُ يُمَسِّكُهُ كَسَالَا

فليس « يمسه » عندي خبراً للغمد ولكنه حال ، العامل فيه الفعل الذي « لا » في موضعه وإنشأ يكون هذا التلحين في مذهب البصريين ، لأنَّ الابتداء لا يعمل في الحال ، وهو صحيح على تسليم رفع « الغمد » بالابتداء ، وإذا كان فاعلاً في المعنى ، فـ « لا » عاملة وإن كانت حرفاً بنيابتها مناب الفعل ، وإذا كانت « كأن » تعمل في الحال في قوله (١) :

٣٩٤ - كَأَنَّهُ ، خَارِجًا مِنْ جَنْبِ صَفْحَتِهِ ،

سَقُودٌ شَرِبَ نَسُوهُ عِنْدَ مُفْتَادٍ

بمعنى التشبيه الذي فيها ، فأولى أن تعمل « لا » بالنيابة مناب الفعل .
وأما إذا دخلت على المضمَر الذي صيغته الحفص (٢) نحو : لولاك ولولاه ولولاي ، وقول الشاعر (٣) :

٢٩٥ - وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طِخَتْ كَمَا هَوَى

بأجرامه مِنْ قَلَّةِ النَّيْقِ مِنْهُوِي .

وقول الراجز (٤) :

(١) تقدم برقم ٣٧١

(٢) انظر مذهب المبرد في : المتعصب ٧٣/٣ ، والكامل ١٠٩٧ ، إذ ينكر هذا الاستعمال ، وانظر المسألة في : الكتاب ٣٧٣/٢ ، وابن يعيش ١١٨/٣ ، وأما الشجري ١٨٠/١ ، والإنصاف ٦٨٧

(٣) البيت ليزيد بن الحَكَم كما في الكتاب ٣٧٤/٢ ، وهو في النصف ٧٢/١ ، والخصائص ٢٥٩/٢ ، وأما القسالي ٦٧/١ ، وأما الشجري ٢١٢/٢ ، وابن يعيش ١١٨/٣ ، والأشتموني ٢٨٥ ، وابن عَقيْل ٦/٣ ، والمصحح ٣٣/٢ ، والحزانة ١٣٢/٣ . وطخت : هلكت ، وهوى : سقط ، والأجرام : ج جرم وجرم الشيء : جسمه ، والنبيق : أرفع موضع في الجبل .

(٤) ورد في حاشية الإنصاف ٦٩٢ منسوبا إلى روبة وليس في ديوانه .

فيويوه وأصحابه يذهبون إلى أن «لولا» حرف خفض، والضمير الذي بعدها مخفوض بها، والأخفش وبعض الكوفيين يذهبون إلى أن «لولا» باقية على بابها من رفع ما بعدها وخرج بالصيغة من الرفع إلى الخفض، كما خرج بصيغة الخفض إلى صيغة الرفع في قولهم: مررت بك أنت، حين جعل توكيداً لضمير الخفض، وحجة سيويوه أنه يرى الخروج بالحرف أولى من الخروج بالاسم لأن الحرف أضعف من الاسم.

والأظهر عندي من هذين القولين قول الأخفش لوجهين: أحدهما: أننا إذا جعلنا «لولا» حرف جر فيجيء حرفان يعملان في معمول واحد، وذلك غير موجود في كلامهم، والوجه الثاني: أننا إذا جعلنا «لولا» حرفاً تجر فتحتاج إلى ما تتعلق به، إذ ليست زائدة كالباء في «بحسبك» وليس في الكلام ما تتعلق به ولا تُقدَّر متعلقة به، ولا يُحتج بـ «رُب» لأنها لازمة للخفض، وفي الكلام الداخلة عليه ما تتعلق به بعدها.

هذا مع أنها^(١) لها صدر الكلام و [لا] تحتاج إلى كلام قبلها وتكون جواباً له، وهذا كله معدوم في حروف الجر، مع أنها حرف ابتداء في أكثر مواضعها...^(٢) فالحكم عليها بأنها حرف خفض بالظن ضعيف، فالأولى^(٣) أن يُحكم عليها بالبقاء على كونها حرف ابتداء عند من يرى ذلك، أو على أن يُحذف الوجود قبل الضمير ويبقى على خفضه كما بقي في قوله^(٤):

(١) أي: مع أن «لولا»، وحديثه الآن يرتبط برأي سيويوه والرد عليه.

(٢) كلمة عليها شطب في الأصل، لعل التامخ شطباً بعد أن كتبها.

(٣) نقله صاحب الجنى عن المؤلف ٢٤٤

(٤) البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات، وهو في ديوانه ٢٠، وفيه «نضر» عوضاً من «رحم»، وهو في الإنصاف ٤٦، والبحر المحيط ١٩٠/١، وابن يعيش ٤٧/١، واللسان (طليح)، والمجمع ١٢٧/٢، والخزانة ٣٩٢/٣، والدرر ١٦٢/٢

٣٩٧- رَحِمَ اللهُ أَعْظَمًا دَفَنُوهَا بِسَجِسْتَانَ طَلْحَةَ الطَّلَحَاتِ

« طلحة » مخفوضاً ، وحذف « أعظم » قبلتها ، إذ المعنى موجودٌ فيها في كلتا الحالتين ، والخروجُ بالضمير له نظير ، والخبرية ^(١) فيها ليس لها نظير ، فاعلمه .

باب لوما ^(٢)

اعلم أن « لوما » لم تجيء في كلام العرب إلا « للمعنى التحضيض » ^(٣) تقول :
لوما [يقوم] زيد ، كما تقول : لولا يقوم زيد ، وهلا يقوم زيد ، قال الله تعالى :
« لوما تَأْتِينَا بِالْمَلَأَكَةِ » ^(٤) .

ولا تدخل أبداً إلا على الأفعال لأن التحضيضَ طلب في المعنى والطلبُ
يكون بالفعل ، فإن جاء شيء منه بالاسم فإلى الفعل يرجع ، فإن وُجِدَ الاسمُ
بعد « لوما » فعلى تقدير الفعل ، فإذا قال القائل : « لوما زيدا » فالتقدير :
« لوما تكرم زيدا » أو تضربه أو غير ذلك مما تدل عليه قرينة الكلام ، فاعلمه .

(١) كذا في الأصل ، لعلها « الحرفية » أي الخروج بالحرفية كما يرى سيبويه ليس له نظير .

(٢) انظر في « لوما » : ابن يعيش ٨/١٤٥ ، الجنى ٢٤٥ ، المغني ٣٠٦ .

(٣) قال ابن هشام : « وزعم الماتقي أنها لم تأت إلا للتحضيض » ويردّه قول الشاعر :

لَوْ مَا الْإِصَاخَةُ لِلْوِشَاةِ كَانَتْ لِي

انظر المغني ٣٠٦

(٤) الحجر ٧

باب ليت^(١)

اعلم أن « ليت » لم تجيء في كلام العرب إلا « حرف تمنٍّ »^(٢) غير ،
بحتاج عند البصريين إلى اسم منصوب وخبر مرفوع كـ « إن » التي للتوكيد كما
ذكر في بابها ، فنقول : ليت زيدا قائم وليت عبد الله ذاهب ، قال الله تعالى :
« ياليتنا نردُّه ولا نكذبَ بآياتِ ربِّنا »^(٣) ، وقال تعالى : « ياليتني كنتُ
معهم »^(٤) ، ويقال فيها : « لو ت » بالواو قليلاً .

وأما الكوفيون فينصبون بها اسمين ، كما ينصبون بـ « ظن » ، وقدَّرها
الفرَّاء بـ « تميت » فهي عندهم تنصب بتقديرها / الاسمين ، كما ينصب
ما يُقدِّرونها به ، وأنشدوا^(٥) :

يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا رَوَّاجِعَا — ٣٩٨

ولاحِظَةُ فيه إذ يُحتمل أن « يكون » رواجعا حالاً من أيام الصبا ، العامل
فيه ما في « ليت » من معنى التمني ، والأحوال تعمل فيها المعاني التي في الحروف
كما ذكر في « كان »^(٦) ، والصحيح أن « خبر » ليت ، محذوف للعلم به ،
تقديره « لنا » ، كما قدَّرت في « إن » في قول الشاعر^(٧) :

— ٣٩٩ — إِنَّ مَحَلًّا وَإِنَّ مُرْتَحَلًا

أي : « لنا » ، والأخبار كثيراً ما تُحذف للدلالة عليها في غير موضع .

(١) انظر في « ليت » : ابن يعيش ٨/٨٣ ، الجنى ١٩٨ ، المفني ٣١٥

(٢) كلمة لم أتبينها في الأصل . ولعل السياق يقبل « حرف تمنٍّ لا غير » .

(٣) الأنعام ٢٧ (٤) النساء ٧٣

(٥) البيت في ملحقات في ديوان المصباح ٨٢ ، والكتاب ٢/١٤٢ ، وابن يعيش ١/١٠٣ ،

واللسان (ليت) ، والمفني ٣١٦ ، والأشعري ١٣٥ ، وشواهد المفني ٦٩٠ ، والخزانة ٤/٢٩٠

(٦) واستشهد على ذلك يقول النابغة التتقدم : كأنه خارجاً

(٧) تقدم الشاهد برقم ١٤٦

وهي حرف يُغَيَّرُ معنى الابتداء إلى التمني ، ولذلك ما جزَّ فيها ما يجوز في «إن» المكسورة من العطف على موضع اسمها ، ومن دخول اللام في خبرها .
ومثلاً تخالِفُ فيه «إن» المذكورة أنها إذا اتصلتْ بها «ما» وهي داخلية على المبتدأ والخبر جاز في الاسم بعدما الرفع على الابتداء ، وأن تكون «ما» كافتة عن العمل وأن يَلْتَصِبَ ما بعدها اسماً لها ، وتكون مازائدة مختصة فتقول : ليتما زيداً قائم ، وليتما زيد قائم ، ويُتَشَدُّ بيت النابغة (١) :

٤٠٠ - قالت : ألا ليتما هذا الحمام لنا إلى حامتنا ونصفه فقدي

يرفع «الحمام» ونصبه ، وإثبات ذلك لعدم دخولها على الأفعال فلا يقال : ليتما يقوم زيد ، فلما اختصت بالاسماء حملت فليس هذا حكم «إن» وسائر أخواتها غيرها لجواز دخولها مع «ما» تارة على الأسماء ، وتارة على الأفعال ، فاعلمه .

ومثلاً تخالِفُ فيه «إن» المذكورة أنها إذا اتصلت بياء المتكلم فإن نوب الوقاية تلتزم معها (٢) ، فتقول : ليتني قائم ، كما قال الله تعالى : و باليتني كنت معهم (٣) ، و باليتني كنت تراباً (٤) ، لأن حكم الفعلية قد قوّي فيها ، والموجب الذي حال حذف الوقاية له في «إنني وأنتي وكأنني ولكني» قد عديم هنا إذ لا اجتماع مثلين هنا .

وربما حذفت في الضرورة كقوله (٥) :

٤٠١ - زعموا أنني ذهلت وليتني أستطيع الغداة عنه ذهبولا

وقال آخر (٦) :

(١) الديوان ١٦ ، وهو في الكتاب ٢٨٢/١ ، والخصائص ٤٦٠/٢ ، والمفني ٦٦ ، والمقرب ١١٠/١ ، وشراهد المفني ٧٥ ، والخزانة ٢٩٧/٤

(٢) على حين يرى ثعلب «في كلها يجوز بالنون ويجذفها» . انظر المجالس ١٦

(٣) النساء ٧٣ (٤) النبأ ٤٠ (٥) لم أقف عليه

(٦) نسب في الكتاب ٣٧٠/٢ إلى زيد الخيل ، وهو في ثعلب ١٦ ، ونوادر أبي

زيد ٦٨ ، والمقرب ١٠٨/١ ، واللسان (ليت) ، وابن يعيش ٩٠/٣ ، وابن حنبل

٦١/١ ، والميني ٣٤٦/١ ، والمعجم ٦٤/١ ، والخزانة ٤٤٦/٢

٤٠٢- كَمْنِيَّة جَابِرٍ إِذْ قَالَ لَيْتِي أَصَادِفُهُ وَأَفْتِدُ بَعْضَ مَالِي

ومما تخالفها أيضاً فيه النصب في جوابها بالفاء والواو ، كقوله تعالى :
« ياليتني كنت معهم فأفوزَ فوزاً عظيماً » (١) وقوله تعالى « ياليتنا نُرَدُّ ولا
ولا نكذَّبُ بآياتِ ربِّنا ونكونَ من المؤمنين » (٢) على قراءة مَنْ نصب « نكون »
وإنما ذلك لتضمينها معنى التمني الذي فيه الطلب ، والطلب قد يكون له جوابٌ
١٤١ وينصبُ / بالفاء والواو على ما يتبين في بابها .

وما عدا هذه الأوجه التي ذكرناها مخالفتها فيها من دخولها على المبتدأ والخبر
الذين تدخل عليها « إن » وت نصب الاسم ورفع الخبر ، وعدم تقدم الخبر
عليها وعلى اسمها ، إلا إذا كان ظرفاً أو مجروراً فحكمها في ذلك حكمها ،
وقد تقدمتْ عللُ ذلك في باب « إن » المذكورة .

وأما التخفيفُ بالحذف فيها فلا يصحُّ حذفها بسكون وسطها ، وهو حرف
علة ، وعدم التضعيف الموجب لتخفيف « إن » فاعلمه .

باب ليس (٣)

اعلم أن « ليس » ليست محضة في الحرفية ولا محضة في الفعلية ، ولذلك
وقع الخلاف فيها بين سيبويه وأبي علي الفارسي (٤) فزعم سيبويه أنها فعل (٥) ،
وزعم أبو علي أنها حرف .

والموجب للخلاف بينها فيها النظر إلى حدتها ، فتكون حرفاً إذ هي لفظٌ

(١) النساء ٧٣

(٢) الأنعام ٢٧ ، وهي قراءة ابن عامر ، انظر النشر ٢/٢٤٨ ، القرطبي ٢٤٠٥

(٣) انظر في « ليس » الأزمية ٢٠٤ ، الجنى ١٩٩ ، المغني ٣٢٥

(٤) نقل صاحب الجنى عبارة المؤلف ١٩٩

(٥) انظر الكتاب ٢٨/١ ٣٧٦

يدلُّ على معنى في غيره لا غير ، كـ « من وإلى ولا وما ، وشبهها ، أو النظر » إلى اتصالها ببناء التانيث والضمير المرفوع والاستقرار والرفع والنصب ، فنقول : ليست هندٌ قائمةٌ ، والزيدون ليسوا قائمين ، وزيدٌ ليس قائماً ، كما تقول : كانت هندٌ قائمةً ، والزيدون كانوا قائمين ، وكان زيدٌ قائماً ، وهذه خواصُ الأفعال لا الحروف ، فتكونُ فعلاً ، وكلُّ واحدٍ منها إذا وقف على نظر الآخر تحصَّلت الموافقة بينها ، وانتفى الخلافُ بينها ، إذ لا تصيحُ المنازعةُ فيه ، فالحلاف إذا إنشأ هو من حيث الإطلاق لاختلاف النظرين : هل في الأصل أو هل في المعاملة ؟

فالذي ينبغي^(١) أن يُقال فيها إذا « وجدت » بغير خاصيةٍ من خواص الأفعال ، وذلك إذا دخلت على الجملة الفعلية : إنشأ حرفٌ لا غير ، كـ « ما » النافية كقول الشاعر^(٢) :

٤٠٣ - تُهْدِي كَتَائِبَ خُضْرًا لَيْسَ يَعْصِمُهَا

إِلَّا ابْتِدَارٌ إِلَى مَوْتٍ بِالْجَمَامِ

فهذا لا منازعةٌ في الحرفية في « ليس » فيه ، إذ لا خاصيةٍ من خواص الأفعال فيها .

وإذا « وجدت » بشيءٍ من خواص الأفعال التي ذكرناها قبلُ قيل : إنشأ فعلٌ لوجود خواص الأفعال فيها ، وهذا أيضاً لا تنازعٌ فيه ، ألا ترى أن « أبا علي قد ذكر في كتاب « الإيضاح ، وغيره أن « ما » النافية إنشأ سميت بشبهها وليس ، فجعل « ليس » أصلاً في العمل و « ما » فرعاً ، وليس ذلك إلا لتغليب عليها حكم الفعلية وتسميتها فعلاً ، ولو كانت حرفاً عنده لم تكن أصلاً في العمل حتى يشبهَ بها « ما » ، بل كانا يكونان أصلين في ذلك فاعلمه .

فإن قيل / : « هلا جعلت » ليس ، في البيت [المذكور] فعلاً على حكمها ١٤٢

(١) نقل صاحب الجنتي عبارة المؤلف ١٩٩

(٢) البيت للنابغة ، وهو في ديوانه ١٢١ ، وفيه « ترحى كتائب خضر » . والجنى ١٩٩

إذا دخلت على المتبدأ أو الخبر ، فوفعت ونصبت ، فتكون ثانية ، 'يضمُر' فيها اسمها أمراً أو شأناً كما قال الآخر (١) :

٤٠٤ - وَلَيْسَ مِنْهَا شِفَاءُ الدَّاءِ مَبْدُولٌ
كانه قال : ليس الأمر 'يَعْصِمُهَا' (٢) ، فتكون الجملة خبراً مفسرةً لذلك الضمير ، كما فسركه في قوله : شفاء الداء مبدول .

فالجواب : أن هذا لا يصح من قبل أن الجملة إذا كانت مفسرةً لذلك الضمير فلا بد أن تكون موافقةً له في إيجابه أو نفيه ، وهو في البيت منفي ، فينبغي أن تكون الجملة منفيةً بحبه ، ولما دخلت «إلا» في الجملة المفسرة كانت تناقض الضمير لأنه لا يقال : يقوم إلا زيد ، حتى يتقدم النفي الفعل ، ولذلك منع المحققون من النحويين أن يكون « هو » في قوله تعالى : « وما هو بمترحزح من العذاب أن يُعمر » (٣) ضمير شأن لأن الباء دخلت في الجملة المفسرة دون نفي تسلط عليها ، إذ النفي إنما تسلط على الشأن ، فلا وجه لدخول الباء في خبر المتبدأ ، لأن المعنى والتقدير كان يكون : وما الشأن تعميره بترحزحه من العذاب ، فلا فرق بين الباء وإلا في هذه المسألة ، فلا مدخل للشأن في البيت وإنما « ليس » لجرّد النفي خاصة « ما » و « لا » .

وعلى ذلك ينبغي أن يُحمل قولهم : « ليس الطيب إلا المسك » (٤) أي : ما الطيب إلا المسك ، للعلّة المذكورة بخلاف : « ليس خلق الله مثله » (٥) فإن

(١) نُسب في الكتاب ٧١/١ إلى هشام أخي ذي الرمة وصدره :

هي الشفاء لدائي لو ظفرتُ بها

وهو في المتعصب ١٠١/٤ ، والأزهية ٢٠٠ ، ومجالس العلماء ٣١٤ ، وابن يعيش ١١٦/٣ ، وفيه « شفاء النفس » ، والمفني ٣٢٧ ، وشواهد المفني ٧٠٤

(٢) في الأصل « يعمها » وهو تحريف ، وذلك إشارة إلى البيت السابق : تهدي كتاب ...

(٣) البقرة ٩٦ (٤) انظر المسألة في الأزهية ٢٠٤ ، مجالس العلماء ١

(٥) انظر الكتاب ٧٠/١

الشان يصح إضماره هنا ، ولا مانع منه ، فافهم هذه المسألة فإن فيها تدقيق نظر ، وقد أشار إليها سيويه في باب « ما »^(١) ، وبالله التوفيق .

باب الميم

اعلم أن الميم تكون حرفاً مفرداً ، وتكون مع غيرها من الحروف مركبة .

باب الميم المفردة^(٢)

اعلم أن الميم المفردة تنقسم قسمين : قسم أصل وقسم بدل من أصل .

فالقسم التي هي أصل ، لها في كلام العرب ثلاثة مواضع :

الموضع الأول : أن تكون أول الكلمة موضوعة في بنائها زائدة ، وذلك في كل لفظة أصولها ثلاثة أحرف ، وفي أولها الميم ، وذلك في الأسماء لاغير ، نحو مضرب ومشهد ومفصل ومفتاح ومثخّل ومثدّل ونحو ذلك ، لأنه قد ثبت بالاستساق أن الميم زائدة ولا يُلْ ولا يُلْ لأن ذلك لأنه مبدأ لفظة فلا يُعْلَل .

فإن كانت أصول الكلمة أزيد من الثلاثة فالميم أصلية ، نحو : «مرزجوش»^(٣) و«مرذقوش»^(٤) ، لأنها بوزن «عضرفوط»^(٥) ، وكذلك الملحق بالأربعة نحو / «مهّد»^(٦) في قول الشاعر^(٧) :

(١) انظر الكتاب ٦٩/١

(٢) انظر في الميم : مر الصناعة الورقة ١٦٢ ، المتع ٢٣٩ ، الجنى ٥٣

(٣) ، (٤) : مرزجوش ومرذقوش : اسم نبت .

(٥) العضرفوط : ذكر العطاء أو هو من دراب الجن .

(٦) مهّد : من أسماء النساء .

(٧) البيت للناطقة ، وهو في ديوانه (مطبوعة بيروت) ٣٥ ، وفيه : « مهّدرا »

و « موعدي » عوضاً عن « مهّدرا » و « موعدي » . وحان : قرب .

٤٠٥ - حَانَ الرَّحِيلُ وَلَمْ تُودَّعْ مَهْدَا

وَالصَّبْحُ وَالْإِمْسَاءُ مِنْهَا مَوْعِدُ

لأنّ مثاله من الرباعي : جَعْفَرٌ ، فداله ملحقة براء « جَعْفَر » ، ولو كانت زائدة لأدغم ، قيل : مِهْدٌ ، كما يقال : مِكْرٌ مِغْرٌ ، لأنها من الكر والفِر ، ومِهْدٌ من المَهْد والتمهيد .

الموضع الثاني : أن تكون زائدة في بناء الكلمة بين حروفها ، فلا يُعْلَلُ أيضاً لأنه مبدأ لغوي ، وذلك قولهم : « دَلَامِص » ^(١) على مذهب الخليل ، لأنّه عنده من الدَلَامِص وهو البراق من كل شيء ، ولذلك قيل للدروع : دِلَاص ، ومنه قول الشاعر ^(٢) :

٤٠٦ - إِذَا جُرِّدَتْ يَوْمًا حَسِبْتَ خَمِصَةً

عَلَيْهَا وَجَرِيَالٌ النَّضِيرُ الدَّلَامِصَا

وقد قلبه فقالوا : « دَمَالِص » ، وقد حذفوا الألف منه فقالوا : دَمَلِص ^(٣) ودَمَلِص كما قالوا في هدايد ^(٤) : هُدَيْدٌ تَخْفِيفاً ، وقالوا : لَبَنٌ قَمَارِصٌ مَأْخُودٌ مِنَ الْقَرِصِ وهو حدو ^(٥) اللسان بمجمة فيه ، وقالوا : هِرْمَاسٌ لِلْأَسَدِ وهو من المرس وهو الدق والعض ، قال الشاعر ^(٦) :

(١) الدلامص : البراق الأملس .

(٢) البيت للأعشى ، وهو في ديوانه ١٤٩ ، والشطر الثاني فيه :

عَلَيْهَا وَجَرِيَالًا يُضِيءُ دَلَامِصَا

والنصف ٢٥٠/٣ ، والمتن ٣٨٦ ، وابن يميّش ١٥٣/٩ ، واللسان (نضر) .
والخمسة : كساء معلّم ، شبه شعرها به ، والجريال : لون الذهب ، والنضير : الذهب ،
والدلامص : البراق .

(٣) في الأصل : « دَلِص » والتصويب من المتن ٢٣٩ (٤) الهدايد : اللبّ الخائر .

(٥) كذا في الأصل ، ولم أجد لها تفسيراً ، لعلها « حرق » .

(٦) البيت للقصيم بن مسلم البكائي كما في اللسان : « ضرط » . وخماريط الاست : ماحوالها
والنيس : القبض على اللحم ونسره ، و « فأساغ » في الأصل : « فأساع » وهو تحريف .

٤٠٧- وَبَيَّتْ أُمُّهُ فَاسَاغَ نَهْسًا ضَمَارِيطَ اسْتِهَا فِي غَيْرِ نَارِ
والضَّهَارِيطُ مِنَ الضَّرْطِ ، وكلُّ ما ذَكَرَ مِنْ هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ مَوْقُوفٌ عَلَى السَّجَاعِ
لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ غَيْرُهُ لَشِدْوَذِهِ ، فَاعْلَمْهُ .

الموضع الثالث : أَنْ تَكُونَ فِي آخِرِ الْكَلِمَةِ وَذَلِكَ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ :

النوع الأول : أَنْ تَكُونَ زَائِدَةً لَغَيْرِ عِلَّةٍ ، بَلْ لِبَيَانِ الْكَلِمَةِ ، وَذَلِكَ مَبْدَأُ
لُغَةٍ وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ : حُلِقُومٌ مِنَ الْحَلْقِ وَبَلَاوَمٌ مِنَ الْبَلْعِ وَصَرَطَمٌ مِنَ السَّرَطِ
وَهُوَ الْبَلْعُ بِسَهْوَةٍ وَقَرَطَمٌ لِمَتَاعٍ لَسَرَطَمٍ وَهُوَ مِنَ الْإِفْرَاطِ ، وَرَأْسٌ صِلْدِمٍ
وَصِلَادِمٍ فِي نَحْوِ قَوْلِ الشَّاعِرِ (١) :

٤٠٨- أَجْدَرُ النَّاسِ بِرَأْسِ صِلْدِمٍ حَازِمِ الْأَمْرِ شُجَاعٍ فِي الْوَعْمِ
وَهُوَ مِنَ الصَّلْدِ أَيْ الشَّدِيدِ الْقَوِي ، وَقَالُوا : أَسَدٌ ضَبَارِمٌ مِنَ الضَّبْرِ وَهُوَ الضَّغْطُ .

النوع الثاني : أَنْ تَكُونَ فِي آخِرِ الْكَلِمَةِ عَوْضًا مِنْ « يَا » الَّتِي لِلدَّعَاءِ وَذَلِكَ
فِي « اللَّهُ » خَاصَّةً (٢) ، قَالُوا فِي الدَّعَاءِ : اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا ، مَعْنَاهُ : يَا اللَّهُ (٣) ،
قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : « اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ » (٤) وَقَالَ تَعَالَى :
« قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكُ الْمُلْكِ » (٥) ، وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهَا لَا تَجْتَمِعُ مَعَهَا فِي الْكَلَامِ ،
لَا يُقَالُ : يَا اللَّهُمَّ (٦) إِلَّا فِي الْضَّرُورَةِ ، قَالَ الشَّاعِرُ (٧) :

(١) الْبَيْتُ لَطْرَفَةٌ ، وَهُوَ فِي دِيوَانِهِ ١٠٥ . وَالرَّأْسُ : الرَّئِيسُ ، وَالصِّلْدِمُ : الشَّدِيدُ ،
وَالْوَعْمُ : الْقِتَالُ فِي الْحَرْبِ . وَ« أَجْدَرُ » فِي الْأَصْلِ : « أَجْرَدُ » وَهُوَ تَحْرِيفٌ .
(٢) هَذَا رَأْيُ الْبَصَرِيِّينَ . انْظُرِ الْإِنْصَافَ ٣٤١ ، وَأَمَّا الْبُشَيْرِيُّ ١٠٣/٢ .
وَأَسْرَارُ الْعَرَبِيَّةِ ٩٤

(٣) فِي الْأَصْلِ : « يَا اللَّهُ » وَهُوَ تَحْرِيفٌ . (٤) الْأَنْتَقِلُ ٣٢ (٥) آلُ عِمْرَانَ ٢٦
(٦) قَوْلُهُ : « يَا اللَّهُ » غَيْرُ وَاضِعٍ فِي الْأَصْلِ .
(٧) لَمْ أَمْتَدِ إِلَى قَائِلِهِ ، وَهُوَ فِي الْفَرَاءِ ٢٠٣/١ ، وَاللَّامَاتُ ٨٦ ، وَالْقُرْبُ ١٨٣/١ ،
وَالْإِنْصَافُ ٣٤٢ ، وَاللَّسَانُ (أَلْه) ، وَالْمَجْمَعُ ١٥٧/٢

٤٠٩ - وَمَا عَلَيْكَ أَنْ تَقُولِي كُلَّمَا سَبَّحْتَ أَوْ هَلَّلْتَ : يَا اللَّهُ مَا
ارْزُدْ عَلَيْنَا شَيْخَنَا مُسْلِمًا

وقال آخر (١) :

٤١٠ - إني إذا ما حدثت أَلَمَّا أقولُ : يَا اللَّهُ يَا اللَّهُمَا

١٤٤ وإثناً زِيدَتْ للتعظيم (٢) / في هذا الاسم خاصة لاختصاصه بأشياء انفراد بها
دون الأسماء ذكرتها في كتاب « التعلية في البسملة والتصلية » زِيدَتْ مَشْدُودَةً
لأنها عوض من حرفين ، وهما الياء والألف في « يا » قبلها .

وزعم الفراء أن الميم منقطعة من « آمناً » كأن الغائل اللهم يقول : يا الله (٣)
آمناً ، وهذا فاسدٌ لوجود ، منها : أنها لو كانت الميم من آمناً مقطعةً لَجُمِعَ بينها
وبين « يا » في الكلام ولم يجتمع ، ومنها : أنها لو كانت مقطعةً منها ما اجتمعت
معهما وهي تجتمع معه ، فيقال : اللهم آمناً ، ولا يُجمع (٤) بين الشيء وما اقتطع
منه ، ومنها : أنها بُدِئَ بها مع غير « آمناً » فيقال : اللهم خذِ الكفارَ ، وأنزل
علينا الغيثَ ، ونحو ذلك من الأشياء المدعوى بها ، [فهي] لا ترتبط مع « آمناً » .

النوع الثالث : أن تكون في آخر الكلمة للكثير ، وذلك قولهم : « سَدَقْ ،
للكبير الشدق » ، و « زُرْقُش » ، للكثير الزرقة و « سُتْهُمْ » ، للكثير الاست ،

(١) نسب أبو زيد في النوادر ١٦٥ إلى أبي خراش الهذلي ، وهو في المخصص ١/١٣٧ -
والإنصاف ٣٤١ ، وابن يعيش ١٦/٢ وفيه « دعوت » عوضاً من « أقول » وابن حنبل
١٣/٤ ، والأشعر في ٤٤٩ ، والحزافة ٢/٢٩٥

(٢) في الأصل : « للمظيم » وهو تحريف .

(٣) في الأصل : « يا الله » ، وهو تحريف . وصاحب أسرار العربية ٩٤ ينقل عن
الفراء أن الأصل عنده : يا الله آمناً بخير .

(٤) في الأصل : « تجتمع » وهو تصحيف .

و «نُسْجَم» ، للمكان الكثير الفسحة ، و «شَجْعَم» ، للكثير الشجاعة كما قال : (١)

٤١١ - قَدْ سَأَلَمَ الْحَيَاتُ مِنْهُ الْقَدَمَا الْأَفْعُوَانَ وَالشَّجَاعَ الشَّجْعَمَا
وكذلك امرأةٌ تَخْدُمُ لِلخَدَلَةِ السَّاقِرِ أَيِ الْمُتَلَتِّهَا ، كما قال الشاعر (٢) :

٤١٢ - لَيْسَتْ بِرَسْحَاءَ وَلَكِنْ سُسْتَهُمْ وَلَا بِكُرَوَاءَ وَلَكِنْ خَدَلَمَ

ومن ذلك في الضائر نحو : هـا وم ، وكم ، وأنما وأنم ، زِيدَتْ
دلالةً على تكثير الواحد لِحِيْرَ الاثنيْنِ بِالْألفِ بعدها ، وحيْرَ الجمعِ بالواو بعدها ،
وتلك صيغٌ موضوعةٌ للتثنية والجمع ، لامثناة حقيقةً ولا مجموعة حقيقة لأن
حقيقة المثني ما حِيْرَه ألفٌ ونونٌ مكسورة رفعا ، وباءٌ ونونٌ مكسورة
نصبا وخفضا ، دلالةً على اثنيْنِ ، وله مفرد من لفظه ، وحقيقة المجموع ما أخْفَضَتْه
في المذكرِ واواً ونوناً مفتوحة رفعا ، وباءٌ ونوناً مفتوحة نصبا وخفضا ، إن
كان مذكراً مسلماً ، وألفاً وناه إن كان مؤنثاً كذلك أو غَيْرُهُ (٣) عن المفرد
دلالةً على ذلك ، وكان له مفرد من لفظه فتقول : زيدان وزيدَيْنِ وزيدُونُ
وزيدَيْنِ ، وهندان وهندَاتِ ، وزيود وهنود ، فَإِنْ زَالَ عن هذا التقييد فهو اسم
جمع كرهط ونفر ، أو اسمُ جنسٍ كماء وعسل .

(١) البيت للمجاج وهو في ديوانه ٨٩ ، ونسب في الكتاب ٢٨٦/١ إلى عبد بني عيس ،
ونسب في اللسان (ضرزم) إلى مساور بن هند . وهو في الخصائص ٤٣٠/٢ ، والمغني
٧٨١ ، والأشئوي ٣٩٩ ، يصف رجلاً بخشونة القدمين . والأفدوان والشجاع : ضرب من
الأفاعي ، والشجعم : الطويل .

(٢) لم أهدئ إلى قائله ، وهو في النصف ٢٥/٣ وروايته :

لَيْسَتْ بِكَحْلَاءَ وَلَكِنْ زُرْقُمْ وَلَا بِرَسْحَاءَ وَلَكِنْ سُسْتَهُمْ

والمتع ٢٤١ ، واللسان والتاج (كرا) . والرسحاء : العلية لحم الإلية والفخذين .
والسهم : الكبيرة العجز ، والكرواء : الدقيقه الساقين والذراعين ، وفي الأصل « برعاء »
وهو تحريف .

(٣) قوله : « غيره » غير واضح في الأصل .

وأما الأفعال فلم تجيء الميم فيها مزبدة إلا في أفعال مسموعة تحفظ ولا يُقاس عليها (١) ، فمن ذلك قولهم : تَمَسَّكَنَّ الرجلُ من السكون ، وتَمَذَّرَع من الدروع ، وتَمَتَّدَل من التمدُّل وهو المسحُ بالَمِندِيل ، وتَمَسَّلَمَ إذا دخل في المسابن من السلم ، وتَمَرَّحَكَ الله من الرُّحْب ، وهو السَّعة ، وتَمَسَّهَكَ من السهولة ١٤٥ وتَمَشَّرَقَ الرجلُ / من الخَرَق وهو الاتساع وفلانٌ يَتَمَوَّلِي علينا من الولاية .

★ ★ ★

القسم الثاني هي فيه بدل من أصل لها في الكلام ثلاثة مواضع .

الموضع الأول : أن تكون بدلاً من التنوين إذا التقى مع الباء في كلمة أخرى نحو قولك : « عِمْ بذاتِ الصدور » (٢) و « عِمْ بالظالمين » (٣) و « بصيرُ بما يعملون » (٤) ، وشبه ذلك ، وسواء كان التنوين في مرفوع أو منصوب أو مفعول ، كان إما كان من وجوهه المذكورة في باب النون ، لاختلاف في هذا بين العرب والقرءاء .

وإنما أُبدِلَ التنوين ميماً في هذا الموضع لكون النون بعيدة من الباء في الخرج ، فلم يُمكنهم إدغامها فأبدلوا إلى حرف لا يُدغم فيها مراعاةً لها ويُقرَّب (٥) منها في الخرج ، إذ هما من الشفتين فصارت حالةً بين حالتين لضرب من التخفيف فإذا أبدلوا ميماً لذلك ، فلا يصح إدغامها في الباء لذهاب الغنة ولكن تكون ظاهرة ميماً خالصة فيها غنة ، لأنها أُخْتُ النون فيها ، ولذلك مُخَصَّتْ بالبدل منها ، فينبغي أن يُنطق بها ميماً بغنة ، كما يُنطق بها ساكنة وحدها ، ولا بد من إظهار الجهر في الباء مع ذلك إذ هي حرف مجهور ، وإنما تَبَيَّنَتْ على هذا لأنني رأيت بعض متعجلي القراءة والعلم بها يقرأها مدغمة في الباء ولا يُبقي لها غنة ، وهو خطأ لما ذكرت لك فتفهمه .

(١) انظر المتع ٢٤٢ (٢) الأنفال : ٤٣ (٣) البقرة ٩٥

(٤) المائدة ٧١ (٥) في الأصل : « وتقرَّب » وهو تصحيف .

الموضع الثاني : أن تكون بدلاً من النون في نفس الكلمة أو في آخرها إذا اتصلت بها باءٌ أيضاً في نفس الكلمة أو من كلمة أخرى ، فالتي هي في نفس الكلمة نحو سمير في سمير ، وشمباء في شمْباء ^(١) ، قال تعالى : « فَعَمِيَّتْ » عليهم الألباءُ يرمئذ ^(٢) وأصله : الألباء ، فقلبت النون ميماً مع الباء للغة المذكورة في التنوين منها في الموضع قبل هذا ، والتي في آخر الكلمة مع الباء من كلمة أخرى ^(٣) نحو : « مِنْ » بعد ، و« مِنْ » بعيد ، تقول : « م بعد ، ومم بعيد ، وكذلك تقول في النون الخفيفة مع الباء نحو : لا تضرب بكراً ^(٤) ولا تضربن بكراً ، قال الله تعالى : « مِنْ » بعد ما جاءتهم اليئنة ^(٥) ، و« كَتَسَفَعْنَ » [بالناصية] ^(٦) ، فلا خلاف أيضاً ^(٧) في هذا بين العرب والقراء كالتنوين المذكور قبل ، والعلة المذكورة في الموضعين واحدة ، فتفهمها تحييبٌ بحول الله .

الموضع الثالث : أن تكون بدلاً من لام التعريف ^(٨) ، ولم يأت ذلك فيما أعلم إلا ما روي عن النعمان بن تَوَلَّب قال : سمعتُ رسول الله ﷺ يقول : « ليس من أم بر أم صيام ^(٩) في أم سفر ^(١٠) » ، المعني : ليس من الصيام في السفر . قال بعضُ المحدثين : لم يروِ النعمان بن تَوَلَّب عن النبي ﷺ غير هذا الحديث فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه .

(١) شمْباء : المذبة الفم (٢) القصص ٦٦

(٣) قوله « أخرى » غير واضح في الأصل .

(٤) ليس ثمة شاهد في هذا المثال ، لعل العبارة « تقول في نحو لا تضرب بكراً : لا تضربن بكراً » .

(٥) اليئنة ٤ (٦) الملق ١٥

(٧) قوله : « أيضاً » غير واضح في الأصل .

(٨) قال صاحب الجني ٣٠٣ : « في عدد هذه الميم من حروف المعاني نظر لأنها

يدل لأصل » .

(٩) في الأصل : « الصيام » وهو تحريف .

(١٠) لم أجدهم على هذه اللفظة حمير ، وإنما هو بال التعريف في البخاري ٣٠/٣ ،

ومسلم ١٤٢/٣ ، وأبو داود ٦٦١/١ ، عن جابر ، وابن ماجه ٣٢٧/١ ، عن ابن عمر ، وأحمد ٤٣٤/٥

باب الميم المركبة

اعلم أن الميم تتركبُ مع غيرها من الحروف ، مع الألف : ما ، ومع
الذال : مُذ ، ومع النون مكسورة : مِن ، ومضمومة : مَن ، ومع
النون والذال : منذ ، ومع العين : مع ، فتلك ستة أحرف .

باب ما^(١)

اعلم أن " ما " في كلام العرب لفظ مشترك يقع تارة اسماً وتارة حرفاً ،
وذلك بحسب عودِ الضمير عليه وعدمِ عوده وقربة الكلام ، وحظنا من القسمين
الحرفية ، وهي التي يكون معناها في غيرها ولها في الكلام ثلاثة مواضع :

الموضع الأول : أن تكون حرف نفي ، وتنقسم لهذا المعنى قسمين :
قسمٌ يدخل على المبتدأ والخبر ، وقسم لا يدخل عليها .

فالقسم الذي يدخل على المبتدأ والخبر للعرب فيها مذاهب : مذهب أهل
الجاز ونجد أن يجزئوها مجزئ ليس ، فيرفعون بها المبتدأ اسماً لها وينصبون
خبره خبراً لها ، فيقولون : ما زيدٌ قائماً ، وما عبدُ الله راكباً ، وذلك تشبيهاً
لها بليس ، إذ هي للنفي مثلها ، ودخلة على المبتدأ والخبر مثلها ونفي الحال ، وزاد
بعضهم : وتدخل الباء في الخبر كما تدخل في خبر ليس ، فتقول : ما زيدٌ بقائم ،
كما تقول : ليس زيدٌ بقائم^(٢) .

(١) انظر في " ما " : المقضب ٤١/١ - ٤٨ ، الأضداد : ١٩٥ ، الأزهية ٧١ ، أمالي
الشجري ٢٣٢/٢ ، القرب ١٠٢/١ ، ابن يعيش ١٠٧/٨ - ١٤٢ ، أسرار العربية ٥٩ ،
الجنى ١٢٩ ، النفي ٣٢٧

(٢) لعل المؤلف ينقل عن أسرار العربية ما يعرضه في هذا الحرف ، فثمة تشابه حرفي
واضح ، انظر ٥٩ وما يمد .

إلا أنهم لا يُعْمِلُونَهَا عَلَيْهَا إِلَّا بثلاثة شروط : الأول : ألا يدخل على الخبر « إلا » ، فيصير موجباً فينقض التشبيه من جهة النفي إذا دخلت ، يرتفع ما بعدها على الابتداء والخبر ، الثاني ألا يتقدم الخبر على الاسم ، فإن تقدم ارتفع ما بعدها بالابتداء والخبر لأنها حرف ضعيف لا يقوى قوة ليس ، إذ هي فعل على ما ذكر في بابها ، وعمل « ما » بحق^(١) الشبه كما ذكر ، الثالث : ألا تدخل عليها « إن » ، الزائدة لشبهها بالنافية ، فكانت تدخل نفي على نفي فصار إيجاباً ، فنقول : ما زيد إلا قائم ، وما قائم إلا أنت ، وما إن زيد قائم ، قال الله تعالى : « ما هذا بشراً »^(٢) فهذا اجتمعت فيه الشروط ، وقال تعالى : « ما أنتم إلا بشر مثلنا »^(٣) ، وقال الشاعر^(٤) :

٤١٣ - فَمَا إِنْ طَبَّنَا جُنُبٌ وَلَكِنْ مَنَايَا وَدَوْلَةٌ آخَرِينَ
فأما قول الشاعر^(٥) :

٤١٤ - وَمَا الدَّهْرُ إِلَّا مَنْجَنُونًا بِأَهْلِهِ
وَمَا صَاحِبُ الْحَاجَاتِ إِلَّا مُعَذِّبًا

فنصب الخبر ، وه « إلا » داخلة عليه فيتخرج على أن يكون « منجنوناً » مصدرأ مشبهاً كأنه قال : يدور دوراً مثل دوران منجنون ، فحذف الفعل والمصدر والصفة ومضافها ، وأقيم المضاف إليه / مقام المصدر الأول ، كما قال الشاعر :
١٤٧ - وهو امرؤ القيس^(٦) -

(١) في الأصل : « وبحق » والوار مقحمة ،

(٢) يوسف ٣١ (٣) يس ١٥ (٤) تقدم برقم ١٣١ .

(٥) لم أمتد إلى قوله ، وهو في المقرب ١٠٣/١ ، وابن يعيش ٧٥/٨ ، والمفني ٧٦ ، والأشعرني ١٢١ ، وشواهد المفني ٢١٩ ، والخزانة ١٣٠/٤ . والمنجنون : الدرواب الذي يُستقى عليه .

(٦) الديوان ١٥ ، والمتع ٥٧٢ ، وابن عقيل ٩٦/١

٤١٥ - إِذَا التَّفَتَّتْ نَحْوِي تَضَوَّعَ رِيحُهَا

نَسِيمَ الصَّبَا جَاءَتْ رِيًّا الْقَرَنُفُلُ

أي تضوُّعاً مثل تضوُّع نسيم ، فجذف ما قبل « نسيم » وأقامه مقام المصدر الأول ، فاعلمه ، ويكون « مُعَذِّباً » مصدراً معناه : تعذيباً ، أي : يُعَذِّبُ تعذيباً ، كما قالوا : ما أنتَ إلا سيراً ، أي تسيرُ سيراً ، ومعذبٌ كـ : مُمَزَّقٌ في قوله تعالى : « وَمِمَّا قَتَلْنَا كُلَّ مُمَزَّقٍ » (١) .

وَأَمَّا قول الآخر (٢) :

٤١٦ - فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ

إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلُهُمْ بَشَرٌ

فَنَصَبَ « مِثْلًا » وهو خبرٌ مقدم ، فيخرجُ على أنه لُحِقَ « مثلَ ما أنشكم تنطِقُون » (٣) ، على قراءة « مَنْ فَتَحَ » مثلاً ، قال الشاعر (٤) :

٤١٧ - تَتَدَاعَى مَنَخِرَاهُ بِيَدِهِ مِثْلَ مَا أَتَمَرَ حُضَاضُ الْجَبَلِ

وقيل : إنَّ البيتَ للفرزدق وهو قميمي ، فلمَّا صار إلى الحجاز سمع عربَه ينصبون خبرَ « ما » مع التأخير فظنَّ أنَّ مذهبهم مع التقديم ذلك ، فنطقَ به

(١) سبأ ١٩ ، وانظر المغرب ١٠٣/١

(٢) البيت للفرزدق وهو في ديوانه ٢٢٣ ، والكتاب ٦/١ ، وجمالس العلماء ١١٣ ،

والمغرب ١٠٢/١ ، والمفني ٨٧ ، والأشموني ١١١ ، والمعيني ٩٦/٢ ، والحزاة ١٣٣/٤

(٣) نص الآية : « فَوَرَبَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقُّ مِثْلَ ... » الداريات ٢٣ .
وقراءة العامة بالفتح ، وقرأ حزة والكسائي والأعشى وأبو بكر « مثل » بالرفع على أنه صفة لـ « حق » قبلها ، انظر الفرطحي ٦٢١٣ ، النشر ٣٦١/٢

(٤) لم أعتد إلى قاله . وهو في المغرب ١٠٢/١ ، وابن يمين ١٣٥/٨ ، واللسان

(حض) . ويبدو أن المؤلف يرى أن « مثله » مرفوع إلا أنه ميني على الفتح لإضافته إلى ميني ، وانظر في هذه المسألة : ابن يمين ١٣٥/٨ ، المغرب ١٠٢/١

على لغتهم فغَلِطَ ، وهذا فاسدٌ من وجهين : أحدهما أنَّ العربيَّ إذا تكلمَ على لغة قومهِ فلا بدَّ أنْ يأتيَ بها كما يأتون ، ولا يخرجُ عن لغتهم إلى الفساد ، والوجه الآخر : أنَّ العربيَّ لا يقيسُ تأخيراً على تقديمٍ ولا يتقنه ، وإنَّما ذلك حفظُ النحويِّ وإنَّما ينطقُ العربيُّ بلغته الطَّبيعيَّة ، وإنَّما يسمعُ ولا يقولُ شيئاً لا يقوله قومه وأهلُ لغته ، ولا غير أهل لغته ، فليحَنَ ، وإنَّما اللحنُ في حقنا خاصة .

ومذهب بني تميم وغير أهل الحجاز ونجد أن يرفعوا بعدها المبتدأ والخبر على الأصل وهو القياس ، ولا يُراعون تشبيهاً ، وإنَّما ذلك لعدم اختصاصها بالأسماء والأفعال ، وما لا يخصُّ بل يدخلُ على النوعين لا عمل له بحكم الأصل ، وهذا أصلٌ يجب اتِّباعه في باب عمل الحروف وعدم عملها فإنه ينتفعُ به في العربية ، فاعلمه .

والقسم الذي لا تدخلُ عليها ^(١) هي الداخلة على الفعل الماضي والمضارع ، فإذا دخلتْ على الماضي تركتهُ على معناه من الماضي ، وإذا دخلتْ على المضارع خلصتهُ للحال فتقول : ما قام زيدٌ ، وما يقومُ زيدٌ ، فإن قلتَ : وما يقوم زيدٌ غداً ، فالجوابُ : لا ، غداً ، في التخليص للمستقبل ، فإذا لم يدخلْ عليه وغداً ، ولا غيرها من التخلصات للاستقبال فحينئذ تكون مخلصَّةً للحال ، وهذا بحكم الاستقراء ، قال الله تعالى : « وما كانوا مؤمنين » ^(٢) / وقال تعالى : « وما يعاينهم جنود ربك إلا هـ » ^(٣) ولا عملَ لها في الفعل لعدَم ^(٤) اختصاصها به ، فاعلمه .

الموضع الثاني : أن تكونَ مصدريةً ، ومعنى ذلك أنَّها تُصيرُ الفعلَ الذي بعدها في تأويلِ المصدر وموضعه ، وتدخلُ على الجملة الفعلية غالباً كقولك : أعجبتني ما صنعتَ ، وعملتُ ما عملتَ ، وعجبتُ بما فعلتَ أو تفعلُ ، أي : صنعتُ ^(٥) وعملتُ و [مِنْ] ففعلك ، قال الله تعالى : « واللهُ يعلمُ

(١) أي : على المبتدأ والخبر . (٢) الأعراف ٧٢

(٣) المائدة ٣١ (٤) في الأصل : « إلا لعدم » و « إلا » مقحمة .

(٥) في الأصل : « من صنعتك » و « من » مقحمة .

ماتصنعون ، ^(١) و « الله عليم بما يفعلون » ^(٢) و « لا أعبدُ ما تعبدون » ^(٣) ، وهو كثير ، وقد يجوزُ بعدها الجملة الاسمية قليلاً ، قال الشاعر ^(٤) :

٤١٨ - أَعْلَاقَةٌ أُمُّ الْوَلِيدِ بَعْدَمَا أَفْنَانُ رَأْسِكَ كَالثَغَامِ الْمُخْلِسِ

واعلم أنه قد يتسامح في المصدرية فتعربُ ظرفاً لا قامتها مقام الظرف ، نحو قولك : « لا أُكَلِّمُكَ ما طَلَعَتِ الشَّمْسُ ومَا غَابَ الْقَمَرُ » ، وما قام الليل والنهار ، . والتقدير : زمانَ طلوع الشمس ومدة مغيب القمر ومدة دوام الليل والنهار ، قال الله تعالى : « ما كانوا يستطيعون السمعَ وما كانوا يبصرون » ^(٥) ، أي : مدة استطاعتهم السمعَ ومدة كونهم مبصرين .

— وإذا أُضِيفَ « كل » إليها أُعْرِبَتْ ظرفاً بإعرابها نحو قولك : « لا أَكَلِّمُكُمْ كُلَّما طَلَعَتِ الشَّمْسُ وكَلَّما غَابَ الْقَمَرُ » ، قال الله تعالى : « كُلَّما أَوْقَدُوا نَاراً لِلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا اللَّهُ » ^(٦) ، وقال الشاعر ^(٧) :

٤١٩ - بِأَضِيعَ مِنْ عَيْنَيْكَ لِلدَّمَعِ كُلِّمَا

تَوَهَّمْتَ رَبْعًا أَوْ تَذَكَّرْتَ مَنْزِلًا

(١) العنكبوت ٤٥ ، وفي الأصل : « إِنَّ اللَّهَ » وليس ثمة آية على ذلك .

(٢) التور ٤١ (٣) الكافرون ٢

(٤) البيت للمرار بن منقذ الأسدي ، كما في الكتاب ١/١١٦ ، وهو في منازل الحروف

٦١ ، وأمالى الشجري ٢/٢٤٢ ، والأزمية ٨٨ ، والمقرب ١/١٢٩ ، والمغني ٣٤٤ ،

واللسان : علق ، وشواهد المغني ٧٢٢ ، والحزاة ٤/٤٩٣ ، منسوباً إلى المرار بن سعيد

الفقسي . والثناء : شجر إذا يبس صار أبيض ، والجلس من النبات : اختلط رطبه بيبسه .

والظر رأي المروري في « ما » هنا : الأزمية ٨٨

(٥) هود ٥٠ (٦) المائدة ٦٤

(٧) الصدر في الأصل وقع فيه سقط وتحريف .

مَا ضِيعَ مِنْ عَيْنَيْكَ أَلَمًا كُلِّمَا

وهو لنبي الرمة ، في ديوانه ٦٧١ ، وتعلب ٢/٣٤٥ ، والقالي ١/٢٠٦

واعلم أنه لا يجوز [تقديم] شيء من صلة هذه المصدرية - ظرفية - كانت أو غير ظرفية - عليها ، ولا يفصل بينها وبينها ^(١) ، ولا بين أعضائها بأجنبي ، لأنها معها كالكلمة الواحدة ، والكلمة الواحدة لا يقدم بعض حروفها على بعض ولا يفصل بما ليس منها .

و « ما » هذه عند البصريين حرف ، لأنها لا يعود عليها ضمير من صلتها ، وبهذا يفرق بين حرف الموصولات واسمها وبعض الكوفيين والأخفش يجعلها إذا كانت مصدرية اسماً ، ويبعد عليها من صلتها ضمير المصدر إن كان الفعل غير متعدي ، وكذلك إن كان الفعل متعدياً ، فإذا قلت : « أعجبتني ماصنعت » ، فتقديره عندهم : ماصنعت ، فالهاء تعود على « ما » التقدير عندهم : الصنع الذي صنعت ، وهذا تكلف لا ضرورة تدعو إليه ، وإن كان يمكن أن يقال به إن كان ضمير المصدر بارزاً نحو قوله ^(٢) :

٤٢٠ - هذا سُرَاقَةٌ لِلْقُرْآنِ يَدْرُسُهُ

أي : يدرس الدرس ، وأما إذا لم يكن في اللفظ ضمير فلا حاجة تدعو إلى تقديره ، إذ الفائدة تحصل دون ، فاعلمه /

١٤٩

الموضع الثالث : أن تكون زائدة ، وأنواعها في هذا الموضع تتشعب ، لكن تنحصر في أربعة أقسام : قسم يكون دخولها كخروجها ، وقسم يلزم في اللفظ ، وقسم تكلف عن حمل ما تدخل معه ، وقسم توطئة لدخول ما اتصل به للدخول على ما لم يكن له دخول عليه .

القسم الأول : أن تقع بعد « إذا » الظرفية ، جائزة قياساً نحو : إذا ما قمت أكرمك ، وإذا ما جلست أجلس ، قال الشاعر ^(٣) :

(١) أي : بين ما المصدرية و صلتها . (٢) تقدم برقم : ٣٢٩
(٣) البيت لجعفر بن عثمان الحارثي ، كافي الحاسة ١٣٤/١ ، وانمني لمن : أخبرني بوتي .

٤٢١ - إِذَا مَا أَتَيْتَ الْحَارِثِيَّاتِ فَاَنْعِنِي لَهْنٌ وَخَيْرُهُنَّ أَلَا تَلَا قِيَا
وقال آخر (١) :

٤٢٢ - إِذَا مَا بَكَى مِنْ خَلْفِهَا انْخَرَفَتْ لَهُ
بَشَقٌ ، وَشَقٌّ عِنْدَنَا لَمْ يُحَوَّلْ
أي : إذا أتيت ، وإذا بكى . وبعد « إن » ، الشرطية جائزة أيضاً قياساً
نحو : « إِمَّا تَقُومَنَّ فِإِنِّي أَقُومُ » قال الله تعالى : « فَإِمَّا تَثْقِبَنَّهُمْ فِي الْحَرْبِ فَنُرَدُّ
بِهِمْ مَنْ خَلْفَهُمْ » (٢) ، وقال الشاعر (٣) :

٤٢٣ - فإِذَا تَرَيْنِي وَلِي لِمَّةٌ فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَوْدَى رِبَهَا
أي : فإن تَنفِثْنَهُمْ ، وإن تريني . وبعد الكاف في نحو : « فَعَلْتُ كَمَا فَعَاكَ
وَمَا زَيْدٌ ، أي : كَفَعَلِكَ وَكَزَيْدٍ . وبعد « كي » الناصبة في نحو قول الشاعر (٤) :

٤٢٤ - أَرَدْتُ لَكِيْمًا أَنْ تَطْيِرَ بِقُرْبَتِي فَتَشْرُكَهَا شَنَا بَيِّدَاءِ بَلَقَمِ
أي : لكي تطير ، وما وأن زائدتان ، وبعد « ليت » ، إذا كانت عاملةً نحو قوله (٥) :

٤٢٥ - أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامَ لَنَا
وبعد « رب » ، في نحو قوله (٦) :

٤٢٦ - رُبَّمَا ضَرْبَةٌ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ بَيْنَ بُصْرَى وَطَبْعَةِ نَجْلٍ
أي : رب ضربية ، وبين الجار والمجرور في نحو قوله تعالى : « فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ
اللَّهِ لِنُبْتِ لَهُمْ » (٧) و « فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ » (٨) أي : فَبِرَحْمَةٍ وَبِنَقْضِهِمْ ، ففي هذه

(١) البيت لامرئ القيس ، وهو في ديوانه ١٢
(٢) تقدم برقم ١٢١ (٤) تقدم برقم ٢٨٧ (٥) تقدم برقم ٣٩٩
(٦) تقدم برقم ٢٤٥ (٧) آل عمران ١٥٩ (٨) النساء ١٥٥

الموضع يجوز دخولها بالقياس لكثرة وجودها فيها زائدة لمعنى التوكيد ، وما عداه فوقوف على السماع كقوله (١) :

٤٢٧ - أَيَا طَعْنَةً مَا شِخِرَ كَبِيرٌ يَفْنَى بِأَلِي

القسم الثاني اللازم للكلمة نحو قولهم : ضربته ضرباً ما ودققتُهُ دقّاً ما وقولهم : افعلْ ذلك أمراً ما ، أي : أول كل شيء ، على أن بعضهم قد زعم أن « ما » في هذا الموضع اسمٌ في معنى الصفة للتعظيم والتكثير ، والصحيح أنها حرفٌ يفيد التوكيد كما تفيد النون في نحو : لنضربنَّ ولنكثرنَّ منَّ ، وتقديرُ الحرف مكان الاسم لا يُخرجهُ بمجرد التقدير إلى الاسمية ، وقد مضى الكلام في هذا .

وهذا النوع من الزيادة اللازمة الذكر (٢) ليتصلح اللفظ ، إذ هي زائدة في الأصل على الكلمة ، وأفادت فيها معنا (٣) معنى يزول بزوالها ، فهي كالآلاف واللام في الذي والتي واللات والعزى / والآن ، لأن تلك الأسماء معارف لغيرها ١٥. ولأنها لزم اللفظة لتصلحها (٤) ، ولمعنى آخر ليس هذا موضع ذكره .

القسم الثالث : المستغبرة بالكف (٥) عن العمل ، وتسمى « الكافّة » وهي اللاحقة لـ « إن » وأن » وكان » وليت ولعل » ورب » وبين » ، هذه الحروف كلها أصلها العمل فيما بعدها كما ذكر في أبوابها ويذكر ، فإذا دخلت « ما » عليها إذ ذاك كفتها عن العمل من نصب ورفع وخفض فارتفع على الابتداء والخب فتقول : إنشأ زبدًا قائمًا ، وعلمتُ أنشأ عمرؤ منطقي ، وكأنتا أخوك شاخصٌ ، وليتما بكرٌ قادمٌ ، ولكنما (٦) أخوك ذاهبٌ ، ولعلتُما عبدُ الله راكبٌ ، وربما الرجلُ

(١) تقدم برقم ٢٦٢ (٢) قوله : « الذكر » غير واضح في الأصل .

(٣) أي : أفادت في الكلمة مع « ما » .

(٤) في الأصل : « لصلحها » وهو تحريف .

(٥) في الأصل : « بالكاف » وهو تحريف .

(٦) في الأصل : « لكيا » وهو تحريف .

ذاهب ، وبينما عبد الله قائمٌ أقبل عمرو ، قال الله تعالى : « إنا لله وإله واحد » (١) ،
وقال تعالى : « اعلموا أنما الحياة الدنيا لعبٌ ولهو » (٢) ، وقال الشاعر (٣) :

٤٢٨ - وَكَأَنَّمَا بَدْرٌ وَصِيلٌ كُتِفَتْهُ
وَكَاثِمًا مِنْ عَاقِلٍ أَرْمَامٍ
وقال آخر (٤) :

٤٢٩ - رَبُّمَا الطَّاعِنُ الْمُؤْتَلُ فِيهِمْ
وقال آخر (٥) :

٤٣٠ - أَلَا كَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا
برفع الحمام ، وقال الآخر (٦) :

٤٣١ - وَبَيْنَمَا الْمَرْءُ فِي الْأَحْيَاءِ مُغْتَبِطٌ

إذ هو في الرَّمْسِ تَعَفُّوه الْأَعَاصِيرُ
القسم الرابع : الموطئة : وهي الداخلة على « إن » و « أن » و « كان » ،
و « لكن » و « لعل » و « دُرْب » المذكورات ، إذا دخل شيء من ذلك على
الفعل لأنه عامل في الأسماء كما ذكر ، فإذا دخلت « ما » المذكورة وطئت
ما تدخل عليه من ذلك للدخول على الفعل ، فلذلك قيل لها موطئة ، وبعضهم
يقول : مهتة ، لأنها أيضاً تهتة ذلك للدخول على ما لم تكن تدخل عليه قبلها ،
فتقول : إنا يقوم زيد ، وعلمت أنما يقوم زيد ، وكأنا يقوم زيد ، ولكننا يقوم

(١) النساء ١٧١ (٢) محمد ٣٦

(٣) البيت لامرئ القيس ، وهو في ديوانه ١١٦ . يقول : كانت هذه المواضع
متصلة لسرعة ناقته .

(٤) تقدم برقم ٢٤٣ (٥) تقدم برقم ٣٩٩

(٦) نسب في اللسان : « دهر » إلى حنير بن ليبد العذري ، أو لحريث بن جبة
العذري ، ونسب في التاج : « دهر » إلى أبي عينة المهلي . وهو في سر الصناعة ٢٥٧ ،
وأماي القالي ١٧٧/٢

زَيْدٌ ، وَلَعَلَّهَا يَقُومُ زَيْدٌ ، وَرَبَّمَا يَقُومُ زَيْدٌ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : « إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ » (١) ، وَقَالَ : « إِنَّمَا يَأْتِيكُمْ بِهِ اللَّهُ إِنَّمَا شَاءَ » (٢) ، وَقَالَ : « كَأَنَّمَا يَصْعَدُ فِي السَّمَاءِ » (٣) ، وَقَالَ الشَّاعِرُ (٤) :

٤٣٢ - وَلَكِنَّمَا أَسْعَى لِجَدِّ مُؤْتَلٍّ
وَقَدْ يُدْرِكُ الْمَجْدَ الْمُؤْتَلُّ أَمْثَالِي
وقال آخر (٥) :

٤٣٣ - أَعِدَنْظَرَا يَا عَبْدَ قَيْسٍ لَعَلَّمَا أَصْأَتْ لَكَ النَّارُ الْحِمَارَ الْمُقِيدَا
وقال تعالى : « وَرَبَّمَا يَرُدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ » (٦) .

بَابُ مُذْ (٧)

اعلم أن «مذ» يكون ما بعدها من الزمان مرفوعاً أو مخفوضاً ، فإذا كان مرفوعاً فهي اسمٌ ، ولا حاجة / لنا بالكلام عليها إذ ذاك ، وإذا كان ما بعدها مخفوضاً فهي حرفٌ جرٌّ تعلّقٌ بما قبلها من الفعل أو ما في تقديره ، أو ربما بعدها إن أُخِرَ (٨) عن موقعه من التقديم .

(١) قاطر ٢٨ (٢) هود ٣٣ (٣) الأنعام ١٢٥

(٤) البيت لامرئ القيس ، وهو في ديوانه ٣٩ ، واللسان (أنل) ، والمفني ٢٨٤ ، وابن يمش ٧٩/١ ، والصيني ٤٥/٣ ، والمجمع ١١٠/٢ ، وشواهد المفني ٨٨٠

(٥) البيت للفرزدق ، وهو في ديوانه ٢١٣/١ ، والأزهية ٨٧ ، وأمالى الشجري ٢٤١/٢ ، وابن يمش ٥٤/٨ ، والمفني ٣٢٠ ، والأشعري ١٤٣ ، وشواهد المفني ٣٩٣

(٦) الحجر ٢

(٧) انظر في «مذ» : المقتضب ٣/٣٠ ، أسرار العربية ١٠٧ ، الإنصاف ٣٨٢ ، المقرب ٢٠١/١ ، والمخصص ٥٣/١٤ ، والجنى ١٢١ ، والمفني ٣٧٢ ، والمجمع ٢١٦/١ .

(٨) في الأصل : « وخر » .

ثم إنَّها لا يخلو أن تدخل على ما أنت فيه من الزمان كالساعة والوقت واليوم والحين أو الآن أو شبه ذلك ، أو تدخل على زمان ماضٍ ، فإن دخلت على ما أنت فيه كما ذكر فبابها الحفظ ، لا خروج عنه وتقدّر به في الظرفية فيكون معناها الوعاء فتقول : « ما رأيت مذ يومنا ومذ وقتنا ومذ ساعتنا ومذ الآن » ، أي : في هذه الأوقات .

وإن دخلت على زمان ماضٍ فالحفظ لها فيه قليل ، والباب الكثير الرفع فهي حينئذ اسم .

ثم إن الماضي كي تخفيضه لا يخلو أن يكون معدوداً أو غير معدود فإن كان معدوداً كانت حرف غاية في المعنى ، نحو : « ما رأيت مذ يومين ومذ ثلاثة أيام » ، والمعنى : أمد انقطاع الرؤية يومان أو ثلاثة أيام .

وإن كان غير معدود كانت لابتداء الغاية كـ « من » في الأمكنة نحو قولك : « ما رأيت مذ يوم الخميس » ، المعنى : أمد ابتداء انقطاع الرؤية يوم الخميس قال الشاعر (١) :

٤٣٤ - لِن الديار بِقَنَّةِ الحِجرِ أَقْوَيْنَ مُذِ حِجَجٍ وَمُذِ دَهرٍ

رواه بعضهم : « من حجاج ومن دهر » ، على تقدير : « من تمر حجاج » ، ومن تمر دهر ، لأن « من » لا تدخل على الأزمنة (٢) ، فإن دخلت فعلى تقدير مجرور غير زمان محذوف وأقيم الزمان المضاف إليه مقامه كقوله تعالى :

(١) البيت لزهير ، وهو في ديوانه ٨٦ وروايته من « حجاج » والأرمية ٢٩٢ - ٢٩٣ والقصص ٦٩/١٤ ، وابن يمشي ١١/٨ ، والإنصاف ٣٧١ ، واللسان (حجر) ، والمغني ٣٧٣ ، وشراهد ٧٥٠ ، والحزافة ١٢٦/٤ . والقناة : الجبل الصغير ، أقسوس : خلون .

(٢) ذهب الكوفيون إلى أن « من » يجوز استعمالها في الزمان والمكان . وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز استعمالها في الزمان ، انظر الانصاف ٣٧٠ .

«لَسَجِدْتُ أَسَسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ» (١) ، أي : من تأيس أول يوم ، وكذلك قول الشاعر (٢) :

٤٣٥ - مِنْ الصُّبْحِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ لَا تَرَى

مِنْ الْقَوْمِ إِلَّا خَارِجِيًّا مُسَوِّمًا

أي : من طلوع الصبح ، والكوفيون يجهزون دخولها على الأذننة بمنزلة «منذ» كما ذكرت لك ، والصحيح ما ذكرت لك من التقدير بعدها ، لأنه الباب فيها ، وإذا أمكن أن يطرد الباب في شيء كان أولى .

واعلم أن «منذ» المذكورة لا يتقدمها في الأفعال إلا «النفى نحو : ما رأيت مذ يومنا ، أو الموجب الدائم نحو : سرت مذ يومنا ، ولا تدخل إلا على الزمان لفظاً كما ذكر أو تقدراً نحو : ما رأيت مذ أن الله خلقي ، التقدير : مذ زمن خلق الله إياي ، وكذلك قولهم : ما رأيت مذ الحجاج أمير ، التقدير : مذ زمان أماره الحجاج .

وإذا وقع بعدها الزمان فن العرب «من» يعتد بالزمان كله / في العمل أو ١٥٢ نفيه ، ومنهم «من» يعتد بالظرفين ، ومنهم «من» يعتد بالأقل دون الأكثر ، ولا يقولون سرت [مذ] يومين أو ثلاثة أيام ، ويريدون بعضها (٣) .

واختلاف النحويون : هل هي حرف قائم بنفسه أو هي مقتطعة من «منذ»

(١) التوبة ١٠٨

(٢) البيت للحسين بن الحارث المري كما في الفضليات ٦٥ وروايته :

لَدُنْ غَدْوَةٍ حَتَّى أَتَى اللَّيْلُ مَا تَرَى مِنْ الْخَيْلِ إِلَّا خَارِجِيًّا مُسَوِّمًا

وهو في الحاشية ١٤٦/١ ، والقرب ١٩٨/١ ، والخزانة ٣/٣٢٣ . والخارجي من الخيل الجواد في غير نسب تقدم له ، كأنه نبغ بالجودة . ومن الناس من يخرج شجاعاً وهو ابن جبان . والموسم : الذي عليه علامة يعرف بها .

(٣) انظر القرب ٢٠١/١

فقال بعضهم : هي حرف قائم بنفسه غير مقتطع لأنه مبني متوغل في البناء لا يُطلب له وزن ، وقال بعضهم ^(١) : هو مقتطع من منذ واستدل بأنه إذا صغر قيل فيه : مُنَيَّد ، والصحيح أنه إذا كان اسماً فهو مقتطع من « منذ » بدليل التفسير المذكور وهو يردُّ الأشياء إلى أصولها ، وأمّا إذا كانت حرفاً فهو لفظ قائم بنفسه ، لا يُطلب له اشتقاق ولا وزن ولا أصل ، فهو لفظ مشترك بين الاسم والحرف ^(٢) .

باب من المكسورة الميم ^(٣)

اعلم أن « من » تنقسم قسمين : قسم لا تكون زائدة وقسم تكون زائدة . فالقسم الذي لا تكون زائدة لها خمسة مواضع :

الموضع الأول : أن تكون لابتداء الغاية في المَن في بنزلة « مذ » في الزمان فتقول : رأيت الهلال من داري ، وتجلبت الطعام من البصرة إلى الكوفة ، قال الله تعالى : « من ورائهم جهنم » ^(٤) وقال « من وراء حجاب » ^(٥) ، وقال : « والله من ورائهم محيط » ^(٦) ، ولا تدخل على الزمان إلا على تقدير المصدر ، كما ذكر في باب « مذ » .

(١) نسبة صاحب الجنى ١٢٢ ، إلى الجهور ، وذكر أدلتهم .

(٢) نقل هذا الرأي عن المؤلف كل من : الجنى ١٢٢ ، الفنى ٣٧٤ ، الأشموني

٢٢٩/٢ (مع الصبان ط الحلبي) ، وشرح التصريح للأزمري ٢١/٢

(٣) انظر في « من » : الأضداد ٢٥٢ ، الأهمية ٢٣٢ ، أمالي الشجري ٣٠٩/٢ ،

المقرب ١٩٧/١ ، ابن يعيش ١٠/٤ ، ١٠/٨ ، ١٣٧ ، الجنى ١٢٣ ، أمرار المربية

١٠٤ ، الفنى ٣٥٣

(٤) الجاثية ١٠

(٥) الأحزاب ٥٣ ، ونص الآية : « وإذا سألتهم من ماعاً فاسألهم من وراء حجاب »

وفي الأصل : « ومن » والواو مقحمة .

(٦) البرج ٢٠

الموضع الثاني : أن تكون لابتداء الغاية وانتهائها ^(١) ، نحو : أخذت الدرام من الكيس من داري .

الموضع الثالث : أن تكون لبيان الجنس نحو قولك : قبضت رطلاً من قمح وكراً ^(٢) من شعير ، ومثلاً ^(٣) من صمن ، وخاتماً من حديد ، ومشيت ميلاً من الأرض ، قال الله تعالى : « خذ من أموالهم صدقة تطهرهم ^(٤) » ، وقال : « وما أنفقوا من أموالهم » ^(٥) ، وأما قوله تعالى : « ويُزَلُّ من السماء من جبال فيها من بردٍ » ^(٦) فـ « من » الأولى فيها لابتداء الغاية كما تقدّم ، و « من » الثانية لبيان الجنس ، والمعنى : من جبالٍ من بردٍ في السماء . وقد قيل إنها لغير ذلك وهذا أظهر .

الموضع الرابع : أن تكون للتبعض نحو : « كل من هذا الطعام واللبس من هذه الثياب وخذ من هذه الدراهم » ، ومنه قوله تعالى : « لن تناولوا البر » حتى تنفقوا مما تحبون ، ^(٧) وتحتل من « من » في قوله تعالى : « وكُلُوا مما رَزَقَكُم الله حلالاً طيباً » ^(٨) ، أن يكون المعنى : بعض ما رزقكم الله . وكثيراً ما تقرب التي للتبعض من التي لبيان الجنس ، حتى لا يفرق بينهما إلا بمعنى خفي ، وهو أن التي للتبعض تقدّر بـ « بعض » ، والتي لبيان الجنس تقدّر بتخصيص الشيء / هون غيره ، فاعلمه .

١٥٣

الموضع الخامس : أن تكون للزواله ^(٩) بمعنى « عن » تقول : رويته من فلان ، وأخذته من حاجة ، قال الله تعالى : « الذي أطعتم من جوع وآمنهم من خوف » ^(١٠) ، أي : عن ذلك كله .

(١) قال صاحب الجنى ١٢٥ : « وكون من لانهاء الغاية هو قول الكوليين » .

(٢) الكر : مكبال لأهل العراق . (٣) المن : ممياريون ٤ . (٤) التوبة ١٠٣ .

(٥) النساء ٣٤ (٦) النور ٤٣ (٧) آل عمران ٩٢ (٨) المائدة ٨٨

(٩) أي المجاوزة ، وفي الأصل : « المزولة » وهو تعريف . (١٠) قريش ٤

القسم الذي تكون فيه زائدة^(١) تقسم قسمين : قسم لنفي الجنس وقسم لاستغراق نفيه ، ولكل واحد منهما ثلاثة مواضع : النفي والاستفهام والنفي ، وكل واحد منها في الفاعل والمفعول والمبتدأ ، إلا النفي فهو فيها دون المبتدأ .
الموضع الأول : النفي في الفاعل ، نحو : ما قام من رجل ، فهذا لنفي الجنس^(٢) ، المعنى : ما قام رجل ، وفي المفعول : ما رأيت من رجل ، المعنى : ما رأيت رجلاً ، وفي المبتدأ : ما لك من حول ولا قوة ، المعنى : ما لك حول ولا قوة ، قال الله تعالى : « ما لكم من إله غيري »^(٣) ، وتقول في التي لاستغراقه في الفاعل : ما جاء من أحد ، المعنى : ما جاء أحد ، وفي المفعول : ما رأيت من أحد ، أي : ما رأيت أحداً ، وفي المبتدأ : ما في الدار من أحد ، أي : ما في الدار أحد ، قال الشاعر^(٤) :

٤٣٦ — عَيْتَ جَوَابًا وَمَا بِالْبَرْعِ مِنْ أَحَدٍ

والفرق بين نفي الجنس واستغراق نفيه أن التي لنفي الجنس يحتمل ما بعدها أن ينفي مفردة اللفظي أو جنسه المعنوي ، فيحتمل أن تريد جنس الرجال ، ويحتمل أن تريد الرجل الواحد ، والتي لاستغراقه لا تنفي إلا الجنس بكليته ولا تبقى منه شيئاً ، فاعلمه .

الموضع الثاني : الاستفهام في الفاعل ، نحو : هل قام من رجل ، أي : هل قام رجل ، فهذه لنفي الجنس ، وفي المفعول : هل رأيت من رجل ، أي : رجلاً ، وفي المبتدأ : هل في الدار من رجل ، أي : رجل ، قال الشاعر^(٥) :

(١) انظر شروطها في : المغني ٣٥٨

(٢) كتب على جانب الصفحة بخط مقارير الأصل : فهذا المثال يحتمل نفي الوجه الواحد أو الجميع .

(٣) الأعراف ٥٩ (٤) البيت للنايفة ، وهو في ديوانه ٢ ، صدره :

وَقَفْتُ فِيهَا أَصِيلَانَا أَسَائِلُهَا

وهو في اللسان (أصل) ، والأشعرني ٨٢٠ ، والخزاة ١٢٢/٤

(٥) البيت لسيرين أخت مارية اللقبية ، وهو في الأغاني ٦٧/١٢ ، وللتكملة ٢٤٢/١

وشواهد المغني ٣٣٥ ، والروافي في العروض والقوافي ١٦٨

٤٣٧ - هَلْ عَلَيَّ. وَنَحْكُمَا إِنَّ عَشِيقْتُ مِنْ حَرْجٍ

وتقول في الذي لاستغراقه في الفاعل : هل قام من أحدي ، أي : هل قام أحده
وفي المفعول : هل رأيت من أحدي ، أي : أحداً ، وفي المبتدأ : هل في الدار
من أحدي أي : أحده .

والفرق بين الجنس واستغراقه في الاستفهام هو الفرق بينها في موضع النفي ، فاعرفه .

الموضع الثالث : النهي في الفاعل ، نحو : لا يقم من رجل ، أي : [لا]
يقم رجل ، فهذه لنهي الجنس ، وفي المفعول : لا تضرب من رجل ، أي : رجلاً ،
ولا يصح النهي في المبتدأ ، إذ لا يكون إلا في الفعل ، وتقول في الذي لاستغراقه
في الفاعل : لا يقم من أحدي ، أي : أحده ، وفي المفعول : لا تضرب من أحدي
أي : أحداً ، ولا يصح في المبتدأ لما تقدم ، والفرق بين الجنس واستغراقه في النهي
هو الفرق بينها في النفي والاستفهام ، فاعلمه .

/ وقد تكون " د من " زائدة عند الكوفيين في الواجب ، وحكوا : ١٥٤ :
" قد كان من مطر " ، (١) ، وهو عند البصريين غير الأخفش مؤول ، أي :
حادث من مطر ، أو كان من مطر ، وبعد فهو قليل لا يقاس عليه .

واعلم أن من العرب من يحذف نون " د من " ، إذا كان بعدها لام التعريف ،
فيقول : مل قوم في : من القوم ، وملآن في : من الآن ، قال الشاعر (٢) :

٤٣٨ - أبلغ أبا دختنوس مألكة غير الذي [قد] يقال ملكذب
وقال آخر (٣) :

(١) انظر المعنى ٣٦٠

(٢) لم أمتد إلى قائله ، وهو في الخصائص ٣١١/١ ، وأمالى الشجري ٩٧/١ ، وابن
يعيش ١٠٠/٩ ، واللسان (ألك) . والمألكة : الرسالة .

(٣) البيت لأبي صخر الهذلي كما في أمالي القالي ١٤٦/١ ، وهو في الخصائص ٣١٠/١
واللسان : " أين " ، وابن يعيش ٣٥/٨ ، والشذور ١٢٨ ، والدرر ١٧٥/١

٤٣٩ - كَانَتْهُمَا مِلَانَ لَمْ يَتَغَيَّرَا وَقَدَّمَرَّا لِلدَّارَيْنِ مِنْ بَعْدِنَا عَصْرُ
 أَي : من الآن .

باب مِّنْ المضمومة الميم ^(١)

اعلم أنَّهَا حرف جَرٍّ تخفُّضُ المقسمَ به كالباء والواو ، إلاَّ ، أنه اختَصَّ بالدخول على الربِّ ، كما اختَصَّت التاء بالدخول على الله ، ويجوز في نونها الإظهار والإدغام مع واء « رَبِّ » .

هذا قول بعضهم ، والأظهرُ عندي أن تكون اسماً مقطوعةً من « ائمن » ، التي هي اليَمْنُ عند سيبويه رحمه الله ، وجمعُ « ائمن » عند الفراء ^(٢) ، إذا قالوا : « ائمن الله لأفعلن » ، لَوَجْهَيْنِ : أحدهما : أن معنى « مِّنْ رَّبِّي » و « ائمن الله » واحد ، ولبست حرفَ جرٍّ ، لأنها لو كانت حرفَ جرٍّ لأوصلت ما بعدها إلى ما قبلها ، ولا يستقيم هنا أيضاً لها لفساد المعنى ، والثاني أننا وجدناه « ائمن » محذوفٌ منها النون ، فيقال : « ائمُّ الله » ، والألف والياء والنون ، فيقال : « م الله » ، بالفتح والضم والكسر ، فلا يبعدُ أن تحذفَ أَلْفُهَا وباءُهَا ، فتبقى « مِّنْ » ، فيكون هذا الحذف ^(٣) من التصرف فيها به ، كما تصرف فيها بغيره من الحذف ، إلاَّ أنَّهَا لما لَزِمَتِ الرفعَ بالابتداء في القسم لا غير واتصلت بالمقسم به اجتمعت ضمةٌ ميمها مع ضمةٍ نونها مع حركة ما بعدها فبعرت مجرى طُنْبٍ وعُنُقٍ فحُفِّقَتْ بالسكون ، فقيس : مِّنْ ^(٤) ، كما قيل : طُنْبٍ وعُنُقٍ ، ولذلك جاز إظهار نونها مع الراء دلالةً على أصل التحريك ^(٥) ، كما قال بعضهم في

(١) انظر في « مِّنْ » : الجنى الداني ١٢٩

(٢) انظر في هذه المسألة الإنصاف ٤٠٤

(٣) في الأصل : « المحذوف » وهو تعريف .

(٤) في الأصل : « منن » وهو تعريف .

(٥) ولو لم تكن في الأصل حركة لأدغمت النون في الراء .

قوله تعالى : « إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ » (١) على قراءة « قَتَبِل » (٢) : إِنَّ الْأَصْلَ فِي « يَصْبِر » الضم ، ولكنه « سُكِّنَ » لِمَا حَصَلَتِ الرَّاءُ مضمومة بين الباء المكسورة والفاء فصار خروجٌ من كسرٍ إلى ضمٍ ، فَخَفَّتْ ، فَخَفَّتْ تخفيف : عَضُدٌ ، وكذلك قول امرئ القيس (٣) :

٤٤٠ - فَأَلْيَوْمَ أَشْرَبَ غَيْرُ مُسْتَحِقِّبِ

إِنَّ الْبَاءَ مِنْ « أَشْرَبَ » لِمَا حَصَلَتْ بَيْنَ الرَّاءِ الْمُتَحَرِّكِ وَالغَيْنِ ، فَخَفَّتْ لاجتماع الحركات ، وَأَشْبَهُ شَيْءٌ بِـ « مَنْ » : « هُنَّ » فِي مِثْلِ قَوْلِ الشَّاعِرِ (٤) : / ١٥٥

٤٤١ - وَقَدْ بَدَأَ هَهُنَا مِنَ الْمِشْرِ

لأنَّه محذوفٌ مثلاً ، [و] على حرفين مثلاً ، ومضافٌ مثلاً ، فهذا وجهٌ . ولنا أن نقول بكثرة إضافتها وبكثرة الاقتطاع منها صارت تشبه الحروف فسُكِّنَتْ إجراءً لها مجرى « مُذْ » ، فهذا وجه آخر ، وإنَّما ذكرناها في الحروف ، لأنَّ أكثرَ الناس جعلها حرفاً ، والصحيح فيها أنَّها اسمٌ لما ذكرْتُ لك ، فاعلمه .

(١) يوسف ٩٠ ، وقبل قرأنا بإثبات باء « يتقي » وجزم « يصبر » ، انظر المغني ٥٣٠

(٢) محمد بن عبد الرحيم ، انتهت إليه مشيخة الإقراء بالحجاز ، توفي سنة ٢٩١ هـ

انظر النشر ١٢٠/١ ، وطبقات القراء ١٦٦/٢

(٣) الديوان ١٢٢ هـ ، وعجزة :

إِنَّمَا مِنَ اللَّهِ وَلَا وَاغِلَ

والكتاب ٣٥٧/٢ ، والخصائص ٧٤/١ ، والتنبيه ١١٧ ، وابن يعيش ٤٨/١ ، واللسان (ذلك) ، والشذور ٢١٢ ، والخزانة ٤٦٣/٣ . والمستعجب : المكتسب المحتمل ، الراغل : الداخل على القوم يشربون ولم يدع .

(٤) نسب في الدرر ٣٢/١ إلى الأقيشر بن عبد الله الأسدي ، وصدره :

رُحْتُ فِي رَجْلَيْكَ مَا فِيهَا

وهو في الكتاب ٣٥٦/١ ، والخصائص ٧٤/١ ، وابن يعيش ٤٨/١ ، والميني ٥١٦/٤ ،

والخزانة ٤٨٥/٤

باب مُنْذُ (١)

اعلم أن « منْذ » يكون أبداً بعده زمانٌ أو تقديرٌ زمانٍ كما كان ذلك في « منْذ » المتقدمة الذكر ، ويكون ما بعدها من الزمان مرفوعاً ومجزوراً ، والرفع أكثر جحياً بعدها ، نحو : ما رأيت منْذ يوم الجمعة (٢) ، وهي على ذلك اسم . وقد يجيء بعدها مخفوضاً ، فتكون إذ ذاك حرفاً للجرح بنزلة « منْذ » إذا خفّضت ، وحكمها في ذلك حكمُ المذكورة في جميع ما تختص به مما في بابها ، إلا أن الحذف فيها بعدها - إذا كان - أكثر من « منْذ » ، ففس عليه أحكامها عليها نصيب إن شاء الله :

باب مع (٣)

اعلم أن « مع » تكون ساكنة العين وتكون متحركة كتنها ، فإذا كانت متحركة كتنها فهي اسمٌ مضاف إلى ما بعدها منصوبٌ على الظرفية وتنونٌ فيقال : معاً ، كما قال الشاعر (٤) :

٤٤٢ - مَكْرَمٌ مَرْمَرٌ مُقْبِلٌ مُدْبِرٌ مَعاً
وتأتي محذوفة الآخر كغد ، ويد ، ودم ، ودخول « مِنْ » معها في قولهم :
« جئت مِنْ » معه ، دليلٌ على اسميتها .

-
- (١) انظر في « منْذ » : المقتضب ٣/٣٠ ، والإنصاف ٣٨٢ . والقرب ٢٠١/١ ، والجنى ٢٠١ . والمغني ٣٧٢ ، والمع ٢١٦/١
(٢) انظر في أوجه إعرابها المغني ٣٧٢
(٣) انظر في « مع » : ابن يعيش ٢/١٢٨ ، الجنى ١٢٢ ، المغني ٣٧٠ ، المع ٢١٧/١
(٤) البيت لامرئ القيس ، وهو في ديوانه ١٩ ، وعجزه :

كجلمودٍ صَخْرٍ حَطَّه السَّيْلُ مِنْ عَلٍ

وهو في الكتاب ٢/٣٧٢ ، والحزانة ٢/٣٩٧

وإذا 'سكنت' عنها^(١) فهي إذ ذاك حرف 'جر' معناه المصاحبة ، والعامل فيها فعلٌ وما جرى مجراه كسائر حروف الجر ولا يُحكم فيها بحذف ولا وزن ولا يُسأل عن بنائها لثبوت الحرفية فيها ، ومما جاء منها حرفاً قوله^(٢):

٤٤٣ - قَرِيشِي مِنْكُمْ وَهَوَايَ مَعَكُمْ وَإِنْ كَانَتْ زِيَارَتُكُمْ لِيَامَا

فـ «معكم» هنا جارٌ ومجرورٌ متعلقٌ بخبر «هواي» لأنه مبتدأ تقديره : وهواي كأننٌ معكم ، كما تقول : زيدٌ من بني تميم ، أي : كأننٌ أو مستقر ، فاعله .

باب النون

اعلم أن النون جاءت مفردة ومركبة مع غيرها من الحروف .

باب النون المفردة^(٣)

اعلم / أنها تنقسم قسمين : قسمٌ هي في^(٤) صيغة الكلمة وقسمٌ هي زائدة ١٥٦ هي صيغة الكلمة .

القسم التي في صيغة الكلمة لها موضعان :

الموضع الأول : 'ن' تكون احقة للمضارعة في الفعل الذي يشبه الاسم بها

(١) وهي لغة غم وربيعة لازورة ، خلافاً لسيبويه ، انظر المفني ٣٧٠

(٢) نسب في الكتاب ٥٢/٢ إلى الراعي ، وهو في ديوانه غير موجود ، وهو في ديوان جرير ٢٢٥/١ ، وأما الشجري ٢٤٥/١ ، وابن يعيش ١٢٨/٢ ، واللسان : (مع) ، وابن عقيل ٥٢/٣ ، والجنى ١٢٢ . والريش : ما يستعمل في اللباس الفاخر أو المال ، ولأما : أي وقتاً بعد وقت .

(٣) انظر في النون المفردة : المقتضب ١٦٨/٢ ، ١٤٤/٤ ، سر الصناعة : الورقة

١٦٦ ، ابن يعيش ٢٩/١ - ٣٧ ، الجنى ٥٤ ، المفني ٣٧٤

(٤) قوله « في » غير واضح في الأصل .

قياساً ، نحو : نضرب ونخرج ونعلم ونستخرج وننطلق وشبه ذلك من الأفعال ، وقد تقدم في باب الهمزة معنى المضارعة في هذا الفعل للاسم فلا نعيده .

واعلم أن النون المذكورة في هذا الفعل تدل على الاثنين المتكلمين مذكرين أو مؤنثين ، أو أحدهما مذكر والآخر مؤنث ، نحو أن يقول المذكر : أنا وزيد نخرج ، والمذكر والمؤنث : أنا وزيد نخرج ، ومنه قول الشاعر (١) :

٤٤٤ - خرجتُ بها تمشي تجرُّ وراعتا

على أثرينا ذيلٍ مرطٍ مرحلٍ

وتدل (٢) على الجماعة المتكلمين ذكوراً كانوا أو إناثاً ، أو فيهم ذكر وأنثى نحو أن يقول المذكر : أنا وزيد وهرو نخرج ، أو نحن نخرج ، وكذلك المؤنثان والمذكر والمذكر والمؤنثان أو بالعكس ، وتدل على الواحد المعظم نفسه ، كما قال تعالى : (إنا نعلم ما يسرون وما يعلنون) (٣) و «يوم ندعو كل أناس بإمامهم» (٤) و «وما ننزله إلا بقدر معلوم» (٥) ، وإثبات ذلك على المعظم نفسه وهو واحد ، لأن المعظم نفسه في حكم الجماعة لتفوذ أمره أو (٦) ، ولأن ما يفعل بغيره فن دونه يوافق عليه تمشية أو بالقهر .

ولما زيدت هذه النون للمضارعة كما زيدت الياء لأنثاء تثنية حروف العلة ، أو تبدل من بعضها - الواو والياء - بالإدغام في نحو : من وال ومن يفعل ، وتبدل ألف منها في الوقف في نحو : «لننفع» (٧) و «ليكونا» (٨) في : لنسفعن ، وليكونتن ، ويعرب بها كما يعرب بحروف العلة .

(١) البيت لامرئ القيس ، وهو في ديوانه ١٤ ، وشرح الفوائد ٥٣ ، والموط : كساء خنز له علم ، والمرسل : الموشى ، وهو ضرب من البرود .

(٢) في الأصل : «وتقول» وهو تحريف ، وما أقتناه هو عبارة المؤلف قبل قليل .

(٣) يس ٧٦ (٤) الإسراء ٧١ (٥) الحشر ٢١

(٦) رمت في الأصل : «نهيها» ولعلها «أو هيئته» .

(٧) العلق ١٥ (٨) يوسف ٣٢

الموضع الثاني : أن تكونَ في بنية الكلمة من لفظها ، فيوقف فيها مع السماع ، ولا تُعْثَلَلْ لأنها مبدأ لفظية ، فتكون في الكلمة أولاً في يَفْرَجَةٌ كما قالوا ^(١) :

٤٤٥ - يَفْرَجَةُ الْقَلْبِ قَلِيلُ النَّيْلِ يَمْشِي عَلَيْهِ النَّيْدَلَانُ بِاللَّيْلِ
و « يَفْرَجَةٌ » من الفَرْجِ وهو ^(٢) الكُفْ ، ويُقال ذلك لكلَّ من لا يَكْتُمُ سرّاً ، فكأنَّه يُفْرَجُ عنه ويظهره ^(٣) .

وفي « تَخَارِب » من الخَرَابِ ، و « نَفَاطِير » من الفَطْرِ وهو القطعُ
و « تَبَاذِير » من البذر وهو التفريق ، و « نَبْرَاس » وهو الفيل من القطن
لأنَّ البُرْسَ القطن .

و تُرَادُ ثَانِيَةً في « قِنْعَاس » ^(٤) من القِنْعِ وهو خُرُوجُ الصَّدْرِ ودخُولُ
الظَّهِرِ ، وفي « قِنْفَنُخِر » ^(٥) / لأنَّ أَصْلَهُ قِفْخِرُ فَوْزَنِهِ ، فَنُفْعَلِلْ . ١٥٧
و تُرَادُ ثَالِثَةً في « جَحَنَنْفَل » وهو العَظِيمُ الْجَحَنَفَةُ وهي الشِّفَةُ من ذَوَاتِ
الْحَافِرِ ، وكذلك « عَقْنَبِل » ^(٦) من العَبْلِ وهو الغليظ .

(١) لم أمتد إلى قوله ، وهو في سر الصناعة ١٢٥/١ ، والنصف ١٠٦/١ ، واللسان
والنتاج « نذل » ، والمتع ٢٢٨ ، وروايته فيه :

يَفْرَجَةُ الْهَمِّ قَلِيلُ مَا النَّيْلِ يَلْقَى عَلَيْهِ النَّيْدَلَانُ بِاللَّيْلِ
والنيدلان : الكايوس .

(٢) قوله : « وهو » غير واضح في الأصل .
(٣) قال ابن جني : النفرجة : الجبان الذي ليست له جلادة ولا حزم ، واستدل
على ذلك بقول العرب : رجل أفرَجَ وقُفِّرَجَ : إذا كان لا يَكْتُمُ سرّاً ، فجعل نفرجة القلب
حشيقاً منه لأنَّ إفشاء السر من قلة الحزم ثم احتمل ابن عصفور أن تكون النون أصلية ،
فانظر المتع ٢٦٧ .

(٤) القنْعَاس : العظيم الضخم . (٥) الدنفخر : الفائق في نوعه .

(٦) في الأصل : عَقْنَبِل ، وهو تحريف .

وَتَرَادُ رَابِعَةً فِي «صَيِّقَن» وَ «رَعَشَن» لِأَنَّهَا مِنَ الصِّيَافَةِ وَالْإِرْتِعَاشِ ،
وَفِي «خِلْفَتْنِ» وَ «عَرَضَتْنِ» مِنَ الْخَلْفِ وَالْعَرَضِ .

وَتَرَادُ خَامِسَةً فِي نَحْوِ : غَضَبَانِ وَسُكْرَانِ لِأَنَّهَا مِنَ الْغَضَبِ وَالسُّكْرِ .
وَتَرَادُ سَادِسَةً فِي «زَعْفَرَانِ» وَ «عَقْرُبَانِ» لِأَنَّكَ تَقُولُ : زَعْفَرُونَهُ وَعَقْرُبَهُ .
وَتَرَادُ سَابِعَةً فِي نَحْوِ : «عُرَيْقُصَانِ» ^(١) وَ «عَبِيثَرَانِ» ^(٢) وَ «قُرْعَبْلَانِ» ^(٣)
لِأَنَّ الْكَلِمَةَ قَدْ طَالَتْ .

وَفِي الْأَفْعَالِ فِي : انْتَفَعَلَ وَمَا تَصَرَّفَ مِنْهَا نَحْوُ : انْطَلَقَ انْطِلَافًا فَهُوَ مِنْطَلِقٌ
وَمِنْطَلَقٌ بِهِ ، وَفِي اقْتَعَنَلْ وَمَا تَصَرَّفَ مِنْهُ ، نَحْوُ : اقْتَعَنَسَ ^(٤) ، يَقْعُنْسِيْسُ
اقْتَعِنَاسًا فَهُوَ مُقْتَعِنْسِيْسٌ ، فَهُوَ مِنَ الْقَعْسِ وَطَلَقَ ، فَاعْلَمْ .



القسم الثاني : الزائدة على صيغة الكلمة لها ستة مواضع .

الموضع الأول : أَنْ تَكُونَ عَلَامَةً لِّجَمَاعَةِ الْمُؤَنَّثِ لِاحِقَةٍ لِلْفِعْلِ الْمَاضِي وَالْمَضَارِعِ
إِذَا تَقَدَّمَ وَاحِدٌ مِنْهَا عَلَى الْفَاعِلِ إِنْ كَانَ الْفِعْلُ لَهُ ، نَحْوُ : ضَرَبْنَ الْهِنْدَاتُ ،
لَوْ يَضْرِبْنَ الْهِنْدَاتُ ، أَوْ الْمَفْعُولِ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ ، نَحْوُ : ضَرَبْنَ الْهِنْدَاتُ ،
فَتَكُونُ إِذَا ذَاكَ حَرْفًا كِتَاءً التَّائِيثُ فِي نَحْوِ : قَامَتُ هِنْدٌ ، وَضَرَبَتْ فَاطِمَةُ ،
إِلَّا أَنَّهُ لَا تَلَزَمُ كَالْتَاءِ ، بَلْ يَجُوزُ ، قَامَ الْهِنْدَاتُ وَضَرَبَ الْهِنْدَاتُ وَتَقُومُ الْهِنْدَاتُ
وَتُضْرَبُ الْهِنْدَاتُ ، وَهَذِهِ الْغَلَّةُ [هِيَ] الْكَثِيرَةُ ، وَالْقَلِيلُ ثَبَاتُهَا ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ ^(٥) :

٤٤٦ - وَلَكِنْ دِيَاْفِي أَبُوهُ وَأُمُّهُ

يَحْوَرَانِ يَعْضِرْنَ السَّلِيْطَ أَقَارِبُهُ

(١) العريقسان : اسم نبات . (٢) العبيران : اسم نبات ، والأمر للشديد .

(٣) القرعبلانة : دويبة عريضة .

(٤) اقعنسس : رجع وتأخر . (٥) تقدم برقم ٢٢

فإذا تأخرت مع الفعل عن الاسم فهي اسم ، كقولك : الهندات مئتين
والهندات ضربين ، والهندات يقيمْنَ ، والهندات يضربْنَ ، وقد تقدّم في الألف
والواو والياء في باب الألف ، وفي هذا الموضع ما يغني عن إعادته هنا لأن الحكم
والخلاف والرد في الموضعين واحد ، فاعد النظر إليه هناك .

إلا أن هذه التون اختلف : هل الفعل المضارع معربٌ معها أو مبنيٌ ؟
فسيدويه وأكثر النحويين يذهبون إلى أنه معبى مبني وإن كان مضارعاً لشبه المضارع
الفرع في الإعراب الماضي الأصل في البناء ، فكما حكمت على الماضي ببنائه
مع التسين في نحو « ضَرَبْنَ » ، كذلك يُحكَم في بنائه مع التسين في نحو :
يَضْرِبْنَ لأن الشبه قد وقع بينها بالتسين / فحمل الفرع على الأصل فبني . ١٥٨

والأخفش وبعض المتأخرين يذهبون إلى أنه معربٌ معها ، لأن المضارعة
التي أوجبت له الإعراب موجودة فيه ، وإثما التسين في آخر الفعل لكونه معه
كالكلمة الواحدة واجتماع المتحركات في اللفظ أو في الأصل .

والصحيح مذهب سيدويه لوجهين : أحدهما : أن الفرع يُحمل على الأصل
في كلام العرب ، ألا ترى أن ما لا ينصرف كثيراً شبه الفعل من وجهين من موانع
الصرف تخرج بها عن تمكّن الأسماء فمنع من الصرف ^(١) ، [وامتنع] دخول
التنوين والكسرة في حال الحذف ، فإذا دخل عليه الألف واللام أو أضيف إليه
انصرف ، نحو : الأحمر والحراء وأحمركم وحمرائكم ، في : أحمر وحمراء ، وإثما
ذلك لشبهه بالأصل الذي هو الاسم المتمكّن ، وإن كان فيه علماً الصرف المشبه
بها للفعل الذي مُنِعَ بها من الصرف ، فهذا وجهه .

ووجه ثان : وهو أن الفعل المضارع لو كان معرباً معها لجاز أن يُحذف
حرف العلة في الجزم في نحو قولك : لم يَغْزَنْ النساء في « يَغْزُونَ » ولم يَعْثَنْ

(١) انظر في تفصيل ذلك : ابن يعيش ٥٩/١

النساء في «يعفون» ، ولم يكن ذلك ، فصح قول سيبويه وبطل قول الأخفش وبلغة التوفيق .

الموضع الثاني : أن تكون تأكيداً للفعل ، مخففةً ومثقلةً ، والمثقلة أشد تأكيداً من المخففة لتكرير النون فيها ، وتمدخلها أبداً في فعل الطلب وجواب القسم من بين مواضع الأفعال ، وكذلك في الشرط بـ «إن» ، إذا كان معها [ما] فيقول في الطلب : اضرب ولا تضربن ، وهل تضربن ، بتخفيف النون وتشديدها ، وتقول في جواب القسم : والله لتضربن زيداً ، بالنون الخفيفة والشديدة ، وفي الشرط : «إما تقومن أقم» ، بنون خفيفة وشديدة أيضاً ، قال الله تعالى : «ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غداً إلا أن يشاء الله» (١) ، وقال تعالى : «فإما ترين من البشر أحداً» (٢) ، وقال تعالى : «لنصدقن ولنكونن من الصالحين» (٣) و «لتروين الجحيم» (٤) ، وقال الشاعر (٥) :

٤٤٧ — وَلَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللَّهُ فَاعِبُدا

أراد : «فاعبدن» ، فوقف على الألف ، وقال آخر (٦) :

٤٤٨ — لَيْتَ شِعْرِي هَلْ تُمْ هَلْ آتَيْتُهُمْ

أَوْ يَحُولُنْ مِنْ دُونِ ذَاكَ الرَّدَى

والدعاء والتحضُّض والعرض مجري بإلحاق النون في فعلها ذلك المجري في نحو : اغفرن لزيد ، وهلا تضربن ، ، ولا يجوز أن تدخل في غير ذلك من الأفعال ،

(١) الكهف ٢٣ (٢) مريم ٢٦ (٣) التوبة ٧٥

(٤) التكاثر ٦ (٥) تقدم برقم ٣٦

(٦) نسب في شرح شراهد المنفي ٧٧١ إلى الكميث بن معروف ، وفي حاشية

شرح الفصل ١٥١/٨ إلى الكميث بن زيد ، وعجزه :

أَوْ يَحُولُنْ دُونِ ذَاكَ حَامِي

وهو في المنفي ٣٨٧ ، والأشعرى ٤١٠

فإن جاء منه شيء يُرْقَفُ فيه مع السباع / ، فمّا جاء منه قولهم : « في عِضَةٍ ١٥٩ ما يَنْبُتُنْ سَكِيرُهَا » (١) ، قال الشاعر (٢) :

٤٤٩ - يَحْسَبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا شَيْخًا عَلَى كُرْسِيِّ مُعَمَّمَا
وقال آخر (٣) :

٤٥٠ - مَتَى تَأْتِنَا تُلْمِمُ بِنَا فِي دِيَارِنَا تَجِدُ حَطَبًا جَزَلًا وَنَارًا تَأْجِبَا
أراد : « تأجِبُنْ » ، على أحد الاحتمالات في البيت ، وأبدلَ النونَ أَلِفًا في الوقف ، وقيل : أراد : تأجِجْ ، فذكرَ لفظَ النار لأنها مؤنثة ذير حقيقي ، وقيل : أراد « تأجِجْ » ، إخباراً عن الحطب ، وكلُّ ذلك محتملٌ ضعيفٌ .
وقد أَلَفَها (٤) إذا دَخَلَتْ على الفعل « قلّها » أو « كثرَما » أو « ربما » ومن ذلك قوله (٥)

٤٥١ - رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عِلْمٍ تَرْقَعُنْ تَوْبِي شِمَالَاتُ
وقد أَلَفَها في الفعل بعد « ما » ، الزائدة كقولهم : يَجْهَرُ ما أُرَيْتُكَ (٦)

(١) هو مثل عربي ، انظر مجمع الأمثال ١٤/٢ ، والكتاب ١٧٧/٢ ، والمغني ٣٧٥ ، وأوردته صاحب الخزانة ٢٢/٤ على أنه عجز بيت وصدره :

إِذَا مَاتَ مِنْهُمْ مَيِّتٌ سُرِقَ ابْنُهُ

وكذا في شرح شواهد المغني ٧٦١ . والمضة : الشجرة ، والشكير ما يلبت حول الشجرة من أصلها .

(٢) تقدم برقم ٣٨ (٣) تقدم برقم ٣٧ (٤) أي : نون التوكيد .
(٥) نسب في الكتاب ١٧٧/٢ إلى جذية الأبرشي . وهو في اللامات ١١٥ ، والأزمية ٩٢ ، وأمالى الشجري ٢٤٣/٢ ، واللسان (شمل) ، وابن يعيش ٤٠/٩ ، والمغني ١٤٣ ، والأشعوني ٢٩٩ ، وشواهد المغني ٧٦١ ، والخزانة ٥٦٧/٤ . والعلم : الجبل ، الشمالات : ريح الشمال . وقوله : « علم » ورد في الأصل : « عالم » وهو تعريف .

(٦) هو مثل عربي يفرغ في الحث على العمل ، انظر مجمع الأمثال ٦٦/١ وروايته : « بعينٍ ما أُرَيْتُكَ » ، وسيبويه ١٧٧/٢

و «بالم» ما مُحْتَسِنَةٌ^(١) ، ولا يُقاس على ذلك لشذوذه في السماع ، وهو في الأول قياسٌ لكثرة ، ولا سيما في الطلب لارادة الجزم فيه فؤكَّد .

واعلم أن النحويين قد اختلفوا في الفعل الذي تدخلان عليه إذا كان مضارعاً : هل هو مبنيٌ معها أو مُعَرَّبٌ ؟ فمنهم مَنْ قال : إنه معرَّبٌ لبقاء لفظ المضرة للمعرب ، وبسببها كان ، لمفردٍ أو تثنية أو جمع ، ومنهم مَنْ قال : إنه مبنيٌ معها للتركيب ، لأنَّ كلَّ شَيْئَيْنِ جَعِلَا شَيْئاً واحداً بينيان ، كبطلبك ورامهرمز وابن أم ، كقول الشاعر^(٢) :

٤٤٢ - أَثَوْرَماً أَصِيدُكُمْ أَمْ ثَوْرَيْنِ
بفتح راه « ثور » .

ومنهم مَنْ قال من المتأخرين : إنه إن كان للمفرد فهو مبنيٌ نحو : هل تضرِّبُنْ يازيد عمرأ ، وإن كان من الحُجَّة الأُمثلة^(٣) بقي معرباً ، لأَنَّ^(٤) تركيب شَيْئَيْنِ ، والبناء بسبب ذلك موجودٌ كما تقدَّم ، والحُجَّة الأُمثلة مركباتٌ من الفعل والفاعل ، أو المفعول الذي لم يسم فاعله ، ونون الإعراب ، فإذا زادت نون التوكيد فصار أربعة أشياء مركبة تركيباً واحداً ، وذلك غير موجود في العربية ، فيحكم عليها بالإعراب ، وتحذف النون لاجتماع النونين في الحفيفة والنونات في الشديدة ، وتحذف حروف العلة لالتقاء الساكنين ، فلذلك تقول : يازيدان

(١) هو مثل عربي معناه : لا يكون الحُتَّان إلا «بالم» ، يضرب في الصبر على مالا ينال إلا «بالم» ، والمثل في أصله خطاب للمرأة ، والهاء للسكت . انظر : جمع الأمثال ٧١/١ ، وروايته : « ماتحتن » ، وسيبويه ١٧٧/٢

(٢) لم أعتد إلى قائله ، وهو في الخصائص ١٨٠/٢ وبمده :

أَمْ تَيْكُمُ الْجَمَّاءُ ذاتِ القرنَيْنِ

واللسان (ثور) ، والبحر المحيط ١٣٧/٨ . والجماء : التي لا قرنين لها .

(٣) أي الأعمال الحجة . (٤) في الأصل : « لأن » وهو تحريف .

لا تضربان^(١) ، ويازيدون لا تضربن^(٢) ، وتبقى الحركات في الحروف التي قبل حروف العلة دليلاً على المحذوف .

والصحيح أنها يُعَرَّبُ معها الفعل على اختلاف أنواعه : للمذكر أو مؤنث مفرد أو جمع ، لأنَّ لفظ المضارعة باقي في الفعل ، وتركيب الفعل ليس بموجب بناء بخلاف تركيب الاسم ، لأنَّ الاسمين يُجعلان اسماً واحداً في المعنى / يدْ لا يُنْ ١٦٠ على معنى واحد بخلاف تركيب هذا الفعل فإنَّ التوكيدَ للتوئينِ باقي فيها ، وحُطِّيتِ الفعل دلالة عليه فيه^(٣) ، فلا موجب لبناء^(٤) هنا ، ولكنَّ تختلفُ أواخرُ الفعل معها : بالفتح دلالة على المفرد لأنه أخفُّ الحركات ، وبالكسر دلالة على التانيث التي هي الياء والمجانسة لها ، والضمُّ في الجمع دلالة على الواو المحذوفة .

إلا أنَّ النونَ الخفيفةَ لا تدخلُ في فعل الاثنين ، وفي فعل [الشديدة في]^(٥) جماعة المؤنث لما يلزمُ من التقاء الساكنين ، ولا يجتمعان ، وإذا دخلت المشددة في فعل الاثنين ظهرت الألف ، نحو : لا تضربان زيدا ، وإذا دخلت لمشددة في فعل جماعة المؤنث ألحقت بينها وبين نون الجماعة ألفاً لأجل التقاء الساكنين ، نحو : ياهندات لا تضربن زيدا .

واعلم أنَّ الفعل المعتلَّ الآخرَ للعرب فيه وجهان : منهم منْ يحذف حرفَ

(١) في الأصل : « لا تضربن » وهو سهو ، لأنَّ نونَ التوكيد الخفيفة لا تقع بعد ضمير التثنية فلا يقال : والله لتضربن ، وإذا وقعت النون المشددة بعد ضمير التثنية ثبتت الألف . وانظر هذه الأحكام في جامع الدرس العربية ٩٣/١

(٢) أي : دلالة على التوكيد في الفعل .

(٣) في الأصل « بناء » وهو تحريف .

(٤) ما بين معقوفين زيادة من النسخ ، وقد قررنا ذلك لأنَّ النحاة قد أجمعوا على أنَّ النونَ الثقيلة تدخل في فعل جماعة المؤنث كما في الإنصاف ٦٥٠ ، وكما سيذكر المؤلف نفسه بعد قليل ، ورأيُ المؤلف بأنَّ النونَ الخفيفة لا تدخل في فعل الاثنين ولا في فعل جماعة المؤنث ينسجم مع رأيِ البصريين ، بينما يرى الكوفيون جواز ذلك . انظر الإنصاف ٦٥٠

العله فيقول : لا تَخْشَنُ^(١) ، ولا تَرْمِنُ^(٢) ، ولا تَغْزُنُ^(٣) ، في : تخشى وترمي وتغزو ، ومنهم مَنْ يفتحها فيقول : لا تَخْشَيْنَ ولا تَغْزُونَ ولا تَرْمِينَ ومنه قوله^(٤) :

٤٥٣ - اسْتَقْدِرَ اللهُ خَيْرًا وَارْضَيْنَ بِهِ

فَبَيْنَمَا الْعُسْرُ إِذْ جَاءَتْ مَيَاسِيرُ

وهذه اللغة أكثر وأقنس .

الموضع الثالث : أن تكون علامة الرفع في كل فعلٍ لحقه ضميرُ التثنية أو علامتها ، وهو الألف ، وضمير^(٥) الجماعة المذكورين في الأصل أو علامتهم ، وهو الواو ، وضمير الواحدة المؤنثة من المخاطبة ، وهو الياء ، وكان ذلك الفعل مضارعاً ، نحو : الزيدان يضربان ، والزيدون يضربون ، ويضربون الزيدون ، وأنت يا هندُ تضربين زيداً .

فإذا تقدمت الألف أو الواو على الأسماء فهي علامة ، وإذا تأخرتا - أو الياء - فهي ضمير ، وقد يُبين ذلك في باب الألف .

فالتون في جميع هذه علامة إعراب ، حرف عند جميع النحويين إلا السهيلي أبا زيد فإنه يرى الإعراب مقدراً في آخر الفعل في جميع ذلك كله ، كما هو مقدّر في الحرف الذي قبل ياء المتكلم في حال الرفع والنصب ، نحو : جاء غلامي ورأيت غلامي ، واحتج لذلك بأشياء لا تطرد على أصول النحويين ، ولولا

(١) في الأصل : « لا تخشن » وكذا في « تخشى » بعد قليل .

(٢) نُسب في اللسان « دهر » إلى حثير بن لبيد العذري ، وقيل لحريث بن جبلة العذري ، ونُسب في التاج : « دهر » إلى أبي عينة المهلي ، وهو في الكتاب ١٨٣/٢ ، وسر الصناعة ٢٥٦/١ ، وأمالى القالي ١٧٧/٢ ، وأمالى الشجري ٢٠٧/٢ ، والشذور ١٢٦ ، والغني ٨٨ ، وشواهد الغني ٢٤٤ ، والدور ١٧٣/١ .

(٣) في الأصل : « أو ضمير » ، وأثبتنا الواو للسباق .

الإطالة في إيرادها والرد عليها لذكرتها ، لكن من أراد التطلع عليها فلينظرها في كتابه في شرح الجمل ، وله في الكتاب المذكور أشياء خرج بها عن مقاييس العربية أداء نظرها إلى ذكرها .

والذي يدل على أن النون علامة إعراب حذفها في النصب والجزم إذا قيل : لم يفعلوا ولن يفعلوا ، ولن يفعلوا ولم تفعلوا ، ولم تفعلوا ولن تفعلوا ، ولما كان الفعل / قد اتصل بالفاعل وصار معه كالكلمة الواحدة — بدليل تسكين آخره ١٦١ معه في نحو : ضربت وضربت وضربنا — جعل الإعراب بعدهما ^(١) وكان نونا دون غيرها لأنها أخت حروف العلة في أشياء قد ذكرت قبل ^(٢) ، وحركت لالتقاء ساكنة هي وما قبلها ، وكسرت على أصل التقاء الساكنين مع الألف ، وفتحت مع الواو والياء طلبا للتخفيف مع ثقل الواو وخفة الألف لضرب من المعادلة ، وثبتت في الرفع لأنه أول مراتب الإعراب فلا بد لك من علامة ثابتة فيه ، [و] حذفت في الجزم كما تحذف الحركة لأنها مثلها في الإعراب وحمل النصب على الجزم ، لأنه مختص بالفعل الذي هي فيه ، ولم يحصل على الرفع لأن الاسم والفعل يشتركان [فيه] .

الموضع الرابع : أن تكون لاحقة في آخر المثني والمجموع جمع السلامة من المذكورين العاقلين أو ما جرى مجراهم ، نحو الزيدان والزيدتين ، والزبدون والزبدتين ، وذلك ^(٣) لتدل على كمال الاسم وأنه منفصل مما بعده ، كما فعل ^(٤) بالتون ، إلا أنها حذفت مع الإضافة لأنها يتضادان ، إذ الإضافة دليل الاتصال والنون دليل الانفصال ، وثبتت مع الألف واللام لكونها قوية بالحركة ، وأنها ليست كالتون في الدلالة على التكثير والانصراف والإعراب ، ألا ترى أنها تكون في الاسم الذي لا ينصرف نحو : أحريين وأحديين ، وفي الاسم العلم

(١) أي : بعد الفعل والفاعل . (٢) انظر : ص ٣٣٢

(٣) في الأصل : « ولذلك » ، وهو تحريف . (٤) عليها « دل » .

نحو الزيدتين ، وفي المبني نحو : اللذان والذين ، فهذا كله يُقوي أنها ليست كالتون في تلك الأوجه ، وإن كانت مثله في الدلالة على تمام الكلمة وانفصالها ممّا بعدها .

على أن في لحاقها حيث ذكر ، خلافاً للنحويين : فمنهم من يقول : إنها عوضٌ من الحركة والتون في المفرد إطلاقاً ، ومنهم من يقول : إنها عوضٌ من الحركة وحدها إطلاقاً ، ومنهم من يقول : إنها عوضٌ من التون إطلاقاً ، ومنهم من يقول : إنها عوضٌ من الحركة في موضعٍ ومن التون في موضع ، ومنهم من يقول : إنها عوضٌ من الحركة والتون معاً في موضع ، ومن الحركة وحدها في موضع ، ومن التون وحده في موضع ، ومنهم من يقول إنها للفرق بين المفرد الموقوف عليه والمتنّى ، وهو قول الفراء ، وهو أشدّها فساداً ، ولكل قائل متعلقٌ يطول بسطه .

والذي يظهر لي بعد البحث أنها ليست عوضاً من شيء ، وإنما معناها في الكلمة ما ذكرت لك ، وإذا تحققت كلام سيويه رحمه الله علمت أنها ليست عندة عوضاً من شيء ، لأنه قال : كأنّها عوضٌ ، ولم يقل إنها عوضٌ ، فتفهمه نجد كما ذكرت لك .

وحكم هذه النون في عائمة الزيادة وتحريكها وفتحها وكسرها حكم النون في الموضع قبلها .

واعلم أنه يجوز حذف هذه النون لتقدير الإضافة ، كما يجوز حذفها للإضافة كقوله (١) :

(١) البيت للفرزدق ، وهو في ديوانه ٢١٥/١ ، والكتاب ١٨٠/١ ، وفيه : « أَسْرُ به » عوضاً من « أَرَقْتُ له » والخصائص ٤٠٧/٢ ، وسر الصناعة ٢٩٧/١ ، واللسان (بعد) ، وابن يعيش ٢١/٣ ، والمغني ٤٢٥ ، والعيني ٤٥١/٣ ، وشواهد المغني ٧٩٩ ، والخزانة ٣١٩/٢ . والمعروض : السحاب . ذراعاً الأسد وجهته : من منازل القمر .

٤٥٤ - يَأْمَنُ رَأَى عَارِضاً أَرَقَّتْ لَهُ بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجْبَةٍ الْأَسَدِ
أي : بين ذراعي الأسد وجبته .

ويجوز حذفها لطول الكلام - تخفيفاً - من اسم الفاعل والصفة المشبهة به ،
نحو : الضارب زيداً والحسنو الوجوه ، كما قال الشاعر (١) :

٤٥٥ - الحَافِظُو عَوْرَةَ الْعَشِيرَةِ لَا يَأْتِيهِمْ مِنْ وَرَائِنَا وَكَفُّ
وقرئ في الشاذ : « إنَّكُمْ لَذَانِقُو الْعَذَابِ الْأَلِيمِ » ، (٢) بنصب « العذاب »
و « الأليم » ، ومن الموصول (٣) ، لذلك أيضاً ، كقوله تعالى : « وَخَضْتُمْ
كَالَّذِي خَاضُوا » (٤) ، وقول الشاعر (٥) :

٤٥٦ - أَبْنَى كُلَيْبٍ إِنْ عَمِيَ اللِّذَا قَتَلَا الْمُلُوكَ وَفَكَّكَ الْأَغْلَالَا
وقول الآخر (٦) :

(١) البيت لعمرو بن أمية القيس من قصيدة له في الجهرة ٢٣٧ . وهو في الكتاب
١٨٦/١ منسوباً إلى رجل من الأنصار ، وفيه « نطف » عوضاً من « ركف » ، والنصف
٦٧/١ ، وأدب الكاتب ٢٥٠ ، واللسان « وكف » منسوباً إلى عمرو أو قيس بن الحطيم
وليس في ديوانه ، والأشعوني ٣٠٩ ، والدرر ٢٣/١ . والمعمورة هنا : الحلل في نفرة البلاد
يُخَافُ منه ، والركف : العيب والإثم ، والتطف : التلطف بالعيب .

(٢) الصفات ٣٨ ، ونسب صاحب « البيان في غريب إعراب القرآن » هذه القراءة
٣٠٤/٢ إلى أبي السَّمال الأعرابي لأنه قدَّر حذف النون للتخفيف لا للإضافة .

(٣) معطوف على قوله : « من اسم الفاعل » . (٤) التوبة ٦٩

(٥) البيت للأخطل وهو في ديوانه ١٠٨ ، والكتاب ١٨٦/١ ، والنصف ٦٧/١ ،
والأزهية ٣٠٦ ، وأمالى الشجري ٣٠٦/٢ ، وابن يعيش ١٥٤/٣ ، والخرانة ١٨٥/٣

(٦) البيت للأشهب بن رميلة كما في الكتاب ١٨٧/١ ، وهو في أمالي الشجري
٣٠٧/٢ ، والأزهية ٣٠٩ ، وابن يعيش ١٥٥/٣ ، واللسان (قلع) ، والمغني ٢١٢ ،
وشواهد ٥١٧ ، والمجمع ٧٣/٢ . رحلت : هلكت . وقلج : اسم موضع .

٤٥٧ - وَإِنَّ الَّذِي حَانَتْ بِفَلَجٍ دِمَاؤُهُمْ
هُمْ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدٍ
وقوله (١) :

٤٥٨ - إِلَّا الَّذِي شَدُّوا بِأَطْرَافِ الْأَسَدِ

ويجوز حذفها للضرورة في الشعر كقول الآخر (٢) :

٤٥٩ - هُمَا خُطَّتَا : إِمَّا إِسَارٌ وَمِثْنَةٌ وَإِمَّا دَمٌ ، وَالْمَوْتُ بِالْحُرِّ أَجْدَرُ
وقال آخر (٣) :

٤٦٠ - لَهَا مَتْنَتَانِ خَطَّانَا كَمَا أَكَبَّ عَلَى سَاعِدَيْهِ النَّوْمُ
أراد الأول : « خطتان » ، وأراد الثاني : « خططان » ، وكذلك عند بعضهم قوله (٤) :

٤٦١ - قَدْ سَالَمَ الْحَيَاتُ مِنْهُ الْقَدَمَا
أراد : القدمان ، وأما قوله (٥) :

(١) تقدم برقم ٣٦٩

(٢) البيت لتأبط شرا ، وهو في الحماسة ١٧/١ ، والخصائص ٤٠٥/٢ ، والمتن ٥٢٦ ،
واللغني ٧١٥ ، واللغات (خطط) ، وشراهد المغني ٩٧٥ ، والخراتنة ٣٥٦/٣

(٣) البيت لامرئ القيس ، وهو في ديوانه ١٦٤ ، ومجالس العلماء ١٠٩ ، والمتن ٥٢٦ ،
وابن عيسى ٢٨/٩ ، واللسان (متن) ، والمغني ٢١٥ ، وشواهد ٦٣٧ .
وخططان : مكتنزان قليلا فيصفها بالصلابة .

(٤) تقدم برقم ٤١٠

(٥) لم أمتد إلى قائله ، وهو في اللسان « فوه » ، وبمده :

وَالْجَيْدُ وَالنَّحْرُ وَتَدْيٌ قَدْ نَمَا

والخصائص ١٧٠/١

فقال بعضهم : أراد الفها ، أراد الشفتين ، وقال بعضهم : هو منصوبٌ بفعلٍ حمزٍ كائنه قال : وأحبُّ الفها أو أمدحُ الفها وهو الأحسن ، وقال بعضهم : أراد الأنفَ والفها ، فتشابهتا بالتغليب لقرب ما بينهما وتلازمها ، كما قالوا : القمران في الشمس والقمر ، ثم حذفتِ النونُ ضرورةً ، وهذانِ تَكَلُّفَانِ لا يُحتاجُ إليهما ، والقولُ الثاني أنجرى على الأصول من القولين الأول والآخر ، فاعرف ذلك وبالله التوفيق .

الموضع الخامس : أن تكون تنويناً ^(١) ، وهو : «نونٌ ساكنةٌ زائدةٌ» بعد تمام الكلمة ، تَلَحُّقٌ في غير الشعر ، لفظاً لا خطأً ووصلاً ، وفي الشعر وفقاً ، فقولنا : «نونٌ» احترازاً من غيرها من الحروف / ، وقولنا : «ساكنةٌ» ، احترازاً ^{١٦٣} من «متحركة» نحو : نون رَعِشْنَ وَضَيْقْنَ ، وقولنا : «زائدةٌ» ، احترازاً من الأصلية نحو نون : نَحْوُ ، وقلنا : «بعد تمام الكلمة» ، احترازاً من نون منطلقٍ وَحَبَّطِي ^(٢) ، وقلنا : «في [غير] الشعر لفظاً لا خطأً» ، لأنها يُنطقُ بها ولا تُنَبِّتُ في الكتب ، وقلنا : «وَوَصلاً» ، احترازاً من الوقف لأنها تسقط فيه ، وقلنا : «وفي الشعر وفقاً» ، نعي به تنوين التثنية ، فإنه يكون في القافية إذا وَقِفَ عليها ، وهي حرفُ غَنَّةٍ في الحشوم لسكونها .

ومن أحكامها العامة لجميع مواضعها أنها تَظْهَرُ عندَ حروف الخلق : الهمة والهاء والعين والغين والحاء والحاء ، نحو : عليم أنت ، وعليم هاد ، وعليم عَقَوْ ، وعليم غفور ، وعليم حكيم ، وعليم خير ، وتُدْغَمُ عند حروف تَرْمُلُون : الياء والراء والميم واللام والواو والنون ، إلا أنها يَغْنَثُ ^(٣) في الياء والواو والميم والنون ، وبغيرها في الراء واللام ، نحو : عليم يقول ، وعليمٌ رحيمٌ ، وعليمٌ مُبِينٌ ، وعليمٌ لكم ، وعليمٌ وهابٌ ، وعليمٌ ناصرٌ ، وتُغْلَبُ مِمَّا يَغْنَثُهَا مع الباء ، نحو :

(١) انظر في أقسام التنوين : الإيضاح ٩٧ ، الجنى ٥٥ ، ابن يمش ٢٩/٩ ، المغني ٣٧٥

(٢) الخنيطي : الممتلئ غيظاً . (٣) قوله « بغنة » غير واضح في الأصل .

« علم بذات الصدور »^(١) ، وتختفى في سائر حروف المعجم فلا تكون إلا غائبة لا غير ، فإذا ثبت هذا فإن مواضعها في الكلمة خمسة معان :

الأول : أن تكون في الاسم المتمكن الأمكن^(٢) ، للفرق بين المنصرف وغير المنصرف ، نحو : زيد ، فرقا بينه وبين عمر وأحمد وشبههما من الأسماء التي لا تنصرف ، وتحقيق ذلك أنها تدل على كمال الكلمة وانفصالها عما بعدها^(٣) ، لا يصح إضافتها أبداً معها ، وإثبات ذلك لأنها^(٤) دليل الانفصال ، والإضافة دليل الاتصال فتناقض ، وهذا الحكم جامع لها في جميع مواقعها ، مع معنى آخر يختص به في كل موقع ، فإذا قال القائل : رأيت أحمد ، علم أنه واحد بعينه ، وإذا قال : رأيت أحداً علم أنه واحد من جملة الأحامد غير معلوم ، فهذا وضع لهذا التنوين .

الثاني : أن تكون في الاسم المبني دلالة على التنكير^(٥) ، نحو : سيويو وعمرويو ونيفطويو وإيه وإيه وإيه وصه ونحو ذلك ، فهذه الألفاظ إذا كانت بغير تنوين فهي معارف إما اسماً لأشخاص ، وإما لمعان معلومة ، فإذا أنكرت واحداً منها ولم تردّه لمعلوم تنوّت دلالة على ذلك ، فإذا قلت : رأيت سيويو بغير تنوين فهو معروف ، وإذا قلت : سيويو بالتنوين فهو لغير معلوم ، وكذلك : عمرويو ونيفطويو ، وإذا قلت : إيه^(٦) وتمه وصه بغير تنوين فهو في معنى معروف من حديث معلوم ، أو كفي معلوم ، أو سكوت / معلوم ، قال ذو الرمة^(٧) :

٤٦٣ - وَقَفْنَا فَقُلْنَا : إِيْهِ عَنْ أُمِّ سَالِمٍ

وَمَا بَالُ تَسْلِيمِ الدِّيارِ الْبَلّاقِرِ

(١) آل عمران ١١٩ (٢) ويمبرون عنه بقتون التمكن .

(٣) في الأصل « ما بعده » وهو سهو . (٤) أي : نون للتنكير .

(٥) ويمبرون عنه بقتون التنكير . (٦) في الأصل : « إيه » بالتنوين وهو سهو .

(٧) الديوان ٣٥٦ ، وفيه « تكليم » عوضاً من « تسليم » ، وتعلب ٢٢٨ ، واللسان

(أهه) ، وابن يمش ٣٩/٤ ، والشذور ١١٩ ، والحزاة ١٩/٣

بغير تنوين ، لأنه أراد حديثاً معلوماً ، وإذا ثَوَّنَ ذلك أريدَ به حديثٌ غيرُ معلومٍ وكفَّ غيرُ معلومٍ وسكوتٌ غيرُ معلومٍ .

فهذا التنوينُ في هذه الأسماء تنوينٌ تنكييرٌ ولا يكونُ إلا في المبنيات كما ذكر ، ويُكسرُ الحرفُ الذي قبله إن كان مبنياً على السكون كـ مِهْ و صِهْ لالتقاء الساكنين ، وإن كان قبله متحركاً بقي على صورته نحو : غاقٍ وابيه ، وقد حكى الجرمي في سيبويه ، وأمثلة الإعراب والتثنية والجمع ، وهو قليلٌ لا يُقاس عليه .

الثالث : أن يكون في الجمع المؤنث السالم^(١) مقابلاً للنون في جمع المذكر السالم نحو : فاطماتٌ وعائشاتٌ ، يقابل : الزيدن والعُمَرن ، لأن ذلك الجمع نظيرُ هذا في السلامة ، وفي زيادتَيْن في آخره مثله ، وإذا التاء تدلُّ على التانيث كما أن الواو تدلُّ على التذكير ، والكسرة في^(٢) التاء كالياء في المذكر وفي حال النصب والخفض ، فلذلك قيل في تنوينه إنَّه وُضع للمقابلة للنون المذكورة .

إلا أن هذه المقابلة لا تبيِّن قطُّ إلا [إذا] كان الجمع المؤنث معرفةً بالعلمية ، فكان ينبغي أن يُمنع من الصرف للتانيث والتعريف ، نحو : «أذرعاتٍ» لموضعٍ معلومٍ في قول امرئ القيس^(٣) :

٤٦٤ - تَمَوَّرْتُهَا مِنْ أَذْرِعَاتٍ وَأَهْلُهَا يَشْرَبُ أَذْنَى دَارِهَا نَظْرٌ عَالِي

و «عرفاتٍ» في قوله تعالى : « فَإِذَا أَقَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ »^(٤) ، فلمَّا ثَوَّنَ هذان الاسمان مع وجود ما يمنع^(٥) من الصرف فيه ، عَلِمْنَا أن تنوينه ليس بتنوين تمكينٍ ، وإشما هو تنوينُ مقابلةٍ للنون كما ذكر ، وتبعَتِ الكسرةُ التنوين في الإنبات ، لأن صورته صورةُ تنوين التمكين ، ولذلك مُحذَفٌ مع التنوين

(١) ويعبرون عنه بتنوين المقابلة . (٢) قوله « في » غير واضح في الأصل .

(٣) الديوان ٣١ ، والكتاب ١٨/٢ ، وابن يعيش ٣٤/٩ ، واللسان (ذرع) والأشعري ٤١ ، وابن عقيل ٤١/١ ، والدرر ٥١ . وتنورتها : مثلت نارها وقومتها .

(٤) البقرة ١٩٨ (٥) في الأصل : « مابقي » وهو تحريف .

فيها ، [و] قد روي « من أذرعَات » ، وقد قرئَ في الشاذ : « من عرفات » ^(١) للاعتدالِ بالعَلَتَيْنِ المانعَتَيْنِ من الصرف .

فأما نحو : « مسلماتٍ وقانتاتٍ » من الأسماء النكرات فينبغي أن يُحْمَل توكيدُه على أنه الذي للتمكُّن ، لأنه أحوَجُ إليه من تنوينِ المُقَابَلَةِ ، لدلالته على التمكُّن والانتقال ، والفرق بين المنصرف وغيره ، واثقٌ معه إن كانت فيه مُقَابَلَةٌ ، لا أنها خاصةٌ بالموضع كالتي في « أذرعَات » و « عرفَات » فاعلمَ ذلك فلم أقفْ على تبيينِ عليه لأحدٍ .

الرابع : أن يكون للعض وهو نوعان :

النوع الأول : أن يكون عوضاً من جملة وذلك إذا لحق « إذ » ، التي هي ظرفُ زمانٍ ماضٍ ، وذلك إذا حُذِفَتِ الجملة بعدها اختصاراً لدلالة ما قبلها عليها ١٦٥ لأشياء / تضاف أبداً إلى الجملة الاسمية والفعلية نحو قوله تعالى : « إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ » ^(٢) ، و « إِذْ أَنْتُمْ بِالْعُدْوَةِ الدُّنْيَا » ^(٣) ، وقوله تعالى : « وَإِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ » ^(٤) ، و « إِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ » ^(٥) ، و « إِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ » ^(٦) ، والأكثر فيها الإضافة إلى الجملة التي أولها الماضي لأنه الملائمُ لمعناها . فإذا جاءت « إذ » ، مُحذَفٌ فيه تلك الجملة المضافة إليها اختصاراً [و] عوض من الجملة المذكورة التنوين ثانياً منابها وهو أخفٌ منها ، كقوله تعالى : « يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا » ^(٧) ، « وَأَنْتُمْ حِينَتُمْ تَنْظُرُونَ » ^(٨) ، المعنى : إذ ^(٩) زُلزِلَتْ وأُخْرِجَتْ ، و « إِذْ » ^(٩) بِلَعَّتِ الْحُلُقُومَ .

(١) لم أقف على هذه القراءة . (٢) غافر ٧١ (٣) الأنفال ٤٣

(٤) آل عمران ٤٢ (٥) الصف ٥ (٦) الأحزاب ٣٧

(٧) الزلزلة ٥ ، ونصُّ الآيات : « إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا وَأُخْرِجَتِ الْأَرْضُ أَنْفَالُهَا وَقَالَ الْإِنْسَانُ مَا لَهَا » يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا

(٨) الواقعة ٨٤ ، ونصُّ الآيات : « غُلُولا إِذَا بَلَغَتِ الْحُلُقُومَ وَأَنْتُمْ حِينَتُمْ تَنْظُرُونَ »

(٩) في الأصل : « إِذَا » وهو تحريف .

وإنما كُسرَتْ ذالٌ « إذ » مع التـنوين لا لقاء الساكنين لأن اجتماعها ثقيل . وزعم الأخفش أن الذال من « إذ » ، وإنما كُسرَتْ لأنها كسرة إعراب ، لأنها عنده معربة بالخفض ، لأنها منوثة مضاف إليها ما قبلها من حين ويوم ، كما هو القيام والقعود في نحو : يوم قيام زيد ، وحين قيام ^(١) عمرو ، وهو خاسدٌ من أوجه :

أحدها : أن « إذ » مبنية على السكون إذا لم يكن معها تنوين أبنة ، والتنوين فيها ليس للتمكّن فيقيد إعراباً ، وإنما بُنيت لأنها أشبهت الحروف في افتقارها أبداً إلى الإضافة إلى ما بعدها من الجمل ، ولا يُسأل عن بنائها على السكون لأنه الأصل ، والحركة لموجب ، وفيها يُسأل : لم كانت ؟

والثاني : أنها قد جاءت مكسورة مع غير التنوين لا لقاء الساكنين أيضاً ، كقوله تعالى : « إذ الأغلال في أعناقهم » ^(٢) ، وليس قبلها ما أضيف إليها .

والثالث : أنها تكون مجرّدة ^(٣) عن الإضافة إليها نحو : يوم وحين وغيرها ، وهي مع ذلك مكسورة كقول الشاعر ^(٤) :

٤٦٥ - نَهَيْتُكَ عَنْ طَلَابِكَ أَمْ عُمُرٍ بِعَاقِبَةٍ وَأَنْتَ إِذْ صَاحِبُ

فذل بهذه الأوجه أنها مبنية على السكون ، أضيف إليها أو لم يضاف ، وأن الكسرة فيها إنما هو لا لقاء الساكنين ، التنوين أو غيره ^(٥) ، أضيف إليها أو

(١) لعله : « حين قعود عمرو » . (٢) غافر ٦١

(٣) في الأصل : « مفردة » وهو تحريف .

(٤) البيت لأبي ذؤيب ، وهو في ديوان الهذليين ٦٨ ، والخصائص ٣٧٦/٢ ، وابن جيمش ٣١/٩ ، واللسان (شلل) ، والمفني ٩١ ، وفيه « بماقية » عوضاً من « بماقية » والأشعري ١٣ ، وشواهد المفني ٢٦٠ ، والخزانة ١٤٧/٣ . و « بماقية » أي : لستما طلبتها زجرتك عن قريب .

(٥) قوله : « أو » غير واضح في الأصل .

لم يُضَفْ ، وأنَّ التَّوِينَ فيها إنَّما هو عوضٌ من الجملة إذ لا تثبت معها ولا حظاً للتمكن فيها ، فاعلمه .

فإن قيل : فلمَ لا تقول : إنَّ حيناً و يوماً المضافين إليها مُقدَّرانِ لدلالة الكلام عليهما ، ويكون الخفضُ فيها إعراباً للإضافة إليها تقديراً ؟ فالجواب من وجهين : أحدهما : أنَّ المضاف لا يُحذفُ ويبقى المضافُ إليه في موضعٍ إلاَّ أن يُقامَ الباقي المضافُ إليه مقامه في الإعراب نحو : اجتمعتِ السَّماةُ وأسألُ القريةَ ، وأمَّا أنَّ يُحذفُ ويبقى المضافُ إليه مخفوضاً فشاذٌ كقوله (١) :

٤٦٦ - رَحِمَ اللهُ أَعْظَمًا دَفَنُوهَا بِسِجِّيسْتَانَ طَلْحَةَ الطَّلَحَاتِ

/ بخفض « طلحة » ، أو عطفَ على غيره كقوله (٢) :

٤٦٧ - أَكَلْ أَمْرِي تَحْسِبِينَ أَمْرًا وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا

وإنَّما امتنع ذلك لأنَّ المضافَ إليه حالٌ محلُّ التَّوِينِ ، وكما لا يبقى التَّوِينُ دون اسم كذا لا يبقى المضافُ إليه دون المضاف .

والوجه الثاني : أنَّ معنى « إذ » هو معنى (٣) « حين » أو ما في معناه من اليوم والوقت وشبههما ، فلا فائدة في إرادته وتقديره .

فإن قيل : فلا شيءٌ اجتمع في نحو قوله تعالى : « وَأَنْتُمْ حِينَئِذٍ » (٤) و « يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا » (٥) وهما في معنى واحدٍ ، وما الفائدةُ في ذلك ؟ فالجواب أنَّ ذلك لمعنى غريبٍ ، وذلك أنَّ يوماً وحيناً يُضافان تارةً إلى الجملة

(١) تقدم برقم ٣٩٦

(٢) نُسِبَ في الكامل ٧/٢٤٧ إلى عدي بن زيد ، وهو في ملحقات ديوانه ١٩٩ ، والأمميات ١٩١ منسوباً إلى أبي دؤاد ، وهو في المقرب ١/٢٣٧ ، وابن عيش ٣/٢٦ ، والمفرد ٣٢١ ، وابن عقيل ٣/٥٧ ، والمعجم ٢/٥٢ ، والحزانة ٤/٣٩٤

(٣) قوله « معنى » ورد بالتكرار . (٤) الواقعة ٨٤ (٥) الزلزلة ٤

كقوله تعالى : « وَيَوْمَ تَشْقَى السَّمَاءُ بِالْغَمِّ » (١١) وقوله : « وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ حِينَ تَقُومُ » (١٢) ، وقول الشاعر (١٣) :

٤٦٨ - عَلَى حِينٍ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصَّبَا
.....
وقول الآخر (١٤) :

٤٦٩ - وَيَوْمَ عَقَرْتُ لِلْعَذَارَى مَطِيعِي
.....

وقارة إلى المفرد نحو قوله : « وَأَنْذِرْهُمْ يَوْمَ الْحَسْرَةِ » (١٥) ، وقوله : « وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ » (١٦) ، وقارة لا يكون فيها إضافة إلى غيرها ، كقوله تعالى : « ذَلِكَ يَوْمٌ مَجْمُوعٌ لَهُ النَّاسُ ، وَذَلِكَ يَوْمٌ مَشْهُودٌ » (١٧) ، وقوله تعالى : « هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ » (١٨) .

فإذا أضيفا إلى الجمل فلا بُدَّ من ذكرها بعدهما (١٩) ، ولا يجوز حذفها وتعويض التنوين منها ، لأنَّ التنوين يكون إذ ذاك فيها للتمكن ، لأنها أخرجت

(١) الفرقان ٢٥ (٢) الطور ٨٤

(٣) البيت للنايفة وهو في ديوانه ٤٤ وعجزه :

وَقُلْتُ : أَلَمَّا أَصْحُ وَالشَّيْبُ وَازِعُ

والكتاب ٣٣/٢ ، وإيضاح الزجاجي ١١٤ ، وأملاني الشجري ٢٦٤/٢ ، وابن يعيش ١٦/٣ ، والمغرب ٢٩٠/١ ، والإنصاف ٢٩٢ ، واللسان : بهر ، والميني ٤٠٦/٢ ، وشواهد المغني ٨١٦ ، والمص ٣١٨/١ ، والخزانة ١٥١/٣

(٤) البيت لامرئ القيس ، وهو في ديوانه ١١ وعجزه :

فَيَا عَجَبًا مِنْ رَحِيهَا الْمُتَحَمِّلِ

وهو في المغني ٢٢٩

(٥) مريم ٣٩ (٦) سورة ص ٣ (٧) هود ١٠٣ (٨) الإنسان ١

(٩) أي : فإذا أضيف يوم وحين إلى الجمل فلا بُدَّ من ذكر الجمل بعدهما .

إليه من تنوين العوض بمحكم تمكئها ، فلا يكون لها شيء يستدل به على الجملة المحذوفة بعدها ، فلما أريد حذف الجملة التي بعدها اختصاراً كما يفعل مع « إذ » ، ولا بُدَّ من شيء يعوض منها ، وتنوين العوض لا يحتمله « حين » ولا « يوم » [لأحدهما تنوين تمكئها] ^(١) ، « جُعِلَتْ » إذ ، بعدها لِيَتَوَصَّلَ بها ^(٢) إلى إلحاق تنوين عوض دالية على الجملة المحذوفة ، إذ هي تمبيضة ، فاجتمعت « إذ » مع كل واحدة منها لإفادتها إفادتها من غير تناقص ولا اختلاف في المعنى ، ولإرادة التوصل إلى الاستدلال على الجملة المحذوفة ، فلذلك إذا وجدنا « إذ » مفردة لا نُقَدِّرُ قبلها حيناً ولا يوماً لعدم احتياجها إليها ، وإذا وجدنا « حيناً » و « يوماً » ، يراد إضاقتها إلى الجملة اختصاراً فلا بدَّ معها من « إذ » ، لما ذكرت لك ^(٣) ، والمقصود الحين واليوم فاعلمه .

وبما يدل على ذلك عدم اجتماعها إذا ظهرت الجملة بعدها فلا يقال : يومَ إذ قام زيدٌ ، ولا حينَ إذ قامَ عمرو .

١٦٧ فَإِنْ قِيلَ : فَبَل تَضَافُ « إِذ » إِلَى الْمَفْرُودِ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ ^(٤) : /

٤٧٠ - هَلْ تَرَجِعَنَّ لِيَالٍ قَدْ مَضَيْنَ لَنَا

وَالْعَيْشُ مُنْقَلِبٌ إِذْ ذَاكَ أَفْنَانَا

فالجواب أن « ذاك » في البيت ليس مضافاً إليه ، وإنما هو مبتدأ خبره محذوف للعلم به تقديره : كأنَّ أو مستقر ، لأن « إذ » لم تثبت إضاقتها إلى المفرد

(١) ما بين معقوفين لا معنى له ، لعل صواب العبارة : « وتنوين كلٍّ منها تنوين تمكئ » .

(٢) في الأصل : « هما » وهو تحريف . (٣) في الأصل : « له » وهو تحريف .

(٤) البيت لعبد الله بن المعتز كما في الأغاني ٢٧٧/١٠ ، وعجزه فيه :

وَالدَّارُ جَايِمَةٌ أَرْمَانُ أَرْمَانَا

وقد يكون البيت لغير ابن المعتز ، وهو في أمالي الشجري ١٩٨/٢ ، وشواهد المغني

٢٤٧ ، والدرر ١٧٣/١

في موضع ، فيقال : « جئت إذ قدامك » ولا « إذ قعودك » فهي في البيت
 باقية على أصلها من إضافتها إلى الجملة ، و « ذا » اسم إشارة مبني لا إعراب فيه
 بوجه ، فليس للخفض فيه ظهور فيحكم بالإضافة إليه مفرداً ، وإثباتاً هو مبتدأ
 يجوز حذف خبره للعلم به ، كما حذف في نحو قوله تعالى : « طاعة وقول معروف »^(١) ، أي أمثل أو أحسن .

فإذا صحَّ ذلك فـ « إذ » أبدأ مضافة إلى الجملة ظاهرة أو مقدرة ،
 معوض منها التنوين في آخرها كما ذكر ، فاعلمته وبالله التوفيق .

النوع الثاني : أن يكون عوضاً من الحرف بحركته ، وذلك في كل جمع
 مؤنث لا نظير له في الواحد متقوصاً في حال الرفع والخفض ، نحو : جاءني
 جداري ، ومررت بجواري ، وجاءني عوادي ، ومررت بعوادي ، وكذلك هوادي وسواري
 وشبه ذلك .

وذلك أن الجمع الذي صفته ما ذكر لمّا كان مؤنث وجمع ومعتلاً
 ثقيلًا بالضم والكسرة ، تجتمع عليه النقل من أوجه ، فحذفت منه الياء بحركتها ،
 وعوض منها التنوين ، فإذا ترجع إلى النصب ردّنا الياء مفتوحة لحقيقتها ، فلم
 تحتاج إلى تنوين إذ لا حذف فيعوض من المحذوف ، فنقول : رأيت جواري
 وغواشي وعوادي .

ولا نقول للتنوين في هذا النوع إنه للممكن لعدم انصرافه ليعلّتيه
 المانعتين من الصرف وهما الجمع وعدم النظر في المفردات فهو كضوارب وقواعد ،
 وبالا ينصرف لا ينون إلا في الضرورة على ما يذكّر بعد .

وزعم أبو إسحاق الزجاج^(٢) أن التنوين في هذا النوع عوض من حركة الياء

(١) سورة محمد « صلى الله عليه وسلم » ٢١

(٢) انظر : المتصف ٧٠/٢ ، وإيضاح الزجاجي ٩٧ ، ٩٨ ، والممتع ٥٥٤

لا غير ، لأنها ثقلت في الياء وُعوضَ منها التَّوْنُ ، فالتقى ^(١) ساكنًا مع الياء
فحذفت الياء لثقل اجتماعهما .

وهذا فاسدٌ من أوجهٍ : أحدها : : أن الكسرة والضمة في الياء لا تظهران
أبدًا ، سواء كان في الكلمة تَوْنٌ أو لم يكن لاستثقالها ، فلما لم ^(٢) تظهر في
موضع دَلْثًا على أن التَّوْنِ إثباتٌ هو عوضٌ من الياء [وتبعيةُ الكسرة إذ
ليس على ما تحمل ^(٣) تقديرًا ، فلما كانت الياء كالضمة والكسرة في التقدير حكمتنا
بأنه عوضٌ منها] ^(٤) .

الثاني : أننا قد وجدنا ما لا يدخله حركة أصلاً نحو : جلى وذكرى وسلمى ،
ولم نجد فيه تَوْنًا ، لذلك فلو كان التَّوْنُ عوضاً من حركة الزَّيْمِ / في هذه ١٦٨
الاسماء ونحوها فدل ذلك على أن التَّوْنِ في مسألتنا عوضٌ من الحرف لا من الحركة .

والثالث : أن التَّوْنِ حرفٌ والياء حرفٌ فتسابا ، فعوضَ أحدهما من
الآخر ، ولا تتناسب بين الحركة والتَّوْنِ فيجعلُ عوضاً منها لأنه حرفٌ وهي
بعضُ حرفٍ عند المحققين .

فإن قيل : فلمَ لم يُقل : جوارىً وغواشيً في : جوارى وغواشي بفتح الياء
في حال الحذف بلا تَوْنٍ ، كما قيل في ضوارب [ضوارب] بفتح الباء في حال
الحذف بلا تَوْنٍ ، لأن كل واحدٍ من النوعين لا ينصرف للعلتين المذكورتين ؟

(١) أي : فالتقى التَّوْنِ . (٢) في الأصل : « فلم تظهر » وهو تحريف .

(٣) كذا في الأصل .

(٤) ما بين معقوفين غير مستقيم ، لعل فيه سقطاً ، ويبدو أنه مقتبس من معالجة ابن
جني في النصف ٧٣٠ ٧٢/٢ ، يقول : « التَّوْنِ في جوارى ونحوه ليس بدلاً من الحركة .
وذلك أن الياء في « جوارى » قد عاقبت الحركة في الرفع والجر . في الغالب من الأمر ،
وإذا كان الأمر كذلك فقد صارت الياء لمعاقبتها الحركة تجري مجراها ، فكما لا يجوز أن
يُعوّضَ من الحركة وهي ثابتة كذلك لا يجوز أن يُعوّضَ منها وفي الكلمة ما هو معاقب لها
وجاز مجراها » .

فالجواب : أشبه استنقلوا النطقَ بذلك لاجتماع الثقل من الأوجه التي ذكرنا ، ولا تجتمع في ضوارب ، فاعلمه ، ألا ترى أن آخرَ « ضوارب » حرفٌ صحيحٌ وآخرَ « غواشي » حرفٌ معتلٌّ زائدٌ في الثقل لبنائه وتناهيهِ ، ففيهِ من الثقل ما ليسَ في ضوارب ، فذلك حذفتِ الياءُ وعوضتْ منها التنوينُ في حال الرفع والحذف .

الخامس (١) : أن تكونَ لا ترنمُ ، وذلك في قوافي الشعر ، وهي أواخرُها لأش موضعٌ وقفٌ محتملٌ لتطويل الصوت بعدما يمضي البيتُ بوزنه كاملاً ، ولذلك جعلتْ حروفُ الإطلاقِ : لوأُو والياءُ والألفُ لتقبلَ طولَ المدِّ والزيادةَ بحرفٍ يشبهها وهو النونُ لِمَا تقدّمَ من الوجوه في غير هذا الموضع .

وهذا التنوينُ يلحقُ الأسماءُ والأفعالَ والحروفَ على اختلافها من ظاهرٍ أو مضمرةٍ أو معربةٍ أو مبنيّةٍ أو غير ذلك ، فليس حكمه حكم واحد من التنوينات المتقدمة ، وذلك نحو قول الشاعر (٢) :

٤٧١ - قِفَا نَبْكَ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِنُ
وقول الآخر (٣)

٤٧٢ - أَقْبَلِي اللَّوْمَ عَاذِلَ وَالْعِتَابَ نَ

(١) أي : النوع الخامس من أنواع التنوين .

(٢) البيت لامرئ القيس وهو في ديوانه ٨ وعجزه :

بِسِقْطِ اللَّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْملِ

وهو في الأزمية ٢٥٣ ، وقوله « ومنزلان » وردت في الأصل : « ومنزل » وهو سهو لأنه موضع الشاهد .

(٣) تقدم برقم ٣٢ ، وقوله : « والمتابن » وردت في الأصل : « والمتابا » وهو سهو لأنه موضع الشاهد .

وقول الآخر^(١) :

٤٧٣ - طَحَا بِكَ قَلْبٌ فِي الْحِسَانِ طَرُوبُنُ

وقول الآخر^(٢) :

٤٧٤ - مِنْ طَلَّلَ كَالْأَتْحَمِي أَنْهَجَنُ

وقول الآخر^(٣) :

٤٧٥ - وَالْدُّيُونُ تُقْضَنُ

وقول الآخر^(٤) :

٤٧٦ - إِذَا الدَّاعِي الْمُثَوَّبُ قَالَ يَا أَنْ

وقول الآخر^(٥) :

(١) البيت لملمعة وهو في ديوانه ٢٣ وعجزه :

بُعَيْدَ الشَّبَابِ عَصَرَ حَانَ مَشِيبُ

وهو في أمالي الشجري ٢٦٧/٢ ، واللسان (طحا) ، والمزهر ٢/٤٨٦ ، وقوله :
« طروب » وردت في الأصل : « طروب » وهو سهولانه موضع الشاهد .

(٢) البيت للمباج ، وهو في ديوانه ٧٠٧ ، وقبله :

مَا هَاجَ أَحْزَانًا وَشَجَّوْا قَدْ شَجَا

والكتاب ٢/٣٥٩ ، والخصائص ١٧١/١ ، والمغني ١٢/٤١٢ ، واللسان (بيع) ، وشواهد
المغني ٧٩٣ ، وشواهد الشافية ٢٤٣ . والأخمي : البرد المخطط ، والأنج : البالي .

(٣) البيت لرؤبة وهو في ديوانه ٧٩ ، وقامه وما بعده على الترتيم :

دَايَنْتُ أَرْوَى وَالْدُّيُونُ تُقْضَنُ قَطَلْتُ بَعْضًا وَأَدْتُ بَعْضَنُ

وهو في الكتاب ٢/٣٦١ ، والوسط ٢٣١/١ ، واللسان (بيع) ، والبحر المحيط
٢٣٢/٢ ، والخزانة ١/٧٠ ، وشواهد الشافية ٢٣٣

(٤) تقدم برقم ٣٤ (٥) تقدم برقم ٣٣

٤٧٧ - يَا أَبَتَا عَلِّكَ أَوْعَسَاكَنْ

وزاد أبو الحسن الأخفش تنويناً سادساً ومثناه الغالي وسمى الحركة التي قبله 'غلو' ، وذلك التنوين في القافية المقيدة ، وهي التي سكن حرف الروي فيها ، نحو قوله ^(١) :

٤٧٨ - وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ خَاوِي الْمُخْتَرَقِنْ

وهذا التنوين إذا تأملته راجع إلى تنوين الترنم لأنه 'يتروثم' به في المقيد كما 'يتروثم' به في المطلق ، وليس كونه في المطلق دون المقيد ^(٢) حكماً 'يُخرجه' ١٦٩ عن المعنى من الترنم ، وإنما يتفرق منه بزيادة الغلو خاصة ، فلا تشاح ^(٣) في التماسي إذا فهم المعنى .

وزاد بعض المتأخرين تنويناً سابعاً وهو تنوين الضرورة لأنه لا مدخل له في اللفظة لأنه إمّا مبني وإمّا لا ينصرف ، وكلاهما لا مدخل للتنوين فيه ، فإذا إثباتاً 'وضع' للضرورة ، نحو قول الشاعر ^(٤) :

٤٧٩ - سَلَامُ اللَّهِ يَا مَطَرُ عَلَيْهَا

(١) البيت لرؤبة وهو في ديوانه ١٠٤ وبعده :

مُشْتَبِهِ الْأَعْلَامِ لَمَاعِ الْحَقَقْ

وهو في الكتاب ٣٦١/٢ ، والخصائص ٢٦٤/١ ، وابن يعيش ١١٨/٢ ، واللسان (خفق) ، والفني ٣٧٨ ، وابن عقيل ١٦/١ ، والأشعرني ١٢ ، وشواهد المفني ٧٨٢ ، والمزهر ٢٦٣/١ ، والخزانة ٧٨/١ ، وأراجيز العرب ٢٢ . وقاتم : صفة لبد ، والأعماق : أطراف المقار .

(٢) قوله « المقيد » غير واضح في الأصل .

(٣) شاح فلاناً : خاصه وجادله . (٤) تقدم برقم ٢٢٢

فـ « مطر » مبني لاث منادى مفرد علم ، وذلك أبداً حكمه في النداء ، نحو قوله (١) :

٤٨٠ — يَاحْكُمُ بْنُ الْمُنْذِرِ بْنِ الْجَارُودِ

ومنه قوله تعالى : « أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ ، قَدْ صَدَّقْتَ الرُّيَا » (٢) ، فهذا التنوين قد دخل المبني ، ولا مدخل له فيه إلا للضرورة وكذلك قول الشاعر (٣) :

٤٨١ — يَمِنْ حَمْلَنَ بِهِ وَهْنٌ عَوَاقِدُ حُبِّكَ النَّطَاقِ فَعَاشَ غَيْرَ مُهْبَلٍ
وقول الآخر (٤) :

٤٨٢ — فَلَتَاتِيَنَّكَ قَصَائِدُ وَلَيَذَفَنَّ جَيْشًا إِلَيْكَ قَوَادِمُ الْأَكْوَارِ

(١) البيت لرؤية في ملحقات ديوانه ١٧٢ وبعمده :

أَنْتَ الْجَوَادُ بْنُ الْجَوَادِ الْمَحْمُودُ

ونُشِبَ في الكتاب ٢٠٣/٢ لراجز من بني الحيرماز ، والكامل ٤٠٣ ، والبحر المحيط ٥٠/٤ ، والاسان (سردق) ، والأشعري ٤٤٦ ، وبعمده فيه :

سَرْدَاقُ الْمَجْدِ عَلَيْكَ مَمْدُودُ

والرواية المشهورة « ياحكم بن » على أنه جُمِلَ « ابن » تابعا مع ما قبله بمنزلة الشيء الواحد .

(٢) الصافات : ١٠٤ ، ١٠٥

(٣) البيت لأبي كبير الهذلي ، وهو في ديوان الهذليين ٩٢/٢ ، ورواية العجز فيه :

حُبُّكَ الثِّيَابِ فَشَبَّ غَيْرَ مُثْقَلٍ

والكتاب ١٠٩/١ ، والحامسة ١٩/١ ، وابن يميض ٧٤/٦ ، وشراهد المفسني ٩٦٣ .
والنطاق : إزار تشده المرأة في وسطها ، والمهبل : المدعو عليه بالمهبل وهو كون أمه تلقدته .
وقوله : « عواقد » ورد في الأصل : « عواتك » وهو تحريف . وقوله : « مهبل » في الأصل :
« مهبل » وهو تحريف .

(٤) البيت للزينة ، وهو في ديوانه ٩٩ ، والنصف ٧٩/٢ ، والمقتضب ١٤٣/١ ، والخصائص

٣٤٧/٢ ، والإنصاف ٤٩٠ . والقوادم : ج قادمة وهي مقدم الرجل ، والأكوار : ج كور
وهو رحل الناقة .

وكل واحد من الجمعيتين في اليتين لا ينصرف للجمع وعدم النظر ولكن
 'صرفاً للضرورة' .

وهذا التنوين في التحقيق راجعٌ إلى معنى التمكّن لأنّ هذه الأسماء المنوَّنة
 في الضرورة و^(١) أصولها التمكّن ، فإذا اضطرَّ الشاعرُ رَدّها إلى أصلها ،
 فالضرورة سببٌ لإظهار التنوين فيما أصله فيه ^(٢) ، لا أنشأها معنى من معاني التنوين
 فليس ذلك موقعاً سابعاً ، وإلاّ لو كانت الضرورة معنى لكان التنوين في المبنيات
 اللازمة كـ « كيف وأين وهو وهي » وشبه ذلك ، وفي الأفعال الناصبة والمضارعة
 والأمر والحروف كـ « لم ، و « لو » وشبه ذلك ، وهو غيرٌ موجودٍ إلاّ فيما
 أصله التمكّن ، فغايةُ الضرورة أن تصيرَه ^(٣) يظهرُ بعدَ أن لم يكن ،
 رَدّاً إلى الأصل ، فاعلمه .

واعلم أنّ التنوين في غير الترتب والضرورة يجوز حذفه ^(٤) الألف واللام ، نحو
 الرجل والغلام في : رجلٌ وغلامٌ ونحوهما ، قال بعضهم : لأنّ الألف واللام
 دليل التعريف ، والتنوين دليل التأكيد فتناقضا ، فلا يجتمع بينهما . وهذا فاسدٌ ،
 لأنّ في المعارف بناءً هو منوّنٌ وهو العَلَمُ كزيد وعمر .

والصحيح أنّ عدمَ اجتماعهما إنشأ هو لأنّ التنوين معاقبُ الإضافة إذ لا يجتمع
 معها ، إذ هي دليلُ اتصالٍ وهو دليل انفصالٍ فتناقضا ، ولما لم تجتمع الإضافة
 مع الألف واللام لاختلاف ^(٥) تعريفها لم يجتمعا مع معاقبها التنوين ، أو تقول :
 لَمّا لم تجتمع الإضافة مع التنوين لأنّه مناقضها و^(٦) لم تجتمع الألف واللام
 معه ^(٧) لأنّه معاقبها . وإن شئتَ أن تقول : إنّ الألف واللام زائدتان
 في أول الاسم / والتنوين زائدٌ في آخره فنقلتُ الزيادة .

(١) الواو زائدة . (٢) أي : في التمكّن .

(٣) في الأصل : « أن تصيرَه » وهو تحريف . (٤) بل يجب حذفه .

(٥) في الأصل : « لاختلف » وهو تحريف . (٦) الوار مقحمة .

(٧) أي : مع التنوين ، وفي الأصل : « معها » وهو سهو .

ويحذف أيضاً للإضافة للعة المذكورة نحو : غلامٌ زيدٌ وفرسٌ عمروٌ ، ويحذف أيضاً لتقدير الإضافة ، كقولهم : قطع الله يدَ ورجلَ مَنْ قاله ، أي : يدَ مَنْ قاله ورجلَه . ومنه قول الشاعر ^(١) :

٤٨٣ - إِلَّا عُلاَّةَ أَوْ بُدَا هَةَ قَارِحَ نَهْدِ الْجَزَارَةِ

ويحذف أيضاً تخفيفاً كقراءة مَنْ قرأ : « ولا الليل سابقُ النهار » ^(٢) ، بنصب « النهار » وحذف التنوين ، ف قيل [له] لِمَ لَمْ تَقُلْ : « سابقُ النهار » ، بتنوين « سابق » ، فقال : لو قلتُه لكانَ أوزنٌ ، يعني : أثقل ، فحذف هذا التنوين لأنها هو للتخفيف خاصة .

ويحذف ^(٣) أيضاً لالتقاء الساكنين خاصة كقراءة مَنْ قرأ : « قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ » الصمد ، ^(٤) بغير تنوين في « أحد » ، ومنه قول الشاعر ^(٥) :

٤٨٤ - عَمَرُوا الَّذِي هَشَمَ الثَّرِيدَ لِقَوْمِهِ وَرِجَالُ مَكَّةَ مُسْتِنُونَ عِجَافُ
وقول الآخر ^(٦) :

(١) البيت للأعشى : وهو في ديوانه ١٥٩ ، والخصائص ٤٠٧/٢ ورواه بالتقديم والتأخير بين « علاة وبداة » ، وسر الصناعة ٢٩٧/١ ، والمقرب ١٨٠/١ ، واللسان (علل) ، وابن يعيش ٩١/١ ، وأما السبيل ١٣١ ، والخزانة ١٧٢/١ . والقارح من الحيل الذي أكل خمس سنين ، وبداهته : أول جريه ، وعلاته : بقية جريه ، والنهد : الغليظ ، والجزارة : للقوائم والرأس .

(٢) سورة يس ٤٠ ، وهي قراءة عمارة ، انظر القرطبي ٤٤٧٧ .

(٣) في الأصل : « وت حذف » وهو تصحيف .

(٤) الاخلاص ١ - ٢ ، وهي قراءة زيد بن علي ونصر بن عاصم وابن سيرين والحسن وأبو عمرو . انظر : البحر المحيط ٢٨/٨ .

(٥) نسب في اللسان « هشم » إلى عبد الله بن الزبير ، وهو في المقتضب ٣١٢/٢ ، والمنصف ٣١٢/٢ ، وابن يعيش ٢٣١/٢ . والمستنون : من أصابتهم سنة وقحط

(٦) تقدم برقم ٥٨

٤٨٥ - قَالَفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتَبٍ وَلَا ذَاكَرَ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلًا

بغير تنوين في « ذاكر » وهذا الحذف لا يكون إلا في الضرورة في الشعر أو نادر كلام كما تقدم ، والإثبات أحسن وأكثر ، فإن انضم إلى التقاء الساكنين كثرة الاستعمال لزم الحذف ، وذلك مع « ابن » ، وإذا وقع صفة لما قبله بين علمين أو لقين أو كنيستين ، أو أحدهما والآخر ، نحو : زيد بن زيد جاءني ، وجاءني أبو عبد الله محمد بن أبي عبد الله محمد ، وجاءني كرز بن بطانة ، وجاءني محمد بن أبي عبد الله ، وجاءني زيد بن كرز ، وأبو عبد الله بن كرز ، وكرز بن محمد ، وشبه ذلك .

وتُحذف الألف أيضاً من « ابن » كما يُحذف التنوين مما قبله في هذه المواضع ، فإن خرج « ابن » من أن يكون صفة ، أو أن يقع بين غير ما ذكر ثبتت الألف فيه والتنوين فيما قبله ، فاعلمه .

ويُحذف أيضاً إقباعاً لغير المنون كما جاء في الحديث من قوله عليه السلام (١) : « إِنَّكُمْ تُفْتَنُونَ فِي قُبُورِكُمْ مِثْلَ أَوْ قَرِيبَ مِنْ فِتْنَةِ الدَّجَالِ » أي : مثل فتنة الدجال أو قريباً منها ، فحذف التنوين من « مثل » لتقدير الإضافة ، ومن « قريب » إقباعاً له .

وربما عاملوا التابعات معاملة المتبوعات كفولهم : « أَخْذَهُ مَا قَدَّمُ وَمَا حَدَّثُ » (٢) بضم الدال ، ولا تستعمل (٣) وحدها إلا بفتحها ، وكذلك : « مَأْجُورَاتٍ مَأْزُورَاتٍ » (٤) ، ونحو ذلك فاعلمه ، وبالله التوفيق .

(١) قطعة من حديث رواه البخاري في كتاب العلم ٢٤/١ ، وانظر أمالي السبيلي ١٣٠

(٢) انظر المغني ٧٦٢ (٣) في الأصل : « وَلَا يَسْتَعْمَلُ » وهو تصحيف .

(٤) أصله : موزورات بالواو لأنه من الوزر ، انظر المغني ٧٦٢/٢ . وفي الحديث :

« ارْجِعْنَ مَأْزُورَاتٍ غَيْرِ مَأْجُورَاتٍ » . رواه ابن ماجه ٥٠٢/١

الموضع السادس للنون ^(١) : أن تكون الوقاية من كسر ما قبلها لأجل ياء المتكلم ، وهي قسمان : قسمٌ تلازم الكلمة ، وقسمٌ لا تلازمها .

فالقسمُ اللازمُ هي اللاحقةُ للأفعال الماضية والمضارعة والتي للأمر ، وإذا وليتها ياءُ المتكلم نحو / أكرمَني ويكرمني [وأكرمَني] ، وإنما لزمَت فيها محافظةُ على أن لا يُكسرَ أو أخيرُها لأجلِ الياءِ ، فتنقلَ مع أصل ثقلها فيتوالى عليها الثقلُ ، والأفعالُ لا يَدْخُلُها كسرٌ إلاَّ إنباعاً نحو : بدا ^(٢) ، ولالتقاء الساكنين نحو : اضربِ الرجلَ ، وهما عارضان مع السكون في الفعل .

وكذلك تلازمُ في : « إنَّ وأنَّ وكانَ ولكنَّ وليتَ » ، وإشبا ذلك لأنها أشبهتِ الأفعالَ في العمل بالتضمن وعدة الحروف والفتح لأواخرها ، فتقول : إنَّني وكانَني وليتَني ولكنَّني .

فإن قيل : قد قيل : إنَّني وأنَّني وكانَني ولكنَّني وليتَني بنونٍ واحدةٍ ، فليست النونُ المذكورةُ لازمةً في الكلمة ، قيل : أمّا « إنَّ » و « أنَّ » و « كانَ » و « لكنَّ » فجاءتْ بنونٍ واحدةٍ هي نونُ الوقايةِ ، وحُذِفَتِ النونُ الأصليةُ لثقل اجتماع النونين ، وتحكمتنا على أن الأصلية هي المحذوفة دون نون الوقاية ، لأنَّ نون الوقاية جُعِلَتْ لمعنى ^(٣) ، ولا يُجْعَلُ الشيءُ لمعنى يبقى مع حذفها لتناقض الغرضين ^(٤) ، ودأبتْ نون الوقاية على المحذوفة الأصلية إذ هي نونٌ مثلها ، ولا تدُلُّ الأصلية على التي لمعنى .

وأما وليتَ ، فهي لازمةٌ لها إلاَّ في الضرورة ، والضرورة تُحذفُ لها الأصلية في نحو قوله ^(٥) :

٤٨٦ - ولاكِ أسقيني إن كانَ ماؤك ذا فضلٍ

(١) في الأصل : « النون » وهو تعريف . (٢) كذا في الأصل .

(٣) انظر الإنصاف ٦٤٨/٢ (٤) في الأصل : « المعرضين » وهو تعريف .

(٥) تقدم برقم ٣٧٨

فأحرى أن تُحذفَ لما لزائدة في نحو قوله ^(١) :

٤٨٧ - كَمُنِيَّة جَابِرٍ إِذْ قَالَ لَيْتِي

كما حذفت ^(٢) وهي للإعراب في قوله ^(٣) :

٤٨٨ - أَيْبْتُ أُسْرِي وَتَبَيَّيْتُ تَذْلِكِي وَجَهَكَ بِالْعَنْبَرِ وَالْمِسْكِ الذَّكِي
بل هو هنا أخرى أن لا يجوز .

وكذلك تلزم مع « مِنْ » و « عَنْ » كقوله تعالى : فَتَقَبَّلْ مِنْي إِنَّكَ أَنْتَ
السميع العليم ^(٤) ، و « عَنِّي » إلّا في الضرورة كقوله ^(٥) :

٤٨٩ - أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَنِّي لَسْتُ مِنْ هُنْدٍ وَلَا هُنْدٌ مِنِّي
والقسم الذي يجوز أن تلحق الكلمة وألّا تلحقها ف « لَدُنْ » و « قَدْ »
و « قَطْ » بمعنى حَسَبَ ، تقول : لَدُنِّي وَلَدُنِّي ، وَقَدْنِي وَقَدِي ، وَقَطْنِي وَقَطِي ،
قال الله تعالى : « مِنْ لَدُنِّي عَذْرَاءٌ » ^(٦) ، ورأى بالتخفيف والتشديد ، فالتشديد على
إثباتها والتخفيف على حذفها ، وقال الشاعر ^(٧) :

(١) تقدم برقم ٤٠١ (٢) أي : التون من « تبيتين » و « تدلكين » .

(٣) لم أمتد إلى قائله وهو في اللسان « ذلك » ، وشاهد التوضيح ١٧٣ ، والمجم ١/١٠٥

(٤) آل عمران ٣٥

(٥) لم أمتد إلى قائله ، وهو في الجنى ٥٨ ، وابن يمين ١٢٥/٣ وفيه « قيس »

عوضاً من « هند » ، والأخميني ٥٦ ، والمجم ١/٦٤

(٦) الكهف ٧٦ ، قرأ الجمهور بالتشديد ، ونافع وعاصم خففا التون ، انظر القرطبي

٤٠٦١ ، والنشر ١/٣

(٧) كذا في الأصل : « من أم » والرواية « من ثمر » . واختلف في نسبة البيت

فقد نسبته ابن يمين ١٢٤/٣ إلى أبي بجدلة وبعده :

لَيْسَ الْإِمَامُ بِالشَّيْخِ الْمَلْحِدِ

ونسبه في الحزانة ٤٤٩/٢ إلى حميد الأرقط ، وقيل : أبو بجدلة ، وهو في الكتاب =

٤٩٠ - قَدْنِي مِنْ أُمِّ الْخَبِيبَيْنِ قَدِي
فجمع بين إلحاقها وحذفها ، وقال آخر ^(١) :

٤٩١ - اَمْتَلَا الْحَوْضُ وَقَالَ قَطْنِي مَهْلًا رُوَيْدًا قَدْ مَلَأَتْ بَطْنِي

وفي الحديث في وصف النار : « حَتَّى يَضَعَ الْجِبَارُ فِيهَا قَدَمَهُ فَتَقُولُ : قَطْنِي قَطْنِي » ^(٢) ، بغير نون الوقاية . وكذلك « لعل » ، والأكثر فيها الحذف ، ١٧٢ كقوله تعالى : « لعلِّي أَطْلِعُ » ^(٣) و « لعلِّي أَبْلُغُ » ^(٤) ، وقد جاء / إثباتها فيها ، قال الشاعر ^(٥) :

٤٩٢ - وَأَشْرَفُ بِالْقُورِ الْيَفَاعَ لَعَلَّنِي أَرَى نَارَ كَيْلِي أَوْ يَرَانِي بَصِيرُهَا

ومما يجوز أن تحذف فيه وتثبت الفعل المعرب بالنون ، نحو : تضربان وتضربون وتضريين ، إذا أوصلته بياء المتكلم أثبتت نون الوقاية مراعاة لأصل الفعل في الوقاية من الكسر ، وإذا حذفتها فلتقل اجتماع النونين أو النونات والأكثر الإثبات ، ويجوز إدغام نون الإعراب فيها ، وقرأ قوله تعالى :

= ٣٧١/٢ ، وراود أبي زيد ٢٠٥ ، وأمالى الشجري ١٤/١ ، والإنصاف ١٣١ ، والمغني ١٨٥ ، والأشعرني ٥٧ ، والعيني ٣٧٥/١ ، وشواهد المغني ٤٨٧ . والخببيان هما عبد الله ابن الزبير ركنيته أبو خبيب وأخوه مصعب . وقدني : أي حسي وكفاني ، والمحدد : الظالم أو الذي استحل حرمة البيت ، فهو يعرض بعبد الله بن الزبير .

(١) لم أمتد إلى قائله وهو في ثعلب ١٥٨ وفيه « ملا » عوضاً من « مهلاً » ، والخصائص ٢٣/١ ، واللامات ١٥٢ ، والإنصاف ١٣٠ ، وابن عيمش ١٣١/٢ ، واللسان والتاج (قعط) وأمالى الشجري ٣١٣/١ ، والعيني ٣٦١/١

(٢) رواية البخاري ١١٥/٦ : « يلقي في النار » ، وتقول : هل من مزيد ، حتى يضمح قدمه فتقول : قط قط »

(٣) القصص ٣٨ (٤) غافر ٣٦

(٥) البيت لتوبة من مقطوعة في أمالي الغالي ٨٧/١ ، وهو في اللسان (بصر) . وشواهد المغني ٥٩٠ والحزاة ٥٨/١ . والقور : ج قارة وهي الجبل الصغير .

« أتحتاجونني في الله ،^(١) بالثلاثة الأوجه : الحذف والإثبات والإدغام ، وكذلك :
« تأمروني أعبد »^(٢) :

وإنما لم نلزم في هذا القسم ، لأنها في « قط وقد ولدن » في الأسماء ،
وباب الأسماء لا تدخل فيها محافظة على سكون البناء كما كان ذلك في من وعن .
وأما « لعل » ، فالحذف فيها لثقلها بالطول والزيادة [في] أولها وإدغام
لاميتها الأخيرتين ، والإثبات إجراء لها مجرى : « إن » وأن « وكان » ولكن «
في شبهها للفعل في العمل وفتح الآخر وغير ذلك مما ذكر في بابها .

وما عدا ما ذكرنا من الأفعال والأسماء والحروف المذكورة فلا تلحقه نون الوقاية
من الأسماء والحروف ، فإن جاء من لحاقها شيء لواحد منها فلضرورة ، كقوله^(٣) :

٤٩٣ - وَمَا أَذْرِي وَظَنِّي كُلَّ ظَنٍّ أُمْسِلْمَنِي إِلَى قَوْمِي شِرَاحِي
وكان هذا الشاعر شبه اسم الفاعل بالفعل المضارع لعمله عمله ، وأنه في
قوته ، كأنه قال : أيسمني ، ولكن ذلك ضرورة كما ذكر .

باب النون المركبة

اعلم أن النون تتركب مع الحاء والنون : نحن ، ومع العين والميم : نعم ،
فلذلك حرفان .

نأماً ، نحن ، فقد ذكر حكمها في باب أنا وأنت ، لأن الباب فيها في
الفصل^(٤) واحد على ما مضى هناك .

(١) الأنعام ٨٠ ، قرأ نافع بتخفيف التنوين ، وشدد للنون الباقون . انظر النشر

٢٥٠/٢ ، والقرطبي : ٢٤٦٤

(٢) الزمر ٦٤ ، قرأ نافع بنون مخففة واحدة وفتح الياء ، وقرأ ابن عامر بنونين

مخففتين . والباقون بنون واحدة مشددة على الإدغام . انظر النشر ٣٤٨/٢ ، والقرطبي ٥٧٣٠

(٣) نسب في الدرر ٤٣/١ إلى يزيد بن محمد الحارثي ، وهو في المحتسب ٢٢٠/٢ .

واللسان (شرح) ، والبحر المحيط ٣٦١/٧ ، والمغني ٣٨٠ ، وشواهد المغني ٧٧٠

(٤) في الأصل : « الوصل » ، وهو سهو .

باب نَعَمْ (١)

اعلم أن «نعم» معناها العِدَّةُ والتَّصْدِيقُ، وهي حرفُ جوابٍ لما قبلها أبداً،
إلاَّ أنَّها إنْ كان ما قبلها طلباً فهي عِدَّةٌ لا غيرُ، وإنْ كان ما قبلها خبراً فهي
تصديقٌ لا غيرُ، فمثالُ الأولى أنْ تقولَ في جوابِ مَنْ قال : أَتَضْرِبُ زيداً ،
أو هل تَضْرِبُ زيداً ، أو ألا تَضْرِبُ زيداً ، ونحو ذلك من أنواع الطلب :
نعم ، والمعنى : الإخبارُ بفعل (٢) الضرب ووعْدُ السائل به ، ومثالُ / الثانية : أن
تقولَ في جوابِ مَنْ قال : ضَرَبْتُ زيداً أو قَتَلْتُ مِعْرَأً أو نحو ذلك من
الإخبار : نعم ، والمعنى قد ضَرَبْتُ أو قَتَلْتُ ، مجاباً كلامه بالإجابة إلى الفعل
وَصَدَّقْتُهُ ، وكانت كلاماً تاماً بوقوعها موقعَ الكلام التام ، وقد يجوزُ أَنْ تَجْتَمَعَ
معه (٣) توكيداً ، وقد يجوزُ أَنْ تأتيَ بأصل الجوابِ جملةً على نحو ما تقدَّم دونها .

وهي في الجوابِ نقيضةٌ ، لا ، النافية ، ونقيضةٌ ، بلى ، أيضاً ، إلاَّ أنْ « بلى ،
تنفي الموجبَ قبلها ، وتوجبُ المنفي » أيضاً ، فإذا قال القائل : ضَرَبْتُ زيداً ،
فتقول : بلى ، فالمعنى لم أَضْرِبْهُ ، وإذا قال : لم تَضْرِبْ زيداً ، فتقول : بلى
فالمعنى : ضَرَبْتُهُ .

و «نعم» توجبُ لا غيرُ ، ولا يقعُ قبلها المنفي ، ولو جاءَ جاز ،
فلهذا قال بعضُ النحويين في قوله تعالى : « أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ » قالوا : بلى ، (٤) :
إِنَّهُمْ لو قالوا نعم لكانَ كُفْراً ، يريدُ : إِنْهم لو قالوا «نعم» لصدَّقوا النفيَ
فكفروا ، و « بلى » تنفيه وتوجبُ الجوابَ ، فيكونُ المعنى على «نعم» :

(١) انظر في : «نعم» : أمالي السهيلي ٩٤ ، والبنى ٢٠٤ ، والمنى ٣٨١ ، والهمع ٢/٧٦

(٢) قوله « بفعل » غير واضح في الأصل .

(٣) أي : تجتمع «نعم» مع الكلام ، وفي الأصل : « معها » أو تكون العبارة :
أن يجتمع معها .

(٤) الأعراف ١٧٢ ، ونسب صاحب المنى ٣٨٢ هذا القول إلى ابن عباس .

لست ربنا ، وعلى د بلى ، بل أنت ربنا ، فخرج من هذا أن د نعم ،
لا تقع في مواضع د بلى ، ، وأن بلى تقع في مواضع نعم ، إذ لا يقع قبلها
الموجب ، وقال بعضهم : إنه قد يقع كل واحد منهما موضع الآخر^(١) ، وأنشد^(٢) :

٤٩٤ - أليس الليلُ يجمعُ أمْ عمرٍو وإيَّانا فذاك بنا تداني
نعم ، وترى الهلالَ كما أراه ويعلوها النهارُ كما علاني

فلو قال هنا : بلى لجاز ، وقوله د نعم ، جائز ، وهذا عندي على توجيحين
في البيت : الأول : إن أريدَ جوابُ : د أليس الليلُ يجمعُ أمْ عمرٍو وإيَّانا ،
جوابَ د بلى لأنَّ قبلها النفيَ فيكونُ المعنى : بل يجمعُنا ، وإنَّ^(٣) أريدَ
جوابُ د فذاك بنا تداني ، صحَّتْ د نعم ، على معنى : نعم ذاك بنا^(٤)
تداني ، فليس في البيت شاهدٌ على أن كلَّ واحدٍ منها موضعُ الأخرى كما
ذكرت لك ، فاعلمه .

الصاد والضاد : غفل

باب العين /

٢٧٤

اعلم أن العينَ لم تجيء مفردةً ، وإنما أتت مركبةً مع غيرها من الحروف ،
مع الدال والألف : عدا ، ومع النون : عن ، ومع اللام خيفة والألف :
على ، ومع اللام المشددة : عل ، فلك أربعة أحرف .

(١) انظر : أمالي السبلي ٤٥ ، ٤٦

(٢) البيتان لجسَّدر كما في أمالي الغالي ١/٢٧٨ ، وأمالي السبلي ٢٤٦ ، والقرب

٢٩٤/١ ، والمغني ٣٨٣ ، والخزانة ٤٨٠/٤

(٣) وهو التوجيه الثاني . (٤) في الأصل : « لكا » وهو تحريف .

باب عدا^(١)

اعلم أن « عدا » تنقسم قسمين : قسم فعل ، وقسم حرف للجر ، ومعناها في القسمين الاستثناء كخلا وحاشا .

فإذا كانت فعلاً في باب الاستثناء ففاعلها مضمّر فيها يعود على بعض المستثنى منه ، وما بعدها منصوب بها معمولاً به نحو : قام القوم عدا زيداً ، فحكمها في ذلك حكم « خلا » ، وقد ذكر في بابها .

وإذا كانت حرف جَرٍّ خَفَضَتْ ما بعدها^(٢) وكان العامل فيها معنى^(٣) الفعل قبلها الذي في الكلام أو ما في تقديره ، نحو : قام القوم عدا زيد^(٤) ، وهؤلاء قاتلون عدا زيد^(٥) ، والأكثر فيها نصب ما بعدها فتكون فعلاً .

وإذا دخلت عليها « ما » كانت معها مصدرية لتختصّها حينئذٍ للفعل ، فينصب ما بعدها إذ ذاك ، نحو : قام القوم ما عدا زيداً ، وتقديره : عدواً وزيداً وهما في موضع الحال أي : عادين زيداً ، وبعضهم يجيز أن تكون « ما » زائدة فتبقى على الحذف لما بعدها . وفيه نظر قد بين في باب « خلا » .

باب عن^(٦)

اعلم أن « عن » تنقسم قسمين : قسم تكون اسماً ، وقسم تكون حرفاً ،

(١) انظر في « عدا » : الكتاب ٣/٣٤٨ ، وابن يعيش ٢/٧٧٧ ، والجنى ١٨٦ ، والمغني ١٥٣

(٢) قال ابن يعيش ٢/٧٨ : « ولم يجزك سيبيد ولا المبرد فيها الحرفية وإنما حكاها الأخفش » .

(٣) في الأصل : « معد » وهو تحويف .

(٤) في الأصل : « زيدا » وهو تحريف لأنه موضع الشاهد .

(٥) انظر في « عن » : الخصص ١٤/٥٤ ، وابن يعيش ٨/٣٩ ، والجنى ٩٦ ، والمغني

١٥٧ ، والمص ٢/٢٩٧

فَأَمَّا الَّتِي تَكُونُ أَمِّماً فِيهِ يَدْخُلُ عَلَيْهَا حَرْفُ الْجَرِّ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ (١) :

٤٩٥ - مِنْ عَنْ يَمِينِ الْحَبِيَّاءِ نَظَرَةٌ قَبْلُ
وَلَيْسَتْ حَقًّا .

وَأَمَّا الَّتِي تَكُونُ حَرْفًا ، وَهِيَ الْمَقْصُودُ ، فَإِنَّ لَهَا فِي الْكَلَامِ مَوْضِعَيْنِ :

الموضع الأول : أَنْ تَكُونَ حَرْفَ جَرٍّ ، وَلَهَا فِي ذَلِكَ مَعَانٍ :

الأول : الْمَزَايِلُ (٢) ، نَحْوُ قَوْلِكَ : رَمَيْتُ عَنْ الْقَوْسِ وَاحْتَجَجْتُ عَنْ
فُلَانٍ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : « عَفَا اللَّهُ عَنْكَ » (٣) ، وَقَالَ : « فَاغْفِرْ عَنْهُمْ
وَاصْفَحْ » (٤) ، وَمِنْ ذَلِكَ : تَجَاوَزْتُ عَنْ فُلَانٍ وَكَفَرْتُ عَنْهُ ، قَالَ اللَّهُ
تَعَالَى : « نَكْفُرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ » (٥) ، وَقَالَ : « وَكَفَرْنَا عَنْ سَيِّئَاتِنَا » (٦) .

المعنى الثاني : أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى « بَعْدَ » ، نَحْوُ قَوْلِكَ : « أَطْعَمْتُهُ عَنْ جُوعٍ
وَأَمَّنْتُهُ عَنْ خَوْفٍ » / أَيْ بَعْدَ جُوعٍ وَبَعْدَ خَوْفٍ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : « عَمَّا قَلِيلٍ ١٧٥
لِيُصْـبِحْنَ نَادِيبِينَ » (٧) أَيْ : بَعْدَ قَلِيلٍ ، وَ« مَا » زَائِدَةٌ ، قَالَ الشَّاعِرُ (٨) :

٤٩٦ - فَوُومُ الضُّحَى لَمْ تَنْتَطِقْ عَنْ تَفَضُّلِ

(١) البيت للقطامي ، وهو في ديوانه ٢٨ ، وصدره :

فَقُلْتُ لِلرَّكْبِ لَمَّا أَنْ عَلَا بِهِمْ

وهو في أدب السكاكب ٣٩٢ ، وشرحه الجواليقي ٣٤٩ ، وابن يعيش ٤١/٨ ، والمغرب ١/١٩٥ ،
واللسان (عن) ، والبحر المحيط ١٨٧/١ ، والجنى ٩٦ . والحبيبات : موضع ، وقيل : مقابلة .

(٢) ويعبر عنه النعميون بالمجازة ، ولم يثبت لها البصرون غيره ، انظر الجنى ٩٧

(٣) التوبة ٤٣ (٤) المائدة ١٢

(٥) النساء ٣١ ، وفي الأصل : « وَنَكْفُرْ » والرواقعة . (٦) آل عمران ١٩٣

(٧) المؤمنون ٤٠ (٨) البيت لامرئ القيس ، وهو في ديوانه ١٧ ، وصدره :

وَتُضْحِي فَتَيْتُ الْمِسْكِ قَوْقَ فِرَاشِهَا

والتفضل : لبس ثوب واحد .

وقال آخر ^(١) :

٤٩٧- لَقِيَحَتْ حَرْبُ وَاثِلٍ عَنْ حِيَالِ

وقال آخر ^(٢) :

٤٩٨- وَمَنْهَلٍ وَرَدَّتْهُ عَنْ مَنْهَلِ

أي « بعد » في ذلك كله .

المعنى الثالث : أن تكونَ بمعنى « على » نحو قولك : أفضلتُ عنك ،
بمعنى عليك ، قال الشاعر ^(٣) :

٤٩٩- لَاهِ ابْنُ عَمِّكَ لَا أَفْضَلْتَ فِي حَسَبِ

عَنِي وَلَا كُنْتُ دَيَّانِي فَتَخْزُونِي

وقال آخر ^(٤) :

(١) البيت للعازث بن عباد البكري كما في أمالي القاضي ١٢٨/٢ وصدره :

قَرَبًا مَرَبِطَ النَّعَامَةِ مِنِّي

وهو في السطح ٧٥٧/٢ ، وحاسة البحرقي ٣٣ ، وأدب الكاتب ٤٠٥ . والنعامه : فرسه ،
ولقعت : حملت ، والحِيَال من حالت الناقة أي لا تحمل ، وإذا بقيت الناقة أعواماً بغير حمل ثم
حملت كان ذلك أقوى لولائها .

(٢) البيت للمجاج ، وهو في ديوانه ٤٧ وبعده :

قَفَرَيْنِ هَذَا ثُمَّ ذَا لَمْ يُؤْهَلْ

وهو في أدب الكاتب ٤٠٥ ، وشرحه الجواليقي ٣٦٦ ، وأمالي الشجري ٢٦٩/٢ ، والأذهية
٢٩١ ، والمختص ٦٧/١٤ ، والمغني ١٥٩ ، وأراجيز العرب ١٨

(٣) تقدم برقم ٣٣٨

(٤) البيت لعيسى بن الخطيم ، وهو في ديوانه ٤٠ ، وصدره :

لَوْ أَنَّكَ تُلْقِي حَنْظَلًا فَوْقَ بَيْضِنَا

وأدب الكاتب ٤٠٤ ، والمختص ٦٧/١٤ ، واللسان (سرم) . والسام : عروق الذهب .
يقول : تراصّ القوم حق لو ألقيت حنظلاً فوق بيضتهم لم يصل إلى الأرض . وقوله : « المتقارب »
ورد في الأصل : « متقاري » وهو تحريف .

٥٠٠ - تَدْحَرَجَ عَنْ ذِي سَامِهِ الْمُتَقَارِبِ

أراد : علي ، وعلى ذي .

المعنى الرابع : أن تكون بمعنى « من أجل » نحو قولك : قام فلان لك عن إكرامك ، وشمك عن مُزاج^(١) معك ، المعنى : من أجل ، قال الشاعر^(٢) :

٥٠١ - وَلَقَدْ شَهِدْتُ إِذَا الْقِدَاحُ تَوَحَّدَتْ

وَشَهِدْتُ عِنْدَ اللَّيْلِ مَوْقِدَ نَارِهَا

عَنْ ذَاتِ أَوْلِيَّةٍ أَسَاوِدُ رَبِّهَا وَكَأَنَّ لَوْنَ الْمِلْحِ لَوْنُ شِفَارِهَا

المعنى الخامس^(٣) : أن تكون بمعنى الباء ، نحو قولك : « قُتْتُ عَنْ أَصْحَابِي » .

قال امرؤ القيس^(٤) :

٥٠٢ - تَصُدُّ وَتُبْدِي عَنْ أَسِيلٍ وَتَتَّقِي

بِنَاضِرَةٍ مِنْ وَحْشٍ وَجَرَّةٍ مُطْفِئَةٍ

أي بأَسِيلٍ ، ولا يكون المعنى : « تَصُدُّ عَنْ أَسِيلٍ وَتُبْدِي بِهِ » ، ولا

« تَصُدُّ بِأَسِيلٍ وَتُبْدِي عَنْهُ » كما زعم بعضهم ، لأنه يكون من باب التنازع في الإعمال ، ومن شرط إعمال الأول في هذا الباب إبراز الضمير بعد الثاني إن كان

(١) في الأصل : « مزاج » وهو تصحيف .

(٢) البيتان للنمر بن تولب كما في أمالي النفاي ١/٢٠٩ ، وهما في السبط ٢/٧٨٣ ، وأدب

الكاتب ٤٠٧ ، وفيه « فوق » عوضاً من « لون » . وقوله : « إِذَا الْقِدَاحُ تَوَحَّدَتْ » يعني : اشتد الزمان وغلّت الأسعار فأخذ كل واحد قدحاً ، وذات الأولية : التي أكلت ولها بعدد ولي قسمت ، وقوله : أساود من المساودة وهي المساورة فهو يساره ليخدعه عنها ، والشفار : السكاكين العراض ، شبه ما جدد من الشعر على السكين بالملح ليبياضه .

(٣) نقله صاحب الجنى عن المؤلف ٩٩

(٤) الديوان ١٦ ، والأزمية ٢٨٩ ، والحزاة ٤/٢٤٤ . والأسيل : الخد السهل .

منصوباً أو مجروراً ، نحو رأيتُ وأكرمتُهُ زيداً ومَررتُ ومَرٌّ بي يزيدٍ ، فإذا لا بُدَّ^(١) في البيت من إخراج «عَنْ» عن وَضْعِهَا الأول إلى معنى الباء ، ووضعها الأول هو المزايلة كما ذكر ، وما عدا ذلك فهي مُخَوِّجَةٌ عَنْ بابها ، وقد تقدّم في غير موضع أَنَّ الحروف لا يوضع بعضها موضع بعض إلا إذا كان الحرف في معنى الآخر ، أو مردوداً إليه بوجه ما ، أو العامل فيه بمعنى العامل في الآخر ، أو مردوداً إليه بوجه ما ، وأما مع [عدم] الرجوع إليه أو إلى العامل فلا يجوز بوجه ، فاعلمه .

الموضع الثاني : أَنَّ تكونَ بمعنى «أَنَّ» وهي لغة بني تميم ، يقولون في أعجبتني أَنَّ تقومَ : «أعجبتني عن تقومَ» . وكذلك قال بعضهم : إِنَّ تيمماً انفردوا^(٢) بالعتّة ، يعني أنشأ تقول في موضع «أَنَّ» : عَنْ . وعلى ١٧٦ ذلك أنشدوا بيتَ ذي الرُّمة^(٣) :

٥٠٣ - أَعَنْ تَوَسَّمتَ مِنْ خَرْقَاءَ مَنزِلَةً

ماء الصَّبَابَةِ مِنْ عَيْنَيْكَ مَسْجُومٌ

أرادَ : أَنَّ تَوَسَّمتَ ، وقال آخر^(٤) :

٥٠٤ - أَعَنْ تَغَنَّتْ عَلَى سَاقٍ مُطَوَّقَةٌ

أرادَ : «أَنَّ» كما ذكر ، ولا يفتعلون ذلك في غير «أَنَّ» ، فاعلمه .

(١) أُنْعِمْتَ «مِنْ» في الأصل بعد «لا بد» .

(٢) قوله : «انفردوا» غير راضح في الأصل . (٣) تقدّم برقم ٢٥

(٤) البيت لابن هرمة ، وهو في ديوانه ١٠٥ ، وعجزه :

وَرَقَاءَ تَدْعُو هَدِيلاً فَوْقَ أَعْوَادِ

وهو في الحماض ١١/٢ ، وسر الصناعة ٢٣٥/١ . والهديل : ذكر الحام .

باب على^(١)

اعلم أن « على » لها ثلاثة أقسام : قسم تكون اسماً ، وقسم تكون فعلاً ، وقسم تكون حرفاً . فإذا كانت اسماً فذلك بدخول حروف الجر عليها كقوله^(٢) :

٥٥٥ - بَاتَتْ تَنْوُسُ الْحَوْضَ نَوْشاً مِنْ عَلَا
نَوْشاً بِهِ تَقْطَعُ أَجْوَارَ الْفَلَا
وقوله^(٣) :

٥٥٦ - غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظَمُّهُهَا
تَصِلُ وَعَنْ قَيْضٍ رِبْزِ زَاءَ بَحْجَلٍ
ومعناها : فوق .

وإذا كانت فعلاً فمضارع « يعلو » ومصدره « علواً » ، مثل : دَفَا يَدْنُو دُنُوءاً ، ومعناها ارتفع ، كقوله تعالى : « إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ »^(٤) ، وقال الشاعر^(٥) :

(١) انظر في « عل » الكتاب ٣٧٣/١ ، والأزهية ٢٠٢ ، وابن يعيش ٣٧/٨ ، والجنى ١٩٠ ، والمفني ١٥٢ ، والمجم ٢٨/٢

(٢) نسب في اللسان (نوس) إلى غيلان بن حريث ، وهو في المنصف ١٢٤/١ ، وأدب الكاتب ٣٩١ ، وشرح الجواليقي ٣٤٨ ، وثلث ٥٨٧ ، والخزاعة ٨٩/٤ . والضمير في باتت يعود إلى الإبل ، والنوس : التناول ، والأجواز : ج جوز وهو الوسط .

(٣) نسب في الأزهية ٢٠٣ إلى مزاحم العقيلي ، وهو في الكتاب ٣٧٣/٢ ، ونوادير أبي زيد ١٦٣ ، وأدب الكاتب ٣٩٢ ، وابن يعيش ٣٨/٨ ، والمقرب ١٩٦/١ ، وأسرار العروبة ٢٥٦ ، والمفني ١٥٦ ، والمخصص ٦٤/١٤ ، وابن عقيل ١٩/٣ ، والأشعري ٢٩٦ ، وشواهد المفني ٤٢٥ . والشاعر يصف قطاة تركت ولدها لمطشها . و « غدت من عليه » : صارت من فوقه ، و « تصل » : تصوت ، والقَيْض : قشر البيض ، والزِيَاء : البيداء .

(٤) القصص ٤

(٥) البيت لطرفة ، وهو في ديوانه ٥٨ ، واللسان (شعر) ، وأدب الكاتب ٥٥ . والشعر : شقائق النعمان .

٥٠٧ - وَتَسَاقَى الْقَوْمُ كَأَسَا مُرَّةً وَعَلَا الْقَوْمَ دِمَاءُ كَالشَّقَرِ

ولست غرضنا في الوجهين ، وإنما غرضنا الحرفية ، وهي حرف جرّ للأسماء ومعناها العلوّ [حقيقة] كقولك : طلع فلان على السقف واستوى على الجبل ، أو مجازاً كقوله تعالى : « على العرش استوى » (١) أي : قهر العرش فإدونه باستيلاء حكمه عليه . ومنه قول الشاعر (٢) :

٥٠٨ - قَدْ اسْتَوَى بِشْرُ عَلَى الْعِرَاقِ مِنْ غَيْرِ سَيْفٍ وَدَمٍ مُهْرَاقِ

أي : استوى وقهر . ومن هذا المعنى أو قريب منه قولهم : خَرَقْتُ على فلان ثوبه ، وأخرقت عليه داره ، وهو لم يلبس الثوب ولا دخل الدار ، وإنما معناه ... (٣) من ذلك .

وهذا موضع « على » في أصل الوضع ، ثم قد تنخّرجُ عنه لمعانٍ أخرى ، فمنها أن تكون بمعنى « عن » ، كقولك رَضِيتَ عَلَيْكَ ، أي : عنكَ ، ومنه قول الشاعر (٤) :

٥٠٩ - إِذَا رَضِيتَ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ لَعَمْرُ اللَّهِ أُعْجِبَنِي بِرِضَاهَا وَقَالَ الْآخَرُ (٥) :

(١) طه هـ

(٢) لم أمتد إلى قائله . وهو في اللسان (سوا) ، والبحر المحيط ١/١٣٤ ، والقرطبي ٢١٨

(٣) كلمة لم أتبينها ، رسمت : « جاعلكه » .

(٤) البيت للحييف العقيلي كما في الأرمية ٢٨٧ ، وهو في أدب الكاتب ٣٩٥ ، وأما

النجري ٢/٢٦٩ ، والخصص ١٤/٦٥ ، واللسان : (رضي) ، والمفني ١٥٣ ، والأشموني

٢/٢٩٤ ، وابن عقيل ٣/١٧ ، وشواهد المفني ٤٩٦

(٥) « نسب في شرح الجواليقي إلى دوسر بن غسان ٣٥٤ ، وروايته فيه :

إِذَا مَا امْرُؤٌ وَلَّى عَلَيَّ بِوَدِّهِ وَأَدْبَرَ لَمْ يَصْدُرْ بِإِدْبَارِهِ وَدِّي

وهو في أدب الكاتب ٣٩٧ . و « ابرؤ » في البيت غير واضحة في الأصل .

٥١٠ - إذا ما أَمْرُؤٌ وَلَّى عَلَيْكَ بِوَجْهِهِ

أي : عنك ، وجاز هذا أيضاً فيها لأن معنى « رضي » في البيت الأول في معنى [وافى] ، وولّى في الثاني في معنى أعرض ، وقد تقدّم بيان هذا فيما تقدّم / ١٧٧ فتبيّن أنّه وقِسْ تَصِيبٌ إن شاء الله .

باب «عَلَّ»^(١)

اعلم أن «عَلَّ» معناها الترجيبي في المحبوبات ، والتوقع في المحذورات فتقول : ادعُ اللهَ عَلاً يرحمك ، فهذا تَرَجَّيٌ ، وتقول : لا تَدْنُ من الأسدِ عَلاً يأكلك فهذا توقعٌ . ومن الأول قوله تعالى : ولا تَدْرِي لعلَّ اللهَ يُحْدِثَ بعد ذلك أمراً^(٢) ، وهذا المعنى أكثر في الكلام من الثاني . ومن الثاني قوله^(٣) :

٥١١ - لَا تُهِنَ الْكَرِيمَ عَلاً أَنْ تَرُ
كَعَ يَوْماً وَالْدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ

وقد تقدّم أن اللامَ في أولها زائدة عليها ، والاحتجاج لها في باب اللام ، وعملها في الوجين^(٤) في المبتدأ والخبر نصباً ورفعاً كما « إن »^(٥) المذكورة ، وأحكامها فيها كأحكامها ، وكذلك في غيرها .

إلا أنها تخالفها في عدم نون الوقاية معها إلا في الشعر كما ذكرنا في باب النون ، وأنها لا يعطف على موضعها مع اسمها كما كان ذلك في « إن » لأنها

(١) انظر في «عَلَّ» المقتضب ٧٣/٣ ، والجنى ٢٣٤ ، والمغني ٣١٧

(٢) الطلاق ١ (٣) تقدم برقم ٣٣٥ (٤) أي : في « لعل وعل » .

(٥) في الأصل : « كان » وهو سهو لأن المؤلف سبوا بين «علَّ وإن» ، وليس

بين «علَّ» و«كان» .

قد غَيَّرَتْ معنى الابتداء إلى معنى الفعل من الترجي والتوقع ، ولذلك لا تدخل اللام أيضاً في خبرها كما تدخل في خبر «إن» وهو من أوجه المخالفة .

وتخالِفُها أيضاً وسرَّ أخواتها في أن «أن» تدخل على خبرها لمعنى الترجي الذي فيها أو التوقع ، كما قال الشاعر (١) :

٥١٢ - عَلَّكَ أَنْ تَرَى كَعَّ يَوْماً وَالذَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ

وتخالِفُها وأخواتها - إلا - ليت - في دخول الفاء وتصبُّها في جوابها ، نحو قولك : لعل الله يرحمني فادْخُلَ الجنة ، لأنها في معنى الطلب من الترجي كما ذكر ، ولذلك قرأ حفص (٢) من رواية عاصم من القراء : « لعلِّي أبْلُغُ الأسباب » ، أسباب السموات فَاطْلِعَ ، (٣) بنصب في « فاطلع » ، لأنه أشربها معنى ليت من التمني وهو طلب ، فاعله .

ويجوز في لامها الأخيرة الفتح وهو الكثير ، وقد كُثِرَتْ قِيل : « لعل » ، على أصل التقاء الساكنين ، وقد خفض بعض العرب بها مبنية على أن تَخْفِضَ لأنها اِخْتَصَّتْ بالأسماء ، وما اِخْتَصَّ بالأسماء ولم يكن كجزء منها كالأنف واللام حَقُّهُ أن يَخْفِضَ ، وإثباتا تَصَبَّتْ هذه وأخواتها للشبه بالفعل كما ذكر في باب «إن» ، وغيرها من أخواتها ، قال الشاعر (٤) :

(١) تقدم برقم ٣٣٥

(٢) حفص بن عمر البغدادي ، إمام القراءة في زمانه ، كتبت ضابط ، قرأ بسائر الحروف ، توفي ٢٤٦ . انظر : طبقات القراء ٢٥٥/١ . وعاصم بن هذيل ، شيخ الاقراء بالكوفة ، وأحد القراء السبعة ، توفي ١٢٠ . انظر : طبقات القراء ٣٤٦/١

(٣) خافر ٣٦ ، ٣٧

(٤) البيت لكعب بن سعد كما في الأصمعيات ٩٦ ، وروايته « أب » ، وهو في المجردة ٢٥٠ ، وأمالى القالي ١٤٧/٢ ، ونوادر أبي زيد ٣٧ ، واللامات ١٤٨ ، وأمالى الشجري ٣٧/١ ، واللسان (جوب) ، والمغني ٣١٧ ، وابن عقيل ٤/٣ ، والأشموني ٥٦ ، وشراهد المغني ٦٩١ ، والحزانة ٣٧٠/٤

٥١٣ - فَقُلْتُ أَذْعُ أُخْرَى وَارْفَعِ الصَّوْتِ دَعْوَةً

لَعَلَّ أُنِي الْمِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ

بمخفض «أني»، وقال آخر (١):

٥١٤ - لَعَلَّ اللَّهَ فَضَّلَكُمْ عَلَيْنَا رِيشِيءٌ أَنْ أَمَّكُمْ شَرِيسٌ

/ بكسر لام «لعل» وخفض ما بعدها ، ويجوز أن تكون «لعل» في ١٧٨ البيت الأول مخففة بمحذوف لامها الأخيرة ، كما تَخَفَّفُ «إن» أختها ، واسمها مضمر أمر أو شأن ، واللام المفتوحة جارة ، و«أني المغوار منك قريب» جملة مفسرة للضمير في موضع خبرها ، كذا ذكر بعضهم وهو بعيد من أوجه : أحدها : أن تخفيف «لعل» لم يُسمَعْ في غير البيت فلا يقاس عليه . والثاني : أن اسم «لعل» ضمير لم يوجد في غير البيت فيقاس عليه . والثالث : أن فتح لام الجوز مع الظاهر شاذ فلا يقاس عليه إلا في باب الاستغاثة والتعجب لحسن قد ذكر في باب اللام . والرابع : أن تحذف الموصوف الذي «قريب» صفته لا يعلم ، ولا يحذف من الموصوفات إلا ما يعلم من صفته .

وزعم بعضهم أنه يجوز في البيت أن تكون «لعل» كلمة تُقال للعائر ، واللام للجر ، والكلام جملة قائمة بنفسها والموصوف محذوف تقديره : قَرَجٌ أو شبهه ، وهذا أيضاً بعيد من جهات ، منها أن «لعل» في البيت لا معنى له ، وما بعده من الأوجه في اللام وحذف الموصوف مردود بما رُدَّ به الوجه الآخر قبله ، فاعلمه .

باب الغين

اعلم أن الغين لم تأت في الكلام مفردة ولا مركبة إلا مع النون المشددة في غَنٍّ (٢) لأن فيها لغات (٣) : عِلٌّ ، وَعَنٌ بالعين والنون المشددة ، وَعَنٌ

(١) لم أمتد إلى قائله ، وهو في المقرب ١٩٣/١ ، والجنى ٢٣٦ ، والأشرفي ٢٨٤ ، وابن عقيل ٤/٣

(٢) العبارة في الأصل : «إلا مع النون المشددة وإن في غل» وهي مضطربة معرفة .

(٣) انظر أمالي الغالي ١٠٧/١

بالعين والنون المشددة ، و « أن » ، على لفظ « أن » ، المذكورة الناصبة للاسم والرافعة للخبر ، ويجوز دخول اللام على كل واحدة منها ، فيقال : تَعَلَّ وَاعْنَّ وَلَتَعْنَّ ولأنَّ ، ومنه قول أبي النجم ، أنشده أبو علي في الأمالي (١) :

وَاعْدُ لَعْنًا فِي الرَّهَانِ نُرْسِلُهُ ٥١٥

واختلف في العين منها ف قيل : هي بدل من العين كما قالوا في اَرْمَعَلْ : اَرْمَعْلُ (٢) ، ولأنها قريبة منها ، إذ هما حرفا حلق ، وإذ يجتمعان في القافية الواحدة ، كقوله (٣) :

قُبِحَتْ مِنْ سَالِفَةٍ وَمِنْ صُدُغٍ ٥١٦

ثم قال :

كَأَنَّهَا كُشِيَةُ ضَبٍّ فِي صُقْعٍ

وقيل : إشها لغتان ، وليست الغين بدلًا من العين وهو أظهر لقلة وجود العين بدلًا من العين ، فاعلمه .

باب الفاء المفردة (١)

اعلم أن الفاء المفردة لها في الكلام ثلاثة مواضع :

الموضع الأول : أن تكون حرف عطف في المفردات والجمل . ١٧٩

(١) البيت في الأمالي ١٠٧/١ ، وروايته « لعلنا » وقبه ، في المقدم الفريد ٨٧/١ :

فَقُلْتُ لِلْسَائِسِ قَدُهُ أَعْجَلُهُ

وهو في السمت ٧٥٨/٢ ، والدور ١١١/١

(٢) ارمعل الصبي : سال لعابه ، والثوب : ابتل ، والرجل : أسرع وشق ، والإبل : تفرقت .

(٣) نسيه الجواليقي في شرح أدب الكاتب ٣٣٧ إلى ابن هُرَيْرِم ، وهو في أدب الكاتب ٣٨١ ، واللسان : « سقع » . والكشية : شعم بطن الضب ، والصقع : الناحية .

(٤) انظر في الفاء : الكتاب ٤٨٩/١ ، والمقتضب ١٠/١ ، ١٤/٢ ، والأزمية

٢٥٠ ، والمقرب ٦٣/١ ، والمخصص ٤٨/١٤ ، وابن يمين ٩٤/٨ ، والجنى ٢١ ، والمغني ١٧٣ ، والجمع ١٠/٢

فإذا كانت للعطف في المفردات معناها الترتيب لفظاً ومعنى أو لفظاً دون معنى ، والتعقيب ، وقد يلزمها التسبب في بعض المواضع ، وهي مُشتركة بين الاعمين والفعلين في اللفظ : من الرفع والنصب والخفض والجزم والاممية والفعلية ، وفي المعنى : من إثبات الفعلين أو نفيها ، أو إثبات الفعل للفاعلين أو ما أقیم مقامها ، أو نفيه عنها ، فتقول : قام زيد فعمرو ، ورأيت زيدا فعمراً ، ومررت بزيد فعمرو ، وزيد يقوم فيخرج ، ولن يقوم فيخرج ، ولم يقم فيخرج .
والربط والترتيب لا يفارقانها ^(١) ، وأما التسبب معها ^(٢) فيها فنحو قولك : ضربت زيدا فبكي ، وضربته فمات ، فالبكاء سببه الضرب ، والموت سببه الضرب .

وزعم الكوفيون أن الترتيب لا يلزم فيها ، واستدلوا بقوله تعالى : « وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا » ^(٣) ، قالوا : فالأس في الوجود واقع قبل الإهلاك ، وهو في الآية مؤخر عنه ، وهذا عند البصريين مؤول تقديره : وكم من قرية أردنا إهلاكها فجاءها بأسنا فهلكت ، كما قال تعالى : « بأيتها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا » ^(٤) ، أي : إذا اردتم القيام إلى الصلاة ، وهو في الكلام كثير ، فالفاء عندهم في الآية باقية على موضعها من الترتيب المعنوي .
وأما التي للترتيب اللفظي خاصة ففي قول الشاعر ^(٥) :

٥١٧ - عفا ذو حسي من قرتنا فالقوارع

فجنبنا أريك فالتلاع الدوافع

فجتمع الأشراج غير رشمها مصايف مرت بعدنا ومرايع

(١) في الأصل : « لا يفارقها » وهو سهو .

(٢) في الأصل : « معها » وهو تحريف . (٣) الأعراف ٤ (٤) المائدة ٦

(٥) البيتان للتأني ، وهما في ديوانه ٤٢ ، والأضداد ٢١٩ . والمقرب ١/٢٣٠ ، والجنى

٢٢ ، والحزانة ٤٣ . وما ذكره الشاعر هو أسماء أمكنة .

وقول الآخر^(١) :

٥١٨ - غَشِيَتْ دِيَارَ الْقَوْمِ بِالْبَكَرَاتِ

فَعَارِمَةٌ قَبْرَقَةِ السَّعِيرَاتِ

فَقَوْلٍ فَجَحِلِيَتْ فَنَفْعٌ فَمَنْعَجٍ إِلَى عَاقِلٍ فَالْجُبُّ ذِي الْأَمْرَاتِ

فمراد الشاعرين وقوع الفعل بتلك المواضع خاصة ، ويترتب اللفظ واحداً بعد آخر بالقوا ترتباً لفظياً .

وأما التي تكون عاطفة في الجمل فمشرّكة في الكلام خاصة ، ويجوز أن يكون قبلها جملة اسمية وبعدها فعلية ، نحو : زيد قائم فضرَبَ غلامه ، وبالعكس ، نحو : قام زيد فأبوه منطلق ، وأن تكون قبلها جملة خبرية وبعدها طلبية ، نحو قولك : قام زيد فاضرب عبده ، وبالعكس ، نحو : اضرب زيدا فيقوم غلامه ، والربط والترتيب لازم^(٢) المعنى ، وتكون معها السببية تارة ولا تكون أخرى .

وإذا أردت الاستئناف بعدها من غير تشريكٍ بمجملتين^(٣) كانت حرف ابتداء / إما للكلام وإما يأتي بعدها المبتدأ وخبره نحو : قام زيد فهل قُت ، وقام زيد فعمرو منطلق ، وعليه^(٤) :

٥١٩ - أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبَّعَ الْقَوَاءَ فَيَنْطِقُ

(١) البيتان لامرئ القيس ، وما في ديوانه ٧٨ ، وفيه «ديار الحي» . وما ذكره أسماء أمكنة .

(٢) خرم في الأصل ، له «لها في» . (٣) قوله «يَجْمَلَتَيْنِ» غير واضح في الأصل .

(٤) البيت لجميل ، وهو في ديوانه ١٤٤ ، وعجزه .

وَهَلْ تُخْبِرُنَاكَ الْيَوْمَ بَيْدَاءَ سَمَلَقُ

والكتاب ٤٩٤/١ ، واللسان (حدي) ، والمغني ١٨١ ، والشذور ٣٠٠ ، وشواهد المغني

٤٧٤ ، والحزانة ٦٠١/٣ . والقواء : الحرب ، والسملق : الأرض غير المبنية .

أي : فهو ينطبق ، وليست الفاء جواباً ، ولو كانت جواباً لنصبته . وينطبق بها ، وسنبين هذا في الموضع الثاني بعد ، ومنه قوله تعالى : « إِنَّا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ » ، فهل أنتم مسلمون ، (١) ، وقوله تعالى : « فانتُمْ فِيهِ سَوَاءٌ » (٢)

الموضع الثاني : أن تكون جواباً لازمة للبيئة ، وفيها أيضاً الربط والترتيب كما ذكر في العاطفة ، إلا أن المعنى الذي انفردت به في هذا الموضع الجوابية (٣) ، فتصيب ما بعدها من الأفعال المستقبلية بإضمار « أن » وذلك إذا وقعت جواباً لأحد عشرة أشياء ، وهي : الأمر والنهي والاستفهام والعرض والتحضيض والتعني والدعاء والنفي وفعل الشرط وفعل الجزاء .

ولا تنصب في غير ذلك إلا في الضرورة كقوله (٤) :

٥٢٠ - سَأَتْرُكُ مَنْزِلِي لِبَنِي تَمِيمٍ وَالْحَقُّ بِالْحِجَازِ فَأَسْتَرِيحَا
وأما قول الآخر (٥) :

٥٢١ - لَنَا هَضْبَةٌ لَا يَنْزِلُ الذُّلُّ وَسَطَهَا

وَيَأْوِي إِلَيْهَا الْمُسْتَجِيرُ فَيُضَمُّصَا

ف قيل : هو ضرورة مثل الأول ، والصحيح أن فيها معنى جواب الشرط لقوته في البيت كأنه قال : إن يأو إليها المستجير يُضمُّ ، وبهذا المعنى تنصب الفاء في جميع العشرة المواضع المذكورة ، لكنه يقوى فيها ويضعف في غيرها .

(١) الأنبياء ١٠٨

(٢) الروم ٢٨ ، وصدر الآية : « هل لكم مما ملكتم أيانكم من شركاء في ما رزقناكم فانتُمْ فِيهِ سَوَاءٌ » .

(٣) في الأصل : « الجوابية » وهو تحريف .

(٤) نسب في الخزائن ٦٠٠/٣ إلى المفيرة بن حبناء ، وهو في الكتاب ٤٩٥/١ ، وأما

الشجري ٢٧٩/١ ، والمقرب ٢٦٣/١ ، والغني ١٩٠ ، والشذور ٣٠١ ، وشراهد الغني ٤٩٧

(٥) تقدم برقم ٢٩٤ . وفي الأصل : « فيعقبا » وهي تحريف ، وليست روايته كما سيظهر بعد .

وعلى هذا أيضاً يتخرج^(١) اليت الآخر في قوله : « فاسترجع ، أي : إن الحق بالهجاز استرجح » ، فاعلمه ، فلا تكون ضرورة^(٢) إلا من حيث لم يتقدم واحد من العشرة في اللفظ خاصة^(٣) ، وأما المعنى فملحوظ^(٤) ولذلك نصب الشاعران .

واعلم أن الفاء في المواضع العشرة المذكورة تشترك فيها فتكون تارة للعطف ، وتارة للمخالفة فيما بعدها لما قبلها ، فتصيب على الجواب بإضمار « أن » ، كما ذكر ، وتارة حرف استئناف فتكون حرف ابتداء ، والمعنى في الأوجه التشريك : إما في اللفظ وإما في المعنى على بُعد ، فذلك يدعى أنها لا تصيب بنفسها عند البصريين ، بل بإضمار « أن » المقدرة ، إذ لو نصبت بنفسها كما زعم الكوفيون^(٥) لصبّت في كل موضع ، إذ التشريك لا يزول منها .

فحيث كانت المخالفة ...^(٦) الثاني بحكم الأول بسوغي ، وهو « أن » ، ويكون واجعا إلى العطف في الأسماء فيصير ما بعدها مصدرا بـ « أن » فيكون معطوفاً على مصدر آخر مقدّر بما قبلها / من الكلام الذي تأتي جوابه ، فتفهمه^(٧) .

فإذن لابد من بسط الكلام على مسائلها في المواضع العشرة وبيان أوجهها فيها موضعاً موضعاً^(٨) ، لتبين ما ذكرت لك إن شاء الله ، (فإن باب الفاء باب صعب متداخل يصعب تحصيله إلا بعد التهذيب) فنقول والله المستعان .

إن الفاء المذكورة إذا وقعت بعد الأمر فلا يخلو أن يكون فعله باللام أو لا يكون :

(١) في الأصل : « يتخرج في » ، و « في » مقحمة .

(٢) قال في الإنصاف ٥٥٧ : « ذهب الكوفيون إلى أن الفعل المضارع ينتصب بالخلاف ،

وقد جرمي إلى أنه ينتصب بالفاء نفسها ، وإليه ذهب بعض الكوفيين » . انظر الجني ٢٧

(٣) خرم في الأصل ، له : « ألحق » .

(٤) أوضح ابن جني في سر الصناعة ٢٧٣ ما يتعلق بهذه الفاء ، فيبين لماذا أضمرت

« أن » ههنا ، ونصب بها الفعل ، ولم قدّر في أول الكلام مصدر حتى اضطروا إلى إضمار « أن » ثم عصفوا المصدر المنتقد للمعنى بأن والفعل جميعاً على المصدر الذي قبله .

(٥) انظر في تفصيل ذلك : المغرب ٢٦٥/١

فإن كان باللام فيجوزُ فيها بعدها ثلاثة أوجه ، أحدها : العطف على الفعل المجزوم باللام ، والثاني : الرفعُ على الاستثاف ، والثالث : النصب على الجواب ، نحو قولك : « لتكرمُ زيدا فيحسن إليك » ، يجزم « يحسن » ورفعه ونصبه ، والمعنى في النصب : ليكن منك إكرامٌ فأحسن منه ^(١) ، فهذا هو العطف المعنوي الذي تقدم ذكره .

وإن كان الفعل في الجملة المذكورة بغير لام فهو مبني عند البصريين ^(٢) فيجوز فيها بعد الفاء : الرفع على الاستثاف والنصب على الجواب على ما ذكر ، ولا يجوز العطفُ لأنه ليس له ما يعطف عليه ، وهو جائزٌ بالقياس ، [و] من النصب على الجواب قول الشاعر ^(٣) :

٥٢٢ - يَأْنَقُ سِيرِي عَنَقًا فَيَسِيحَا إِلَى سَلِيمَانَ فَذَسْتَرِيحَا
وعليه قراءة ابن عامر : « كن فيكون » ^(٤) ، وعلى قراءة غيره : « كن فيكون » ، بالرفع على معنى فهو يكون .

وإذا وقعتْ بعد النهي [وفعله معرب بالجزم والنصب لا غير ^(٥)] فيجوز فيها بعد الفاء الثلاثةُ الأوجهُ الجائزةُ بعد الأمر باللام : العطفُ بالجزم ، والنصب بإضمار « أن » ، على الجواب ، والرفعُ على الاستثاف ، نحو قولك : لا تدنُ من الأسد فيأكلُك ، ، يجزم « يأكل » ورفعه ونصبه على ما ذكرْتُ ، والعطف في النصبِ معنويٌّ كما كان في الأمر ، لأنَّ المعنى : « لا يكنُ منك دُنُوٌّ من ^(٦) الأسد فأكلُ لك » ، ومن النصب على الجواب قوله تعالى :

(١) في الأصل : « مني » وهو سهو .

(٢) وذهب الكوفيون إلى أنه معرب مجزوم . انظر المسألة في الإنصاف ٥٢٤

(٣) نسب في الكتاب ٤٩٣/١ إلى أبي النجم ، وهو في سر الصناعة ٢٧٢ ، واللسان

(عشق) ، وابن يعيش ٢٦/٧ ، والشذور ٣٠٥ ، وابن عقيل ٨٣/٤ ، والأشعري ٥٦٢ .
والعنتق : « ضرب » من السير .

(٤) الأنعام ٧٣ ، وانظر النشر ٢/٢١٢ . (٥) ما بين معقوفين متجم في الأصل .

(٦) في الأصل : « عن » وهو تحريف .

« لَا تَقْتُلُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِقَكُمْ » بعذاب ، (١) ، وقوله تعالى : « وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِي تَقْتَضَتْ عُزْلُهَا مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنْكَاثًا يَتَخَذُونَ آيْمَانَكُمْ دَخَلًا بَيْنَكُمْ فَتَقْتُلُوا قَدَمٌ بَعْدَ ثُبُوتِهَا وَتَذُوقُوا السُّوءَ » (٢) .

وإذا وقعت بعد الاستفهام : فإن كان فيه فعل مضارع مرفوع جاز فيها بعد الفاء : الرفع على العطف والاستئناف ، والنصب على الجواب بإضمار « أن » ، ويرجع إلى العطف المعنوي كما ذكر كقولك : هل يقوم زيد فأكرمه ، برفع « أكرمه » ونصبه على ما ذكرت لك .

وإن كان فيه فعل ماضٍ أو اسم مبتدأ ، جاز فيها بعد الفاء (٣) الرفع على الاستئناف والنصب على الجواب ، ولا يجوز العطف لأنه ليس قبله ما يعطف عليه ، نحو قولك : « هل قام فأكرمه » ، / و « هل زيد قائم فأكرمه » . ومن النصب قوله (٤) :

٥٢٣ - أَفَأَقَّ صَبٌّ مِنْ هَوًى فَأَفِيقَا

والحكم فيها إذا وقعت بعد التضيض والعرض كالحكم فيها إذا دخلت بعد الاستفهام سواء ، نحو قولك في التضيض : « هلا تكرم زيداً فأكرمه » ، بالرفع على العطف والاستئناف ، والنصب على الجواب ، و « هلا أكرمت زيداً فأكرمه » بالرفع على الاستئناف والنصب على الجواب لا غير ، ولا تقع جملة اسمية .

(١) طه ٦١ (٢) تداخلت الآيتان ٩٢ و ٩٤ من النحل : نص الآية ٩٢ : « وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِي تَقْتَضَتْ عُزْلُهَا مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنْكَاثًا يَتَخَذُونَ آيْمَانَكُمْ دَخَلًا بَيْنَكُمْ أَنْ تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَىٰ مِنْ أُمَّةٍ » ونص الآية ٩٤ : « وَلَا تَتَّخِذُوا آيْمَانَكُمْ دَخَلًا بَيْنَكُمْ فَتَقْتُلُوا قَدَمٌ بَعْدَ ثُبُوتِهَا وَتَذُوقُوا السُّوءَ ... » ولعل المؤلف يريد أن يستشهد فقط بالآية ٩٤ ، لأن الأولى ليس فيها شاهد .
(٣) قوله : « جاز فيها بعد الفاء » غير واضح في الأصل .
(٤) البيت للبعتري من قصيدة في مدح أبي سعيد الثغري ، وهو في ديوانه ١٤٤٩/٣ ، وعجزه :

أَمْ خَانَ عَهْدًا أَمْ أَطَاعَ شَفِيقًا

في التحضيض ولا في العرض ، ومن النصب في التحضيض قوله تعالى : « لولا أنزلَ إليه مَلَكٌ فيكونَ معه نذيراً »^(١) .

وكذلك الحكمُ في التمني - أعني مثلَ الاستفهام - في وقوع الفاء بعد المبتدأ والخبر والفعل الماضي ، فيجوز فيها بعدها الرفع على الاستئناف والنصب على الجواب ، نحو قولك : ليت زيدا عندك فأكرمه ، أو في وقوع المضارع قبلها ، فيجوز الرفع على الوجهين المذكورين ، والنصب على الجواب . ومن النصب بعد الاسم قوله تعالى : « باليتي كنتُ معهم فأنفوزَ فوزاً عظيماً »^(٢) والعطفُ فيه معنوي ، والمعنى : باليت لي كوناً معهم ففوزاً .

وحكمُ الدعاء كحكم الأمر سواءً في كونه فعلاً باللام ، فيجوز فيها بعد الفاء الجزم والرفع والنصب على الأوجه المذكورة فيه ، أو بغير اللام فيجوز : الرفع على الاستئناف والنصب على الجواب لا غير على مذهب البصريين^(٣) ، كقولك : اغفر لزيد فيدخل الجنة ، والله يغفر لك فتدخل الجنة ، لأنه قد جاء الدعاء بالجملة الاسمية .

وإذا وقعت بعد النفي فلا يخلو أن تكون الجملة التي قبلها - أعني قبل الفاء - اسمية أو فعلية .

فإن كانت اسميةً جازَ فيها بعد الفاء : الرفع على الاستئناف والنصب على الجواب كقولك : ما زيدٌ قائماً فأكرمه ، ونصبه كما ذكرتُ لك ، قال الشاعر^(٤) :

٥٢٤ - وَلَيْسَ يَبْذِي رَمْحاً فَيُطْعَنِي بِهِ

وَلَيْسَ يَبْذِي سَيْفٍ وَلَيْسَ يَبْتَالُ

(١) الفرقان ٧ (٢) النساء ٧٣

(٣) فيجوزُ على غير مذهبيهم العطف لأن الفعلَ غيرُ مبني ، فأصله : لتغفر .

(٤) البيت لامرئ القيس ، وهو في ديوانه ٣٣ ، واللسان (نبل) ، وابن يعيش ١٤٠/٦ .

والفني ١١٨ ، وشواهد المفني ٣٤٠

وإن كانت فعلية ماضية فكذلك ، نحو قولك : ما قام زيد فتكرمه ، على الوجهين المذكورين من الرفع على الاستثناف والنصب على الجواب .

وإن كانت فعلية مضارعة : فلا يخلو أن يكون الفعل مرفوعاً أو منصوباً أو مجزوماً : فإن كان مرفوعاً جاز فيما بعد الفاء : الرفع على العطف والاستثناف على إضمار مبتدأ وكذلك في جميع ما يستأنف من المسائل المتقدمة ، والنصب على الجواب كقولك : « ما تأتينا فتحدثنا » ، الرفع على معنى (١) : وما تحدثنا وهو معنى العطف ، أو على الاستثناف أي : فأنت تحدثنا ، والنصب على الجواب على ١٨٣ إضمار « أن » ، بمعنىين ، أي : ما تأتينا فكيف تحدثنا ، أو ما تأتينا / لأجل الحديث (٢) .

وإن كان الفعل منصوباً جاز فيما بعد الفاء وجهان أيضاً : الرفع على الاستثناف لا غير ، والنصب على العطف أو على الجواب كقولك : لن تأتينا فتحدثنا : بالرفع على معنى : فأنت تحدثنا ، والنصب على معنى : « فلن تحدثنا » وهو معنى العطف ، وعلى معنى : فكيف تحدثنا أو لأجل الحديث (٣) .

وإن كان مجزوماً جاز فيما بعد الفاء الجزم على العطف والرفع على الاستثناف والنصب على الجواب على المعاني المذكورة كقولك : لم تأتينا فتحدثنا ، يجزم « تحدث » ورفعه ونصبه . ومن الاستثناف قوله (٤) :

(١) قوله : « معنى » غير واضح في الأصل .

(٢) شرح ابن عصفور هذين المعنيين بقوله : « والنصب بإضمار « أن » له معنيان :

أحدهما : أن يكون نفى الإتيان فانتفى من أجله الحديث كأنه قال : ما تأتينا فكيف تحدثنا ، والتحديث لا يكون إلا مع الإتيان .

والثاني : أن يكون أوجب الإتيان ، ونفى الحديث ، كأنه قال : ما تأتينا حدثنا بل غير

حدث . انظر المقرب ٢٦٤/١

(٣) في الأصل : « رلن » وهو سهو . (٤) أي : بالنصب على الجواب .

(٥) تقدم برقم ١٧٠

٥٢٥ - أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبَّ الْقَوَاءَ فَيَنْطِقْ

وَهَلْ تُخَيِّرُكَ الْيَوْمَ يَنِدَاهُ سَمَلَقُ

كأنه قال : فهو ينطق ، وليس بجواب .

وإذا وقعت^(١) بعد فعل الشرط : فإن كان مضارعاً مجزوماً جاز فيما بعد الفاء وجبان : الجزم على العطف والنصب على الجواب بإضمار « أن » كما ذكر على معنى لأجل ، كقولك : إن تقم فأحسن إليك محمدني^(٢) . وإن كان الفعل ماضياً فكذلك ، لأن هذا الماضي في موضع المضارع أو مستقبل معنى .

وإذا وقعت بعد الجزاء وهو جواب الشرط ، وهو أيضاً مستقبل معنى ، سواء كان^(٣) مضارعاً أو ماضياً : جاز فيما بعد الفاء ثلاثة أوجه : الجزم على العطف ، والرفع على الاستئناف ، والنصب على الجواب بإضمار « أن » كقولك : إن تقم أحسن إليك فأعطيك درهماً ، الجزم على معنى : أحسن وأعطى ، الرفع على معنى فأنا أعطي ، والنصب بإضمار « أن » على العطف المعنوي ، كأن المعنى إن تقم يكن إحساناً فأعطاء . وعلى الثلاثة الأوجه قوله تعالى : « وإن تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله فيغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء »^(٤) برفع « يغفر » و « يعذب » ونصبها وجزمها .

واعلم أن النصب على الجواب بالفاء إثما هو بعد الشرط والجزاء أصلاً ، ولكن العرب نصبت بها في أجوبة غيرهما لمناسبة لها في عدم الوقوع ، مع أن الشرط

(١) أي : الفاء .

(٢) قال ابن عصفور : ولا يقطع لأن القطع إنما يكون بعد تمام الكلام . المغرب ١/٢٦٧

(٣) في الأصل : « كانت » وهو محريف .

(٤) البقرة ٢٨٤ . وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وحزرة والكسائي بالجزم بالعطف على الجواب ، وقرأ ابن عامر وعاصم بالرفع فيها على القطع . وروي عن ابن عباس والأعرج وأبي العالية والبخاري بالنصب فيها على إضمار « أن » . انظر : النشر ٢/٢٢٩ ، والقرطبي ١٢٣١

والجزاء يتقدّران بعد غير الشرط والجزاء من جميع ما ذكرنا ، وبذلك المعنى
ينجزمُ ما دخلتُ عليه الفاءُ من الأفعال إذا لم تدخلْ عليه ووقع جواباً لها ، خلافاً
للكرفين ، فإنّهم يقولون : إنّ الجزمَ في الفعل بالجواب وذلك باطلٌ لوجوه منها :
أنّه قد وُجدَ فعل الشرط والجواب ظاهريّين مع كلّ واحدٍ منها ^(١) ، والثاني :
أنّه ليس بنفس اللفظيّين ^(٢) وقع الجواب ولكن بشرط الوقوع أو عدمه
١٨٤ المقدّر قبله ، والثالث : أنّه لا يلزم كلّ واحدٍ منها جوابٌ بل قد تقع في الكلام / دونه
فعليّمْ بذلك أنّ الجوابَ إنّما هو للشرط ^(٣) كما ذكر ، وكلّها في ذلك سواءٌ
إلا النفيّ فإنه لا ينجزمُ جوابه بل يُرفعُ إنّ وقع .

ويجوز حذف الفاء وإنباتها في جميع ذلك إلا بعد النفي وبعد جواب الشرط
فلا يصحُّ ذلك إلا إذا وقعت الجملةُ حالاً ، وحكمها في باب الشرط مذكورٌ
في باب إنّ الشرطية .

الموضع الثالث : أن تكون زائدة دخولها كخروجها ، أو لازمة بحسب
الكلام . فمن الأول قول الشاعر ^(٤) :

٥٢٦ - وَقَائِلَةٌ خَوْلَانُ فَاَنْكِحْ فَتَاتَهُمْ وَأَكْرَمَةُ الْحَيِّينِ خَلَوْ كَمَا هِيَ

والفاء هنا في اللفظ عند الأخفش دخولها كخروجها وهي عند سيبويه دالةٌ
على معنى السببية كالدخلة ^(٥) في الأجوبة المذكورة لأنّ التقدير : هؤلاء خَوْلَانُ
فانكح فتاتهم ، والتنبيه في معنى الطلب الذي هو تنبيهه فهي في جواب معنى الأمر .

(١) أي : من الأجوبة العشرة السابقة . (٢) خرم في الأصل ، لعله « له » .

(٣) في الأصل : « الشرط » وهو تحريف .

(٤) قال في الخزانة ٤٥٥/١ : « من الحسين التي لم يعرف لها ناظم » . وهو في الكتاب ١٣٩/١ ،

والأزهية ٢٥٢ ، والبحر المحيط ٤٧٧/٣ ، وابن يعيش ١٠٠/١ ، والمغني ١٧٩ ، والأشعري ١٨٩ ،

والميني ٥٢٩/٢ ، وشواهد المغني ٨٧٣ . والأكرمة : الكريمة . الحيان : حي أبيا وأمه ،

خلو : خالية من زوج .

(٥) في الأصل : « فالدخلة » وهو تحريف .

ومن الثاني ^(١) قولهم : خرجت فإذا الأسد ، وهي هنا إلى العطف أقرب منها إلى الزيادة ، لأنّ المعنى : خرجت ففاجاني الأسد .

وفي التحقيق ^(٢) هي في هذا الموضع راجعة إلى أحد البابين ، [و] لوقوعها في مواضع الزيادة تأويلٌ بخروجها عنه حيث وقعت ، فلا ينبغي أن تجعل الزيادة معنى خاصاً بها للاحتيال الداخل في مواضع وقوعها ، فينبغي أن تحمّل على أحد الموضعين المتقدمين قبل هذا ، ولكن جعلت لها مواضع الزيادة لذكر الناس لها ، كذلك ولأجل الاحتمال له في بعض المواضع .

واعلم أن من النحويين من زاد للفاء موضعاً آخر سماها فيه فاء رب ، وهي التي يقع بعدها خفض في مثل قول الشاعر ^(٣) :

٥٢٧ - فَمِثْلِكَ حُبْلَى قَدْ طَرَقَتْ وَمُرْضَعَا

فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمٍ مُغِيلِ

والفاء في الحقيقة هنا سببية عاطفة جملة على جملة ، و « رب » مضمرة بعد الفاء كما أضمرت بعد الواو فيما يُذكر في بابها ، وبعد « بل » فيما تقدّم في بابها ، ودون ذلك في قوله ^(٤) :

٥٢٨ - رَسْمِ دَارِهِ وَقَفْتُ فِي طَلِيلِهِ

فلا ينبغي أن تجعل فاء « رب » لأنها ليست بعناها ، فلامعنى لنسيبها إليها ، فاعلمه .

باب الفاء المركبة

اعلم أن الفاء لم تأت مركبة مع غيرها من الحروف إلا مع الياء خاصة في بابها .

(١) أي : اللازمة . (٢) انظر تفصيل النحويين في هذه الفاء : من الصناعة ٢٦٢

(٣) البيت لامرؤ القيس ، وهو في الديوان ١٢ ، والأزهية ٢٥٣ ، وفيه « محول » عوضاً من

« مغيل » ، والمغني ١٤٥ ، والخزانة ٣٣٤/٢ . والمغيل : الموضع وأمه حبلى .

(٤) تقدم برقم ١٩٥

[باب في (١)]

اعلم أن « في » حرف جارٍ لما بعده ومعناها الوعاء (٢) حقيقةً أو مجازاً . فالحقيقة نحو : جعلتُ المتاعَ في الوعاء ، ومنه قوله تعالى : « أولئك أصحابُ النارِ هم فيها خالدون » (٣) ، والمجازُ كقولك : دخلتُ في الأمر وتكلمتُ في شأن / حاجتك . ومنه قوله تعالى : « ادخلوا في السلمِ كافةً » (٤) وقوله تعالى : « ولتَنَازَعُنَّ في الأمرِ » (٥) فهذا حقيقةُ أمرها ، ثم نجيءُ بمعنى حروفٍ أُخَر ، إذا مُحِقَّتْ رَجَعَ معناها إليها (٦) ، كما ذُكِر في غير موضع من هذا الكتاب .

فإنَّ ذلكَ بحيثُا بمعنى « إلى » كقولك : رَدَدْتُ يدي في يفي ، قال الله تعالى : « رَدُّوا أَيْدِيَهُمْ في أَفْوَاهِهِمْ » (٧) أي : إلى أفواههم ، لأنَّ « رَدَّ » يتعدى به إلى كقوله تعالى : « إِنَّا رَادُّوهُ إِلَيْكَ » (٨) ، لكنَّ إذا تَحَقَّقَتْ هذا فالمعنى أَنَّهُمْ إذا رَدُّوا أَيْدِيَهُمْ إلى أفواههم فقد أَدْخَلُوهَا فِيهَا .

ومن ذلكَ بحيثُا بمعنى « على » كقوله : عَلَّقْتُهُ في جَذَعٍ ، أي : على جَذَعٍ . ومنه قوله تعالى : « وَلَا صَلَبْتُكُمْ في جُذُوعِ النَّخْلِ » (٩) ، وقول الشاعر (١٠) :

(١) انظر في « في » المقنَّب ٤٥/١ ، المحصص ٥٤/١٤ ، والأزمية ٢٧٧ ، والجنى ٩٩ ، وابن يميث ٢٠/٨ ، والمغني ١٨٢ ، والمجم ٣٠/٢ .

(٢) قوله : « ومعناها الوعاء » غير واضح في الأصل .

(٣) البقرة ٣٩ (٤) البقرة ٢٠٨ (٥) الأنفال ٤٣

(٦) قال في الجنى ١٠٠ : « مذهب سيبريه والمحققين من أهل البصرة أن « في » لا تكون إلا للظرفية حقيقةً أو مجازاً ، وما أروم خلاف ذلك رَدُّ بالتأويل إليه » .

(٧) إبراهيم ٩ (٨) القصص ٧ (٩) طه ٧١

(١٠) نسب في الأزمية ٢٧٨ إلى سُوَيْد بن أبي كاهل وعجزه :

فَلَا عَطَسْتُ شَيْبَانُ إِلَّا بِأَجْدَعَا

وهو في أدب الكتاب ٣٩٤ ، والخصائص ٣١٣/٢ ، والمحصص ٦٤/١٤ ، وأمالى الشجري ٢٦٧/٢ ، والمغني ١٨٣ ، واللان (عبد) ، وشواهد المغني ٤٩٧ . والأجدع يعني : الأنف المقطوع .

٥٢٩ - وَهُمْ صَلَبُوا الْعَبْدِيَّ فِي جَذَعٍ نَخْلَةٍ
وقول الآخر ^(١) :

٥٣٠ - بَطَلٌ كَانَ ثِيَابُهُ فِي سَرَحَةٍ
يُحْدَى نَعَالُ السَّبْتِ لَيْسَ بِتَوَامٍ

وقالوا : أدخلتُ الخاتمَ في إصبعي ، قال بعضهم : المعنى في ذلك كله : « على » ، وكلُّ هذه المواضع إذا تأرّستها وجدتَ فيها معنى « في » ، الذي هو الوعاءُ ، ألا ترى أن معنى « في جذوع النخل » [الوعاءُ] وإن كان فيها العلوُ ، فالجذعُ وعاءٌ للمصوبِ ، لأنَّه لا بدُّ له من الحول في جزئه منه ، ولا يلزمُ في الوعاء أن يكونَ خائوياً من كلِّ جهة ، ألا ترى أن قوله تعالى : « فامشوا في مناكبها » ^(٢) يعني الأرضَ ، إنَّها لاتحوي الماشين ، وإنَّها يحِلُّونَ في جزئِ منها ، وكذلك في البيت بعد الآية ^(٣) :

وأما قوله في البيت الآخر : « في سَرَحَةٍ » ^(٤) فإنَّ السريحة موضعٌ للثياب لأنَّ المعنى بها الجسدُ بالثياب ، وإنَّ حُلَّتْ عليها ، فلا بدُّ من استقرارها ، ولا يلزمُ أيضاً الشمول كما تقدّم .

وأما قولهم : « أدخلتُ الخاتمَ في إصبعي » فهو من المقلوبِ لأنَّ المراد : أدخلتُ إصبعي في الخاتم . « في » باقية على موضوعها من الوعاء . والقلبُ

(١) البيت لمنزلة وهو في ديوانه ٢١٢ ، والتنبيه على التصحيف ١٨٧ ، وأدب الكتاب ٣٩٤ ، والأزمية ٢٧٧ ، والمغني ١٨٣ ، واللسان (سبت) ، وابن يمين ٢١/٨ ، والأشعري ٢٩٢ ، وشواهد المغني ٤٧٩ ، والحزانة ١٤٥/٤ . والسريحة : نوع من الشجر ، ونعال السبت : المدبوغة بالقرط وكانت من ملابس الملوك . وليس بتوأم : أي لم يشاركه أحد في بطن أمه ولا ثديها فيضمه .

(٢) الملك ١٥ (٣) يقصد البيت السابق : وهم صلبوا العبدى ...

(٤) انظر تعليقات ابن جني على البيت في الخصائص ٣١٢/٢

في كلام العرب على معنى المجاز كثير ، كقولهم في معنى ما نحن بسبيله :
 « أَدَخَلْتُ الْقَلَنْسُوَّةَ فِي رَأْسِي » ، أي : رأسي في القلنسوة ، وقالوا في غيره :
 « كَسَرَ الزَّجَاجُ الْحَبْرَ » ، أي كسر الحبر الزجاج ، و « خَرَقَ الثَّوبُ الْمَسَارَ » ،
 أي : خرق الثوب المسار وقول الشاعر (١) :

٥٣١ - مِثْلُ الْقَنَافِذِ هَذَا جُونٌ قَدْ بَلَغَتْ
 نَجْرَانُ أَوْ بَلَغَتْ سُؤَاتِهِمْ هَجَرَ

أي : بلغت سوءاتهم هجراً ، وهو بابٌ من أبواب المجاز .

ومن ذلك مجيئها بمعنى الباء نحو قول الشاعر (٢) :

٥٣٢ - وَخَضَخَضْنَ فِينَا الْبَحْرَ حَتَّى قَطَعْنَهُ
 وقول الآخر (٣) :

٥٣٣ - نَلُودُ فِي أَمْرٍ لَنَا مَا تُغْتَصَبُ

قال بعضهم : أراد الأول : خَضَخَضْنَ بِنَا الْبَحْرَ ، والثاني : بَأْمٍ لَنَا .
 ١٨٦ وهذا أيضاً مُتَأَوَّلٌ بِإِضْمَارٍ / بعد « في » ، أي : وَخَضَخَضْنَ فِي جَوَارِنَا أَوْ فِي

(١) البيت للأخطل ، وهو في ديوانه ٢٠٩ ، والرواية فيه « العياراتِ هَذَا جُونٌ »
 والمغني ٧٨١ ، والأشعر في ١٨٦ ، وشواهد المغني ٩٧٢

(٢) لم أمتد إلى قائله ، وهو في الخصائص ٣١٣/٢ ، وعجزه :

عَلَى كُلِّ جَالٍ مِنْ غِمَارٍ وَمِنْ وَحَلٍ

وهو في أمالي الشجري ٢٦٨/٢ ، والخصص ١٤/٦٦ ، والأزمية ٢٨٢ ، واللسان « وحل » .

(٣) لم أمتد إلى قائله ، وهو في أدب الكاتب ٤٠٠ وبمده في الخصائص ٣١٤/٢ :

مِنْ الْغَمَامِ تَرْتَدِي وَتَنْتَقِبُ

وهو في الجواليقي ٣٥٨ ، واللسان « فيا » . والأم هنا : جبل لطي .

قطعيناً ، ويكون تقديره في البيت الآخر : نلوذُ في أمر أمِّ لنا أو شأنٍ ، فعدنا
 المضاف وأقاما المضاف إليه مقامه ، وتبقى « في » ^(١) على بابها من الوعاء المجازي .
 ومن ذلك أيضاً بجيشها بمعنى « من » ، كقوله ^(٢) :

٥٣٤ - وَهَلْ يَعْصِي مَنْ كَانَ أَحَدَتْ عَهْدِهِ

ثَلَاثِينَ شَهْرًا فِي ثَلَاثَةِ أَحْوَالٍ

قال بعضهم : أراد من ثلاثة أحوال ، وهذا أيضاً وإن كانت فيه بمعنى « من » ،
 فإن « من » للتبعيض ، وبعض الشيء داخل في كله فهي بمعنى الوعاء المجازي .
 ومن ذلك بجيشها بمعنى « مع » ، كقول الشاعر ^(٣) :

٥٣٥ - مِنْ سَاكِنِ الْمَزْنِ يَجْرِي فِي الْغَرَانِيقِ

قال بعضهم : أراد مع الغرائق ، وهي طير الماء . وهذا أيضاً وإن كانت
 فيه بمعنى « مع » ، فإنها راجعة إلى بابها من الوعاء المجازي لأن الماء وإن كان
 جارياً مع الغرائق فهو في جملتها في الجري ، وكلما يرد عليك من وضعها
 مكان غيرها فإلى معناها يرجع فتأملته تجده إن شاء الله .

باب القاف

اعلم أن القاف لم تجيء مفردة في الكلام ، وإنما جاءت مركبة مع
 غيرها من الحروف وهي الدال .

(١) في الأصل : « الفاء » وهو سهو .

(٢) للبيت لاهري ، القيس وهو في ديوانه ٢٧ ، والخصائص ٣١٣/٢ ، والمفني ١٨٤ ،
 وشواهد المفني ٤٨٦ ، والحزانة ٦٢/١

(٣) نُسب في الأزهية ٢٨٠ إلى خراشة بن عمرو العبسي وصدره :

أَوْ طَعَمَ غَادِيَّةٍ فِي جَوْفِ ذِي حَدَبٍ

وهو في المحصن ٦٨/١٤ ، واللسان (غرنق) . وأدب الكاتب ٤١٣ . والنادية : السحابة
 التي تَطْرُ غُدوة ، والحَدَب : الموضع المرتفع ، والغرائق : ضرب من طير الماء .

[باب قد ^(١)]

اعلم أن « قد » حرف إخبار ، إلا أنها أبداً تلزم الفعل ماضياً أو مضارعاً ،
ف تكون مع الماضي حرف تحقيق نحو قولك : قد قام زيدٌ في تقدير جواب من
قال : هل قام زيدٌ أو لم يقم ، ف « قد » في تقدير الجواب حققت القيام ،
ومنه قوله تعالى : « قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها » ^(٢) ، و « قد »
كان لكم في رسول الله أسوة حسنة ^(٣) .

وتكون مع المضارع حرف توقع تارة وهو الكثير فيها كقولك : قد يقوم
زيد ، في تقدير جواب من قال : هل يقوم زيد أو لا يقوم ، فإذا قلت في تقدير
الجواب : قد يقوم ، أدخلت الاحتمال وتوقعت الوجود ، وإن نفيت فقلت : قد
لا يقوم ، توقعت العدم . وقد تكون للتحقيق معه وهو قليل ، كقول الشاعر ^(٤) :

٥٣٦ - وَقَدْ اغْتَدِي وَالطَّيْرُ فِي وَكُنَاتِهَا
وقد تكون قليلاً وهو أيضاً قليل ، كقول الشاعر ^(٥) :

(١) انظر في « قد » : الأزهية ٢٢٠ ، ابن يعيش ١٤٧/٨ ، الجنى ١٠٠ ، المغني
١٠٥ ، المهم ٧٢/٢

(٢) المجادلة ١ (٣) الأحزاب ٢١

(٤) البيت لامرئ القيس وهو في ديوانه ١٩ ، وعجزه :

بِمُنْجَرِدٍ قَيْدِ الْأَوَابِدِ هَيْكَلِ

وهو في المغني ٥١٨ ، والخزانة ١٥٦/٣ . والأوابد : الوجش ، والهيكَل : الضخم .

(٥) البيت لعبيد بن الأبرص وهو في ديوانه ١٤٩ - ونسب في الكتاب ٣٦٩/٢ إلى
الهلبي ، وليس في ديوان الهذليين - والأزهية ٢٢١ ، وابن يعيش ١٤٧/٨ ، والمخصص ٥٥/١٤ .
واللسان (أسن) ، والمغني ١٨٩ ، وشواهد المغني ٤٩٤ ، والخزانة ٥٠٢/٤ . والفرد :
التوت ، وقوله : « أثوابه » خرومة في الأصل .

٥٣٧ - قَدْ أَتْرَكَ الْقِرْنَ مُصْفَرًّا أَنَامِلُهُ

كَأَنَّ أَثْوَابَهُ نُجَّتْ بِفِرْصَادٍ

والإخبار في جميع ذلك لا يخالفها فهو الخاص بها الذي تبقى به .

وهي مع الفعل مَحْصَّةٌ به ، لازمةٌ له ، تقوم مقام الجزء ، فلاجل ذلك لا يجوز

الفصل بينها ^(١) وبينه إلا في الضرورة كقوله ^(٢) : / ١٨٧

- ٥٣٨ - فَقَدْ وَاللَّهِ بَيْنَ لِي عَنَائِي بَوْشَكٍ فِرَاقِهِمْ صَرَدٌ يَصِيحُ

أراد : فقد بين لي ، ففصل بالقسم بينه وبينها ^(٣) للضرورة ، وأما في الكلام فلا يجوز لِمَا ذَكَرْتُ لَكَ .

باب السين

اعلم أنَّ السين أَتَتْ في كلام العرب مفردة ومركبة مع غيرها من الحروف .

باب السين المفردة ^(١)

اعلم أنَّ السين تنقسم قسمين : قسم تكون في بنية الكلمة ، وقسم لا تكون في بنيتها ، فالقسم الذي تكون [في] بنية الكلمة لها موضعان :

(١) في الأصل : « بينها » وهو تحريف .

(٢) لم أمتد إلى قائله ، وهو في الخصائص ٣٣٠/١ ، ورواية صدره فيه :

فَقَدْ وَالشَّكَّ بَيْنَ لِي عَنَاءٍ

وهو في المنهني ١٨٦ ، وشراوده ٤٨٩ . والصد : الطائر ، وقوله : « والله » رسمت في الأصل : « والشك » ، ولله تحريف لأن المؤلف سيذكر أن الشاعر قد فصل بالقسم .

(٣) أي : بين قد والفعل .

(٤) انظر في السين : المقضب ٥/٨ - والجنى ٢٠ ، مر الصناعة ٢٠٩ ، المنهني ١٤٧

الموضع الأول : أن تكون ثانية في الفعل أو ما تصرف منه ، إما لطلب الشيء ، نحو : استجديته استجداءً فأنا مستجدٍ وهو مستجدٍ ، أي : طلبتُ جداه^(١) وإمّا لاستعماله نحو : استقضيته ، أي استعملته في القضاء ، [و] إمّا عوضاً من حركة عين الفعل وما تصرف منه^(٢) ، نحو : أسطاعَ يستطيع إسطاعةً فهو مُسطيع ومُسْطاع . ومنه قول الشاعر^(٣) :

٥٣٩ - وَفَيْكَ إِذَا لَاقَيْتَنَا عَجَرَ فَيْئَةٍ مِرَاراً فَمَا أَطْطِيعُ مَنْ يَتَعَجَّرُ

فالأصل في هذا عند سيبويه^(٤) : أَطْوَعُ يُطْوَعُ إطواعة فهو مُطْووعٌ ومُطْووعٌ ، فلما نُقِلَت حركة الواو إلى الطاء انقلبت مع الفتحة ألفاً ومع الكسرة ياءً ، فصار : أطاع يطيع إطاعة فهو مطيع ومطاع ثم عوضت السين من حركة الواو المذكورة .

ورد عليه أبو العباس المبرِّد هذا ، وزعم أن العوض لا يكون إلا من شيء محذوف ، والحركة هنا قد نُقِلَت إلى الطاء التي هي فاء الفعل فهي موجودة ، فلا يصح العوض .

وهذا الرد من أبي العباس غلط ، فإنَّها وإن كانت منقولة إلى الطاء فليست في الواو موجودة ، فوضعها خالٍ فصارت في حكم الزائد الذي ليس له في الحركة أصل ، فعوضت من الحركة السين كما ذكر ، ولو كانت مراعاة الوجود في « أطاع » ،^(٥) لم يجوز أن تُحذف الواو في الجزم^(٦) في نحو قولك : لم يُطِيع ، وفي الأمر [نحو] قولك : أطِيع .

(١) جداه : عطاؤه . (٢) انظر : سر الصناعة ٢١٠/١ ، المتع ٢٢٤/١

(٣) البيت لجران المود ، وهو في ديوانه ١٧ ، والخصائص ٢٦٠/١ ، وسر الصناعة

٢١٤/١ . المجزية : الجفرة في الكلام .

(٤) الكتاب ٢٥/١ (٥) في الأصل « الطاء » وهو تحريف .

(٦) لأنه لم يكن هناك التقاء ساكنين ، ولو قلت : أطْوَع . ولم يطورع وأطْوَع

لصحت الواو ولم تحذف ، فلما نقلت عنها الحركة وسكنت سقطت . انظر سر الصناعة ٢١٢/١

[وقال الفراء في هذا : شبهوا أسطعتُ بأفعلتُ ، فهذا يدلُّ من كلامه على أن أصلها : استطعتُ] ^(١) ، فحذفتُ التاء تخفيفاً فصار : « أسطعتُ » ، فحذفتُ ^(٢) همزته لأنه أشبه أكرممتُ ونحوه .

وهذا القول فاسد ، فإن أصل ما يُحذف منه شيء ، أن يبقى فيه ألف الوصل إن كانت فيه ، ألا ترى أنهم قالوا : « استطاع » ، بألف الوصل مكسورة ثم قالوا بعد الحذف [استطاع] وألف الوصل باقية كما كانت . ومنه قوله تعالى : « فما استطاعوا / أن يظهره وما استطاعوا له نقباً » ^(٣) . فلو كان « استطاع » ١٨٨ المقطوع همزة أصله : « استطعتُ » ، بالتاء لقيت همزته للوصل كما كانت ، فدلَّ على أن « استطاع » ^(٤) المقطوع همزة المفتوحة أصله « أطوع » ، وأن السين عوض من حركة العين كما ذكر .

ونظيره قولهم : أهراق يُريقُ إهراقاً في : أراقَ يريق إراقة ، والأصل : أَرَوْقَ يُرَوِّقُ إِرَواقاً ، فنقلت حركة الواو إلى الراء وانقلبَت الواو ألفاً ^(٥) مع الفتحة وباء مع الكسرة ، ثم عوض من الحركة المذكورة الهاء ، فاعلمه .

الموضع الثاني : أن تكون للوقف بعد كاف المؤنث المضمر المخاطب ، ويسمى النطق بذلك كبسكة هوازن ^(٦) ، لأن هؤلاء العرب ينطقون بها دون غيرهم فيقولون في عليك وإليك ومنك المؤنث المذكور إذا وقفوا : عليك وإليك ومنك وما أشبه ذلك ، فإذا وصلوا حذفوا السين فقالوا : عليك مالٌ ومنك المال ^(٧) ومنك الإحسان ، وهذه اللغة اختصت بها هوازن ، كما اختصت بتميم

(١) سقط ما بين معقوفين من الأصل ، وأثبتناه من سر الصناعة ٢١٢ ، لأن المؤلف ينقل عنه هذا الموضع ولا يستقيم المعنى بدونه .

(٢) الصواب : « رفعت همزته وقطعت » . (٣) الكهف ٩٧

(٤) في الأصل : « أطوع » وهو سهو . (٥) في الأصل : « الفاء » وهو تعريف .

(٦) قال في الجنى ١٢١ : « إنها لغة بكر » . (٧) لعلها : « إليك المال » .

بِالْعَتْنَةِ ، أي : يقولون في أن تفعل : عن تفعل ، وقد تقدم ذكرها في باب « عن » ، وهما لغتان قليلتان [في] الاستعمال ، فينبغي أن يُوقَفَ فيهما مع السماع ولا يتعدى ما سُمِعَ من مواضع بحيثها ، فاعلمه .

القسم الثاني : التي تكون في غير بناء الكلمة . هي الداخلة على المضارع تخلصه للاستقبال ، وتسمى حرف تنفيس لأنها ^(١) تنفَسُ في الزمان فيصيرُ الفعلُ المضارع مستقبلاً بعد احتمالهِ للحال والاستقبال ^(٢) ، وذلك نحو قولك : ستخرجُ وستذهبُ ، والمعنى : أنك تفعلُ ذلك فيما يُستقبلُ من الزمان . قال الله تعالى : « وَسِعَلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيُّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ » ^(٣) ، يعني : يومَ القيامة ، قال الشاعر ^(٤) :

سَتَعْلَمُ إِنْ مِتْنَا صَدَى أَيْنَا الصَّدَى ٥٤٠

ولا يجوزُ أن يكونَ الفعلُ مع وجودها حالاً فامثلاً قول الشاعر ^(٥) :

(١) في الأصل : « لأنه » وهو سهو .

(٢) قال ابن هشام : « ومعنى قول المربين فيها حرف تنفيس حرف توسيع ، وذلك أنها قلب المضارع من الزمن الضيق وهو الحال إلى الزمن الواسع وهو الاستقبال » انظر المغني ١٤٧/١

(٣) الشعراء ٢٢٧ (٤) البيت لطرفة ، وهو في ديوانه ٣٠ وصدوره :

كَرِيمٌ يُرَوِّي نَفْسَهُ فِي حَيَاتِهِ

والصادي : العطشان ، والصدي : جئان الرجل ، والرواية المشهورة : « إِنْ مِتْنَا غَدًا » .

(٥) لم أقف على هذا البيت بهذه الرواية ، والذي في الفضليات ٧١ لرجل من عبد القيس :

قَلَمُ أَتُكَلِّ وَلَمْ أَجِبْ وَلَكِنْ يَمَمْتُ بِهَا أَبَا صَخْرٍ بَنَ عَمْرُو

وفي الجني ٢٣

قُلُونِي لَسْتُ خَاذِلَكُمْ وَلَكِنْ سَأَسْعَى الْآنَ إِذْ بَلَغَتْ أُنَاهَا

وكذا في حاشية الأمير على المغني ١٢٢/١ ، ونسب في العقد ١٦/٦ على هذه الرواية إلى القريب بن زياد ، ويبدو أن بيت المؤلف ملق من هذين البيتين . والأني : الغاية والمضى .

٥٤١ - فَلَمْ أَكُنْ وَلَمْ أَجِبْ وَلَكِنْ

سَأَسْأَلُ الْآنَ إِذْ بَلَغْتُ أَنَا هَا

فأدخل «الآن» على الفعل الذي فيه السين وهي مخرجة للتعامل ، وإنما ذلك لتقريب المستقبل من الحال^(١) ، لا أن الفعل حال^(٢) ، والعرب تجري الأقرب^(٣) من الشيء مجزأه وتعامله معاملته ولذلك في كلامها مواضع كثيرة .

وزعم الكوفيون أن هذه السين ليست حرفاً قائماً بنفسه ، وإنما هي مقطوعة من سوف^(٤) ، كما قالوا : «سو» ، فاقطعوها من «سوف» ، وأنشدوا قول الشاعر^(٥) :

٥٤٢ - فَإِنْ أَهْلِكَ فَسَوْ تَجِدُون وَحْدِي

وَلِنْ أَسْلَمَ يَطِيبُ لَكُمْ الْمَعَاشُ

واحتج / بعضهم بأن العرب تقول : «م الله في : «إني الله» ، وإني الله» ، ١٨٩ فكذلك يقولون في سوف : «سو» تارة وسف^(٥) أخرى .

والصحيح أن السين حرف استقبال قائم بنفسه مختص بالفعل المضارع كجزء منه ، ولذلك لم يكن عاملاً ، فلا يصح أن يفصل بينه [وبين فعله] ، ولا يقال فيه : إنه مقطوع من «سوف» لوجهين :

أحدهما : أن الاقتطاع دعوى بلا برهان ، فلا يلتفت إليها ، ولا يحتاج عليه بقوله : «فسو» تجدون ، فحذف الفاء ضرورة لدلالة الكلمة عليها ، كما قالوا : «المناء» في المنازل ، و «الحبا» في الحجاب^(٦) ، ولو كان الحذف باباً لصح في

(١) في الأصل : «المال» وهو تعريف .

(٢) الألف واللام في قوله «الأقرب» غير واضحتين في الأصل . (٣) انظر : الإنصاف ٦٤٦

(٤) لم أمتد إلى قائله ، وهو في الجني ٢٧٩ ، وحاشية الدسوقي على المغني ١٥١/١

(٥) في الأصل : «س» وهو تعريف .

(٦) الحجاب : لها معان كثيرة منها الشر الذي ينقط من الزناد انظر اللسان (حجب) .

الضرورة وغيرها ، وفي الشعر وغيره ، فاختصاصه في الشعر في ذلك البيت الواحد ضرورة ، ولا حجة فيه ، مع أن الحروف لا تحذف أو آخرها إلا مع التضعيف باباً نحو : إن وأن وكان ولكن ، وأما مع غيره فلا .

والوجه الثاني : أن التصريف في الأسماء لإرادة التصريف فيها بكثرة الاستعمال ، نحو : « الله » وشبهه ، وأما الحرف فليس أصلاً في نفسه فلا يتصرف فيه تصرف الأسماء ، ألا ترى أن الفعل والحرف لا بد لهما من الاسم ، والاسم غير محتاج إليهما ، فدل على أصله وفرعيتها ، وقوته في الاحتياج والاستعمال وضعفها ، فاعلم ذلك .

باب السين المركبة

باب سوف^(١)

اعلم أنها في لم تجيء الكلام مركبة إلا مع الواو والفاء .

اعلم أن « سوف » حرف يختص بالفعل المضارع أيضاً فيخلصه للاستقبال مثل السين ، ومعناها التنفيس في الزمان ، إلا أنها أبلغ في التنفيس من السين وهي متصلة به كبعض حروف كالسين أيضاً ، لذلك لا يجوز الفصل بينها وبينه ، إلا أنها لكونها على ثلاثة أحرف أشبهت الاسم فدخلت لام التوكيد والابتداء عليها في نحو قوله تعالى : « ولَسَوْفَ يَعْطِيكَ رَبُّكَ قَرَضًى »^(٢) ، « فلسوف تَعْلَمُونَ »^(٣) ، ولم يكن ذلك في السين ثلثاً يجتمع حرفان^(٤) على حرف واحد مفتوحان زائدان على الكلمة ، ولشدة اتصال بعضها ببعض واتصالها بالكلمة ، [و] ربما أدعى ذلك في بعض الكلمات إلى اجتماع أربع متحركات وأكثر ، نحو : لَسَيَسْجُدُ وَلَسَيَعْلَمُ ، فتقل الكلمة ، ولذلك سُكِّنَ آخر الفعل مع الفاعل أو ما في حكمه في نحو : ضربته . وكثيراً ما يهربون من هذا الثقل ، فطرحوا دخول اللام على السين لذلك ، فاعلمه .

(١) انظر في سوف : المقتضب ٥/٢ - ٨ ، الجنى ١٨٥ ، المغني ١٤٨ ، (٢) الضحى .

(٣) الشعراء ٤٩ . وفي الأصل : « ولسوف يعلمون » ، وليس في القرآن الكريم هذا اللفظ .

(٤) وما : ياء المضارعة والسين .

باب الهاء

اعلم أن الهاء جاءت في كلام العرب مفردة ومركبة مع غيرها من الحروف .

باب الهاء المفردة^(١)

اعلم أن الهاء المفردة تنقسم قسمين : قسمٌ هي أصل . وقسمٌ بدل من أصل .
فالقسمُ التي هي أصل لها في الكلام خمسة مواضع .

الموضع الأول : أن تكون للوقف ، وذلك لمعنيين : أحدهما : بيان الحركة في كل مبني متحرك ، نحو قولك في غلامي في الوقف : غلامية ، وفي هو : هوة .
وفي هي : هبة ، قال الله تعالى : وما أغنى عني ماليه ، هلك عني سلطانيه ،^(٢)
وقوله تعالى : وما أدراك ما هيه ،^(٣) ، وقال الشاعر^(٤) :

٥٤٣ - إذا ما ترعرع فينا الغلامُ فما إن يُقالُ له : مَنْ هُوَ

المعنى الثاني : بيان الألف ، نحو قولك في الندبة : وازيداه ، وأعمراه ، فإذا وقفت
أثبتت الهاء ، وإذا وصلتَ حَدَقْتَ ، ولا يجوزُ إنْباءُ إلا في الضرورة كقوله^(٥) :

(١) انظر في الهاء : الأزهية ٢٥٨ ، ولمتع ٣٩٧ ، والجنى ٥٨ ، والمغني ٣٨٤

(٢) الحاقة ٢٩ ، ٣٠ (٣) القارعة ١٠

(٤) البيت لحسان ، وهو في ديوانه ٢٥٨ ، وابن يعيش ٨٤/٩ ، وشواهد المغني ٣٧٩ ،

والخزانة ٤٢٨/٢

(٥) لم أهد إلى قائله ، وهو في الخصائص ٣٥٨/٢ وبعده :

إِذَا أَتَى قَرَبَتَهُ لِلْسَّانِيَةِ

والتنصيف ١٤٢/٣ ، والمتع ٤٠١ ، واللسان (سنا) ، وابن يعيش ٤٦/٩ ، والجمع

١٥٧/٢ ، والخزانة ٣٨٧/٢ ، والدرر ٢١٩/٢ . والسانية : الفل العظيمة .

٥٤٤ - يَأْمُرُ حَبَاهُ بِحِمَارِ نَاجِيَةٍ

وقول الآخر^(١) :

٥٤٥ - وَقَدْ رَأَيْتُ قَوْلَهَا يَا هَنَا وَيَحَاكَ الْخَفْتِ شَرًّا بِشَرِّ

عند من جعل الأصل «هنا» وهي كناية عن رجل .

الموضع الثاني : أن تكون للإطلاق في القوافي ، كما تكون الألف لذلك ، لأنها تُسَرِّحُ القافية إلى الحركة من التقييد ، وهو الكون كما تفعل الألف ، وذلك نحو قول الشاعر^(٢) :

٥٤٦ - أَكْسُ بُنْيَاتِي وَأُمَهْنَةُ أَقْسِمُ بِاللَّهِ لَتَفْعَلَنَّهُ

وقوله^(٣) :

٥٤٧ - وَقَائِلَةٌ : أَسَيْتَ فَقُلْتُ جَيْرٌ أَسِيٌّ إِنِّي مِنْ ذَلِكَ لِنُفَّةٍ

على أحد القولين ، وهذا الموضع في التحقيق راجع إلى الوقف ، إلا أنه في القوافي ، فن هذا الوجه ينقسم ، والأول يكون في القوافي وغيرها فخالفه .

الموضع الثالث : أن تكون عوضاً من حركة عين الفعل كما كانت السين في «أسطاع» ، وذلك في : «أهراق» يُهْرِيقُ «إهراق»^(٤) ، ومنه قوله^(٥) :

(١) البيت لاهريه القيس ، وهو في ديوانه ١٦٠ ، والنصف ١٣٩/٣ ، وسر الصناعة ٧٦/١ ، وأما الشجري ١٠١/٢ ، وابن يمش ٤٣/١٠ ، واللسان (هنا) ، والأشعري ٨٧٧ ، والخزاعة ٢٦٤/٣

(٢) لم أمتد إلى قوله . وهو في ابن يعيش ٤٤/١ ، وقبه :

يَأْمُرُ الْحَيْرَ الْجَزِيَّتَ الْجَنَّةَ

(٣) تقدم برقم ١٥٢ (٤) انظر : سر الصناعة ٢١٣/١

(٥) البيت لذي الرمة ، وهو في ديوانه ٦٤٥ ، وفيه «لأعزله» عوضاً من «لأنزعه» وهو في

سر الصناعة ٢١٤/١ ، ومساله رب ١٦ . والشاعر يصف بكرة البشر التي تجري حول محول .

٥٤٨ - فَلَمَّا دَنَتْ إِهْرَاقَهُ الْمَاءُ أَنْصَتَتْ

لِأَنْزَعِهِ عَنْهَا وَفِي النَّفْسِ أَنْ أَتْنِي

وقوله (١) :

٥٤٩ - وَكُنْتُ كَمُهْرِيْقِ الَّذِي فِي سِقَائِهِ

لِرَفْقَاقِ آلٍ فَوْقَ رَايَةِ صُلْدٍ

وقوله (٢) :

٥٥٠ - فَاصْبَحْتُ كَالْمُهْرِيْقِ فَضْلَةَ مَائِهِ

لِضَاحِي سَرَابٍ بِالْمَلَا يَتَرَقَّرُ

الموضع الرابع / : أن تكون في جمع «أم» ، دلالة على من يعقيل ، ١٩١
كقولهم : «أمهات» ، فرقاً بينه وبين مالا يعقيل ، فإنه يُقال فيه : «أمات» ،
فوزنه «فعلّيات» ، والماء زائدة لقولهم في المصدر منه : الأمومة ، كما يقولون في
العم : العمومة ، وقالوا : تَامَمْتُ أُمّاً ، أي : اتخذتها ، قال الله تعالى :
«وَأُمّهَاتُ نِسَائِكُمْ» (٣) ، وقال : «في بطونِ أُمّهَاتِكُمْ» (٤) ، وقد قالوا :
«أمات» ، على الأصل ، قال الشاعر فجَمَعَ بينها (٥) :

٥٥١ - إِذَا الْأُمّهَاتُ قُبُحْنَ الْوُجُوهَ فَرَجَّتَ الظُّلَامُ بِأُمَاتِكَا

(١) البيت للعديّل بن فرّوخ كافي الحماة ٣٠٧/١ ، وهو في اللسان (هرق) والخزانة
٦٣/٤ . والنساء : الزق ، والآل : السراب .

(٢) البيت للأحوص وهو في ديوانه ١٦١ ، ونسب في اللسان «مشز» إلى كثير ، وإنما هو في
ديوان كثير ٢٤/١ بل أنه للأحوص ، وهو في الأغاني ١٣/٩ ، وسر الصناعة ٢١٣/١ . الملا :
الصحراء ، ويترقق : يلغ .

(٣) النساء ٢٣ (٤) النجم ٣٢

(٥) نسب في شرح شواهد الشافية ٣٠٨ إلى مروان بن الحكم ، وهو في المقتضب ١٦٩/٣ ،
وابن يميّش ٣/١٠ ، واللسان «أم» ، والممح ٢٣/١

وحكى الخليل في كتاب العين أنه يُقال : « تَأَمَّنتُ »^(١) أَمَا ، فتكون الهاءُ في أمَّاتِها أصلاً عنده على ذلك ، قال بعضهم : هذا وَهْمٌ من الخليل ، وكذلك قال ابنُ جني : إنَّه وَهْمٌ في هذا الموضع ، وإنَّ له في الكتاب وَهْماً كثيراً وتخللاً فلا ينبغي أنْ يُعوَّلَ عليه .

وأمَّا مالا يعقل فيقال فيه : « أمَّات » بغير هاءٍ كما قال الراعي^(٢) :

٥٥٢ - أَمَّاتِهِنَّ وَطَرَقَهُنَّ فَحِيلًا

وربما أجروها مجرى من يعقل فأدخلوا الهاء فقالوا : أمَّات ، كما قال الشاعر^(٣) :

٥٥٣ - قَوَالٍ مَعْرُوفٍ وَقَعَالِهِ عَقَّارٍ مَثْنَى أَمَّاتِ الرَّبَاعِ

وهو قليل .

الموضع الخامس : أن تكون من بنية الكلمة ، فلا تُعتَلَّ لأنَّها مبدأ لغة ، وذلك قولهم في الكبيرة العجيزة : هِرْ كَوَلَةٌ من الرُّكْل ، وهِجْرَع من الجَرْع ، وهَيْلَع من البَلْع ، وسَلَب من السَّلب ولا يُقاس على شيء من ذلك لقلَّة ، وإنَّما يُوقَفُ فيه مع السماع ، وكذلك في الموضع قبله ، فاعلمه .

باب الهاء المبدلة من الأصل

اعلم أن لها في الكلام أربعة مواضع :

(١) في الأصل : « تأمت » وهو تحريف لأنه الشاهد .

(٢) الديوان ١٢٧ ، صدره :

كَانَتْ هِجَاتِنُ مُنْذِرٍ وَمُحَرِّقٍ

وهو في الجملة ٣٣١ . وأراد بطرقهن : فحلن ، والفحيل الكريم .

(٣) نُسِبَ في المفضليات ٣٢٢ إلى السَّخَّاح بن بَكَيْرٍ اليربوعي ، وهو في اللسان (أمم)

وابن يعيش ٥٤/١٠ ، وشواهد الشافية ٣٠٨ . والرباع : ما نُسَجَّ في أول النتائج .

الموضع الأول : أن تكون مبدلة من همزة الاستفهام نحو قولهم فبا تحكي
قطرب^(١) : هَزَيْدٌ مَنْطِقٌ ؟ وفي قول الشاعر^(٢) :

٥٥٤ - وَأَتَى صَوَاحِبَهَا يَقْلُنَ : هَذَا الَّذِي

مَنْحَ الْمَوَدَّةِ غَيْرَنَا وَجَفَانَا

الموضع الثاني : أن تكون بدلاً من همزة التعدية نحو قولك في أَرَحْتُ
الماشية : هَرَحْتُ الماشية ، وفي أَبْرْتُ الثوبَ : هَبْرْتُ الثوبَ . وحكى
اللحياني^(٣) : هَرَدْتُ الشيءَ أَهْرِيدهُ في أَرَدْتُهُ وأَرِيدهُ .

الموضع الثالث : أن تكون بدلاً من ألف الوقف في « أنا » ، إذا وَقَفْتُ
عليه قُلْتُ : أنا أو أَنُ ، تُحكي من قولهم : « هكذا قصدي أَنُهُ » ، وإِنَّمَا
جعلناها بدلاً من الألف ، لأنَّ الألف في « أنا » في الوقف أكثر استعمالاً من
الهاء ، لاسيما وقد ثبتت في الوصل على قراءة فاعٍ في « أنا أَحْيِي^(٤) » ، « وأنا
أَوَّلُ^(٥) » ، ونحوهما بما جاء في القرآن بهمزة بعده على خلافٍ عنه في / المكسورة ، ١٩٢
وفي الشعر مطلقاً كما قال^(٦) :

٥٥٥ - أَنَا سَيْفُ الْعَشِيرَةِ
وكما قال الآخر^(٧) :

٥٥٦ - فَمَا أَنَا وَأَنْتِجَالِي الْقَوَا فِي

-
- (١) محمد بن المستنير من أصحاب سيبريه ، له « النوادر » و « القوافي » ، توفي سنة ٤٠٦
انظر : السيراقي ٣٨ ، النزعة ٩١ ، البنية ٢٤٢/١
(٢) نسب في اللسان « ذا » إلى جميل وليس في ديوانه . وهو في البحر المحيط ٤٨٦/٢ ، والمتن
٤٠٠ ، وابن يمش ٤٢/١٠ ، والجنى ٥٨ ، والمغني ٣٨٤
(٣) علي بن المبارك ، أخذ عن الكسائي والأصمعي ، وله النوادر ، ولم أهتم إلى تاريخ وفاته .
انظر فيه النزعة ١٧٦ ، البنية ١٨٥/٢
(٤) البقرة ٣٥٨ ، وانظر النشر ٢٢٢/٢ (٥) الأعراف ١٤٣ (٦) تقدم برقم ١٢
(٧) تقدم برقم ١١

والكثرة دلالة من دلالات التصريف ، وقد يحتمل أن تكون زائدة بنفسها بمجرد الوقف فترجع إلى الموضع من الهاء الزائدة ينحصرها في القسم الأول ، والوجه الأول هو الأولى .

الموضع الرابع : أن تكون بدلاً من تاء التانيث بقياس في المفرد ، نحو : قائمه في قائمة ، وذاهبه في ذاهبة ^(١) ، وقالوا في الرقب على اللات : اللات ، وقالوا في العدد في الوصل : ثلاثه أربعة ، ، وبغير قياس في الجمع ، حكى قطرب : كيف البنون والبناء ، في الوقف ، وكيف الإخوة والأخوات ، كذلك ، وقد جاءت بدلاً من تاء التانيث في الحرف شاذاً ، قالوا : لاه ، وذلك كله موقوف على السماع في المواضع المذكورة إلا المؤنث المفرد خاصة كما ذكر .

باب الهاء المركبة

اعلم أن الهاء المركبة تتركب مع غيرها من الحروف : مع الألف : ها ، ومع اللام : هل ، ومع اللام المشددة والألف : هلاء ، ومع الياء والألف : هيا هيا فلك أربعة أحرف .

باب ها ^(٢)

اعلم أنها تكون اسماً ضميراً ، واسم فعل أمر بمعنى ^(٣) اخذ ، وليست حطفاً ، وتكون حرفاً للتنبيه وهي المقصود .

وتقع في الكلام على وجهين : مُنضَبِطٍ ومتفرق ، فالمنضبط وقوعها مع أسماء الإشارة التي أصولها : ذا وذو وذان وذين وتان وتين وأولى مقصوراً ومدوداً قياساً مطروداً ، ولا تلزم معها إلا إذا أريد الحضور والقرب فتقول : هذا

(١) ويرى الكوفيين أن الهاء هي الأصل وأن التاء في الوصل بدل منها . انظر المغني ٣٨٥/١

(٢) انظر في « ها » : ابن يعيش ١١٣/٨ ، الجني ١٣٩ ، المغني ٣٨٥/١

(٣) في الأصل : « يا حد » وهو تحريف .

وهذان وهذَيْنِ وهاتا وهاتان وهاتَيْنِ وهؤلاء ، كقوله تعالى : « هذا نذيرٌ من النذُرِ الأولى » (١) ، و « هذان خصمان » (٢) ، و « إن هذين » (٣) ، على قراءة مَنْ قرأ ذلك ، و هؤلاء قومنا انخذلوا (٤) ، و هاتين على أن تأجُرني ثمانِي حِجَج (٥) .

وربما جاءت مع الكاف آخرًا الموضوعة للمسافة المتوسطة كما قال (٦) :

٥٥٧ - رَأَيْتُ بَنِي غَبْرَاءَ لَا يُنْكِرُونَنِي

وَلَا أَهْلَ هَذَاكَ الطَّرَافِ الْمُمَدَّدِ

وَلَا يُقَاسُ عَلَى ذَلِكَ .

[و] وقوعها (٧) مع « أي » في النداء للتوصل بها إلى نداء ما فيه الألف واللام نحو : يا أيُّها (٨) الرجلُ ، ويا أيُّها الناس ، وذلك لازمة أيضاً بقياس مطَّرد .

ووقوعها في باب القسم في اسم الله / خاصة إذا حذف حرف القسم معه ١٩٣ كقولهم : ها الله لأفعلن ، ولا تلزم بل تطرد في الاسم هي أو الهمزة الممدودة أو المقصورة ، فنقول إن سِتت : ها الله ، وإن سِتت : آله وإن سِتت : الله . وأما الواقعة متفرقة فلا موضع لها يختص بها ، بل إذا أريد التنبيه كقوله تعالى : وها أنتم أولاء (٩) و ها أنتم هؤلاء (١٠) ، على قراءة مَنْ مدَّ ،

(١) النجم ٥٦ (٢) الحج ١٩

(٣) طه ٦٣ وهي قراءة أبي عمرو ، انظر النشر ٣٠٨/٢ (٤) الكهف ١٥

(٥) القصص ٢٧ ، ونص الآية : « قال إني أريد أن أنكحَكَ إحدى ابنتي هاتين »

على أن تأجُرني ... » .

(٦) البيت لطرفة ، وهو في ديوانه ٢٧ ، وابن عقيل ٧٦/١ ، والأشعري ٦٥/١ . والطراف :

البيت من الأدم ، وكنتي بتنديده عن عظمه .

(٧) معطوف على قوله : « وقوعها مع أسماء الإشارة » .

(٨) في الأصل : « يا أيها » وهو سهو . (٩) آل عمران ١١٩

(١٠) آل عمران ٦٦ ، وقرأ قبل عن ابن كثير : ها أنتم ، والماء بدل من همزة واصله أنتم . أو

تكون « ها » للتنبيه ، دخلت على « أنتم » وحذفت الألف لكثرة الاستعمال . انظر القروطي ١٣٥٠

وَمَنْ قَصَرَ فَلَهُ وَجْهٌ ، ونقول : ها أنا أفعل ، وقد تستعمل مفردة فيقال :
« ها ، بمعنى تلبه »^(١) .

باب هل^(٢)

اعلم أن لها في الكلام موضعين :

الموضع الأول : أن تكون للاستفهام غير عاملة لعدم اختصاصها بالأسماء [أ] والأفعال ، وما لم يختص لم يعمل ، فنقول : هل قام زيدٌ ، وهل يقوم زيدٌ وهل زيدٌ قائمٌ ، قال الله تعالى : « هل ترى من فُطُور »^(٣) ، وقال « فهل أنتم مُسْلِمُونَ »^(٤) ، وقال : « وهل أناك نَبَأُ الْخَصْمِ »^(٥) .

ويجوز حذف الجملة الداخلة عليها إذا تفسّرت بعده ، كما قال الشاعر^(٦) :

٥٥٨ - لَيْتَ شِعْرِي هَلْ تَمَّ هَلْ آتَيْتَهُمْ أَوْ يَحْوَلُنْ مِنْ دُونِ ذَلِكَ الرَّدَى

التقدير : هل آتَيْتَهُمْ ثم هل آتَيْتَهُمْ ، فكرر تأكيداً ، ثم اجتزأ عن الأول بالثاني وقد تدخل في موضع الهمزة المعادلة بين الجهتين كقوله^(٧) .

٥٥٩ - هَلْ مَا عَلِمْتَ وَمَا اسْتَوْدَعْتَ مَكْتُومٌ

أَمْ حَبْلُهَا إِذَا نَأَيْتَ الْيَوْمَ مَضْرُومٌ

أَمْ هَلْ كَبِيرٌ بَكَى لَمْ يَقْضِ عِبْرَتَهُ إِثْرَ الْأَحْبَةِ يَوْمَ الْبَيْنِ مَشْكُومٌ

(١) نقل صاحب الجنى هذه الجملة عن المؤلف ١٤٠ ونص على ذلك .

(٢) انظر في « هل » الأرمية ٢١٧ ، ابن يعيش ١٥٠/٨ ، الجنى ١٣٧ ، المغني ٣٨٦ ،

المقتضب ٣٤/١

(٣) الملك ٣ (٤) هود ١٤ (٥) سورة ص ٢١ (٦) تقدم برقم ٤٤٧

(٧) البيتان لملقمة الفحل ، وهما في ديوانه ٥٠ ، والكتاب ٥٦٩/١ ، ومنازل الحروف ٦٤ ،

والأرمية ١٣٧ ، وأمالى الشجري ٣٣٤/٢ ، والتنبيه ٩٨ ، واللسان (أمم) ، وابن يعيش ١٥٣/٨ ، والحزقة ٥١٦/٤ . والمشكوم : المجازي .

ومنه قوله تعالى : « قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ ، أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ » (١) .

الموضع الثاني : أن تكون بمعنى « قد » نحو قولك : « هَلْ قُمْتَ » ، بمعنى : قد قُمْتَ ، ومنه قوله تعالى : « هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ » (٢) ، وعلى ذلك ينبغي أن يحمل قول الشاعر (٣) :

٥٦٠ - سَائِلُ قَوَارِسَ يَرْبُوعٍ بِشِدَّتِنَا أَهْلُ رَأُونَا بِسَفْحِ الْقَفِّ ذِي الْأَكْمَرِ .

لا على الاستفهام ، لأنه لم يثبت دخول الاستفهام على استفهام فيحمل هذا عليه .

وزعم بعضهم أن « هل » في الآية للتقرير (٤) وهذا مردود لأنه لم يثبت في « هل » معنى التقرير (٤) ، فيحمل هذا عليه ، ولا يليقُ بالآية ، بل الاتقُّ بـ « هل » فيها أن تكون للتحقيق ، فهي أشبه بـ « قد » الداخلة على الماضي المذكورة في بابها من غيرها ، فاعلمه .

باب هَلَّا (٥)

اعلم / أن « هَلَّا » حرفٌ تَحْضِيضٌ كـ « أَلَا » المتقدمة الذكر في باب ١٩٤ الهزمة المركبة ، وهاوؤها يُحْتَمَلُ أن تكونَ بدلاً من الهزمة فيكون الأصل : « أَلَا » ، كما قالوا : أَرَحْتُ وَهَرَحْتُ ، وَيَحْتَمَلُ أن تكونَ أصلاً بنفسها ،

(١) الرعد ١٦ (٢) الإنسان ١

(٣) نُسب في شرح شواهد المغني ٧٧٢ إلى زيد الخير ، وهو في أمالي الشجري ١٠٨/١ ، وابن يعيش ١٥٢/٨ ، وفيه « القاع » عوضاً من « القف » ، وأسرار العربية ٣٨٥ ، والمغني ٣٨٩ ، والجمع ٧٧/٢ . والشدة : الجملة ، والقف : ما ارتفع من الأرض ، وفي الأصل « بأسرتها » عوضاً من « بشدتنا » وهو تحريف .

(٤) في الأصل : « للتقدير » وهو تحريف .

(٥) انظر في هَلَّا : ابن يعيش ١٤٤/٨ ، الجنى ٢٤٧ ، الأشعري ٦٠٩/٣

وهو الأولى لكثرة استعمالها أكثر من « ألا » ، ولا يُدعى أن « همزة بدل » من الماء لقلّة وجود بدل همزة من الماء

فإذا ثبتَ هذا فـ « هَلَا » ، في دخولها على الأفعال ظاهرة أو مقدّرة كـ « ألا » ، ماضية كانت الأفعال أو مضارعة ، فنقول : « هَلَا » قَتَ ، وَهَلَا قَعَدْتَ ، وَهَلَا تَقُومُ ، وَهَلَا تَقْعُدُ .

وإن جاءَ بعدها الاسمُ فعلى تقدير الفعل ، فنقول : « هَلَا » قَتَلَا وَهَلَا زِيدَا ، وَهَلَا عَمْرَا ، أي : « هَلَا » تقصد أو تقتل أو ما أشبه ذلك ، مما تدلُّ عليه قرينة الكلام . أنشد الأخفش (١) :

٥٦١ - هَلَا التَّقْدُمُ وَالنَّفُوسُ صَحَابُ

أي : « هَلَا » يحدثُ التقدمُ ، أو يحضرُ التقدمُ ، وقد سُدَّ مجيءُ المبتدأ أو الخبر بعدها ، قال الشاعر (٢) :

٥٦٢ - فَهَلَا نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُهَا

باب هَيَا (٣)

اعلم أنها حرفُ تنبيهٍ ، وتكون للنداء كقولك : هَيَا زِيدُ ، وهي للبعد مسافة أو حكماً كالنائم فهي مثل أيا .

(١) لم أهدأ إلى قائله ، وهو في حاشية الحضري على ابن عقيل ١٥٨/٢ وصدره :

الآنَ بَعْدَ لَجَاجَتِي تَلْحُونَنِي

(٢) اختلف في نسبته ، وهو في ديوان الجنون ١٩٥ ، وديوان ابن الدمينية ٢٠٦ ، وقد ينسب إلى المصنّف لقشيري كما في الحزانة ٦٠/٣ ، وهو في المغني ٧٧ ، وقام روايته :

وَبُسْتُ لَيْلَى أَرْسَلْتُ بِشَفَاعَةٍ إِلَيَّ فَهَلَا نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُهَا

والأشعرى ٦١٠ ، وشواهد المغني ٢٢١ (٣) انظر في « هيا » الجنى ٢٠٤

واختَلِفَ : هل الهاء فيها بدلٌ من همزة «أيا» وهو قول الأكثرين ^(١) ،
أو هو حرفٌ قائمٌ بنفسه ، والأول أكثر لكثرة بدل الهاء من الهمزة كما قالوا :
أَرَحْتُ وَهَرَحْتُ ، وَهَرَقْتُ ، وَأَرَقْتُ ، وَأَشَدُّ الْأَصْعَمِي ^(٢) :

٥٦٣ - وَأَنْصَرَفْتُ وَهِيَ حَصَانٌ مُغْضَبَةٌ
وَرَفَّعْتُ مِنْ صَوْتِهَا هَيَا أَبَاهُ
كُلُّ فَتَاةٍ بِأَيِّهَا مُعْجَبَةٌ
ولا يتصرف فيها بالحدف وإبقاء المنادى لقلة النداء بها بخلاف «يا» فإنَّها
أمُّ الباب ، فاعلمه .

* * *

واعلم أنَّه بقي من تركيب الهاء ما هو مع الواو : هو ، ومع الياء : هي ،
ومع الميم والألف : هما ، ومع الميم والواو : هم ، ومع النون المشددة : «هن»
وجميع ذلك أسماءُ ضمائرٍ إلا في باب الفصل ، فعلمها حكمُ أنتَ وأنتِ
وأخوانها المذكورة في الباب الموضوع لها قبل ، فقيسها في الأحكام المذكورة
في بابها عليها حكماً حكماً نصيبه إن شاء الله .

باب الواو

اعلم أنَّ الواو تكون في الكلام مفردة ومركبة مع غيرها من الحروف .

(١) تبه صاحب الجنى ٢٠٤ إلى ابن السكيت وابن الخشاب .

(٢) نسب في الخزانة ٢٣٧/٢ إلى الأغلب المجلي وروايته فيه :

ثُمَّ انْتَشَتْ بِهِ فَوَيْقَ الرَّقَبَةِ فَأَعْلَنْتُ بِصَوْتِهَا أَنْ يَا أَبَاهُ

وهو في أمالي القاضي ٦٦/٢

باب الواو المفردة^(١)

١٩٥ / اعلم أنّها تنقسم قسمين : قسم أصل وقسم بدل من أصل .

فالقسم الأول التي تكون فيه أصلاً تنقسم قسمين : قسم في أول اللفظ زائدة ، وقسم موضوعة في نفس الكلمة .

فالقسم الأول التي تزيد على اللفظ أولاً لها ستة مواضع :

الموضع الأول : أن تكون للعطف وهي أم حروف العطف لكثرة استعمالها ودورها فيه^(٢) ، ومعناها الجمع والتشريك ، ولا تخلو عن هذين المعنيين في عطف المفردات ، لأنّها لا تخلو أن تعطف مفرداً على مفرد أو جملة على جملة .

فإن عطف مفرداً على مفرد فاشتمل تشريك بينهما في اللفظ والمعنى ، أمّا اللفظ فهو الاسمية أو الفعلية والرفع والنصب والحذف والجزم ، فيتبع الثاني الأول في اسمين من ستة : في واحد من الاسمية والفعلية ، وفي واحد من الرفع والنصب والحذف والجزم .

وأما المعنى فهو الجمع بين الاثنين في تنفي الفعل أو إثباته نحو : قام زيد وعمر ، ورأيت زيدا وعمرأ ، ومررت بزيد وعمر ، وزيد يقوم ويقعد ، ولن يقوم ولن يقعد ، ولم يقم ولم يقعد ، وما زيد قائم ولا عمرو ، وما قام ولا قعد زيد ، ولا يقوم ولا يقعد زيد .

فإن جاءت عاطفة اسمياً على فعل كقوله^(٣) :

(١) انظر في الراي : الكتاب ٤٩٦/١ ، المقتضب ١٠/١ - ٢٥/٢ ، ٤٦ ، الأزهية ٢٤٠ ،
المخصص ٤٧/١٤ ، ابن عيسى ٩٠/٨ ، الجنى ٥٩ ، المغني ٣٩١ . الجمع ١٣/٢

(٢) انظر فيما انفردت فيه الراي في العطف : الجنى ٦٢

(٣) البيت للناطقة ، وهو في ديوانه ١٣٤ ، والبحر المحيط ٣٥٩/٧ ، وابن عقيل ١٨٣/٣
وبير : هلك ، والمعابر : السفن التي يعبر فيها .

٥٦٤ - فَأَلْفَيْتُهُ يَوْمًا يُبِيرُ عَدُوَّهُ وَبَحَرَ عَطَاءَ يَسْتَخِفُّ الْمَعَايِرَ

أو فعلاً على اسم كقوله تعالى : (أَوْ لَمْ يَرْوَا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَائِتَاتٌ وَيَقْضِيْنَ) (١) فعلى أن تصرف الفعل إلى الاسم ، أو الاسم إلى الفعل في المعنى ، فكأنه قال في البيت : فألفيته يوماً مُبِيرَ عَدُوِّهِ ، "أَنْ" مفعول و ألفيت ، أصله "أَنْ" يكون مفرداً ، ويكون التقدير في الآية : (صَائِتَاتٌ وَقَابِضَاتٌ ، "لأن" المعطوف على الحال حالٌ مثله ، فحق أن يكون اسماً .

ولا تعطي الترتيب عند البصريين ، فإنه قد يكون الثاني في العمل قبل الأول تارةً ومعه أخرى ، فالذي قبله كقوله تعالى : (يَا مَرْيَمُ اقْنُتِي لِرَبِّكِ وَاسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ) (٢) ، فالركوع قبل السجود ، والذي معه كقوله : اختصم زيدٌ وعمرٌ ، فالاختصام لا يصح إلا من اثنين معاً ، ومن الذي يقع قبل الأول قول الشاعر (٣) :

٥٦٥ - أَغْلَى السَّبَاءِ بِكُلِّ أَدْكَنْ عَاتِقٍ أَوْ جَوْنَةٍ قُدِّحَتْ وَفُضَّ خِتَامُهَا
ففض الختام قبل القدح وهو الغرف .

وعند الكوفيين (٤) أنها تعطي الترتيب كالفاء عند البصريين ، واحتجوا بقوله تعالى : (إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا وَأُخْرِجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا) (٥) ، وبقوله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا وَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ) (٦) ، ومعهم أن إخراج الأثقال إشما هو بعد الزلزال ، والسجود في الشرع لا يكون إلا بعد الركوع .

(١) الملك ١٦ (٢) آل عمران ٤٣

(٣) البيت الليد ، وهو في ديوانه ٣١٤ ، والسان : (عتق) ، وابن يبيش ١٢/٨ ، والخزافة ٣٩٦/٤ . والسبأ : الشراء ، الأدكن : الزق الأغبر ، العائق : الخالص ، الجوفة : الحابية المطلية بالقار . قدح : عُغِرَ منها ومُرِجَت .

(٤) انظر الجنى ٦١ (٥) الزلزال ٢٠١ (٦) الحج ٧٧

وليس في هذا ردٌ على البصريين لأنهم لا يلزمون عدم الترتيب في الواو فيلزمهم الردُّ بهذا ، ولكن الترتيب فيها يقع بحكم اللفظ من غير قصدٍ له في المعنى ، ولو كانت للترتيب موضوعة لم تكن أبداً إلا مرتبة ، فظهور عدم الترتيب في بعض الكلام عاطفة يشهد أنها ليست موضوعة له ، ولكن المتكلم يقدم في كلامه الذي هو به أعنى وبيانه أهم استحساناً لا إيجاباً .

وحسبي عن أبي زيد السهلي أنه جعلها بالوضع الأول مرتبة ، فذلك الحقيقة فيها ، إذ أصل اللفظ أن يكون موازياً للمعنى في تقديمه وتأخيره ، فإذا أخر اللفظ بعد الواو - والمراد به التقديم - فذلك على طريقة المجاز ، وهذا صحيح لا يخالف فيه البصريون ، وإنما المراد أن اللفظ يتأخر والمراد به التقديم بعد الواو ، وههنا كان حقيقة أو مجازاً ، وبهذا خالفوا الكوفيين لأنهم يلزمون الترتيب لفظاً ومعنى ، وهو ظاهر الفساد كما تقدم .

واعلم أن الواو المذكورة إذا عطف اسم على اسم ، فاختلِف فيها : هل تنوبُ مناب العامل في الاسم الثاني أو لا تنوب منابه ولا (١) يكون مقدراً بعدها ، أو تنوب مناب العامل في الثاني ، ولا يصح أن يظهر بعدها إذا كان الفعل موضوعاً لاثنتين فازيدٌ ونحو اختصم زيدٌ وممرؤ ، ولا تكون فائبة منابه بل يُقدَّر بعدها فعل (٢) .

وذهب بعضهم إلى أنها تنوب مناب العامل ، واحتجَّ بأنه إذا فُرِقت المنعوتات وجميع نعتها فائتة يتبعها نعتاً نحو : قام زيد وممرؤ وخالد العقلاء ، فلولاً أن الواو فائبة مناب العامل لم يجمع النعت لثلاث يُفصل بين العامل والمعمول ، ولو كان العامل مقدراً لعمل عاملان في معمول واحد .

وذهب بعضهم إلى أنها لا تنوب مناب العامل ، ولكن يُقدَّر بعدها ،

(١) لعل « لا » مقحمة .

(٢) في الأصل : « بل يُقدَّر بعدها فيما عدا » وهو تحريف .

واحتج^١ بظهوره في بعض المواضع نحو : قام زيد وقام عمرو ، وأنشد قول الشاعر^(١) :

٥٦٦ - بَلْ بَنُو النَّجَارِ إِنْ لَنَا فِيهِمْ قَتْلَى وَإِنْ تَرَةً

قال : فظهور العامل في التمثيل و « إِنْ » ، دليل على أَنَّها واسطة لا تنوب^٢ منابَ عامل ، وأَنَّهُ يُضْمَرُ بعدها فيُقدَّرُ ، ولا يَجْتَمِعُ النائبُ والمنوبُ عنه ، فدلَّ على دعوى النيابة المتقدمة الذكر .

وذهب بعضهم إلى أَنه [إِنْ] كان الفعل لاثنين فأزِيدَ فهي تنوب منابَ العامل نحو ما مثَّلَ به ، وإلا فلا تنوب منابَه ، بل يكون مقدراً بعدها .

وهذه الأقوال كلها عندي مدخولة ، والذي ينبغي أَن يُقالَ وهو الصحيح :
إِنْ شاء الله :

إِنْ الواو في عطف المفردات واسطة موصلة عمل العامل قبلها إلى ما بعدها بها على معنى العطف والتشريك ، كما أَنَّ الواو في : « استوى الماء والخشبة » موصلة / عمل العال فيا قبلها إلى ما بعدها بواسطتها على معنى « مع » ، وكما أَنَّ^{١٩٧} الباء في « مررتُ بزيد » موصلة عمل العامل فيا قبلها لِمَا بعدها على معناه بحسبه من مرور أو غيره ، وكذلك « إلا » في الاستثناء وهذا أصل مريع في العربية من خلاف بعض المواضع المشككة فتدبره^٣ ، وحكم الغاء وغم وحق في ذلك حكم الواو مع المعاني التي اختصت بها .

ومن ذهب إلى أَنَّها تنوب منابَ العامل فيلزمه الفساد في جمع النعت في تفريق المنعوتات في نحو ما مثَّلَ بثل ما أَقْبِدَ به قول مَنْ يقول بتقديره بعدها ، إذ النائب حكمه في العمل والفصل حكم العامل المنوب عنه .

وَمَنْ ذهب إلى أَنَّهُ قَدَّرَ بعدها فيلزمه من الفساد ما لزمَ صاحب المنعِب .

(١) نُسِبَ في السيرة ٢٣/١ إلى خالد بن عبد العزيز ، وهو في الرض ١٧٠/١ .
والتره طلب الثأر ، وانظر في الرض الألف بحثاً تخوياً عن هذه الفكرة ١٧٠/١ .

الأول كما ذكر ، وما احتج به من الظهور لا حجة فيه لأنه إذا ظهر صارت المسألة من باب عطف الجمل ولا كلام فيها ، إذ لا خلاف في الواو في ذلك ، فقله : « وإن تیره ، أراد : « وإن لنا » فنحذف لنا » لدلالة الكلام عليه .

ومن ذهب إلى التفصيل فيلزمه في فعل الاثنين ما يلزم صاحب المذهب الأول من أن ما ينوب متبـ العامل فهو في حكمه ، وكأنه في معنى الظاهر ، والفعل لا يصح إظهاره هناك لاحتياج الظاهر أو المقدر إلى فاعلين فإزید ، وأخرى بالفساد إذا قدر بعدها على المذهب الثاني ، ويلزمه فيما عدا ما يحتاج إلى فاعلين فإزید ما يلزم صاحب المذهب الثاني ، ففسدت هذه المذاهب وضح ما قلنا .

والدليل عليه إجماع المعطوف والمعطوف عليه في التثنية للعامل الأول ، وكذلك في الجمع ، ولا اعتبار في العمل للواو ، فقول إن شئت : اختصم زيد وعمر ، وإن شئت : قام الرجلان ، وكذلك تقول في الجمع نحو : اختصم زيد وعمر ، وخالد ، واختصم الرجال ، وقام زيد وعمر ، وخالد ، وقام الرجال ، فاعلم ذلك . وعلى صحة هذا القول وفساد غيره يظهر الصحيح من القولين في جواز حذف هذه الواو أو عدم الجواز وهو الصحيح ، لأنها موصلة للمعنى العطف والتشريك ، فإذا حذفت زال هذا المعنى ، فزالت فائدتها ، فإن جاء من ذلك شيء فضرورة كقوله (١) :

٥٦٧ - وَكَيْفَ لَا أَبْكِي عَلَى عَلَاتِي صَبَائِحِي غَبَائِيقِي قِيلَاتِي
وقوله (٢) :

٦٨ - كَيْفَ أَصْبَحْتَ كَيْفَ أُمْسِيتَ مَّا

يَزْرَعُ الْوُدَّ فِي فُؤَادِ الْكَرِيمِ

(١) لم أفتد إلى قائله ، وهو في الخصائص ٢٩٠/١ ، واللسان (صبح) . والمعات : ج هاتك وهو ما يتعلل به ، وفسرها فيما بعدها ويريد نوعاً يحملها صباحاً وبعد المغرب وفي الغائقة .

(٢) لم أفتد إلى قائله ، وهو في الخصائص ٢٩٠/١ ، وأما السيلي ١٠٢ ، والبحر المحيط ٣٨٥/٢ ، والمجمع ١٤٠/٢

وكذلك يظهر على صحة الصحيح من القولين في جواز عطفها على عاملين أو عدمه ، وهو ألا "يعطف" لضعفها في الدلالة عليهما معاً ، فلا تقول : « ضربتُ زيداً في الدار والسوق عمراً » ، على عطف المفردات ، ولكن هذا من عطف الجمل ، والعامل محذوف / تقديره « وضربتُ » ، دلّ على حذفه الأول ، فلا تكون المسألة ١٩٨ من هذا الموضع فلا ينبغي أن تُبنى عليه .

(فإن عطفت جملة على جملة لم يلزم تشريك في اللفظ ولا في المعنى ، ولكن في الكلام خاصة ، ليُعلم أن الكلامين فأكثر في زمان واحد أو في قصد واحد ، فذلك جاز أب "يعطف بها إذ ذاك جملة خبرية" على مثلها وعلى طلية ، وجملة طلبية على مثلها وعلى خبرية ، فتقول : قام زيد وقعد عمرو ، وقام زيد واقعد ، وعلى هذا يجوز : بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله ، قالوا وعطف طلب - وهو الدعاء - على الخبر ، وحكي من كلام البديع : « ظفرتنا بصيد وحياتك الله أبا زيد » ^(١) ، وتقول : قم وقعد زيد وقم واقعد وقم ولا تقعد ، ولا تقم واقعد ، وكذلك حكم الجملة الابتدائية مع الفعلية نحو : قام زيد وصمرو قائم ، وزيد قائم وقعد عمرو ، وكل ذلك جائز بما ذكرت لك .

والمناسبة في الجمل هو الكثير ، وربما يكون ظاهر الكلام عطفت المفردات وهو عطف الجمل ، ومنه العطف على عاملين كما ذكر ، ومنه قوله تعالى : « وتصريف الرياح آيات » ^(٢) ، تقديره : وإن في تصريف الرياح آيات ، ومنه في عطف النعوت ذا اختلاف إعرابها ، نحو : مررت ياخوتك الظرفاء العقلاء الكرام بخفض الظرفاء ، ورفع العقلاء ، ونصب الكرام ، الأول تابعاً والثاني مرفوع على خير ابتداءً مقدراً ، والثالث على إضمار فعل تقديره : أمدح أو أعني أو شيء ذلك ، وعليه قوله تعالى : « لكن الراسخون في العلم منهم

(١) انظر شرح مقامات الهذلي : القامة البغدادية ٧٨

(٢) نص الآية : « إن في السموات والأرض آيات للمؤمنين . . . » وتصريف الرياح

آيات « الجانية »

والمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك ، والمقيمِينَ الصلاةَ والمؤتُونَ الزكاةَ ،^(١) ومنه قوله تعالى : « والسائلِينَ وفي الرقاب » ثم قال : والموفون بعدهم إذا عاهدوا والصَّابِرِينَ في البأساءِ والضَّرَّاءِ ،^(٢) ومنه قولُ الشاعر^(٣) :

٥٦٩ - وَيَأْوِي إِلَى نِسْوَةٍ غُطِّلَ
وَشُعْتًا مَرَضِيْعَ مِثْلَ السَّعَالِي
وقوله^(٤) :

٥٧٠ - لَا يَبْعَدَنَّ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ
النَّازِلِينَ بِكُلِّ مُعْتَرِكٍ
سَمُّ الْعُدَاةِ وَآفَةُ الْجُزْرِ
وَالطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الْأَزْرِ

الموضع الثاني : أن تكون حرف ابتداء^(٥) ، ومعنى ذلك أن تكون لا ابتداء الكلام ، وسواء كان جملة اسمية أو فعلية فلا يَتَوَسَّطُ ما بعدها من الجمل بما قبلها في شيء مما ذكرنا في عاطفة المفردات أو الجمل ، وذلك قولك : قام زيد وأنتم اخرجوا ، وقام زيد وضربَ عبدُ الله خالدًا ، وهل قام زيد وإثك باعمرؤ

(١) البساء ١٦٢ (٢) البقرة ١٧٧

(٣) البيت لأمية بن أبي عائذ كما في ديوان الهذليين ١٨٤/٢ ، وروايته فيه :

لَهُ نِسْوَةٌ عَاطِلَاتُ الصَّدْوِ
رُغُوجٌ مَرَضِيْعٌ مِثْلَ السَّعَالِي

وهو في الكتاب ٦٦/٢ ، ومعاني القرآن ١٠٨/ ، واللسان (وضع) ، والمغرب ٢٢٥/١ ، وابن عيمش ١٨/٢ ، والعيني ٦٣/٤ ، والحزانة ٤٢٦/٢ . والمعطل : ج عاطل وهي التي لاحي لها . والثمت : ج شعطاء وهي التي تلبَّد شعرها ، والمراضيع : ج مرضاع وهي الكثيرة الإرضاع ، والسعالي : ج سعاة وهي القول .

(٤) البيت ، الخيزنق بنت هفان ، وما في الديوان ٢٩ ، والكتاب ٥٧/٢ . والفسراء ١٠٥/١ ، وأما الشجري ٣٤٥/١ ، والإنصاف ٤٦٨ ، والأصمعي ٣٩٩ ، والمزهر ١٤٥/١ ، والعيني ٦٠٢/٣ ، والمعجم ١١٩/٢ ، والحزانة ٣٠١/٢ . ولا يبعدن : لا يهلكن ، والجزر : ج جزور وهي الناقة تجزر ، وطيب المعاهد كناية عن العفة ، وقوله « سم » جاء في الأصل : « سموا » وهو تحريف .

(٥) وهي وار الاستئناف ، انظر الجني ٦٣

لخارج ، وقام زيد ومالي بخروج زيد من علم ، قال الله تعالى : « هل تعلم له سمياً ، ويقول الإنسان إذا ما ميت لهوف أخرج حياً »^(١) . ومنه قوله ١٩٩ تعالى : « ولا تُسرفوا إنه لا يُحبّ المسرفين ، ومن الأنعام حمولة وفرشاً »^(٢) وقوله تعالى : « وما أتمم بمُعجزين ، ولو أن لكل نفس ظلمت ما في الأرض »^(٣) وهو كثير ، ومنه قول الشاعر^(٤) :

٥٧١ - وَقَدْ أَغْتَدِي وَمَعِيَ الْقَانِصَانُ وَكُلُّ بِمَرْبَاقٍ مُقْتَفِرٌ
وعلى ذلك ينبغي أن يُحمل قول الشاعر^(٥) :

٥٧٢ - وَبَلَدٍ قَطَعَهُ عَامِرٌ وَجَلَّ نَحْرَهُ فِي الطَّرِيقِ
وقوله^(٦) :

٥٧٣ - وَبَلَدٍ لَيْسَ بِهَا أُنَيْسٌ إِلَّا الْيَعْفِيرُ وَإِلَّا الْعَيْسُ
وما كان نحو هذا مما تُقدّر بعده « رب » ، ولا تحمل الواو على أنها بمعنى « رب » ، كما ذهب بعضهم إليه ، وقد تقدم الكلام على ذلك في باب « رب » ، وباب « بل » ، والفاء فلا نعيده .

الموضع الثالث : أن تكون الحال ومعنى ذلك أن نجيء بعدها جملة تكون في موضع الحال من ذي حال ، نحو قولك : جاء زيد ويده على رأسه ، وخرج

(١) مريم ٦٥ ، ٦٦ (٢) الأنعام ١٤١ ، ١٤٢ (٣) مؤمن ٥٣ ، ٥٤

(٤) البيت لامرئ القيس ، وهو في ديوانه ١٦٠ ، والأضداد ٢٩٩ ، والقانصان : الصائدان ، والمرباق : مكان يربأ فيه كالجليل مثلاً ، والمقتفر : أي يتبع آثار الوحش .

(٥) لم أفتد إلى قائله ، وهو شاهد عروضي . في المقيار ٦٥ ، والافتناع ٥٥ . والقسطاس الورقة ٢١ ، وفيه « حسره » عوضاً من « نحرة » ، وقوله « نحرة » ورد في الأصل « محرف » وهو تحريف .

(٦) البيت لجران العمود ، وهو في ديوانه ٥٢ ، والكتاب ٢٦٣/١ ، وابن يمين ٥٢/٨ ، واللسان : « إلا » ، والأشعري ٢٢٩ ، والميني ١٠٧/٣ ، والمجع ٢٢٥/١ ، والخزائن ١٩٧/٣ . واليعافير : أولاد الأطباء ، والعيس : البقر .

زيد وعبدُ الله جالس ، وقام زيد وقد خرجَ غلامُه ، إلا أنها تقدّر تارةً بـ «إذ» ، الظرفية ، وتارةً بـ «في حال» ،^(١) وهي في التقديرين للحال ، فحيث لم يكن بعدها ضمير في الجملة الواقعة حالاً بها قدّرت بـ «إذ» نحو قولك : جاء زيد والشمس طالعة ، أي : إذ الشمس طالعة ، ومنه قوله تعالى : «يَغْشَى طَائِفَةٌ مِنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ» ،^(٢) وقال الشاعر^(٣) :

٥٧٤ - تَبَدُّوْا كَوَاكِبُهُ وَالشَّمْسُ طَالِعَةٌ

لَا النَّوْرُ نُورٌ وَلَا الْإِظْلَامُ إِظْلَامٌ

وحيث كان في الجملة ضمير يعود على ذي الحال قدّرت بـ «في حال» ، نحو قولك : جاء زيد وقد ضربَ عبده د أو : [و] هو يضرب عبده ، أي^(٤) زيد يضرب ، أي : في حال ضربه عبده ، ومنه قوله تعالى : «ودانية» عليهم ظلالها وذُلِّلَتْ فطوفُها تَذَلُّيلاً^(٥) وقوله تعالى : «لم يدخلوها وهم يطمعون» ،^(٦) .

ولابد مع ذلك كلاً من صرف الجملة إلى تقدير المفرد : إمّا من اللفظ ، وإمّا من المعنى ، لأنه أصل الحال فتقديره في نحو قولك : «والشمس طالعة» : طالعة الشمس في حال قيامه ، وفي قولك : «ويضرب عبده» : ضارباً عبده ، وعلى هذا قياس الجمل الواقعة حالاً ، فاعلمه .

ويشترط في الجملة الواقعة بعد الواو التي للحال أن تكون خبرية وهي التي تحتل الصدق والكذب لصحة وقوعها ، ولا تكون طلية [لأن] «إذ» غير واقعة .

ثم لا تخلو أن تكون اسمية أو فعلية ، فإن كانت اسمية فلا يخلو أن يكون فيها

(١) في الأصل : «بذي حال» وهو تحريف . (٢) آل عمران ١٥٤

(٣) البيت للناطقة ، وهو في ديوانه ٢٢٢ (٤) في الأصل : «أر» وهو تحريف .

(٥) الإنسان ١٤ (٦) الأعراف ٤٦

ضمير يعود على ذي الحال أو لا يكون ، فإن كان لم تلزم الواو فيها كقول الشاعر (١) :

٥٧٥ - نَصَفَ النَّهَارُ الْمَاءَ غَايِرُهُ وَرَفِيقُهُ بِالْغَيْبِ لَا يَدْرِي

وإن لم يكن فيها ضمير / لزم الواو نحو : جاء عمرو وزيد قائم ، ومنه ٢٠٠
والشمن طالع ، لأن الواو هي الرابطة للجملتين ، فلولاها لم يقع ارتباط بينهما .

وإن كانت فعلية فلا يخلو أن يكون فعلاً ماضياً أو مضارعاً ، فإن كان ماضياً
لفظاً ومعنى لزمته ، قد ، ولا تدخل على الماضية معنى ، ولزمت الواو ، وإن
لم يكن فيها ضمير يعود على ذي الحال نحو : قام زيد وقعد عمرو ، أو لم يقعد عمرو .

وإن كان فيها ضمير لم تلزم الواو أيضاً ، نحو : قام زيد قد خرج أبوه . وربما
جاء هذا بغير قد ، كقوله تعالى : « أو جاوزكم حصرت صدورهم » (٢) ،
على أحد الإعرابين ، وقول الشاعر (٣) :

٥٧٦ - وَإِنِّي لَتَعْرِوْنِي لِذِكْرَاكِ هِزَّةٌ

كَمَا انْتَقَضَ الْعُصْفُورُ بَلَلُهُ الْقَطْرُ

وكذلك تقول : قام زيد لم يقم أبوه ، بالواو وبغيرها .

وإن كان مضارعاً فلا بد من المضمر معه في الجملة عائداً على ذي الحال ، فيجوز

(١) البيت للأعشى ، وليس في ديوانه ، وهو في أدب السكاتب ٢٧٨ ، وشرحه ٢٧٩ ، وأمالى
الشجري ١٩٠/٢ ، وابن يمين ٦٥/٢ ، والمغني ٥٥٩ ، والأشعرى ١٩٢/٢ ، والهمع ٢٤٦/١ ،
وشاهد المغني ٨٧٨ ، والخزانة ٢٣٣/٣ ، والدرر ٢٠٣/١ . ونصف : انصف ، وهو يصف
غائصاً لطلب الزؤلؤ .

(٢) للنساء ٩٠ ، والبصريون يوجبون دخولها على الماضي الواقع حالا ، إما ظاهرة أو مقدرة كما
في الآية ، وخالفهم الكوفيون والأخفش لكثرة وقوعها حالا بدون قد ، انظر المغني ١٨٨ ، ٧٠٧ .
وفي الآية أعارب كثيرة انظرها في المغني ٤٨٠

(٣) البيت لأبي صخر الهذلي كما في الخزانة ٢٥٤/٣ ، وهو في أمالي القالي ١٤٧/١ ، والمغرب
١٦٢/١ ، والإنصاف ٢٨٣ ، والشذر ٢٢٩ ، وابن يمين ٦٧/٢ ، والمغني ٦٧/٣ ، والهمع ١٩٠/١ .

إذ ذاك فيه إثبات الواو وحذفها ، فلا تلزم ، بل الكثير حذفها نحو قولك : جاء زيدٌ
يَصْكُ عينه ، وقد قالوا « ويصك » ، وكذلك قال الشاعر ^(١) :

٥٧٧ - فَلَمَّا حَشِيْتُ أَظْفِيرَهُ نَجَوْتُ وَأَرَاهُنْهُمْ مَالِكَا

وبعضهم يجعل الجملة في المثال والبيت اسمية ، ويقدرُ المبتدأ قبل الفعل كأنه
قال في المثال : « وهو يصك عينه » وفي البيت : « وأنا ^(٢) أراهم » ، وإنما
ذاك لكثرة وجود واو الحال مع الاسمية وقتلها مع الفعلية المضارع فعلها ، وهو
مكتلف ^(٣) لا ضرورة تدعو له .

الموضع الرابع : أن تكون للقسم عوضاً من الباء نحو قولك : « والله لتخرجن »
والله لتصدقن زيداً ، والأصلُ الباءُ لأنها حرف جرٍّ في القسم وغيره ، ويجوز
إظهار فعل القسم معها وحذفه ، ولا يجوز ذلك في غيرها من حروفه ، فدلَّ على
أصلها ونوعية غيرها في الباب ، قال الله تعالى : « والطور وكتابٍ مبسطور » ^(٤) ،
وقال : « والشمس وضحاها » ^(٥) ، وهو في القرآن كثير .

ولا تخفُض في هذا الباب إلا الظاهر بخلاف الباء ، فإنها تخفُض الظاهر
والمضمر كما تقدّم في بابها وفي باب التاء ، فدلَّ على أصالة الباء وفعليّة الواو ،
وإنما دخلت في هذا الباب وخفُضت لكونها تقرّب من الباء في خروجها من
الشفتين ، وقد تقدّم في باب التاء من الكلام ما فيه كفاية فأغنى إعادتها هنا .

الموضع الخامس : أن تكون بمعنى « مع » مشوبةً بمعنى باء المفعول به ،
وإذا لم يكن فيها هذا الشوب كانت العاطفة المذكورة ، فإذاً يقع الاشتراك ^(٦)

(١) نسب في اللسان : « رهن » إلى مام بن مرة ، أو عبد الله بن همام ، وهو في المقرب
١٥٥/١ ، والأشعري ٢٥٦ ، والدرر ٢٠٣/١ . والأظفائر : ج أظفور ، والمراد به هنا : السلاح .

(٢) وضع تحت قوله « وأنا » عبارة صح .

(٣) أي تأويل بعضهم للمثال والبيت ، وفي الأصل : « مكلف » وهو تحريف .

(٤) الطور ١ (٥) الشمس ١ (٦) في الأصل : « الاشتراط » وهو تعريف .

بين الواو في مسائل هذا / الموضع وصورة ما بعدها كصورة المعطوف في الاسمية ٢٠١
 "إلا" أن المنصوب بعدها في معنى المفعول به ، فإذا قلت : قام زيد وعمرو ،
 بمعنى أن القيام وقع منها من غير معنى زائد ، فذلك هو العطف ، وإذا أردت
 أنه وقع منها على أن الثاني فعل به الأول فعلاً فذلك المفعول معه فيكون
 منصوباً ، فكانك قلت : قام زيد وعمرو معه ، وعلى هذا قالوا : استوى الماء
 والحشبة ، بنصب « الحشبة » وجاء البرد والطيالة أي : ساوى الماء الحشبة
 فاستوت معه ، وساق البرد الطيالة فكانت معه ، فلها انتصب ما بعد الواو
 مفعولاً معه ^(١) . ولوجه آخر : وهو أن الواو مقدرة بـ « مع » فلمّا نابت
 الواو المذكورة بنابتها رجعت نصبها إلى ما كان مخفوضاً بعدها ، كما انتصب
 المستثنى بعد « إلا » مع كونها حرفاً ، لأنّها في معنى « غير » وهو منصوب ،
 إذا قلت قام القوم غير زيد ، إلا أن نصب « مع » نصب الظروف ،
 ونصب ما بعد الواو على المفعول معه للعامل قبلها بوساطته ، كما عمل ما قبل
 « إلا » ، فيما بعدها نصب بوساطتها ، وقد تقدّم بيان ذلك في بابها .

ويجوز أن يكون العامل فيما بعد الواو المذكورة الفعل كما مثل قبل ،
 ومعنى الفعل ، نحو قولك : مالك وزيداً ، ومالك وقصة من تريد ، على تقدير
 الملاسة بعدها ، وكذلك ما أنت وزيداً ، وما أنت وقصة من تريد ، على
 إضمار الملاسة أيضاً . ومنه قول الشاعر ^(٢) :

٥٧٨ - فما أنا والسّير في مدّح يُبرّح بالذّكر الضابط

(١) انظر آراء النحويين في انتصاب المفعول معه : الإصناف ٢٤٨ ، والجنى ٦٠ ، وأسرار
 العربية ٧٤ ، ورأي المؤلف هو أي البصريين .

(٢) البيت لأسامة بن الحارث كما في ديوان المهذلين ١٩٥/٢ ، وروايته فيه :

ما أنا والسّير في متلف يُعبّر بالذّكر الضابط

وهو في الكتاب ٣٠٣ / وابن يعيش ٥٢/٢ ، واللسان (عبر) ٩٣/٣ ، والمعني ٩٣/٣ ،
 والجمع ٢٢١/١ ، والدرر ١٩٠/١ . وأراد بالذكر الجمل ، والضابط ، القرى ، والتزيح : المشقة .

وقال آخر (١) :

٥٧٩ - فَمَا أَنَا وَالتَّلْدُدُ حَوْلَ تَجْدِيدِ وَقَدْ غَصْتُ تِهَامَةً بِالرَّجَالِ

ومنه الواو لا يصبغ أن تكون بعد مالک - فَمَا (٢) تقدم - عاطفة ، ويجوز في غير ذلك .

الموضع السادس : أن تكون ناصبة للفعل المضارع الواقع بعدها بإضمار « أن » ، فيختلص للاستقبال ، وذلك في باين :

الأول : في جواب الأمر والنهي والاستفهام والعرض والتعني والتعريض والدعاء والنفي والشرط والجزاء ، كما نصبت الفاء في أجوبتها على ما ذكر في بابها كقولك : فَمَ وَأَكْرَمَكَ ، ولا تقم وَأَكْرَمَكَ (٣) ، وألا تقومُ وَأَكْرَمَكَ ولتكن تقومُ وَأَكْرَمَكَ ، وهَلَا تقومُ وَأَكْرَمَكَ ، واغفر لزيد ويدخل (٤) ، وما يقومُ زيدٌ وَأَكْرَمَهُ (٥) ، وإنْ تقمُ وتخرجَ أَكْرَمَكَ ، وإنْ تقمَ أَكْرَمَكَ وأحسنَ إليك ، وأحكامها في العطف اللفظي والمعنوي والاستئناف وإضمار « أن » ٢٠٢ وصرّف مابعدّها إلى المصدر كأحكام الفاء فقسّها / عليها تصيب ، إن شاء الله .

والثاني : باب المخالفة وهي نوعان :

الأول : في اللفظ وهو أن تعطف الفعل على الاسم المصدر نحو قولك : أعجبتني قيامك وتقدّعت ، وكلامك وتصمت ، فتصيب ما بعدها بإضمار « أن » ، أيضاً ليقع الاتفاق في عطف مصدرٍ على مصدرٍ ، فإذا قلت : « أعجبتني قيامك وتقدّعت » فتقدّره : « وأن تقدّعت » ويصير إلى : أعجبتني قيامك وقعودك . قال الشاعر (٦) :

-
- (١) نسب في الكتاب ٣٠٨/١ إلى مسكين الدارمي ، وهو في الكامل ٢٨٨ ، وابن يعيش ٥٠/٢ ، والأشعوني ٢٢٣ ، والرواية فيه : « فمالك » . والتلدد : الذهاب والجمي - حيرة .
(٢) وردت « فَمَا » في الأصل بالتكرار . (٣) سقط مثال الاستفهام : هل تقومُ وَأَكْرَمَكَ .
(٤) لعلها محرفة عن « وَأَكْرَمَكَ » طلباً للسياق . (٥) لعلها « وَأَكْرَمَكَ » .
(٦) تُسَبُّ في سر الصناعة ٢٧٥/١ إلى ميسون بنت بَحدل الكلبية ، وهو في الكتاب ٤٩٩/١ ، وأمالى الشجري ٢٨٠/١ ، وابن يعيش ٢٥/٧ ، والشذور ٣١٤ ، والمغني ٢٩٥ ، وابن عقيل ٩٠/٤ ، والأشعوني ٥٧١ ، وشواهد المغني ٧٧٨ ، والحزانة ٥٩٣/٣ ، والشفوف : الثياب الرقيقة .

٥٨٠ - لَلْبُسُ عِبَاءَةٌ وَتَقَرَّ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ
أي : وأنْ تَقَرَّ عَيْنِي ، أي : وقرَّ عيني^(١) ، وقال آخر^(٢) :

٥٨١ - لَقَدْ كَانَ فِي حَوْلِ ثَوَاءِ ثَوِيَّتُهُ
تَقْضِي لُبَانَاتٍ وَيَسَامُ سَائِمُ
على رواية من روى « تقضي » كأنه قال : وأنْ يسَامُ ، أي : وسامة ،
وإنما حكمنا أنْ النسبَ بعدها لأنْ لثلاثة أوجه .

أحدها : عدم جواز العطف ، عطف فعل على اسم ، لأنْ من شرط الواو
العاطفة أنْ تُشْرَكَ في العطف بين المتفقي الحدَّ لا المختلف^(٣) كما ذكر في بابها .
والثاني : أنه قد سمِعتْ مُظْهِرَةً بعدها ، قال الشاعر^(٤) :

٥٨٢ - أَبَتِ الرُّوَادِفُ وَالْثُدِي لِقُمْصِهَا
مَسَّ الْبُطُونِ وَأَنْ تَمَسَّ ظُهورَا
والثالث : أنه لو كانت ناصبة بنفسها لنصبتْ في كلِّ موضع يقع بعدها
الفعل في العطف .

وهذه الواو في هذا الموضع - على اختلاف أنواعه عاطفة في التحقيق لأنها
كلُّها راجعة إليه ، ألا ترى أنْ المتقدمة الذكر في هذا الموضع ترجع إلى العاطفة ،

(١) في الأصل « أعيني » والمهززة مقحمة لأن الشاعرة ذكرت العين مفردة .

(٢) البيت للأعشى ، وهو في الديوان ٧٧ ، والكتاب ١/٩٥ : « والمقتضب ١/٢٧ »
وأما الشجري ١/٣٦٣ ، وابن يعيش ٣/٦٥ ، والمفني ٥٦٠ ، وشواهد المفني ٨٧٩
والشواهد : الإقامة ، واللبانات : ج لبانة وهي الحاجة .

(٣) في الأصل : « واختلفية » وهو تصحيف .

(٤) البيت في الحماسة ٢/٩٣ غير منسوب ، وهو في ديوان صربن أبي ربيعة ٤٩٢ في
الشعر المنسوب إليه . والثدي : ج ثدي . والقمص : ج قميص .

لأنك إذا قلت : ثم وأكرمك ، فالمعنى : ليكن منك قيام وإكرام مني ، وكذلك سائر الأجوبة ، وكذلك في هذا النوع لما ذكر ، وفي النوع الآتي الآن بعد .

النوع الثاني : المخالفة في المعنى لإرادة نفي الجمع بين الشئين كقولك : لاتأكل السمك وتشرب اللبن ، المعنى : مع أن تشرب اللبن ، أي : لا يجمع بين أكل السمك وشرب اللبن لإعاديتهما عليك ، ومنه قول الشاعر (١) :

٥٨٣ - لا تَنْتَهُ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِي مِثْلَهُ

عَارٌ عَلَيْكَ - إِذَا فَعَلْتَ - عَظِيمٌ

وهذه أيضاً عاطفة في المعنى لأنها تنصب بإضمار « أن » ، (٢) ، ود « أن » ، وما عملت فيه في موضع المصدر المعطوف على مصدر آخر مقدّم بما قبلها ، وهي بمعنى المصاحبة فهي (ك مع) .

فهذه جملة مواضع الواو الزائدة على اللفظ .

وزاد بعض النحويين مواضع أخرى غير ما ذكرنا ، وذلك : الواو التي بمعنى « رُب » ، وقد تقدّم فادّعى ذلك (٣) في الفاء وبل ، فلا نعيده ، والواو الزائدة (٤) ، وهي التي دخلوها كخروجها (٥) ، وواو الثانية ، أي التي تأتي

(١) نُسِبَ فِي الْكِتَابِ ٤٩٧/١ إِلَى الْأَخْطَلِ ، وَقَالَ فِي الْخِزَانَةِ ٦١٧/٣ ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لِأَبِي الْأَسْوَدِ ، وَهُوَ فِي حَاشِيَةِ الْبَحْثِيِّ ١٧٤ وَالْأُزْمِيَّةِ ٢٤٣ ، وَاللِّسَانُ (عَكْظ) ، وَابْنُ عَمِيشٍ ٢٤/٧ ، وَالشَّذْرُورُ ٢٣٨ ، وَالْمَغْنِي ٣٩٩ ، وَابْنُ عَقِيلٍ ٨٧/٤ ، وَشَوَاهِدُ الْمَغْنِيِّ ٧٧٩ . وَقَوْلُهُ « مِثْلُهُ » جَاءَ فِي الْأَصْلِ : « مِثْلُهَا » وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٢) وَهُوَ مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ ، وَانْظُرْ مَذَاهِبَ التَّحْرِيرِيِّينَ فِي النَّاصِبِ لِلْقَلِّ : الْإِنْصَافُ ٥٥٠ .

(٣) أَتَقَمُّ فِي الْأَصْلِ بَعْدَ قَوْلِهِ « ذَلِكَ » : « إِفْسَادُهُ » .

(٤) مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ : « الْوَاوُ الَّتِي بِمَعْنَى رَبٍّ » ، وَمَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ وَالْأَخْفَشِ

وَالْمَلِيزَةِ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تَقَعَ زَائِدَةٌ ، وَمَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ . انْظُرْ : الْإِنْصَافُ ٤٥٦

(٥) فِي الْأَصْلِ : « خُرُوجُهَا » وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

في ثامن الأسماء ، والواو التي بمعنى « أو » ، وهذه الواو إذا حُفِيت رُجعت ياءاً / (١) ذكرنا في مواضعها .

٢٠٣

وأما الزائدة فهي التي في قوله تعالى : « إذا السماء انشَقَّت » ثم قال : « وأذِنتُ لربِّها وحُفَّت » (٢) ، قال زائدها (٣) : « إنَّ المعنى أذِنتُ لأنَّه جواب « إذا » وكذلك قوله تعالى : « فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّ لِلْبَيْنِ » (٤) ، قال : المعنى : تلَّه للبين ، وقوله تعالى : « [حتى إذا] جَاؤُهَا وَفَتَحَتْ أَبْوَابُهَا » (٥) ، قال : معناه فتحت أبوابها ، وقول الشاعر (٦) :

٥٨٤ - فَلَمَّا أَجْزْنَا سَاحَةَ الْحَيِّ وَأَنْتَحَى
وقال الآخر (٧) :

٥٨٥ - حَتَّى إِذَا امْتَلَأَتْ بُطُونُكُمْ . وَرَأَيْتُمْ أَوْلَادَكُمْ شَبَّوْا
وَقَلْبُكُمْ ظَهَرَ الْمِجَنُّ لَنَا إِنَّ الْغَدُورَ لَفَاحِشٌ خَبٌ

قال معناه « قلبم » ، وهذا مذهب كوفي ، والبصريون يخرجون ذلك كلَّه إلى معنى العطف والجواب مقدر وتقديره « أَبْلَغُ مِنْ ذِكْرِهِ » ، إلاَّ قوله تعالى : « وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا » (٨) فإنَّ الواو فيه واو الحال ، لأنَّ الكرامة للواصلين

(١) رُجعت النامخ هذه اللوحة برقم ١٠٣ ، والصواب ١٠٢ (٢) الانشقاق ٢٠١

(٣) نسب صاحب الأزهية ٢٤٥ هذا القول إلى قتادة . (٤) الصفات ١٠٣

(٥) الزمر ٧١ . (٦) البيت لامرئ القيس ، وهو في الديوان ١٥ وعجزه :

بِنا بطنَ حَقْفٍ ذِي رُكَامٍ عَقَنْقَلٍ

وهو في الأزهية ٢٤٤ والإصناف ٤٥٧ ، والحزانة ٤١٣/٤ . وانتحى : اعترض ، والحقف من الرمل : المروج ، والمَقَنْقَل : المتعقد المتداخل .

(٧) البيتان للأسود بن يعفر وهما في ديوانه ١٩ ، ورواية الديوان بالتقديم والتأخير بينهما ، ومما في القرآن ٥١/٢ ، وتعلب ٥٩ . والأزهية ٢٤٥ ، وأمالى الشجري ٣٥٧/١ ، والإصناف ٤٥٨ ، واللسان (قل) ، وابن عيش ٩٤/٨

(٨) الزمر ٧١ ونص الآية : حتى إذا جَاؤُهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا .

لدخولها أن يجدوا أبوابها مفتحة لهم ، فجواب « إذا الساء انشقت » تقديره :
 ظهر الحق أو تبين الأمر أو نحو ذلك ، وجواب : « فلما أسلما » ممتنا عليه ،
 أو صرفناه عن ذلك أو نحو ذلك ، وجواب « فلما أجزنا » في البيت : نلت
 مقصودي أو بلغت مرادي ، وجواب « حتى إذا » في البيت : غدرتم ،
 لدلالة « إن الغدور » عليه .

— وأما واو الثانية ^(١) فهي التي في نحو قوله تعالى : « حتى إذا جاوزوها
 ونسيت أبوابها » ^(٢) ، قال بعضهم : الواو هنا تدل على أن أبواب الجنة ثمانية ،
 وقوله تعالى : « والناهون عن المنكر » ^(٣) لأنها أتت في الثامن من الأسماء
 التي قبلها ، وقوله تعالى : « وأبكارا » ^(٤) أتت في الثامن بعد السبعة الأسماء
 قبلها ، وقوله تعالى : « وثامنهم كلبهم » ^(٥) ، وهذه الواو وإن وقعت
 دالة على الثانية أو في الثامن لا يخرجها ذلك عن معنى العطف أو واو الحال
 في مثل « وفتحت » كما ذكر ، وقعت في الثامن بالعرض لا بالقصد ، فاعلمه .

وأما التي بمعنى « أو » في قوله تعالى : « أمثا لمبعوثون أو آباؤنا الأولون » ^(٦)
 على قراءة من فتح الواو لأنه قد قرئ كذلك ، وقرئ « أو آباؤنا »
 فبوقوع « أو » موقعها جعلها — هذا الذي زادها — بمعناها .

والصحيح أن الواو للعطف جامعة مشرقة في اللفظ بين ما بعدها وبين اسم
 « إن » الذي هو ضمير في قول : « أمثا » إلا أن الهمزة للاستفهام دخلت
 عليها ، وهي في التقدير داخلة على « إن » ، إلا أنها أخرت لمعنى ليس هذا
 موضع ذكره ، ولو عكس هذا القائل القول فقال : « إن » « أو » في الآية بمعنى
 الواو لكان أشبه لوجود معناها فيها كما هي في قول الشاعر ^(٨) :

(١) قال في الجنى ٦٥ : وأثبت هذه الواو ابن خالويه والحريزي . (٢) الزمر ٧١

(٣) التوبة ١١٢ (٤) الواقعة ٣٦ (٥) الكهف ٢٢ (٦) الواقعة ٤٧ ، ٤٨

(٧) في الأصل : « بمعنى ها » وهو تحريف . (٨) تقدم برقم ١٥٨

٥٨٦ - أو يَسْرُحُوهُ

أو قول الآخر (١) :

٥٨٧ - أو عَلَيَّهَا فَجُورُهَا

وقد ذُكِرَ ذلك في باب «أو» ، فإذا سَقَطَتْ / هذه المواضع صَحَّ ما ذكرنا ٢٠٤
من مواضع الواو خاصة .

* * *

القسم الثاني : التي تكون موضوعة (٢) في اللفظ لها ثمانية مواضع .

الموضع الأول : أن تكون علامة للجمع المذكر السالم وهي نوعان :
نوعٌ تكون دلالة على من يعقل من المذكرين ، ونوع تكون دلالة على أن
الكلمة حذِفَ منها أو غُيِّرَتْ .

النوع الأول : يكون في الجامد والمشتق قياساً ، فأما الجامد فيشترط فيه -
إن كان مكبراً - حجة شروط ، وحينئذ يُجمعُ بها وهي : الذكورية والعلمية
والعقل وخالفه من هاء التانيث وعدم التركيب نحو : زيدٌ وزيدون ، وأحمد
وأحمدون ، فإن كان مؤنثاً نحو : هند فلا يجمع بها ، وكذلك إن كان غير علم
كالرجل ، وهذا لم يجمع بها ، فأما قولهم : اللذون واللاؤن في جمع الذي فليس
واحدٌ منها يُجمعُ حقيقةً ، لأنه ليس [له] مفردٌ من لفظه وإنما هو اسمٌ
جمع ، وكذلك الأعداد والعقود من عشرين إلى تسعين ، فيوقف في جمعها
كذلك على السماع .

وإن كان غير عاقلٍ نحو جمل و فرس لم يجمع بها ، وإن كان غير خالٍ من

(١) تقدم برقم ١٥٩

(٢) في الأصل : « مصوغة » والصواب ما أبتناه ، كما ورد من تقسيم المؤلف قبل .

هـه التائيت كطلحه وورقاه لم يجمع بها ، وإن كان مركباً كجبلك وحضر موت لم يجمع بها ولا بغيرها .

وإن كان مصغراً استشرط فيه ثلاثة شروط من الحسة المذكورة : الذكورية والعقل وخلوه من هاء التائيت ، نحو : رُجَيْلٌ ورجيلون فإن نقص شرط منها لم يجمع بها كعين وثرة .

وأما المشتق فيشترط فيه أربعة شروط : الثلاثة المذكورة في المصغر ، والرابع : ألا يمتنع مؤنثه من الجمع بالأنف والتاء ، وذلك قولهم في ضارب : ضاربون ، وفي قائم : قائمون ، فإن نقص شرط منها لم يجمع كذلك ، نحو : طالق ونابت وقائمة و... (١) وحرء ، فإن طالق مؤنث ، و نابت لا يعقل ، و قائمة بتاء التائيت ، و حرء لا يجمع بالأنف والتاء ، فأحر لا يجمع بالأنف والنون ، وربما أجروا ما لا يعقل مجرى من يعقل ، لصحة وقوع فعله منه حقيقة أو مجازاً ، كقوله والشمس والقمر رأيتهم في ساجدين ، (٢) .

واعلم أن الخلاف في هذا الواو هو الخلاف في ألف التثنية ، وقد بينا حكمها في موضعها في باب الألف فلا نعيده هنا ، وحكم إياه أيضاً في هذا الجمع كحكم الواو ، فاعلمه .

النوع الثاني : أن تكون دلالة على أن الكلمة نقص حرف منها أو غيرت ، وذلك ثلاثة أنواع : نوع تحذف منه حرف لفظاً ، ونوع تحذف منه حرف توهماً ، ونوع غير توهماً ، ومنها ما هو جمع حقيقة ، ومنها ما هو جمع / اسم ٢٠٥ . وجهة ما جاء من ذلك يحفظ ولا يقاس عليه .

النوع الأول : الذي تحذف منه حرف لفظاً ، قولهم : مِثون في جمع مائة ،

(١) كلمة مخرومة لم أتيناها . (٢) يوسف ؛

وَتُبُونُ فِي جَمْعِ تَبَّةٍ ^(١) ، وَتُبُونُ فِي جَمْعِ تَبَّةٍ ^(٢) ، وَرَتُونُ فِي جَمْعِ رِثَّةٍ ،
وَسِنُونُ فِي جَمْعِ سَنَةٍ ، وَبُرُونُ فِي جَمْعِ بُرَّةٍ ^(٣) ، وَعِضُونُ فِي جَمْعِ عِضَّةٍ ^(٤) ،
وَقُلُونُ فِي جَمْعِ قُلَّةٍ ^(٥) ، وَكُرُونُ فِي جَمْعِ كُرَّةٍ ، وَعِزُونُ فِي جَمْعِ عِزَّةٍ ^(٦) ،
قال الشاعر ^(٧) :

٥٨٨ - ثَلَاثُ مِثِينَ وَالْجُدُودُ الْعَوَائِرُ
وقوله ^(٨) :

٥٨٩ - عَنْ مُبْرَقَاتٍ بِالْبُرَيْنِ وَتَبَّةٍ دُو بِالْأَكْفِ اللَّامِعَاتِ سُودُ
وقال آخر ^(٩) :

٥٩٠ - فَعِظْنَاهُمْ حَتَّى تَنَى الْوَعْظُ مِنْهُمْ
قُلُوبًا وَأَكْبَادًا أَهْمُ وَرَثِينَا
وقال الله تعالى : « عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ عِزِّينَ » ^(١٠) ، وقال الله تعالى :

(١) التَّبَّة : الجماعة ، وانظر في هذه الألفاظ : أمالي الشجري ٥٧/٢

(٢) التَّبَّة : حد السيف . (٣) البُرَّة : الحلقة تكون في أنف البعير .

(٤) العِضَّة : الفرقة والقطعة من الشيء .

(٥) القُلَّة : خشبية يلعب عليها الصبيان . (٦) العِزَّة : الجماعة والفرقة .

(٧) لم أقف عليه ، والجدود : الحظوظ ، والموائر : ج عائر وهو التمس .

(٨) البيت لعدي ، وهو في ملحق ديوانه ١٢٧ ، والكتاب ٤٤٤/٢ ، والنصف ٣٣٨/١ ،

والمتبع ٤٦٧ ، وإن يعيش ٨٤/١٠ ، واللسان (لمع) ، والدور ٢٢٧/١ . والمبرقات : النساء

المتريقات ، والبرون : ج برة وهي الخلخال ، وسور : ج سوار ، وقوله : « تبدر » غير

واضح في الأصل .

(٩) لم أمتد إلى قائه ، وهو في أمالي الشجري ٦٥/٢ ، ورواية الصدوقية .

فَعِظْنَاهُمْ حَتَّى أَتَى الْغَيْطُ مِنْهُمْ

واللسان « رأي » . (١٠) المارج ٣٧

« الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ » (١) أي : مثل أعضاء متفرقة ، وقال تعالى :
 « وَلَبِثُوا فِي كَيْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةِ سَنَةٍ » (٢) فهذه الألفاظ كلها (٣) لما حذفت
 منها لاماتها عوضاً منها الواو دلالة على ما حذفت منها وُجِع (٤) [جمعاً] مستمراً
 لثلاث بتغيير البناء بالتكسير ، فيخرجوا عما قصده من الدلالة على المحذوف ،
 [و] لم يجمع بالألف والتاء لأنه بشرطه معه في ذلك ما لم يحذف منه كعائشات
 وفاطميات ، وهذه الواو إنما كانت في المؤنث ، وأصلها أن تكون دلالة على التذكير
 لاختصاصها بالدلالة على المحذوف لا غير .

ومن هذه الألفاظ ما لأمه المحذوفة واو ، ومنها ما لأمه ياء ، ومنها ما لأمه
 هاء ، وبسط الكلام على تحقيق ذلك مُحْكَم في كتب التصريفين وليس حفظنا
 هنا سوى الإعلام بحقيقة هذه الواو لا غير .

النوع الثاني : ما حذفت منه حرف توهماً ، وذلك قولهم : أرضون في جمع
 أرض ، ودُعَيْدُونَ في جمع دُعْدَاء وهي القطعة من الإبل ، وفُتُكْرُونَ في
 جمع فُتُكْر ، وأُيُكْرُونَ في جمع أُيُكْر تصغير أبكر ، والبرحون في
 جمع البرح ، والأقنورون في جمع أقنور . وفُتُكْر والبرح والأقنور
 أسماء الدواهي .

قال الرازي (٥) :

٥٩١ - قَدْ وَرَدَتْ إِلَّا دُهَيْدٍ هَيْتًا قُلَيْصَاتٍ وَأُيُكْرِينَا

فهذه الألفاظ جمعت بالواو والنون دلالة على أنها قد حذفت منها شيء
 توهماً وهو التاء التي تدل على التأنيث ، فـ « أرض » مؤنثة فحذفها أن تكون

(١) الحجر ٩١ (٢) الكهف ٣٥

(٣) أقدم بعد « كلها » في الأصل : « حذفت » (٤) أي : اللفظ منها .

(٥) لم أتمد إلى قوله ، وهو في الكتاب ١٦٤/٢ ، وفيه « قد شربت » ، واللسان (بكر) .

وشواهد الشافية ١٠٠ . والدُّهْدَاء : حاشية الإبل ، والغُلُوص : الفتية منها ، وكذلك الأبكر .

يتاء التانيث ، قال الله تعالى : « والأرض بعد ذلك دحاها » ^(١) ، « وما طحاها » ^(٢) ،
فلما استعملت بغير تاء بقيت التاء متوهمة فيها في التقدير فجعلت الواو
تدل عليها ^(٣) .

وجرت التاء في ذلك مجرى اللام المحذوفة في النوع الأول ، لأن بين تاء التانيث
ولام الكلمة مناسبة من جهات :

منها : أن الاسم الذي تكون فيه بالتاء إذا كان رباعياً يُصغرُ بغير هاء
نحو : مُعْتَبَرٌ في عَتَرٍ ، وَزَيْتَبٌ في / زَيْتَب ، ولا يقولون مُعْتَبَرِيَّةً ٢٠٦
ولا زَيْتَبِيَّةً كما يقولون في قَدَر : قَدِيرَةٌ وفي ثَمَس : ثَمَسِيَّة ، وإنما ذلك
لأن الحرف الرابع كتاء التانيث في المؤنث بها ، فكما لا يدخلون على تاء التانيث
تاءً أخرى ، كذلك لا يدخلونها على الحرف الرابع .

ومنها : أنهم قد عاقبوا بين التاء ولام الكلمة في بعض المواضع ، فحيث
ثبتت إحداها سقطت الأخرى ، وذلك قولهم طَبْيةٌ وطَبْى ، ولُغْيةٌ ولُغْى ،
وَبِرَّةٌ وُبْرى ، فثبتت التاء في المفرد دون اللام وثبتت اللام في الجمع دون التاء ،
وإنما ذلك لتأنيبها وأن التاء كلام الكلمة في الزوم .

ومنها : أن الواو التي يجب قلبها ياء لوقوعها طرفاً كذلك وأدل وحقوق ^(٤)
وأحق ثبتت قبل تاء التانيث فلا تُحذف ، لأنها إذ ذاك لم تقع طرفاً كما في
أدل وأحق وذلك في نحو فمُحْدُوَةٌ ^(٥) وعَرْقَوَةٌ ^(٦) ، لولا التاء لقلب الواو
ياءً فدل ذلك على أنها كحرف من الكلمة في نحو : عَضْرُوطٌ ^(٧) ومنصور .

(١) التازعات ٣٠ (٢) الشمس ٦ ، ونص الآية « والأرض وما طحاها » .

(٣) قوله « عليها » غير واضح في الأصل . (٤) الحق : الحصر . وانظر : المبتع ٥٠٨ .

(٥) المعحذرة : الهنة الناشئة فرق الفقا ، بين الذؤابة والفقا .

(٦) المرقوة : خشبة معروضة على الدلو ، وكل أكمة متقادة في الأرض .

(٧) العضر فوط : ذكر العطاء . .

وأما «دُهَيْدِهون» ، فكانتُ جمع دُهَيْدَةٍ تصغير دَهْدَاهَةٍ لَأَنَّهَا القطعة من الإبل ، فحَقُّهَا أَنْ تكون مؤنثة بتاء التانيث فروعيَ ذلك وجُعِلَتْ مُقدَّرةٌ ، وجُعِلَتْ الواو دالةً على حذفها .

وأما أَتَيْكِيرون فجمع أَتَيْكِر تصغير أَتِكِر ، وكان حَقُّهُ أَنْ يكون «أَبْكِيَرَة» ، كَأَنْدِيَرَة وَأَجْرِيَرَة جمع جَرَوٍ فَيُوْنْتُ عَلَى معنى القطعة ، فَلَمَّا تَوَهَّم ذلك جُمِعَ بالواو والتون دلالةً على ذلك .

وأما «تَفْتَكِرُون» ، و «الْبَرْخُون» ، و «الْأَفْتَوْرَمُون» ، فكلُّ واحدٍ منهم جمع ما هو في معنى الداهية ، والداهية مؤنثة ، فكذلك ما في معناها ، فَلَمَّا تَوَهَّمُوا ذلك جعلوا الجع بالواو والتون دلالةً على ذلك ، وجمع ذلك كله على معنى التكنير في الأمر الداهي واختلاف أنواعه ، فاعلمه .

وبما يجري ولم يسمع له مفردٌ فهو جمعٌ غيرٌ حقيقي قولهم في البلاد : قَنَسْرِين^(١) وفلسطين ويبرين^(٢) وتَصْيِيين^(٣) وصرفين^(٤) وعاندين^(٥) والسيلحون^(٦) وعَلِيَّونَ وبَاسْمِين ، فكانَ لفظ كلِّ واحد منها مؤنثٌ على معنى البلدة أو البقعة أو القطعة ، فَلَمَّا رُوِيَ ذلك المتوهمُ جُعِلَ بالواو والياء دلالةً على ذلك .

وأما العقودُ فإنَّها لما كانت جمع عشرة وثلاثة وأربعة وخمسة وستة وسبعة وثمانية وتسعة لم ينبغ أَنْ تدخلَ في هذا الباب لأنَّ تَأْنِيثَهَا ظاهرٌ ، وإنَّشَأَ ذلك

(١) قنسرين : كانت مدينة بجانب حلب ، ثم ضُمَّتْ إليها ، معجم البلدان ٤٠٤/٤

(٢) يبرين : من قرى حمص . معجم البلدان ٢٦٦/١

(٣) تصييبن : مدينة عامرة من بلاد الجزيرة بين الموصل والشام . معجم البلدان ٢٨٨/٥

(٤) كذا في الأصل ، ولم نَقْعْ على بلد بهذا الاسم ، لعلها صرين ، بلد بالشام . معجم

البلدان ٤٠٥/٣

(٥) عاندين : هوقة في جبل إضم ، معجم البلدان ٧٢/٤

(٦) السيلحون : قرب الحيرة بين الكوفة والقادسية ، معجم البلدان ٢٩٨/٣

اسم جمع لاجمع له ، فهو مسموع لا يتعلل لحوجه عن هذه الأبواب وإن كانت ملفقة التعليل .

النوع الثالث : ماغيّر نوعاً فدلّت الواو على ذلك ^(١) ، نحو قولهم :
« إوزّون » ، في جمع إوزّة ، و « إحرّون » ، في / جمع أحرّة ^(٢) و « حرّون » ٢٠٧
في جمع حرّة ^(٣) ، قال الشاعر ^(٤) :

٥٩٢ - تَلْقَى الْإِوَزُونَ فِي أَكْنَافِ دَارَتِهَا

بَيْضاً وَبَيْنَ يَدَيْهَا التَّنُّ مَنُشُورٌ
وقال آخر ^(٥) :

٥٩٣ - لَا خَسَّ إِلَّا جَنْدَلُ الْإَحْرَيْنِ

وقول آخر ^(٦) :

٥٩٤ - قَا حَوَتْ نُقْدَةُ ذَاتُ الْحَرَيْنِ

وكان الأصل : إوززة وإحررة ^(٧) ، وحررة في معنى أحرّة ، فجرت مجراها
فلها نقلت حركة الزاي الأولى والراء الأولى إلى الواو والهاء لاجتماع المثلين سكنتا
فاندغمتا فيما بعدهما ، فجعل ^(٨) الجمع بالواو والنون عوضاً من التغير المذكور ، ولا

(١) قوله : « فدلّت الواو على ذلك » غير واضح في الأصل .

(٢) العبارة في الأصل : « واحنون في جمع احدة » وهو تصحيف .

(٣) الحرة : أرض ذات حجارة سود .

(٤) البيت للتأنيق وهو في ديوانه ٢٠٥ ، وابن يمشي ه/ه ، واللسان (دور) ،
ودارتما : الموضع الذي تكون فيه الناقة .

(٥) نسب في اللسان إلى أصحاب عليّ ، وهو في ابن يمشي ه/ه وبعده :

وَالْخَسُّ قَدْ أَجْشَمَكَ الْأَمْرَيْنِ

(٦) لم أعتد إلى قوله ، وهو في ابن يمشي ه/ه ومعجم البلدان ٢/٢٦٢ :

(٧) في الأصل : « احرزة » وهو تصحيف .

(٨) في الأصل : « فجعل » وهو تحريف .

يُقاسُ على شيء من الثلاثة الأنواع غيرها فيما فيه الحذف والتغيير ، وإنما عُلِّلَ من ذلك ما عُلِّلَ بعد السماع لأنه ليس باباً يُبنى عليه .

واعلم أن ما الإعراب بالحوركات في آخره من ذلك كقنسرين وفلسطين وإوذين وصرفين^(١) وباتمين لا كلامَ عليه لأنه مفرد^(٢) ، وإنما الكلام عليها إذا جرت منجرى زيدين ومعمرين من الجموع ، فافهمه والله المستعان .

الموضع الثاني : أن تكون علامة الجمع في الفعل الماضي والمضارع إذا تأخرت الأسماء عنها نحو : قاموا الزيدون ويضربون العمرون ، ومن كلامهم : أكلوني البراغيث^(٣) ، ومنه عند بعضهم قوله تعالى : « وأسروا النجوى الذين ظلموا »^(٤) ، « وعموا وحموا كثير منهم »^(٥) ، وقد تقدم الكلام على ذلك في باب الألف ، وهذه اللغة شاذة قليلة الاستعمال^(٦) .

فإذا تقدمت الأسماء على الفعلين المذكورين فهي ضمير اسم نحو : الزيدون قاموا ، والعمرون يخرجون ، وقد مضى الكلام على الخلاف فيه ، والصحيح مما قيل في ذلك ، والرد على المخالف في الباب المذكور فقس عليه .

الموضع الثالث : أن تكون دلالة على التذكير في موضع ، والتذكير والجمع في موضع ، فالدلالة على المفرد المذكور في الضمير نحو : ضربته وقتلته ، كما دلت الألف على التأنيث في الضمير في نحو : ضربتها وقتلتها ، والدالة على التذكير والجمع في نحو : ضربتمو وقتلتمو ، كما كانت الألف دالة على التأنيث فيه في نحو : ضربتها وقتلتها .

وربما حذفت هذه الواو تخفيفاً فكُنْتُ الميم ، فقل ضربته وقتلته ، إذ الميم تدلُّ على الجمع لما فيها من معنى الزيادة للتعظيم كما تقدم في باب الميم .

(١) قوله : « صرفين » غير واضح في الأصل .

(٢) في الأصل : « مفرد » والباء مقحمة . (٣) الأنبياء ٣ (٤) المائدة ٧١

(٥) قال السهيلي : « ألفتيت » في كتب الحديث المدونة الصالح ما يدل على كثرة هذه اللغة

وجودها ، انظر : الجنى ٦٦ ، ونسب بعضهم هذه اللغة إلى بعض قبائل العرب ، انظر الجنى ٦٧

الموضع الرابع : أن تكون إشباعاً للضمة كما كانت الألف إشباعاً للفتحة وذلك نحو قولهم في أنظر : أنظور ، وفي أشكر : أشكور ، ومنه قول الشاعر (١) : / ٢٠٨

٥٩٥ - حَيْثُمَا سَلَكَوا أَدْنُو فَأَنْظُورُ
وقد ذكر في باب الألف أيضاً .

الموضع الخامس : أن تكون إطلاقاً للقافية المطلقة لأجل الوزن ، وذلك أن تأتي في موضع النون من آخر العروض السبعة التي هي : فعولن وفاعلن ومفاعيلن وفاعلاتن ومستعلن ومفاعلن ومتفاعلن ، أو الألف من مفعولاً ، وكل ذلك من نفس وزن البيت ، وتختص بذلك التسمية الواو إذا كانت زائدة على الكلمة لا احتياج إليها كقول الشاعر (٢) :

٥٩٦ - أَمِنْ ذِكْرِ سَلَمَى أَنْ نَأْتِكَ تَبْصُورُ
فَتَقْصُرُ عَنْهَا خُطْوَةٌ وَتَبْصُورُ
وقول الآخر (٣) :

٥٩٧ - أَقْفَرُ مِنْ أَهْلِهِ مَلْحُوبُو فَالْقُطَبِيَّاتِ فَالذُّنُوبُو
وقوله (٤) :

٥٩٨ - عَفَا ذُو حَسَى مِنْ قَرَّتِنَا فَالْقَوَارِعُ
فَجَنَّبَا أَرِيكَ فَالتَّلَاعُ الدَّوَاعُ
وقد تسمى واو الضمير إطلاقاً كالزائدة ، وذلك بالفرض لا بالحقيقة كقوله (٥) :

(١) تقدم برقم ١٠

(٢) البيت لامرئ القيس ، وهو في ديوانه ١٧٧ ، والبحر المحيط ١/ ١٢٨ . وتنص :

تتحول ، وتبصر : تسبق

(٣) البيت لمبيد بن الأبرص وهو في ديوانه ١٠ ، والنوادر ١٩٧ ، والجمهرة ١٧٣ ،

والخصائص ٤١٩/٢ ، واللسان (قطب) .

(٤) تقدم برقم ٥١٥ (٥) لم أقف عليه .

٥٩٩ - فَأَنْتَ أَنْتَ وَإِنْ شَطُوا وَإِنْ زَارُوا
وقد تسمى أيضاً الواو الأصلية إطلاقاً بالفرض نحو قوله (١) :

٦٠٠ - سَلَا الْقَلْبُ عَنْ سَلَمَى وَقَدْ كَادَ لَا يَسْلُو
وقوله فيها (٢) :

٦٠١ - وَقَدْ كُنْتُ مِنْ سَلَمَى سَتَيْنَ ثَمَانِيَا
على صيرٍ أَمْرٍ مَا يَمُرُّ وَلَا يَحُلُو
وإنما سميت هذه الواو إطلاقاً لأنها أطلقت حرف الروي ، وهو الحرف
الذي التزمت عليه القافية إلى الحركة من عقال التقييد وهو السكون ، فكل قافية
كان رويها متحركاً فهي مطلقة ، وكل قافية كان رويها ساكناً فهي مقيدة ،
فلذلك قيل لحروف المد الثلاثة : الواو والألف والياء حروف إطلاق ، لأن ما قبلها
لا يكون إلا متحركاً باضماً أو الفتح أو الكسر ، والمقيد هو نحو قوله (٣) :

٦٠٢ - أَصَحَّوَتَ الْيَوْمَ أَمْ شَأَقَتَكَ هِرَّةٌ وَمِنْ الْحَبِّ جُنُوتٌ مُسْتَعِيرٌ
فالراء هو الروي ، وهو مقيدٌ بالسكون كما ترى .

الموضع السادس : أن تكونَ للتذكُّر لِمَا مَضَى ، فتمدُّها (٤) إذا وقفتَ
على الكلمة المتحركة بالضم نحو قولك في أَضْرِبُ زَيْدًا ، إذا وقفتَ على أَضْرِبُ ،
دون زَيْدًا : أَضْرِبُ ، وذلك دلالة على أن في الكلام محذوفاً بعد الكلمة هو
مراد ، وحكمها في ذلك حكم الألف ، وقد ذُكِرَتْ في بابها .

(١) البيت لزهير وهو في ديوانه ٩٦ وعجزه :

وَأَقْفَرَ مِنْ سَلَمَى التَّعَانِيقُ وَالثِّقْلُ

وهو في الخزانة ٣٣٤/٢

(٢) الديوان ٩٦ ، واللسان (صير) . وصير أمر : منتهاه وصيروته .

(٣) البيت لطرفة وهو في ديوانه ٤٥ ، والخصائص ٢٢٨/٢ ، واللسان (هرد) .

(٤) قوله « فتمدُّها » غير واضح في الأصل .

الموضع السابع : أن تكون للوقف وهو نوعان : نوع^١ في الاستثبات به من^٢ ،
في باب الحكاية عن النكرة المرفوعة^(١) ، نحو قولك في استثبات / من^٣ قال جاء ٢٠٩
رجل : متو^٤ ، وجاء رجلان : متو^(٢) ، وجاء رجال : متو^٥ ، وجاءت امرأة :
متو^(٣) ، وجاءت امرأتان : متو^(٤) ، وجاءت نساء : متو^٦ ، وإنما ذلك دلالة^٧
على اسم مرفوع .

ومن العرب من^٨ يجعل له من^٩ ، علامات المفرد والمثنى والمجموع والمذكر
والمؤنث ، فيقول في جاء رجل : متو^{١٠} ، وجاء رجلان : متان^{١١} ، وجاء رجال :
متون^{١٢} ، وجاءت امرأة : متة^{١٣} بتحريك النون ، وجاءت امرأتان : متتان^{١٤} بسكون
النون ، وجاء نساء : متات^{١٥} .

فإذا وصلت كلامك في اللغتين حذقت^{١٦} الراو والعلامات فقلت : من^{١٧} ياهذا ،
ولا يقاس على قوله^(٣) :

٦٠٣ - أتواناري فقلت : متون^{١٨} أنتم^{١٩} فقالوا الجين^{٢٠} قلت^{٢١} عمو^{٢٢} ظلما^{٢٣}
أو قال : صباحا ، على اختلاف الروايتين لأنه شاذ^{٢٤} من شعري في جني .

والنوع الثاني في غير ذلك من المنونات المرفوعة عند بعض العرب فيقول^{٢٥} على
على لغتهم في د جاء زيد^{٢٦} ، في الوقف : جاء زيدو^{٢٧} ، وفي قام رجل^{٢٨} فيه : قام
رجلو^{٢٩} ، وهي لغة قليلة الاستعمال ، وكان^{٣٠} الراو^{٣١} في الوقف عندهم في المرفوع عوض^{٣٢}
من التوين في الوصل ، فلذلك أثبتوها دلالة^{٣٣} عليه .

فإن كان الاسم مبنيا لا يفعلون^{٣٤} ذلك فيه ، ولغة هؤلاء إثبات^{٣٥} الألف في الوقف

(١) انظر : ابن يعيش ١٤/٤ ، والأشعري ٦٤١/٣

(٢) في الأصل : « متوا » والألف مقحمة ، لأن^{٣٦} هذه اللغة يحكى بها إعراب المسود
عنه فقط ، وثمة لغة أخرى سيذكرها المؤلف .

(٣) نسب في ابن يعيش ١٦/٤ إلى شمر بن الحارث الطائي ، وهو في الكتاب ٤٧١/١ ،
ومنازل الحروف ٦٤ ، والخصائص ١٢٩/١ ، والمغرب ٣٠٠/١ ، واللسان (ألس) ، وابن عقيل :
١٤٦/٤ ، والأشعري ٦٤٢ ، والعيني ٤٩٨/٤ ، والحزاة ٧/٣

في المنصوب ، والياء في الحذف ، المنونين ، وهذه اللغة إحدى اللغات السبع في الوقف على المعرب الصحيح ، واللغة الكثيرة فيه الوقف على السكون في الرفع والحذف ، وعلى الألف في النصب ، فاعلمه .

الموضع الثامن : أن تكون في بنية الكلمة فلا تَعْتَلُّ لأنها مبدأ لغة ، ولكن يوقف فيه مع السماع ، فتكون [ثانية] في مثل كَوْنٌ ، وثالثة في مثل : كَتَبُوا^(١) ، وخامسة في مثل كِتَبُوا^(٢) ، ولم تَزِدْ أولاً ، لأنها لو زِيدَتْ أولاً لأشكَل أمرها ، لأنه لا يعلم هل هي همزة أو واو ، وإذا يجوز فيها إذا كانت أولاً غير زائدة وجهات : المزمز وعدمه نحو : أجوه ، وجوه .

وأما « وَرَنْتَل »^(٣) فالواو فيه أصلية ، فوزنه فَعَنْتَلَلْ كَعَبَنْتَسْ^(٤) ، زِيدَتْ في نفس الكلمة للـ « نَحْو » : عَجَزَ وَعَضَرَفُوط^(٥) ، ودلالة على المفعول نحو : مضروب ومقتول ، وزيادتها لهذا المعنى في نفس الكلمة قياس ، فاعلمه .

* * *

القسم الثاني : التي هي بدل من أصل ، ونعني بالأصل ما كان قبل بدلها منه أصلاً بنفسه ، لأنه من نفس الكلمة ...^(٦) ، وهذه الواو على ثلاثة أقسام : قسم بدل من همزة ، وقسم بدل من أف ، وقسم بدل من ياء .

فالقسم التي هي بدل من همزة لها ثلاثة مواضع :

٢١٠ الموضع الأول : أن تكون بدلاً من همزة الاستفهام إذا كان بعدها / ألف وهمزة مسهلة^(٧) نحو قولك في آليت : وآليت ، وفي [أ] آمتم : وآمتم ،

(١) الكنهور : السحاب المتراكم . (٢) الكتشأ : الوافر اللحية .

(٣) الورنتل : الدامية . (٤) المبتس : الشيء الخلق .

(٥) العضر فوط : ذكر العطاء . (٦) كلمة مخرومة لم أتيناها ، لعلها : « خاصة » .

(٧) قال في الجنى ٦٧ « ولا ينبغي ذكر هذا ، إذ لو فتح الباب لفدت الواو من حروف الاستفهام ، والإبدان في ذلك عارض لاجتماع المزمزين ، وانظر مثل هذا الرد في المفتى ٤٠٨ »

ومنه قراءة قبل من رواية ابن كثير : « وآمتم به قبل أن آذن لكم »^(١) ، وإنما ذلك لكراهة اجتماع همزتين في الأصل وإن كان بينها ألف .

الموضع الثاني : أن تكون بدلاً من همزة المضارعة في الفعل الرباعي إذا دخلت عليها همزة الاستفهام نحو قولك في أأكرم زيداً : أؤكرم^(٢) زيداً وفي أأنبئك بكذا : أؤنبئك ، والأصل : أأكرم زيداً وأأنبئك بكذا ، وهذا من باب تسهيل الهمزة المضمومة بنسبة حركتها التي هي الضمة ، وقرأ بعض القراء نحو قوله تعالى « قل أؤبئكم بخير من ذلك »^(٣) و « أؤنزل عليه الذكر »^(٤) و « أؤشهدوا خلقهم »^(٥) و « أؤلقي الذكر »^(٦) ، وكذلك حكم المكسورة إذا كان قبلها ضمة في همزة أخرى قبلها من كلمة أخرى ، [و] لأنها أصلية فليست من الباب لأن كلامنا في الحروف التي^(٧) لمعنى نحو : « السفهاء ولا » في : السفهاء إلى ، و « الشهداء وذا » في : الشهداء إذا ، وهو كثير .

الموضع الثالث : أن تكون بدلاً من همزة التانيث في التثنية والجمع والنسب نحو قولك في حمراوان^(٨) وحمراوات وحمراوي ، وخنفساء وخنفساوان وخنفساوي . وحكم همزة الإلحاق في ذلك كحكم همزة التانيث ، نحو قولك في علباء^(٩) وقرباء : علباوان وقرباوان^(١٠) ، وعلباوات [وقرباوات] وعلباوي وقرباوي ، ولا يلزم ذلك بل فيها لغة أخرى : البقاء على لفظ الهمزة في المواضع الثلاثة ، والأولى أكثر .

* * *

-
- (١) الأعراف ١٢٣ (٢) في الأصل « أؤكرم » والألف مقحمة .
 (٣) آل عمران ١٥ ، رسل الهمزة الثانية نافع وابن كثير وأبو عمرو ، انظر النشر ١/٣٦٤
 (٤) سورة ص ٨ ، سهل نافع وابن كثير وأبو عمرو ، انظر : النشر ١/٣٦٤
 (٥) الزخرف ١٩ ، وهي قراءة نافع ، القرطبي ٥٨٩٣ ، انظر النشر ٢/٣٥٣
 (٦) القمر ٢٥ ، سهل نافع وابن كثير وأبو عمرو ، انظر النشر ١/٣٦٤
 (٧) في الأصل : « الذي » وهو سهو . (٨) في الأصل : « حمراوان » وهو تحريف .
 (٩) العلباء : عصب حنق البعير . (١٠) في الأصل : « قباوان » وهو تحريف .

القسم المبذلة من ألف لها موضعان :

الموضع الأول : أن تكون بدلاً من الألف الزائدة الثانية في بنية الكلمة في التصغير وجمع التكسير ، وذلك قولك في تصغير ضارب : ضَوَيْرِب ، وقاتل : قَوَيْنِيل ، وفي جمعها المكسر : ضوارب وقواتل وكذلك ما كان نحو ذلك .

وإنشأنا قلبت الألف في ذلك إلى الواو في التصغير لأن الاسم إذا صغرَ لزم ضم أوله ، ولا يصح أن يكون ما قبل الألف إلا مفتوحاً فقلبت واواً لأجل الضمة قبلها .

وأما قلبها^(١) في التكسير فبالجمل على التصغير ، إذ ليس لها قبلها ضمة توجب قلبها واواً ، وإنشأنا بحمل التكسير على التصغير أنه يناسبه في أن ثالثة حرف علة زائد ثالث بعده مكسور إن كان أزيد من ثلاثة بغير علامة فأنثت ، نحو ضَوَيْرِب^(٢) وضوارب ، ولأجل ذلك بحمل التصغير على التكسير في نحو قولهم في تصغير أسود : أُسَيُود ، بإظهار الواو ، وكان القياس قلبها ياء إلا^{٢١١} أنه لما قيل في التكسير : أساود ، بحمل / التصغير عليه لأنشأنا من واو واحد كما ذكرته لك .

الموضع الثاني : أن تكون بدلاً من ألف الندة التي في مثل قولك : وازيداه ، واممره ، وذلك إذا خيف التباس بين التثنية والجمع في الضمير المضاف إليه نحو قولك في غلامهم وغلامكم : واغلامكموه واغلامهموه ، لأنه لو بقيت الألف فقليل : واغلامهاه^(٣) ، واغلامكهاه ، لالتبس بالتثنية والجمع فقلبت الألف واواً لأجل الضمة قبلها في كونه جميعاً .

* * *

(١) في الأصل : « قلبها » وهو تحريف . (٢) في الأصل : « ضريب » وهو تحريف .

(٣) سقطت الهاء من « واغلامهاه » في الأصل .

القسم المبذلة من الياء أيضاً لها موضعان .

الموضع الأول : أن تكون بدلاً من الياء الثانية والزائدة في بنية الكلمة إذا بُنيتْ لِمَا لم يُسم فاعله نحو قولك في يَظُرُ^(١) : يُوطِر ، وفي هَيَنْمُ^(٢) : مُهَوِّم ، وفي سَيَظُر : مُسَوِّطِر ، وكذلك تقول في تصغير الاسم ...^(٣) فيه كذلك نحو قولك في صَيَّرَف : مُصَوِّرَف ، وصَيَّقَل : مُصَوِّقَل ، فتقلب الياء واواً في الوجهين لأجل ضمة ما قبلها ، لأنَّ مالم يُسم فاعله يلزم ضمُّ أوله ، وكذلك المصغَرُ ، وعلَّةُ ذلك فيها مذكورة في كتب النحويين ، والضمَّة تناقض الياء ، إذ هي بعض الواو التي تناقضها لعلَّ الواو وسفل الياء ، فاستثقل اجتماعها ، فإذا قُليتْ واواً تناشبا فُضفَ النطقُ بها .

الموضع الثاني : أن تكون بدلاً من باء بدل من ألف ، وذلك [قولك] في مصدر فاعَلْتُ : خِيَرَاب من خَارَبْتُ ، وقِيَتَال^(٤) من قَاتَلْتُ ، فهذا النوع إذا صَغُرَتْه لَزِمَ قلب تلك الياء واواً لأجل الضمة أيضاً قبلها ، فتقول : مُضَوِّرِب وقَوِّيتِيل ، وينبغي أن تنقلب أيضاً واواً في جمع التكسير فيقال : ضواريب وقواتيل ، وليس لذلك تعليل إلا الحمل على التصغير لأنَّهما من واحدٍ كما ذكر ، فاعلمه .

باب الواو المركبة

اعلم أن الواو تتركب مع غيرها من الحروف مع الألف : وا ، ومع الياء : وَيْ ، فذلك حرفان .

باب وا^(٥)

اعلم أن « وا » حرفٌ للنداء مختصٌ بباب الندبة وهي التفجع على الميت وذكره بأشهر أسمائه ليكون ذلك عذراً في التفجع عليه والتفجع على مَنْ ناله

(١) يَظُر : عالج الدواب . (٢) ميم فلان : دعا الله ، وتكلم ، وأخفى كلامه .

(٣) كلمة مخرومة لم أثبتتها . (٤) في الأصل : « قيتال » وهو تحريف .

(٥) انظر في « وا » : الجنى ١٤١ ، المغني ٤٠٨

مكروه^(١) ، وهي مِنْ فِعْلٍ النساء غالباً لشدة تفجعهن وقلة صبرهن على المسكاه
وَصَعَفَ عقولهن ، وللمندوب أحكامٌ ليست غرضاً وإنشأ مقصدًا «وا»^(٢) .

٢١٢ / وحكمها أن يُندبَ بها البعيد لمدّ الصوت بها ، واختلف^(٣) فيها : قليل :
وأولها بدلٌ من ياءٍ لأنَّ «يا» هي أمُّ حروف النداء لاستعمالها في هذا الباب
وفي غيره ، وفي المسافة القرية والوسط والبعيدة ، وإنشأ «وَضَعَت» بالواو في
هذا الباب لوجود حرفٍ من حروف التأوّه فيها وهو الواو .

وقيل : هي أصلٌ بنفسها في هذا الباب وهو الصحيح ، إذ لو كانت بدلاً من الياء
لاستعملت في غير هذا الباب في الاستغاثة إذ فيه التأوّه لما يحدث على المستغيث
فعدم كونها هناك دَلٌّ على أنها هنا أصلٌ بنفسها ، والألف بعدها لمدّ الصوت ،
فاعلمه ، وإنما دخلت «يا» في هذا الباب لأنها أمُّ حروف النداء لما تقدم .

باب وَيَّ^(٤)

اعلم أن [وي حرف تنبيه]^(٥) معناها التنبيه على الزجر ، كما أنشأ معناها
التنبيه على الخس ، وهي تُقال للرجوع عن المكروه والمُحذور ، وذلك إذا وُجد
رجلٌ يَسْبُ أحداً يُوقِعه في مكروهٍ أو يتلفه أو يأخذ ماله ، أو يُعَرِّضُ
به^(٦) لشيء من ذلك ، فيقال^(٧) لذلك الرجل : وَيَّ ، ومعناها تَنَبَّهْ وازدجر
عن فعلك ، ويجوز أن توصل بها كاف الخطاب : ويك .

وقيل في قوله تعالى : « وَيُكَاَنُ الله ييسط الرزقَ لِمَن يَشَاء »^(٨)
و « يُكَاَنُ » لايفلح الظالمون ،^(٩) إنشأ « وَيَّ » دخلت لمعنى التنبيه كما

(١) قوله : « وا » غير واضح في الأصل ، (٢) قوله : « واختلف » غير واضح في الأصل .

(٣) انظر في « وي » : الجنى ١٤٦ ، والمغني ٤٠٩ .

(٤) ما بين معقوفين سقط من الأصل ، وثبت في نقل الجنى عن المؤلف ١٤٢ .

(٥) عبارة الجنى : « أو يمرض له بشي » . الجنى ١٤٢ .

(٦) في الأصل : « يقال » والتصويب من الجنى ١٤٢ .

(٧) الرعد ٢٦ (٨) الأنعام ٢١

ذكرنا ، و « كان » ، حرف تشبيه عاملة على حكم « كان » ، المذكورة في بابها ، وقيل : إنَّها « وي » ، المذكورة والكاف للخطاب كما ذكر ، و « أن » ، معمولة للفعل مُقدَّر ، كأنه في التقدير : اعلم أن الله ، واعلم أنه ، وقيل : إنَّ الأصل : ويلك ^(١) ، فحذفت اللام وبقي « ويك » ، وهذا دعوى في الحذف لا حجة عليها ، إلاَّ « أن » صلاح المعنى له ، وليس كلُّ ما يصلح النطق به يحكم ، وإنما الصحيح أن تكون « وي » حرف تنبيه على القولين الأولين ، لأنه الإتيان بالمعنى والظاهر في اللفظ ، فاعلمه .

باب الياء

اعلم أن الياء جاءت في كلام العرب مفردة ومركبة مع غيرها من الحروف .

باب الياء المفردة ^(٢)

اعلم أنَّها تنقسم قسمين : قسم أصل ، وقسم بدل من أصل ، فالقسم التي هي أصل لها اثنا عشر موضعاً ^(٣) :

الموضع الأول : أن تكون للمضاربة نحو : يقوم ويقعد / ويخرج ، وقد ٢١٣ تقدّم معنى المضاربة في باب التاء ، وهذه الياء هي أصل في المضاربة إذا كانت حرف علة خالصة بخلاف الهمزة والتاء والنون التي وضعت لأجلها ، وقد ذكر معنى ذلك في أبوابها .

ولهذه الياء دليل على أصليتها في المضاربة ، وذلك أنه إذا كان بعدها واو ، وبعد الواو كسرة فإنَّ الواو تُحذف لوقوعها بينها وبين الكسرة ^(٤) نحو :

(١) نسب صاحب الجنى هذا الرأي إلى الكسائي ١٤١

(٢) انظر في الياء : الجنى ٧٠ ، المغني ٤١٢ ، سر الصناعة : الورقة ٢٩٨ أ

(٣) ذكر صاحب الجنى للياء ثلاثة أقسام هي : الإنكار والتذكير وحرف تأنيث سرثم قال :

« وما سوى ذلك فلا يُعبد من حروف المعاني » .

(٤) انظر : المتع ١٧٤

يَعِد وَيَزِن وَيَقِف ، والأصل : يَوْعِد وَيُوزِن ، ويوقِف ، لأنَّها من الوعد والوزن والوقف ، وأُجريت التاء والمهزة مجراها في ذلك لأنَّها معها في معنى المضارعة كما أن « أَكْرَم » وأمثاله استثقل فحذفت همزته التي للتعدي لاجتماع المميزين فبقي : أَكْرَم ، وأُجريت باقي حروف المضارعة مجراها في حذف المهزة بعدها لاجتماعها في المضارعة .

فأما يَطَأُ وَيَسَعُ ويدَعُ^(١) فالأصل فيها كسر الطاء والسين والذال فلذلك حذفت الزاو التي كانت فيها بين الكسرة والياء لأنَّ الأصل : يَوْسِعُ وَيُوطِئُ وَيُودِعُ ، فلما حذفت الواو فُتِحَ ذلك كله من أجل حرف الحلق بعده ، فأما يَذَرُ فعوملَ معاملة يَدَعُ لأنه في معناه .

وهذه الياء تدلُّ على الغائب المذكور نحو : زيدٌ يقوم ، والغائبين المذكورين نحو : الزيدان يقومان ، وعلى الجمع المذكور نحو : الزيدون يقومون ، وعلى الجمع المؤنث الغائب نحو : الهنداتُ يقمنَ ، قال تعالى : « إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ »^(٢) ، وقال تعالى : وما يعلمان من أحدٍ حتى يقولوا إِنَّا نَحْنُ فِتْنَةٌ^(٣) ، وقال تعالى : وقال الذين لا يعلمون^(٤) ، وقال [ربِّ] السجدة أحبُّ إليَّ مما يدعونني إليه^(٥) وقال الشاعر^(٦) :

٦٠٤ - وَيَقْلَنَ شَيْبُ قَدْ عَلَا لَكَ وَقَدْ كَبِيرَتْ فَقُلْتُ إِنَّهُ

الموضع الثاني : أن تكون للنصب والحذف في التثنية والجمع الذي على حذف ما نحو قولك : رأيتُ الزيدَينَ والزبدَينَ ، ومررتُ بالعمرَينَ والعمرَينَ ، والخلاف فيها وفي نونها قد تقدّم في باب الألف فلا تُعِيدُهُ .

الموضع الثالث : أن تكون علامة تأنيث في الفعل المضارع للمؤنثة المخاطبة ، وذلك نحو أنتِ تقومينَ ياهندُ ، وأنتِ تخرجينَ ، قال الله تعالى : « فانظري ماذا

(١) انظر : للمتع ١٧٧ (٢) مريم ٣٥ (٣) البقرة ١٠٢

(٤) البقرة ١١٨ (٥) يوسف ٣٣ (٦) تقدم برقم ١٤٥

تأمرين ،^(١) ، وهي كتاء التانيث المتصلة بفعل الماضي في نحو : قَامَتْ وقَعَدَتْ ، وهذا مذهب أبي الحسن الأخفش ، والنحويون كلهم يخالفون له فيما أعلم^(٢) لأنهم يزعمون أنها اسم^(٣) وهو الصحيح الذي يعضده النظر والقياس ، ولا يصح أن تكون حرفاً لوجوه :

منها : أنها لو كانت حرفاً / علامة لم تثبت معها تاء المضارعة لاجتماع علامتي ٢١٤ تانيث ، كما لم تثبت مع تاء التانيث فلا يقال : فاطمات .

ومنها : أنها لو كانت حرفاً علامة لجاز أن تحذف مع بعض المؤنث ، كما يفعل بتاء التانيث حسبما ذكر في بابها .

ومنها : أنها لو كانت حرفاً لاجتمعت مع ألف التثنية ولوثنتين الخطابيتين^(٤) فيقال : تفعليان كما قيل ، فعلتا ، ذلك لم يكن .

ومنها : أنه لم يوجد فعل مضارع فيه علامة التانيث مختصة بقياس هذا عليه . ولا حجة بوقوعها لأنه موضع النزاع فصح أنها ضمير اسم لا علامة حرف وإنما ذكرت لها في هذا الكتاب موضعاً لكونه مذهباً لبعض الأئمة من النحويين فيثوم أنه صحيح ، فذكرته تنبيهاً^(٥) على ذلك وإثباتاً لفساده .

الموضع الرابع : أن تكون للتصغير في عمرو وعمير وخالد وخويلد ، وموقعها أبداً فيه ثالثة ساكنة ، وإنا وضعت ساكنة^(٦) ، لأنه أصل المزيد ، ذ الحركة لمعنى زائد فلا يسأل عنه ، وإنما وضعت ثالثة لأنها لو وضعت أولاً لتقلت بالضم ، ولو جعلت ثانية لانتقلت وأو لأجل الضمة كما انتقلت

(١) النمل ٣٣ (٢) وفي الجنى ٧٠ : أنه من مذهب المازني أيضاً

(٣) قوله : « اسم » غير واضحة في الأصل .

(٤) في الأصل : « للوثنتين الخطابيتين » وهو تحريف .

(٥) قوله : « تنبيهاً » غير واضح في الأصل .

(٦) تكرير في الأصل قوله : « وإنا وضعت ساكنة » .

ياه فيصل وصيرت حين قيل : فوئيل وصويرف ، وهي لمعى تلزم المحافظة عليها ، فوقعت فائدة لذلك ، ولو كانت آخراً لتعرضت للحذف والتغير كما كثر حروف العلة وهي محافظ عليها لما ذكر ، وكانت في الثالث تسلم فزته ، ولم تدخل بعد الرابع حملاً على الثلاثي لأنه الكثير ، وكذلك في الخماسي والسداسي إذ أكثرها جاء لزيادة الثلاثي والرابعي الأصل ، فاعلمه .

الموضع الخامس : أن تكون مشددة للنسب وذلك قولك : أنصاري في المنسوب إلى الأنصار ، وكوفي في المنسوب إلى الكوفة وكأنها عوض من المنسوب إليه ، ولذلك شدت لتقوى بالتشديد .

وحكمها أن يكون ما قبلها مكسوراً أبداً ليصح ، لأن الاعتماد في النسب عليها ، وهي شديدة الاتصال ، فالكلمة قبلها تجري بحرف منها ، فتجري بوجه الإعراب من رفع ونصب وخفض كما يجري آخر الكلمة ، ولو لم تكن مشددة لدخلها الحذف والتغير ، وللمنوب بها أحكام وتفصيل ، ليس هذا الكتاب موضوعاً له ، وإنما حظنا فيه ذكر الحروف وما لها من الأحكام ، والله الموفق .

٢١٥ **الموضع السادس :** أن تكون لإشباع الكسرة كما كانت / الواو والألف لذلك ، ومحل الشعر كقوله (١) :

٦٠٥ - يُحِبُّكَ عَظَمٌ فِي التُّرَابِ تَرِيبٌ
وقوله (٢) :

٦٠٦ - تَنْقَادُ الصَّيَارِيفُ
وقد ذكر في باب الألف .

الموضع السابع : أن تكون لإطلاق القافية كما كانت الواو والألف والماء ، وهي مختصة بذلك لاغير ، إذا كانت زائدة على الكلمة نحو قوله (٣) :

(١) تقدم برقم ٩ (٢) تقدم برقم ٨ (٣) تقدم برقم ٦٩

٦٠٧ - وَيَوْمَ عَقَرْتُ لِلْعَذَارَى مَطِيطِي

فَيَا عَجَبًا مِنْ رَحْلِهَا الْمُتَحَمِّلِ

وقول الراجز (١) :

٦٠٨ - فَيَخْنَدُ هَامَةً هَذَا الْعَالَمِ

وهي تقع موقع النون أو الألف من أجزاء العروض المذكورة في باب الواو ، وقوله « تحمّل » ، (٢) ، وقول الراجز (٣) « ذا العالم » وزنه من أجزاء العروض مستعملن ، والياء في موضع النون ، وكذلك حكم حروف الإطلاق حيث وقعت من القوافي .

وقد تشارك الياء التي تختص بالإطلاق بياء الضمير كقوله (٤) :

٦٠٩ - إِنِّي بِحَبْلِكَ وَاِصْلُ حَبْلِي وَبَرِيْشِ نَبْلِكَ رَائِشُ نَبْلِي
وتشاركها أيضاً الياء الأصلية كقوله (٥) :

٦١٠ - يَجُورُ بِهَا الْمَلَّاحُ طَوْرًا وَيَهْتَدِي
ولكن ذلك فيها بالقرض والأولى بالقصد ، فاعله .

الموضع الثامن : أن تكون للتذكر كالواو والألف كقولك في الوقف على الكلمة الأولى التي لاتم إلا بغيرها ، وكانت آخرها كسرة ، وذلك في نحو أنت تفعلين : أنتي ، ولم تضرب الرجل : تضربي ، ومنه قوله (٦) :

(١) تقدم برقم ٦٨ (٢) قوله « تحمل » جزء من كلمة « المتحمل » الواردة في البيت السابق .

(٣) قوله « الراجز » : غير واضح في الأصل .

(٤) البيت لامرئ القيس ، وهو في ديوانه ٢٣٩ ، والكتاب ١/١٦٤ ، واللسان (حبل) .

(٥) البيت لطرفة وهو في ديوانه ٦ وصدره .

عَدَوِيَّةٌ أَوْ مِنْ سَفِينِ ابْنِ يَامِنْ

(٦) تقدم برقم ٨١

٦١١ - لَمَّا تَزَلْ بِرَكْبِنَا وَكَأَنَّ قَدْ

قالوا في البيت جمعت معنيين ، أحدهما الإطلاق والآخر التذكر ، لأنَّ
المعنى : وكان قد زالت ، فلما حُذِفَ « زال » - وهو يراد - جعل الياء
للتذكر عوضاً منه ، ووقعت إطلاقاً كما ترى .

وإذا وقعت آخر الكلمة في الوصل ياءٌ وحذفت ما بعدها ووقفت أشبعت
تلك الياءَ قَدْرَ بَائِنٍ كما تفعلُ في الألف ، ومثل ذلك أيضاً يُفْعَلُ في الواو ،
فتقول : أعطى زيدٌ درهماً : أعطى ، أو في ضربته (١) زيداً : ضربته ، وفي غلامي
يقوم : غلامي ، حتى يُعْلَمَ في ذلك أن ذلك المدَّ إمّا هو عوضٌ من المحذوف
على معنى التذكر .

الموضع التاسع : أن تكون في آخر الضمير المفرد المذكر ، دلالةٌ على التذكير ،
كما كانت الألف فيه دلالةٌ على التأنيث نحو : بهي ، كما تقول في الألف : بها
وكذلك في ضمير الجمع المذكر دلالةٌ على الجمع ، وذلك في بهي وعليهمي ، كما كانت
٢١٦ الألف دلالةً على التثنية في بها ، والواو / دلالةً على الجمع المذكر في بهمو ، وهما
لفتان : بهمو وبهمي ، وعليهمو وعليهمي ، كما أن المذكر أيضاً فيه لفتان : الواو
والياء ، فتقول : عليهمو وعليهمو ، واليهمي واليهمو (٢) ، والمحذوف في الموضعين
لغةً أيضاً فيقال : إلهنم واليهنم ، وبه ، وعليه وعليه ، وتصرف القراء في ذلك
في القرآن على تمهين (٣) هذه اللغات .

الموضع العاشر : أن تكون الوقف خاصة ، وذلك نوعان :

نوع في الاستثبات بـ « مَنْ » (٤) [حكاية] عن النكرة المحفوضة على اللتين
المذكورتين في باب الواو ، فتقول في الاستثبات بها عمن قال : مررتُ برجلٍ
ورجلينِ ورجالٍ وامرأةٍ وامرأتينِ (٥) ونساء : مني في الوقف ، لذلك كله على

(١) في الأصل : « ضربتمو » وهو سهو . (٢) في الأصل : « اليه » وهو تحريف .

(٣) المصحح : البين . (٤) انظر : ابن يمين ١٤/٤

(٥) قوله : « وامرأتين » غير واضح في الأصل .

اللغة الواحدة ، وتلحق العلامات على اللغة الأخرى فنقول في رجل في الحفص :
آني ، وفي رجلين : مَنيْنِ ، وفي رجال : مَنيْنِ وفي امرأة : مَنيْةُ بفتح النون ،
وفي الاثنيتين : مَنيْنينِ بفتح التاء وإسكان النون ، وفي الجمع في نساء : مَنيَات ،
وكل ذلك في الوقف ، فإذا وَصَلَتْ حَدَثَتْ في اللغتين فقلت : مَنْ يا هذا .

والنوع الثاني : في الوقف على المعرب المحفوض المنون فنقول في : مَرَرْتُ
بزيد في الوقف : بزيدي ، وفي جئت برجل في الوقف : جئت برجي ، ولا يفعلون
بالمبني لأنّ الياء عوض من التنوين في الأصل ، وهي إحدى السبع اللغات في الوقف
على المعرب المنون كما ذكر في باب الواو .

الموضع الحادي عشر : أن تكون للإنكار في الوقف أيضاً بعد التنوين أو غيره ،
فنقول إذا أنكرت نحو : قام زيدٌ : أزيدُني ، الياءُ للإنكار والهاء للوقف ،
وإذا أنكرت نحو جئتُ أمسٍ : أأمسيه ، الياءُ للإنكار والهاء للوقف أيضاً .

فإذا دخلت على المنون كسرت التنوين لها ، وإذا دخلت على غير منون
مبني أو غير مبني : فإن كان آخره ساكناً ألفاً بقي وألحقت زائداً عليه «إن» ،
وكسرتُه لها فقلت : أرجلانيه ، وإن كان غير ألفٍ كسّر لها [نحو] :
آ الرجلية في : الرجل .

الموضع الثاني عشر : أن تكون في نفس الكلمة من بينها فلا تُعكَلُ لأنها
مبدأ لغةٍ ، وفيها ما هو لعلة المد كما ذكر في الواو ، فتكون ثانية في الاسم
نحو : صَيْقَلَ وصَيَّرَف وفي الفعل نحو : يَظْطَرُ^(١) وَيَظْطَرُ ، وثالثة في الاسم
للمد ككزيم وغيره كعَيْتَر^(٢) وحِذَيم^(٣) ورابعة في نحو : سِرْجِين^(٤) ودِهْلِين^(٥)
للمد ، وفي الفعل : سَلَقَيْتَ^(٦) وَجَعَبَيْتَ^(٧) وخامسة في الاسم نحو : عَشْتَرِيْس

(١) يبطر : عالج الدواب . (٢) العثير : التراب . (٣) الحِذَيم الحاذق .

(٤) السرجين : الذبل . (٥) الداهل : المتحير . (٦) لم أقف على معناه .

(٧) جمع الشيء : جمعه وقلبه .

المد^(١) فيه ، وفي الفعل نحو : احرَّتْ بَيْتُ^(٢) واملَأَتْ بَيْتُ^(٣) ، ويُستدلُّ على الزيادة فيها بالاستقار وهو الأكثر ، وبغيره في الاستدلالات التي ذكر التصريفيون^(٤) .

* * *

٢١٧ / القسم التي هي بدلٌ من أصلٍ : على قسمين : قسمٌ تكون بدلًا من واو ، وقسمٌ تكون بدلًا من ألف .

القسم التي تكون بدلًا من واو لها موضع واحد ، وذلك إذا وقعت الواو ساكنة قبل الآخر للمد نحو : منصور وعُضْرُوط^(٥) ، ثم صَغُرَتْهُ أو كَسُرَتْهُ فإنك تقول : مُنْصِرٌ وعُضِرِيْطٌ وَمَنْصِرٌ وعُضَارِيْطٌ ، وكذلك تقول في عجوز ورسول فيها : عُجَيْرٌ وعَجَايزٌ ، ورسِيْلٌ ورسايلٌ ، وإنما ذلك لوقوع الكسرة فيها قبل الواو وهما ضدان ، فإذا صِيْرَتْ ياءٌ مُخَفَّفَتْ لِنَاسِبِهَا ، وبعد^(٦) ذلك من القلب إلى الياء ثقلبُ همزة في مثل : عجائرٌ ورسائلٌ ، وقد تقدّم ذلك في باب الهمزة المبدلة .

القسم التي هي بدلٌ من ألف لها موضعان :

الموضع الأول : أن تكون بدلًا من ألفٍ قبل آخر الكلمة زائدة للمد إذا صَغُرَ أو كُسِرَ ، كقولك في مفتاح : مُفْتِيْحٌ ومفاتيحٌ ، وفي دينار : دُنْيِيرٌ ودنانيرٌ ، وفُسْطَاطٌ : فُسْطِيْطٌ وفساطيطٌ ، وَصَرَّابٌ : صُرِّيْبٌ وصرابٌ ، وإنما قلبت الألف في نحو هذا ياءً لكون ما بعدها مكسوراً في التصغير والتكسير ، فتعملُ اللفظة مع الواو في مثل ما تقدّم في الموضع قبل هذا ، ولا يكون ما قبل الألف في هذا الموضع إلا مفتوحاً فجعلت الياء عوضاً لِنَاسِبِ الكسرة لأنها أخوان فتخفُ الكلمة .

(١) المتتريس : الناقة العظيمة الصلبة . (٢) احرّنبى الديك : انتفش ريشه وتها للقتال .

(٣) املأني : قام على ظهره . (٤) انظر : المتع ٣٩ .

(٥) المضرفوط : ذكر المظاء . (٦) في الأصل : « تعدد » وهو تصحيف .

وكذلك المصدر من « فاعلت » ، يلزم قلب الألف فيه باءً فيقال إذا جـ
 على « فيفعال » : قاتلتُ قيتالاً وضاربت ضيراباً ، والحكم في التعليل في هذا
 كالذي قبله ، ولا يُدعى في هذا أن المصدر أصل للفعل ، فالألف في الفعل
 [ليست] مبدلة عن الياء لأنه لا يُراعى في الإعلال مصدر ولا فِعْلٌ في تقدّم
 أحدهما على الآخر أو أصالة له ، فإنه قد يوجد الإعلال فيها كقام قياماً ،
 وقد يوجد الإعلال في الفعل دون المصدر نحو : قام قومةً وقال قولاً ، وقد
 يوجد في المصدر دون الفعل نحو وعدَ عدةً ووزنَ زنةً ، فدل على أن
 المُرَاعَى الثقل .

الموضع الثاني : أن تكون بدلاً من ألف التبدل للفرق بين المذكر والمؤنث
 في ضمير الخطاب للمؤنث نحو قولك في غلامك : واغلامكيه ، فرقاً بينه وبين :
 واغلامكاه في المذكر ، ولولا ذلك القلب لا لبس أحدهما بالآخر ، فاعلمه .

باب الياء المركبة

/ اعلم أن الياء لم تأت مركبة مع غيرها من الحروف إلا مع الألف خاصة : ٢١٨

« يا » ^(١)

بأياها : اعلم أن « يا » حرف من حروف التنبيه يُنادى به مرةً ولا يُنادى به
 أخرى . وإذا كان حرف نداءً فيكون تارةً لنداء الأقرب والوسط والبعيد مائةً
 ومُحكماً ^(٢) كالنائم والغافل .

وحقها في الأصل أن تكون للبعيد لجواز مد الصوت بالألف ما شئت ، ثم

(١) انظر في « يا » : المغرب ١/ ١٧٥ ، الجنى ١٤٢ ، المغني ١٣٤

(٢) في الأصل : « وحكها » وهو تحريف .

لأنها كثر استعمالها حتى صارت ينادى بها البعيد أدنى مسافة منك ثم الحاضر معك فذلك كانت أم حروف النداء . ومن الأول قوله (١) :

٦١٣ - يا دار مية بالعلواء فالسند

لأن من لا يجب في حكم البعيد أو النائم الذين لا يسمعون إلا بعد طول مدة الصوت . ومن الوسط : « يا قوم لا أسألكم عليه أجراً » (٢) . ومن القريب قوله (٣) :

٦١٣ - يا جارتا ما أنت جارة

وقولك : يا هذا الرجل ، يا أماه الرجل ، وأماً إذا لم يكن بعدها (٤) المنادى فتكون للتنبيه لا غير ، كقول الله تعالى : « ألا يا سجدوا لله الذي يخرج الخبء » (٥) على قراءة من أفرد « يا » وجعل « اسجدوا » أمراً ، ومن قول الشاعر (٦) :

٦١٤ - أيا اسلمي ذات الدماليج والعقد

و ذات اللثا الغر والفاحم الجعد

(١) البيت للتأنيف وهو في ديوانه ٢ وعجزه :

أقوت وطال عليها سالف الأبد

وهو في ثلث ٤٣٥ ، والميني ٤٩٦/٤ ، والمصح ٢٢٣/١
(٢) مرد ٥١ (٣) البيت للأعشى ، وهو في ديوانه ٢٠ ، ومرد : ٥١

بانت لتحننا عفارة

وهو في ابن يمين ٢٢/٣ ، والمقرب ١٦٥/١ ، والسان « جور » ، والشذور ٢٥٧ ، والأشعري ٢٥٢ ، والخزاة ٣٠٨/٣

(٤) في الأصل « بعه » وهو سهو .

(٥) النمل ٢٥ ، وهي قراءة الزمري والكسائي . انظر : النشر ٣٢٣/٢ ، والقرطبي ٤٩٠٢

(٦) نسب في الحاسة إلى المديبل بن الفرخ ٣٠٤/١ ، وفيه « ذات الشايب » عوضاً من « ذات اللثا » وهو في البحر المحيط ٦٨/٧ . والدماليج : ج وملج وهو سوار اليد ، والمعد : الفلاة .

وقول الآخر (١) :

٦١٥ - أَلَا يَا أَسْلَمِي ثُمَّ أَسْلَمِي تَمَّتْ أَسْلَمِي

ثَلَاثُ تَحِيَّاتٍ وَإِنْ لَمْ تَكَلِّمْ

ومنه قول الآخر (٢) ، وإن كان بعده الاسم :

٦١٦ - يَا لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْأَقْوَامِ كُلِّهِمْ وَالصَّالِحِينَ عَلَى سَمْعَانَ مِنْ جَارٍ

وقال بعضهم : المنادى بعدها في جميع ذلك كله محذوفٌ للعلم به كأنه في قوله تعالى : « يا قوم اسجدوا » ، وكذلك في البيت « يا قوم لعنة الله » ، وفي « يا أسلمى » في البيتين : « يا فلانة » ، وهو عندي ضعيفٌ لوجهين (٣) :

أحدهما : أن « يا » ثابتٌ متابٌ للفعل لكونه لازماً للحذف بعدها لأن المراد أدعو وأنادي ، فلو حذفَ المنادى معها لحذفتَ الجملة بأمرها ، وذلك إخلال .

والوجه الثاني : أن المنادى معتمدٌ المقصد فإذا [حذف] تناقض المراد ، فلزم على هذا أن تكون « يا » لجرد التنبيه من غير نداء ، ولكثرة استعمالها تقول : « إني هي المحذوفة » في النداء في نحو « يوسف أعرض عن هذا » (٤) و « ربنا آمنا » (٥) و « رب لا تذرني على الأرض » (٦) دون غيرها من الحروف ، فصارت أمّ الباب تثبتُ قارةً وتُحذفُ أخرى ، ومواضع حذفها من الأسماء مذكورة في

(١) البيت لمحمد بن ثور ، وهو في ديوانه ١٣٣ ويبدأ برواية « بلى فاسلمى » ،

والخامة ١٤٤/٢

(٢) لم أمتد إلى قوله ، وهو في الكتاب ٢١٩/٢ ، واللامات ١٢ ، وأما في الشجري ٣٢٥/١ ، وابن عيش ١٣٠/٨ ، والسمط ٥٤٦ ، والإنصاف ١١٨ ، والمفني ٤١٤ ، والعيبي ٢٦١/٤ ، والحزائنة ٤٧٩/٤ . وقوله : « جَار » رمت في الأصل : « دار » وهو تحريف .

(٣) نقله في الجني بتصريف يسير ؛ وبدأ نقلته بقوله : « وضعف »

(٤) يوسف ٢٩ (٥) المؤمنون ٩٠-٩١ (٦) نوح ٢٦

باب النداء من أبواب العربية في كتب التحوين ، وهذا حكمٌ يرجعُ إلى الأسماء ،
وغيرُنا إنشأ هو أحكامُ الحروف دونَ الأسماء والأفعال .

* * *

وقد بذلنا في ذلك الجد وبلغنا فيه الجهدَ واللهُ وليُّ التوفيق والمهدي إلى
سواء الطريق بمنه ويُمْنه ، وتم الغرضُ فيها والمجدُ لله حقُّ حمده والصلاة والسلام
على سيدنا محمدٍ نبيه وعبدِهِ .

كَمَلُ الْكِتَابِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَوَاتُهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ
خَاتَمِ النَّبِيِّينَ وَإِمَامِ الْمُرْسَلِينَ وَسَلَامٌ تَلْبِجًا .

وكان الفراغ منه يوم الخميس الثاني من شهر ذي القعدة من عام
أحد وأربعين وسبعمائة على يدي العبد المقتدر إلى الله
الراجي له دون سواء ، المعتمد عليه في سكناته
وحركاته ، المزمّل منه المعهود من خيرته
وبركاته ، ... (١) سمح الله له بمنه ،
وتداركه بعفوه ، وأيده على طاعته
بعونه ، ولئن قال آمين .
نسخة لنفسه
ثم لمن شاء الله من بعده

فهارس الكتاب

أولاً : فهرس القرآن الكريم

ثانياً : فهرس الحديث الشريف

ثالثاً : فهرس الأعلام

رابعاً : فهرس المذاهب النحوية

خامساً : فهرس الشواهد الشعرية

سادساً : فهرس مادة الكتاب

سابعاً : ثبت بمراجع التحقيق

فهرس القرآن الكريم

الآية	الصفحة	الآية	الصفحة
		الفاتحة	
٥	١٣٨	١٧٧	٤١٦
٦	٥٦	١٧٨	٨١
٨	٢٧١	١٨٧	٢١٩
		١٩٨	٣٤٥
		٢٠٨	٣٨٨
		٢١٤	٢٨١ ، ١٨٠
٢-١	٢٦٤	٢١٩	١٨٧
٦	٤٦٢٥	٢٣٧	١١٢
٨	١٤٨	٢٥٤	٢٦٤ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣
٢٠	١٤٣	٢٥٨	٤٠٣ ، ١٣
٢٦	٢٣٧ ، ١٩٧	٢٦٧	٢٢٩
٣٠	٤٦	٢٧٥	١٦٧
٣٩	٣٨٨	٢٨٤	٣٨٥
٣٨	٥١	٢٨٢	١
٨٠	١٥٨	٢٨٦	٢٦٩
٨١	١٥٨		آل عمران
٩٥	٣٠٨	١١	١٤٤ ، ١٤٤
٩٦	٣٠٢	١٥	٤٣٩
١٠٢	٤٤٤ ، ٢٤٣	٢٦	٣٠٥
١١٨	٤٤٤	٣٥	٣٦١
١٣٥	١٣٢	٤٢	٣٤٦
١٤٨	١١٢	٤٣	٤١١

الصفحة	الآية	الصفحة	الآية
٤١٩	٩٠	٢٦٧	٦٠
٤١٦	١٦٢	٥٤٠	٦٦
٢٧٦	١٦٦	٢٢٢	٩٢
١٢٢	١٧١	١٩٤ ، ١٢٠	١٠٦
١١٧	١٧٦	٤٠٥ ، ٣٤٤	١١٩
٢٩٢	١٣٥	١١٠	١٣٩
٣١٦ ، ١٤٢	١٥٥	٢٨١	١٤٢
٣١٨	١٧١	٤١٨	١٥٤
المائدة		٣١٦ ، ١٤٢	١٥٩
٣٧٧ ، ٢٤٦ ، ١٤٦ ، ٨١	٦	٢٢٥	١٧٩
٣٦٧	١٥	١٤٨	١٨٢
٢٣٩ ، ٢٣٢	٦٢	١٠٥	١٨٤
٣١٤	٦٤	٢٤١ ، ٢٣٨	١٨٦
٤٣٤ ، ٣٠٨ ، ٢٧٢ ، ١٤٢ ، ١٩	٧١	٣٦٧	١٩٣
٢٤٣	٧٣	النساء	
٣٢٣	٨٨	٨٣	٤
٤٧٠	١١٦	٢٢٢	٦
١٣٠ ، ١١٦	١١٧	٤٠١	٢٣
الأنعام		٣٦٧	٣١
٤٤٢	٢١	٢٢٢	٣٤
٣٠٠ ، ٢٩٨	٢٧	٢٥٨	٤٠
٩٧	٥٣	٣٨٣ ، ٣٠٠ ، ٢٩٩ ، ٢٩٨	٧٣
١٧٥	٦٤	١٢٠	٧٨
٣٨١	٧٣	١٤٨ ، ١٢٠	٧٩
٣٦٣	٨٠	١٤٨	٨١

الآية	الصفحة	الآية	الصفحة
٨٧	٢٢٢	٥٥	١٤٤
١٢٥	٣١٩	٥٧	٣١٦
١٤١	٤١٧	٧٣	٢٧٣
١٤٢	٤١٧	التوبة	
١٥٤	٢٣٧ ، ١٩٧	٣	٢٦٦ ، ١٢٢
	الأعراف	٤٠	٢٧٣
٤	٣٧٧	٤٣	٣٦٧
١٢	٢٧٤ ، ٢٧٢	٥٥	٢٢٥
٢٨	٤٥	٦٩	٣٤١
٤٣	٢٢٢	٧٥	٣٣٤ ، ٣٢
٤٦	٤١٨	١٠٣	٣٢٣
٤٩	٢٥٨	١٠٨	٣٢١
٥٩	٣٢٤	١١٢	٤٢٦
٦٣	٢٤٦	١٢٢	٢٩٢
٧٢	٣١٣	يونس	
١٢٣	٤٣٩	٢	١١٢
١٤٣	٤٠٣	٢٤	٢٠٠
١٦٧	٢٢٣	٤٤	٢٧٨
١٧٢	٣٦٤ ، ١٥٨ ، ٤٧	٥٣	٤١٧ ، ١٣٦
١٨٥	١١٥	٥٤	٤١٧
	الأقوال	٦١	١٥٨
١٧	٢٧٧	٥٨	٢٢٩ ، ٢٢٧
٣٢	٣٠٥ ، ١٣٠	٨٥	٢٦٩
٣٩	٢٧٢	٨٧	١٤٥
٤٣	٣٨٨ ، ٣٤٦ ، ٣٠٨	٨٨	٢٢٥
		٩٨	٢٨٤

الآية	الصفحة	الآية	الصفحة
٥	٧٨	١٦	٤٠٧
٨	٧٨	١٨	٢٨٩
١٤	٤٠٦ ، ١١٤	٢٦	٤٤٢
٢٣	٣١٩	٣١	٢٩٠
٥٠	٣١٤	٩	٢٨٨
٨٧	٢٣٤ ، ١٢٠	١١	١٦٧
٩١	٢٤١	١٤	٢٥٠
١٠٣	٣٤٩	٢١	٤٦
١١١	٢٨٢	٣٤	٢٧٣
١١٢	٢١٣	٤٦	٢٥٢
٣	٢٣٥ ، ١٠٩		الحجر
٤	٤٢٨ ، ٢٠	٢	٣١٩ ، ١٩٤ ، ١٩٢
١٧	٢٩١	٧	٢٩٧
٢٩	٤٥٣	٢١	٣٣٠
٣١	٣١١ ، ١٧٩	٧٢	١٢١
٣٢	٢٣٠	٧٧	١٢٠
٣٣	٤٤٤	٩٠	٢١٣
٣٧	٢٥٠ ، ٢٨٥	٩١	٤٣٠ ، ١٤٨
٤٣	٢٤٧		التحلل
٥١	١٧٩	١	١٩٤ ، ١١١
٨٥	٢٥٨ ، ٢٢١ ، ١٧١ ، ١١٧	١٨	٢٢٣
٩٠	٣٢٧	٣٨	٢٥٨
٩١	٢٣٨	٥٦	١٧١
٩٦	١١٦	٦٦	١٦٨

الآية	الصفحة	الآية	الصفحة
٦٨	٢٢٢	٤٤	١٦٠
٩٢	٣٨٢	٦٥	٤١٧
٩٤	٣٨٢	٦٦	٤١٧ ، ٢٣٣
١٢٤	٢٣٤ ، ١٢١	٦٩	١٩٧
الإبراء		طه	
١	٥٠	٥	٣٧٢
٤٤	١٥٩	١٠	٢٤٨
٧١	٢٣٠	١٢	١٢٣
٧٦	٢٧٢ ، ٦٧	٤٦	١٥٩
٧٨	١٤٤	٦٢	٣٨٢ ، ٢٦٨
١٠٧	٢٢١	٦٣	٤٠٥ ، ٢٣٦ ، ٢٤
١٠٨	١١٠	٦٩	٤٨
الكهف		٧١	٣٨٨
١٥	٤٠٥	١٣٢	٤٠
٢٢	٤٢٦ ، ٢٦٨	الأنبياء	
٢٣	٢٣٤	٣	٤٣٤ ، ١٩
٢٦	١٤٥	٥٧	٢٣٨ ، ١٧١
٣٥	٤٣٠	٦٤	١٣٠
٣٨	٤٤	١٠٨	٣٧٩
٧٦	٣٦١	الحج	
٩٧	٣٩٥	١٣	٢٤٤
مريم		١٥	٢٢٩
٢٦	٢٣٤ ، ١٠٣	١٩	٤٠٥
٣٥	٤٤٤	٢٩	٢٢٩ ، ٢٢٨
٣٨	١٤٥	٥٣	٢٢٤
٣٩	٣٤٩	٧٧	٤١١

الآية	الصفحة	الآية	الصفحة
المؤمنون		النمل	
١٦، ١٥، ١٤	١٧٥	٢٥	٤٥٢، ٨٥
٢٠	١٥١	٣١	٨٥
٢٣	١٢٣	٣٣	٤٤٥
٣٣	٥٠	٧٢	٢٤٦
٤٠	٣٦٧	القصاص	
٤٤	٥٠، ٣٦	٤	٣٧١
١٠٩.	٤٥٣، ١٢٧	٧	٣٨٨
النور		٨	٢٢٥
٤١	٣١٤	٢٧	٤٠٥
٤٣	٢٢٣	٣٨	٣٦٢، ٢٤٨
الفرقان		٥٨	١٣٠
٧	٣٨٣	٦١	٢٢٩
٢٠	٢٣٧	٦٣	١٣٨
٢١	١٦٨	٦٦	٣٠٩
٢٥٠	٣٤٩	العنكبوت	
٤٢	١٠٩	٤٠	١٤٤
الشعراء		٤٥	٣١٤
١٨.	٤٧	٦٠	٢٠٥
٢٠	٦٣	٦٦	٢٣٠
٤٩	٣٩٨	الروم	
٩٧.	٢٣٥، ١١٠	٢٨	٣٧٩
١٠٠	٢٧٣	٣٤	١٤٣
١٠٢	٢٩١	٣٦	٦٢
٢٢٧	٣٩٦	١٣٦	١٠٥

الآية	الصفحة	الآية	الصفحة
١٧	٢٥٨	٣٢	٢٨٣ ، ٢٨٢
١٠	٢٩ ، ١٤	٤٠	٣٥٨
٢١	٣٩٢	٧٦	٣٣٠
٢٥	١٤٨	٧٧	٦٢ ، ٦١
٣٣	١٥٩		الصفات
٣٧	٣٤٦	٣٨	٣٤١
٥٣	٣٢٢	٤٧	٢٦٣
٦٦	٢٩ ، ١٤	٥٣	٢٥
٦٧	٢٩ ، ١٤	١٠٣	٤٢٥
		١٠٤	٣٥٦
		١٠٥	٣٥٦
		١٠٦	١٢٠
٦	١٣٠	١٤٧	١٣٢
١٦	١٤٦	١٦٤	٢٨٣
١٩	٣١٢		ص
٢٤	١٣٨		
٣١	٢٩٤ ، ٢٩٣ ، ٢٤١	١	١٥٥
٤٠	١٣٨	٢	١٥٥
٥٣	١٤٣	٣	٣٤٩ ، ٢٦٢ ، ١٧٣ ، ١٦٩
		٤	١٦٨ ، ١١٢
١٣	٢٥٠	٦	١١٦
٢٨	٣١٩	٨	٤٣٩ ، ١٥٥ ، ٢٥
٤٠	١٠٧	٢٠	٩٨
		٢١	٤٠٦
١٥	٣١١	٤٠	٢٣٤
٢٩	٦١	٨٨	٢٤١ ، ٢٣٨

الآية	الصفحة	الآية	الصفحة
الزمر	الآية	الأحقاف	الصفحة
٣٦	١٤٨	٢٠	٤٧
٦٤	٣٣٣ ، ١١٣	٢٦	١٠٧
٥٧	٢٧	٢٨	٢٩٢
٧١	٤٢٦ ، ٤٢٥	٣٣	١٥٠
غافر		محمد ﷺ	
٣٦	٣٧٤ ، ٣٦٢ ، ٢٤٨	٤	١٠٠
٣٧	٣٧٤	٢١	٣٥١
٧١	٣٤٧ ، ٣٤٦	٣٦	٣١٨
٨٤	٢٨٤	الفتح	
فصلت		٢٢	٢٨٩
٤٠	٢٣٠	الحجرات	
الشورى		١٤	١٦٧
١١	٢٠١ ، ١٩٧	ق	
٤٨	٦٢	١	١٥٥
الزخرف		٢	٥٥
١٩	٤٣٩	٣٧	٢٣٤
٧٢	٢٥٠	الذاريات	
٧٦	١٣٠	٢٣	٣١٢
الدخان		الطور	
١٩	٢٧٢	١	٤٢٠
الجاثية		٢٣	٢٦٤ ، ٢٦٣
٥	٤١٥	٤٨	٣٤٩
١٠	٣٢٢	النجم	
		٣٢	٤٠١

الآية	الصفحة	الآية	الصفحة
٣٩	١١٥	الصف	
٥٦	٤٠٥	الطلاق	٥
٢٥	٤٣٩	التحريم	١
٤٠	٥٦	الملك	٧
٣٦	٤٢٦	الحاقة	٤
٤٤	٢٧٣		٣
٤٧	٤٢٦		٨
٤٨	٤٢٦		٩
٦٣	٢٩٢		١٥
٧٠	٢٩٢		١٩
٨٤	٣٤٨ ، ٣٤٦		٢٠
	الحديد		١٣
٢٣	٢٧٢ ، ٢١٧ ، ٢١٥	المعارج	٣٠ - ٢٩
١	٣٩٢		١
	الحشر		٣٧
٦	٢٧٨	نوح	١٧
٧	٢٧٢ ، ٢١٥		٢٦
١٢	٢٤٢ ، ٤٥	الجن	١٦
١٣	٢٣١		٢٨
	المتحنة		
١٠	٢٦٠		

الآية	الصفحة	الآية	الصفحة
المزمّل	٢٠	١١٥	٢١٢
المدثر	٣١	٣١٣	١٤٣
٣٥	٢٨٥ ، ٤٤	الانشقاق	١٤
٥٠ ، ٤٩	٢١٠	٢٤١	٣٠
القيامة	٣	٤	٤٢٥
٣	١٥٨	١٠	٢٤٠
١٠	٢١٢	٢٠	١٧٤
٣١	٢٦٠ ، ٢٥٩	الطارق	٣٢٢
الإنسان	١	٤	٢٨٢
٥	٤٠٧ ، ٣٤٩	الفجر	١٤
١٤	٣٦	١٤	٢٣٤
١٦	٤١٨	البلد	١
١٧	٣٥	١	٢٥٩
٣٠	٣٥	١١	٢٦٠
المرسلات	٢٧١	الشمس	١
النبا	٢٩٩	٦	٤٢٠
النازعات	٢٣٤	٩	٤٣١
٢٦	٤٣١	الضحى	٢٤٠
٣٠	١٢١	٥	٣٩٨ ، ٢٣٣
الانفطار	١٣	٩	٩٨
		١١	٩٨

الآية	الصفحة	الآية	الصفحة
١٥	٣٣٥ ، ٣٠٩ ، ٢٨٥ ، ٣٢	التكاثف	٣٣٤
٥	١٨٢	العصر	٢٣٤
٤	٣٠٩	قريش	٣٢٣
٢٤١	٤١١	الكافرون	٣١٤
٤	٣٤٨	الإخلاص	٣٥٨ ، ١٩
٥	٣٤٦ ، ٢٢٢		
١٠	٣٩٩		

فهرس الحديث الشريف

الصفحة	نص الحديث
٣٠	كان الموت فيها على غيرنا كتب ، وكان الحق فيها على غيرنا وجب .
٣٠	هل أنت إلا اصبع دميت ، وفي سيل الله مالميت .
٤٠	مروم بالصلاة لسبع .
٣٠٩-٩٦	ليس من أم بر أم صيام في أم سفر .
١١٠	وإنا إن شاء الله بكم لاحقون .
٢٢٧	لتأخذوا مضافكم .
٢٩١، ٢٩٠	نعم العبد صهيب ، لو لم يخف الله لم يعصه .
٢٩٠	لو لم تذبوا لجاء الله بقوم يذبون ، فيغفر لهم ويدخلهم الجنة .
٢٩٢	لاتردوا السائل ولو بظلف محرى .
٢٩٢	لاتردوا السائل ولو بشق تمره .
٣٦٢	حتى يضع الجبار فيها قدمه فنقول : قطي قطي .
٣٥٩	إنكم تفتنون في قبوركم مثل - أو قريب من - فتنة الدجال .
١٦٧	خير نساء ركبن الإبل صالح نساء قريش أحناء على ولدي في صغره ، وأرعاه على زوج في ذات يده .

فهرس الأعلام

الأخفش	١٣٠، ٢٢، ٢١، ٩	الزجاجي	٢٧٨، ٢٣٤ :
	٢٠٠، ١٧٢، ١٤٩	سيويه	٣٤، ٢٨، ٢١، ٩ :
	٣٢٥، ٣١٥، ٢٩٦		٦٣، ٦٢، ٦٠، ٥٤
	٣٨٦، ٣٥٥، ٣٣٣		١٠٧، ١٠٠، ٩١
٤٤٥			١٧٨، ٦٤، ١٦١
ابن أبي العافية : ١٤٩			٢٩٦، ٢٨٦، ٢٨٤
التنوخى : ١٣٥			٣٢٦، ٣٠٣، ٣٠٠
ابن جني	٤٠، ٣٥، ٢٤، ٢١ :		٣٨٦، ٣٣٤، ٣٣٣
	٢٠٨، ١٩١، ١٣٩	السهلي	٢٧٧، ٣٣٨، ٤١٢ :
	٤٠٢، ٢٨٨، ٢٣٦	الصيمري	١٠٠ :
الجرمي	٣٤٥، ٢٩، ٢١ :	ابن عصفور	١٥٠ :
الجزولي	١٧٦، ١٠٠ :	عيسى بن عمر	٦٤ :
حفص	٣٧٤ :	أبو علي القالي	٣٧٦ :
الحليل	١٣٩، ٧٠، ٦٩، ٤٠ :	أبو علي الشاويين	٦٣ :
	٢٨٦، ٢٠٩، ٢٠٨	عاصم	٣٧٤ :
	٤٠٢، ٣٠٤	ابن عامر	٢٨١، ٢٥ :
ابن الرماك	٢٧٨، ٢٧٧ :	الفارسي	١٠٠، ٦٢، ٢٤ :
الزجاج	١٧٦، ٢٢، ٢١ :		٢٨٨، ٢٨٤، ٢٨٣
	٣٥١، ١٧٩		٣٠٠

٤٠٣ ، ٢٥١ :	الحياتي	١٧٩ ، ٦٨ ، ٤٢ ، ١٧ :	الفراء
١٠٧ ، ٩١ ، ٦٧ :	المجرد	٢٨٧ ، ٢٨٥ ، ١٩١	
٣٩٤ ، ١٥٤		٣٩٥ ، ٣٢٦ ، ٢٩٨	
٢٥ :	ابن مهدي	٢٢٩ :	قالون
٦٨ ، ٣٤ :	المازني	٤٣٩ ، ٣٢٧ :	قبل
٢٨٣ :	مكي	٤٠٤ ، ٤٠٣ :	قطرب
١٣ :	فانع	٢٢٩ :	الكسائي
٢٥ :	هشام	٤٣٩ :	ابن كثير
٢٧ :	يونس		

فهرس المذاهب النحوية

٢٩٥ ، ٢٩٣ ، ٢٣٦ ، ٢٢٨ ، ٢٢٧ ، ٢٠٨ ، ١٧٤ ، ١٢٨ ، ٣٤ ، ١٧ :	البصريون
٤٢٥ ، ٤١٢ ، ٤١١ ، ٣٨٣ ، ٣٨١ ، ٣٨٠ ، ٣٧٧ ، ٣٢٥ ، ٣١٥ ، ٢٩٨	
١٧٤ ، ١٦١ ، ١٣٤ ، ١٢٨ ، ١١٣ ، ١٠٩ ، ٩١ ، ٦٩ ، ٣٤ ، ٢٣ :	الكوفيون
٣٢٥ ، ٣٢١ ، ٣١٥ ، ٢٩٨ ، ٢٩٦ ، ٢٣٦ ، ٢٢٨ ، ٢٢٧ ، ٢٠٨	
٤٢٥ ، ٤١٢ ، ٣٩٧ ، ٣٨٠ ، ٣٧٧	

فهرس الشواهد الشعرية

رقم الشاهد	صدره	آخره	بحره	الصفحة التي ورد فيها
الهمزة				
٧١	بالخير خيرات وإن شرا فأا	ثأا	الرجز	٥٧
١٤٤	إن من يدخل الكنيسة يوما	طلباء	الخفيف	١١٩
٥٦	ألم أك جاركم ويكون بيني	الإخاء	الوافر	٤٧
٢٢٥	حتى رهط النبي فإن منهم	الدلاء	الوافر	١٧٩
٢٦١	فلا والله لا يلقى لما بي	دواء	الوافر	٢٤٨، ٢٠٢
				٢٥٩، ٢٥٥
١٠٣	وبلدة قالصة أمواؤها	أمواؤها	الرجز	٨٤
٢٤٦	ربما ضربة سيف صليل	نجلاء	الخفيف	٣١٦، ١٩٤
الباء				
٥٣٣	نلوذ في أم لنا ما نغتصب	ما نغتصب	الرجز	٣٩٠
٣٢	أقلى اللوم عاذل والعتابا	أصابا	الوافر	٣٥٣، ٢٩
٦٤	أعبد أحل في شعبي غريبا	اغترابا	الوافر	٥٢
١٥٧	وكانن بالأباطح من صديق	المصابا	الوافر	٢٠٠-١٣٠
١٩٤	بل من رأى البرق بت أرقه	تعبا	المنسرح	١٥٦
٢١٣	بثمت لاتجزوني عند ذاكم	فيعقبا	الطويل	٢٧٥-١٦٩
٢٥٠	وزعت بكالهاوة أعوجى	وقابا	الوافر	١٩٦
٢٨٣	فبالرزام رشحوا في مقدما	الكتائب	الطويل	٢١٩

رقم الشاهد	صدره	آخره	بحره	الصفحة التي ورد فيها
٢٠٤	أم الحليس لعجوز شهربه	الرقبه	الرجز	٣٣٦
٤١٤	وما الدهر إلا متجنونا بأهله	معذبا	الطويل	٣١١
٥٦٣	وانصرفت وهي حسان مغضبة	أبه	الرجز	٤٠٩
٩	تجبك نفسي ماحيت فإن أمت	تريب	الطويل	١٣-٤٤٦
١٣	أعلقت بالذئب حبلا ثم قلت له	الذئب	البيط	١٥
١٧	فيناه يشرى رحله قال قاتل	نجيب	الطويل	١٦
٢٨	أأنت الهلالي الذي كنت مرة	الملقب	الطويل	١٦
٤٩	ويلها في هواء الجو طالبة	مطلوب	البيط	٤٣
٧٤	أزجر حمارك لا يرتع بروضتنا	مكروب	البيط	٦٣
١٠٢	فلاتركني بالوعيد كانني	أجرب	الطويل	٨٣
١١٤	وما أنت أما ذكرها ربعة	قلب	الطويل	٩٩
١١٦	تنفعها أما شمال عربة	هوب	الطويل	١٠١
١٦٥	فياك إياك المراء فإنه	جالب	الطويل	١٣٧
١٧٠	فإن تسألوني بالنساء فإنني	طبيب	الطويل	١٤٤
٢٠٦	فلما اجتلاها بالأيام تحيزت	اكتئابها	الطويل	١٦٥
٣١٥	فوائه لولا الله لاشيء غيره	جوانبه	الطويل	٢٤١
٣٣٠	هذا مراقة للقرآن يدرسه	ذيب	البيط	٢٤٧-٣١٥
٣٤٦	فلا تسطل مني بقائي ومدني	ذئيب	الطويل	٢٥٦
٢٣	ولكن دبابي أبوه وأمه	أقاربه	الطويل	١٩-٣٣٢
٦٩	راكدة مخلاته ومحله	مليهه	الرجز	٥٧
٣٦١	فمن يك أسمى بالمدينة رحله	لغريب	الطويل	٢٦٧
٣٦٣	هذا لعمرم الصغار بعينه	أب	الكامل	٢٦٧

رقم الشاهد	صدره	آخره	بحره	الصفحة التي ورد فيها
٢٦٩	لا بارك الله في الغواني هل	مطلب	المنسرح	٢٧٠
٤٧٣	طحا بك قلب في الحسان طروب	مшиб	الطويل	٣٥٤
٥١٣	فقلت ادع أخرى وارفع الصوت دعوة	قريب	الطويل	٣٧٥
٥٨٥	حتى إذا امتلأت بطونكم	شبا	الكامل	٤٢٥
٥٩٧	أقفر من أهله ملحوبو	فالذنوبو	البيسط	٤٣٥
٢	فيينا نعاج يرتعين خيلة	المهذب	الطويل	١١
٦	أعوذ بالله من العقرب	الأذنان	الرجز	١٢
٨٥	يا بن أمي ولو شهدتك اذ قد	عو .. بحاب	الخفيف	٧
٩٣	يا ليت أم الغمر كانت صاحبي	الركائب	الرجز	٧٧
١٤٧	ولو أصابت لقلت وهي صادقة	للكذب	البيسط	١٢٠
١٦٧	سراة بني أبي بكر تسامى	العواب	الوافر	١٤١، ١٤٠
٢٥٥، ٢١٧				
١٧٥	بالله ربك أن أنيت فقل له	بالباب	الكامل	١٤٦
١٩٩	كليني لهم يا أميمة ناصب	الكواكب	الطويل	١٦١
٢٤٨	ولأنك لم يفخر عليك كفاخر	مغلب	الطويل	١٩٦
٢٥٦	فريقان منهم جازع بطن نخلة	كبكب	الطويل	١٩٩
٢٧٣	كان ورديده رشاء خلب	خلب	الرجز	٢١١
٢٨٤	ييكيك ناه بعيد الدار مغتوب	للعجب	البيسط	٢٢٠
٣٤٨	فإن تنأ عنها حقبة لاتلاقها	المجرب	الطويل	٢٥٧
٣٧٨	البدر أشبه ما رأيت بها	الحجب	الكامل	٢٧٥
٤٣٨	أبلغ أبا دخشوش مالكة	ملككذب	المنسرح	٣٢٥
٥٠٠	لوانك تلقى حظلا فوق بيضا	المقارب	الطويل	٣٦٩
١٢١	فأما تربني ولي لمة	بها	المقارب	٣١٦، ١٠٣

رقم الشاهد	صدره	آخوه	بحره	الصفحة التي ورد فيها
---------------	------	------	------	-------------------------

التاء

١٩٢	بل جوز تهاء كظهر الجعفت	البحفت	الرجز	٢١٧، ١٦٢، ١٥٦
٢٠٣	الله نجائك بكفي مسامت	بعدمت	الرجز	١٦٢
٩٧	ألا رجلا جزاه الله خيراً	قيمت	الوافر	٧٩
٤٥١	ربما أوفيت في علم	شمالات	المديد	٣٣٥
٧٠	وللأرض أما سودها فتجللت	فادهامت	الطويل	٥٧
٢٦٤	إلا كناشرة الذي ضيعتم	المنتبت	الكامل	٢٠٣
٣٣٨	علّ صروف الدهر أودولاتها	لماتها	الرجز	٢٤٩
٣٩٧	رحم الله أعظماً دفنوها	الطلحات	الحقيف	٣٤٨، ٢٩٧
٥١٨	غشيت ديار القوم بالبكرات	العيارات	الطويل	٣٧٨
٥٦٧	وكيف لا أبكي على علاقي	قيلاقي	الرجز	٤١٤

الجيم

١٦٩	نضرب بالسيف ونرجو بالفرج	الفرج	الرجز	١٤٣
٣٧	متى تأتينا تلم بنا في ديارنا	تأججا	الطويل	٣٣٥، ٣٢
٤٧٤	من طلل كالأتحمى أنججا	أنججا	الرجز	٣٥٤
١٨٩	ثمرين بماء البحر تم ترفعت	تثييج	الطويل	١٥١
٧٦	كان أصوات من إيقالهن بنا	الفرازيج	البيط	٦٥
٤٣٧	هل علي ويحكما	حرج	المتنضب	٣٢٥

الحاء

٥٢٠	سأترك منزلي لبني قميم	استريحا	الوافر	٣٧٩
٥٢٢	ياناق سيروي عنقا فسيحا	فستريحا	الرجز	٣٨١

رقم الشاهد	صدره	آخره	بحره	الصفحة التي ورد فيها
١٥٨	وكان سيان أن لا يسرحوا نعا	السوح	البيسط	٤٢٧، ١٣٢
١٩٦	بل هل أريك حمول الحلي غادية	افضاح	البيسط	١٥٧
٢٥٤	أبيت على مي كئيبا وبعليها	يتبطح	الطويل	١٩٨
٣٢٤	يابؤس للعرب التي	استراحوا	الكامل	٢٤٤
٣٥٩	إذا اللقاح غدت ملقى أصرتها	مصباح	البيسط	٢٦٧، ٢٦٦
٣٦٠	من صد عن نيرانها	براح	الكامل	٢٦٦
٤٦٥	نيتك عن طلابك أم عمرو	صحيح	الوافر	٣٤٧
٥٣٨	فقد والله بين لي عنائي	يصيح	الوافر	٣٩٣
٥٦١	لأن بعد لجاجتي تلحونني	صاح	الكامل	٤٠٨
٥٤	أستم خير من ركب المطايا	راح	الوافر	٤٦
١٣٤	أن تبطين بلاد قو	الطلاح	الكامل	١١٣
٤٩٣	وما أدري وظني كل ظن	شراحي	الوافر	٣٦٣

المدال

٣٧٠	لا بارك الرحمن في بني أسد	قعد	الرجز	٣٩٦، ٣٤٢، ٢٧٠
٤٨٠	ياحكم بن المنذر بن الجارود	الجارود	الرجز	٣٥٦
٢٧	حزق إذا ما القوم أبدوا فكاكة	قردا	الطويل	٢٦
٣٦	فصل على حين العشيات والضحي	فاعد	الطويل	٣٣٤، ٣٢
٤٣	بالم تشكروا المعزوف عندي	عوادا	الوافر	٣٩، ٣٨
٨٤	يانفس صبرا واضطجا	عأ بخالده	الكامل	٧٣
٩٢	فكنت والأمر الذي قد كيدا	فاصطيدا	الرجز	٧٦
١٣٣	أن تقرأن على أسماء ويحكما	أحدا	البيسط	١١٣
١٥٠	معاوي إتنا بشر فأسبح	الحديدا	الوافر	١٤٨، ١٣٢

رقم الشاهد	صدره	آخره	بحره	الصفحة التي ورد فيها
٢٦٦	إلا كخارجة المشكك نفسه	يشهدا	الكامل	٢٠٣
٣٠٨	مروا عجلا فقالوا كيف صاحبكم	لجهدوا	البسيط	٢٣٨
٤٣٣	أعد نظرا يا عبد قيس لعلمنا	المقيدا	الطويل	٣١٩
٢١٩	إن من ساد ثم ساد أبوه	جدّه	الخفيف	١٧٤
٢٧٨	أردت لكيا يعلم الناس أنها	شهود	الطويل	٢١٥
٣٠٣	يا مومني في حب ليلي عواذلي	لعميد	الطويل	٢٧٩ ، ٢٣٥
٣١٢	تألى ابن أوس حلقة ليردني	مقائد	الطويل	٢٤٠
٣٣٤	لولا حصين عقبة أن أسؤه	ووالد	الطويل	٢٤٨
٣٨٨	ولو أنني علقت بأُم مالك	عودها	الطويل	٢٩٠
٤٥٥	حان الرحيل ولم تودع مهددا	مواعد	الكامل	٣٠٤
٥٥	سواء عليه أي حين أتته	بأسعد	الطويل	٤٦
٨١	أفد الترحل غير أن ركابنا	وكان قد	الكامل	٤٤٨ ، ١٢٥ ، ٧٢
٨٦	من القوم الرسول الله منهم	معد	الوافر	٧٥
١٠٣	وإن يلتق الحمي الجميع تلافني	المصمد	الطويل	٨٣
١٢٥	من يكندني بسيء كنت منه	الوريد	الخفيف	١٠٥
١٢٩	ثلث يمينك إن قتلت لمسلما	المتعمد	الكامل	١٠٩
١٣٥	ألا أيذا الزاجري أحضر الوغى	مخلدي	الطويل	١١٣
١٧٣	ومستنة كاستنان الحرو	في المروء	المتقارب	١٤٥
١٨٥	ألم يأتيك والأبناء تنمي	زياد	الوافر	١٤٩
٢٠٨	عشية قام النائحات وشقت	خددود	الطويل	١٦٧
٢٣١	فلا والله لا يلقى أناس	يزيد	الوافر	١٨٥
٢٦٣	وشيمة لا وان ولا واهن القوى	صاعد	الطويل	٢٠٢
٢٧٠	وكم دون بيتك من صحصح	أعقادها	المتقارب	٢٠٥

رقم الشاهد	صدره	آخره	بحره	الصفحة التي ورد فيها
٢٧٢	كانه خارجاً من جنب صفحته	مفتاد	البيط	٢٩٥، ٢١١
٣٥٤	أرى الحاجات عند أبي خبيب	للبلاد	الوافر	٢٦١
٤٠٠	قالت ألا ليت هذا الحمام لنا	فقد	البيط	٣١٨، ٣١٦، ٢٩٩
٤٣٦	وقفت فيها أصيلاً أسائلها	أحد	البيط	٣٢٤
٤٥٤	يامن رأى عارضاً أمر به	الأسد	المنسرح	٣٤١
٤٥٧	وإن الذي حانت بفلج دماؤهم	خالد	الطويل	٣٤٢
٤٩٠	قدني من أم الحبيبين قدي	قدي	الرجز	٣٦٢
٥٠٤	أعن تغنت على ساق مطوقة	أعواد	البيط	٣٧٠
٥١٠	إذا ما امرؤ ولى عليك بوجهه	ودي	الطويل	٣٧٣
٥٣٧	قد أترك القرن مصفراً أنامله	بفرصاد	البيط	٣٩٣
٥٤٠	كريم يروي نفسه في حياته	الصدي	الطويل	٣٩٦
٥٤٩	و كنت كمهربتي الذي في سقائه	صلد	الطويل	٤٠١
٥٥٧	رأيت بني غبراء لا ينكرونني	المدد	الطويل	٤٠٥
٦١٠	عدولية أو من سفين ابن يامن	يهتيدي	الطويل	٤٤٧
٦١٢	يادارمية بالعلاء فالسند	الأمم	البيط	٤٥٢
٦١٤	ألا يا أسلمى ذات الدمايع والعقد	الجدد	الطويل	٤٥٢

الذال

٢٣٢	فعاثبه فزاد عشقا	ماذا	البيط	٦٨٧
-----	------------------	------	-------	-----

الراء

٤٠	شتيز جنتي كاني مهذا	لير	الرمل	٣٥
٥٣	تروح من الحمي أم تنكر	تنتظر	المتقارب	٤٥
٨٣	وغررتني وزعت أن	قامر	الكامل	٧٢

رقم الشاهد	صدره	آخره	بحره	الصفحة التي ورد فيها
١٣٢	لعمري لقوم قد نرى أمس فيهم	الدثر	الطويل	١١١
١٥١	لعمرك ما قلبي إلى أهله بحر	بقر	الطويل	١٢٢
١٧٩	بحسبك في القوم أن يعلموا	مضر	المقارب	١٤٧
٣١١	لنعم الفتى تعشو إلى ضوء ناره	الحضر	الطويل	٢٣٩
٣٦٥	لا تلمني إنما من نسوة	نور	الرميل	٢٦٨
٤٦٠	لها متنان خطا كما	النمر	المقارب	٣٤٢
٥٠٧	وتساقى القوم كأسا مرة	الشقر	الرميل	٣٧٢
٥٤٥	وقد رايتي قولها يا هنا	بشر	المقارب	٤٠٠
٥٧١	وقد أغندي ومعني القانصان	مقتفر	المقارب	٤١٧
٥٨٩	عن برقات بالبرن وتب	دو. سور	الكامل	٤٢٩
١٠	الله يعلم أنا في تقلبنا	صور	البسيط	٤٣٥ ، ١٣
٦٠٢	أصبحت اليوم أم ساقك هر	مستعر	الرميل	٤٣٦
١١	وكيف أنا وانتحالي القوا	عارا	المقارب	٤٠٣ ، ١٤
٧٨	لا تتركني فيهم شطيرا	أطيرا	الرجز	٦٦
٩١	والذلو شاء لكنت صخرا	مشمخرا	الرجز	٧٦
١٠٠	كأنل من الأعراض من دون ييشة	لفضورا	الطويل	٨٢
١٠٤	نجا سالم والنفس منه بشقه	ومئزرا	الطويل	٨٦
١٦٠	فسر في بلاد الله والتمس الغنى	فتعنرا	الطويل	١٢٣
١٦١	فقلت له لا تبك عينك إنما	فتعنرا	الطويل	١٢٣
١٧٨	لاقوا به الحجاج والأصحارا	الأسفارا	الرجز	١٤٧
٢١٢	وما حب الديار شغفن قلبي	الديارا	الوافر	١٦٩
٢٩٣	تسمع للجرع إذا استجيرا	خويرا	الرجز	٢٢٣
٤٦٧	أكل امرئ تحسين امرأته	نارا	المقارب	٣٤٨

رقم للشاهد	صدره	آخره	بحره	الصفحة التي ورد فيها
٤٨٣	إلا علاة أو بدا	الجزارة	الكامل	٣٥٨
٥٦٤	فألفيته يوماً بيبير عدوه	المعابرة	الطويل	٤١١
٥٦٦	بل بنو النجار إن لنا	ترة	المديد	٤١٣
٥٨٢	أبت الروادف والتدي لقمصها	ظهورا	الكامل	٤٢٣
٦١٣	بانت لتحنننا عفارو	جاره	الكامل	٤٥٢
١٣	له زجل كأنه صوت حاد	زمير	الوافر	١٦
٢٠	إلى ملك ما أمه من محارب	تصاهر	الطويل	١٨
٥٧	فألفت عصاها واستقر بها النوى	المسافر	الطويل	٤٨
١٠٥	رأت إخوتي بعد الجليع تفرقوا	شعر	الطويل	٨٨
١١١	أما والذي أبكى وأضحك والذي	الامر	الطويل	٩٧
١١٣	رأت رجلاً أيماً إذا الشمس عارضت	فيخصر	الطويل	٩٩
١٥٩	وقد زعمت ليلى باني فاجر	فجورها	الطويل	١٣٢ ، ٤٢٧
١٦٢	ألم تسمعي أي عبد في روتق الضحى	هدير	الطويل	١٣٥
٢٢٠	لم يفعلوا فعل آل حنظلة	اتتمروا	المنسرح	١٧٧
٢٢٦	فقد بدلت ذاك بنعم بال	قصار	الوافر	١٨٠
٢٣٨	فأبت إلى فهم ولم أك آذبا	تصغر	الطويل	١٩٠
٢٤٤	ربما الطاعن المؤبل فيهم	المهار	الحفيف	١٩٣ ، ٣١٨
٢٥٣	قليل غوار النوم حتى تقلصوا	الزجر	الطويل	١٩٨
٢٧٥	وطرفك إما جثتنا فاصرفه	تنظر	الطويل	٢١٤
٢٩٧	ألقيت كأسهم في قعر مظلمة	يا عمر	البسيط	٢٢٩
٣٢٦	ياقيم نيم عدي لا أبالك	عمر	البسيط	٢٤٥
٣٤٤	من كان لا يزعم أنني شاعر	المزاجر	الرجز	٢٥٦
٣٧٣	ما كان يرضي رسول الله فعلها	ولا عمر	البسيط	٢٧٣

رقم الشاهد	صدره	آخره	بحره	المقعة التي ورد فيها
٣٨٥	أبادي سبا باعز ما كنت بعدكم	منظو	الطويل	٢٨٨
٤١٦	فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم	بشر	البيسط	٣١٢
٤٣١	وبينا المرء في الأحياء مغتبط	الأعاصير	البيسط	٣١٨
٤٣٩	كانها لم يتغيرا	عصر	الطويل	٣٢٦
٤٥٣	استقدر الله خيرا وأرضين به	مياسير	البيسط	٣٣٨
٤٥٩	هما خطنا إما إيسار ومنة	أجدر	الطويل	٣٤٢
٤٩٢	وأشرف بالقور الفياح لعلي	بصيرها	الطويل	٣٦٢
٥٣١	مثل القنائد هداجون قد بلغت	هجر	البيسط	٣٩٠
٥٧٦	وليني لتعروني لذ كراك هزة	القطر	الطويل	٤١٩
٥٨٨	ثلاث مئين والجدود العواثر	العواثر	الطويل	٤٢٩
٥٩٢	تلقى الإوزون في أكفاف دارتها	منثور	البيسط	٤٣٣
٥٩٩	فانت أنت وإن شطوا وإن زاروا	زاروا	البيسط	٤٣٦
٤٨	فقال فريق القوم لما نشدتم	ما ندري	الطويل	٤٣
٩٤	باعد أم الغمر من أسيرها	قصورها	الرجز	٧٧
٩٥	ولقد جنيتك أكروا وعاسقلا	الأوبر	الكامل	٧٨
٩٨	ألا طعان ألا فرسان عادية	التنانير	البيسط	٨٠
١١٧	بأليما أمنا شالت نعامتها	نار	البيسط	١٠٢
١١٨	لقد كذبتك نفسك فاكذبها	صبر	الوافر	١٠٢
١٣٨	أن نعم معترك الجياح إذا	الحمر	الكامل	١١٥
١٤٨	إن امرء أخصى عمدا مودته	مكفور	البيسط	٢٣٤ ، ١٢١
٢٨٦	يا لك من قبرة بمعمر	بمعمر	الرجز	٢٢١
٢٩٨	ولأنت أشجع حين تتجه الـ	أبي أجر	الكامل	٢٣١
٣٠٠	ولنعم حشو الدرع أنت إذا	الذعر	الكامل	٢٣٢

رقم الشاهد	صدره	آخره	بحره	الصفحة التي ورد فيها
٣١٠	لقد قلت للنعمان لما لقيتك	صادر	الطويل	٢٣٨
٣١٣	وقتيل مئة أثارن فيانه	يثأر	الكامل	٢٤٠
٣١٨	لولا الحياء وما في الدين عبتكما	عوري	البيسط	٢٤٢
٣٥٥	فلم يك نولكم أن تقدعوني	حجر	الوافر	٢٦١
٣٨١	فلو كنت ضياء عرفت قرابتي	المشافر	الطويل	٢٨٩ ، ٢٧٩
٣٩٠	قوم إذا حاربوا شجوا مآزرهم	بأطهار	البيسط	٢٩١
٤٠٧	ويثأ أمه فأساغ نهياً	ثار	الوافر	٣٠٥
٤٣٤	لمن الديار بقنة الحجر	دهر	الكامل	٣٢٠
٤٤١	رحت وفي وجليك ما فيها	المثزر	السريع	٣٢٧
٤٨٢	فلتأيتنك قصائد وليدفعن	الأكوار	الكامل	٣٥٦
٥٠١	ولقد شهدت إذا القداح توحدت	فارها	الكامل	٣٦٩
٥٧٠	لا يبعدن قومي الذين هم	الجزر	الكامل	٤١٦
٥٧٥	نصف النهار الماء غامر	لا يدري	الكامل	٤١٩
٦١٦	بالعنة الله والأقوام كلهم	جار	البيسط	٤٥٣

السين

٣١	أما على الربع القديم بعسعا	آخرما	الطويل	٢٨
١٢٢	فأما توبني لا أغمض ساعة	فأنعسا	الطويل	١٠٣
٢٩	وفقعسا وأبن مني فقعس	فقعس	الرجز	٢٧
٧٣	إذا ما أتيت على الرسول فقل له	المجلس	الكامل	٦٠
١٤٣	ثالله يبقى على الأيام ذو حيد	الآس	البيسط	٢٢١ ، ١٧١ ، ١١٨
٥٧٣	وبلدة ليس بها أنيس	العيس	الرجز	٤١٧
٢٢٨	إذا شق برد شق بالبرد برقع	لا بس	الطويل	١٨١
٤١٨	أعلاقة أم الوليد بعد ما	المجلس	الكامل	٣١٤

الشين

٥٤٢ فإن أهلك فسو تجدون وحدي المعاش الوافر ٣٩٧

الصاد

٣١٤ والله لو كنت لهذا خالسا الأبارصا الرجز ٢٤١

٤٠٦ إذا جردت يوماً حسبت خيصة الدلامص الطويل ٣٠٤

٥٩٦ أمن ذكر سلسي أن نأتك تنوص تبوص الطويل ٤٣٥

الطاء

٥٧٨ فما أنا والسير في مدليج الضابط المتقارب ٤٢١

العين

٥١٦ قبعت من ساقفة ومن صدغ صقع الرجز ٣٧٦

٥٥٣ قوال معروف وفعاله الرباع السريع ٤٠٢

٢٨٠ فقالت : أكل الناس أصبحت مانحا نخدعا الطويل ٢١٧

٢٩١ فلما تفرقنا كأني وما لكما معا الطويل ٢٢٣

٣١٦ فلو أن قومي لم يكونوا أعزة مصرعا الطويل ٢٤١ ، ٢٤٨

٣٣٦ لآتهين الكريم علك أن تر رفعه الخفيف ٣٧٤ ، ٣٧٣ ، ٢٤٩

٣٩٢ تعدون عقر النيب أفضل مجدكم المقنعا الطويل ٢٩٣

٥٢٩ وهم صلبوا العبدى في جذع نخلة بأجدعا الطويل ٣٨٩

٣٩٨ ياليت أيام الصبا رواجعا رواجعا الرجز ٢٩٨

٣ بينا تعانقه الكمأة وروغه سلفع الكامل ١١

٨٨ فيستفرج اليربوع من نافقائه اليتقطع الطويل ٧٥

٨٩ يقول الحنى وأبغض الناس كلهم اليجدع الطويل ٧٦

رقم الشاهد	صدره	آخره	بحره	الصفحة التي ورد فيها
١١٥	أبا خراثة أما أنت ذا نفر	الضبع	البيط	٢٠١ ، ٩٩
١٢٤	يا أفرع بن حابس يا أفرع	تصرع	الرجز	١٠٤
١٨٧	فلا تطمع أبيت اللعن فيها	يستطاع	الوافر	١٥٠
٢١١	لما أتى خبر الزبير تواضعت	الحشع	الكامل	١٦٩
٢٢٧	فيا عجباً حتى كليب تسبني	يجاشع	الطويل	١٨١
٣٥٦	بكت حزناً فاسترجعت ثم آذنت	رجوعها	الطويل	٢٦١
٣٧٤	قد كرت ليلى فاعترقتي صباة	لا يقطع	الطويل	٢٧٤
٤٦٨	على حين عابت المشيب على الصبا	وازع	الطويل	٣٤٩
٥١٧	عفا ذو حسى من فرتنا فالقوارع	الدوافع	الطويل	٤٣٥ ، ٣٧٧
٥٦٢	ونبت ليلى أرسلت بشقاعة	شقيعها	الطويل	٤٠٨
١	فيينا نحن نرقبه أانا	راع	الوافر	١١
١٩٧	ياينة عما لاتلومي واهجعي	واهجعي	الرجز	١٥٩
٢٧٩	أردت لكيا أن تطير بقربتي	بلقع	الطويل	٣١٦ ، ٢١٦
٢٨٣	تكفني الوشاة فازعجوني	المطاع	الوافر	٢١٩
٤٦٣	وقفنا قللنا إيه عن أم سالم	البلاقع	الطويل	٣٤٤
الفاء				
٣٤٩	فحالف فلا والله تهبط تلعة	عارف	الطويل	٢٥٨
٤٥٥	الحافظو عورة العشرة لا	وكف	المنسرح	٣٤١
٤٨٤	عمرو الذي هشم الثريد لقومه	عجاف	الكامل	٣٥٨
٥٣٩	وفيك إذا لاقيتنا عجرفية	يتعجرف	الطويل	٣٩٤
٨	تنفي يداها الحصى في كل هاجرة	الصاريف	البيط	٤٤٦ ، ١٢
٢٧٦	تهددني بجندك من بعيد	ثقيف	الوافر	٢١٤
٣٢١	غضبت علي وقد ضربت بجزة	بخروف	الكامل	٢٤٣
٥٨٠	لبس عباءة وتقرعيني	الشفوف	الوافر	٤٢٣

رقم الشاهد	صدره	آخره	بحره	الصفحة التي ورد فيها
---------------	------	------	------	-------------------------

القاف

٤٧٨	وقاتم الأعماق حاوي المحترق	المحترق	الرجز	٣٥٥
٥٢٣	أأفاق صب من هوى فافيقا	شقيقاً	الكامل	٣٨٢
١٣٩	فلو أترك في يوم الرخاء سألتني	صديق	الطويل	١١٥
٣٢٠	فإن لم تغير بعض ما قد صنعت	عارقه	الطويل	٢٤٣
٥١٩	ألم تسأل الربع القواء فينطلق	سملق	الطويل	٣٧٨ ، ٣٨٥
٥٥٠	فأصبحت كالمهريق فضلة مائه	يتفرق	الطويل	٤٠١
٤٥	يأنس صبراً كل خمي لاق	افتراق	الرجز	٤١
٦٢	فاتبعتهم طرقي وقد حال دونهم	شبرق	الطويل	٥١
٢٢٢	ضربت صدرها إلي وقالت	الأواقي	الخفيف	١٧٧
٢٣٧	يارب مثلك في النساء غريرة	بطلاق	الكامل	١٩٠
٢٤٩	ورحنا بكأن الماء يحجب وسطنا	ترتقي	الطويل	١٩٦
٣٨٣	فإن أك ما كولا فكأن خير آكل	أمزق	الطويل	٢٨١
٥٠٨	قد استوى بشر على العراق	مهراق	الرجز	٣٧٢
٥٣٥	أو طعم غادية في جوف ذي حذب	الغرائق	البيط	٣٩١
٥٧٢	وبلد قطعه عامر	الطريق	السريع	٤١٧

الكاف

١٩	دار لسعدى إذه من هواكا	هواكا	الرجز	١٧
٣٣	يا أبتا علك أو عساكا	عساكا	الرجز	٣٥٥ ، ٢٤٩ ، ٢٩
١٦٦	إليك حتى بلغت إياكا	إياكا	الرجز	١٣٨
٣٢٧	انزل علينا الغيث لا أبا لكا	لا أبا لكا	الرجز	٢٤٥
٥٥١	إذا الأمهات قبجن الوجو	بأمانكا	المتقارب	٤٠١
٥٧٧	فلما خشيت أظافيره	مالكا	المتقارب	٤٢٠
٤٨٨	أيت أسري وتبيني تدلكي	الذكي	الرجز	٣٦١

رقم الشاهد	صدره	آخره	بحره	الصفحة التي ورد فيها
السلام				
٤٢	وقيل من لكيز شاهد	المعلّ	الرمّل	٣٦
٤٧	عجل لنا هذا وأخفنا بذال	يجل	الرجز	١٥٣، ٧٠، ٤١
١٩١	ألا انني أشربت أسود حالكا	يجل	الطويل	١٥٣
٢٥٩	فصبروا مثل كعصف مأكول	ماكول	الرجز	٢٠١
٤١٧	تداعى منغراه بدم	الجليل	الرمّل	٣١٢
٤٤٥	نفرجة القلب قليل النيل	باليل	الرجز	٣٣١
٥٣٢	وخضض فينا البحر حتى قطعته	وحل	الطويل	٣٩٠
٣٤	لخير أنت عند الناس منا	بالا	الوافر	٣٥٤، ٢٣٧، ٢٩
٥٨	فألفيته غير مستعتب	قليل	المتقارب	٣٥٩، ٤٩
٤٠١	زعموا أنني ذهلت وليتي	ذهولا	الخفيف	٢٩٩
٦٣	فأبعتهم فيلقا كالسرا	ثعولا	المتقارب	٥١
١٣٦	فلم أر مثلها خباسة واحد	أفعله	الطويل	١١٣
١٤٦	إن محلا وإن مرتحلا	مهلا	المنسرح	٢٩٨، ١٩
٢٠٧	فلا مزنة أو دقت ودقها	أبقاها	المتقارب	١٦٦
٢١٠	ومية أحسن الثقلين وجها	قذالا	الوافر	١٦٨
٢٦٢	فلا أرى بعلا ولا حلاتلا	حازلا	الرجز	٢٠٤
٢٩٤	حتى وردن لثم خمس بائص	وبيل	الكامل	٢٢٤
٣٤٧	محمد تفد نفسك كل نفس	تبلا	الوافر	٢٥٦
٣٩٣	يزيب الرعب منه كل غضب	لسالا	الوافر	٢٩٥
٤١٩	بأضيع من عينيك للدمع كلما	منزلا	الطويل	٣١٤
٤٥٦	أبني كليب إن عمي اللذا	الأغلا	الكامل	٣٤١
٥٥٢	كانت هجائن منذر ومحرق	فحيلا	الكامل	٤٠٢

رقم الشاهد	صدره	آخره	بحره	الصفحة التي ورد فيها
٧٥	كما خط الكتاب يكف يوما	يزيل	الوافر	٦٥
٧٧	لئن عاد لي عبد العزيز بئله	أقبلها	الطويل	٢٤٣، ٦٦
٩٩	فإن لم تجد من دون عدنان والدا	العواذل	الطويل	٨٢
١٠٦	مالك من شيخك إلا عمله	رملة	الرجز	٨٩
١١٩	تهاص بدار قد تقادم عهدها	خيالها	الطويل	١٠٢
١٣٧	في فتية كسيوف الهند قد علموا	وينتعل	البسيط	١١٥
٢٣٣	ألا تسلان المرء ماذا يحاول	باطل	الطويل	١٨٨
٢٤٧	أنتهمون ولن ينهي ذوي شطط	القتل	البسيط	١٩٥
٢٥٢	إذا ما أتيت بني مالك	أفضل	المقارب	١٩٧
٢٩٩	قلهو أخوف عندي إذ أكلمه	مسؤول	البسيط	٢٣١
٣٤٢	لو كنت في خلقاء أو رأس شاعق	سبيل	الطويل	٢٥٥
٣٦٧	فلا يبعدن أن المنية منهل	زائل	الطويل	٢٦٩
٣٧٥	إذا أمرجوها لم يكدها لاينالها	المتطاوول	الطويل	٢٧٤
٣٨٩	فلو لم يكن في كفه غير نفسه	سائله	الطويل	٢٩٠
٤٠٤	هي الشفاء لدائي لو ظفرت بها	مبذول	البسيط	٣٠٢
٤٩٥	فقلت للركب لما أن علاهم	قبل	البسيط	٣٦٧
٥١٥	واغد غنا في الرهان نرسله	نرسله	الرجز	٣٧٦
٦٠٠	سلا القلب عن سلمى وقد كاد لايساو	الثقل	الطويل	٤٣٦
٦٠١	وقد كنت من سلمى سنين ثمانيا	يحاول	الطويل	٤٣٦
٥	قالت وقد خرت على الكلكال	منال	الرجز	١٢
٤٤	ألا لا أرى اثنين أحسن شيمة	جمل	الطويل	٤١
٦١	سقى قومي بني بكر وأسقي	هلال	الوافر	٥٠
٦٥	أحار ترى برقاً أريك وميضه	مكالم	الطويل	٥٢

رقم الشاهد	صدره	آخره	بحره	الصفحة التي ورد فيها
٦٦	أفاطم مهلاً بعض هذا التدلل	فاجلي	الطويل	٥٢
٦٧	أزهير إن يشب القذال فإنه	بهيشل	الكامل	١٩٢ ، ٥٢
٧٢	لو كنت تعطي حين تال ساحت	خليل	الطويل	٥٩
٨٠	يا خليلي اخبروا واستخبروا ال	حلال	الرملي	٧١
٨٧	ما أنت بالحكم الترضى حكومت	الجلد	البسيط	١٤٨ ، ٧٥
٩٦	ألا أيها الليل الطويل ألا انجلي	بأمثل	الطويل	٧٩
١٣٠	حلفت لها بالله حلقة فاجر	صال	الطويل	١١٠
١٧٧	ألا نادى أمامة باحتمال	أبالي	الوافر	١٤٦
١٨٦	وما أنت من بيت يلد دخوله	السهل	الطويل	١٥٠
١٩٥	رسم دار وقت في طله	جلاله	الخفيف	١٥٦ - ١٩١ ٥٢٨ ، ٢٥٤
٢٠٠	بيازول وجناه أو عيبل	عيبل	الرجز	١٦٢
٢١٥	لات هنا ذكرى جبيرة أو من	الأهوال	الخفيف	١٧٠
٢٤٣	ألا رب يوم لك منهن صالح	جلجل	الطويل	١٩٣
٢٦٢	أيا طعنة ماشيخ	بالي	الhezج	٢٠٢ - ٣١٧
٢٨٥	فيالك من ليل كان نجومه	بيذبل	الطويل	٢٢٠
٢٩٢	فبخت وقد نضت لنوم ثيابها	المتفضل	الطويل	٢٢٣
٣٠٩	ومازلت من ليلي لدن أن عرفتها	سبيل	الطويل	٢٣٨
٣٢٢	لما أغفلت شكرك فانتصحي	مالي	الوافر	٢٤٣
٣٢٨	أريد لأنسى حبها فكأنما	سبيل	الطويل	٢٤٦
٣٦٤	وقوفا بها صحي علي مطيم	تجمل	الطويل	٢٦٨
٣٦٨	ألا لا بارك الله في سهيل	الرجال	الوافر	٢٧٠
٣٧٩	فلست بآتيه ولا أستطيعه	فضل	الطويل	٢٧٧ ، ٣٦٠

رقم الشاهد	صدره	آخره	بحره	الصفحة التي ورد فيها
٣٩١	تجاوزت أحراساً وأهوال معشر	مقتلي	الطويل	٢٩٢
٤٠٢	كنية جابر إذ قال ليتي	مالي	الوافر	٣٦١ ، ٣٠٠
٤١٥	إذا التفتت نحوي تضوع ويحبها	القرنفل	الطويل	٣١٢
٤٢٢	إذا ما بكى من خلفها انخرقت له	يحول	الطويل	٣١٦
٤٣١	ولكننا أسعى لمجد مؤئل	أمثالي	الطويل	٣١٩
٤٤٠	فاليوم أشرب غير مستحقب	واغل	السريع	٣٢٧
٤٤٢	مكرم مغرٍ مقبلٍ مدبرٍ معاً	عل	الطويل	٣٢٨
٤٤٤	خرجت بها تمشي تجر وراءنا	رحل	الطويل	٣٣٠
٤٦٤	تنورتها من أذرعنا وأهلها	عالي	الطويل	٣٤٥
٤٦٩	ويوم عقرت للعذارى مطيبي	المتحمل	الطويل	٤٤٧ ، ٣٤٩
٤٧١	فقا لك من ذكرى حبيب ومنزل	فحومل	الطويل	٣٥٣
٤٨١	من حملن به وهن عواقد	مهبل	الكامل	٣٥٦
٤٩٦	وتضحى فتبت المسك فوق فراشها	تفضل	الطويل	٣٦٧
٤٩٧	قرباً مربوط النعامة منى	حيال	الحقيف	٣٦٨
٤٩٨	ومنهل وردته عن منهل	منهل	الرجز	٣٦٨
٥٠٢	تصد وتبدي عن أسيلٍ وتتي	مطفل	الطويل	٣٦٩
٥٠٦	غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها	مجهل	الطويل	٣٧١
٥٢٤	وليس بذى رمح فيطعنني به	بنبال	الطويل	٢٨٣
٥٢٧	فملك حبلٍ قد طرقت ومرضع	مغيل	الطويل	٣٨٧
٥٣٤	وهل يعمن من كان أحدث عهده	أحوال	الطويل	٣٩١
٥٣٦	وقد أغتدي والطير في وكناتها	هيكل	الطويل	٣٩٢
٥٧٩	فأنا والتلد حول نجد	بالرجال	الوافر	٤٢٢
٥٨٤	فلما أجزنا ساحة الحى واتحى	عقتل	الطويل	٤٢٥
٦٠٩	إني بجلك وأصل حبلٍ	نبلي	الكامل	٤٤٧

رقم الشاهد	صدره	آخره	بحره	الصفحة التي ورد فيها
الميم				
٤١	إلى المراء قيس أطيل السرى	عصم	المتقارب	٣٥
١٤٢	ويوماً توافينا بوجه مقدم	السلم	الطويل	٢١١ ، ١١٧
٤٠٨	أجدر الناس برأس صلدم	الوغم	الرملى	٣٠٥
١٢	أنا سيف العشرة فاعرفوني	السناما	الوافر	٤٠٣ ، ١٤
١٨	غفلت ثم أنت تطليه	دما	الرملى	١٦
٣٨	يحسبه الجاهل مالم يعلمنا	معما	الرجز	٣٣٥ ، ٣٣
٨٢	فإن المنية من يخشها	أيتنا	المتقارب	١٢٥ ، ٧٢
١٧٦	وأى برقاً فأوضع فوق بكرى	أغاما	الوافر	١٤٦
٢٠١	ضخم يحب الخلق الأضخا	الأضخا	الرجز	١٦٢
٢٥٥	جعلت لها عودين من	ثامة	الكامل	١٩٩
٢٩٥	لنا هضبة لا ينزل الذل وسطها	ليعصا	الطويل	٣٧٩ ، ٢٢٦
٣٥١	إن تغفر اللهم تغفر جما	لا ألما	الرجز	٢٥٩
٣٩٦	لولا كما أخرجت نفسها	نفساها	الرجز	٢٩٦
٤٠٩	وما عليك أن تقولى كلما	اللهم ما	الرجز	٣٠٦
٤١٠	إني إذا ما حدث ألما	اللهما	الرجز	٣٠٦
٤١١	قد سالم الحيات منه القدما	الشجعما	الرجز	٣٤٢ ، ٣٠٧
٤٣٥	من الصبح حتى تطلع الشمس لا ترى	مسوما	الطويل	٣٢١
٤٤٣	فريشي منكم وهواي معكم	نلما	الوافر	٣٢٩
٤٦٢	ياخذنا عينا سليماً وآلها	والفها	الرجز	٣٤٣
٦٠٣	أتوا نارى فقلت منوب أتم	ظلاما	الوافر	٤٣٧
٢٥	إان قوسمت من خرقاء منزلة	مسجوم	البسيط	٣٧٠ ، ٢٦

رقم الشاهد	صدره	آخره	بحره	الصفحة التي ورد فيها
٥١	ألا ياسنا برق على قتل الحمى	كريم	الطويل	٢٣٣، ١٢١، ٤٤
١١٠	هل ماعلت وما استودعت مكتوم	مصرور	البيسط	٤٠٦، ٩٤
١٢٣	وإن أناه خليل يوم مسألة	ولا حرم	البيسط	١٠٤
١٢٦	فطلقها فلست لها بكفء	الحسام	الوافر	١٠٦
١٩٣	بل بلد ملء الفجاج قتمه	قتمه	الرجز	١٥٦
١٩٨	تقول سليمي لاتعرض لتلفة	ناثم	الطويل	١٥٩
٢٠٤	العاطفونة حين ما من عاطف	أنعموا	الكامل	١٧٣، ١٦٣
١٨٠	بحسبك أن قد سدت أنخزم كلها	دعائهم	الطويل	١٤٨
٢٢٣	سلام الله يامطر عليها	السلام	الوافر	٣٥٥، ١٧٧
٣٢٩	تمرون الديار ولم تعوجوا	حرام	الوافر	٢٤٧
٣٣٣	لثولا قامم ويدا ميل	غشوم	الوافر	٢٤٨
٣٧١	جتي تاوى إلى لافاحش برم	عدم	البيسط	٢٧١
٥١٤	لعل الله فضلكم علينا	شريم	الوافر	٣٧٥
٥٦٥	أغلى السباء بكل أد كن عاتق	ختامها	الكامل	٤١١
٥٧٤	تبدو كوا كبه والشمس طالعة	أظلام	البيسط	٤١٨
٥٨١	لقد كان في حول ثواء ثويته	سائم	الطويل	٤٢٣
٥٨٣	لاته عن خلق وتأتي مثله	عظيم	الكامل	٤٢٤
٤	ينباع من ذفرى غضوب جصرة	المقوم	الكامل	١١
٧	لو أن عندي مائتي درهم	جذام	الرجز	١٢
٢٦	أبا ظبية الوعاء بين جلاجل	سالم	الطويل	١٣٦، ٢٦
٣٥	ألا قل لتيا قبل مبرتها اسمي	مقيم	الطويل	٣١
٥٩	أنبت عمرا غير شاكر نعمتي	المنعم	الكامل	٤٩

رقم الشاهد	صدره	آخره	بحره	الصفحة التي ورد فيها
٦٨	فخندف هامة هذا العالم	العالم	الرجز	٤٤٧ ، ٥٦
١٥٦	عوجا على الطلل الحيل لأننا	خندام	الكامل	١٢٧
١٧١	بها العين والآرام يثخين خلفه	بحم	الطويل	١٤٥
١٨٨	شربت بماء الدهورين فأصبحت	الديلم	الكامل	١٥١
٢٠٩	قالت بنو عامر خالوا بني أسد	أقوام	البيسط	٢٤٥ ، ١٦٨
٢٦٥	وما كلفة البدر المير قديعة	الظلم	الطويل	١٨٩
٢٦٥	إلا كعرض المحسر بكره	الظلم	الكامل	٢٠٣
٢٦٨	وكانن ترى من صامت لك معجب	التكلم	الطويل	٢٠٥
٢٧١	ومن كانن نعاج رمل	احذام	الوافر	٢١٠
٢٧٧	لا تشتم الناس كما لا تشتم	تشتم	الرجز	٢١٤
٢٨٨	تناولت بالرمح الطويل ثيابه	للفم	الطويل	٢٢١
٣٢٣	يدعون عنتو والرماح كأنها	الأدهم	الكامل	٢٤٤
٣٥٨	فلما علمت أنني قد قتلته	مندم	الطويل	٢٦٣
٣٦٦	لا يبعد الله جيرانا تركتهم	الظلم	البيسط	٢٦٩
٣٧٢	ومن لا يصانع في أمور كثيرة	بنسم	الطويل	٢٧٣
٤٠٣	فهدي كتاب خضرا ليس يعصمها	بالجام	البيسط	٣٠١
٤١٢	ليست برسماء ولكن ستهم	حنلم	الرجز	٣٠٧
٤٢٨	وكانما بدر وصل كتيقة	أرمام	الكامل	٣١٨
٥٣٠	بطل كان ثيابه في سرحة	بتوأم	الكامل	٣٨٩
٥٦٠	سائل فوارس يربوع بشدتنا	الأكم	البيسط	٤٠٧
٥٦٨	كيف أصبحت كيف أمسيت بما	الكريم	الخفيف	٤١٤
٦١٥	ألا يا أسلمي ثم أسلمي ثم أسلمي	تكلم	الطويل	٤٥٣

رقم الشاهد	صدره	آخرة	بحره	الصفحة التي ورد فيها
النون				
١٢٧	قالت بنات العلم بإسلمي وإن	وإن	الرجز	١٠٦
٢٤١	أقرة ربنا ليله	اللبن	المتقارب	١٩٢
٢٥١	وصاليات ككما يؤثفين	يؤثفين	الرجز	٢٠١ ، ١٩٧
٤٥٢	أنور ما أصيدكم أم ثورين	ثورين	الرجز	٣٣٦
٥٩٣	لا خمس إلا جندل الآخرين	الآخرين	الرجز	٤٣٣
٥٩٤	فما حوت نقدة ذات الحرين	الحرين	الرجز	٤٣٣
٢٤	أعرف منها الأتف والعينا	ظليانا	الرجز	٢٤
٤٦	لتسمعن وشيكا في ديارهم	عثانا	البيط	٤١
١١٢	أما الرحيل فدون بعد غد	تجمعنا	الكامل	٩٨
١٣١	فما إن طنبا حين ولكن	آخرينا	الوافر	٣١١ ، ١١٠
١٤٠	ولما أن توافقنا قليلا	فارتجينا	الوافر	٢٢٢ ، ١١٦
١٤٥	ويقلن شيب قد علا	إنه	الكامل	٤٤٤ ، ١٢٤ ، ١١٩
١٥٢	وقائلة أسيئت فقلت جبر	إنه	الوافر	٤٠٠ ، ١٧٧ ، ١٢٤
١٨٢	فكفى بنا فضلا على من غيرنا	إيانا	الكامل	١٤٩
٢٠٥	قد وردت من أمكنه	هه	الرجز	١٦٣
٢١٧	نولي قبل يوم نأبي جانا	ثلاثا	الخفيف	١٧٣
٤٧٠	هل ترجعن ليال قد مضين لنا	أفنانا	البيط	٣٥٠
٥٤٦	اكس بنياتي وأمنه	لتفعله	الرجز	٤٠٠
٥٥٤	وأتى صواحبها يقلن هذا الذي	جفانا	الكامل	٤٠٣
٥٩٠	فعظناهم حتى نئ الوعظ منهم	رئنا	الطويل	٤٢٩
٥٩١	قد وردت إلا دهيدينا	أبيكرينا	الرجز	٤٣٠
١٦	فظلت لدى البيت العتيق أخيله	أرقان	الطويل	١٦

رقم الشاهد	صلوه	آخروه	بجزه	الصفحة التي ورد فيها
٥٢	لعمرك ما أحري وإن كنت داريا	بثان	الطويل	٤٥
٦٠	مررت بهم حتى تكل مطيهم	بأرسان	الطويل	١٨١ ، ٥٠
١٠٧	وكل أخ مفارقة أخوه	الفرقدان	الوافر	٩٢
١٢٠	فأما أن تكون أخي بحق	ميميني	الوافر	١٠٢
١٢٨	إن هو مستولياً على أحد	المجانين	المنسرح	١٠٨
١٤١	أما والله أن لو كنت حراً	القمين	الوافر	١١٦
١٧٤	هذا بذاك ولا عتب على الزمن	الزمن	البيسط	١٤٦
١٨٤	كفى يحسمي نحولاً أنني رجل	ترني	البيسط	١٤٩
٢١٤	طلبوا صلحنا ولات أوان	أوان	الخفيف	٢٦٢ ، ١٦٧
٢٣٤	ألا رب مولود وليس له أب	أبوان	الطويل	١٨٩
٢٣٦	فإن أمس مكروباً فيارب قينة	بكران	الطويل	١٨٩
٢٤٥	فإن أهلك قرب فتى سيبكي	البنان	الوافر	١٩٤
٢٩٠	كان نحوها على ثفتاتها	للجنان	الطويل	٢٢٢
٣١٧	فلو أنا على حجر ذبحنا	اليقين	الوافر	٢٤٢
٣٣٥	وما نفس أقول لها إذا ما	عساني	الوافر	٢٤٩
٣٣٩	لا ابن عمك لا أفضل في حسب	فتخزوني	البيسط	٣٦٨ ، ٢٥٤
٣٨٤	كأنني بين خافيتي عقاب	غين	الوافر	٢٨٧
٣٨٦	وليس برابع ما فات مني	لواني	الوافر	٢٨٨
٤٨٩	أبها السائل عنهم وعني	مني	الرملي	٣٦١
٤٩١	امتلا الحوض وقال قطني	بطني	الرجز	٣٦٢
٤٩٤	أليس الليل يجمع أم همرو	تداني	الوافر	٣٦٥
٥٤٨	فلما دنت إهراقه الماء أنصت	أنني	الطويل	٤٠٢

رقم الشاهد	صدره	آخروه	بحره	الصفحة التي ورد فيها
---------------	------	-------	------	-------------------------

الهاء

٣٠	ألا ياعمر و عمراه	الزيراء	الوافر	٢٧
٢٣	إن أباه وأبا أباه	غابتاه	الرجز	٢٣٦ ، ٢٤
٥٠	يا بابا المغيرة رب أمر معضل	الدها	الكامل	٤٤
٢٣٠	ألقى الصحيفة كي يخفف رحله	ألقاه	الكامل	١٨٢
٥٠٩	إذا رضيت علي بنو قشير	رضاها	الوافر	٣٧٢
٥٤١	فلم أنكل ولم أجبن ولكن	أناها	الوافر	٣٩٧

الواو

٥٤٣	إذا ماترعرع فينا الغلام	من هو	المتقارب	٣٩٩
٣٩٥	وكم موطن لولاي طحت كجا هوى	منهوى	الطويل	٢٩٥

الياء

٣٧٧	أراني إذا ما بتت على هوى	غاديا	الطويل	٢٧٥
٤٢١	إذا ما أثبت الحارثيات فانهن	تلاقيا	الطويل	٣١٦
٥٢٦	وقائلة خولان فانكح فتاتهم	ها	الطويل	٣٨٦
١٠٨	ألا لا أرى على الحوادث باقيا	الرواسيا	الطويل	٩٣
١٠٩	أذو زوجة بالمصر أم ذو خصومة	ثاويا	الطويل	١٤٥ ، ٩٤
١٦٤	أبا راكباً إما عرضت فبلغن	تلاقيا	الطويل	١٣٧
٢٥٧	ألا لا أرى ذا أمة أصبحت به	ها	الطويل	٢٠٠
١٥	وأشرب الماء ما بي فحوه عطش	واديها	البيسط	١٦
٢١	ألفيتا عينك عند القفا	واقية	السريع	١٩
٩٠	فماذا المال فاعلمه بجال	الذي	الوافر	٧٦

رقم الشاهد	صدره	آخره	بحره	الصفحة التي ورد فيها
٣٠٧	ألم تكن حلقت بالله العلي	المطي	الرجز	٢٣٧
٣٥٣	لا هيثم اليلة للمطي	للمطي	الرجز	٢٦٠
٥٤٤	يا مرحباه بجمار ناجيه	ناجيه	الرجز	٤٠٠

الألف المقصورة

٣٩	باد هواك صبرت أو لم تصبر	جري	الكامل	٣٣
٢٢٤	قواطنا مكة من ورق الحمى	الحمى	الرجز	١٧٨
٢٩٦	على مثل أصحاب البعوضة فامشي	بكى	الطويل	٢٢٨
٥٦٩	ويأوي إلى نسوة عطل	السعالى	المقارب	٤١٦
٤٤٨	ليت شعري هل ثم هل آتينهم	الردى	الحفيف	٤٠٦، ٣٣٤
٤٧٥	داينت أروى والديون تقضن	بعض	الرجز	٣٥٤
٥٠٥	بانت تنوش الحوض نوشا من علا	الفتلا	الرجز	٣٧١

فهرس مادة الكتاب

١١٨	باب إن المكسورة المشددة	١	خطبة المؤلف
١٢٥	باب أن المفتوحة المشددة	٣	جملة الحروف
١٢٨	باب ضمائر الفصل	٤	أقسام الحروف من جهة عملها
١٣١	باب أو	٦	اصطلاحات الحروف
١٣٤	باب أي	٨	باب الألف والهمزة
١٣٦	باب إي	١٠	فصل الألف
١٣٦	باب آيا	٢٨	فصل الهمزة
١٣٧	باب إيا	٥٩	باب أجل
١٤٠	باب أصبع وأمى	٥٩	باب إذ
١٤٢	باب الباء	٦١	باب إذا
١٥٢	باب بجل	٦٢	باب إذن
١٥٣	باب بل	٧٠	باب أل
٥٧	باب بلى	٧٨	باب ألا المفتوحة الخفيفة
١٥٨	باب التاء	٨٠	باب إلى
١٧٦	باب جلل	٨٤	باب ألا المفتوحة المشددة
١٧٦	باب جبر	٨٥	باب إلا المكسورة المشددة
١٧٨	باب حاشى	٩٣	باب أم
١٨٠	باب بحق	٩٦	باب أما المفتوحة الخفيفة
١٨٥	باب خلا	٩٧	باب أمّا المفتوحة المشددة
١٨٦	باب ذا	١٠٠	باب إمّا المكسورة المشددة
١٨٨	باب رب	١٠٤	باب إن المكسورة الخفيفة
١٩٥	باب الكاف المفردة	١١١	باب أن المفتوحة الحقيقية

٣٢٩	باب النون المفردة	٢٠٨	باب كأن
٣٦٤	باب نعم	٢١٢	باب كلا
٣٦٦	باب عدا	٢١٣	باب كما
٣٦٦	باب عن	٢١٥	باب كي
٣٧١	باب على	٢١٨	باب اللام
٣٧٣	باب عل	٢٥٧	باب لا
٣٧٥	باب عن	٢٧٤	باب لكن الخفيفة
٣٧٦	باب الفاء	٢٧٨	باب لكن المشددة
٣٨٨	باب في	٢٨٠	باب لم
٣٩٢	باب قد	٢٨١	باب لما
٣٩٣	باب السين المفردة	٢٨٥	باب لن
٣٩٨	باب سوف	٢٨٩	باب لو
٣٩٩	باب الهاء المفردة	٢٩٢	باب لولا
٤٠٤	باب ها	٢٩٧	باب لوما
٤٠٦	باب هل	٢٩٨	باب ليت
٤٠٧	باب هلا	٣٠٠	باب ليس
٤٠٨	باب هيا	٣٠٣	باب الميم المفردة
٤٠٩	باب الواو	٣١٠	باب ما
٤٣١	باب وا	٣١٩	باب مذ
٤٤٢	باب وي	٣٢٢	باب من المكسورة الميم
٥٤٣	باب الياء	٣٢٦	باب من المضمومة الميم
٤٥١	باب يا	٣٢٨	باب منذ
٤٥٥	باب القهارس	٣٢٨	باب مع

المصادر والمراجع

- ١ - ابن عصفور والتصنيف : الدكتور فخر الدين قباوة . حلب ١٣٩١هـ - ١٩٧١م
- ٢ - اتحاف فضلاء البشر : الشيخ أحمد الدمياطي الشنيزي بالبناء . مصر ١٣٠٦هـ
- ٣ - أثر القراءات في الدراسات النحوية : الدكتور عبد العال سالم علي . مصر ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م
- ٤ - الإحاطة في أخبار غرناطة : محمد لسان الدين بن الخطيب ، مصر ، ١٣١٩هـ
- ٥ - أخبار النحويين البصريين : أبو سعيد السيرافي . تحقيق : الزيني - خفاجي مصر ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م
- ٦ - أدب الكاتب : ابن قتيبة . تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد . مصر ١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م
- ٧ - أراجيز العرب : السيد توفيق البكري . مصر ١٣٤٦هـ
- ٨ - الأزهية في علم الحروف : علي بن محمد الهروي . تحقيق : عبد المعين الملوحي . دمشق ١٣٩١هـ - ١٩٧١م
- ٩ - أصرار العربية : ابن الأنباري . تحقيق محمد بهجة البيطار . دمشق ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م . ومطبوعة لندن . تحقيق خريستيان فريدرخ ١٣٠٣ ١٨٨٦
- ١٠ - أساس البلاغة : الزخشي . مصر ١٣٤١هـ - ١٩٢٢م
- ١١ - الأشباه والنظائر : السيوطي . حيدرآباد ١٣٥٩هـ
- ١٢ - اختيار الأصمعي . تحقيق : هارون وشاكر . مصر ١٩٦٤م
- ١٣ - أنساب الحيل : ابن الكلبي . تحقيق : أحمد زكي . مصر ١٩٤٦م
- ١٤ - الإنصاف : ابن الأنباري . تحقيق : محيي الدين عبد الحميد . مصر ١٣٨٠هـ - ١٩٦١م

- ١٥ - إنباه الرواة : القفطي . تحقيق : أبو الفضل إبراهيم . مصر ١٣٦٩هـ - ١٩٥٠م
- ١٦ - أوضع المسالك إلى ألفية ابن مالك : ابن هشام . تحقيق : يحيى الدين عبد الحميد . مصر ١٣٧٥هـ - ١٩٥٦م
- ١٧ - إيضاح المكنون : إسماعيل باشا البغدادي . طهران ١٩٤٧م
- ١٨ - الإيضاح : الزجاجي . تحقيق : الدكتور مازن المبارك . مصر ١٣٧٨هـ - ١٩٥٩م
- ١٩ - البيان في غريب إعراب القرآن : ابن الأنباري . تحقيق : الدكتور طه عبد الحميد . مصر ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م
- ٢٠ - بغية الوعاة : السيوطي . تحقيق : أبو الفضل إبراهيم . مصر ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م
- ٢١ - البلغة في تاريخ أئمة اللغة : الفيروزآبادي ، تحقيق : محمد المصري . دمشق ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م
- ٢٢ - البحر المحيط : أبو حيان النحوي . مصر ١٣٢٨هـ
- ٢٣ - التنبيه على حدوث التصحيف : حمزة الأصفهاني . تحقيق : محمد أسعد طلس . دمشق ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م
- ٢٤ - التنبيه على أوهام أبي علي في أماليه : أبو عبيد البكري . مصر ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م
- ٢٥ - تسهيل الفوائد : ابن مالك ، تحقيق : محمد كامل بركات . مصر ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م
- ٢٦ - تاج العروس : المرتضى الزبيدي . مصر ١٣٠٦هـ
- ٢٧ - تاريخ الأدب العربي : كارل بروكلمان . مصر ، والمطبوعة الألمانية .
- ٢٨ - التيسير في القراءات السبع : أبو عمرو الداني ، نشره أوتورلرتل . استانبول ١٩٣٠م
- ٢٩ - تحصيل عين الذهب : للشتمري ، مع كتاب سيويه . بيروت ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م
- ٣٠ - تاريخ الفكر الأندلسي : بالنشيا ، القاهرة ، ١٩٥٩م
- ٣١ - الجامع لأحكام القرآن : القرطبي . دار الشعب مصر ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م
- ٣٢ - جمهرة أشعار العرب أبو زيد القرشي . بيروت ١٣٨٣هـ - ١٩٦٣م
- ٣٣ - جامع الدروس العربية : الشيخ مصطفى الغلاييني . بيروت ، الطبعة الثانية
- ٣٤ - الجنى الداني : للرازي . مخطوط في دار الكتب المصرية برقم ٣٨١ . نحو : تيمور .
- ٣٥ - حاشية الحضري على ابن عقيل : الحضري . مصر ١٣٠١هـ

- ٣٦ - الحماسة الشجرية : تحقيق : الملوحي - الحصي . دمشق ١٩٧٠م
- ٣٧ - حماسة البحري : نشر لويس شيخو . بيروت ١٣٧٨هـ - ١٩٦٧م
- ٣٨ - حماسة أبي تمام بشرح مختصر للتبريزي : مصر ١٣٣١هـ - ١٩١٣م
- ٣٩ - الحجة لأبي علي الفارسي : تحقيق : علي النجدي ناصف ورفاقه . مصر ١٩٦٥م
- ٤٠ - الخصائص لابن جني : تحقيق : محمد علي النجار . مصر ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م
- ٤١ - خزانة الأدب : البغدادي ، مطبوعة مصر . بولاق ١٢٩٩ . ومطبوعة الأستاذ هارون . مصر ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م
- ٤٢ - الديباج المذهب : ابن فروحون . مصر ١٣٤٩هـ
- ٤٣ - ديوان شعر ذي الرمة : نشره : كارليل هنري هيس . كمبردج ١٣٣٧هـ - ١٩١٩م
- ٤٤ - ديوان أبي الأسود الدؤلي : تحقيق : الشيخ محمد حسين آل ياسين . بغداد ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م
- ٤٥ - ديوان حميد بن ثور الهلالي : تحقيق : عبد العزيز الميمني . القاهرة ١٣٧١هـ - ١٩٥١م
- ٤٦ - ديوان الأعشى الكبير : تحقيق : الدكتور محمد محمد حسين . القاهرة (بلا تاريخ)
- ٤٧ - ديوان القتال الكلاني : تحقيق : الدكتور إحسان عباس . بيروت ١٣٨١هـ - ١٩٦١م
- ٤٨ - ديوان نصيب : تحقيق : داود سلوم . بغداد ١٩٦٨م
- ٤٩ - ديوان جرير : تحقيق : الدكتور نعمان محمد أمين طه . مصر (بلا تاريخ)
- ٥٠ - ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات : تحقيق : الدكتور محمد يوسف نجم . بيروت ١٣٧٨هـ - ١٩٥٨م
- ٥١ - ديوان عدي بن زيد : تحقيق : محمد جبار المعبيد . بغداد ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م
- ٥٢ - ديوان عنتره : تحقيق : محمد سعيد المولوي . بيروت (بلا تاريخ) .
- ٥٣ - ديوان الأخطل : تحقيق : الدكتور فخر الدين قباوة . حلب ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م
- مطبوعة بيروت : نشرها الألب صالحاني ١٨٩١م
- ٥٤ - ديوان كثيرة عزة : تحقيق : هنري بيرس . الجزائر (بلا تاريخ)
- ٥٥ - ديوان الهذليين : مصر ١٣٨٤هـ - ١٩٦٥م
- ٥٦ - ديوان القطامي : تحقيق : سامرائي . مطلوب . بيروت ١٩٦٠م
- ٥٧ - ديوان الشهاخ : تحقيق : صلاح الدين الهادي . مصر ١٩٦٨م

- ٥٨ - ديوان الحرنقي بنت هفان : تحقيق : الدكتور حسين نصار . مصر ١٩٦٩ م
- ٥٩ - ديوان العجاج : تحقيق : وليم بن الورد . ليبنزغ ١٩٠٣ م
- ٦٠ - ديوان علقمة الفحل : تحقيق : الصقال - الخطيب . حلب ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م
- ٦١ - ديوان ابن هرمة : تحقيق : نفّاع - عطوان . دمشق « بلا تاريخ »
- ٦٢ - ديوان الأحوص : تحقيق : عادل جمال . مصر ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م
- ٦٣ - ديوان طرفة : تحقيق : مكس سلفسون . مدينة شالون ١٩٠٠ م
- ٦٤ - ديوان الطرماح : تحقيق : الدكتور عزة حسن ، دمشق ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م
- ٦٥ - ديوان الأسود بن يعفر : تحقيق : نوري القيسي . بغداد ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م
- ٦٦ - ديوان الراعي النميري : تحقيق : ناصر الحائلي . دمشق ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٤ م
- ٦٧ - ديوان النابغة : تحقيق : الدكتور شكري فيصل . بيروت ١٩٦٨ م . ومطبوعة بيروت . نشر : عبد الرحمن سلام ، ١٣٤٧ هـ - ١٩٢٩ م
- ٦٨ - ديوان حسان : بيروت ١٣٨١ هـ - ١٩٦١ م .
- ٦٩ - ديوان القرزدق : تحقيق : عبد الله الصاوي . مصر ١٣٥٤ هـ - ١٩٣٦ م
- ٧٠ - ديوان عبيد بن الأبرص : تحقيق : الدكتور حسين نصار ، مصر ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٧ م
- ٧١ - ديوان زهير : شرح أبي العباس ثعلب . مصر ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م
- ٧٢ - ديوان جميل : تحقيق : الدكتور حسين نصار . مصر
- ٧٣ - ديوان سحيم : تحقيق : عبد العزيز الميمني . القاهرة ١٣٦٩ هـ - ١٩٥٠ م
- ٧٤ - ديوان مجنون ليلى : تحقيق : عبد الستار فراج . مصر
- ٧٥ - ديوان عروة بن الورد : تحقيق : عبد المعين الملوحي . دمشق ١٩٦٩ م
- ٧٦ - ديوان امرئ القيس : تحقيق : أبو الفضل إبراهيم . مصر ١٩٥٨ م
- ٧٧ - ديوان الحطيئة : تحقيق : نعمان أمين طه . مصر ١٣٧٨ هـ - ١٩٥٨ م
- ٧٨ - ديوان كعب بن زهير : مصر ١٣٦٩ هـ - ١٩٥٠ م
- ٧٩ - ديوان ليلى : تحقيق : الدكتور إحسان عباس . الكويت ١٩٦٢ م
- ٨٠ - ديوان قيس بن الخطيم : تحقيق : الدكتور ناصر الدين الأسد . مصر
- ٨١ - ديوان العباس بن مرداس : تحقيق : يحيى الجبوري . بغداد ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م

- ٨٢ - ديوان تميم بن أبي مقل: تحقيق: الدكتور عزة حسن. دمشق ١٣٨١هـ - ١٩٦٢م
- ٨٣ - ديوان أبي نواس: تحقيق: أحمد عبد المجيد الغزالي. بيروت
- ٨٤ - ديوان بشر بن أبي خازم: تحقيق: عزة حسن. دمشق ١٣٧٩هـ - ١٩٦٠م
- ٨٥ - ديوان عمرو بن أحر الباهلي: تحقيق: حسين عطوان. دمشق ١٩٦٨
- ٨٦ - ديوان رؤبة: نشر: وليم بن الورد. برلين ١٩٠٢م
- ٨٧ - الدرر اللوامع على مع الهوامع: الشنيطي. مصر ١٣٢٨هـ
- ٨٨ - الأضداد للأنباري: تحقيق: أبو الفضل إبراهيم. الكويت ١٩٦٠م
- ٨٩ - إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم: ابن خالويه. بغداد ١٩٦٧م
- ٩٠ - إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج: تحقيق: إبراهيم الأبياري. مصر ١٣٨٤هـ - ١٩٦٥م
- ٩١ - الأعلام: خير الدين الزركلي. مصر ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م
- ٩٢ - الأغاني: أبو الفرج الأصفهاني. مصر ١٣٨٣هـ - ١٩٦٣م
- ٩٣ - الإعراب في جدل الإعراب ولبع الأدلة: ابن الأنباري، تحقيق: الأستاذ سعيد الأفغاني. دمشق ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م
- ٩٤ - الإقتراح في علم أصول النحو: السيوطي. نشر دار المعارف في حلب
- ٩٥ - الاقتضاب لابن السيد البطليمي. بيروت ١٩٠١م
- ٩٦ - إملاء ما من به الرحمن من إعراب القرآن: العكبري. تحقيق: إبراهيم عوض. مصر ١٣٨٠هـ - ١٩٦١م
- ٩٧ - الأمالي لابن الشجري: الهند ١٣٤٩هـ
- ٩٨ - الأمالي: أبو علي القالي. مصر ١٩٥٣ - ١٩٧٣م
- ٩٩ - الأمالي أبو القاسم السبلي: تحقيق: محمد إبراهيم البناء. ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م
- ١٠٠ - الأمالي: أبو القاسم الزجاجي: تحقيق: عبد السلام هارون. مصر ١٣٨٢هـ - ١٩٦٢م
- ١٠١ - الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة: ابن حجر العسقلاني: تحقيق: محمد سيد جاد الحق. مصر ١٣٨٥هـ
- ١٠٢ - ذيل الأمالي والنوادر: أبو علي القالي. مصر ١٣٧٢هـ - ١٩٥٣م
- ١٠٣ - مصنعة الإعراب: مخطوطة المكتبة الظاهرية. والمطبوعة: بتحقيق: مصطفى السقا ورفاقه. مصر ١٣٧٤هـ - ١٩٥٤م

- ١٠٤ - سمط اللآلي: أبو عبيد البكري: تحقيق: عبدالعزيز الميمني . مصر ١٣٥٤هـ - ١٩٣٦م
- ١٠٥ - سيبويه والقراءات: الدكتور أحمد مكى الأنصاري . مصر ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م
- ١٠٦ - السيرة: ابن هشام . مصر
- ١٠٧ - شرح الأشموني على الألفية: الأشموني: تحقيق: محي الدين عبد الحميد . بيروت ١٣٧٥هـ - ١٩٥٥م
- ١٠٨ - شرح القصائد العشر: التبريزي: تحقيق: محي الدين عبد الحميد . مصر ١٣٨٤هـ - ١٩٥٤م
- ١٠٩ - شرح شذور الذهب: ابن هشام: تحقيق: محي الدين عبد الحميد . مصر ١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م
- ١١٠ - شرح أدب الكاتب: أبو منصور الجواليقي . مصر ١٣٥٠هـ
- ١١١ - شرح المعلقات السبع: الزوزني . مصر ١٣٨٤هـ - ١٩٦٥م
- ١١٢ - شرح المفصل للزخشرى: ابن يعرش . مصر
- ١١٣ - شواهد التوضيح والتصحيح: ابن مالك: تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي . مصر
- ١١٤ - شرح شواهد المغني: السيوطي . تعليق الشنيطي . بيروت
- ١١٥ - شرح شافية: ابن الحاجب للاستزادة مع شرح شواهد البغدادي: تحقيق محي الدين عبد الحميد ورفاقه . مصر
- ١١٦ - شرح الشواهد الكبرى: العيني ، على هامش الخزانة: مطبعة بولاق . مصر ١٢٩٩هـ
- ١١٧ - شرح التصريح على التوضيح: للشيخ خالد الأزهرى . مصر ١٣١٢هـ
- ١١٨ - شذرات الذهب: ابن العماد الحنبلي . مصر ١٣٥١هـ
- ١١٩ - شرح الكافية: الرضي . القاهرة ١٣٠٦هـ
- ١٢٠ - شرح ابن عقيل على الألفية: ابن عقيل . مصر: تحقيق: طه الزيني
- ١٢١ - الصحابي: أحمد بن فارس . مصر ١٣٢٨هـ - ١٩١٠م
- ١٢٢ - صفة جزيرة الأندلس: منتخبة من الروض المعطار للحميري: تحقيق: بروفنسال . للقاهرة ١٩٣٧م
- ١٢٣ - الصحاح: الجوهري: تحقيق: أحمد عطار . مصر ١٩٥٦م
- ١٢٤ - طبقات النحاة واللغويين: ابن شبة . مخطوطة في دار الكتب المصرية برقم ١١٩٨٨ ح

- ١٢٥ - غاية النهاية في طبقات القراء : ابن الجزري . نشره برجستواصر . مصر ١٩٣٣ م
- ١٢٦ - الفهرست : ابن النديم . مصر ١٣٤٨ هـ
- ١٢٧ - في أصول النحو : سعيد الأفغاني . دمشق ١٩٥٦ م
- ١٢٨ - قطر الندى : ابن هشام . تحقيق : يحيى الدين عبد الحميد ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٣ م
- ١٢٩ - القاموس المحيط : الفيروزآبادي . مصر
- ١٣٠ - القياس : رسالة ماجستير قدمتها منى توفيق إلى جامعة عين شمس
- ١٣١ - الكتاب : لسيويه . تحقيق : عبد السلام هارون . مصر ١٩٦٦ م - ١٣٨٥ هـ
ومطبوعة بيروت ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م
- ١٣٢ - الكامل : أبو العباس المبرد . تحقيق : زكي مبارك . مصر ١٣٥٥ هـ - ١٩٣٦ م
- ١٣٣ - كشف الظنون : حاجي خليفة . طهران ١٩٤٧ م
- ١٣٤ - كتاب الإلامات : للزجاجي . تحقيق الدكتور مازن المبارك . دمشق
١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م
- ١٣٥ - لسان العرب : ابن منظور . بيروت ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م
- ١٣٦ - اللباب في تهذيب الأنساب : ابن الأثير . نشر مكتبة القدسي بالقاهرة ١٣٥٦ هـ
- ١٣٧ - المختب : ابن جني . تحقيق : علي النجدي ناصف ورفاقه . مصر
١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م
- ١٣٨ - منازل الحروف : تحقيق . جواد - مسكوتي (من كتاب رسائل في
النحو) . بغداد ١٣٨٨ هـ - ١٩٦١ م
- ١٣٩ - المقرب : ابن عصفور . تحقيق : الجوارى - الجبوري . بغداد
١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م
- ١٤٠ - معاني القرآن : الفراء . تحقيق : النجار - نجاني . مصر ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م
- ١٤١ - المنصف : ابن جني . تحقيق : إبراهيم مصطفى ورفاقه . ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م
- ١٤٢ - المدارس النحوية : الدكتور شوقي ضيف . مصر ١٩٦٨
- ١٤٣ - الفضليات : الفضل الضي . تحقيق : شاكر وهارون . مصر ، ١٩٦٤
- ١٤٤ - ميزان الذهب : أحمد الهاشمي . مصر ، الطبعة السادسة عشرة .

- ١٤٥ - المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم : محمد فؤاد عبد الباقي . مصر - كتاب الشعب
- ١٤٦ - المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي : نشره : فنسك ، لندن ١٩٣٦ م
- ١٤٧ - معجم المؤلفين : عمر رضا كحالة . دمشق ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م
- ١٤٨ - الزهر في علوم اللغة : السيوطي . تحقيق : محمد أحمد جاد المولي ورفاقه ، مصر .
- ١٤٩ - المذكر والمؤنث : أبو العباس المبرد . تحقيق : عبد التواب . الهادي مصر ١٩٧٠ م
- ١٥٠ - الممتع : ابن عصفور . تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة . حلب ١٩٥٠ هـ - ١٩٧٠ م
- ١٥١ - مجالس ثعلب : أبو العباس ثعلب . تحقيق : عبدالسلام هارون . مصر ١٣٧٥ هـ - ١٩٥٦ م
- ١٥٢ - مغني اللبيب : ابن هشام . تحقيق : المبارك - حمد الله . بيروت ١٩٦٤ م
- ١٥٣ - المعجم الوسيط : إبراهيم مصطفى ورفاقه . مصر ١٣٨٠ هـ - ١٩٦٠ م
- ١٥٤ - مجالس العلماء الزجاجي . تحقيق : عبدالسلام هارون . الكويت ١٩٦٤ م
- ١٥٥ - المقاصد الحسنة : السخاوي مصر ١٣٧٥ هـ - ١٩٥٦ م
- ١٥٦ - مدرسة البصرة النحوية : د . عبد الرحمن السيد . مصر ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م
- ١٥٧ - المحبص لابن سيده . مصر ، ١٣١٦
- ١٥٨ - معجم الأدباء ياقوت الحموي ، مصر ، ١٣٥٥ هـ - ١٩٣٦ م
- ١٥٩ - معجم البلدان : ياقوت الحموي . بيروت .
- ١٦٠ - مجمع الأمثال الميداني . مصر الطبعة الأولى
- ١٦١ - مختصر في شواذ القراءات : ابن خالويه . نشره : برجستراسر . مصر ١٩٣٤ م
- ١٦٢ - معجم ما استعجم : لأبي عبيد البكري . تحقيق : مصطفى السقا . مصر ١٣٦٤ هـ - ١٩٤٥ م
- ١٦٣ - المقتضب : أبو العباس المبرد ، تحقيق : محمد عبد الحائق عزيمة ، مصر ١٣٨٥ هـ
- ١٦٤ - المروّشع : المرزباني . تحقيق : محمد علي البجاوي - مصر ١٩٦٥ م
- ١٦٥ - مدرسة الكوفة : د . مهدي الخزومي ١٩٥٨ م

- ١٦٦ - المغرب : الجواليقي . تحقيق : أحمد محمد شاكر . مصر ١٣٦١ هـ
- ١٦٧ - المرجل في شرح الجمل : ابن الحثاب . تحقيق : الأستاذ مصطفى صالح جطل . رسالة ماجستير في جامعة القاهرة .
- ١٦٨ - تذهة الألباء : ابن الأنباري . تحقيق : أبو الفضل إيزاهيم . مصر ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٧ م
- ١٦٩ - النوادر في اللغة : لأبي زيد . نشره : سعيد الحوري . بيروت ١٩٦٧ م
- ١٧٠ - النثر في القراءات العشر : ابن الجزري . تحقيق محمد أحمد دهمان . دمشق ١٣٤٥ هـ
- ١٧١ - همع الهوامع : السيوطي . مصر ١٣٢٧ هـ



جدول الخطأ والصواب

الخطأ	الصواب	ص	س
في	من	١	١٥
أيا	إيّا	٤	٨
والثاني	والثاني ^(٩)	٩	١٢
(٢)	(٧)	٩	٢٣
(٧)	(٨)	٩	٢٤
(٨)	(٩)	٩	٢٥
تقبلنا	تقبلنا	١٣	١٦
٢٠ دار	١٩ دار	١٧	٢
ومشتقة	أو مشتقة	٢٠	١٥
تكون	أن تكون	٢٤	٦
بأخبار	أخبار	٣٤	٢٠
نقل	ثقل	٤٣	٨
أنت قلت	أأنت قلت	٤٧	١
الناس	للناس	٤٨	١
القيت	لقيت	٤٨	١٧
لزمان	الزمان	٦٠	٢٠
الحاشية ٣ ص ٤٥	الحاشية ٢ ص ٤٤	٧١	٢٣
الشاعر	هذا الشاعر	٩٢	١٥
أن	إن	١١٩	٣

الخطأ	الصواب	ص	س
الورقة ٥١	ص ١٠٨	١٢٣	٢٣
لعله اختصر	إلغاء هذه الحاشية	١٢٦	٨
(١)	(٢)	١٣٢	٧
صح	أصح	١٤٠	٩
مغفل	فغفل	١٥٢	١٤
ثلاثة	ثلاثه	١٦٣	٢
سرادات	سرادات	١٦٤	١٣
الفصل	الفعل	١٧١	٦
مكروما	مكروبا	١٨٩	١١
نصبها بعدها	نصب ما بعدها	١٩١	١١
عشر	عشرة	١٩٢	٢٠
خفف	حذف	٢١١	٩
٢٨	٢٨١	٢١٧	١٢
مع في	مع كي	٢١٧	٢٣
المعلم	للعلم	٢٢١	٨
تعارضه	تعارضه	٢٢٤	١٦
عملك	وعملك	٢٤٠	١٣
قبل التي	قبل*، التي	٢٤٦	١٢
إنظر	انظر	٢٥٤	١٩
لك ما	لك على ما	٢٨٣	١٧
لا أن	لان	٢٨٥	١٢
إعط	أعط	٢٩٢	٥

الخطأ	الصواب	ص	س
برقم ٣٧١	برقم ٢٧٢	٢٩٥	١٥
الياء	الياء	٢٣٨	١٣
لمعنى	المعنى	٣٧٣	٩
فيسحقكم	فيسحقكم	٣٨٢	١
تعدتنا	تعدتنا	٣٨٤	٧
بمعناها	بمعناها (١٧)	٤٢٦	١٥
العوائر	العوائر	٤٢٩	٥
والأرض	والأرض	٤٣١	١٩
أؤنبشكم	أؤنبشكم	٤٣٩	٧
في حمراوان	في حمراء : حمراوان	٤٣٩	١٣
ثلاثة أربعة	ثلاثة أربعة	٤٠٤	٦
واو	واو	٤٤٠	١٣
٢٣	٣٣	٤٥٩	٦
محرى	محرى	٤٦٧	١١
٧	٧٣	٤٧٢	١٠
لقلت	لقلت	٤٧٢	١٢
٣٩٦	حذف هذا الرقم	٤٧٤	١٥
٣٩	حذف هذا الرقم	٤٧٤	١٩
الشاهد رقم ١٠	ينتقل إلى ص ٤٧٨		
	بعد الشاهد ٦١٣	٤٧٧	١٢

